

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفهمياً ولغوياً وتفسيراً

إلى سام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحنفي المعروف بـ "يوسف أفندي زاده"

المتوفى سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراصين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن براهيم

دراسات إسلامية / مكتبة الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم اللتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد الأول

المتمم:

بدو الرحمة - الإيمان



دار الكتب العلمية

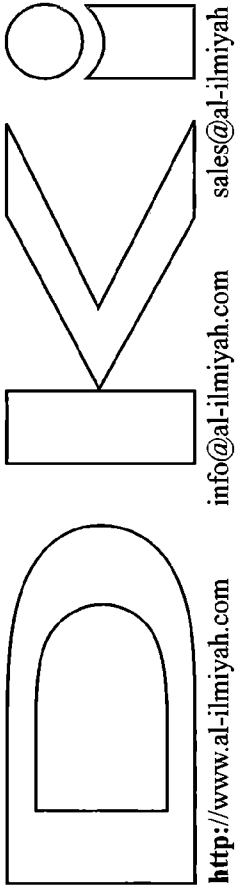
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها من قبل مؤسسها سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبد الحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٢١ مجلداً) 23280 (31Parts/31Vols.) Pages

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors) Edition

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيم الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel: +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Solah Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



ISBN 978-2-7451-8766-6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله، جعل من الرُّسل بقايا من أهل العلم، ينفون عن دين الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، أحمدُهُ تَعَالَى وأشكرُهُ، وأتوبُ إليه وأستغفرُهُ، وأسألهُ لي ولسائر المسلمين الهدى واليقين، والعزَّ والنصرَ والتَّمكن، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وليُّ المؤمنين، وخالق الخلق أجمعين، وقِيوم السماوات والأرضين، وأشهدُ أن نبيَّنا محمدًا عبدُ الله ورسولُهُ إمامُ الْمُتَّقِينَ، وأشرف الأنبياء والمرسلين، وقائدُ الغرِّ المُحَجَّلِينَ، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرِّ الميامين، والتَّابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد :

فقد اختار الله طائفةً لصفوته، وهداهم للزوم طاعته من اتِّباع سبل الأبرار في لزوم السُّنَنِ والآثار، فزَيَّنَ قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان، من كشف أعلام دينه، واتِّباع سنن نبيِّه، بالدُّؤوب في الرحل والأسفار وفراق الأهل والأوطار، في جمع السنن ورفض الأهواء والتفقه فيها بترك الآراء، فتجرد القوم للحديث وطلبوه، ورحلوا فيه وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه وذاكروا به ونشروه، وتفقهوا فيه وأصلوه، وفرَّعوا عليه وبذلوه، وبيَّنوا المُرسَل من المُتَّصِل، والمَوْقُوف من المُتَّفَصِّل، والناسخ من المنسوخ، والمُخَكَّم من المُقَسَّوْخ، والمفسَّر من المُجَمَّل، والمُسْتَعْمَل من المُهْمَل، والغريب من المشهور، والعُدُول من المَجْرُوحين، والضُّعفاء من المَثْرُوكين، والكشف عن المجهول، وما حُرِّف أو قُلب من المنحول من مخايل التَّدليس وما فيه من التَّلَيس، حتى حَفِظَ الله بهم الدِّين على المسلمين، وصانه عن ثلب القادحين، وجعلهم عند التنازع أئمة الهدى، وفي النوازل مصابيح الدُّجى، فَهُم ورثة الأنبياء ومأنس الأصفياء.

وقد جعل الله تَعَالَى أهل الحديث أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أَمَناءُ الله من خَلِيقَتِهِ، والواسطة بين النبي ﷺ وأُمَّتِهِ، والمجتهدون في حفظ مِلَّتِهِ، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هَوًى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعتكف عليه، سوى أصحاب الحديث؛ فإن كتاب الله عُدَّتُهُم، والسُّنَّة المُطَهَّرَة حُجَّتُهُم، والرسول ﷺ فَتَّتُهُم وإليه نسبتهم، لا

يعرّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقبل منهم ما رَوَوْا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهم المأمونون عليه حفظه الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، منهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، ومن كادهم قَصَمَهُ اللَّهُ، ومن عاندهم خَذَلَهُ اللَّهُ، لا يضرُّهم من خالفهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، وإنَّ اللَّهَ على نصرهم لقدير.

ومن المُتَّفَق عليه بين المسلمين أن السُّنَّة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، ولهذه المنزلة العظيمة التي تتبوؤها السُّنَّة كانت ولا تزال محل عناية كبيرة من علماء المسلمين عمومًا والمُحَدِّثين على وجه الخصوص، فإنهم لم يَدَّخروا وسعًا ولم يألوا جُهدًا في سبيل المحافظة عليها، وإبقائها سليمة من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فوضعوا لذلك منهجًا علميًا متميزًا وفريدًا كان هو المعيار الذي توزن به الأخبار، وكان هذا المنهج نتاجًا لجهود عظيمة بذلها أئمة الحديث وحفاظه من لدن الصحابة إلى أن استقرت قواعده، ورست أركانه، واتَّضحت معالمه، وأبنت ثماره في القرن الثالث الهجري.

وكان من الأئمة الذين أسهموا في تشييد دعائم هذا المنهج: الإمام الكبير أمير المُحَدِّثين مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيُّ (ت 256هـ) - رحمه الله تعالى - ولم تكن إسهامات هذا الإمام واضحة، لأنها لم تكن قواعد نظرية مجموعة في كتاب، وإنما كانت أعمالًا وتطبيقًا لتلك القواعد في ثنايا كتبه الكثيرة، ولعل أبرز كتب هذا الإمام بل أبرز كتب الحديث على الإطلاق - «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» المشهور بـ «صحيح البخاري» - ففي هذا الكتاب ظهرت عبقرية هذا الإمام، فهو تطبيق عملي ودقيق لقواعد هذا المنهج، فكان بحق أصح كتاب بعد كتاب الله.

ولم يحظَ كتاب بعد كتاب الله من العناية ما حظيه صحيح البخاري، وكانت هذه العناية جهودًا علمية دقيقة في خدمة هذا الكتاب، فقد انتقل إلينا صحيح البُخَارِيِّ من مؤلفه إلى عصرنا عبر أيدٍ علمية أمينة: سماعًا أو إجازة، أو مناولة، وميَّزوا بين الروايات المختلفة، والنسخ وما بينها من فروق معزوة إلى أصحابها.

وقد اهتم علماء آخرون بشرح صحيح البُخَارِيِّ، ومن أبرز من قام بهذا العمل الإمام أحمد بن مُحَمَّد الخطَّابِيُّ (ت 386هـ)، ومحمد بن يوسف الكِرْمَانِيُّ (ت 788هـ) في كتابه «الكواكب الدراري»، ومنهم الإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)

في كتابه «فتح الباري» ومحمود بن أحمد العيني (ت 855هـ) في كتابه «عمدة القاري»، وأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت 923هـ) في كتابه «إرشاد الساري»، وقد ذكر فؤاد سزكين (ت 1439هـ - 2018م) في كتابه «تاريخ التراث العربي» (56) شرحاً للجامع الصحيح، بعضها مخطوط وبعضها قد طبع عدة مرات كالكتب السابقة.

ومن أهم الكتب المخطوطة التي لم تطبع من قبل كتاب «نجاح القاري» للإمام العالم المحدث المفسر يوسف أفندي زاده الحنفي المتوفى سنة (1167 هـ)، والذي يعتبر أكبر شروح صحيح البخاري وأوسعها.

وتكمن أهمية هذا الشرح في عبقرية المؤلف في تقصي آراء شراح البخاري وتعقيباتهم على بعضهم البعض، والوقوف عليها بالنقد والتحليل، ولم يقف عند هذا الحد، بل تجاوز لشراح الحديث الآخرين كالنووي (ت 676هـ) في شرحه لصحيح مسلم، وزين الدين العراقي (ت 806هـ) في شرحه للترمذي، وغيرهم في نقل آرائهم في شرح الحديث، كما أنه تطرق للعلماء المفسرين أيضاً كالطبري (ت 310هـ) والزمخشري (ت 538هـ)، وكل هذا مع استنباط الأحكام الفقهية للأحاديث على المذاهب الأربعة، دون التعصب لمذهب، ولم ينس رأي علماء اللغة كابن الأثير (ت 606هـ) والجوهرى (ت 393هـ) في شرح مفردات الحديث، مع تقصي أيضاً لألفاظ روايات نسخ البخاري المختلفة.

فنحن بحق أمام تحفة رائعة تعتبر أكبر موسوعة لشرح صحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً.

وقد وفقنا الله للعثور على هذا الشرح النادر، ولقد بذلنا في هذا الكتاب كل الجهد والطاقة على مدار خمس سنوات ليخرج هدية لطلبة العلم، ولأحاب سنة المصطفى ﷺ.

ونخص بالشكر والتقدير الوالد الحاج (محمد علي بيضون) حفظه الله ورعاه لجهوده في خدمة السنة المطهرة، ومساندته لنا في نشر هذا العمل الضخم، ووقوفه بجوارنا لإخراجه إلى النور، فجزاه الله خير الجزاء.

كما نخص بالشكر أساتذتنا ومشايخنا الذين وقفوا إلى جانبنا وسلمونا مفاتيح العلم الشرعي، راجين من الله تعالى أن يكون في ميزان حسناتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيد البلغاء من الناس محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مقدمة في مبادئ وحدود علم الحديث

إِنَّ مَبَادِئَ كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَزُسْبَةُ وَفَضْلُهُ وَالْوَاضِعُ وَالْأَسْمُ الْاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرْفَا

اعلم أن لكل علم موضوعًا، ومبادئ، ومسائل:

فالموضوع: ما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية.

والمبادئ: هي التي يُبنى عليها العلم، وهي تصورات أو تصديقات، فالتصورات حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم، والتصديقات هي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم.

والمسائل: هي التي يشتمل العلم عليها.

ووجه الحصر: أن ما لا بد للعلم إن كان مقصودًا منه؛ فهو للسائل، وغير المقصود إن كان متعلق المسائل؛ فهو الموضوع، وإلا فهو المبادئ، وهي: حده، وفائدته، واستمداده.

أما حد علم الحديث الخاص بالرواية فهو: علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله وروايتها وضبطها وتحريك ألفاظها.

وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، ورجال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها.

وأما فائدته فهي: الفوز بسعادة الدارين، ومعرفة الصحيح من غيره، ومعرفة دلائل الأحكام الفقهية، فإن غالبها مستمد من علم الحديث.

وأما استمداده: فمن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله.

أما أقواله: فهو الكلام العربي، فمن لم يعرف الكلام العربي بجهاته فهو بمعزل عن هذا العلم، وهي: كونه حقيقة ومجازًا، وكناية وصريحًا، وعامًا وخاصًا، ومطلقًا ومقيّدًا، ومحذوفًا ومضمّرًا، ومنطوقًا ومفهومًا، واقتضاء وإشارة، وعبرة ودلالة، وتنبهًا وإيماء، ونحو ذلك، مع كونه على قانون العربية الذي بينه النحاة بتفاصيله، وعلى قواعد استعمال العرب، وهو المعبر عنه بعلم اللغة.

وأما أفعاله: فهي الأمور الصادرة عنه، التي أمرنا باتباعه فيها ما لم يكن طبعاً أو خاصة به.

وأما موضوع علم الحديث: فهو السند والمتن.

ومسائله: هي الأشياء المقصودة منه نحو: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كذا، وأمر بكذا، ونهى عن كذا، وفعل كذا.

ومبادئه: هي ما تتوقف عليه المباحث، وهو: أحوال الحديث وصفاته، وحدود أشياء تستعمل في علم الحديث كذا في «عمدة القاري» و«تدريب الراوي».

ألفاظ تستعمل في هذا العلم:

الحديث في عرف الشرع: ما يضاف إلى النَّبِيِّ ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة «القرآن» لأنه قديم.

وقال الطَّبِيبِي: الحديث أعم من أن يكون قول النَّبِيِّ ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، فعلهم وتقريرهم.

وقال الحَافِظ في «شرح النخبة»: الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث، فيطلقان على المرفوع، وعلى الموقوف، والمقطوع.

وقيل: الحديث ما جاء عن النَّبِيِّ ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره. وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس.

والمحدثون يسمون المرفوع والموقوف بالأثر، وفقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر والحديث، ويسمى المحدث أثرياً نسبة للأثر، وأثرت الحديث بمعنى رويته.

والمتن: هو ألفاظ الحديث التي تتقوّم بها المعاني.

والسند: الطريق الموصولة إلى المتن؛ أي: أسماء رواته مرتبة.

والإسناد: حكاية طريق المتن، وبهذا ظهر أن المتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام. وقال ابن جماعة: المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

وأما المسند: فله اعتبارات:

أحدها: الحديث الذي اتصل سنده من راويه إلى منتهاه، فتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، ولكن أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النَّبِيِّ ﷺ دون غيره.

قال الحاكم وغيره: لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل وهو الأصح، وبه جزم الحَافِظ في «شرح النخبة».

والثاني: الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة، أي: رَوَاهُ؛ فهو اسم مفعول.
والثالث: أن يطلق ويراد به الإسناد، فيكون مصدرًا.
والمسند: هو من يروي الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد رواية.

وأما المحدث: فهو أرفع منه، وهو من علم طرق إثبات الحديث، وعلم عدالة رجاله وجرحهم، دون المقتصر على السماع.

قال ابن سيد الناس: والمحدث في عصرنا من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع رواية، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله منها، فهذا هو الحافظ اهـ.

وفي «كشاف اصطلاحات الفنون» للعلامة القاضي مُحَمَّد التهانوي رَحِمَهُ اللَّهُ: لأهل الحديث مراتب:

أولاهها: الطالب وهو: المبتدئ الراغب فيه، ثم المحدث وهو: الإسناد الكامل، وكذا الشيخ والإمام بمعناه، ثم الحافظ وهو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متنا وإسنادًا، وأحوال الرواة جرحًا وتعديلًا وتاريخًا، ثم الحجة وهو: الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث، كذلك قاله ابن المطري.

وقال الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ: الراوي: ناقل الحديث بالإسناد، والمحدث: من تحمل روايته واعتنى بدرايته، والحافظ: من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج لديه اهـ.

أنواع الحديث:

اعلم أن متن الحديث نفسه لا يدخل في البحث عند أرباب الحديث إلا نادرًا، بل يكتسب صفة من القوة والضعف، وبين بين، بحسب أوصاف الرواة من العدالة والضبط والحفظ وخلافها، وبين ذلك وبين قلة الرواة وكثرتها، أو بحسب الإسناد من الاتصال والانقطاع والإرسال والاضطراب ونحوها، فالحديث على هذا ينقسم إلى صحيح، وحسن، وضعيف، ومتواتر، ومشهور، وآحاد.

1 - فالمتواتر: ما رواه عن استناد إلى الحس دون العقل الصرف عدد أحوال العادة تواطؤهم على الكذب فقط، أو رَوَاهُ عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، ومستند

رواية منتهاهم الحس أيضًا، فالنوع الأول ما لا طباق له، والثاني ما له طبقتان فأكثر.

ثم هو بقسميه مفيد للعلم الضروري لا النظري، وغير محصور في عدد معين، وموجود وجود كثرة، لا معدوم ولا موجود وجود قلة، خلافاً لمن زعم ذلك، ومتى استوفيت شروطه، وتخلفت إفادته العلم عنه فلما نفع آخر لا بمجردة، ومن شأنه أن لا يشترط عدالة رجاله بخلاف غيره.

2 - والمشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، أي: لم يفد بمجردة العلم، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء.

وقيل: المستفيض يكون عدد طرفيه ووسطه سواء، والمشهور أعم من ذلك، وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على الألسنة مطلقاً، أي: وإن لم يكن له إسناد واحد.

3 - والعزيم: ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل منهما في كل طبقة، وليس شرطه شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه.

4 - والغريب: ما يتفرد بروايته شخص واحد من الثقات أو غيرهم، في أي موضع وقع التفرد به من السند، فإن كان التفرد في طرف السند، أي: في التابعي الذي يرويه عن الصحابي فهو الفرد المطلق.

وإن كان في أثناؤه كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فهو الفرد النسبي، وأكثر ما يطلقون بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فهو الفرد النسبي، وأكثر ما يطلقون الفرد على الفرد المطلق، والغريب على الفرد النسبي.

والغريب إما صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح إن كان المتفرد به ثقة، أو غير صحيح وهو الأغلب.

والغريب أيضًا إما غريب إسنادًا ومتنًا، وهو ما تفرد بمتنه واحد، أو إسنادًا لا متنًا، كحديث يعرف متنه عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بروايته واحد عن صحابي آخر.

ومنه قول الترمذي: غريب من هذا الوجه، ولا يوجد ما هو غريب متنًا ولا إسنادًا إلا إذا اشتهر الحديث الفرد، فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريبًا مشهورًا، وحديث: «إنما الأعمال بالنيات» متصف بالغرابة في طرفه الأول ومتصف بالشهرة في طرفه الآخر.

وكلها سوى المتواتر آحاد، وفيها: المقبول وهو: ما رجع صدق المخبر به. والمردود وهو: ما رجع كذب المخبر به، وما يتوقف في قبوله ورده لتوقف الاستدلال به على البحث عن أحوال رواته، بخلاف المتواتر فكله مقبول.

والمقبول من الآحاد على أنواع منها:

5 - الصحيح لذاته: هو خبر الواحد المتصل السند بنقل عدل تام الضبط، غير قاذح ولا شاذ.

6 - فإن خفَّ الضبط والصفات الأخرى فيه فهو: الحسن لذاته.

7 - فإن تعددت طرق الحسن لذاته بمجيئه من طريق آخر أقوى أو مساوية، أو طرق أخرى ولو منقطة، فهو: الصحيح لغيره.

8 - وخبر الواحد الذي يرويه من يكون سيئ الحفظ، ولو مختلطاً لم يتميز ما حدث به قبل الاختلاط، أو يكون مستوراً، أو مرسلًا لحديثه، أو مدلسًا في روايته من غير معرفة المحذوف فيهما، فيتابع أيًا كان منهم من هو مثله، أو فوقيه في الدرجة من السند فهو: الحسن لغيره.

وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو: الحسن أيضًا لكن لا لذاته، وحاصله: أن الضعيف إذا تعددت طرقه، أو تأيد بما يرجح قبوله فهو: الحسن لغيره.

وللصحيح لذاته، والحسن لذاته مراتب بعضها فوق بعض، فما كانت فيه صفات الصحيح كلها بلا خلاف، مقدم على ما هي فيه مع الخلاف، سواء كان الخلاف في وجود بعضها وعدمه، أو في كونه شرطًا للصحة وعدمه، والذي أطلق بعض الأئمة على إسناده: أنه أصح الأسانيد، وإن كان المعتمد عدم إطلاق ذلك لترجمة معينة منها فهو مقدم على خلافه، وكذا ما اتفق الشيخان على تخريجه مقدم على ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البُخَارِيُّ مقدم على ما انفرد به مسلم، أي: عند المحدثين، وأما عند الفقهاء فالمدار على استجماع شروط الصحة دون المخرجين كما ستعرف.

وأما الحسن، فالذي صحح إسناده عدة من الحفاظ، ونعتوه بأنه من أدنى مراتب الصحيح، مقدم على ما لم يصحح إسناده أحد، وما لم يصحح إسناده أحد، ولم يضعفه أحد مقدم على الحسن الذي ضعفه بعضهم.

قال الترمذي: الحسن ما لا يكون في إسناده متهم، ولا يكون شاذًا، وَيُرَوَّى من غير وجه نحوه، وهذا فيما يقول فيه: حسن فقط من غير صفة أخرى.

وأما ما يقول فيه : حسن صحيح، أو حسن غريب، أو حسن صحيح غريب؛ فلم يعرج على تعريفه، والجمع بين الحسن والصحيح إما للتردد في حال الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ وإما باعتبار الإسنادين اهـ.

9 - والضعيف : ما لم يجمع صفة الحسن، وتتفاوت ضعفه شدة وخفة كصفة الصحيح، فمنه أوهى، كما أن في الصحيح أصح.

ويجوز عند العلماء التساهل في أسانيد الضعيف من غير بيان ضعفه، في المواعظ، والقصص، وفصائل الأعمال، لا في صفات الله تعالى، وأحكام الحلال والحرام، ولا يجوز رواية الموضوع إلا ببيان حاله.

قيل : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، وأبو داود كان يأخذ مأخذه ويخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، ويرجحه على رأي الرجال.

10 - والمسند : هو ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

11 - والمتصل : ما اتصل سنده، سواء كان مرفوعاً إليه ﷺ، أو موقوفاً، ونحوه.

12 - والمرفوع : ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان متصلاً، أو منقطعاً.

13 - والمعنعن : هو ما يقال في سنده : فلان عن فلان، والصحيح أنه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس، وقد أودع في «الصحيحين».

14 - والمعلق : ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر، وقد أكثر البخاري من هذا النوع في : «صحيحه» وليس بخارج من الصحيح إذا جزم به كما سيأتي.

15 - والمنقطع : ما حذف من وسط إسناده واحد.

16 - والمرسل : ما حذف من آخر إسناده، وهو قول التابعي : قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، وقد يطلق الإرسال على الحذف مطلقاً في أي موضع كان.

17 - والمدرج : هو ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة، فيظن أنه من الحديث، أو أدرج متنان بإسنادين فيرويهما بسند واحد، أو أن يسمع حديثاً واحداً من جماعة اختلفوا في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف، وتعتمد كل واحد من الثلاثة حرام.

18 - والمسلسل : هو ما تتابع فيه رجال الإسناد إلى رسول الله ﷺ عند روايته على

حالة واحدة، وإما في الراوي قولاً كالمسلسل بالسماع يقول فيه كل راو: سمعت فلاناً يقول، سمعت فلاناً يقول، إلى المنتهى.

والمسلسل بالتحديث، أو الإخبار يقول رواية: أخبرنا فلان والله، ونحوه، أو فعلاً كالمسلسل بالتشبيك باليد، أو قولاً وفعلاً كما في رواية أبي داود وأحمد والنسائي: قال الراوي: «أخذ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بيدي، فقال: إني لأحبك فقل: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»، وهكذا فعل كل راو بمن يروي عنه وأمره بأن يقول، وإما على صفة كالمسلسل بالفقهاء، وبالخلفاء، ونحوهما.

19 - والمصحّف: ما غير فيه النقط إما في الإسناد، أو المتن، مثاله في الإسناد كالعوام بن مراجم بالراء والجيم صحّفه ابن معين قال: مزاحم بالزاي والحاء، وفي المتن كحديث: «من صام ستّاً من شوال» صحفه الصولي، فقال: شيئاً بالمعجمة.

20 - والمحرفّ: ما غيّر فيه الشكل مع بقاء الحروف.

21 - والموقوف: ما روي عن الصحابي من قول، أو فعل، متصلاً كان، أو منقطعاً، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً نحو: وقفه معمر على همام، ووقفه مالك على نافع.

22 - والمقطوع: ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم.

23 - والمعضل بفتح الضاد: ما سقط من سنده اثنان فصاعداً مع التوالي، كقول مالك: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وقول الشافعي: قال ابن عمر كذا، انتهى.

24 - والمدلس: ما كان وجود السقط في إسناده خفياً، بأن يروي الراوي عن لقيه وعاصره حديثاً لم يسمعه منه، على سبيل يوهم أنه سمعه منه كقوله: عن فلان، أو قال فلان، وهذا هو: تدليس الإسناد، وقد يكون التدليس في الشيوخ بأن يسمي شيخه، أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به، وشر أقسامه تدليس التسوية، وهو: أن لا يسقط شيخه ويسقط غيره؛ أي: شيخ شيخه، أو أعلى منه، لكونه ضعيفاً أو صغيراً، وشيخه ثقة، ويأتي فيه بلفظ محتمل للسماع عن الثقة الثاني تحسيناً للحديث.

25 - والمرسل الخفي: ما يرويه معاصر لم يلق من حدث عنه، أي: لم يعرف أنه لقيه أم لا، بل بينه وبينه واسطة بلفظ يحتمل السماع.

فالفارق بين المدلس والمرسل الخفي أن المدلس يختص بمن روى عن عرف

- لقاؤه إياه ما لم يسمعه منه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو: المرسل الخفي.
- 26 - والشاذ: ما رواه الثقة أو الصدوق مخالفاً لمن هو أرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو مرجح سواهما مخالفة تستلزم رد ما رواه الأرجح، مقابله يقال له: المحفوظ.
- 27 - فالمحفوظ: ما رواه الأرجح مخالفاً لمن هو أدنى منه رجحاناً، مخالفة كذلك.
- 28 - والمنكر: ما رواه الضعيف مخالفاً للمقبول، مخالفة كذلك، ومقابله يقال له: المعروف.
- 29 - فالمعروف: ما رواه المقبول مخالفاً للضعيف، مخالفة كذلك اهـ.
- 30 - والموضوع: المختلق؛ أي: المكذوب على رسول الله ﷺ عمدًا، وهو شر الضعيف وأقبحه، سواء عرف وضعه بإقراره، أو بقرينة تؤخذ من حال الراوي، كاتباعه في الكذب هو بعض الرؤساء، أو بوقوعه في أثناء إسناده، وهو كذاب لا يعرف ذلك الخبر إلا من جهته، ولا يتابعه عليه أحد، وليس له شاهد، أو من حال المروي كركاكة ألفاظه أو معانيه، أو مخالفته لبعض القرآن أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي، أو صريح العقل، وسواء اخترع ما وضعه، أو أخذه عن كلام غيره، أو كان حديثاً ضعيف الإسناد فركب له إسناداً صحيحاً ليروج، وسواء وضعه إضلالاً، أو احتساباً، أو تعصباً، أو إعراباً، أو اتباعاً لهوى بعض الرؤساء، أو يكون الوضع وهماً وغلطاً.
- 31 - والمتروك: ما كان راويه متهمًا بالكذب على رسول الله ﷺ بأن يكون حديثه مخالفاً للقواعد المعلومة، غير مروي إلا من جهته، أو بأن يكون كذبه في كلام الناس خاصة ويعرف به، وهذا دون الأول.
- 32 - والمعلل: ما أُطِّلِع فيه على علة، وهي عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه، وتدرك العلة بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنبيه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم وغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه.
- وهذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأدقها، وإنما يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وقد تقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما

وقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن جميعاً، وقد يقدح في الإسناد خاصة ويكون المتن مرفوعاً صحيحاً.

33 - والمضطرب: حديث يُروى على أوجه مختلفة متساوية، سواء كان من راوٍ واحد مرتين أو أكثر، أو من راوٍ ثانٍ، أو من رواة ولا مرجح، فإن رجحت إحدى الروايتين، أو الروايات بحفظ راوئيهما، أو غير ذلك من وجه الترجيحات فالحكم للراجحة، ولا يكون الحديث مضطرباً، والمرجوحة شاذة، أو منكرة كما تقدم، ويقع الاضطراب في السند تارة وفي المتن أخرى، وقد يقع فيهما معاً اهـ.

34 - والمقلوب: ما وقع فيه تقديم أو تأخير وهماً، أو تغيير وتبديل كذلك، إما في الإسناد بجعل اسم الراوي لأبيه، أو اسم أبيه له كمرة بن كعب، وكعب بن مرة وهو الأكثر، أو بإبدال راوٍ اشتهر الحديث بروايته براوٍ آخر في طبقته نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع، فإن لم يكن عن وهم، بل بقصد الإغراب، فهو كالموضوع.

أو في المتن كحديث أبي هريرة عند مسلم، وفيه: «ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما نفق شماله»، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه». وقد يكون بأن يؤخذ إسناد متن، فيجعل على متن آخر وبالعكس، وهذا إن قصد به الإغراب، فهو كالموضوع، وقد يفعل اختباراً لحفظ المحدث أو لقبوله التلقين، وقد فعل ذلك أهل الحديث، وقلب أهل بغداد على البخاريّ مائة حديث امتحاناً، فردها على وجوهها فأذعنوا بفضله اهـ.

35 - والمزيد في متصل الأسانيد: ما زيد في أثناء إسناد راوٍ، ومن لم يزد أتقن ممن زاده، وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضوع الزيادة في رواية من لم يزد، وإلا ترجحت الزيادة وكان الخبر المزيد فيه مدلساً، أو منقطعاً، أو مرسلًا خفياً اهـ.

36 - والمهمل: ما يرويه الراوي عن أحد اثنين متفقين في الاسم فقط من كنية، أو غيرها، أو متفقين في الاسم وفي اسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن، وفي النسبة أيضاً، معبراً عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يتميز عن الآخر.

والرجوع في زوال إهماله إلى القرائن والظن الغالب، كأن يظهر اختصاص الراوي بأحدهما لعدم روايته إلا عنه، فإن لم يظهر ذلك فإن كانا ثقتين لم يضر، أو غير ثقتين ضرر كما هو الصحيح، أو مجهولين كان الإهمال شديداً.

37 - والشاهد: حديث يساوي آخر، أو يشبهه في المعنى فقط، والصحابي غير واحد وإيراده يسمى استشهداً.

38 - والمتابعة: أن يتابع، أي: يوافق راوياً ظن تفرده غيره في لفظ ما رواه بشرط وحدة الصحابي في متابعة غيره لغيره، ويسمى هذا الغير المتابع بالكسر، والتابع أيضاً، وهي تامة إن حصلت للراوي المظنون تفرده نفسه، وقاصرة إن حصلت لشيخه، أو من فوقه مطلقاً، خصّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك.

39 - والاعتبار: تتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد، ليعلم أن له متابعاً، أو شاهداً، أو لا هذا ولا ذاك.

40 - والمحكم: حديث مقبول سلم من معارضة مقبول آخر، ولو ظاهراً.

41 - ومختلف الحديث: هما الحديثان المقبولان المتعارضان في المعنى ظاهراً، ويمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف.

42 - والناسخ والمنسوخ: حديثان مقبولان متعارضان في المعنى، بحيث لا يمكن الجمع بين مدلوليهما، ولكن ثبت المتأخر منهما إما بالتاريخ المعلوم من خارج، أو المعلوم لا من خارج.

رواية الحديث بالمعنى:

الأصح أن الحديث إن كان مشتركاً، أو مجملاً، أو متشابهاً، أو من جوامع الكلم، لم يجز نقله بالمعنى، أو محكماً جاز للعالم باللغة، أو ظاهراً يحتمل الغير كعام يحتمل الخصوص، أو حقيقة تحتمل المجاز جاز للمجتهد فقط، ثم متى خفي معناه احتيج في معرفة المعاني الإفرادية إلى الكتب المصنفة في شرح الغريب، وفي معرفة المعاني التركيبية المشكلة إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار.

وغريب الحديث: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها اهـ.

ألفاظ تستعمل في رجال الحديث:

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون، وفي الاصطلاح: قوم تقاربوا في السن والإسناد، أو في الإسناد فقط، بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

والصحابية كلهم طبقة، والتابعون طبقة ثانية، وأتباعهم طبقة ثالثة، وهلمّ جرّاً، وقد يكونان، أي: الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار، كما قسموا الصحابة على اثنتي عشرة طبقة أو أكثر، والتابعين على خمس عشرة طبقة، وهكذا.

والصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة، فخرج من رآه مؤمناً به بين الموت والدفن، ومات على الإسلام، فإنه لا يعدّ لقيّاً ومن لقيه كافراً به، ثم أسلم، ولم يلقيه مؤمناً، ومن لقيه مؤمناً به، ثم ارتد ومات على الردة، والعياذ باللّٰه.

والتابعي: من لقي الصحابي ولو غير مؤمن بالنبي ﷺ، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة، وفي متخلل الردة خلاف أبي حنيفة في الموضعين؛ لأنها عنده محبطة للعمل مطلقاً.

والمخضرم: من أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبي ﷺ مؤمناً به، فهو من كبار التابعين، سواء عرف أنه كان مسلماً في زمن النبي ﷺ كالنجاشي، أم لا.

تصحيح وتحسين الحديث:

1 - قال في «تدريب الراوي» وإذا قيل: هذا حديث صحيح، فهذا معناه؛ أي: ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة، فقبلناه عملاً بظاهر الإسناد؛ لأنه مقطوع به في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، خلافاً لمن قال: إن خبر الواحد يوجب القطع. وإذا قيل: هذا حديث غير صحيح لو قال: ضعيف لكان أخصر، فمعناه: لم يصح إسناده على الشرط المذكور، لا أنه كذب في نفس الأمر، لجواز صدق الكاذب، وإصابة من هو كثير الخطأ، انتهى.

قلت: فيجوز أن يحتج بالضعيف إذا قامت قرينة على صحته، كما يجوز أن يترك العمل بالصحيح لقرينة على خلافه، كما سيأتي في المقطع التالي:

2 - قال المحقق في «فتح القدير»: وقد أخرج مسلم، عن كثير في كتابة ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في «الْبُخَارِيّ» جماعة تكلم فيهم.

فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم، وكذا في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه آخر، يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافئاً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط.

وكذا فيمن ضعف راوياً، ووثقه الآخر، نعم؛ تسكن نفس غير ذلك المجتهد،

ومن لم يخبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر.

أما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه، والذي خبر الراوي؛ فلا يرجع إلا إلى رأي نفسه، إلى قوله: فلم لا يجوز في الصحيح السند أن يضعف بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الأمر، والحسن أن يرتفع إلى الصحة بقرينة أخرى؟ كما قلناه من عمل أكابر الصحابة على وفق ما قلناه، وتركهم لمقتضى ذلك الحديث، وكذا عمل أكابر السلف اهـ.

3 - المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحاً له، كما في «التحرير لابن الهمام» وغيره.

وفي «تدريب الراوي»: قال أبو الحسن بن الحصار في «تقريب المدارك على موطأ مالك»: قد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب، بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله ذلك على قبوله والعمل به اهـ. قلت: فيكون مثل هذا صحيحاً لغيره لا لذاته، كما يشعر به كلام السيوطي في «التدريب» متصلاً بقوله المذكور.

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» في حديث تكلم فيه البيهقي ما نصه: وقد احتج بهذا الحديث أحمد، وابن المنذر، وفي جزمهما بذلك دليل على صحته عندهما اهـ.

قلت: وكذا في جزم كل مجتهد بحديث، دليل على صحته عنده فافهم. وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: فإذا أورد الحديث محدث، واحتج به حافظ، لم يقع في النفوس إلا أنه صحيح، كذا في «نصب الراية». وقال الحافظ في «الفتح»: أخرجه ابن حزم محتجاً به اهـ.

قلت: فكل حديث ذكره مُحَمَّد بن الحسن الإمام، أو المحدث الحافظ الطحاوي، محتجين به، فهو حجة صحيحة على هذا الأصل، لكونهما محدثين مجتهدين، كما سنبينه في موضعه.

وقال المحقق في «الفتح»: إذا تأيد الضعيف بما يدل على صحته من القرائن كان صحيحاً.

وقال أيضاً: لقائل أن يقول: الحكم بالضعف والصحة إنما هو في الظاهر، أما في نفس الأمر، فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهراً اهـ.

أي: إذا قامت قرينة عليها، كما مثل لذلك متصلًا بكلامه المذكور، بثبوت كون مذهب أبي هريرة بكفاية الغسل ثلاثًا من ولوغ الكلب في الإناء، أنه قرينة تفيد صحة ما رُوِيَ في هذا الباب عنه مرفوعًا، وأن هذا مما أجاده الراوي المضعف.

وفيه أيضًا: والحاصل: أن غير المرفوع، أو المرفوع المرجوح في الثبوت عن مرفوع آخر، قد يقدم على عديله، إذا اقترن بقرائن تفيد أنه صحيح عنه عليه الصلاة والسلام مستمر عليه اهـ.

4 - قد يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناد صحيح.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» لما حكي عن الترمذي: أن البُخَارِيَّ صحح حديث البحر: «هو الطهور ماؤه»، وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده، لكن الحديث عندي صحيح؛ لأن العلماء تلقوه بالقبول اهـ.

قلت: والقبول يكون تارة بالقول، وتارة بالعمل عليه، ولذا قال المحقق في «الفتح»: وقول الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم، يقتضي قوة أصله، وإن ضعف خصوص هذا الطريق اهـ.

وقال السيوطي في «التعقبات»: الحديث أخرجه الترمذي، وقال حُسين: ضعَّفه أحمد وغيره، والعمل عليه عند أهل العلم؛ فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم، وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله اهـ.

وفيه أيضًا: وقال الترمذي: قد رأى ابن المبارك وغيره صلاة التسبيح، وذكروا الفضل فيها.

وقال البيهقي: كان عبد الله بن المبارك يصليها، وتداوله الصالحون بعضهم عن بعض، وفي ذلك تقوية للحديث المرفوع اهـ.

بل الحديث إذا تلقته الأمة بالقبول، فهو عندنا في معنى المتواتر.

قال الجصاص في «أحكام القرآن» له: وقد استعملت الأمة هذين الحديثين، وإن كان وروده من طريق الآحاد، فصار في حيز التواتر؛ لأن ما تلقاه الناس من أخبار الآحاد بالقبول، فهو عندنا في معنى المتواتر؛ لما بيناه في مواضع اهـ.

5 - الصحيح لا ينحصر في «صحيح البُخَارِيَّ» و«مسلم»، بل يوجد في غيرهما ما هو

صحيح أيضًا، كما في «تدريب الراوي»: ولم يستوعبا الصحيح في كتابيهما، ولا التزاماه؛ أي: استيعابه.

فقد قال البُخَارِيُّ: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول.

وقال مسلم: ليس كل شيء عندي صحيحًا وضعته هاهنا؛ إنما وضعت ما أجمعوا عليه، يريد: ما وجد عنده فيه شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم، قاله ابن الصلاح.

ورجح التَّوَوِيُّ أن المراد: ما لم تختلف الثقات فيه في نفس الحديث متنا، ولا إسنادًا، لا ما لم يختلف في توثيق رواته.

قال ابن الصلاح: ودليل ذلك أنه سئل عن حديث أبي هريرة: «فإذا قرأ فأنصتوا» هل هو صحيح؟ فقال: عندي هو صحيح. فقيل: لم لم تضعه هنا؟ فأجاب بذلك اهـ. قلت: فتجوز معارضة حديث أخرجاه، أو واحد منهما بحديث صحيح أخرجه غيرهما.

قال المحقق في «الفتح»: وكون مُعارضه في «البُخَارِيِّ» لا يستلزم تقديمه بعد اشتراكهما في الصحة؛ بل يطلب الترجيح من خارج.

وقول من قال: أصح الأحاديث ما في «الصحيحين» ثم ما انفرد به «البُخَارِيُّ»، ثم ما انفرد به «مسلم»، ثم ما اشتمل على شرطهما من غيرهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما: تحكم لا يجوز التقليد فيه؛ إذ الأصحية ليس إلا لاشتغال رواتهما على الشروط التي اعتبرها؛ فإذا فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين؛ أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكم؟

ثم حكمها، أو حكم أحدهما بأن الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس مما يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كون الواقع خلافه اهـ.

قلت: ولو سلم أصحية ما في كتابيهما؛ فهذا مما لا يلتفت إليه في المعارضة، كما إذا أقام الرجلان البينة، وشهود كليهما عدول، ولكن شهود أحدهما أتقى وأورع من شهود الآخر، فلا ترجح بينته لهذه الزيادة بعد اشتراكهما في العدالة الشرعية، بل يطلب الترجيح من خارج.

على أن دعوى أصحية ما في الكتابين، أو أصحية «البُخَارِيِّ» على «صحيح مسلم»

وغيره، إنما باعتبار الإجمال، ومن حيث المجموع، دون التفضيل باعتبار حديث وحديث، صرح به في «التدريب» حيث قال: قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقًا، كأن يتفقا على إخراج حديث غريب، ويخرج مسلم أو غيره حديثًا مشهورًا، أو مما وصفت ترجمته بكونها أصح الأسانيد، ولا يقدر ذلك فيما تقدم؛ لأن ذلك باعتبار الإجمال.

قال الزركشي: ومن هنا يعلم أن ترجيح «كتاب البُخَارِيِّ» على «مسلم» وغيره إنما المراد به: ترجيح الجملة على الجملة، لا كل فرد من أحاديثه على كل فرد من أحاديث الآخر اهـ.

وفي «التدريب» أيضًا قال الحاكم: الحديث الصحيح ينقسم عشرة أقسام؛ خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها.

فمن الأول المتفق عليها اختيار البُخَارِيِّ ومسلم، إلى أن قال: الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، لم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم، كعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وبهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وإياس بن معاوية بن قره، عن أبيه عن جده، أجدادهم صحابة، وأحفادهم ثقات، فهذه أيضًا محتج بها، مخرجة في كتب الأئمة دون «الصحيحين» اهـ.

قلت: هذا دليل صريح على وجود الصحيح فيما عدا «الصحيحين» أيضًا.

6 - قال السيوطي في ديباجة قسم الأقوال من «جمع الجوامع» ما نصه: ورمزت للبخاري (خ)، ولمسلم (م)، ولابن حبان (حب)، وللحاكم في «المستدرک» (ك)، وللضياء المقدسي في «المختارة» (ض).

وجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح، فالعزو إليها مُعلم بالصحة سوى ما في «المستدرک» من المتعقب فأنبه عليه.

وكذا ما في «موطأ مالك» و«صحيح ابن خزيمة» وأبي عوانة، وابن السكن، و«المنتقى لابن الجارود»، و«المستخرجات».

فالعزو إليها مُعلم بالصحة أيضًا، وكل ما في «مسند أحمد» فهو مقبول؛ فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن اهـ ملخصًا من «كنز العمال».

وفي «تدريب الراوي»: الثالثة - من مسائل الصحيح - الكتب المخرجة على «الصحيحين»، كـ «المستخرج للإسماعيلي»، وللبرقاني، ولأبي أحمد الغطريفي، ولأبي عبد الله بن أبي ذهل، ولأبي بكر بن مردويه على «البُخَارِيِّ»، ولأبي عوانة

الإسفرائيني، ولأبي جعفر بن حمدان، ولأبي بكر مُحَمَّد بن رجاء النيسابوري، ولأبي بكر الجوزقي، ولأبي حامد الشاركي، ولأبي الوليد حسان بن مُحَمَّد القرشي، ولأبي عمران موسى بن العباس الجويني، ولأبي نصر الطوسي، ولأبي سعيد بن أبي عثمان الحيري على «مسلم»، ولأبي نعيم الأصبهاني، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي ذر الهروي، وأبي مُحَمَّد الخلال، وأبي علي الماسرجسي، وأبي مسعود سليمان بن إِبْرَاهِيم الأصبهاني، وأبي بكر اليزدي على كل منهما، ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي عليهما في مؤلف واحد لها فائدتان: علو الإسناد، وزيادة الصحيح؛ فإن تلك الزيادات صحيحة لكونها بإسنادهما اهـ.

وفيه أيضًا: واعتنى الحَافِظ أبو عبد الله الحاكم في «المستدرک» بضبط الزائد عليهما، مما هو على شرطهما، أو على شرط أحدهما، أو صحيح، وإن لم يوجد شرط أحدهما، وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهاً على ذلك، وهو متساهل في التصحيح.

وقد لخص الذهبي «مستدرکه»، وتعقب كثيراً منه بالضعف والنعارة، وجمع جزءاً في الأحاديث التي فيه، وهي موضوعة، فذكر نحو مائة حديث، فما صححه الحاكم، ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحاً ولا تضعيفاً، حكمنا بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه اهـ ملخصاً.

قلت: وقد أغنانا عن ذلك الذهبي، فما أقره عليه فهو صحيح، وما سكت عنه ولم يتعقبه بشيء فهو، كما قال ابن الصلاح: حسن.

وقد رأيت العزيزي في «شرحه للجامع الصغير» يحتج كثيراً بتقرير الذهبي للحاكم على التصحيح، فليعلم ذلك، والله أعلم.

ومن مظانّ الصحيح أيضًا كتاب «المجتبى للنسائي»، وهو الشائع المقروء في الديار، فقد قال مُحَمَّد بن معاوية الأحمر الراوي، عن النسائي: قال النسائي: كتاب «السنن الكبرى» كله صحيح، وبعضه معلول، إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب المسمى: بـ «المجتبى» صحيح كله اهـ.

وقال الحَافِظ أبو الفضل ابن حجر: قد أطلق اسم الصحة على كتاب «النسائي» أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي. وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب وغيرهم اهـ.

وقال السندي في تعليقه على النسائي: وبالجمله؛ بإطلاق الصحيح على كتاب «النسائي الصغير» وهو المشهور: شائع، وهو مبني على تسمية الحسن صحيحاً أيضاً، والضعيف نادر جداً، وملحق بالحسن إذا لم يوجد في الباب غيره، وهو أقوى عند المصنف، وأبي داود من رأي الرجال، واللّه تَعَالَى أعلم اهـ.

7 - إذا كان الحديث مختلفاً فيه: صححه أو حسنه بعضهم، وضعفه آخرون، فهو حسن، وكذا إذا كان الراوي مختلفاً فيه: وثّقه بعضهم، وضعفه بعضهم، فهو حسن الحديث.

قال في «تدريب الراوي»: تنبيه الحسن أيضاً على مراتب كالصحيح.

قال الذهبي: فأعلى مرتبته: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيح، وهو أدنى مراتب الصحيح، ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، ونحوهم اهـ.

قلت: كمحمد بن أبي ليلى، والحسن بن عمار، وشريك القاضي، وشهر بن حوشب، وغيرهم ممن اختلف في توثيقه وتضعيفه، وكثير ما هم، لما قال الذهبي، وهو من أهل الاستقرار التام في نقد الرجال: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، ولهذا كان مذهب النسائي: أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه اهـ، كذا في «الرفع والتكميل» عن «فتح المغيث للسخاوي».

وقال المنذري في مقدمة «ترغيبه»: فأقول: إذا كان رواية إسناده الحديث ثقات، وفيهم من اختلف فيه، إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به اهـ.

وقال أيضاً في الباب الذي عقده لبيان الرواة المختلف فيهم، في ترجمة مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، صاحب المغازي، بعد كلام طويل: وبالجمله فهو ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث اهـ.

وقال الزيلعي نقلاً عن ابن القطان في حديث قيس بن طلق عن أبيه، قال: والحديث مختلف فيه، فينبغي أن يقال فيه: حسن، ولا يحكم بصحته، واللّه أعلم اهـ.

وفيه أيضاً قال ابن دقيق العيد: هذا الحديث؛ أي: «الأذان من الرأس» معلول

بوجهين:

أحدهما: الكلام في شهر بن حوشب.

والثاني : الشك في رفعه.

ولكن شهراً وثقه أحمد، ويحيى، والعجلي، ويعقوب بن شيبه، وسانن بن ربيعة أخرج له البُخَارِيُّ، وهو وإن كان قد لَيِّن فقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين : ليس بالقوي ؛ فالحديث عندنا حسن اهـ.

وفي «حاشية أبي داود» تحت حديث : «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود» : هذا الحديث أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراج الدين القزويني على «المصابيح» للبخوي وزعم أنها موضوعة.

وقال ابن عدي : هذا الحديث منكر بهذا الإسناد لم يروه غير عبد الملك. قال المنذري : عبد الملك ضعيف.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي : عبد الملك بن زيد هذا قال فيه النسائي : لا بأس به، ووثقه ابن حبان، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى، لا سيما مع إخراج النسائي له، فإنه لم يخرج في كتابه منكرًا، ولا واهيًا، ولا عن رجل متروك اهـ.

وقال المحقق ابن الهمام في «الفتح» : وأخرج الدارقطني، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس : «إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها، فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به» وأعله بتضعيف عبد الجبار بن مسلم، وهو ممنوع، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ فلا ينزل الحديث عن الحسن اهـ.

وقال السيوطي في «التعقبات» في حديث عائشة مرفوعًا : «لا ينبغي لقوم أبو بكر فيهم أن يؤمهم غيره» ردًا على ابن الجوزي، حيث أعله بعيسى بن ميمون : أنه لا يحتج به، وبأحمد بن بشير : أنه متروك بما نصه : الحديث أخرجه الترمذي، وأحمد بن بشير احتج به البُخَارِيُّ، ووثقه الأكثرون، وقال الدارقطني : ضعيف يعتبر بحديثه. وعيسى قال فيه حماد : ثقة.

وقال يحيى بن مرة : لا بأس به، وضعفه غيرهما، ولم يتهم بكذب، فالحديث حسن اهـ.

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عبد الله بن صالح كاتب الليث : قال ابن القطان : هو صدوق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن اهـ.

قلت : وفي هذه العبارات بأسرها دليل على ما قلنا : إن الراوي إذا كان مختلفًا فيه

فهو حسن الحديث ، وحديثه حسن ، ولولا مخافة التطويل لأتيت لك بأزيد من ذلك بالتفصيل ، ومن طالع كتب الرجال والعلل والتعقبات على الموضوعات لا يشك في هذا الأصل قط.

8 - الحسن كالصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه في القوة ، ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح ، كالحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولاً ، قاله في «تدريب الراوي».

وقال الحافظ في «شرح النخبة»: وهذا القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به ، وإن كان دونه ، ومثابه له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض اهـ.

9 - الحديث الحسن لذاته إذا روي من غير وجه ، ولو وجهاً واحداً آخر قوي ، وارتفع من درجة الحسن إلى درجة الصحيح ، قاله في «تدريب الراوي» ، وصرح به في «شرح النخبة».

10 - والحديث الضعيف إذا تعددت طرقه ، ولو طريقاً واحدة أخرى ، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن ، وكان محتجاً به.

قال في «تدريب الراوي»: ولا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان ، لو انفرد كل منهما لم يكن حجة ، كما في المرسل إذا ورد من وجه آخر مسنداً ، أو وافقه مرسل آخر بشرطه ، كما سيجيء اهـ.

وفيه أيضاً : وكذا إذا كان ضعفها لإرسال ، أو تدليس ، أو جهالة رجال زال بمجيئه من وجه آخر ، وكان دون لذاته اهـ.

وفي شرح «النخبة»: ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر ، كأن يكون فوق ، أو مثله لا دونه ، وكذا المختلط الذي لم يتميز ، والمستور ، والإسناد المرسل ، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه : صار حديثهم حسناً لا لذاته ، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع ؛ لأن كل واحد منهم باحتمال كون روايته صواباً ، أو غير صواب : على حد سواء ، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ، ودل على ذلك على أن الحديث محفوظ ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول ، والله أعلم اهـ.

وفي «ما ثبت بالسنة» ، نقلاً عن الحافظ العراقي : وظاهر كلام البيهقي أن حديث التوسعة في عاشر المحرم ، حسن على رأي غير ابن حبان أيضاً ؛ فإنه رواه من طرق عن

جماعة من الصحابة مرفوعاً، ثم قال: وهذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة: لكن إذا ضم بعضها إلى بعض أحدثت قوة. وإنكار ابن تيمية بأن التوسعة لم يرو فيها شيء عنه عليه السلام وهم لما علمت.

وقول أحمد: أنه لا يصح؛ أي: لذاته لا ينفي كونه حسناً لغيره، والحسن لغيره يحتاج به كما بين في علم الحديث. انتهى؛ أي: كلام العراقي.

وقال المحقق في «الفتح» فهذه عدة أحاديث لو كانت ضعيفة حسن المتن، فكيف ومنها ما لا ينزل عن الحسن.

وفيه أيضاً: فهذه طرق كثيرة، عن أكثر من عشرة من الصحابة، لو كان كل منها ضعيفاً ثبتت حجية المجموع، فكيف وبعضها لا ينزل عن الحسن اهـ.

وفي «تدريب الراوي»: وأما الضعيف لفسق الراوي أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له إذا كان الآخر مثله لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر.

نعم؛ يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكراً أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام؛ أي: الحافظ ابن حجر قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور وسيئ الحفظ، بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل، ارتقى بمجموع ذلك إلى درجات الحسن اهـ.

وقال العلامة المحدث العارف الشعراني تلميذ الحافظ السيوطي في «الميزان»: وقد احتج جمهور المحدثين بالحديث الضعيف إذا كثرت طرقه، وألقوه بالصحيح تارة والحسن أخرى، وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيراً في كتاب «السنن الكبرى» للبيهقي، التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة، وأقوال أصحابهم، فإنه إذا لم يجد حديثاً صحيحاً، أو حسناً يستدل به لقول ذلك الإمام، أو قول أحد من مقلديه يصير يروي الحديث الضعيف من كذا كذا طريقاً، ويكتفي بذلك، ويقول: وهذه الطريق يقوي بعضها بعضاً اهـ.

11 - ما سكت عنه أبو داود؛ فهو صالح للاحتجاج به.

قال المنذري في مقدمة «ترغيبه» وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكت عنه، فهو كما ذكر أبو داود لا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط «الصحيحين» أو أحدهما اهـ.

وقال العلامة الشوكاني في «نيل الأوطار» وقد قدمنا أن جماعة من أئمة الحديث صرحوا بصلاحيه ما سكت عنه أبو داود للاحتجاج اهـ.

وقال في «تدريب الراوي»: ومن مظاهره؛ أي: الحسن أيضًا «سنن أبي داود» فقد جاء عنه أنه يذكر فيه الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بينه، وما لم يذكر فيه شيئًا؛ فهو صالح اهـ.

وقال المنذري في حديث أبي داود «لا يزال الله مقبلًا على العبد وهو في صلاته، ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه»، وأبو الأحوص هذا الراوي لا يعرف اسمه، لم يرو عنه الزُّهريّ.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال الكرايسي: ليس بالمتين عندهم. قال التَّوَوِيّ في «الخلاصة»: هو فيه جهالة، لكن الحديث لم يضعفه أبو داود؛ فهو حسن عنده اهـ من «الزيلعي».

12 - ما ذكره الحافظ من الأحاديث الزائدة في «فتح الباري» وسكت عنه، فهو صحيح، أو حسن عنده، كما صرح به في «مقدمته» بما نصه: ثم استخرج ثانيًا ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث، من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزیادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع، ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعا كل ذلك من أمهات المسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والأجزاء، والفوائد، بشرط الصحة، أو الحسن فيما أورده من ذلك اهـ.

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» في حديث خولة بنت حكيم: «أنها سألت النَّبِيَّ ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل...» وذكره الحافظ في «الفتح» ولم يتكلم عليه اهـ.

وقال أيضًا في حديث يعلى بن أمية: «أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يغتسل بالبراز...»، وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس مطولاً، وقد ذكره الحافظ في «الفتح»، ولم يتكلم عليه اهـ.

وفيه دليل على أن سكوت الحافظ في «الفتح» عن حديث حجة ودليل على صحته أو حسنه، والله أعلم.

قلت: وكذا سكوت الحافظ عن حديث في «التلخيص الحبير» دليل على صحته أو حسنه؛ فإن الشوكاني رحمه الله ربما يحتج بسكوته في «التلخيص» أيضًا كما يحتج بسكوته في «الفتح»، يظهر ذلك بمراجعة «نيل الأوطار».

13 - لا يلزم من قولهم: ليس في الباب شيء أصح من هذا صحة الحديث، بل

المراد: أنه أصح شيء في هذا الباب، وكثيراً ما يريدون بهذا الكلام هذا المعنى اهـ، كذا في «الجواهر النقي».

قلت: فيجوز أن يكون ضعيفاً، ولكنه أمثل من غيره، ولا يجوز أن يكون موضوعاً.

حكم الرفع والوقف والوصل والقطع: وفي حجية أقوال الصحابة وأجلة التابعين، وفي حكم الزيادة من الثقة:

1 - قال في «تدريب الراوي»: إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلًا، وبعضهم متصلًا، أو بعضهم موقوفًا، وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو، أو رفعه في وقت، أو أرسله ووقفه في وقت آخر؛ فالصحيح عند أهل الحديث والفقه والأصول: أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والإتقان، أو أكثر منه؛ لأن ذلك؛ أي: الرفع والوصل زيادة ثقة وهي مقبولة اهـ.

وقال النووي في مقدمة «شرح مسلم» له: إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلًا، وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم موقوفًا، وبعضهم مرفوعًا، أو وصله هو، أو رفعه في وقت وأرسله، أو وقفه في وقت؛ فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين، وقاله الفقهاء، وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي: أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر، أو أحفظ؛ لأنه زيادة ثقة، وهي مقبولة اهـ.

وقال أيضًا في باب صلاة الليل: الصحيح، بل الصواب الذي عليه الفقهاء، والأصوليون، ومحققو المحدثين: أنه إذا روى الحديث مرفوعًا وموقوفًا، أو موصولًا ومرسلًا، حكم بالرفع والوصل؛ لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد، انتهى.

وبهذا ظهر لك: أن الرفع والوصل زيادة لا تنافي الإرسال والوقف، وإلا لم تكن مقبولة، ولو كان الرفع ثقة؛ لأن زيادة الثقة إنما تقبل إذا لم تكن منافية لرواية الجماعة كما سيأتي.

قال السيوطي في «التدريب»: وقال الماوردي: لا تعارض بين ما ورد مرفوعًا مرة، وموقوفًا على الصحابي أخرى؛ لأنه يكون قد رواه وأفتى به اهـ.

وقال الدارقطني في حديث ابن عباس مرفوعًا: «الأذنان من الرأس»: إن إسناده وهم، وإنما هو مرسل.

وتبعه عبد الحق في ذلك، وقال: إن ابن جريج الذي دار الحديث عليه يروي عن سليمان بن موسى، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وتعقبه ابن القطان بـ: أن هذا ليس بقدر فيه، وما يمنع أن يكون فيه حديثان مسند ومرسل.

قال ابن القطان: إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته.

وفيه دليل على عدم المنافاة بين الإرسال والرفع.

وقال الحافظ في «مقدمة الفتح»: فالتعليل المذكور بهما غير قادح؛ لأن رواية حسين مشتملة على الرفع والوقف معًا، فإذا اشتمل غيرها على الموقوف فقط، كانت هي مشتملة على زيادة لا تنافي الرواية الأخرى، فتقبل من الحافظ اهـ.

2 - قال الحافظ في «شرح النخبة»: وزيادة راويهما؛ أي: الصحيح والحسن، مقبولة ما لم تقع منافاة لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقًا؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره، وإما أن تكون منافاة، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح، ويرد المرجوح، واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل اهـ.

قلت: دلّ كلامه على قبول زيادة راوي الحسن أيضًا، فما قاله السيوطي في «التدريب» والنووي في «شرح مسلم» وغيره من: أنها تقبل إذا رواها بعض الثقات الضابطين، أراد به ما يعم رواية الصحيح والحسن كليهما، فراوي الصحيح عدل تام الضبط، وراوي الحسن: من خفّ ضبطه مع بقية شروط الصحيح، كما في «شرح النخبة»، وقد قدمنا: أن من اختلف في توثيقه وتضعيفه حسن الحديث أيضًا، فتقبل زيادته لكونه من رواية الحسن، فليتنبه لذلك.

وقال في «نور الأنوار»: إذا كانت في أحد الخبرين زيادة؛ فإن كان الراوي؛ أي الصحابي واحدًا يؤخذ بالمثبت للزيادة، وإذا اختلف الراوي، فيجعل كالخبرين، ويعمل بهما، كما هو مذهبنا في: أن المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين اهـ.

قلت: هذا مقيد بما إذا لم تكن الزيادة منافاة، كما هو الظاهر، وفيه مزيد تفصيل سيأتي.

3 - لا يقبل تفرد راوي الصحيح والحسن إذا كان منافياً لما رواه جماعة من الثقات، ويسمى ذلك شاذاً.

قال الحافظ في «شرح النخبة»: إن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.

قال ابن الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ في «قفو الأثر»: وعلى قياس ما سبق لا تقبل زيادة الضعيف إذا خالفت رواية الثقة.

هذا، وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رد الزيادة مطلقاً، ونقل عن معظم أصحاب أبي حنيفة، والمختار عند ابن الساعاتي وغيره من الحنفية: أنه إذا انفرد العدل بزيادة لا تخالف، كما لو نقل: أنه ﷺ دخل البيت، فزاد: وصلى؛ فإن اختلف المجلس قبلت باتفاق، وإن اتحد وكان غيره قد انتهى في العدد إلى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما زاد لم تقبل، وإن لم ينته - إلى هذا الحد - فالجمهور على القبول، خلافاً لبعض المحدثين، وأحمد في رواية، وإن جهل حال المجلس فهو بالقبول أولى مما إذا اتحد بذلك الشرط، وأما إذا كانت الزيادة مخالفة، فالظاهر التعارض اهـ.

وبهذا عرفت: أن الحنفية لا يقبلون زيادة الثقة إذا لم تخالف أيضاً إلا بشرائط لا مطلقاً.

تمة:

وإذا وجد للشاذ متابع، أو شاهد انتفى عنه شذوذه، وصلاح للاحتجاج به، ويدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج به وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي «الْبُخَارِيُّ» و«مسلم» جماعة من الضعفاء ذُكروا في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، كما سيأتي، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به، كذا في «قفو الأثر»، ومثله في «تدريب الراوي» وغيره.

4 - الانقطاع نوعان: ظاهر وباطن؛ فالظاهر كالمرسل من الأخبار، وسيأتي بيانه، والباطن نوعان أيضاً:

الأول: ما يكون الاتصال فيه ظاهراً، ولكن وقع الخلل بوجه آخر، وهو فقد شرائط الراوي.

وحكمه: أن لا يقبل خبر الكافر والفاسق والصبي والمعتوه، والذي اشتدت غفلته، وهذا هو الضعيف بمراتبه، وقد ذكرنا أحكامه، وستأتي لها بقية في قواعد الجرح والتعديل.

والثاني: ما وقع فيه الخلل لمخالفته لدليل فوقه بالعرض عليه بأن خالف الكتاب، وكان الكتاب قطعي الدلالة على معناه، كان الخبر مردوداً منقطعاً، وأما إذا لم يكن الكتاب قطعي الدلالة، والحديث نقل بالسند الصحيح، فحينئذ لا يترك الحديث، بل تؤول الآية ويعمل بالخبر، كذا في «نور الأنوار» مع حاشيته.

5 - وكذا لا يقبل الحديث - أي خبر الواحد - إذا خالف السنة المعروفة، متواترة كانت، أو مشهورة.

6 - وكذا لا يقبل إذا ورد في حادثة مشهورة خلاف ما رواه الجماعة، كما إذا روى الجماعة: «أنه ﷺ كان يُسَرُّ بالتسمية»، وروى واحد: «أنه جهر بها» لا يقبل؛ فإن حادثة الصلاة مشهورة مستمرة، كان يحضرها ألاف من الرجال، ولم يسمع إلا واحد، هذا عجيب. وفي «التوضيح»: وإما أن يكون الانقطاع بكونه شاذاً في البلوى العام اهـ.

7 - وكذا إذا عرض عنه الأئمة من الصدر الأول - أي الصحابة رضي الله عنهم - فإنهم إذا تكلموا بينهم بالرأي، ولم يلتفتوا إلى الحديث كان ذلك دليل انقطاعه، ذكر ذلك في «المنار» و«نور الأنوار».

قلت: وكذا عدم اهتمام الصحابة بفعل مع توفر دواعيه، دليل على كراهته ولو تنزيهاً، وعلى ضعف ما ورد فيه، فإن عدم اهتمامهم به، وإعراضهم عنه لا يتصور مع كونه مشروعاً، فضلاً عن كونه مندوباً إليه.

وكذا كون الحديث متروك العمل به في قرن الصحابة أو التابعين علامة نسخه، أو ضعفه، كما يدل عليه كلام «المنار» المذكور، وصرح به في «التلويح» بقوله: وأما الثاني، وهو الانقطاع بالمعارضة بسبب إعراض الصحابة، فلأنه يعارض إجماعهم على عدم قبوله، وعلى ترك العمل به، فيحتمل على أنه سهو أو منسوخ، ولا يخفى أن المراد اتفاق غير هذا الراوي، وإلا فهو متمسك به لا محالة اهـ ملخصاً.

وتحصل بذلك: أنه يشترط عندنا لصحة الحديث مع عدالة الراوي وضبطه: كون الحديث بحيث لا يخالف قطعي الكتاب، ولا السنة المشهورة، وأن لا يكون معرضاً عنه، ومتروك العمل به في الصدر الأول، ولا يكون شاذاً في البلوى العام، بل ظاهراً منتشراً، فاحفظه فإنه نافع جداً، وقد أغنانا الأصوليون من أصحابنا عن إقامة الدليل عليها، فإنهم فرغوا من ذلك في كتبهم.

8 - واعلم أن لفظ السنة يدخل في المرفوع عندهم.

قال ابن عبد البر في «التقصي»: واعلم أن الصحابي إذا أطلق اسم السنة، فالمراد به: سنة النبي ﷺ، وكذلك إذا أطلقها غيره ما لم تُصَف إلى صاحبها، كقولهم: سنة العمرين، وما أشبه ذلك، انتهى كلامه، كذا في «الزليعي».

وكذا قوله: أصبت السنة، أو سنة أبي القاسم، ففي «محاسن البلقيني» من الشافعية: التنبيه على أنه في معنى قوله: من السنة كذا، وأن يقول: كنا نفعل كذا، من غير أنه يضيفه إلى عهده ﷺ.

ومختار السراج الهندي منا⁽¹⁾ أنه إن أضافه إليه فهو مرفوع وحجة قطعاً، وإلا فالظاهر أن المراد بكنا نفعل كذا، أو كانوا يفعلون كذا: التقرير، فيكون الظاهر: أنه مرفوع وحجة، كذا في «قفو الأثر».

قلت: وكذا أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الكتب القديمة قولاً لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة وشرح غريب: مرفوع حكماً، كما في «قفو الأثر» أيضاً.

ولو قال مثل ذلك تابعي هذا حاله، فهو أيضاً مرفوع حكماً، ولكنه مرسل لحذفه اسم الصحابي، ودليله ما في «تدريب الراوي».

وأما قول من قال: إن تفسير الصحابي مرفوع، وهو الحاكم قال في «المستدرک»: ليعلم طالب الحديث أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل، عند الشيخين حديث مسند، فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول الآية، أو نحوه مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي ﷺ، ولا مدخل للرأي فيه، وغيره موقوف.

قلت: كذا يقال في التابعي، إلا أن المرفوع من جهته مرسل اهـ ملخصاً. ولا يخفى أن ما لا مدخل للرأي فيه يستوي فيه التفسير وغيره.

9 - إذا قال التابعي: كانوا يفعلون كذا، و: كانوا يقولون كذا، و: لا يرون بذلك بأساً، فالظاهر إضافته إلى الصحابة، إلا أن يقوم دليل على غير ذلك، وهذا ظاهر بالتبع، وكان إذا قال: كان السلف يفعلون، أو يقولون كذا، فإطلاق السلف في كلام التابعين لا يكون إلا على الصحابة فقط، وفي كلام من بعدهم على الصحابة والتابعين جميعاً.

(1) أي: من السادة الحنفية.

10 - قول الصحابي المجتهد فيما لا نص فيه حجة عندنا بترك به القياس، فإذا شاع وسكتوا مسلمين يجب تقليده إجماعاً.

ولا يجب إجماعاً فيما ثبت الخلاف بينهم؛ لأن ذلك بمنزلة خلاف المجتهدين، فيجوز لمن بعدهم أن يعمل بأيهما شاء، ولا يتعدى إلى الشق الثالث؛ لأنه صار باطلاً بالإجماع المركب من هذين الخلافين.

وإذا اختلفوا، فكل ما ثبت فيه اتفاق الشيخين يجب الاقتداء به، وإذا لم يعلم فيه خلافهم من وفاقهم فهو حجة عندنا، لاحتمال السماع من النبي ﷺ.

ولئن سئل أنه ليس مسموعاً منه بل هو رأي، فرأي الصحابة أقوى من رأي غيرهم كذا في «نور الأنوار»، ومثله في «التوضيح مع التلويح».

وعزا أصحابنا، وأكثر الشافعية إلى الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: لا يُقْلَدُ أحد منهم، سواء كان ما قاله مدرّكاً بالقياس أو لا، ولكن كلامه في «رسالة البغدادية» التي رواها عنه الحسن بن مُحَمَّد الزعفراني نص على خلاف ذلك، فقد صرح فيه بأن آراء الصحابة لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا.

وقال في رواية الربيع عنه: والبدعة ما خالف كتاباً أو سنة، أو أثرًا عن بعض أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فجعل ما خالف قول الصحابي بدعة، ذكره ابن القيم في «إعلام الموقعين».

وذكر فيه أيضاً: وإن لم يخالف الصحابي صحابياً آخر، فيما أن يشتهر قوله في الصحابة، أو لا يشتهر، فإن اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة، وإن لم يشتهر قوله، أو لم يعلم هل اشتهر أم لا؟ فاختلف الناس: هل يكون حجة أم لا؟

فالذي عليه جمهور الأمة: أنه حجة، هذا قول جمهور الحنفية، صرح به مُحَمَّد بن الحسن، وذكر عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ نصاً، وهو مذهب مالك وأصحابه، وتصرفه في «موطئه» دليل عليه، وهو قول إسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وهو منصوص الإمام أحمد في غير موضع عنه، واختيار جمهور أصحابه، وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد اهـ.

ثم أطال بذكر أقوال الشافعي، ونصوصه الدالة على حجية أقوال الصحابة عنده، فليراجع.

11 - قول التابعي الكبير الذي ظهرت فتواه في زمن الصحابة حجة عندنا كالصحابي كذا في «التوضيح».

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»: قد اختلف السلف في ذلك؛ فمنهم من قال: يجب اتباع التابعي فيما أفتى به، ولم يخالفه فيه صحابي ولا تابعي، وهذا قول بعض الحنابلة والشافعية، وقد صرح الشافعي في موضع بأنه قاله تقليدًا لعطاء، وهذا من كمال علمه وفقهه، فإنه لم يجد في المسألة غير قول عطاء، فكان قوله عنده أقوى ما وجد في المسألة، ومن تأمل كتب الأئمة، ومن بعدهم وجدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي اهـ ملخصًا.

12 - قول إبراهيم النخعي حجة عندنا إذا لم يخالف قول الصحابي فما فوقه، فإنه وإن لم يكن من كبار التابعين سنًا، ولكنه من كبارهم عند الإمام فقهاً، حتى قال للأوزاعي: إبراهيم أفقه من سالم.

وأيضًا؛ فإن إبراهيم رضي الله عنه كان ألزم الناس بابن مسعود وأصحابه، وكان لسانهم في زمانه، لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة، وفي تلك اليسيرة أيضًا لا يخرج عن أقوال الصحابة: علي، وعمر رضي الله عنهما.

قال محدث الهند في «حجة الله البالغة»: وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة، وكان أحفظهم لقضايا عمر، ولحديث أبي هريرة، وكان إبراهيم لسان فقهاء الكوفة، عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأصحابهما، فإذا تكلموا؛ أي: سعيد، وإبراهيم بشيء، ولم ينسبوا إلى أحد، فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحًا، أو إيماء، ونحو ذلك؛ فاجتمع عليهما فقهاء بلدهما، وأخذوا عنهما وعقلوه، وخرجوا عليه، والله أعلم اهـ.

وقال في موضع آخر: وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه، لا يجاوزه إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في الترخيع على مذهبه، دقيق النظر في وجوه التخريجات، مقبلاً على الفروع أتم إقبال، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلنا، فلخص أقوال إبراهيم وأقرانه من «كتاب الآثار» لمحمد رَحِمَهُ اللهُ، و«جامع عبد الرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة» ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة، وفي تلك اليسيرة أيضًا لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة اهـ.

وذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» ما نصه: قال ابن جرير: ولم يكن في الصحابة أحد له أصحاب معروفون حرروا فتياه، ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود،

وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر، وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه، ويرجع من قوله إلى قوله اهـ.

وقال الأعمش عن إبراهيم: إنه كان لا يعدل بقول عمر، وعبد الله بن مسعود إذا اجتمعا، فإذا اختلفا كان قول عبد الله أعجب إليه؛ لأنه كان ألطف اهـ.

وقال الدارقطني في «سننه»: فهذه الرواية وإن كان فيها إرسال، فأبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله، وبرأيه، وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود وعبد الرحمن ابني يزيد، وغيرهم من كبار أصحاب عبد الله، وهو القائل: إذا قلت لكم: قال عبد الله بن مسعود فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم اهـ.

وقال أيضًا قبل ذلك بأسطر: وعبد الله بن مسعود أتقى لربه وأشح على دينه من أن يروي عن رسول الله ﷺ أنه يقضي بقضاء، ويفتي هو بخلافه، هذا لا يتوهم مثله على عبد الله بن مسعود، وهو القائل في مسألة وردت عليه لم يسمع فيها من رسول الله ﷺ شيئًا، ولم يبلغه عنه فيها قول: أقول فيها برأيي؛ فإن يكن صوابًا فمن الله ورسوله، وإن يكن خطأ فمني، ثم بلغه بعد ذلك أن فتياه فيها وافقت قضاء رسول الله ﷺ في مثلها، فرآه أصحابه عند ذلك فرح فرحًا لم يروه فرح مثله، من موافقة فتياه قضاء رسول الله ﷺ اهـ.

قلت: فلما كان ابن مسعود رضي الله عنه هذا حاله، وأنه كان يتبع قضاء رسول الله ﷺ أولًا؛ فإن لم يجد أخذ بقول عمر رضي الله عنه كما مر، وكان إبراهيم أعلم الناس بابن مسعود، وبرأيه وبفتياه، وألزم الناس بمذهبه، اختار أبو حنيفة محجة إبراهيم، وصار ألزم الناس به وبأقرانه، فإذا وجد في المسألة قولًا عنه لا يخالفه قول صحابي ونحوه اختار قول إبراهيم، وترك به القياس، واحتج به، كما لا يخفى على من طالع «الآثار» لمحمد رَحِمَهُ اللهُ.

وما ذلك إلا لكون أقواله في الأكثر منسوبة إلى أحد من السلف صريحًا، أو إيماء، بل ربما احتج أبو حنيفة بقول إبراهيم، مع وجود قول بعض الصحابة على خلافه، وذلك فيما علم الإمام أن قول إبراهيم فيه هو قول عبد الله، أو عمر، أو علي رضي الله عنهم، وليس برأي منه، وبالجمل: فيكون قول إبراهيم حجة، وإن لم يصرح به أصحابنا، ولكن صنيعهم يدل عليه.

أحكام المرسل من الأحاديث والأخبار والمدلس منها، والمعلق، والمنقطع والمعضل:

1 - قال ابن الحنبلي في «قفو الأثر»: والمختار في التفصيل قبول مرسل الصحابي إجماعاً، ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عندنا؛ أي: الحنفية، وعند مالك مطلقاً، وعند الشافعي بأحد أمور خمسة: أن يسنده غيره، أو أن يرسله آخر وشيوخهما مختلفة، أو أن يعضده قول صحابي، أو أن يعضده قول أكثر العلماء، أو أن يعرف أنه لا يرسل إلا عن عدل اهـ.

2 - وأما مرسل من دون هؤلاء فمقبول عند بعض أصحابنا، مردود عند آخرين، إلا أن يروي الثقات مرسله كما رويوا مسنده، فيقبل اتفاقاً.

فإن كان الراوي يرسل عن الثقات وغيرهم، فعن أبي بكر الرازي من أصحابنا، وأبي الوليد الباجي من المالكية عدم قبول مرسله اتفاقاً، كذا في «قفو الأثر» أيضاً.

قلت: وبهذا علم أن كون الراوي يرسل عن الثقات، وغيرهم جرح في مرسل من هو دون القرون الثلاثة، وأما أهل القرون الثلاثة، فمرسلهم مقبول عندنا مطلقاً كما مر. قال العلامة سيف الدين الآمدي الأصولي الشافعي في كتابه «الأحكام» ما نصه: اختلفوا في قبول الخبر المرسل، وصورته: ما إذا قال من لم يلق النبي ﷺ وكان عدلاً: قال رسول الله ﷺ كذا؛ فقبله أبو حنيفة، ومالك، وأحمد بن حنبل في أشهر الروايتين عنه، وجماهير المعتزلة، وفصل عيسى بن أبان - من الحنفية - فقبل مراسيل الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، ومن هو من أئمة النقل مطلقاً دون من عدا هؤلاء.

وأما الشافعي رضي الله عنه فإنه قال: إن كان المرسل من مراسيل الصحابة، أو مراسلاً قد أسنده غير مرسله، أو أرسله راو آخر يروي عن غير شيوخ الأول، أو عضده قول صحابي، أو قول أكثر أهل العلم، أو أن يكون المرسل قد عرف من حاله أنه لا يرسل عمن فيه علة من جهالة، أو غيرها، كمراسيل ابن المسيب فهو مقبول، وإلا فلا، ووافقه على ذلك أكثر الصحابة، والقاضي أبو بكر، وجماعة من الفقهاء.

والمختار قبول مراسيل العدل مطلقاً، ودليله الإجماع والمعقول:

أما الإجماع فهو: أن الصحابة والتابعين أجمعوا على قبول المراسيل من العدل، أما الصحابة؛ فإنهم قبلوا أخبار عبد الله بن عباس مع كثرة روايته.

وقد قيل: إنه لم يسمع من رسول الله ﷺ سوى أربعة أحاديث لصغر سنه، وأيضاً

ما روى عن البراء بن عازب أنه قال: ما كل ما نحدثكم به سمعناه من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولكن سمعنا بعضه، وحدثنا أصحابنا ببعضه.

وأما التابعون، فقد كان من عاداتهم إرسال الأخبار، ويدل على ذلك ما روي عن الأعمش أنه قال: قلت لإبراهيم النخعي: إذا حدثتني فأسند، فقال: إذا قلت لك: حدثني فلان عن عبد الله، فهو الذي حدثني، وإذا قلت لك: حدثني عبد الله، فقد حدثني جماعة عنه.

ويدل على ذلك ما اشتهر من إرسال ابن المسيب، والشعبي وغيرهما، ولم يزل ذلك مشهوراً فيما بين الصحابة والتابعين من غير نكير، فكان إجماعاً.

وأما المعقول فهو: أن العدل الثقة إذا قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كذا، مظهرًا للجزم بذلك، فالظاهر من حاله: أنه لا يستحيز ذلك إلا وهو عالم، أو ظان أن النَّبِيَّ ﷺ قال ذلك، فإنه لو كان ظاناً أن النَّبِيَّ ﷺ لم يقله، أو كان شاكاً فيه لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه، لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين، وذلك يستلزم تعديل من روى عنه، وإلا لما كان عالماً، أو ظاناً بصدقه في خبره اهـ.

ثم أطال الأمد في الجواب عما عسى أن يورده الموردون على كلامه، فليراجع. وفي «تدريب الراوي»: وقال غيره؛ أي: المصنف: محل قبوله عند الحنفية ما إذا كان مرسله من أهل القرون الثلاثة الفاضلة؛ فإن كان من غير فلا، لحديث: «ثم يفشو الكذب» صححه النسائي.

وقال ابن جرير: وأجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين.

قال ابن عبد البر: كأنه يعني: أن الشافعي أول من رده اهـ.

3 - المرسل دون المسند المتصل عندنا، خلاف ما قاله بعضهم: من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك.

قال ابن الحنبلي في «قفو الأثر» في بيان مراتب الصحيح والحسن ما نصه: إن كانت فيه صفات الصحيح كلها بلا خلاف، فهو مقدم على ما هي فيه، مع الخلاف في وجود بعضها، أو مع الخلاف في كونه شرطاً للصحة بعد الاتفاق على عدمه، نحو: الاتصال بالنسبة إلى من يصحح مرسل أهل القرون الثلاثة، وهم أصحابنا الحنفية، ونحو: الضبط بالنسبة إلى من يصحح ما نقله عدل، وإن لم يكن ضابطاً اهـ.

فإذا تعارض المرسل والمسند يقدم المسند، إلا إذا اعتضد المرسل بأحد الوجوه

الخمسة التي ذكرها الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وزاد الأصوليون في وجوه الاعتضاد: أن يوافقه قياس، كما في «تدريب الراوي» فيكون كالمسند، بل فوقه في بعض الصور.

قال في «تدريب الراوي»: فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسندًا، أو مرسلًا، أرسله من أخذ عن غير رجال المرسل الأول كان صحيحًا، ويتبين بذلك صحة المرسل، وأنهما؛ أي: المرسل، وما عضده صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحدة رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما اهـ ملخصًا.

وقال العيني في «عمدة القاري»: إن مرسلين صحيحين إذا عارضا حديثا مسندا كان العمل بالمرسلين أولى اهـ.

4 - ما ذكره الشافعي من اعتضاد المرسل بالمسند، فالمراد بالمسند في كلامه ما لا يكون منتهض الإسناد.

قال في «تدريب الراوي»: صور الرازي وغيره من أهل الأصول المسند العاضد: بأن لا يكون منتهض الإسناد، ليكون الاحتجاج بالمجموع، وإلا فالاحتجاج حينئذ بالمسند فقط اهـ.

5 - صحح المحدثون مرسل بعض الأئمة من التابعين فلنذكر ذلك:

1 - مراسيل الشعبي:

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: قال أحمد العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحًا اهـ، وكذا في «تهذيب التهذيب».

وفيه أيضًا: قال الآجري عن أبي داود: مرسل الشعبي أحب إليّ من مرسل النخعي اهـ.

2 - مراسيل النخعي:

وفي «نصب الراية» وأسند ابن عدي، عن ابن معين: أنه قال: مراسيل إبراهيم صحيحة إلا حديث «تاجر البحرين» و«حديث القهقهة» اهـ.

وفي «تدريب الراوي»: وأما مراسيل النخعي فقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحب إليّ من مراسيل الشعبي.

وعنه أيضًا: أحب إليّ من مراسلات سالم بن عبد الله، والقاسم، وسعيد بن المسيب. وقال أحمد: لا بأس بها اهـ.

3 - مراسيل ابن المسيب :

وفيه أيضًا عن الحاكم في «علوم الحديث» قال : وأصحها - كما قال ابن معين - مراسيل ابن المسيب ؛ لأنه من أولاد الصحابة ، وأدرك العشرة ، وفقه أهل الحجاز ومفتيهم ، وأول الفقهاء السبعة الذين يعتد مالك بإجماعهم كإجماع الناس كافة اهـ .

قلت : وقد تقدم عن ابن معين : أنه قال في مراسيل النخعي : أنها أعجب إليّ من مراسلات سالم بن عبد الله ، والقاسم ، وسعيد بن المسيب اهـ .

فتعارضت أقواله في ترجيح مراسيل النخعي ، وابن المسيب بعضها على بعض ، والله أعلم .

4 - مراسيل شريح القاضي :

قلت : وينبغي أن يكون مرسل شريح القاضي أيضًا صحيحًا ، كمراسيل ابن المسيب ، والنخعي ، فإنه مخضرم ، ثقة ، من أجلة التابعين الكبار ، استقضاه عمر ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم ، روى عن النَّبِيِّ ﷺ مرسلًا ، وجل روايته عن الصحابة .

وذكر أبو نعيم في «الصحابة» بسنده ما يدل على لقيه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ورواه ابن السكن من هذا الوجه في كتاب «الصحابة» له ، وقال : لم أجد له ما يدل على لقيه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلا هذا . ولأجله ذكره الْحَافِظُ في «الإصابة» في القسم الأول من الصحابة .

فتابعي محتمل الصحبة أولى بصحة الإرسال من التابعين ، فإن إرساله قريب من إرسال الصحابي فافهم .

وسياتي عن ابن حبان ما يدل على قبول مراسيل كبار التابعين مطلقًا ، لكونهم لا يرسلون إلا عن الصحابة .

5 - مراسيل الحسن :

وأما مراسلات الحسن فقال ابن المديني : مراسلات الحسن التي رواها عن الثقات صحاح ، ما أقل ما يسقط منها .

وقال أبو زرعة : كل شيء قال الحسن : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وجدت له أصلًا ثابتًا ، ما خلا أربعة أحاديث .

وقال يحيى بن سعيد القطان : ما قال الحسن في حديثه : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إلا وجدنا له أصلًا ، إلا حديثًا ، أو حديثين اهـ .

6 - مراسيل ابن سيرين :

قلت : وكذا مراسيل مُحَمَّد بن سيرين صحاح أيضًا ، ففي «الجواهر النقي» : قال أبو عمر في أوائل «التمهيد» : وكل من عُرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة ، فتدليسه وترسيله مقبول ، فمراسيل سعيد بن المسيب ، ومحمد بن سيرين ، وإبراهيم النخعي عندهم صحاح اهـ .

7 - مراسيل مُحَمَّد بن المنكدر :

وكذا مراسيل مُحَمَّد بن المنكدر صحاح أيضًا .

قال ابن عيينة : ما رأيت أحداً أجدر أن يقول : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولا يُسأل عن من هو من ابن المنكدر ؛ يعني : لتحريه اهـ ، كذا في «التهذيب» .

8 - 14 مراسيل طائفة من ثقات التابعين وتابعيهم :

وفي «تدريب الراوي» : وقال يحيى بن سعيد : مرسلات سعيد بن جبير أحب إليّ من مرسلات عطاء .

قيل : فمرسلات مجاهد أحب إليك ، أو مرسلات طاووس ؟

قال : ما أقربهما ، ومرسلات عمرو بن دينار أحب إليّ ، ومرسلات معاوية بن قرة أحب إليّ من مرسلات زيد بن أسلم ، ومرسلات مالك بن أنس أحب إليّ ، وليس في القوم أصح حديثاً منه اهـ .

6 - قد نصّ المحدثون على مراسيل بعض التابعين وأتباعهم بالضعف :

1 - مراسيل عطاء :

قال ابن المديني : كان عطاء يأخذ عن كل ضرب مرسلًا ، مجاهد أحب إليّ من مرسلاته بكثير .

2 - مراسيل الزُّهريّ :

ومراسيل الزُّهريّ ، قال ابن معين ، ويحيى بن سعيد القطان : ليس بشيء ، وكذا قال الشافعي ، قال : لأنّا نجده يروي عن سليمان بن أرقم .

وروى البيهقي ، عن يحيى بن سعيد ، قال : مرسل الزُّهريّ شر من مرسل غيره ؛ لأنه حافظ ، وكلما قدر أن يُسمي سَمَى ، وإنما يترك من لا يستحب أن يسميه .

3 - مراسيل قتادة :

وكان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال قتادة شيئًا ، ويقول : هو بمنزلة الريح .

4 - 7 مراسيل أبي إسحاق الهمداني، والأعمش، والتميمي، وابن أبي كثير:

وقال: مراسلات أبي إسحاق الهمداني، والأعمش، والتميمي، ويحيى بن أبي كثير شبه لا شيء.

8 - 10 مراسيل إسماعيل بن أبي خالد، وابن عيينة، وسفيان بن سعيد:

ومراسلات إسماعيل بن أبي خالد ليس بشيء، ومراسلات ابن عيينة شبه الريح، وسفيان بن سعيد اهـ، كذا في «تدريب الراوي».

قلت: وهذا الكلام لا يتمشى على أصلنا؛ فإن كل هؤلاء من أهل القرن الثاني، أو الثالث، ومراسيلهم مقبولة عندنا مطلقاً.

وكون المرسل يأخذ عن كل ضرب، إنما يقدر في إرسال من دون هؤلاء كما مر، وأيضاً سيظهر لك فيما يأتي أن الإرسال والتدليس متحدان في الحكم، وكثير ممن ضعف المحدثون إرساله قد قبلوا تدليسه، فلا معنى لرد مراسيله.

قال الحافظ في «طبقات المدلسين»: المرتبة الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة، كابن عيينة اهـ.

فهذا يدل على قبول تدليس الثوري، وابن عيينة عندهم، فليكن إرسالهما كذلك، وكذا إرسال غيرهما من الأئمة الذين اتفق أهل العلم على إمامتهم، كالزهري، وقتادة، وعطاء بن أبي رباح، وأمثالهم. وأما كونهم يأخذون عن كل ضرب، فلا يقدر في صحة مراسيلهم؛ لأنهم ما كانوا ليحزموا بنسبة قول، أو فعل إلى النبي ﷺ إلا وهم عالمون، أو ظانون أن النبي ﷺ قال ذلك أو فعله.

وذلك يستلزم تعديل من لم يسموه من الوسائط، وإلا لما كانوا عالمين، أو ظانين بصدقه في خبره، ولم يجز لهم الجزم بذلك، كما مر في قول الآمدي مفصلاً، فتذكر.

7 - قال قاضي القضاة الحافظ ابن حجر: وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح.

وأما عندنا معشر الحنفية، فقليل: لمرويه حكم المرسل، وقد علمت حكمه عندنا اهـ، كذا في «قفو الأثر».

قلت: فإن كان المدلس من ثقات القرون الثلاثة يقبل تدليسه، كإرساله مطلقاً، وإن كان ممن دون هؤلاء، ففيه تفصيل قد مر عن قريب فتذكر.

وفي «تدريب الراوي»: وقال جمهور من يقبل المرسل: يقبل المدلس مطلقاً، حكاه الخطيب، ونقل المصنف في «شرح المذهب»: الاتفاق على رد ما عنعه تبعاً للبيهقي، وابن عبد البر، وهو محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل.

فائدة:

حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج، ومعمر، ونظرائهما.

ورجحه ابن حبان، قال: وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة؛ فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ثم مثل ذلك بمراسيل كبار التابعين، فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي.

وعبارة البزار: من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً اهـ ملخصاً.

قلت: دل تمثيل ابن حبان لتدليس ابن عيينة بمراسيل كبار التابعين على قبول مراسيلهم عند المحدثين، لكونهم لا يرسلون إلا عن الصحابة، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل في مرسل شريح.

فائدة:

الأصح: أن التدليس ليس بجرح، واستدل على أن التدليس غير حرام بما أخرجه ابن عدي عن البراء، قال: لم يكن فينا فارس يوم بدر إلا المقداد.

قال ابن عساكر: قوله: فينا؛ يعني: المسلمين؛ لأن البراء لم يشهد بدرًا اهـ.

قلت: فالإرسال أولى بأن لا يكون جرحاً، فإن التدليس أفحش منه كما لا يخفى. وقال البغوي: ثنا أحمد بن إبراهيم العبدي، ثنا مُحَمَّد بن معاذ، ثنا معاذ، عن شعبة، قال: ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلس، إلا ابن عون، وعمرو بن مرة، كذا في «طبقات المدلسين».

فائدة:

قال البيهقي في «المعرفة»: روي عن شعبة أنه قال: كفيتمكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة.

قلت: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع، ولو كانت معنعة.

ونظيره: ثنا الليث، عن أبي الزبير، عن جابر؛ فإنه؛ أي: الليث لم يسمع منه إلا مسموعه من جابر اهـ.

قلت: وقاعدة أجود منها ما ذكره الحافظ في «الفتح»: أن شعبة لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم اهـ.

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين»: كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث. وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث، فاشدد يديك به اهـ.

فكل حديث في إسناده شعبة يكون سالمًا من التدليس، واختلاط الراوي، وتلقينه، وغير ذلك، بشرط صحة الإسناد إلى شعبة.

وقال الحافظ في «الفتح» أيضًا: وقد استدل الإسماعيلي أيضًا على صحة سماع أبي إسحاق من عبد الرحمن، بكون يحيى القطان رواه عن زهير، فقال بعد أن أخرجه من طريقه: القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنع القطان، أو بالتصريح من قوله اهـ.

8 - المعلق: ما سقط من أول سنده واحد فأكثر مع التوالي من غير تدليس، سواء سقط الباقي أم لا.

والمعضل: ما سقط من سنده اثنان، فأكثر مع التوالي من أي موضع كان السقط. والمنقطع: ما سقط من سنده واحد، فأكثر لا مع التوالي، من أي موضع كان السقط، فبين كل من المعضل والمنقطع، وبين المعلق عموم من وجه.

ونقل السراج الهندي من أصحابنا الحنفية: أن المرسل في اصطلاح المحدثين هو قول التابعي: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأن ما سقط من رواه قبل التابعي واحد يسمى منقطعًا، أو أكثر يسمى معضلًا، فلم يذكر المعلق عنهم، لا لأنه لم يسمع اسمه منهم، بل لأنه إما منقطع أو معضل، قال: والكل يسمى مرسلًا عند الأصوليين، انتهى.

وقد علمت حكم مرسل أهل القرون الثلاثة، ومن بعدهم على ما هو المختار عندنا، فهو حكم مرسل الأصوليين مطلقًا اهـ ملخصًا.

قلت: ويدخل في هذا الفصل البلاغ أيضًا، فبلاغات الثقات من أهل القرون الثلاثة مقبولة عندنا مطلقًا، كالإمام مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف وأمثالهم.

وبلاغات من دون هؤلاء إن كان يرويها الثقات، كما رويوا مسنده، كالبخاري، وأحمد، وغيرهما، فمقبول اتفاقاً إذا كان بصيغة الجزم، وإن كان يرسل عن الثقات، وغيرهم فلا يقبل اتفاقاً، على أنهم قد ذكروا كما في «رد المحتار» وغيره: أن بلاغات مُحَمَّد مسنده، كذا في «التعليق الممجد».

وقال مُحَمَّد بن عبد الباقي الزرقاني في «شرح الموطأ»: إن بلاغ مالك ليس من الضعيف؛ لأنه تتبع كله، فوجد مسنداً من غير طريقة، كما في «غيث الغمام» للمحدث اللكنوي.

وأما حكم تعليق البُخَارِيِّ ومسلم: فما كان منه بصيغة الجزم، كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان، فهو حكم منهما بصحته عن المضاف إليه، ومنه ما هو على شرطهما، ومنه ما هو صحيح ليس على شرطهما.

وما ليس فيه جزم كيروى، ويُذكر، ويُحكى، ويُقال، وروي، وذكر، وحكى عن فلان كذا، أو في الباب عن النَّبِيِّ ﷺ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، وربما يورد ذلك فيما هو صحيح أيضاً، ولكن ما يُعبر عنه بصيغة التعريض، وقلنا: ولا يحكم بصحته: ليس بواهٍ جداً، لإدخالهما إياه في الكتاب الموسوم بـ«الصحيح»، كذا في «تدريب الراوي» ملخصاً.

الإمام البخاري أمير أهل الحديث وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى

1 - نسب البخاري :

هو الإمام الحافظ أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن المغيرة بن بُرْدُزْبَه (ببَاء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم زاي ساكنة ثم بَاء موحدة فهاء)، هكذا ضبطه الأمير أبو نصر بن ماكولا، وقال : هو بالبخرية، ومعناه العربية : الزَّرَّاع.

على أن ابن السبكي في طبقات الشافعية نقل كلام النَّوَوِيِّ في تهذيب الأسماء واللغات من أنه : بباء موحدة مفتوحة ثم زال معجمة مكسورة ثم ذال ثانية معجمة ساكنة ثم باء موحدة مكسورة ثم هاء، وقال ابن السبكي : هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الإمام الوالد - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

قال الإمام النَّوَوِيُّ في تهذيبه وروينا عن الخطيب الحافظ أبي بكر أحمد بن علي ابن ثابت البغدادي قال : بردزه مجوسي، مات عليها. قال : وابنه المغيرة أسلم على يد اليمان البُخَارِيِّ الجعفي والي بخارى، ويمان هذا هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن جعفر بن يمان المسند شيخ البخاري، وإنما قيل للبخاري الجعفي ؛ لأنه مولى يمان الجعفي ولاء إسلام، وأما جده إِبْرَاهِيم فليس له ذكر فيما تحت أيدينا من الكتب.

وأما والده إسماعيل، فقال ابن حبان في كتابه (الثقات) في الطبقة الرابعة : إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد ومالك، وروى عنه العراقيون.

وذكر والده في التاريخ الكبير فقال : إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن المغيرة، سمع من مالك وحماد بن زيد، وصحب ابن المبارك، وعلى ذلك فإن البُخَارِيَّ من بيت علم، ولا يخفى ما للبيئة من تأثير على الأخلاق والأعمال.

وقال إِسْمَاعِيل - والد البُخَارِيَّ - حين موته : إنه لا يعلم في ماله حرام ولا شبهة. وهذا دليل صلاحه وتقواه، الذي سار إلى ولده رضي الله عنه.

2 - مولد البُخَارِيِّ ونشأته :

ولد البُخَارِيُّ بالاتفاق في مدينة (بخارى)، بعد صلاة الجمعة، في ثالث عشر من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرة، وتوفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، ثم حج سنة عشر ومائتين مع أمه، ومع أخ له اسمه (أحمد)، وكان أحمد هذا أسنَّ منه، وأقام هو بمكة ورجع أخوه فمات في بخارى.

وقد ورث البُخَارِيُّ من أبيه ما لا جليلاً، وكان هذا يساعده على طلب العلم بشرف نفس وعفة وإباء، وحدثت حادثة له وهو صغير، فقد روى غنجار في (تاريخ بخارى) واللالكائي في (شرح السنة) في باب كرامة الأولياء: أن مُحَمَّدَ بنِ إِسْمَاعِيلَ البخاري ذهب عيناه في صغره، فرأت والدته الخليل إِبْرَاهِيمَ عليه الصلاة والسلام في المنام، وقال لها: يا هذه! لقد ردَّ الله لولدك عليه بصره لكثرة دعائك، قال: فأصبح وقد رد الله عليه بصره.

3 - طلبه للعلم واجتهاده فيه :

طلب العلم أولاً في (بخارى) وبخارى مدينة كبيرة في التركستان على المجرى الأسفل لنهر زرافشان، ففي أيام الإسكندر المقدوني، كان في بلاد الصدف إلى جانب مدينة مرقنده (وهي سمرقند) مدينة ثانية على المجرى الأسفل للنهر، ولكن ليس من المؤكد أن تلك المدينة هي مدينة بخارى الحالية، وروايات أهل تلك البلاد التي رويت في القرون الأولى للهجرة كانت تذهب إلى أنه كان في الأقاليم بعض بلاد أخرى أقدم من مدينة بخارى، ومن تلك البلاد قرية (راميتان) وتسمى اليوم (دارشنده)، ويعتبرها المقدسي بخارى القديمة.

ومهما يكن من شيء فإن مدينة أنشئت قبل الإسلام بقرون عدة في الموضع التي توجد فيه بخارى الحالية، وهذه المدينة أسماها الصينيون منذ القرن الخامس قبل الميلاد باسم (تومي)، وهو اسم يقابل الاسم القديم (نومجكاف) الذي كان معروفاً أيضاً في العهد الإسلامي.

ويظهر أن اسم (بخارى) وهو بالصينية (بوهو)، عرفه لأول مرة الحاج الصيني (هوان جونج) في سنة ستمائة وثلاثين ميلادية، ويمكن أن يكون الأمر كما قيل، وهو أن اسم بخارى هو (بخ)، وهي صيغة تركية مغلبة للكلمة السنسكريتية (زهاري)، ومعناها: صومعة أو دير، وقد ذكر البويني هذا المعنى في القرن السابع الهجري.

وقد أفاضت دائرة المعارف الإسلامية في الكلام على مدينة بخارى، وتحديد موقعها تحديداً تاماً.

قال ياقوت الحموي في (معجم البلدان) تحت لفظ (بخارى): بخارى بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها، وكانت قاعدة ملك السمانية، وأما اشتقاقها وسبب تسميتها بهذا الاسم فإني تطلبت فلم أظفر به، ولا شك أنها مدينة قديمة نزهة، كثيرة البساتين، وبينها وبين (مرو) اثنتا عشرة مرحلة، وبينها وبين (خوارزم) أكثر من خمسة عشر يوماً، وبينها وبين (سمرقند) سبعة وثلاثون فرسخاً. وكانت معاملة أهل بخارى في أيام السمانية بالدرهم ولا يتعاملون فيما بينهم بالدنانير، ولهم دراهم يسمونها (الفطرينية)، وهي من حديد وصفر وآنك وغير ذلك، وقد ركبت فلا تجوز هذه الدراهم إلا في بخارى وما نحوها.

ولقد غزا المسلمون بلاد أذربيجان من هذه المنطقة (بخارى) في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على يد حذيفة بن اليمان - رضي الله عنهما -، وحاول عبيد الله بن زياد بن أبيه فتح بخارى في عهد معاوية فصالحه أهلها، وذلك بعد سنة ثلاث وخمسين للهجرة، ثم غزاها سعيد بن عثمان بن عفان سنة خمس وخمسين للهجرة، فصالحه أهلها أيضاً، ثم عبر إلى سمرقند فصالحه أهلها كذلك.

ولم تخضع هذه الديار للإسلام تماماً إلا في عهد الوليد بن عبد الملك، على يد قائده الشجاع (قتيبة بن مسلم الباهلي)، الذي أرسى قواعد الإسلام في بلاد ما وراء النهر، ما بين سنتي سبع وثمانين وأربع وتسعين للهجرة، ومن ذلك التاريخ أصبحت تلك البقاع دياراً إسلامية خاضعة بأكملها لدين الله عز وجل.

وفي القرن السابع الهجري دخل التتار الإسلام، فخضعت جميع مناطق ما يسمى اليوم بالاتحاد السوفيتي، حتى موسكو نفسها قد بقيت في ظل الإسلام أكثر من قرنين.

وبعد سقوط القسطنطينية في يد المسلمين تحول النصارى إلى روسيا، فدخل الروس في النصرانية وأصبحت معقلاً لهم، ثم قاموا بشن حروب شرسة على المسلمين بقيادة (إيفان) الثالث، سنة خمس وثمانين وثمانمائة للهجرة حتى سقطت موسكو، ثم جاء حفيده (إيفان الرهيب) فقام بإبادة للمسلمين حتى أباد مدناً كاملة بأسرها.

ثم بدأ الروس النصارى يزحفون على آسيا الوسطى فسقطت (طشقند) عاصمة أوزبكستان - حالياً - سنة 1282هـ، ثم سقطت (سمرقند) سنة 1290هـ، ثم سقطت

(بخاري) في أيديهم سنة 1291هـ، ثم سقطت عشق آباد وبلاد التركمان.

هذا وبعد أن ذاق المسلمون في تلك الفترة - تحت حكم القياصرة - أبشع ألوان الذل والاضطهاد والاحتقار والابتزاز لأموالهم، قامت الثورة البلشفية الشيوعية سنة 1917م، فقام الشيوعيون بغزو بلاد المسلمين واحدة تلو الأخرى حتى سيطروا على تلك البقاع كلها في أقل من عشرين عامًا.

هذه نبذة كان لا بد منها عن تاريخ هذا البلد الذي أنجب لنا عالمًا مثل البخاري، ونعود إلى موضوع الباب فنقول:

قال مُحَمَّد بن أبي يحيى الوراق: كان أبو عبد الله البُخَارِيُّ إذا كنت معه في سفر يجمعنا في بيت واحد إلا في القيظ، فكنت أراه يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة فيوري نارًا بيده ويسرج، ويخرج أحاديث ويعلم عليها، ثم يضع رأسه، فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا، ولا توقظني؟ فقال: أنت شاب فلا أحب أن أفسد عليك نومك.

4 - رحلاته في طلب العلم:

قال الفربري: سمعت مُحَمَّد بن أبي حاتم وراق البُخَارِيُّ يقول: سمعت البُخَارِيَّ يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك (من العمر)؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكُتَّاب فجعلت أختلف إلى الداخلِيِّ وغيره، فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس سفيان: عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه ثم رجع فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير، وهو ابن عدي، عن إبراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي صدقت.

قال: فقال له إنسان: كنت ابن كم حين رددت عليه؟ قال: ابن إحدى عشرة سنة.

قال: فلما طعنت في ست عشرة حفظت كتب ابن المبارك، وعرفت كلام هؤلاء، وهم أصحاب الرأي.

ثم رحل بمناسبة الحج إلى الحجاز لأجل طلب العلم، وكان ذلك سنة ست عشرة ومائتين، ولو رحل أو ما طلب لأدرك أقرانه من طبقة عالية ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها، كيزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وقد أدرك عبد الرزاق ابن الهمام وأراد أن يرحل إليه في اليمن، وكان يمكنه ذلك، فقليل له: إنه مات، فتأخر عن التوجه إلى

اليمن، ثم تبين أن عبد الرزاق كان حيًّا، فصار يروي عنه بواسطة.

قال: فلما طعنت في ثماني عشرة صنف كتاب (قضايا الصحابة والتابعين)، ثم صنف التاريخ في المدينة عند قبر الرسول ﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أنني كرهت أن يطول الكتاب.

ودخلت الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات، وأقمت في الحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد.

وقال أبو بكر بن أبي عياش الأعين، كتبنا عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل وهو أمرد - أي صغير - على باب مُحَمَّد بن يوسف الفريابي.

ولا يخفى أن الفريابي مات سنة اثنتي عشرة ومائتين، وكانت سن البخاري حينذاك ثماني عشرة سنة.

وجاء في (سير أعلام النبلاء) للذهبي، أن البخاري كان يقول: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العراق والشام ومصر والحجاز، رأيتهم كرات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام ولم أحص كم دخلت الكوفة وبغداد من محدثي خراسان.

وقال الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد): رحل البُخَارِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إلى محدثي الأمصار، وكتب بخراسان والجبّال ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر، وورد بغداد في دفعات.

وقال الحاكم: أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين، ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام.

وقال أيضًا في (تاريخ نيسابور): كان البُخَارِيُّ يقول: أقمت في البصرة خمس سنين، وأنا أحج في كل سنة، ومعني كتيبي، وأصنف وأرجع من مكة إلى البصرة، قال: وأنا أرجو أن الله - سبحانه وتعالى - يبارك للمسلمين في هذه المصنفات.

5 - شيوخ البخاري:

قال الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور: ممن سمع منه البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بمكة: أبو الوليد أحمد بن مُحَمَّد الأزرق، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وإسماعيل بن سالم الصائغ، وأبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، وأقرانهم.

وبالمدينة: إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومطرف بن عبد الله، وإبراهيم بن

حمزة، وأبو ثابت مُحَمَّد بن عبيد الله، وعبد العزيز بن عبد الله الأوسي، ويحيى بن قزعة، وأقرانهم.

وبالشام: مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، وأبو نصر إسحاق بن إبراهيم، وآدم بن أبي إياس، وأبو اليمان الحكم بن نافع، وحيوة وخالد بن خلي قاضي حمص، وخطاب ابن عثمان، وأبو المغيرة عبد القدوس، وسليمان بن عبد الرحمن بن شريح، وأقرانهم. وبيخاري: مُحَمَّد بن سلام البيكندي، وعبد الله بن مُحَمَّد المسندي، وهارون بن الأشعث، وعبد بن الحكم، ومحمد بن يحيى الصائغ، وحبان بن موسى وأقرانهم. وبمرو: علي بن الحسن بن شفيق، وعبدان، وعثمان، ومحمد بن مقاتل، وأقرانهم.

وببلخ: مكّي بن إبراهيم، ويحيى بن بشر، ومحمد بن إبان، والحسن بن شجاع، ويحيى بن موسى، وقتيبة، وأقرانهم وقد أكثر بها. وبالري: إبراهيم بن موسى.

وبغداد: مُحَمَّد بن عيسى الطباع، ومحمد بن سائق، وسريج بن النعمان، وأحمد ابن حنبل، وأبو مسلم عبد الرحمن بن أبي يونس المستملي، وإسماعيل بن الخليل، وأقرانهم.

وبواسط: حسان بن حسان، وحسان بن عبد الله، وسعيد بن عبد الله بن سليمان، وأقرانهم.

وبالبصرة: أبو عاصم النبيل، وصفوان بن عيسى، وبدل بن المحبر، وحرمي بن عمارة، وعفان بن مسلم، ومحمد بن عرعرة، وسليمان بن حرب، وأبو داود الطيالسي، وعارم، ومحمد بن سنان، وأبو حذيفة النهدي، وأقرانهم.

وبالكوفة: عبيد الله بن موسى، وأبو نعيم، وأحمد بن يعقوب، وإسماعيل بن إبان، والحسن بن الربيع، وخالد بن مخلد، وسعيد بن حفص، وطلق بن غنام، وعمر ابن حفص، وفروة بن أبي المغراء، وقبيصة بن عقبة، وأبو غسان، وأقرانهم.

وبالجزيرة: أحمد بن عبد الملك الحراني، وأحمد بن يزيد الحراني، وعمر بن خلف، وإسماعيل بن عبد الله الرقي، وأقرانهم.

وبمصر: عثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم، وعبد الله بن صالح، وأحمد بن صالح، وأحمد بن شبيب، وأصبع بن أبي الفرج، وسعيد بن عيسى، وسعيد بن كثير ابن عفير، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأقرانهم.

وبهارة: أحمد بن أبي الوليد الحنفي.

وبنيسابور: يحيى بن يحيى التميمي، وبشر بن الحكم، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ومحمد بن رافع، وأحمد بن حفص، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأقرانهم. قال الحاكم أبو عبد الله: فقد رحل البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه البلاد المذكورة في طلب العلم، وأقام في كل مدينة منها على مشايخها، قال: وإنما سميت من كل ناحية جماعة من المتقدمين ليستدل به على عالي إسناده. وعن جعفر بن مُحَمَّد القطان قال: سمعت البُخَارِيَّ يقول: كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث إلا أذكر إسناده.

طبقات مشايخه ومراتبهم:

عن مُحَمَّد بن أبي حاتم عن البُخَارِيَّ قال: كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث.

ويحصر مشايخ البُخَارِيَّ في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدثه عن التابعين، مثل: مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري، حدثه عن حميد. ومثل: مكِّي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضاً. ومثل: عبد الله بن موسى حدثه عن إِسْمَاعِيل بن أبي خالد وهشام بن عروة، وهما تابعيان، وحدثه عن معروف عن علي بن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ومثل: أبي نعيم حدثه عن الأعمش.

ومثل: خلاد بن يحيى حدثه عن عيسى طهمان. ومثل: علي بن عياش وعصام ابن خالد حدثاه عن جرير بن عثمان التابعي عن بسر بن عبد الله الصحابي، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء، ولكن لم يسمع من ثقات التابعين، كأدم ابن أبي إياس، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال، وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع، كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد، وعلي ابن المديني ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر، وعثمان بن أبي شيبة، وأمثال هؤلاء.

وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقائه في الطلب، ومن سمع قبله قليلاً، كأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم الصائغ، وعبد بن حميد، وأحمد بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد، سمع منهم للفائدة، كعبد الله بن حماد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وأبي عيسى الترمذي وغيرهم.

وقد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عن من هو فوقه وعن من هو دونه.

وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عن من هو فوقه، وعن من هو مثله، وعن من هو دونه.

6 - تلاميذ البخاري والآخذون عنه:

الآخذون عن البخاري أشهر من أن يذكروا، وأكثر من أن يحصروا. قال الفربري: سمع كتاب الصحيح من البخاري تسعون ألفاً، لم يبق منهم أحد غيري، كان حضر مجلسه أكثر من عشرين ألفاً يأخذون عنه، وروى عنه كثير من مشايخه، منهم: عبد الله ابن محمد المسندي، وعبد الله بن المنير، وإسحاق بن أحمد السرمائي، ومحمد بن خلف بن قتيبة وغيرهم.

ومن أقرانه: أبو زرعة، وأبو حاتم الرازي، وإبراهيم الحربي، وأبو بكر بن أبي عاصم، وموسى بن هارون الجمال، ومحمد بن عبد الله بن مطين، وإسحاق بن أحمد ابن زبير الفارسي، وحمد بن قتيبة البخاري، وأبو بكر الأعين.

ومن كبار الآخذين عنه من الحفاظ: صالح بن محمد الملقب بجزرة، ومسلم ابن الحجاج صاحب الصحيح، وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وأبو بكر بن إسحاق ابن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، والإمام النسائي، وأبو عيسى الإمام الترمذي وقد أكثر من الاعتماد عليه، وعمر بن محمد البحيري، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر البزار، وحسين بن محمد القباني، ويعقوب بن يوسف الأخرم، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وسهل بن شاذويه البخاري، وعبيد الله بن واصل، والقاسم بن زكريا المطرز، وأبو قريش محمد بن جمعة، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي، وإبراهيم بن

موسى الجويري، وعلي بن العباس التابعي، وأبو حامد الأعمش، وأبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن صدقة البغدادي، وإسحاق بن داود الصواف، وحاشد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيّ، ومحمد بن عبد الله بن الجنيد، ومحمد بن موسى النهرتري، وجعفر بن مُحَمَّد النيسابوري، وأبو بكر بن داود، وأبو قاسم البغوي، وأبو مُحَمَّد بن صاعد، ومحمد بن هارون الحضرمي، والحسين بن إِسْمَاعِيل المحاملي البغدادي، وهو آخر من حدث عنه ببغداد.

7 - سيرته وزهده وفضائله :

قال ورّاقه : قدم رجاء النّحَافِظ فصار إلى أبي عبد الله فقال له : ما أعددت لقدمي حين بلغك؟ وفي أي شيء نظرت؟ فقال : ما أحدثت نظراً، ولم أستعد لذلك، فإن أحببت أن تسأل عن شيء فافعل، فجعل يناظره في أشياء، فبقي رجاء لا يدري أين هو، ثم قال له أبو عبد الله : هل لك في الزيادة؟ فقال : استحياء منه وخجلاً : نعم : قال : سل إن شئت؟ فأخذ في أسامي أيوب، وعدّ نحوًا من ثلاثة عشر، وأبو عبد الله ساكت، فلما فرغ، وظنّ رجاء أنه قد صنع شيئًا، فقال لأبي عبد الله : يا أبا عبد الله ! لقد فاتك خير كثير، فزيف أبو عبد الله في أولئك سبعة أو ثمانية، وأغرب عليه أكثر من ستين، ثم قال له رجاء : كم رويت في العمامة السوداء؟ قال له : كم رويت أنت؟ فقال : نروي نحو أربعين حديثًا، فخجل رجاء من ذلك ويبس ريقه.

وقال إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سلام : إن الرؤساء من أصحاب الحديث مثل سعيد ابن أبي مريم المصري، ونعيم بن حماد، والحميدي، والحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والحسن الغلال، وأحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الجزامي، وإبراهيم بن موسى الفراء، إن كل هؤلاء كانوا يهابون مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، ويقضون على أنفسهم في النظرة والمعرفة.

وسأل أبو عبد الله أبا الرجاء (قتيبة) لإخراج أحاديث ابن عيينة، فقال : منذ كتبها ما عرضتها على أحد، فإن احتسبت ونظرت فيها، وعلمت على الخطأ منها فعلت وإلا لم أحدث بها؛ لأنني لا آمن أن يكون فيها بعض الخطأ، وذلك أن الزحام كان كثيرًا، وكان الناس يعارضون كتبهم فيصح بعضهم من بعض، وتركت كتابي كما هو، فسر الْبُخَارِيّ بذلك، وقال : وفقت، ثم أخذ يختلف إليه كل يوم في صلاة الغداة فينظر فيه إلى وقت خروجه إلى المجلس، ويعلم على الخطأ منه، فرد الْبُخَارِيّ

عليه يومًا حديثًا، فقال: يا أبا عبد الله! هذا مما كتبت عني أهل بغداد، وعليه علامة يحيى ابن معين وأحمد بن حنبل، فلا أقدر أن أغیره، فقال له أبو عبد الله: إنما كتب أولئك عنك؛ لأنك كنت مجتازًا، وأنا قد كتبت هذا عن عدة على ما أقول لك، كتبه عن يحيى بن بكير، وابن أبي مسلم، وكاتب الليث عن الليث، فرجع أبو رجاء، وفهم قوله، وخضع له.

وعن حفظه: قال ابن عدي: سمعت عدة مشايخ يحكون أن البُخَارِيَّ قدم بغداد فاجتمع أصحاب الحديث، فعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لهذا، وإسناد هذا المتن لهذا، ودفعوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البُخَارِيَّ في المجلس، فاجتمع الناس وانتدب أحدهم، فقام فسأله عن حديث من تلك العشرة فقال: لا أعرفه فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، حتى فرغ من العشرة، وكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم، ومن كان لا يدري قضى عليه بالعجز، ثم انتدب آخر ففعل كفعل الأول، والبخاري يقول: لا أعرفه إلى فراغ العشرة أنفس، وهو لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم أنهم فرغوا التفت إلى الأول فقال: أما حديثك: فإسناده كذا وكذا، والثاني: كذا وكذا، والثالث إلى آخر العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وفعل بالثاني مثل ذلك إلى أن فرغ، فأقر له الناس بالحفظ.

وقال البخاري: تفكرت أصحاب أنس فحضرني في ساعة ثلاثمائة منهم.

وقال: كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده.

وقال وراق البخاري: كان البُخَارِيَّ يختلف معنا إلى مشايخ البصرة، وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فلمناه بعد ستة عشر يومًا، فقال: قد أكثرتم عليّ، فاعرضوا عليّ ما كتبتم، فأخرجناه، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أنني أختلف هدرًا وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد.

وقال عن نفسه: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

وقال علي بن الحسين بن عاصم البيكندي: قدم علينا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل فقال رجل من أصحابنا: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث

من كتابي، فقال له مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل: أو تعجب من هذا القول، لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مائتي ألف ألف من كتابه. وإنما عني به نفسه.

وقال أبو بكر الكوذاني: ما رأيت مثل مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة.

وقال أبو الأزهر: كان بسمرقند أربعمائة محدث، فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، فأدخلوا إسناده الشام في إسناده العراق، وإسناده العراق في إسناده الشام، وإسناده الحرم في إسناده اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا منه بسقطة.

وقال وراقه أيضًا: قلت للبخاري: تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك؟ قال: لا يخفى عليّ جميع ما فيها.

أما عن أدبه ودمائه خلقه: فقد قال وراقه: قال لي أبو عبد الله يوماً بفربر: بلغني أن نخاساً قدم بجوارٍ فتصير معي؟ قلت: نعم، فصرنا إليه، فأخرج جوارٍ حسناً صباحاً، ثم خرجت من خلاليها جارية خرزية دميمة، عليها شعر، فنظر إليها فمس ذقنها، فقال اشتر هذه لنا منه. فقلت: هذه دميمة قبيحة لا تصلح، واللاتي نظرنها إليهن يمكن شراؤهن بثمن هذه، فقال: اشتر هذه فإنني قد مسست ذقنها، ولا أحب أن أمس جارية ثم لا أشتريها، فاشترها بغلاء، خمسمائة درهم على ما قال أهل المعرفة، ثم لم تزل عنده حتى أخرجها معه إلى نيسابور.

وقال وراقه أيضًا: سمعته يقول: ما أكلت كراثاً قط، ولا القنابري (من البقول). قلت: ولم ذلك؟ قال: كرهت أن أؤذي من معي من نتنها، قلت: وكذا البصل؟ قال: نعم.

وقال أيضًا: دخل أبو عبد الله بفربر الحمام، وكنت أنا في مشلح الحمام أتعاهد عليه ثيابه، فلما خرج ناولته ثيابه فلبسها، ثم ناولته القف، فقال: مسست شيئاً فيه شعر النبي ﷺ فقلت: في أي موضع هو من القف؟ فلم يخبرني، فتوهمت أنه في ساقه بين الظهارة والبطانة.

وقال مُحَمَّد بن العباس العزیز: كنت جالساً مع أبي عبد الله البُخَارِيّ بفربر في المسجد فوقعت من لحيته قذاة مثل الذرة، أذكرها، فأردت أن ألقها في المسجد، فقال لي: ألقها خارج المسجد.

وقال الحسين بن مُحَمَّد السمرقندي: كان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل مخصوصاً بثلاث

خصال، مع ما كان فيه من الخصال المحمودة: كان قليل الكلام، وكان لا يطمع فيما عند الناس، وكان لا يشتغل بأمور الناس، فكل شغله كان في العلم.

وعن زهده وورعه:

ورد أن بعض أصحابه ضيفه في بستان، قال وراقه: فلما جلسنا أعجب صاحب البستان بستانه، وذلك أنه كان عمل مجالس لنا فيه، وأجرى الماء في أنهاره، فقال له: يا أبا عبد الله، كيف ترى؟ فقال: هذه الحياة الدنيا.

وقال بكر بن منير: حمل إلى البُخَارِيِّ بضاعة أنفذها إليه ابنه أحمد، فاجتمع به بعض التجار فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم، فقال: انصرفوا الليلة، فجاء من الغد تجار آخرون وطلبوها بربح عشرة آلاف درهم، فقال: إني نويت البارحة بيعها للذين أتوا البارحة، ولا أحب أن أنقض نيتي.

وقال عمر بن حفص الأشقر: كنا مع أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيِّ في البصرة، نكتب الحديث ففقدناه أياماً، ثم وجدناه في بيت، وهو عريان وقد نفذ ما عنده، فجمعنا له دراهم وكسونا.

قال وراقه: سمعته يقول: ما توليت شراء شيء قط ولا بيعه إلا كنت أمراً للإنسان فيشتري لي. قيل له: ولم؟ قال: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط.

وورد أنه كان له قطعة أرض يكرها كل سنة بسبعمئة درهم، فكان ذلك المكتري ربما حمل إلى أبي عبد الله قثاة أو قثاتين؛ لأن أبا عبد الله كان معجباً بالقثاء النضيج، وكان يؤثره على البطيخ أحياناً، فكان يهب للرجل مائة درهم كل سنة لحمله القثاء إليه أحياناً.

وقال وراقه: سمعته يقول: دعوت ربي مرتين فاستجاب لي - يعني في الحال - فلا أحب أن أدعوه بعد، فلعله ينقص حسناتي.

قال أيضاً: وسمعته يقول: ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام.

قال: وسمعته يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة، فقلت: إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون فيه اغتيال الناس، فقال: إنما رويناه ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «بئس أخو العشرة».

وعن اجتهاده في العبادة:

قال وراقه: كان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة.

وقال أبو بكر بن منير: كان أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيُّ ذات يوم يصلي فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة، فلما قضى صلاته. قال: انظروا أي شيء هذا الذي أذاني في صلاتي؟ فنظروا فإذا الزنبور قد ورمه في سبعة عشر موضعًا، ولم يقطع صلاته. وعن مقسم بن سعيد قال: كان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيُّ إذا كان أول ليلة من رمضان يجتمع عليه أصحابه فيصلون بهم، ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن، فيختم عند السحر، في كل ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة.

وأما فضله:

فعن الفريري قال: رأيت النَّبِيَّ ﷺ في النوم، فقال: أين تريد؟ قلت: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاري. قال: أقرئه مني السلام، وعنه أيضًا قال: رأيت أبا عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في النوم خلف النَّبِيِّ ﷺ يمشي، كلما رفع قدمه وضع البُخَارِيُّ قدمه في ذلك الموضع.

وعن نبوغه:

قال وراقه: قدم رجاء بن مرجى المروزي الحافظ بخاري، يريد الخروج إلى الشاش، فنزل الرباط، وصار إليه المشايخ، وصرت فيمن صار إليه، فسألني عن أبي عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، فقل: لعله يجيء الساعة، فأملئ وانقضى المجلس ولم يجئ أبو عبد الله، فلما كان اليوم الثاني لم يجئه، فلما كان اليوم الثالث قال رجاء: إن أبا عبد الله لم يرنا أهلًا للزيارة، فمروا بنا إليه نقضي حقه، فأبى عليَّ الخروج، وكان كالمتروغ عليه، فجتنا بجماعتنا إليه، ودخلنا على أبي عبد الله، وقلنا له: يا أبا عبد الله كنت بالأسواق إليك، وأشتهي أن تذكر شيئًا من الحديث، فأبى عليَّ الخروج، قال ما شئت. فألقى عليه رجاء شيئًا من حديث أيوب، وأبو عبد الله يجيب إلى أن سكنت رجاء عن الإلقاء، فقال لأبي عبد الله: يا ترى بقي شيء لم تذكره؟ فأخذ أبو عبد الله يلقي ويقول رجاء: من روى هذا؟ وأبو عبد الله يجيء بإسناده إلى أن ألقى قريبًا من بضعة عشر حديثًا أو أكثر، وتغير رجاء تغيرًا شديدًا، وحانت من أبي عبد الله نظرة إلى وجهه، فعرف التغير فيه فقطع الحديث، فلما خرج رجاء قال أبو عبد الله: أردت أن أبلغ به ضعف ما ألقيته إلا أنني خشيت أن يدخله شيء فأمسكت.

وقرأ عليه إنسان، ومسلم بن الحجاج عنده، حديث حجاج بن مُحَمَّد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة قال: حدثني سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: «كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث، ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، يعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثاً؟ قال له أبو عبد الله: لا إلا أنه معلول. فقال مسلم: لا إله إلا الله وارتعد، وقال أخبرني به. قال: استر ما ستر الله، فإن هذا حديث جليل، رواه الخلق عن حجاج بن مُحَمَّد عن ابن جريج. فألح عليه مسلم، وقبّل رأسه وكاد أن يبكي، فقال له أبو عبد الله: اكتب، إن كان لا بد: حدثنا موسى ابن إِسْمَاعِيل قال: نبأنا وهيب قال: حدثني موسى بن عقبة، عن عون بن عبد الله قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كفارة المجلس...» فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وجاء أن مسلماً كان بين يدي مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيُّ يسأله سؤال الصبي المتعلم.

وسئل الفضل بن العباس الرازي: أيهما أحفظ: أبو زرعة أم مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل؟ فقال: لم أكن التقيت مع مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل فاستقبلني ما بين حلوان وبغداد، قال: فرجعت معه مرحلة. قال: جهدت الجهد على أن أجيء بحديث لا يعرفه فما أمكنتني، وأنا أغرب على أبي زرعة عدد شعره.

وقال البخاري: ما قدمت على أحد إلا كان انتفاعه بي أكثر من انتفاعي به.

وقال عبد الله بن يوسف للبخاري: يا أبا عبد الله! انظر في كتابي وأخبرني بما فيه من السقط.

وقال له إِسْمَاعِيل بن أبي أويس أيضاً: انظر في كتبي وما أملكه لك، وأنا شاكر لك ما دمت حيّاً.

وقال إِبْرَاهِيم الخواص: رأيت أبا زرعة كالصبي جالساً بين يدي مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل يسأله عن علل الحديث.

وقال مُحَمَّد بن أبي حاتم: سمعت هاني بن النضر يقول: كنا عند مُحَمَّد بن يوسف - يعني الفريابي - بالشام، وكنا نتنزه، فعل الشاب في أكل الفرساد ونحوه (الزبيب

والعنب، وقيل: التوت)، وكان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل معنا، وكان لا يزاحمنا في شيء مما نحن فيه، ويكي على العلم.

وقال مهيار: رأيت قتيبة بن سعيد مع يحيى بن معين، وهما يختلفان جميعاً إلى مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، فرأيت يحيى ينقاد له في المعرفة.

قال أبو بكر الأعمش: كتبنا عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل على باب مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، وما في وجهه شعرة، فقلت: ابن كم كنت؟ قال: كنت ابن سبع عشرة سنة.

وكان أهل المعرفة من أهل البصرة يعدون خلفه في طلب الحديث، وهو شاب، حتى يغلبوه على نفسه ويجلسوه في بعض الطريق، فيجتمع عليه ألوف، أكثرهم ممن يكتب عنه، وكان عند ذلك شاب لم يخرج وجهه.

وقال حاشد بن إِسْمَاعِيل: كان عبد الله بن عبد الرحمن يدس إلى أحاديث من أحاديثه المشكلة عليه يسألني أن أعرضها على مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، وكان يشتهي أن لا يعلم محمد. قلت: إذا عرضت عليه شيئاً يقول: من من جاء؟

8 - فقهه ومذهبه، واجتهاده المطلق، وبعض اختياراته:

من تتبع صحيح البخاري، وكيفية استنباطه الأحكام من الأحاديث والآيات لا يسعه إلا أن يعترف بأن البُخَارِيَّ لا يقل فقهه في الدين عن روايته للحديث، وليس استنباطه من القواعد والمسائل الفقهية بأقل من حفظه وإتقانه للحديث.

قال الحافظ ابن حجر: رأى البُخَارِيَّ أن لا يخلي صحيحه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

وأما مذهبه:

فقد تنازعه أتباع الأئمة الأربعة، وأدخله ابن السبكي في رجال الشافعية، وترجم له في طبقاته، ولكن من أمعن النظر في الصحيح نفسه وما اشتمل عليه من المسائل يفهم منه أنه كان (مجتهداً مطلقاً) غير مقلد أصلاً، فإن أسلوبه ظاهر للعيان أنه يقيم الحجة تأييداً لمذهبه، لكن لشدة ورعه إذا وافق رأيه قول أحد الأئمة؛ فإنه ينسبه للقاتل: وإن كان هو رأيه أيضاً، محافظة لحقوق السابقين، ولكن لا يفتح باباً ينكر فيه الخلف حق السلف الكرام المؤسسين.

وهذه بعض اختياراته في فروع الفقه الخاصة بالعبادات:

- أن الغسل من التقاء الختانين دون إنزال لا يجب، وإنما هو أحوط...
- وأنه لا بأس بقراءة القرآن في الحمام.
- وجواز غسل المني وفركه.
- وأن الماء لا ينجس بوقوع الرجز فيه إلا بالتغير.
- وأن من أُلقي عليه نجاسة وهو يصلي لا تفسد صلاته.
- وأن من رأى في ثوبه دمًا ألقاه وأتم ولا إعادة عليه.
- وأن الجنب لا بأس بقراءته للقرآن.
- وأن التيمم للوجه والكفين.
- وجواز الجمع بين فرضين وأكثر بتيمم واحد ما لم يحدث.
- وأن الفخذ ليس بعورة.
- وجواز سجود الرجل على ثوبه وفراشه.
- وجواز الصلاة في النعال.
- وجواز دخول المشرك المسجد.
- وجواز جمع المريض بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء.
- وجواز إمامة المبتدع.
- وجواز القدوة وإن كان بين الإمام والمأموم نهر أو طريق أو جدار.
- وجواز القنوت قبل الركوع وبعده.
- وأن للمرأة أن تطعم من بيت زوجها بدون إذنه من غير إفساد.
- وجواز أداء الزكاة من الزوجة لزوجها وأيتامها.
- وجواز فسخ الحج عمرة لمن لم يكن معه هدي.
- ويرى أن أمر البيوع مردّه إلى ما يتعارف الناس به منها.
- وجواز تعليم أهل الكتاب القرآن، كما هو مذهب أبي حنيفة، وبالأولى غيره من العلوم.
- وجواز خدمة المرأة الرجال وقيامها عليهم، ولو عروسًا، كما عليه نساء القرى والبوادي بفطرتهن.

- وكذلك جواز عيادة النساء للرجال.
- واختار مذهب مجاهد وعطاء في آية عدة الحول أنها محكمة لا منسوخة، وذلك إن قبلت الوصية بسكنى الحول.
- وأن الخضر ليس بحي الآن.
- وجواز تكتية المشرك ابتداءً، وندائه بما كان كُتِّي به.
- وأن قضاء الحاكم لا يحل حراماً، ولا يحرم حلالاً.
- وإن قضى القاضي بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد.
- ولا ريب أن المنصف لا يسعه إذا رأى هذه الاختيارات إلا أن يجزم بأن البُخَارِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان مجتهداً مطلقاً؛ إذ إن هذه الأقوال موزعة بين أئمة المذاهب، فلم يلتزم مذهباً بعينه.

9 - ثناء الناس عليه من مشايخه وأقرانه:

قال النووي: واعلم أن وصف البُخَارِيَّ بارتفاع المحل والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه ونثر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون المتقنون، ومناقبه لا تستقصى لخروجها عن أن تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية، واجتهاد في التحصيل ورواية، ونسك وإفادة، وورع وزهادة، وتحقيق وإتقان، تمكن وعرفان، وأحوال وكرامات، وغيرها من أحوال المكرمات.

وقال بندار مُحَمَّد بن بشار: عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي (الدارمي)، ومحمد بن إِسْمَاعِيل البخاري، وأبو زرعة الرازي غلماني، خرجوا من تحت كرسي.

وقال الدارمي: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل أعلمنا وأفقهنا، وأغوصنا، وأكثرنا طلباً.

قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: هو إمام أهل الحديث بلا خلاف بين أئمة النقل.

وقال موسى بن هارون: عندي لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن ينصبوا مثل مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل آخر ما قدروا عليه.

وقال حاتم بن مالك الوراق: سمعت علماء مكة يقولون: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل إمامنا وفقهنا وفقه خراسان.

وقال أبو حاتم الرازي: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل أعلم من دخل العراق.

قال أبو زرعة، وقد سئل عن ابن لهيعة، فقال: تركه أبو عبد الله مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل، فسأله السائل عن مُحَمَّد بن حميد الرازي فقال: تركه أبو عبد الله، فذكر ذلك للبخاري فقال: برّه لنا قديم.

قال علي بن حجر: أخرجت خراسان ثلاثة: أبا زرعة الرازي بالري، ومحمد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِي ببخارى، وعبد الله بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمد بن إِسْمَاعِيل عندي أبصرهم، وأعلمهم، وأفقههم.

قال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل أعلم بالحديث من إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وغيرهما بعشرين درجة، ومن قال فيه شيئاً فمني عليه ألف لعنة، ثم قال: حدثنا مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل التقي النقي الذي لم أر مثله.

وقال الفريري: رأيت أبا عبد الله بن منير يكتب عن الْبُخَارِي ويقول: أنا من تلاميذ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل.

قال الذهبي: وقد روى الْبُخَارِي أحاديث في صحيحه عن عبد الله بن منير، وكان زاهداً عابداً حتى قال البخاري: لم أر مثله.

قال أبو مصعب أحمد بن أبي بكر المديني: مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل أفقه من ابن حنبل. فقال له رجل من جلسائه: جاوزت الحد. فقال أبو مصعب: لو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه ووجه مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل لقلت: كلاهما واحد في الفقه والحديث. وعن مُحَمَّد بن بشار: أنه حين قدم البخاري البصرة قام إليه فأخذ بيده وعانقه، فقال: مرحباً بمن أفتخر به منذ سنين.

وعن أبي سهل محمود بن النضر قال: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها، وكلما جرى ذكر مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِي فضّلوه على أنفسهم.

وقال إسحاق بن راهويه: يا معشر أصحاب الحديث اكتبوا عن هذا الشاب، فإنه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج إليه الناس لمعرفة الحديث وفقهه.

وعن أبي عيسى الترمذي صاحب السنن قال: لم أر بالعراق، ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أعلم من مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل.

وقال قتيبة بن سعيد: جالست الفقهاء، والزهاد، والعباد، فما رأيت منذ عقلت مثل مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاري، وهو في زمانه كعمر في الصحابة.

وعنه أيضاً قال: لو كان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِي في الصحابة لكان آية.

وقال البُخَارِيُّ ذاكروني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسروا بذلك وصاروا إلى عمرو بن علي، فقال له: ذاكرنا مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بحديث فلم يعرفه، فقال عمرو بن علي: حديث لا يعرفه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ليس بحديث.

وقال رجاء بن رجاء الحافظ: فضل مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيُّ على العلماء كفضل الرجال على النساء.

وقال الإمام أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خَزِيمَةَ: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ.

وذكر الحاكم في تاريخ نيسابور بإسناده عن أحمد بن حمدويه قال: جاء مسلم ابن الحجاج إلى البُخَارِيِّ فقبله بين عينيه وقال: دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، ويا طيب الحديث وعلله.

وقال أبو معشر حمدويه بن الخطاب: لما قدم البُخَارِيُّ من العراق قدمته الأخيرة، وتلقاه من تلقاه من الناس وزاحموا عليه وبالغوا في بره، فقبل له في ذلك وفيما كان من كرامة الناس وبرهم به. فقال: فكيف لو رأيتم يوم دخولنا البصرة.

وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّغُولِي: كتب أهل بغداد إلى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ البُخَارِيِّ كتاباً فيه:

المسلمون بخير ما بقيت لهم وليس بعدك خير حين تفقد

10 - محنة البُخَارِيِّ مع شيخه الذهلي شيخ نيسابور:

قال حاتم بن أحمد بن محمود: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لما قدم مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ نيسابور، ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به؛ استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذهلي في مجلسه: من أراد أن يستقبل مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ غداً فليستقبله فإنني أستقبله، فاستقبله ابن يحيى وعامة علماء نيسابور، فدخل البلد، فنزل دار البخاريين فقال لنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه، وشممت بنا كل ناصبي ورافضي وجهمي ومرجئ، بخراسان، قال: فازدحم الناس على مُحَمَّدُ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ حتى امتلأت الدار والسطوح، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من قدومه قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن. فقال: أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا،

قال: فوق بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: لفظي بالقرآن مخلوق. وقال بعضهم: لم يقل: فوق بينهم بذلك اختلاف حتى قام بعضهم، قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم.

وقال أبو أحمد بن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيُّ لما ورد نيسابور واجتمع عليه الناس، حسده بعض شيوخ الوقت، فقال لأصحاب الحديث: إن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البُخَارِيُّ ولم يجبه ثلاثاً، فألحَّ عليه، فقال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة فشغب الرجل وقال: قد قال لفظي بالقرآن مخلوق.

وكان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل يسكن سكة الرمتان، وكان جماعة يختلفون إليه يظهرون شعار أهل الحديث، من أفراد الإقامة، ورفع الأيدي في الصلاة وغير ذلك، فقال له حريث بن أبي الوراق وغيره: هذا رجل مشغب، وهو يفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه مُحَمَّد بن يحيى من نيسابور، وهو إمام أهل الحديث فاحتجوا عليه بآبن يحيى، واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد فأخرج، وكان مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل ورعاً يتجنب السلطان، ولا يدخل عليهم.

لما ورد البُخَارِيُّ نيسابور قال مُحَمَّد بن يحيى: اذهبوا إلى هذا الرجل العالم الصالح واسمعوا منه، فذهب الناس إليه وأقبلوا على السماع منه حتى ظهر الخلل في مجالس مُحَمَّد بن يحيى، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه.

وقال أبو حامد الأعمش: رأيت مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيَّ في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى والعلل للحديث، ويمر فيه مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل مثل السهم كأنه يقرأ (فما أتى على هذا شهر حتى قال مُحَمَّد بن يحيى: ألا من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ، ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا. فأقام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل ها هنا مدة وخرج إلى بخارى.

وقال مُحَمَّد بن يحيى: قد أظهر هذا البُخَارِيَّ قول اللفظية، وهي عندي شر من الجهمية.

قول البُخَارِيَّ في القرآن: قال البخاري: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر.

قال: أما أفعال العباد فمخلوقة، فقد حدثنا علي بن عبد الله، ثنا مروان بن معاوية، ثنا أبو مالك عن حراش، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعه». قال أبو عبد الله: وسمعت عبيد الله بن سعيد يقول: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة. قال البخاري: حركاتهم وأصواتهم، وأكتابهم، وكتابتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين الثابت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس يخلق، قال الله سبحانه: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَنْتَظِرُ فِي صُورِ الْذِّكْرِ أَوْثَرُ الْعِلْمِ﴾ [العنكبوت: 49].

قال الذهبي: المسألة: هي أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري فوقف فيها، فلما وقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة واستدل لذلك، فهم منه الذهلي أن يوجه مسألة اللفظ فتكلم فيه وأخذ بلازم قوله هو غيره.

محنته مع أمير بخارى:

قال غنجار في تاريخه: سمعت أحمد بن محمد بن عمر يقول: سمعت بكر بن منير يقول: بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى إلى محمد بن إسماعيل البخاري: أن احمل إلي كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: قل له: إني لا أذل العلم وأحمله إلى أبواب السلاطين، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة أني لا أكتم العلم. قال: فكان سبب الوحشة بينهما.

وقال الحاكم: سمعت محمد بن العباس الضبي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي عمر يقول: كان سبب مفارقة أبي عبد الله البخاري البلد - أي بخارى - أن خالد ابن أحمد خليفة بن طاهر سأله أن يحضر منزله فيقرأ التاريخ، والجامع على أولاده فامتنع من ذلك.

وقال: لا يسعني أن أخص بالسماع قومًا دون قوم آخرين، فاستعان خالد بحريث ابن أبي الوراق وغيره من أهل بخارى حتى تكلموا في مذهبه فنفاه عن البلد، قال: فدعا عليهم، فقال: اللهم أرهم ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهليهم.

قال: فأما خالد فلم يأت إلا أقل من شهر حتى ورد أمر الظاهرية بأن ينادي عليه، فنودي عليه وهو على أتان، وأشخص على إكاف، ثم صار عاقبة أمره إلى الذل والحبس.

وأما حريث بن أبي الوراق: فإنه ابتلي في أهله، فرأى فيهم ما يجل عن الوصف.
وأما فلان: فإنه ابتلي في أولاده، فأراه الله فيهم البلايا.

11 - وفاته رضي الله عنه.

قال أبو منصور غالب بن جبريل، وهو الذي نزل عليه أبو عبد الله لما فرّ إلى سمرقند: إنه أقام عندنا أياماً، فمرض - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - واشتد عليه المرض حتى وجّه رسولاً إلى مدينة سمرقند، فلما وافى تهيأ للركوب فلبس خفيه وتعمم، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها، وأنا أخذ بعضده ورجل أخذه معي إلى الدابة ليركبها، فقال رحمه الله: أرسلوني فقد ضعفت، فدعا بدعوات، ثم اضطجع، ففضى رَحِمَهُ اللَّهُ فسال منه العرف (الرائحة الطيبة)، فما سكن منه العرف إلى أن أدرجناه في ثيابه، وكان في ما قال لنا وأوصى إلينا: أن كفنوني في ثلاثة أثواب بيض، ليس فيه قميص ولا عمامة، ففعلت ذلك، فلما دفناه فاحت من تراب قبره رائحة غالية أطيب من المسك، فدام ذلك أياماً، ثم علت سوارٍ بيض في السماء مستطيلة بحذاء قبره فجعل الناس يختلفون ويتعجبون.

قال مهيب بن سليم الكرميني مات عندنا البُخَارِيُّ ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، وقد بلغ اثنتين وستين سنة، وكان في بيت وحده، فوجدناه لما أصبح وهو ميت.

وعن إبراهيم بن مُحَمَّد قال: توليت دفن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البُخَارِيِّ لما أن مات بخرتنك، فلما فرغنا ورجعت إلى المنزل الذي كنت فيه، قال لي صاحب القصر سألته أمس يا أبا عبد الله! ما تقول في القرآن؟ فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، قال: فقلت له: إن الناس يزعمون أنك تقول ليس في المصاحف قرآن ولا في صدور الناس قرآن، فقال: أستغفر الله أن تشهد عليّ بشيء لم تسمعه مني، أقول كما قال الله تعالى: ﴿وَالْقُورْ ۝ وَكَتَبَ مَسْطُورٌ ۝﴾ [الطُور: 1-2]، أقول: في المصاحف قرآن، وفي صدور الناس قرآن، ومن يقل غير هذا فيستتاب، فمن تاب وإلا فسييله سبيل الكفر.

وخرتنك: هذه قرية من قرى سمرقند على بعد فرسخين منها، وكان له بها أقرباء نزل عندهم، فسُمع ليلة من الليالي، وقد فرغ من صلاة الليل يقول: «اللهم إنه قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك»، فما أتمّ شهراً حتى قبضه الله سبحانه وتعالى إليه.

1 - سبب تأليفه:

عن عبد الرحمن بن معقل النسفي قال: قال أبو عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: كنا عند إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ فوق ذلك في قلبي، وأخذت في جمع هذا الكتاب. وقال البخاري أيضًا: رأيت النبي ﷺ في المنام، كأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقالوا: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح.

2 - مدة تأليفه:

قال الإمام البخاري: صنف كتاب الصحيح لست عشرة سنة.

3 - مكان تصنيفه:

روى الحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي في الجزء الذي صنفه في جواب متعنت البخاري، عن عمر بن مُحَمَّد بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: صنف كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

وقال الحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر المقدسي أيضًا في كتابه السابق: صنف البخاري الصحيح ببخارى، وقيل: صنفه بمكة. قال: والقول الأول عندي أصح. قال النووي: والجمع بين هذا كله ممكن، بل متعين، فإننا قد قدمنا عنه أنه صنفه في ست عشرة سنة، فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى.

4 - فضله والثناء عليه:

عن الإمام الفقيه الصالح الزاهد أبي زيد مُحَمَّد أحمد بن عبد الله بن مهر المروزي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: إن أمتي تدرس الفقه ولا تدرس كتابي. قلت: وما كتابك يا رسول الله؟ قال: جامع مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاري.

وقال أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل البخاري.

5 - رواية الصحيح:

الْفَرَبْرِيّ: أبو عبد الله مُحَمَّد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، وفريز: قرية من قرى بخارى.

قال أبو بكر السمعاني في أماليه: ولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، قال: وكان ثقة. وقد سمع الفربري من قتيبة بن سعيد وعلي بن المديني، فشارك البُخَارِيّ ومسلم في الرواية عنهما، وتوفي سنة عشرين وثلاثمائة.

قال الفربري: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إِسْمَاعِيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يروي عنه غيري.

وكان سماع الفربري من البُخَارِيّ - يعني صحيحه - مرتين: مرة بفريز سنة ثمان وأربعين ومائتين، ثم مرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

الحموي: بفتح الحاء المهملة وضم الميم المشددة، أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحمد ابن حمويه السرخسي نزيل بوشنج وهراة.

رحل إلى ما وراء النهر، وكان سماعه صحيح البُخَارِيّ من الفربري سنة ست عشرة وثلاثمائة.

قال الحافظ أبو ذر: وكان ثقة.

توفي رَجَمَهُ اللَّهُ في ذي الحجة لليلتين بقيتا من سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

الداودي: أبو الحسن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن المظفر بن مُحَمَّد بن داود بن أحمد بن معان بن سهل بن الحكم الداودي البوشنجي، وبوشنج: بلدة بنواحي هراة.

وكان سماعه الصحيح من الحمولي في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

قال أبو سعد السمعاني: كان وجه مشايخ خراسان، وله قدم راسخة في التقوى.

ولد - رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وتوفي سنة سبع وستين وأربعمائة.

أبو الوقت: عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إِبْرَاهِيم بن إسحاق الجزي الهروي الصوفي.

قال السمعاني: سمعت أن والده سماه محمدًا، فسماه الإمام عبد الله الأنصاري: عبد الأول، وكناه بأبي الوقت، وقال: الصوفي ابن وقته.

وقال السمعاني: قال لي أبو الوقت: ولد في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وأربعمائة بهراة. وتوفي ليلة الأحد سادس ذي القعدة سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة.

وكان مستقيم الرأي، حسن الذهن، وكان سماعه صحيح البخاري سنة خمس وستين وأربعمائة، وهو في السنة السابعة من عمره، وسمع منه الأئمة والحفاظ.

أبو طلحة منصور البزدوي:

قال ابن ماكولا: آخر من حدث عن البخاري بالصحيح: أبو طلحة منصور بن مُحَمَّد بن علي البزدوي، من أهل بزدة، وكان ثقة، توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة.

وقد قال مُحَمَّد بن طاهر المقدسي: روى صحيح البخاري جماعة؛ منهم: الفريري، وحماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل، وطاهر بن مُحَمَّد بن مخلد.

6 - عدد أحاديثه:

قال الإمام النووي: جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة، وبحذف المكرر نحو أربعة آلاف.

ثم ذكرها مفصلة لتكون كالفهرست لأبواب الكتاب تبعًا للإمام الحمولي.

قال الحافظ بعد إيراد كلام النووي السابق، وبعد أن تعقبه وحرر كلامه بابًا بابًا.

قال: فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثًا.

على أننا نجد أن عددها هو: سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وستون حديثًا حسب ترقيم الأستاذ مُحَمَّد بن عبد الباقي.

7 - منهجه في التصنيف:

قال الإمام البخاري: أخرجت هذا الكتاب - يعني الصحيح - من زهاء ستمائة ألف حديث وقال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول.

وعنه قال: صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا

بعد ما استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

وقال أيضًا: ما وضعت في كتابي الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

وعن عبد القدوس بن همام قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حول مُحَمَّد ابن إِسْمَاعِيل البخاري، تراجم جامعة بين قبر النَّبِيِّ ﷺ ومنبره، كان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

وعلى صعيد آخر فقد قال العلماء المحققون: إذا كان الحديث ضعيفًا لا يقال فيه: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وشبه ذلك من صيغ الجزم، وإذا كان الحديث صحيحًا أو حسنًا فإنه يقال بصيغة الجزم.

وقد اشتد إنكار الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي على من خالف هذا من العلماء، وقال: وهذا التساهل من فاعله قبيح جدًا، فإنهم يقولون في الصحيح بصيغة التعريض، وفي الضعيف بالجزم، وهذا حيد عن الصواب، وقلب للمعاني، والله المستعان.

وعليه فإننا نجد أن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قد اعتنى بهذا التفصيل في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بصيغة التعريض، وبعضه بالجزم مراعيًا ما ذكرنا من كلام المحققين، وهذا مما يزيدك اعتقادًا في جلالته وورعه واطلاعه وتحقيقه وإتقانه.

وعن منهجه في (المتابعات):

فقد أكثر البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى من ذكر المتابعة في كتابه.

فإذا روى حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ فتارة يقول: تابعه مالك عن أيوب، وتارة يقول: تابعه مالك، ولا يزيد.

فإذا قال: تابعه مالك عن أيوب، فهذا ظاهر لا خفاء به، والضمير في تابعه يعود إلى حماد، أي: تابع مالك حماداً آخر واهياً عن أيوب كرواية حماد.

وأما إذا اقتصر على: تابعه مالك، فلا تعرف لمن المتابعة إلا ممن يعرف طبقات الرواة ومراتبهم، وهذا مما يحتاج إليه المعني بصحيح البخاري، وهو هين سهل على من أنس بهذا الفن وبحث عنه.

أما عن منهجه في (المعلقات):

فقد أكثر البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه في تراجم أبوابه من ذكر أحاديث وأقوال

الصحابة وغيرهم بغير إسناد.

وحكم هذا: أن ما كان منه بصيغة الجزم فهو حكم منه بصحته، وما كان بصيغة تعريض فليس فيه حكم بصحته، ولكن ليس هو واهياً.

ويسمى تعليقاً إذا انقطع من أول إسناده واحد فأكثر، ولا يسمى بذلك ما سقط وسط إسناده، أو آخره، ولا ما كان بصيغة التعريض.

واعلم أن هذا التعليق إنما يفعله البُخَارِيُّ لما ذكرناه أولاً من أن مراده بهذا الكتاب الاحتجاج لمسائل الأبواب، فيؤثر الاختصار، وكثير من هذا التعليق أو أكثره مما ذكره في هذا الكتاب في باب آخر.

سبب إيراد البُخَارِيِّ الأحاديث المعلقة:

قال الحَافِظ ابن حجر: والسبب في إيراده - أي الحديث - معلقاً أنه يضيق مخرج الحديث؛ إذ من قاعدة البُخَارِيِّ أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل الحديث على أحكام فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل، وقد يكون أخرجه بسند آخر ولم يقدر على إيصاله من هذا السند فاكتفى بالتعليق، ويذكره بصيغة (قال)؛ لأنه جازم بصحة الحديث.

وقد استعمل البُخَارِيُّ هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة قال، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينهم وبينهم.

وقد يكون التعليق منبعثاً من عدم وجود شرط البُخَارِيِّ مع اعتقاده صحة الحديث، أو أنه صالح للحجة، أو به ضعف لا يقدر، أو انقطاع يسير في إسناده.

قال الإسماعيلي: قد يصنع البُخَارِيُّ بإيراد ذلك: إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يشق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس في شرط الكتاب، فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به، لا على جهة التحديث به عنه.

8 - شرط البُخَارِيِّ في صحيحه:

قال البخاري: ما أدخلت في كتابي الجامع الصحيح إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطوال.

وقال الحَافِظ ابن حجر: قال الحَافِظ أبو الفضل بن طاهر: شرط البُخَارِيِّ أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات

الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في كتابه «شروط الأئمة الخمسة» شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلًا، وأن يكون راويه مسلمًا صادقًا غير مدلس ولا مختلط، متصفًا بصفات العدالة، ضابطًا، حافظًا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

وقال أيضًا: وله - أي البخاري - شرط في المعنعن زاد فيه على مسلم، فإنهما اتفقا على المعاصرة، وزاد البخاري شرط اللقيا.

9 - الانتقادات التي أخذت على الصحيح والرد عليها:

تنقسم الانتقادات التي أخذت على الصحيح إلى قسمين:

أ - انتقاد بعض الأحاديث:

قال الإمام النووي: قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطيهما، ونزلت عن درجة ما التزماء، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا استدراك عليهما، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره.

وقال الحافظ ابن حجر: وعدة ما اجتمع لنا من ذلك - أي الأحاديث المنتقدة - مما في كتاب البخاري - وإن شاركه مسلم في بعضها - مائة وعشرة أحاديث.

قال: والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل.

ثم ذكر أقوال العلماء فيهما والثناء عليهما وتقدمهما في هذا الفن، ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، وبتقدير كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل: فالأحاديث التي انتقدت عليهما تقسم أقسامًا.

وذكر لذلك أقسامًا ستة، ثم أجاب عن كل قسم على حدة.

ب - انتقاد بعض رجال الصحيح:

قال الحافظ ابن حجر: الذين انفرد البخاري بالإخراج عنهم دون مسلم أربعمائة وبضعة وثلاثون رجلًا، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلًا.

ثم قال: إن الذين انفرد بهم البُخَارِيُّ ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه، الذين لقيهم رجالهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها.

وقال في الفصل التاسع من مقدمته: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضياً لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما.

هذا إذا خرَّج له في الأصول، فأما إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعليق، فهذا تفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا ممن بيّن السبب مفسراً بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة.

ثم ذكر ابن حجر هذه القوادح التي انتقدت على بعض رجال الصحيح، وحصرها في خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، ثم رد عليها الحافظ مفنداً لها واحدة بعد الأخرى.

10 - طبعات صحيح البُخَارِيِّ وترجماته:

أولاً: طبعات بولاق:

- 1 - طبع في ثلاثة أجزاء سنة 1280هـ.
- 2 - وطبع في أربعة أجزاء، بقلم مُحَمَّد بك المكاوي، سنة 1286هـ.
- 3 - وطبع في جزئين، سنة 1292هـ.
- 4 - وطبع في تسعة أجزاء، سنة 1311 - 1313هـ، وذلك بأمر السلطان عبد الحميد الثاني الشاهاني، وأمر أن يعتمد في تصحيحه على النسخة اليونانية المعوّل عليها في جميع روايات البخاري، وعلى نسخ أخرى خلافاً شهيرة الصحة والضبط، فطبعت هذه الطبعة بالشكل الكامل، وطبع بهامشها تقييدات.

ثانياً: طبعات مصر:

- 1 - طبع في عشرة أجزاء، سنة 1279هـ، وهو طبع حجر، وبهامشها النور الساري من فيض صحيح البخاري، وهو شرح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي.

2 - وطبع في أربعة أجزاء، طبع حروف، سنة 1299 و1309هـ، وبهامشها حاشية السندي.

3 - وطبع أيضًا في أربعة أجزاء، وبهامشها حاشية السندي وتقريرات من شرحي القسطلاني وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وذلك بمطبعة مُحَمَّد مصطفى، أعوام: 1299هـ، 1300هـ، 1320هـ.

4 - وطبع في أربعة أجزاء بالمطبعة الخيرية، سنة 1304هـ.

5 - وطبع في أربعة أجزاء، بمطبعة شرف، سنة 1305هـ.

6 - وفي أربعة أجزاء، بالمطبعة الميمنية، عامي: 1306هـ، 1309هـ.

ثالثًا: طبعات الهند:

1 - طبع في ثمانية أجزاء بمجلد واحد، سنة 1269هـ، وذلك بـ«بمبي».

2 - وطبع بدلهي في جزئين، عامي: 1270هـ، 1890م.

رابعًا: طبعات أوروبا:

1 - طبع في ثلاثة أجزاء، باعتناء الأستاذ كرهل، وذلك بليدن، سنة 1862م.

2 - وطبع في جزء واحد في بطرسبرغ، سنة 1876م.

خامسًا: طبعات الآستانة:

1 - طبع في ثمانية أجزاء، طبعة مشكولة، بالمطبعة العامرة، سنة 1325هـ.

ويخصوص ترجمة صحيح البخاري:

1 - فقد طبع الصحيح مع ترجمة معانيه في تسعة أجزاء، بدار الفكر، بيروت، سنة 1391هـ.

وقد قام بترجمته: الدكتور مُحَمَّد محسن خان، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وراجعته كل من: الأستاذ شاكر نصيف العبيدي، أستاذ اللغة الإنجليزية بكلية التربية بمكة المكرمة، والطبيب محمود حمد نصر، بمستشفى الملك فهد بالمدينة المكرمة. والدكتور مُحَمَّد تقي الدين الملاح، الأستاذ بجامعة مُحَمَّد الخامس بالمغرب. وشارك في مراجعته أيضًا الدكتور مُحَمَّد أمين المصري، رئيس قسم الشريعة في كلية الشريعة بمكة المكرمة.

2 - وقد طبع الجزء الأول من صحيح البخاري مترجمًا للإنجليزية أيضًا، وذلك بمجلة (الأزهر)، بالقاهرة، وقام بالترجمة إبراهيم حسن الموجي.

11 - مختصرات صحيح البخاري والمختارات منه:

أولاً: المختصرات:

- 1 - إرشاد الساري إلى اختصار صحيح البخاري:
 - تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن مُحَمَّد بن عبيد الله اليزدي (ت 488هـ)، وهو مخطوط بوزارة الأوقاف بالعراق، تحت رقم (2796).
 - 2 - مختصر:
 - لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي (ت 581هـ)، وهو مخطوط بالمتحف الآسيوي (قوقاز) ببلنغراد تحت رقم (935).
 - 3 - مختصر الصحيح:
 - لأحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت 656هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (445) حديث، وكذلك بجامعة القرويين بفاس، تحت رقم (441).
 - 4 - تلخيص مشروع للصحيح:
 - بعنوان: «تلخيص شرح الأحاديث النبوية وإيضاح حكمها واستنباط معانيها البارزة والخفية» للإمام النَّوَوِي (ت 676هـ)، وهو مخطوط بفهارس صائب بأنقرة، تحت رقم (2281).
 - 5 - تلخيص ثانٍ مشروع للصحيح:
 - بعنوان: «تلخيص شرح الألفاظ والمعاني مما تضمنه صحيح البخاري» للإمام النَّوَوِي أيضًا، وهو مخطوط كذلك بفهارس صائب بأنقرة، تحت رقم (2281 - 2).
 - 6 - جمع النهاية في بداية الخير والغاية:
 - تأليف عبد الله بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي (ت 699هـ)، وقد طبع بالقاهرة أربع طبعات أعوام: 1286هـ، 1302هـ، 1321هـ، 1349هـ.
- وألفت حول هذا المختصر عدة شروح، وهي:
- أ- «بهجة النفوس وتحلية ومعرفة ما عليها وما لها».
- للمصنف نفسه، وقد طبع بالقاهرة سنة (1349هـ، 1936م).
 - وعلى هذا الشرح صنف المؤلف نفسه: «المراثي الدالة على فضل مختصر

الْبُخَارِيُّ المسمى ببهجة النفوس وتحليلها ومعرفة ما عليها وما لها»، وطبع أيضًا بالقاهرة سنة (1936م).

ب - «شرح» لعلي بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الأجهوري (ت 1066هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، فهرست المخطوطات 2 : 66، تحت رقم (25332 ب)، ورقم (25926 ب).

ج - «النور الساري على متن مختصر البخاري».

● لأحمد بن أحمد بن مُحَمَّد السجاعي (ت 1197هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، فهرست المخطوطات 2 : 66، وتحت رقم (23556 ب).

د - «حاشية لمحمد بن علي الشنواني الشافعي» (ت 1233هـ)، وقد طبع بالقاهرة اثنتي عشرة طبعة أعوام: 1274هـ، 1285هـ، 1304هـ، 1314هـ، 1317هـ، 1325هـ، 1326هـ، 1327هـ، 1332هـ، 1347هـ، 1353هـ.

هـ - «التعليق الفخري»:

● تأليف محمد عباس علي خان، وطبع بالهند سنة 1364هـ.

7 - التجريد الصريح:

● تأليف أبي العباس أحمد بن أحمد الشرجي الزبيدي (ت 893هـ)، وقد قام المصنف فيه بحذف الأسانيد، وإعادة ترتيب الأحاديث، وقد طبع في بولاق سنة 1287هـ، وفي القاهرة 1312هـ، 1322هـ، 1323هـ، 1335م.

وللتجريد الصريح شرحان:

(أ) «فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي».

● للشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي (ت 1227هـ)، وقد طبع هذا الشرح بالقاهرة عدة طبعات أعوام: 1320هـ، 1330هـ، 1338هـ، 1345هـ، 1936م، 1958م.

(ب) «عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري».

● للشيخ صديق حسن خان (ت 1307هـ)، وقد طبع في قطر على نفقة أميرها، وبعاية عبد الله بن إبراهيم الأنصاري سنة (1401هـ / 1981م) في ستة مجلدات ضخام.

وهناك اختصار للتجريد بعنوان: «المختار».

- للشيخ عبد الله الشرقاوي، وطبع بالقاهرة عامي 1954م، 1958م.
- 8 - «الكوكب الساري في اختصار البخاري»:
 - لأبي علي مُحَمَّد بن عيسى بن عبد الله بن حوز (ت 960هـ)، وهو مخطوط بالرباط، تحت رقم (240).
 - 9 - «الكوكب الدري في اختصار البخاري»:
 - مؤلفه مجهول، وهو مخطوط بمكتبة بلدية الإسكندرية، تحت رقم (821ب).
 - 10 - «تلخيص من تلخيص على كتاب الجامع الصحيح»:
 - تأليف يحيى بن مُحَمَّد (وقد أُلّف هذا الكتاب سنة 1300هـ)، وهو مخطوط أيضًا ببلدية الإسكندرية، تحت رقم (4488ج).
 - 11 - «زبدة البخاري» لعمر ضياء الدين:
 - وقد طبع في القاهرة سنة 1330هـ، ثم طبع مع ترجمة تركية في ثلاثة مجلدات في استانبول سنة 1341هـ.
 - ثانيًا: المختارات:
 - 1 - «العوالي الصحاح»:
 - تأليف أبي أيوب بن عبد الله بن مُحَمَّد بن يوسف الفريبري، حفيد أحد تلاميذ البُخَارِيِّ وأحد رواته، وهو مخطوط بالظاهرية مجمع (70 / 4) في ست ورقات.
 - 2 - «جزء فيه الأحاديث المائة المخرجة من كتاب صحيح البخاري»:
 - تأليف مُحَمَّد بن مُحَمَّد المروزي الكشميهني (ت 389هـ)، وهو مخطوط بمكتبة شهيد علي، تحت رقم (549 / 3).
 - 3 - «جواهر البخاري» (700 حديث مختارة مع شرحها):
 - لمصطفى مُحَمَّد عمارة، وقد طبع في القاهرة سنة 1341هـ.
 - 4 - «الألف المختارة من صحيح البخاري»:
 - لعبد السلام هارون، وقد طبع في القاهرة سنة 1959م.
 - 12 - شروح صحيح البخاري:
 - اعتنى العلماء والحفاظ بصحيح البُخَارِيِّ منذ القرن الرابع الهجري عناية بالغة،

لذلك كثرت شروحه وتعددت، وزادت التعليقات عليه وتنوعت، وقد ظهر بعض هذه الشروح وطبع، ولا يزال أكثرها مخطوطًا يحتاج إلى جهود العلماء والباحثين حتى تخرج وتنتشر ويستفيد الناس منها.

وهذه قائمة بهذه الشروح المطبوع منها والمخطوط :

- 1 - «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».
- لمحمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، وقد طبع في حيدر آباد، سنة 1319هـ، ثم نشره مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي في القاهرة، سنة 1957م.
- 2 - «الكواكب الدراري».
- لمحمد بن يوسف بن علي الْكِرْمَانِي (ت 787هـ)، وقد طبع بالقاهرة في خمسة وعشرين مجلدًا، سنة 1935 - 1945م.
- 3 - «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح».
- لمحمد بن بهادر الزركشي (ت 974هـ)، وطبع في القاهرة، سنة 1351هـ، وعليه حواشٍ لأحمد بن نصر بن أحمد البغدادي.
- 4 - «فتح الباري بشرح صحيح البخاري».
- لأحمد بن علي بن حجر الْعَسْقَلَانِي (ت 852هـ)، وقد طبع عدة طبعات :
- طبع في بولاق في أربعة عشر مجلدًا، سنة 1300هـ - 1301هـ.
- وطبع في القاهرة، سنة 1329هـ.
- وطبع بالمكتبة السلفية بتحقيق مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، في ثلاثة عشر مجلدًا سوى المقدمة.
- وطبع بمكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة في خمسة عشر مجلدًا.
- وهناك مختصر من هذا الشرح، أعده المصنف نفسه، بعنوان : «النكت على صحيح البخاري»، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر 1 : 634 تحت رقم (295) حديث.
- وتجدر الإشارة إلى أن (العيني) رد على نقد فتح الباري بكتابه : «انتقاض الاعتراض»، وهو مخطوط بالمكتبة الظاهرية، تحت رقم (99) حديث.
- وزاد عليه إبراهيم بن علي الشافعي النعماني بكتابه : «مزيد فتح الباري»، وهو مخطوط بمكتبة الأسكوريال، تحت رقم (1456).
- 5 - «عمدة القاري لشرح صحيح البخاري».

- لمحمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، وقد طبع في استانبول في ثلاثة عشر مجلدًا، سنة 1308هـ، ثم طبع في القاهرة في خمسة وعشرين مجلدًا، سنة 1348هـ.
- 6 - «إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري».
- لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت 923هـ)، وطبع في لکنهو، سنة 1876هـ، وفي نوال كشور، سنة 1284هـ. وفي بولاق عدة طبعات، أعوام: 1267هـ، 1275هـ، 1285هـ، 1288هـ، 1304هـ.
- وطبع في القاهرة أيضا عدة طبعات، أعوام: 1276هـ، 1304هـ، 1307هـ، 1325هـ، وقد طبع وبهامشه: «نيل الأمان في توضيح مقدمات القاري» تأليف عبد الهادي الإبياري (ت 1305هـ)، في لکنهو، سنة 1869م، وفي كوانبور سنة 1284هـ.
- 7 - «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري».
- لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري (ت 916هـ)، وطبع في اثني عشر مجلدًا، بالقاهرة، سنة 1326هـ، وطبع منه (مختصر) مع هوامش لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت 1136هـ)، وذلك بالقاهرة سنة 1300هـ.
- 8 - «تشنيف المسامع لبعض فوائد الجامع» أو «الحواشي الفريدة».
- تأليف أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن يوسف العارف الفاسي (ت 1036هـ)، وقد طبع في فاس بدون تاريخ، ثم طبع ثانية بها سنة 1307هـ.
- 9 - وشرح:
- لعبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي (ت 1091هـ)، وقد طبع بفاس، سنة 1307هـ.
- 10 - «زاد المجد الساري لشرح صحيح البخاري» أو «الحاشية على صحيح البخاري».
- لأبي عبد الله محمد التاوودي بن سوده المري (ت 1209هـ)، وقد طبع بالعنوان الثاني في أربعة مجلدات بفاس، سنة 1327هـ.
- 11 - «النور الساري من فيض صحيح البخاري».
- للشيخ حسن العدوي الحمزاوي المالكي (ت 1303هـ)، وقد طبع بالقاهرة على هامش الصحيح، سنة 1279هـ.

12 - «فيض الباري على صحيح البخاري».

- لمحمد أنور الكشميري الديوبندي (ت 1352هـ)، وقد طبع بالقاهرة، سنة 1938م، وطبع مع حاشية (البدر الساري إلى فيض الباري) للشيخ مُحَمَّد بدر عالم الميرتهي، وذلك في أربعة مجلدات، بدار المعرفة ببيروت، بدون تاريخ.
- 13 - «مفتاح القاري شرح سراج البخاري»، وسراج البُخَارِيَّ منظومة للشيخ عبد الله ابن فوديو، قصد بها التعريف بالجامع قال ناظمها :

وبعد فالقصد بذی الأسطار تعريف ما في جامع البخاري

- وقد شرحها الشيخ مُحَمَّد المنتقى الكشناوي، وطبعت مع الشرح بالدار العربية للطباعة والنشر، ببيروت في 175 صفحة.

14 - «لامع الدراري على جامع البخاري».

- للشيخ أبي مسعود أحمد رشيد الكنكوهي، وضبطه الشيخ أبو زكريا مُحَمَّد يحيى الصديقي، وتعليقات المحدث مُحَمَّد زكريا الكاندهلوي، وقد طبع في عشرة أجزاء بالمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، سنة 1395هـ.

15 - «تيسير القاري في شرح صحيح البخاري».

- للشيخ نور الحق بن عبد الحق البُخَارِيَّ الشاهجه تآبادي، وهو تفسير أو شرح فارسي، طبع في خمسة مجلدات طبع حجر، في لکنهو، سنة 1305هـ.
- 16 - «إعلام السنن».

- لأحمد بن مُحَمَّد الخُطَّابِيَّ (ت 386هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (21435 ب)، وبمكتبة الأوراق بالرباط تحت رقم (180) حديث.

17 - و«شرح»:

- لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي بن بطلال (ت 449هـ)، وهو مخطوط بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، تحت رقم (38)، وبمكتبة الأزهر تحت رقم (3837).

18 - «شرح مشكل البخاري».

- لمحمد بن سعيد بن يحيى ابن الديبشي الواسطي (ت 637هـ)، وهو مخطوط بمكتبة فيض الله، تحت رقم (439هـ).

19 - «شرح» للإمام التَّوَوِيَّ (ت 676هـ).

- وصل فيه إلى كتاب العلم ولم يتمه، وهو مخطوط بمكتبة ليبزج، تحت رقم (306)، وقد طبعت مقدمته ضمن مجموع شروح البخاري، وأعاد طبعه علي حسن عبد الحميد تحت عنوان: «ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري»، بمطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- 20 - «البدر المنير الساري في الكلام على البخاري».
- لعبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (ت 735هـ)، وهو مخطوط بفهرس مكتبة طلعت بدار الكتب، تحت رقم (486) حديث.
- 21 - «العقد الحلبي في حل إشكال الجامع الصحيح».
- لأحمد بن أحمد الكردي (ت 763هـ)، وهو مخطوط بمكتبة باريس، تحت رقم (2677).
- 22 - «التوضيح لشرح الجامع الصحيح».
- لعثمان بن علي بن الملقن (ت 805هـ)، وهو مخطوط في خمسة مجلدات، بدار الكتب المصرية، تحت رقم (18) حديث، وكذلك بمكتبة الأوقاف ببغداد تحت رقم (3012)، وبمكتبة الأوقاف بالرباط تحت رقم (133).
- 23 - «الإفهام لما في صحيح البخاري من الإبهام».
- لعبد الرحمن بن رسلان البلقيني (ت 824هـ)، وهو مخطوط بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقم (679)، وبمكتبة صنعاء، تحت رقم (369).
- 24 - «مصاييح الجامع الصحيح».
- لمحمد بن أبي بكر الدماميني المالكي (ت 827هـ)، وهو مخطوط بمكتبة عبد الوهاب بتونس 2: 198، تحت رقمي (1037، 1038)، وبمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة 1: 184 تحت رقمي (849، 850).
- 25 - «الكوكب الساري في شرح البخاري».
- لمحمد بن أحمد بن موسى الكفيري (ت 831هـ)، وهو مخطوط بمكتبة برلين، تحت رقم (1200) بخط المؤلف.
- 26 - «اللامع الصبيح على الجامع الصحيح».
- لمحمد بن عبد الدائم موسى البرماوي (ت 831هـ)، وهو مخطوط بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقم (680) وكذلك بمكتبة جامعة استانبول، تحت رقم (1789)، وبمكتبة طلعت بدار الكتب المصرية، تحت رقم (767) حديث.

- 27 - «مجمع البحرين وجواهر الحبرين في شرح صحيح البخاري».
- ليحيى بن مُحمَّد بن يوسف بن الكِرْمَانِيّ (ت 833هـ)، وهو جامع لشرح والده الكِرْمَانِيّ (المطبوع) وشرح ابن الملقن، وهو مخطوط في ثمانية مجلدات بمكتبة أحمد الثالث بسراي تحت رقم (402).
- 28 - «الكوكب الساري».
- لعلي بن حسين بن عروة المشرقي الموصللي الحنبلي (ت 837هـ)، وهو مخطوط بمكتبة رامبور، تحت رقم (311) حديث.
- 29 - «التلقيح لفهم قارئ الصحيح».
- لإبراهيم بن مُحمَّد بن خليل سبط بن العجمي (ت 841هـ)، وهو مخطوط بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقم (689).
- 30 - «المتجر الرابع على الجامع الصحيح».
- لمحمد بن أحمد بن مُحمَّد بن مرزوق الحفيد (ت 842هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الكتاني بالرباط، تحت رقم (572).
- 31 - «تفسير منهل القاري في تفسير مشكل البخاري».
- لمحمد بن مُحمَّد بن يوسف الشافعي المنزلي (ت 852هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الأسكوريال، تحت رقم (1616) بخط المؤلف.
- 32 - «تعليق على البخاري».
- لمحمد بن مُحمَّد بن علي النويري (ت 857هـ)، وهو مخطوط بمكتبة صائب بأنقرة، تحت رقم (2273).
- 33 - و«شرح»:
- لمحمد بن فخر الدين العباسي المدني (ألفه سنة 860هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الظاهرية، تحت رقم (8783) عام.
- 34 - «التوضيح للأوهام الواقعة في الصحيح».
- لأحمد بن إبراهيم بن مُحمَّد بن خليل الحلبي (ت 884هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (1292) حديث، بخط المؤلف.
- 35 - «الكوثر الجاري إلى رياض البخاري».
- لأحمد بن إِسمَاعِيل بن عثمان الجوراني (ت 893هـ)، وهو مخطوط بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقم (686)، وبالمكتبة الحميدية، تحت رقم (300).

- 36 - «الباري، الفصيح في الجامع الصحيح».
- لأبي البقاء مُحَمَّد بن علي بن خلف الأحمدي الشافعي (وقد ألفه حوالي سنة 910 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة فيض الله، تحت رقم (269).
- 37 - «التوشيح على الجامع الصحيح».
- للإمام جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر 1: 435، تحت رقم (335) حديث، وبالمتحف الآسيوني ببلننغراد، تحت رقم (330) بخاري، وبمكتبة آياصوفيا، تحت رقم (583) حديث، ولهذا الشرح مختصر بعنوان: «روح التوشيح» لعلي بن سليمان الدمنتي الباجمعي، وقد طبع بالقاهرة سنة 1298 هـ.
- 38 - «الإعلام بشرح أحاديث سيد الأنام».
- لإسماعيل الجراحي، وهو مخطوط بمكتبة جاريت، تحت رقم (1355).
- 39 - «مؤونة القاري لشرح صحيح البخاري».
- لأبي الحسن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن خلف المنوفي (939 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر 1: 612، تحت رقم (82) حديث، رقم (429) حديث.
- 40 - «شرح عدة أحاديث صحيح البخاري».
- لمحمد بن عمر بن أحمد الصفيري الحلبي (ت 956 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر 1: 530، تحت رقم (624، 1697) حديث. وبمكتبة بلدية الإسكندرية، تحت رقم (3031 ح). وبمكتبة الأوقاف ببغداد، تحت رقم (2617).
- 41 - «وشرح»: لأبي الوقت إِبْرَاهِيم بن خليل الحلبي (وقد يكون هو نفسه سبط ابن العجمي، صاحب شرح «التلقيح» السابق ذكره)، وهو مخطوط بمكتبة باريس، تحت رقم (2677).
- 42 - «فيض الباري في شرح غريب صحيح البخاري».
- لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (ت 963 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الحميدية، تحت رقمي (298، 299).
- 43 - «غاية التوضيح بشرح الصحيح».
- لعثمان بن عيسى بن إِبْرَاهِيم الصديقي الحنفي (المتوفى في نهاية القرن العاشر الهجري)، وهو مخطوط بالمكتب الهندي، تحت رقم (99). وقطعة منه بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقم (220) حديث.

- 44 - «بغية السامع والقاري، بشرح صحيح البخاري».
- لأبي يوسف جمال الدين بن عمر بن حسن ليا (في القرن العاشر الهجري)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية في مجلدين، تحت رقم (2089) حديث.
- 45 - «الخير الجاري بشرح صحيح البخاري».
- لمحمد يعقوب البتاني (في القرن الحادي عشر الهجري)، وهو مخطوط بينكيبور 20 - القسم الثاني : 218، تحت رقم (474).
- 46 - «ضياء الساري لشرح صحيح البخاري».
- لعبد الله بن سالم بن مُحَمَّد البصري (ت 1035هـ)، وهو مخطوط بمكتبة نور عثمانية، في ثلاثة مجلدات، تحت أرقام (851 - 853).
- 47 - «الحاشية على البخاري».
- لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن ذكري الفاسي (ت 1144هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الرباط، في مجلدين، تحت رقمي (241 - 244).
- 48 - «الفيض الطاري لشرح صحيح البخاري».
- لجعفر بن جلال الدين مُحَمَّد مقصود عالم الشاهي (ت 1160هـ)، وهو مخطوط بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقمي (433 - 434) حديث.
- 49 - و«شرح»:
- لشيخ الإسلام مُحَمَّد بن عبد الصمد الدهلوي (المتوفى في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري)، وهو مخطوط بينكيبور، تحت رقمي (1108، 1109).
- 50 - «الفيض الجاري لشرح صحيح البخاري».
- لإسماعيل بن مُحَمَّد بن عبد الهادي العجلوني (ت 1162هـ)، وهو مخطوط بمكتبة المحمودية، بالمدينة المنورة، في ستة مجلدات، تحت رقم (140).
- 51 - «نجاح القاري لصحيح البخاري».
- ليوسف أفندي زاده عبد الله بن مُحَمَّد الحلبي (ت 1167هـ)، وهو مخطوط بمكتبة آيا صوفيا، تحت رقم (685)، بخط المؤلف، ويوجد أيضًا بالمكتبة المحمودية، تحت أرقام (267، 275، 279، 284).
- 52 - «الدراري في شرح صحيح البخاري».
- لأبي النجاح بن علي العثماني المنيبي (ت 1172هـ)، وهو مخطوط بالمكتبة الظاهرية، تحت رقم (711) حديث.

- 53 - «الفيض النبوي في أصول الحديث، وفهارس البخاري، وشرح الكتابين من أول صحيح الإيمان والعمل».
- لعمر بن مُحَمَّد بن عارف النهروالي (في القرن الثاني عشر الهجري)، وهو مخطوط بالمكتب الهندي، تحت رقم (2390).
- 54 - «وشرح»:
- مجهول المؤلف، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر 1: 534 تحت رقم (1876) حديث.
- 55 - و«شرح» آخر، مجهول المؤلف.
- مخطوط بمكتبة الرباط 1: 70 تحت رقم (1084).
- 56 - و«شرح» فارسي:
- لمؤلف مجهول أيضًا، وهو مخطوط بمكتبة بيشاور، تحت رقم (308).
- ثالثًا: شروح لمتن صحيحي البخاريّ ومسلم معًا:
- 1 - «تفسير غريب ما في الصحيحين»، لمحمد بن أبي نصر الحميدي (ت 488هـ).
- 2 - «شرح مشكلات الصحيحين المستخرج من مشارق الأنوار للقاضي عياض» لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن قرقول (ت 569هـ).
- 3 - «كشف مشكل حديث الصحيحين» لعبد الرحمن علي بن مُحَمَّد بن الجوزي (ت 597هـ).
- 4 - «مشكل الصحيحين» لخليل بن كيكلي بن عبد الله (ت 761هـ).
- 5 - «كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب» لخليل بن كيكلي.

12- فهارس صحيح البخاري:

- 1 - «هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري».
- للشيخ عبد الرحيم عنبر المصري الطهطاوي، (وهو مرتب وفق الرواة ترتيبًا هجائيًا)، وقد طبع بمعرفة الرغائب بالقاهرة، في مجلدين، سنة 1340هـ.
- 2 - «دليل فهارس البخاريّ للكاتب والأبواب الأساسية».
- للشيخ مصطفى بن علي بن مُحَمَّد بن مصطفى البيومي، وهو فهرس لعدد من شروح البخاري، وهي: إرشاد الساري للقسطلاني، طبعة الأميرية والحلبي، وعمدة القاري للعيني، طبعة استنبول والمنيرية، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني،

طبعة الأميرية والخشاب، وعبد الرحمن، وكذلك لمتن البُخَارِيِّ نفسه، طبعة الأميرية والمنيرية والأهلي، وقد طبع بالقاهرة، سنة 1352هـ.

3 - «الأبواب والتراجم لصحيح البخاري».

● للشيخ مُحَمَّدُ زكريا الكاندهلوي، وقدم له السيد أبو الحسن الندوي، والجزء الأول مطبوع بسهارنפור، طبع حجر، وطبع الجزءان الثاني والثالث، بנדوة العلماء بلكنهو، بالهند، سنة 1393هـ.

4 - «مفتاح الصحيحين: للبخاري ومسلم».

● للشيخ مُحَمَّدُ الشريف بن مصطفى التوقادي، وفهرس فيه: إرشاد الساري، وفتح الباري، وعمدة القاري، وشرح النَّوَوِيِّ على صحيح مسلم، بالإضافة إلى متن الصحيحين، وقد طبع طبعة أولى بالشركة الصحافية العثمانية، سنة 1313هـ، ثم صورت على هذه الطبعة، طبعة ثانية، بدار الكتب العلمية، ببيروت، سنة 1395هـ.

5 - «مفتاح الصحيحين: البُخَارِيُّ ومسلم».

● اشترك فيه: مُحَمَّدُ صادق إسماعيل، ومحمد حسين العقبي، وزكريا علي يوسف، وقد طبع بمطبعة زكريا علي يوسف، سنة 1971م، في 189 صفحة 13..

كتب أخرى حول صحيح البخاري:

أولاً: كتب حول أبواب وفصول البخاري:

1 - «كتاب المتواري على تراجم البخاري».

● لأبي العباس أحمد بن مُحَمَّد بن منصور بن المنير الإسكندري (ت 683هـ)، وهو مخطوط بمكتبة بازيد، تحت رقم (1115).

2 - «شرح أوائل صحيح البخاري»

● لمصطفى بن مُحَمَّد القسطنموني (ألفه سنة 981هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (20707 ب).

3 - «الفوائد المتعلقة بصحيح البخاري».

● لأبي الحسن مُحَمَّد بن عبد الهادي السندي الأثري (ت 1136هـ)، ويضم تعليقات على فصول البخاري، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (20724 ب).

4 - «رسالة في ذكر عدد ما ورد من الأحاديث في أبواب البخاري».

- لحسن بن سالم الشباسي، وهو مخطوط بمكتبة طلعت، بدار الكتب المصرية، تحت رقم (667) حديث.
- 5 - «تحرير على كتاب العلم من صحيح الإمام البخاري».
- لعبد السيد مُحَمَّد النجار، مفتي الديار التونسية الأسبق، وقد طبع هذا الكتاب في تونس، سنة 1325هـ.
- 6 - «الإمام البُخَارِيُّ وصحيحه».
- للدكتور عبد الغني عبد الخالق، وقد طبع بدار المنارة، بجدة، السعودية، طبعة أولى، سنة 1405هـ، في 263 صفحة.
- ثانيًا: كتب حول آداب قراءة الجامع الصحيح وختمه وأشياء أخرى:
- 1 - «تحفة القاري عند ختم البخاري».
- لأبي حامد مُحَمَّد القدسي الشافعي (ت 888هـ)، وهو مخطوط بمكتبة صائب بأنقرة، تحت رقم (3732).
- 2 - «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح والجامع».
- لمحمد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد السخاوي (ت 902هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (329) حديث.
- 3 - «الطراز للقاري يوم ختم صحيح البخاري».
- لجلال الدين أحمد بن خير الدين الكركي (ت 912هـ)، وهو محفوظ بدار الكتب المصرية، تحت رقم (23340 ب).
- 4 - «بداية القاري في ختم صحيح البخاري».
- لمحمد بن سالم بن علي الطبلاوي (ت 966هـ)، وهو مخطوط بمكتبة جاريت، تحت رقم (1353).
- 5 - «آداب القاري على أول باب البخاري».
- لعلي القاري الهروي (ت 1014هـ)، وهو مخطوط بمكتبة برلين، تحت رقم (1213هـ) وبمكتبة ميونخ، تحت رقم (886).
- 6 - «التوضيح في ختم أحاديث الجامع الصحيح».
- لعلي بن أحمد بن مُحَمَّد بن خالد الخزرجي (ت 1033هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (187) مصطلح.

7 - «ختم الجامع الصحيح».

- لعبد السلام بن محمود بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد العدوي (ألفه سنة 1033هـ)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (335) مصطلح.

8 - «دروس في الكلام على الجامع الصحيح».

- لمحمد بن عبد الرحمن بن زكريا الغزي (ت 1167هـ)، وهو مخطوط بمكتبة تيمور، بدار الكتب المصرية، تحت رقم (249) حديث.

9 - «كافي القاري لصحيح البخاري».

- لبهاء الدين بن مؤمن، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (21501ب).

10 - «مقدمة على صحيح البخاري».

- لمحمد بن قاسم بن مُحَمَّد جسوس (ت 1182هـ)، وهي مخطوطة بخط المؤلف، بمكتبة الرباط تحت رقم (283).

11 - «رسالة تشتمل على مجالس مسند الإمام البخاري».

- وهي مجهولة المؤلف، وهي مخطوطة بمكتبة جارية، تحت رقم (1356).

12 - «نفحة المسك الداري لقارئ صحيح البخاري».

- لأبي الفيض حمدون بن عبد الرحمن الحاج (ت 1232هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الكتاني بالرباط، تحت رقم (926 / 1).

13 - «إتحاف قارئ صحيح البخاري».

- لمحمد بن مُحَمَّد التطواني، وقد طبع بتطوان بالمغرب.

14 - «إرشاد القاري إلى الاستخارة من صحيح البخاري».

- للشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي، وقد طبع بالقاهرة، سنة 1937م.

ثالثاً: كتب حول شيوخ البُخَارِيِّ ومصادره:

1 - «أسامي من روى عنهم البخاري».

- لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني بن القطان (ت 365هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الظاهرية، تحت رقم (389) حديث.

2 - «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند مُحَمَّد ابن إِسْمَاعِيل البخاري».

- للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة لاله تحت رقم (2089).
- 3 - «أسماء رجال صحيح البخاري» .
- لأبي نصر أحمد بن مُحَمَّد بن الحسيني (الكلاباذي (ت 398 هـ) .
- 4 - «التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البُخَارِيُّ في الجامع الصحيح» .
- لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة نور عثمانية، تحت رقم (766).
- 5 - «أحاديث التعليق» .
- للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن الجوزي (ت 597 هـ)، وهو يحاول إثبات رواة الأحاديث التي ذكرها البُخَارِيُّ دون إسناد.
- 6 - «أسامي شيوخ البخاري» .
- لأبي الفضائل الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن الصاغانى (ت 650 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة قراشليبي زاده، تحت رقم (68).
- 7 - «تغليق التعليق على كتاب البخاري» .
- لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلانيّ (ت 852 هـ)، وهو نفس موضوع كتاب أبي الوليد الباجي السابق، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر، تحت رقم (2405) حديث.
- 8 - «غاية المرام في رجال البُخَارِيِّ إلى سيد الأنام» .
- لمحمد بن داود بن مُحَمَّد البازلي (ت 925 هـ)، وهو مخطوط بمكتبة الأزهر، تحت رقم (128) حديث.
- 9 - «صحيح البُخَارِيِّ وأسانيده» .
- لأبي مُحَمَّد عبد الله بن سالم البصري (ت 1134 هـ) بمكتبة جاريت، تحت رقم (1354).
- 10 - «أسامي رواة صحيح البخاري» .
- للشيخ حسن بن حسن صوفي زاده (ت 1279 هـ)، وقد طبع باستانبول، سنة 1282 هـ.
- 11 - «عقد الجمان اللامع المنتقى من قعر بحر الجامع» .
- لمحمد بن مُحَمَّد بن علي القوجيلي، وقد نظم المؤلف أسماء المحدثين ورتبهم ترتيباً أبجدياً، وهو مخطوط بمكتبة الجزائر، تحت رقم (488).

رابعاً: كتب عن رواية البُخَارِيِّ ومسلم أحاديثهم:

1 - «رجال البُخَارِيِّ ومسلم».

● للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ).

2 - «ذكر قوم ممن أخرج لهم البُخَارِيُّ ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء».

● للإمام الدارقطني.

3 - «أسماء الصحابة التي اتفق فيها البُخَارِيُّ ومسلم وما انفرد كل منهما».

● للدارقطني.

4 - «رسالة في بيان ما اتفق عليه البُخَارِيُّ ومسلم وما انفرد به أحدهما عن الآخر».

● للدارقطني.

5 - «كتاب التتبع، وهو ما أخرج له في الصحيحين وله علة».

● للدارقطني.

6 - «تسمية من أخرج لهم البُخَارِيُّ ومسلم».

● للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 404هـ).

7 - «المدخل إلى معرفة الصحيحين».

● للحاكم النيسابوري.

8 - «تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين».

● للحسيني الجبائي (ت 498هـ).

9 - «التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين».

● للجبائي.

10 - «الجمع بين رجال الصحيحين».

● للإمام مُحَمَّد بن طاهر بن عمر القيسراني (ت 507هـ).

11 - «المعلم بأسامي شيوخ البُخَارِيِّ ومسلم».

● لمحمد بن إِسْمَاعِيل بن خلفون (ت 636هـ).

12 - «رجال البُخَارِيِّ ومسلم».

● لأحمد بن أحمد بن موسى الهكاري (ت 763هـ).

13 - «الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة».

● ليحيى بن أبي بكر العامري (ت 893هـ).

14 - «قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين».

● لعبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي.

خامسًا: كتب تجمع بين الصحيحين برواياتهما المشتركة، وتكملتهما على

طريقتهما:

1 - «الجمع بين الصحيحين».

● لمحمد بن عبد الله الجوزقي (ت 388هـ).

2 - «أطراف الصحيحين».

● لخلف بن مُحَمَّد بن علي الواسطي (ت 401هـ).

3 - «المستدرك على الصحيحين».

● للحاكم النيسابوري (ت 404هـ).

4 - «الجمع بين الصحيحين».

● للحافظ مُحَمَّد بن أبي نصر الحميدي (ت 488هـ).

5 - «الجامع بين الصحيحين».

● لأبي نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد بن الحداد (ت 517هـ).

6 - «الجمع بين الصحيحين».

● للإمام عبد الحق الإشبيلي بن الخراط (ت 581هـ).

7 - «عمدة الأحكام مما اتفق عليه الإمام البخاري ومسلم».

● لعبد الغني بن عبد الواحد الجماعيلي (ت 600هـ).

8 - «الجمع بين الصحيحين».

● لأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي (ت 622هـ).

9 - «البيان عما اتفق عليه الشيخان».

● لأبي المجد إِسْمَاعِيل بن هبة الله الموصلي بن باطش (ت 655هـ).

10 - «مفيد السامع والقاري مما اتفق عليه مسلم والبخاري».

● لأحمد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد المقدسي الحريري (ت 758هـ).

- 11 - «شرح زوائد مسلم على البخاري» .
- للإمام عمر بن رسلان البلقيني (ت 805هـ).
- 12 - «أحكام الصحيحين» .
- لمحمد بن شريف بن مصطفى التوقادي.
- 13 - «مكانة الصحيحين» .
- للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، وقد طبع بالمطبعة العربية الحديثة، طبعة أولى، سنة 1402هـ في (544) صفحة.

ترجمة المؤلف يوسف أفندي زاده (1085 - 1167هـ / 1674 - 1754م)

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد المنان، أبو محمد، الأماصي الرومي الإسلامبولي، الحنفي، المعروف بعبد الله حلمي، ويوسف أفندي زاده، والمحدث المفسر، شيخ القراء.

ولادته:

ولد عام (1085هـ - 1674م) بأماسية، وهي مدينة تقع شمال تركيا، تمتاز بجمال طبيعتها، وحسن مبانيها.

وقد عاش المصنف رحمه الله في القسطنطينية، ويدل على ذلك ما ذكرته المصادر من أن وفاته كانت في القسطنطينية، لكن لم تشر المصادر إلى الوقت الذي انتقل فيه المصنف من أماسية إلى العاصمة.

نشأته وحياته العلمية:

نشأ المصنف رحمه الله نشأة علمية، وعاش في أسرة علمية، فأول مشايخه كان والده الشيخ مُحَمَّد بن يوسف، وقد كان شيخ القراء في تركيا، وكذلك كان جده ذا مكانة علمية رفيعة، وهذا يدل على أن المصنف سليل عائلة علمية رفيعة.

تلقى القراءات العشر وعلوم التفسير والحديث واللغة والأدب، وظهر كل ذلك جلياً في شرح صحيح البخاري، وكان له جهد كبير في نشر العلوم الشرعية في الدولة العلية العثمانية، وخاصة علم القراءات وعلوم القرآن، وأثرى مكتبة القرآن والقراءات بكتابات ومؤلفاته.

وكان المصنف رَحِمَهُ اللهُ شيخ القراء في دار الخلافة، وهذا يعني أنه قد حظي بمكانة علمية ودينية عالية بين أهل زمانه.

شيوخه:

- 1 - أبوه مُحَمَّد بن يوسف، وهو شيخ مشايخ القراء بالدولة العثمانية، وقد قرأ عليه القرآن بالقراءات: الشاطبية، والتيسير في القراءات السبع، والدرة في القراءات الثلاث المتممة، وتحرير التيسير، وطيبة النشر، وتقريب النشر.
- 2 - قره خليل، وهو خليل بن حسن بن مُحَمَّد البركلي، الرومي الحنفي، توفي سنة (1123هـ). وهو شيخ المصنف في الحديث الشريف، وقد قرأ عليه المصنف نخبة الفكر، وبعضاً من صحيح البخاري، وأجازه بالرواية عنه.
- 3 - علي المنصوري، وهو علي ابن السيد سليمان بن عبد الله المنصوري المصري، شيخ القراء بالأستانة، توفي سنة (1134هـ).
- 4 - إبراهيم أفندي، وقد أثنى عليه المؤلف، وقد قرأ عليه تفسير البيضاوي من أول سورة الفاتحة إلى نهاية آية الوضوء في سورة المائدة، مع حواشي العصام الإسفرايني، كما قرأ عليه علوم العربية والأدب.
- 5 - سليمان الواعظ.

تلاميذه:

- 1 - الوزير عبد الله باشا الكوبرلي، وهو عبد الله باشا بن الصدر مصطفى باشا بن الصدر مُحَمَّد باشا الكوبرلي الرومي الحنفي، توفي سنة (1148).
- 2 - مصطفى الإزميري، هو مصطفى بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الإزميري الرومي الحنفي، نزيل مصر، من أشهر علماء القراءات بعد ابن الجزري.
- 3 - أحمد بن عمر الأسقاطي (1159)، الشيخ العالم الفقيه.
- 4 - عبد الرحمن الأجهوري، وهو عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري، المصري، فقيه مالكي، وأديب مؤرخ دخل الشام وزار حلب، وعاد إلى مصر فدرس في الأزهر في أنواع الفنون، وأتقن العربية والقراءات وشارك في غيرها، توفي سنة (1198هـ).
- 5 - أحمد الرشيد، ذكره صاحب إمتاع الفضلاء.

مؤلفاته:

تمتع المصنف بعلو المكانة العلمية والتدقيق، إذ أنه لا يكتفي بمجرد النقل عن

الكتب دون تمحيص ما فيها، والرجوع إلى مصادرها، فهو صاحب مدرسة مستقلة في التحريات، وكانت له مؤلفات كثيرة منها:

1 - نجاح القاري في شرح صحيح البخاري، ثلاثون مجلدًا، وجاء في أوله: «إن أبهى ما يتوشح به صدور الكتب حمد من رفع ذكر العلماء».

ويعتبر من أكبر شروح البُخَارِيِّ وأوسعها، فلم يترك كلمة في صحيح البُخَارِيِّ إلا وذكر رواياتها المختلفة، وشرحها لغويًا، وذكر آراء العلماء فيها سواء من شراح البُخَارِيِّ أو من علماء الحديث وشرح السنة الآخرين، وإن كان في الحديث آية ذكر آراء المفسرين المختلفة فيها، وفي النهاية يستنبط الحكم الفقهي من الحديث على المذاهب الأربعة، مع تخصيص المذهب الحنفي بقوله (أصحابنا) دون التعصب لمذهبه الحنفي، ويُنهي كل حديث بما يُستفاد منه، ومطابقته لترجمة البخاري، مع تنبيهات وتكميل لآرائه الخاصة في هذا الحديث.

فهو موسوعة لشرح البُخَارِيِّ أو موسوعة لشرح الحديث الشريف لغويًا وحديثيًا وفقهيًا وتفسيريًا، حتى إنه يغني طالب العلم مؤونة الاطلاع على الشروح الأخرى.

2 - الائتلاف في وجوه الاختلافات في القراءات العشر.

3 - تحفة الطلبة في بيان مدات الطيبة.

4 - تفسير سورة البلد والكوثر.

5 - حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي.

6 - حاشية على الخيالي.

7 - حاشية على شرح قره داود في المنطق.

8 - حاشية على العقائد النسفية.

9 - رد القراءة بالشواذ.

10 - الرسالة الردية للضاد.

11 - رسالة في التجويد.

12 - روضة الواعظين.

13 - زبدة العرفان في وجوه القرآن.

14 - زهرة الحياة الدنيا في القراءة.

- 15 - عناية الملك المنعم في شرح صحيح مسلم ، ولم يتمه.
- 16 - قصة معراج النَّبِيِّ ﷺ.
- 17 - الكلام السني المصنف في مولد المصطفى.

وفاته:

توفي رَجَمَهُ اللَّهُ في سنة (1167 هـ)، ودُفِنَ بجوار والده خارج طوب قبو، وهو موضع في العاصمة اسطنبول، فيه سراي طوب قبو الشهير.

مصادر الترجمة:

- 1 - البغدادي: هدية العارفين (1/ 483).
- 2 - المرادي: سلك الدرر (3/ 88).
- 3 - الزركلي: الأعلام (4/ 130).
- 4 - كحالة: معجم المؤلفين (2/ 294).
- 5 - بلوط: معجم المخطوطات الموجودة في مكتبات استانبول وآناضولي (2/ 678-679).
- 6 - أرسلان: خطط الآستانة (706-707).

وصف النسخ الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب الطيب المبارك على نسختين خطيتين وهما :

1 - النسخة الأولى : نسخة مكتبة فاتح باستنبول في تركيا ، وهي نسخة كاملة تقع في 30 مجلدًا ، تبدأ برقم 844 إلى رقم 873 ، وهي نسخة جيدة كُتبت بخط واضح ، وكلمات أصل البُخاريّ كُتبت بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، وفي الصفحة حوالي (25) سطرًا ، وفي السطر حوالي (8) كلمات ، وعليها تعقيبات وحواشٍ من الناسخ ، وبها بعض السقط في الصفحات أكملناه من النسخة الثانية. ورمزنا لها بالرمز (ف).

وعدد صفحاتها كالآتي : ج 1 (375) ، ج 2 (333) ، ج 3 (302) ، ج 4 (329) ، ج 5 (328) ، ج 6 (297) ، ج 7 (305) ، ج 8 (284) ، ج 9 (336) ، ج 10 (294) ، ج 11 (218) ، ج 12 (273) ، ج 13 (310) ، ج 14 (298) ، ج 15 (290) ، ج 16 (276) ، ج 17 (306) ، ج 18 (297) ، ج 19 (297) ، ج 20 (297) ، ج 21 (240) ، ج 22 (336) ، ج 23 (349) ، ج 24 (293) ، ج 25 (286) ، ج 26 (306) ، ج 27 (301) ، ج 28 (328) ، ج 29 (349) ، ج 30 (231).

2 - النسخة الثانية : نسخة مكتبة الآثار المخطوطة بقونية في تركيا ، وهي نسخة تامة تقع في (30) مجلدًا ، كُتبت بخط دقيق ، وكلمات أصل البُخاريّ بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، وفي الصفحة حوالي (45) سطرًا ، وفي السطر حوالي (18) كلمة. ورمزنا لها بالرمز (م).

وعدد صفحاتها كالآتي : ج 1 (175) ، ج 2 (142) ، ج 3 (136) ، ج 4 (154) ، ج 5 (141) ، ج 6 (143) ، ج 7 (131) ، ج 8 (115) ، ج 9 (138) ، ج 10 (114) ، ج 11 (143) ، ج 12 (102) ، ج 13 (120) ، ج 14 (122) ، ج 15 (116) ، ج 16 (120) ، ج 17 (124) ، ج 18 (122) ، ج 19 (120) ، ج 20 (121) ، ج 21 (117) ، ج 22 (137) ، ج 23 (149) ، ج 24 (121) ، ج 25 (125) ، ج 26 (140) ، ج 27 (138) ، ج 28 (138) ، ج 29 (166) ، ج 30 (116).

منهج تحقيق الكتاب

سار عملنا في الكتاب بعون الله تعالى وفق المنهج التالي :

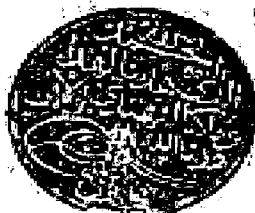
- 1 - اعتمدنا نسخة مكتبة فاتح أصلاً لنا، لوضوحها وسهولتها، وطابقناها على نسخة مكتبة الآثار بقونية.
 - 2 - نسخ النص نسخاً علمياً دقيقاً من النسخة فاتح.
 - 3 - مقابلة النص ومراجعته على نسخة فاتح.
 - 4 - مقابلة النص ومراجعته على نسخة مكتبة الآثار بقونية.
 - 5 - ضبط النص، ووضع علامات الترقيم لتيسير فهمه.
 - 6 - اعتماد الطبعة السلطانية لصحيح الإمام البخاري بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
 - 7 - تخريج الآيات القرآنية، والدلالة على مواضعها من المصحف الشريف.
 - 8 - تخريج الأحاديث، وهنا تم تخريجها على ثلاث مراحل :
أ - ذكر أطراف الحديث في صحيح البخاري كاملة.
ب - ذكر رقم الحديث في التحفة.
 - ت - ذكر تخريج الحديث في صحيح مسلم بالباب والكتاب ورقم الحديث.
 - 9 - عمل مقدمة في تعريف علم الحديث وحدوده، والتعريف بصحيح الإمام البخاري، وجهود العلماء في شرحه.
 - 10 - صنع ترجمة للإمام البخاري صاحب الصحيح.
 - 11 - صنع ترجمة للمؤلف الإمام يوسف أفندي زاده.
 - 12 - صنع فهرس تفصيلية للكتاب.
- وأخيراً وليس آخرًا هذا هو جهد المقل، فمن وجد خيرًا فالحمد لله، ومن وجد غير ذلك فليدع الله تعالى لنا بالمغفرة والرحمة، وليبادر إلى تنبيهنا، فالكمال لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

نماذج من صور النسخ الخطية

9542

محرمات ما شاء الله تعالى
منها ما شاء الله تعالى
لما شاء الله تعالى
فيما شاء الله تعالى
فيما شاء الله تعالى
فيما شاء الله تعالى

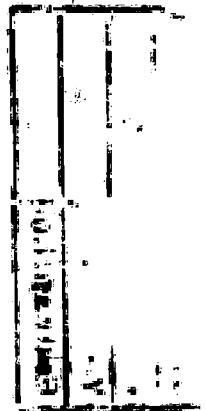
444



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

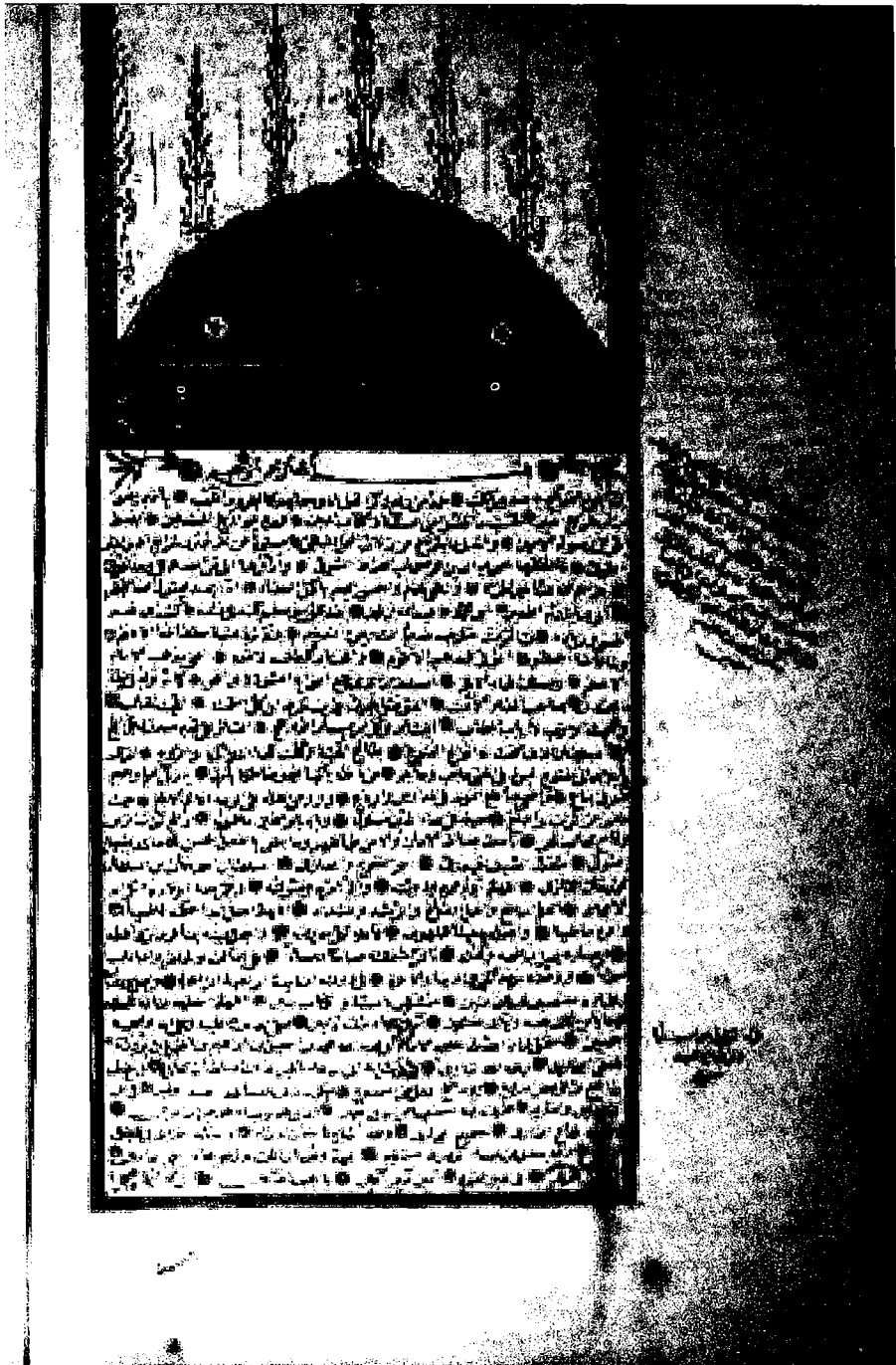
THE 150th BIRTH ANNIVERSARY

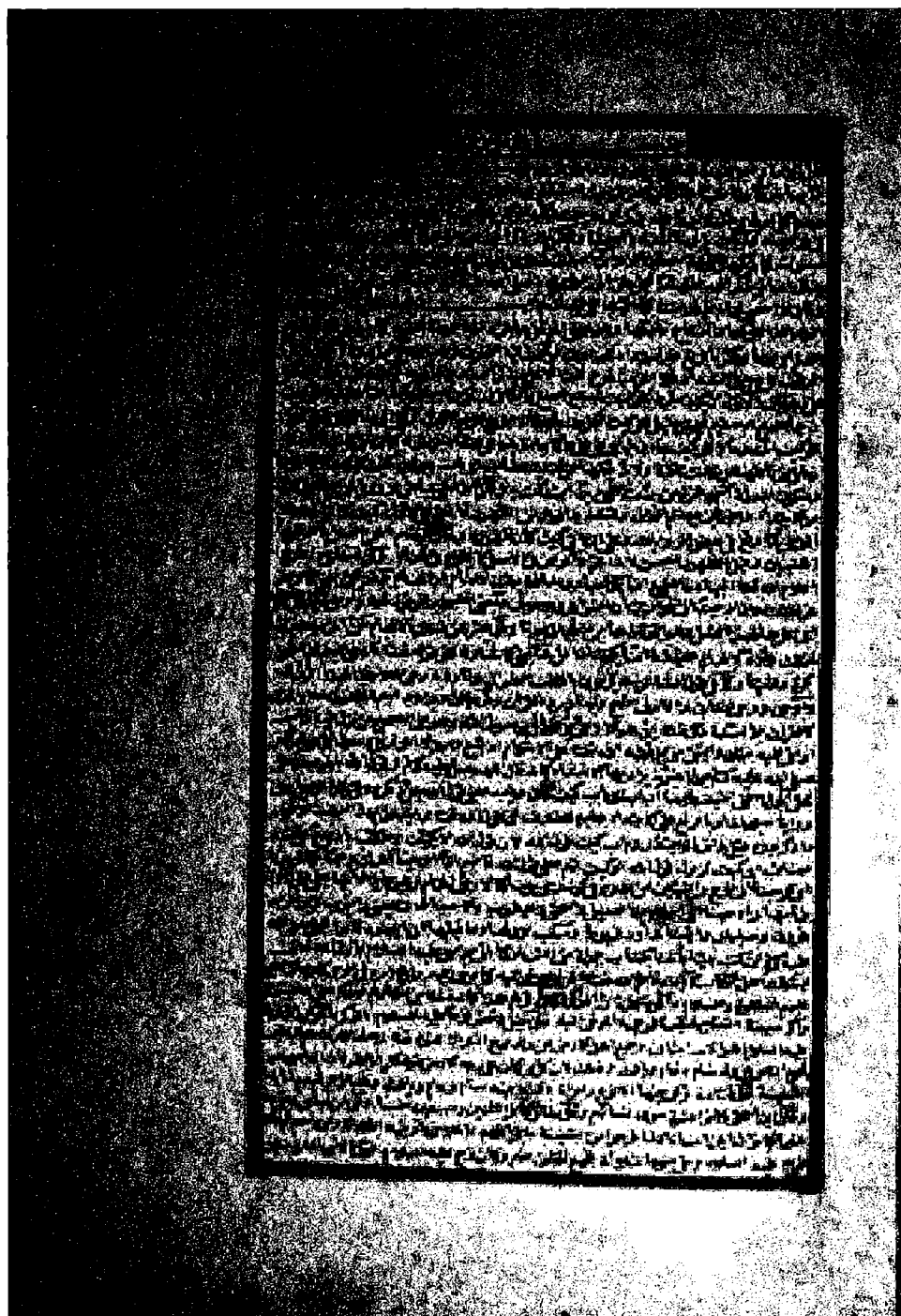
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 أَنِّي أَنَا مَاتَرُفَعُ عَدُوِّكَ كَتَبْتُ . حَاضِرُ رَفَعُ ذِكْرُ الْعَلَاءِ
 وَجَلَّ لَهُمُ الْبُيُوتُ وَالشُّعُوبُ . مَا تَنْتَمِ وَفَعُوا مَا رَسَمَ الْبَيْعِ
 الَّذِينَ . حَسْبُ مَا تَقْنُوا مِنْ النُّسَخَةِ وَالْكَتَابِ بِالْمَبِينِ
 وَرَدُّ عَوَا زَيْغُ الْمُسْتَعِينِ . بَعْضُ بَطْ أَوَّلِ رَسُولِ الْإِيمَانِ
 وَأَنْدَى مَا تَرَفَعُ مِنْ زَلَالِ الْعَالِي الْبَيْتِ . مَطْلُوعَةٌ مِنْ شَرْقِ زَرْزَرِ
 شَرِيعِ الدِّينِ الْمُسْتَعِينِ الْقَوِي . فَالْتَقَطَهَا أَصْحَابُ الدِّينِ
 هُمْ أَصْحَابُ الصَّرَاطِ الْقَوِي . وَارْتَدُّوا إِلَى فَرْعِ بَعْدِهِمْ عَلَى
 الْوَحْدَةِ الْخَيْرِي . فَرَأَاهُمْ عِنْدَ خَيْرِ الْخَيْرِ . وَرَفَعُوا فِيهِمْ وَأَحْسَنُ
 إِلَيْهِمْ بِكُلِّ لُطْفٍ . أَمَّا بَعْضُهُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْعَقِيدُ إِلَى
 عَاطِيَةِ رَيْثِ الْقَدِيرِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدْعُودِ بِوَعْدِهِ
 أَفْعَدِي زَادَهُ . كَتَبَ لَهُ الْحَاجُّ مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرِهِ . الْمَلِكُ شَرِيفُ
 بِقَشِيرُفِ خَدْمَةِ الْقَدِيرِ رَسْمُ الْعَظِيمِ كُتِبَتْ عَقِبَهُ سُلْطَانُ
 الْأَعْظَمِ . وَخَاتَمَاتُ الْمَعْظَمِ . الْمُوْتَرِ الْكَذِبِ الْأَقْوَمِ . وَالْمُحَارِ
 الْمَطْلُوعِ الْأَقْوَمِ . أَعْنَى مَذْهَبِ الْأَعْلَاءِ الْعَظِيمِ رَسْمُ الْحَمَامِ
 الْأَنْفَحِ . أَسْلُطَانِ الْفَرْجِ الْأَنْوَارِ السُّودُورِ الْكَفَى . كَاتِبُهُ وَلَدُ
 فِي سُلْطَةِ الْقَدِيرِ . صَاحِبِ الْمَقَامِ الْأَمْتِ . الْمُتَوَكِّلِ صَبْرُفِ
 عَرَفَ طَرَفَ إِلَى كُلِّ السَّمْتِ . أَلْكَتِ الْفَاكِبُ وَالْعَيْشُ
 الْأَلَزْبِ لَارَابِ الْمَطَالِبِ . السَّابِرِ إِلَى كُلِّ مَرْغَبٍ بَارِاقُومِ
 جَمْعُ السَّابِرِ عَلَى قَدَمِ صَبْرٍ وَفِي الْبَيْعِ السُّلْطَانِ الْفَرْجِ فَتَحَتْ
 لَهَا أَنْوَاعَ الْفَتْوحِ . بِمَقَالِجِ الْحَقِّ وَكَلَّتْ لَهَا الْمُلْكُ وَالزُّجُجِ
 الَّذِينَ سَابَ الْعَالِي مَفْتُوحٌ كَيْسٌ فِي الْمَعْنَى حَاجِبٌ وَحَاضِرُ
 مِنْ دُخْلِهِ كَيْسٌ فَهُوَ ضَاحِكٌ بَارِزٌ . بِرَفْعِ الْعِلْمِ وَاصْبِحْ غُلُوبُ
 الْبَاجِ . وَافْتَحَ سُلْطَانُ النُّورِ فِي الْمَعَارِيسِ الْفَرْجِ . وَرَوَى الْكَلِمَةُ

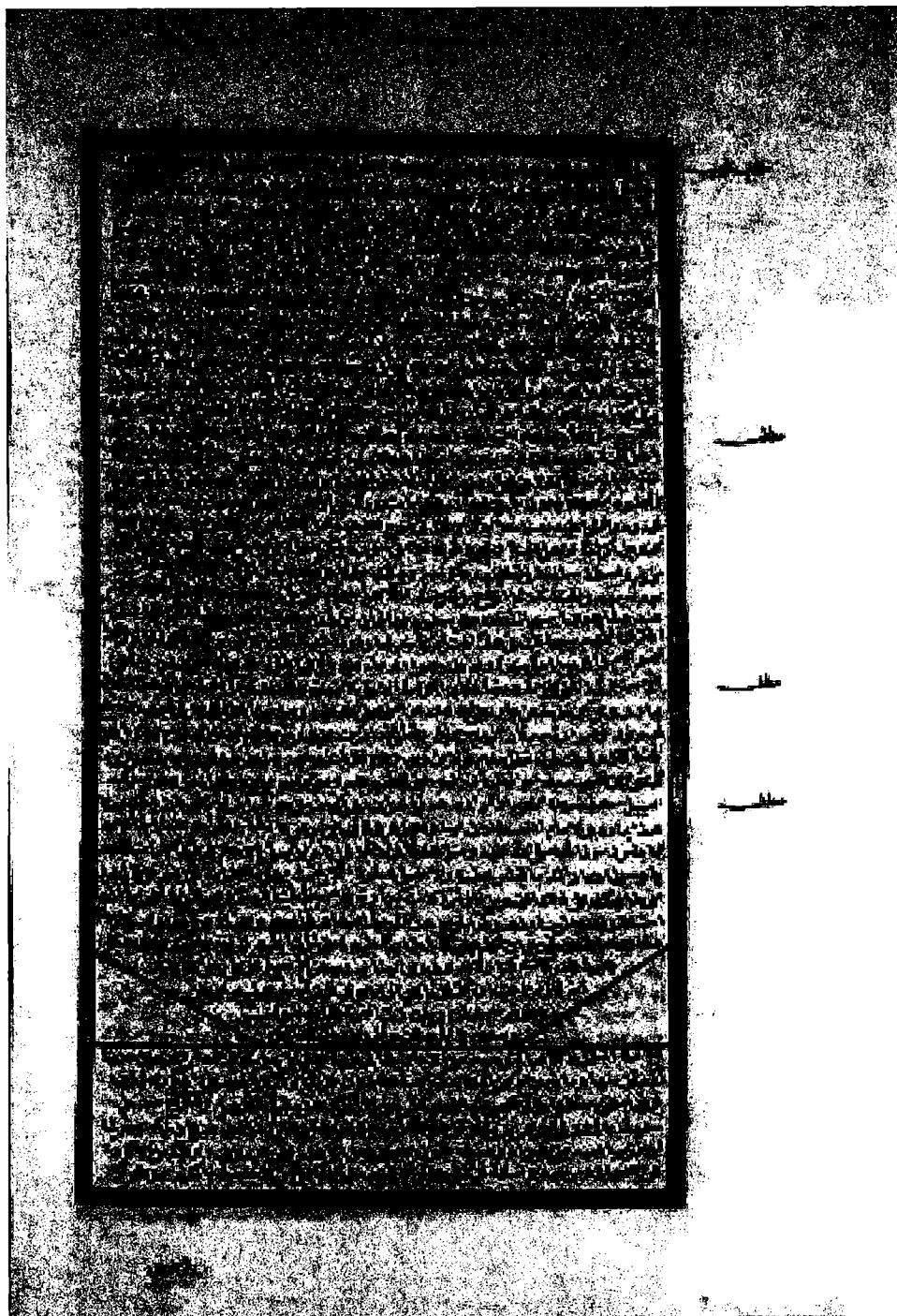


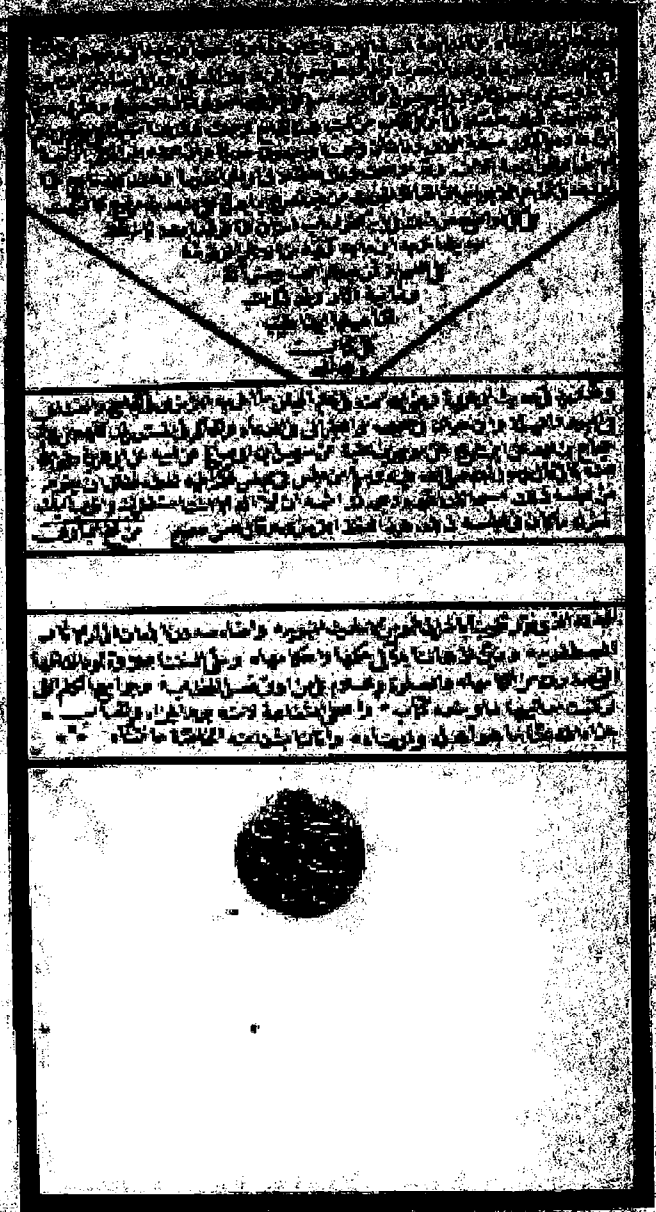
من احب ان يكمل بالكمال الاوفى فليقل آخر مجلسه او حين يتقرب سجد
ربك رب العزة عما يصنون وسالام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي نور قلوبنا بأشراق شمس الاحاديث النبوية وانوار سدوقه
طعان القهار الآمان المخلصية - وزينا اذهاننا بالذلى حكمها واسكناها
وحلى المستنقاة بجلاوة نور الفاظها التي صدقت من كلامها - والصلوة والسلام
على من اوتى فضل المنابة وجوامع الكلم التي لو كتبت صحاها لما وسعه
كتاب - واعطى المشقة لامة لا تمريوم للجزاء والساب - بحيث يرضى ولا يترى
وفيتا من بقي في العذاب جزاء له عما هو اهل وارضاء - وانا لنا
يشقنا عند لقائنا ما نتفاه - وبعث فيقول العبد الفقير اشدا لاحتياج
الى عناية رب المعين ابو محمد عبد الله بن محمد المدعو يوسف الفدحاذ -
جعل الله الهدى والحق زادا قد يمشي بشفقة له العزيز الموهوب حديث
هذا الكتاب المستطاب وتقريره - وجمع ما اشتمل عليه الاسفار وخرم
الموسوم بمصح البخاري رحمه الله عليه والادوي - ووافق حذو القام يوم الاثنين
لخادى والعشرين من ايام شهر ربيع الآخر المظلة في عقد شهرور السنة الفلكية
والسنة بعد المائة والالف من تاريخ هجرة من اخذ بالقصوى بامير العرف
وقد اوشق في تمليس وتحريره وبدئ في جمعه وتحريره ليلة الاربعة العصف
من شعبان المستطاب في سلك شهرور السنة الفلكية والعشر في بعد المائة والالف
من التاريخ المذكور جعل الله العزيز الموهوب دخر الجامعة لعلوم النور - وكانت
عدة تحريرى وجمعى مقدار اربعين سنة مع تحذف بعض الايام لما عزم من حواشي
الاعوام هو ما كانا العبر بالخطام فقد صادف تمامه ونشرنا غناها -
بين محمد سلطاننا الموقد وخافنا الممجة باسط بساط القيرت - وناشر
ملواير المرات - الذي عتبه العلية محظرمال وجال الخلاء - وراج امتعة
تجار القفلة - يبيع العبد والاحسان السلطان ابن السلطان السلطان
ابو القمير المغاذه السلطان محمد دكان الغامى ادا له بسوق سيرة سلطنة
معه فاهنا بديه ووقاينة ميقنا الملهوف - فاعلا لكل معروف -









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

إن أبهى ما يتوشح به صدور الكتب، حمد من رفع ذكر العلماء وجعلهم كالنجوم والشُّهُب، بأنهم رفعوا منار شرائع الدين، حسب ما تلقنوا من السنة والكتاب الممين، ورددوا زيغ المبتدعين، بضبط أقوال الرسول الأمين.

وأندى ما يترشح من زلال العمل البهي، صلاة من نثر دُرر شرائع الدين المتين القوي، فالتقطها أصحابه الذين هم أصحاب الصراط السوي، وأدوها إلى من بعدهم على الوجه الحرّي، جزاهم الله عنا خير الجزاء، ورضي عنهم وأحسن إليهم بأكمل العطاء.

أما بعد؛

فيقول العبد الفقير إلى عناية ربه القدير، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد، المدعوّ يوسف أفندي زاده، كتب الله لهم الحسنَى وزيادة:

لما شُرِّفْتُ بتشريف خدمة التدريس والتعليم لخدمة عتبة سلطاننا الأعظم، وخاقاننا المعظم، المؤثر للمذهب الأقوم، والمختار للمطلب الأقدم، أعني: مذهب الإمام الأعظم، ومسلك الهمام الأفخم، السلطان الذي جمع أنواع السؤدد والفخر، كأنه ولد في ليلة القدر، صاحب المقام الأمت⁽¹⁾، المتوصل بصرف طرف طرفه إلى كل السَّمْت، الليث الغالب، والغيث اللازب لأرباب المطالب، السّابر في كل أمر بمسبار أقوم حجج، السائر على قدم صدق وحق أبلج، السلطان الذي فتحت له أنواع الفتوح، بمفاتيح إلهية وكُلت لها الملائكة والروح، الذي بابُه العالي مفتوح، ليس له في المعنى حاجب وحاجز، من دخله باكيًا فهو ضاحكًا بارز، به رقي العلم وأصبح طويل الباع، وأضحى ساطع النور في المدارس والرباع، وروعي أهله على الوجه الأتم الأبلغ، حيث بلغوا من المراتب أيّ مبلغ، سيفه على أعداء الدين مسلول، وبابه بالوافدين مأهول، دافع نوائب الزمن وقامع مخالب المحن، باسط بساط الأمان

(1) الأمت: المكان المرتفع.

والأمن فيما ظهر وما بطن بالفعل الحسن، سالك السبيل السوي، متقلد السيف الحيدري، أبو الفتوح والمغازي، السلطان أحمد خان ابن السلطان مُحَمَّد خان الغازي، اللهم أدم عمره ودولته، وأقم أمره وصُولته، وعَمِّر معه أولاده الكرام الأمجاد، بالعلم النافع والعمل الصالح والرشد والستاد، اللهم اجعل أبدًا حكمه قاضيًا، وأمره ماضيًا، واجعله مغيثًا للملهوف، فاعلاً لكل معروف، واجعل يمينه يمينًا للزمان وأهله، ويساره يُسرًا ليافعه وكهله، ناشرًا شفقتة صباحًا ومساءً، على العاكف والحاضر والبادي سواء، ووفقه سرمدًا لخيري الدنيا والآخرة في دولته النامية الزاهرة الزاهرة، واجعل وزراء وعلماء معتصمين بحبك المتين، متمسكين بالسنة والكتاب المبين، اللهم اجعلهم لنا ولا تجعلهم علينا يا من إياك نعبد وإياك نستعين، آمين بجاء نبيك الأمين، صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

اتفق⁽¹⁾ لي أن أحدث بصحيح الإمام أبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إبراهيم ابن الْمُغِيرَةِ بن بَرْدِزْبَةِ الْجُعْفِيِّ الْبُخَارِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَارِي، لأتوسل به إلى الدعاء بالخير لذلك السلطان العالي، وسنح لي أن أجمع مما في بعض الشروح، مع ما فتح الله لي من السنوح؛ ليكون ذلك معينًا لهذا العبد الفقير في أمر التدريس والتقرير، فشرعت فيه مستعينًا من المولى المعين، الذي هو مولانا وهو خير الناصرين.

وسميته: «نجاح القاري لصحيح البخاري».

والله أبتهل في شأن الإتمام، وأسأله التوفيق في تحقيق المرام، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، اللهم وَفَّقْنَا لما تحب وترضى بجاء النَّبِيِّ الْهَادِي إلى الدين القويم، آمين آمين آمين، يا مجيب الداعين.

(1) قوله: اتفق لي جواب لما وإن طال العهد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1- كتاب بدء الوحي

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ:

1 - كتاب بدء الوحي

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بدأ بها تبرُّكاً وتأسياً بالكتاب العزيز، حيث استفتح بها السور القرآنية، وأمثالاً لقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله وبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أقطع». رواه الحافظ عبد القادر في أربعينه.

ولم يأت بالحمد اكتفاء بالبسملة، ويحتمل أنه ذكر الحمد بعد البسملة - كما هو دأب المصنفين - في مسودته، كما ذكره في بقية مصنفاته، وإنما سقط ذلك من بعض المبيضين، فاستمر على ذلك.

ويمكن أن يقال: إنما لم يذكر الحمد إظهاراً لعجزه عن الحمد، اقتداء به ﷺ، حيث أظهر عجزه في مقام الحمد، وقال: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

1 - باب كَيْفَ⁽¹⁾ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

1 - باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

(باب) الباب أصله البَوْب، قُلِبَتِ الواو أَلِفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو بمعنى المدخل، والمراد منه ههنا النوع، كما في قولهم: فَتَحَ بابًا من العلم، أي: نوعًا، وهو بالرفع خبر مبتدأ محذوف، ويجوز فيه التنوين والإضافة إلى ما بعده، وجوز فيه الوقف على سبيل التعداد، فلا إعراب له، لأن الإعراب أثر العقد والتركيب.

(كَيْفَ) كلمة كيف تستعمل على وجهين:

الأول: أن تكون شرطًا نحو: كيف تصنع أصنع.

والثاني: أن تكون استفهامًا، إما حقيقيًا نحو: كيف زيد أصحيح أم سقيم؟ أو غير حقيقي، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: 28] فإنه أخرج مخرج التعجب. وعلى الوجه الثاني: تقع خبرًا، نحو: كيف أنت. وحالًا نحو: كيف جاء زيد، أي: على أي حالة جاء زيد، وهي ههنا خبر لقوله: (كَانَ) إن كانت ناقصة، وحال من فاعلها إن كانت تامة، ولا بد قبلها من تقدير مضاف، أي: باب جواب

(1) قال الشيخ مُحَمَّدُ زَكْرِيَا الكاندهلوي: اعلم أن الإمام البُخَارِيَّ رضي الله عنه بدأ أبوابه بلفظ: كيف في سائر كتابه في ثلاثين موضعًا أصالة العَشْرُونَ منها في النصف الأول، والعشرة في النصف الثاني، والمراد بقولي: أصالة إخراج ما ذكرها تبعًا، وأكثر المواضع من هذه الثلاثين خالية عن ذكر الكيفية، فما يخطر بالبال بمطالعة هذه الأبواب كلها: أن غرض الإمام فيها ليس إثبات الكيفية، حتى يجهد في إثبات الكيفية في كل حديث. بل الغرض عندي: الإشارة والتنبيه إلى اختلاف العلماء أو اختلاف الروايات في كيفية هذه الأمور التي ترجم عليها بلفظ: كيف، فتأمل. ثم رأيت أن شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي أشار إلى ذلك في «تراجمه» إذ قال: قوله بدء الوحي من البداية، وتخصيصه أن إيراد: كيف في الترجمة من قبيل إيراد التنبيه في أثناء الباب إفادة زيادة فائدة على أصل المقصود من الباب، إذ المقصود إثبات أصل الوحي. ويمكن أن يقال: إن المراد بالوحي الحديث، وبدؤه مبدؤه الذي صدر منه، وهو الله تعالى. فمعنى كيف كان بدء الوحي أي: كيف كان مبدأ ما روي عنه ﷺ. فأنشئت بأحاديث الباب: أنه كان بالوحي وتوسط الملك. فكانه أثبت أننا أخذنا الحديث عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو عن جبرائيل عليه السلام، وهو عن الله تعالى؛ فهذان الوجهان ينحلان ما يورد ههنا من أنه ليس في أكثر أحاديث الباب إثبات كيفية بدء الوحي، بل ذكر أصله. وإنما هو في حديثه واحد فتذكر انتهى.

كيف كان (بدءً) بفتح الموحدة وسكون المهملة آخره همزة من بدأت الشيء بدءاً ابتدأت به، وقال القاضي عياض: روي بالهمز مع سكون الدال من الابتداء، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور، فالمعنى على الأول: كيف كان ابتداء (الوحي) كما وقع في بعض الروايات، وعلى الثاني: كيف كان ظهوره. وقال بعضهم: الهمز أحسن؛ لأنه يجمع المعنيين، وقيل: الظهور أحسن؛ لأنه أعم، والوحي في الأصل: الإعلام في خفاء، وفي اصطلاح الشرع: إعلام الله تعالى أنبياءه الشيء، إما بكتاب أو برسالة ملك أو منام أو إلهام.

وقد يجيء بمعنى الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: 111]. وبمعنى التسخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: 68]، أي: سخرها لهذا الفعل، وهو اتخاذها من الجبال بيوتاً، وقد يعبر عن ذلك بالإلهام، لكن المراد به هدايتها لذلك، وإلا فالإلهام حقيقة إنما يكون لعاقل. وبمعنى الإشارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: 11]، وكما في قول الشاعر⁽¹⁾:
يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ الطَّوَالَ وَتَارَةً وَحْيِ الْمَلَا حِظْ خَيْفَةَ الرُّقَبَاءِ
وأوحى ووحى لغتان، والأولى أفصح، وبها ورد القرآن، وقد يطلق ويراد به اسم المفعول منه، أي: الموحى كالقرآن والسنة، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 4].

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) وهو على الصحيح من نزل عليه كتاب أو أتى إليه ملك، والنبي من يوقفه الله تعالى على الأحكام، أو يتبع رسولاً آخر، فكل رسول نبي من غير عكس.

(ﷺ) جملة خبرية، يراد بها الإنشاء، كأنه قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ وَسَلِّمْ.

(1) البيت لأبي دؤاد ابن جرير الإيادي، انظر: التذكرة الحمدونية 3/ 153.

ومعناه: أي: يخطبون تارة حُطْبًا طَوَّالاً، إذا كانت حال المخاطبين تقتضي الإطالة، ويوجزون خطبهم تارة أخرى إيجازاً يشبه وحي الملاحظ.

الوحي: الكلام الخفي السريع.

الملاحظ: جمع «ملحظ» وهو اللَّحْظُ أو موضعه من العين، واللَّحْظُ هو النظر بطرف العين مما يلي الصدغ، ومن المعروف أن الناس قد يتفاهمون عن طريق اللَّحْظ وإشارته خشية الرقباء.

وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَاللَّيْتَنَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: 163].

(وَقَوْلُ اللَّهِ) بالجر عطفًا على محل الجملة التي أضيف إليها الباب، أي: باب كيف كان، وباب معنى قول الله.

(جَلَّ ذِكْرُهُ) وفي رواية: عز وجل، وفي رواية: سبحانه. أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف، أي: قول الله تعالى مما يتعلق بهذا الباب أو الخبر ما ذكر بعده، قيل: وإنما لم يقدر، وباب كيف قول الله، لأن قول الله لا يكيف، وتعقب بأنه يصح على تقدير مضاف، أي: كيف نزول قول الله، أو كيف فهم معنى قول الله، فافهم.

(﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ وحيًا ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا﴾، أي: كوحينا ﴿إِلَى نُوحٍ وَاللَّيْتَنَ مِنْ بَعْدِهِ﴾) في كونه وحي رسالة، لا وحي إلهام.

وفي رواية الآية، يعني: اقرأ الآية بتمامها: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ وَنُوحًا وَدَاوُدَ وَزُكْرًا﴾.

وسبب نزولها وما قبلها: أن اليهود قالوا للنبي ﷺ: إن كنت نبيًا فأتنا بكتاب جملة من السماء، كما أتى موسى عليه السلام، فأنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الآيات] [النساء].

فأعلم الله تعالى أنه نبي يُوحى إليه كما يُوحى إليهم، وأن أمره في الوحي كأمر سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأكده بكلمة (إن) المؤكدة، لأن قولهم هذا كأنه نشأ من إنكارهم نبوته ﷺ، وآثر صيغة التعظيم تعظيمًا للمُوحى والموحى إليه، فإن قيل: لِمَ خصَّ نوحًا عليه السلام بالذكر؟

فالجواب: أن نوحًا عليه السلام هو الأب الثاني، وجميع أهل الأرض من ولد نوح الثلاثة، لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمْ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات: 77]، فجميع الناس من ولد سام وحام ويافث، وذلك لأن كل من كان على وجه الأرض قد هلكوا بالطوفان إلا أصحاب السفينة.

قَالَ قَتَادَةُ: لَمْ يَكُن فِيهَا إِلَّا نُوحٌ وَامْرَأَتُهُ وَثَلَاثَةُ بَنِيهِ: سَامٌ، وَحَامٌ، وَيَافَثُ، وَنَسَاؤُهُمْ، فَجَمِيعُهُمْ ثَمَانِيَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: كَانُوا عَشْرَةَ سِوَى نِسَائِهِمْ.

وَقَالَ مُقَاتِلٌ: كَانُوا اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ نَفْسًا.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانُوا ثَمَانِينَ إِنْسَانًا، وَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ السَّفِينَةِ مَاتُوا كُلُّهُمْ مَا خَلَا نُوحًا وَبَنِيهِ الثَّلَاثَةُ وَأَزْوَاجُهُمْ، ثُمَّ مَاتَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَقِيَ بَنُوهُ الثَّلَاثَةُ، فَجَمِيعُ الْخَلْقِ مِنْهُمْ.

وَكَانَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُرْسَلِينَ بَعْدَ الطُّوفَانِ، وَسَاءَتْ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بَعْدَهُ، مَا خَلَا آدَمَ وَشَيْثًا وَإِدْرِيسَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلِذَلِكَ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالذِّكْرِ، وَعَظَّفَ عَلَيْهِ النَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ.

وَخَصَّ مِنْهُمْ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ بَعْدَهُ، تَعْظِيمًا لَهُمْ وَتَشْرِيفًا، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ أَوَّلَ أُولَى الْعِزِّ مِنْهُمْ، وَعِيسَى آخِرُهُمْ، وَالْبَاقِينَ أَشْرَافَ الْأَنْبِيَاءِ وَمُشَاهِيرَهُمْ. وَقِيلَ: إِنَّمَا خَصَّ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالذِّكْرِ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُشَرِّعٍ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مُشَرِّعٍ هُوَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ أُرْسِلَ إِلَى بَنِيهِ، وَشَرَعَ لَهُمْ شَرَائِعَ، ثُمَّ بَعْدَهُ قَامَ بِأَعْيَاءِ الْأَمْرِ شَيْثٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ نَبِيًّا مَرْسَلًا، وَبَعْدَهُ إِدْرِيسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى وَلَدِ قَابِيلَ، ثُمَّ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا خَصَّهُ بِالذِّكْرِ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ نَبِيٍّ عُوقِبَ قَوْمُهُ، فَخَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالذِّكْرِ تَهْدِيدًا لِقَوْمِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَفِيهِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَيْثًا عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ عَذَّبَ قَوْمُهُ بِالْقَتْلِ، ذَكَرَ الْفِرْزَبَرِيُّ فِي تَارِيخِهِ: أَنَّ شَيْثًا عَلَيْهِ السَّلَامُ سَارَ إِلَى أَخِيهِ قَابِيلَ، فَقَاتَلَهُ بِوَصِيَّةِ أَبِيهِ لَهُ بِذَلِكَ مُتَقَلِّدًا بِسَيْفِ أَبِيهِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ تَقَلَّدَ بِالسَّيْفِ، فَأَخَذَ أَخَاهُ أَسِيرًا وَسَلَسَلَهُ، وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ قُبِضَ كَافِرًا.

وَقِيلَ: إِنَّمَا خَصَّهُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ آذَاهُ قَوْمُهُ، فَكَانُوا يَحْصِبُونَهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ، كَمَا وَقَعَ مِثْلُهُ لِنَبِينَا ﷺ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ هَذَا الْكِتَابُ مَعْقُودًا عَلَى أَخْبَارِ النَّبِيِّ ﷺ، صَدَّرَهُ بِبَابِ

بدء الوحي ، لأنه يذكر فيه أول شأن الرسالة والوحي ، ولم يقدم عليه شيئاً حتى الخطبة ، وذكر الآية تبركاً ، ولمناسبتها لما ترجم له ؛ لأن الآية في أن الوحي سنة الله تعالى في أنبيائه عليهم السلام .

ومن عادة البخاري رحمه الله تعالى أن يضم إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن أو تفسير له أو حديث على غير شرطه ، أو أثر عن بعض الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين ، بحسب ما يليق عنده ، ومن عاداته في تراجم الأبواب ذكر آيات كثيرة من القرآن ، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها ، فلا يذكر معها شيئاً أصلاً .

قيل : لو قال في الترجمة باب كيف كان الوحي وبدؤه ، لكان أحسن ، لأنه تعرض لبيان كيفية الوحي ، لا لبيان كيفية بدء الوحي .

وكان ينبغي أن لا يقدم عليه عقيب الترجمة غيره ، ليكون أقرب إلى الحسن ، وكذا حديث ابن عباس رضي الله عنهما : « كان رسول الله ﷺ أجود الناس » . لا يدل على بدء الوحي ، ولا تعرض له إليه ، غير أنه لم يقصد بهذه الترجمة تحسين العبارة ، وإنما مقصوده فهم السامع والقارئ إذا قرأ الحديث عليم مقصوده من الترجمة ، فلم يشتغل بها تعويلاً منه على فهم القارئ السامع .

وفيه : أننا لانسلم أنه ليس لبيان كيفية بدء الوحي ، إذ يعلم مما في الباب أن الوحي كان ابتداءً في المنام ، ثم في حال الخلوة بغار حراء على الكيفية المذكورة من الغط ونحوه ، على أن ما فرّ عنه ذلك القائل لازم عليه أيضاً ، إذ البدء عطف على الوحي فيما قرره فيصح أن يقال ذلك إيراداً عليه أيضاً ، وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ففيه أيضاً بيان حال الرسول ﷺ عند ابتداء نزول الوحي ، أو عند ظهوره ، والمراد من حال ابتداء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه أيّ تعلق كان ، كما في التعليق الذي في الحديث الهرملي ، وهو أن هذه القصة وقعت في أحوال البعثة ومبادئها .

أو المراد من الباب بجملته بيان كيفية بدء الوحي ، لا من كل حديث منه ، فلو علم من مجموع ما في الباب كيفية بدء الوحي ، ومن كل حديث شيء يتعلق به ، لصحت الترجمة .

1 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

وأما تقديمه عقيب الترجمة حديث النية، فلأنه لما كان هذا الكتاب لجمع وحي السنة، وقد أوحى إلى جميع الأنبياء عليهم السلام بإخلاص النية، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5]، وقال تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ الآية [الشورى: 13]، قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: وَصَّاهُمْ بِالْإِخْلَاصِ فِي عِبَادَتِهِ، وَالْإِخْلَاصِ النِّيةَ، صَدَّرَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ بَيَانًا لِإِخْلَاصِهِ أَوَّلَ وَهْلَةٍ لِيَرْغَبَ النَّاسُ فِي تَأْلِيفِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: قَصَدْتُ جَمْعَ وَحْيِ السَّنَةِ الْمُتَلَقَّى عَنْ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ عَلَى وَجْهِ يَظْهَرُ حَسَنَ عَمَلِي فِيهِ مِنْ قَصْدِي، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرَأٍ مَا نَوَى، فَانْتَفَى بِالتَّلْوِيحِ عَنْ التَّصْرِيحِ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ)، بصيغة التصغير، نسبة إلى جده الأعلى حميد، أو إلى الحميدات قبيلة، أو إلى حميد بطن من أسد بن عبد العزى، هو أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي، يجتمع مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في قصي، ومع خديجة بنت خويلد بن أسد زوج النَّبِيِّ ﷺ في أسد بن عبد العزى من رؤساء أصحاب ابن عيينة، وصاحب الشافعي أيضًا، وأخذ عنه، ورحل معه إلى مصر، فلما مات الشافعي رجع إلى مكة، وهو أفاقه قرشي مكِّي، أخذ عنه الْبُخَارِيُّ، قيل: لذا قدَّمه، وروى أبو داود والنسائي عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي الْمَقْدَمَةِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ شَيْبٍ عَنْهُ، تُوْفِيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ تِسْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَيْسَ هُوَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ فَتُوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَتُوْحٍ بْنِ حَمِيدٍ بْنِ يَصْلٍ، بِكسْرِ الْيَاءِ آخِرَ الْحُرُوفِ، وَالصَّادُ الْمَهْمَلَةُ الْمَكْسُورَةُ ثُمَّ لَامُ الْأَنْدَلُسِيِّ الْإِمَامِ ذَا التَّصَانِيفِ فِي فَنُونٍ، وَهُوَ صَاحِبُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، الْمُتَوَفَى بِبَغْدَادٍ سَابِعَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، بضم السين على المشهور، وحكي كسرهما وفتحها أيضًا، وهو مُحَمَّدُ بْنُ عَيْنَةَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الْهَلَالِيِّ الْكُوفِيِّ الْمَكِّيِّ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ، أَحَدُ مَشَايِخِ الشَّافِعِيِّ، وَالْمَشَارِكِ لِإِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ فِي أَكْثَرِ شُيُوخِهِ، قَالَ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَكُتِبَتِ الْحَدِيثُ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ عَيْنَةَ، قَالَ: قَالَ لِي سُفْيَانُ بِمَزْدَلَفَةَ: قَدْ وَافَيْتَ هَذَا الْمَوْضِعَ سَبْعِينَ مَرَّةً، أَقُولُ كُلَّ مَرَّةٍ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَهُ آخِرَ الْعَهْدِ

قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....

من هذا المكان، وقد استحيت من الله من كثرة ما أسأله، فتوفي في السنة الداخلة يوم السبت غرة رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، وروى سفيان الثوري عن يحيى القطان عن ابن عيينة، وهذا من الظرف، لأنه من رواية الأكابر عن الأصاغر.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ)، وفي نسخة: عن يحيى، هو أبو سعيد ابن سعيد بن قيس المدني التابعي المشهور، اتفق العلماء على جلالة وعدالته وحفظه، قَالَ أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: يحيى بن سعيد أثبت الناس، وهو من أئمة المسلمين، ولي قضاء المدينة وأقدمه المنصور العراق، وولاه القضاء بالهاشمية، وتوفي بها، وقيل: بالعراق سنة ثلاث أو أربع أو ست وأربعين ومائة، والأنصاري نسبة إلى الأنصار الذي هو كالعلم للقبيلتين، الأوس والخزرج، ابني حارثة بالمهملة، ولهذا جاز النسبة إلى لفظ الجمع، وسموا أنصارًا، لأنهم نصرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن الحارث أبو عبد الله المدني القرشي، التيمي، نسبة إلى تيم قريش التابعي، كان كثير الحديث، توفي سنة عشرين أو إحدى وعشرين ومائة، روى له الجماعة.

(أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ) بفتح العين المهملة (ابْنَ وَقَّاصٍ) بتشديد القاف (اللَّيْثِيَّ) بالمثلثة، نسبة إلى ليث بن بكر المكنى بأبي واقد، بالقاف، ذكره أبو عمرو بن مندة في الصحابة، وذكره الجمهور في التابعين، توفي بالمدينة أيام عبد الملك ابن مروان.

(يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، ابن نفيل بصيغة التصغير، ابن عبد العزى بن رياح بالمشناة التحتانية العدوي القرشي، يجتمع مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في كعب، وأمه حنتمة بالحاء المهملة بنت هاشم بن المغيرة، وقيل: بنت هشام، والصحيح هو الأول، فمن قَالَ بنت هشام، فهي أخت أبي جهل، ومن قَالَ بنت هاشم، فهي ابنة عم أبي جهل، أسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمكة قديمًا، وشهد مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بدرًا، والمشاهد كلها، وهو أول من

سمي بأمير المؤمنين من الخلفاء، ولي الخلافة عشر سنين وخمسة أشهر أو ستة أشهر، طعنه أبو لؤلؤة يوم الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة، أو لثلاث سنة ثلاث وعشرين، وتوفي مستهل المحرم لسنة أربع وعشرين، وهو ابن ثلاث وستين سنة، مثل سن النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه على الصحيح، وصلى عليه صهيب رضي الله عنه، ودفن مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر رضي الله عنه في حجرة عائشة رضي الله عنها، ومناقبه أكثر من أن تحصى، وليس في الصحابة من اسمه عمر بن الخطاب غيره، وفي الصحابة عمر ثلاثة وعشرون نفساً، على خلاف في بعضهم، وفي الرواة عمر بن الخطاب ستة، الأول: كوفي، والثاني: راسبي، والثالث: اسكندري، والرابع: عنبري، والخامس: سجستاني، والسادس: سدوسي بصري، وليس في الكتب الستة من اسمه علقمة ابن وقاص غيره، وجملة من اسمه يحيى بن سعيد ستة عشر، وفي الصحيح جماعة يحيى بن سعيد بن أبان الأموي، ويحيى بن سعيد بن حيان أبو حيان التيمي الإمام، ويحيى ابن سعيد بن العاص الأموي التابعي، ويحيى بن سعيد بن فروخ القطان التيمي، الحافظ أحد الأعلام، أولهم يحيى بن سعيد العطار، براء في آخره واو، وعبد الله ابن الزبير في الكتب الستة ثلاثة: أحدهم: الحميدي المذكور، والثاني: الصحابي، والثالث: البصري، وفي الصحابة أيضاً عبد الله بن الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، وليس لهما ثالث في الصحابة رضي الله عنهم، ومن لطائف هذا الإسناد: أن رجاله ما بين مكّي ومدني.

ومنها: رواية تابعي عن تابعي، وهما يحيى ومحمد التيمي، وإن شئت قلت فيه ثلاثة تابعيون، بعضهم عن بعض، بزيادة علقمة، على قول الجمهور أنه تابعي لا صحابي.

ومنها: رواية صحابي عن صحابي على قول من عده صحابياً.

ومنها: أن فيه التحديث والأخبار والسماع والعنونة، وهل بينها فرق أو لا سيجيء في موضعه إن شاء الله تعالى، وقد أخرج متنه المؤلف في الإيمان، والعنق والهجرة والنكاح، والأيمان، والنذور، وترك الحيل، وأخرجه مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وأحمد، والدارقطني، وابن حبان، والبيهقي، ولم يخرج

عَلَى الْمُنْبَرِ

مالك في موطنه، ثم إنه قد زعم بعضهم أن هذا الحديث متواتر، وليس كذلك، لأن الصحيح أنه لم يروه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إلا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يروه عَنْ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا علقمة، ولم يروه عَنْ علقمة إلا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ولم يروه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، ومنه انتشر، فقليل رواه عنه أكثر من مائتي راو، وقيل: سبع مائة من أعيانهم، مالك والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، وسعيد، وابن عيينة، وقد حكي عَنْ الْحَافِظِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ الملقب بشيخ الإسلام، قَالَ: كتبت من سبع مائة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، فهو مشهور بالنسبة إلى آخره، غريب بالنسبة إلى أوله، وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبزار وابن السكن، وحمزة بن مُحَمَّد الكتاني، وقال الْخَطَّابِيُّ: لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن هذا الحديث لا يصح مسنداً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إلا من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو كما قَالَ: لكن بقيدين أحدهما: الصحة، لأنه ورد من طرق معلولة، ذكرها أبو القاسم ابن مندة، حيث رواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غير عمر سعد بن أبي وقاص، وعلي بن أبي طالب، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وأنس، وابن عباس، ومعاوية، وأبو هريرة، وعبادة بن الصامت، وعتبة بن عبد الأسلمي، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، وأبو ذر، وعقبة بن المنذر، وعقبة بن مسلم رضي الله تعالى عنهم، وقال أيضاً رواه عَنْ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير علقمة ابنه عبد الله وجابر وأبو جحيفة وعبد الله ابن عامر بن ربيعة، وذو الكلاع، وعطاء بن يسار، وواصل ابن عمرو الجذامي، ومحمد بن المنكدر، ورواه عَنْ علقمة غير التيمي، سعيد بن المسيب، ونافع مولى ابن عمر، وتابع يحيى بن سعيد على روايته عَنْ التيمي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ علقمة أبو الحسن الليثي، وداود بن أبي الفرات، ومحمد بن إسحاق، وحجاج ابن أرطاة، وعبد الله بن قيس الأنصاري، وثانيهما: السياق، لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية، والحاصل أن هذا الحديث مشهور يلحق بالمتواتر عند أهل الحديث والله تعالى أعلم.

(عَلَى الْمُنْبَرِ) النبوي المدني، فاللام فيه للعهد، وهو بكسر الميم مشتق من النبر، وهو الارتفاع، وسمي به لأنه يرتفع ويرفع الصوت عليه، وكان القياس فيه

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ،

فتح الميم، لأنه موضع الارتفاع، إلا أنه من الأسماء الموضوعة على هذه الصيغة، وليست على القياس.

يَقُولُ وفي نسخة: (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ)، أي: سمعت كلامه حال كونه يقول، أو سمعت قوله على أن يكون قوله يقول بدل اشتمال من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على طريقة قوله تسمع بالمعدي خير من أن تراه، وأتى بالمضارع، إما حكاية لحال وقت السماع، أو لإحضار ذلك في ذهن السامعين تحقيقاً وتأكيذاً له، وإلا فالأصل أن يقال: قَالَ كما في رواية أخرى، ليطابق سمعت.

(إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)، كذا ورد هنا، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، أي: كل عمل بنيته، وقيل: جمعت النية في هذه الرواية باعتبار مقاصد الناوي، فإنه قد يقصد بعمله وجه الله تعالى، وقد يقصد تحصيل موعوده، وقد يقصد اتقاء وعيده، ووقع في معظم الروايات بإفراد النية، ووجهه أن محل النية، وهو القلب واحد، كما أن مرجعها وهو الإخلاص للواحد الذي لا شريك له واحد، فناسب إفرادها، بخلاف الأعمال، فإنها متعلقة بالظواهر، وهي متعددة، فناسب جمعها، وفي رواية الأعمال بالنية بدون إنما، وفي أخرى العمل بالنية، كل ذلك واقع عند المصنف على ما فصله محمود العيني، وفي صحيح ابن حبان: «الأعمال بالنيات»، بحذف إنما، وجمع الأعمال والنيات، وهذا أيضاً موجود في بعض نسخ البخاري، فهذه روايات خمس، ووقع في رواية سادسة: «أن الأعمال بالنية، وأن لكل مرئى ما نوى»، وفي رواية غريبة: «ليس للمرء من عمله إلا ما نواه»، وفي رواية البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه: «لا عمل لمن لا نية له»، وهو بمعناه، لكن في إسناده جهالة، والأعمال: جمع عمل، وهو حركة البدن ب كله أو بعضه، وربما يطلق على حركة النفس أيضاً، فعلى هذا يقال العمل إحداث أمر قولاً كان أو فعلاً بالجراحة، أو بالقلب، لكن الأسبق إلى الفهم الاختصاص بفعل الجراحة، سواء كان فعلاً أو قولاً فلا يتناول، فإنه إذا تناول النية يحتاج إلى نية أخرى وهلم جرّاً، فيلزم التسلسل نحو النية رفعاً للتسلسل، وبعضهم خص العمل بما لا يكون قولاً أيضاً، ولو خص بذلك لفظ الفعل لكان أقرب من حيث إنهما يستعملان متقابلين، فيقال: الأقوال والأفعال، فإن قيل:

هل فرق بين الفعل والعمل، فالجواب: أن الفعل هو الذي يكون زمانه يسيرا ولم يتكرر، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۖ﴾ [الفيل: 1]، حيث كان إهلاكهم في زمان يسير ولم يتكرر، بخلاف العمل، فإنه الذي يوجد من الفاعل في زمان مديد بالاستمرار والتكرار، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَعْمَلِ الْغُلَامُونَ﴾ [الصفات: 61]، فإن المطلوب هو الذي يدوم ويستمر ويتجدد كل مرة، ويتكرر لا نفس الفعل، ولو مرة، فالعمل أخص من الفعل، ومن ثمة قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إنما الأعمال»، ولم يقل: الأفعال، لأن ما يندر من الإنسان لا يعتبر فيه النية، كذا قيل، فليتأمل، ثم المراد من الأعمال هي الصادرة من المكلفين المؤمنين، فيخرج أعمال الكفار، لأنها لا تصح مطلقاً، وإن كانوا مخاطبين بها، معاقبين على تركها. والنيات: جمع نية، من نوى ينوي من باب ضرب يضرب.

وقيل: هي من النوى، بمعنى البعد، فكان الناي للشيء يطلب بقصده وعزمه ما لم يصل إليه بجوارحه، وحركاته الظاهرة لبعده عنه، فجعلت النية وسيلة إلى بلوغه، وقد حكى التَّوَوِّيُّ تخفيف الياء، فقيل هي من، وَنَى يَنِي إذا أَبْطَأَ وتأخر، لأن النية يحتاج توجهها وتصحيحها إلى إبطاء وتأخر، واستبعده محمود العُيْنِي.

وقال البيضاوي: النية عبارة عَنْ انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالاً أو مآلاً، والشرع خصصها بالإرادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله، وامتنالاً لحكمه، وهي ههنا محمولة على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده، وتقسيمه إلى أحوال المهاجر، فإنه تفصيل لما أجمل أولاً، والباء في قوله: «بالنيات» للمصاحبة، كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَثْرِ﴾ [المائدة: 61]، وقيل: يحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنها مقومة للعمل، فكأنها سبب في إيجادها، قيل: وعلى الأول تكون النية ركناً، وعلى الثاني شرطاً، وفيه نظر، لأن كلاً من المصاحبة والسببية يصدق على كل من الشرطية والركنية، أما المصاحبة: فلأن الجزء من حيث إنه شرط للمشروط، مصاحب للكل، وكذا الشرط مصاحب للمشروط، وأما السببية، فلأن الشرط يتوقف عليه المشروط، وكذا الكل يتوقف على الجزء من حيث هو جزء للكل، ويمكن أن تكون للاستعانة، ولا يخفى أن المصاحبة أولى، لأنها يستفاد حينئذ

منها المقارنة، لكنها في الأعمال الشرعية مختلفة الكيفية بناء على التوسعة العرفية الشاملة للحالة القبلية والبعدية فليتأمل.

وقد اختلف في أنها ركن أو شرط، والأشبه عند الغزالي أنها شرط، لأن النية في الصلاة مثلاً يتعلق بها، فتكون خارجة عنها، وإلا لكانت متعلقة بنفسها ولافتقرت إلى نية أخرى، والأظهر عند الأكثرين أنها من الأركان لاقتربها بالتكبير وانتظامها مع سائر الأركان. والحق أن إيجادها ذكرًا في أول العمل ركن واستصحابها حكماً بأن تعرى عن المنافي كإسلام النواوي، وتمييزه وعلمه بالمنوي شرط، وأما النطق بها ليساعد اللسان القلب فمستحب، وسيجيء باقي مباحث النية إن شاء الله تعالى.

ثم إنه لا بد ههنا من محذوف يتعلق به الجار والمجرور، وليس هو الكون المطلق، لأن كلام الشارع محمول على ما يفيد الحكم الشرعي، لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان، فكأنهم خوطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع، فتعين الحمل على ما يفيد الحكم الشرعي، ولو كان المحذوف هو الكون المطلق فقط، لا يفيد الكلام الحكم الشرعي، فهو عندنا قولنا كاملة، أي: مثاب عليها، وعند الأئمة الثلاثة قولهم صحيحة أو مجزية فافهم.

وإنما قلنا فقط لأنه يمكن أن يفيد الكلام الحكم الشرعي على تقدير الكون المطلق أيضًا بأن يقدر في جانب المبتدأ مثل الصحة والكمال، أي: في صحة الأعمال أو كمالها بالنيات، فافهم.

وتحقيق ذلك أن الكلام لما دل عقلاً على أنه متروك الظاهر، لأن التقدير لا عمل إلا بنية، وظاهره نفي ذات العمل بدون النية، وليس المراد ذلك، إذ قد يحصل العمل من غير نية، بل المراد بالأعمال حكمها باعتبار إطلاق الشيء على أثره وموجبه، والحكم نوعان: نوع يتعلق بالآخرة، وهو الثواب في الأعمال الصالحة، والإثم في الأعمال المحرمة، لكن المراد هنا هو الأعمال الصالحة بقرينة دلالة العقل، ونوع يتعلق بالدنيا، وهو الصحة والفساد والكراهة والاستحباب، ونحو ذلك، والنوعان مختلفان، بدليل أن مبنى الأول على صدق العزيمة، وخصوص النية، فإن وجد وجد الثواب، وإلا فلا، ومبنى الثاني على

وجود الأركان والشرائط المعتمدة في الشرع، حتى لو وجدت صح، وإلا فلا، فلفظ الأعمال باعتبار الإطلاق المذكور كان مشتركاً بين النوعين المختلفين، بحسب الوضع النوعي على القول به، فلا يجوز إرادتهما جميعاً، أما عندنا فلأن المشترك لا عموم له، وأما عند غيرنا فلأن المجاز لا عموم له، بل يجب حمله على أحد النوعين، فحمله الأئمة الثلاثة على النوع الثاني، بناء على أن المقصود من بعثة النبي ﷺ بيان الحل والحرمة والصحة والفساد، ونحو ذلك، لأن إرادتهما جميعاً إما بطريق الاشتراك أو بطريق المجاز، ولا يجتمع الحنفية مع غيرهم في تجويز عموم أحد هذين الطريقتين، فافهم.

ولأن نفي الصحة وأمثالها أولى، لأنه أشبه بنفي الشيء نفسه، ولأن اللفظ يدل على نفي الذات بالتصريح، وعلى نفي جميع الصفات بالتبع، فلما منع الدليل دلالة على نفي الذات بقيت دلالة على نفي جميع الصفات، وهو يحصل بنفي الصحة، فهو أقرب إلى الفهم، فيكون المعنى أن صحة الأعمال لا تكون إلا بالنية، وتكون النية هي الفاصلة بين ما يصح وما لا يصح، وكلمة إنما عاملة بركبتها إيجاباً ونفياً، فهي تثبت الشيء، وتنفي ما عداه، فدللت على أن العبادة إذا صحبتها النية صحت، وإن لم تصحبها لم تصح، ومقتضى حق العموم أنه لا يصح عمل من الأعمال الدينية أقوالها وأفعالها، فرضها ونفلها، قليلها وكثيرها، إلا بنية، فلا يصح الوضوء بدون النية عندهم.

وحمله أبو حنيفة ومن هذا حذوه على النوع الأول، بناء على أنه الذي يطرّد، فإن كثيراً من الأعمال توجد وتعتبر شرعاً بدونها إجماعاً، كأداء الدين، ورد الودائع، والأذان، والتلاوة، والأذكار، وهداية الطريق، وإمالة الأذى فإن قلت النية تلازم هذه الأعمال، فإن مؤدي الدين يقصد براءة الذمة، وكذلك الوديعة وأخواتها، فإنه لا ينفك تعاطيها عن القصد، وذلك نية.

فالجواب: أننا لا ندعي عدم وجود النية في هذه الأعمال، وإنما ندعي عدم اشتراطها، ومؤدي الدين مثلاً إذا قصد براءة الذمة برئت ذمته، وحصل له الثواب وليس لنا فيه نزاع، وإذا أدى من غير قصد براءة الذمة، هل يقول أحد إن ذمته لم تبرأ، ولأن إضمار الثواب متفق عليه على إرادته، إذ لا ثواب بدون النية أصلاً،

بخلاف الصحة، ولأنه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس، فكان هذا أقل إضماراً، فهو أولى، ومنهم من جعل المقدر القبول، لكن تردد في أن القبول ينفك عن الصحة أم لا، فعلى الأول يكون كتقدير الكمال والثواب، وعلى الثاني كتقدير الصحة، ومنهم من قال لا حاجة إلى إضمار محذوف من الصحة أو الكمال، أو نحوهما، إذ الإضمار خلاف الأصل، وإنما المراد من الأعمال الأعمال الشرعية، فيكفي تقدير الكون المطلق، فتأمل.

ثم إن الخلاف بيننا وبين الأئمة الثلاثة في أن الأعمال بدون النية ليس إلا في الوسائل، أما المقاصد فلا اختلاف في اشتراط النية فيها، ومن ثمة لم يشترط الحنفية في الوضوء النية، لأنه مقصود لغيره، لا لذاته، فكيف ما حصل حصل المقصود، فهو كستر العورة، وباقي شروط الصلاة التي لا تفتقر إلى نية، وكذا الغسل، وزاد الأوزاعي والحسن التميمي، ولأجل كون الخلاف في الوسائل دون المقاصد، قال بعض المتأخرين: الأولى في التقدير أن يقال: الأعمال مطلقاً، أي مقاصد كانت، أو وسائل إنما تعتبر بالنية، ففي المقاصد اعتبارها للصحة، وفي الوسائل بمجرد المثوبة، وهذا أمر متفق عليه، فينبغي حمل الحديث عليه، لكن الأولى الأليق ما أشار إليه الطَّبَّيُّ في تحقيق قوله عليه السلام: «وإنما لكل امرئ ما نوى» وسيجيء إن شاء الله تعالى.

ثم إن هذا التركيب يفيد الحصر باتفاق المحققين، وإن اختلف في وجه إفادته، فقليل: هي من كون الأعمال جمعا محلي باللام الاستغراقية، أو هو مستلزم للقصر، ويعبر عنه البيانين بقصر الموصوف على الصفة، وقيل: هي من إنما، واختلف في أن إفادتها للحصر، هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم، أو بالوضع أو العرف أو بالحقيقة، أو المجاز، ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنها تفيد بالمنطوق وضعاً حقيقياً، بل نقله شيخ الإسلام البلقيني عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدي، وقد فصل ذلك في موضعه، فعلى كل تقدير معناه: كل عمل بنية لا عمل إلا بنية، وهذا الحصر مستقيم عند من قدر الكمال والثواب، سواء كان العمل من المقاصد أو من الوسائل أو من قبيل التروك، فإن التروك أيضاً من الأعمال، لأن الأصح أن الترك كف الكف

وهو عمل، أما إذا كان من المقاصد، فلا صحة بدون النية، فضلاً عن الثواب، وأما إذا كان من الوسائل فلا كمال ولا ثواب فيه من غير نية، وإن صح، وأما إذا كان من التروك فلا أنه إذا أريد بها تحصيل الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد من النية فيها، حتى يحصل الثواب، فمن لم تخطر المعصية بباله أصلاً، ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفاً من الله تعالى.

والحاصل أن الكلام على تقدير الكمال والثواب، يكون باقياً على عمومته، بحيث لا يخرج عنه شيء من الأعمال، وأما نحو النية فقد عرفت خروجه عن الأعمال بأن الأسبق إلى الفهم هو الاختصاص بفعل الجارحة، وكذا على تقدير الاعتبار على ما اختاره بعض المتأخرين، كما مر آنفاً، وأما على تقدير الصحة فيكون الحديث عاماً خص منه البعض، بدليل كأداء الدين وردّ الودائع، والأذان والتلاوة والأذكار والأدعية، وهداية الطريق، وإمالة الأذى، وكذلك التروك في إسقاط العقاب، ومع ذلك فلو قصد بكل منها القربة إلى الله تعالى، لكان أكثر ثواباً، ومن ثمة قال الغزالي: حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب؛ لأنها خير من حركة اللسان بالغيبة مثلاً، بل هو خير من السكوت المجرد عن التفكير، وإنما هي ناقصة بالنسبة إلى انضمام عمل القلب إليها، ويؤيده قوله ﷺ: «في بضع أحدكم صدقة»، وقد قال في الجواب عن قولهم: أيأتي أحدنا شهوته ويؤجر، «أرأيت لو وضعها في حرام»، ويفهم من إطلاق الغزالي أن المرء يثاب على فعل مباح، لأنه خير من فعل حرام، لكن ليس ذلك بمراد له. ثم إن الشافعية فرعت على أصلهم مسائل:

منها: أن بعضهم أوجبوا النية في غسل النجاسة، لأنه عمل واجب، وقيل: إنها تجب لإزالته النجاسة التي على البدن دون الثوب، وقد رد ذلك بحكاية الإجماع، وبأنها من باب التروك، فصار كترك المعاصي، نعم، يحتاج إلى النية فيها لقصد الثواب، كما مر، واعترض على التعليل الثاني بأن الصوم أيضاً من باب التروك، ولهذا لا يبطل بالعزم على قطعه، وقد أجمعوا على وجوب النية فيه، وأجيب: بمنع الإجماع على وجوبها فيه، كيف وعطاء ومجاهد لا يريان وجوب النية فيه إذا كان في رمضان إلا إذا كان مسافراً أو مريضاً.

وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ،

ومنها : اشتراط النية في الخطبة، وفيه وجهان للشافعية كما في الأذان، قَالَ الرافعي : إن القاضي حسيًّا حكى اشتراط نية الخطبة وفرضيتها كما في الصلاة. ومنها : أن من صرح بالطلاق والظهار والعتق ولم يكن له نية في ذلك لم يلزمه فيما بينه وبين الله تَعَالَى طلاق ولا ظهار ولا عتق، وإن لزمه في الحكم.

ومنها : أنه لو وطئ امرأته يظنها أجنبية، فإذا هي مباحة له أثم، ولو اعتقدها زوجته أو أمته فلا إثم، وكذا لو شرب مباحًا يعتقده حرامًا، أثم، وبالعكس لا يأثم، ومثله ما إذا قتل من يعتقده معصوما، فبان أنه مستحق دمه أو أتلف ما يظنه لغيره، فكان ملكه.

ومنها : اشتراط النية لسجود التلاوة، لأنه عمل وهو قول الجمهور منهم، خلافا لبعضهم.

ومنها : وجوب النية على الغاسل في غسل الميت، لأنه عمل واجب، وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، ويدل عليه نص الشافعي على وجوب غسل الغريق، وأنه لا يكفي إصابة الماء له، ولكن أصح الوجهين عندهم أنه لا تجب النية على الغاسل.

ومنها : أنه تجب النية على الزوج إذا غسل زوجته المجنونة من حيض أو نفاس، أو الذمية إذا امتنعت فغسلها الزوج، وهو أصح الوجهين على ما قالوا. ومنها : غير ذلك على ما ذكره محمود العيني⁽¹⁾.

(وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ)، هو بكسر الراء، بمعنى الرجل، وكذا المرء، بوزن فلس، وجمعهما رجال، وليس لهما جمع من لفظه، ومن الغريب أن عين اللفظ الأول تابعة للامه في الحركات الثلاث.

(مَا نَوَى)، أي : الذي نواه، فكلمة «ما» موصولة، أو نيته، فكلمة ما

(1) ثم اعلم أن الأعمال عادية وعبادية والنية شرعت لتمييز الثاني عن الأول ليترب عليه الصحة والمثوبة ثم إنه قد قيل إن جميع النبات المعتبرة في العبادات لا بد لها من المقارنة للعمل إلا الصوم والزكاة والكفارات فإنه يجوز تقديمها على العمل والشروع فيها. ثم إنه يشترط استحضار النية أول كل عمل وأن تكرر فعله مقارنًا لأوله فيه مذاهب أحدها : نعم. وثانيها : يشترط ذلك في أوله ولا يشترط إذا تكرر بل يكفي أن ينوي أول كل عمل ولا يشترط تكرارها فيما بعد ولا مقارنتها ولا الاتصال. وثالثها : يشترط المقارنة دون الاتصال. ورابعها : يشترط الاتصال.

مصدرية، والأول أولى لرواية: «ليس للمرء من عمله إلا ما نواه»، وكذا لكل امرأة ما نوت، لأن النساء شقائق الرجال، وهذه الجملة أيضًا تفيد الحصر، لكنه من قصر الصفة على الموصوف، عكس الجملة الأولى، وذلك لأن المقصود عليه في «إنما» هو المؤخر دائماً، والأمر في تقديم الخبر أيضًا كذلك، فالمعنى أن ثبوت العمل لكل امرئ صحة أو ثواباً، على اختلاف القولين مقصور على ما نواه، فحينئذ تكون هذه الجملة في معنى الجملة الأولى، فيكون تأكيداً لها تنبيهاً على شرف الإخلاص، وتحذيراً من الرياء المانع من الخلاص على ما قاله القرطبي.

وقال النَّوَوِيُّ: إن فائدة الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوي، فإذا كان على الإنسان صلاة فائتة لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة، بل يشترط أن ينوي كونها ظهراً أو عصرًا أو غيرهما ولولا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين ولا يخفى عليك أن محله إذا لم يتعين الفائتة، كمن يأتي صلاة واحدة معينة في يوم معين فأراد أن يقضيها كان لا يلزمه ذلك كونها ظهراً أو عصرًا مثلاً.

وقال ابن دقيق العيد: إن فائدتها أن من نوى شيئاً يحصل له ثواب ما نوى، سواء عمله بشرائطه أو حال دون عمله ما يعذر به شرعاً في عدم عمله، وكل ما لم ينوه لم يحصل له، والجملة الأولى لا تفيد. ومراده بقوله: ما لم ينوه ما لم ينوه لا خصوصاً ولا عموماً، أما إذا لم ينو شيئاً مخصوصاً، لكن كانت هناك نية عامة تشمله، فهذا مما اختلف فيه أنظار العلماء، ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى، وقد يحصل غير المنوي لعمل منوي أيضاً، كمن دخل المسجد فصلى الفرائض أو الراتبة قبل أن يقعد، فإنه يحصل له تحية المسجد، نواها أو لم ينوها، لأن القصد بالتحية شغل البقعة بالعبادة، وقد حصل بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة، فإنه لا يحصل له غسل الجمعة بلا نية على الراجح، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف، فلا بد فيه من القصد إليه بخلاف تحية المسجد، وقيل: إن فائدتها منع الاستنابة في النية والجملة الأولى لا تفيد، إذ لو نوى واحد عن غيره صدق عليه أنه عمل بنية، ونوقض ذلك بنحو نية ولي الصبي في الحج، فإنها صحيحة على مذهب ذلك القائل، وكذا حج الإنسان عن غيره بلا خلاف، وكذا التوكيل في تفرقة الزكاة، فإنه إذا نوى الوكيل يجزئه، كما في الحاوي الصغير، وأجيب بأن ذلك واقع على

خلاف الأصل، وقال ابن عبد السلام: معنى الجملة الثانية حصر ثواب العمل على القول، ومعنى الجملة الأولى صحة الحكم، وإجزاؤه، ولا يلزم منه ثواب، فقد يصح العمل ولا ثواب عليه، كالصلاة في الأرض المغصوبة على أرجح المذاهب، وعورض بأنه يقتضي أن يكون للعمل نيتان، نية يصحُّ بها في الدنيا، ويحصل الاكتفاء به، ونية بها يحصل الثواب في الآخرة، إلا أن يقدر في ذلك وصف النية لأصلها، كالخلوص إن لم يحصل ذلك الوصف صح ولا ثواب، وإن حصل صحَّ وحصل الثواب.

وقال ابن السمعاني في أماليه: إن فائدتها أن الأعمال الخارجة عن العبادة من الأعمال العادية قد تقيد الثواب إذا نوى بها فاعلها القربة، كالأكل والشرب إذا نوى بهما القوة على الطاعة، والنوم إذا قصد به ترويح البدن للعبادة، والوظء إذا أراد به التعفف عن الفاحشة، وهذا المعنى لا تفيد الجملة الأولى كما لا يخفى، وهذا قريب مما قاله الطَّبَّيِّ، لكن ما قاله أكمل وأتم، فإنه قال في هذه الجملة إشارة إلى ما تثمره النية من القبول والرد والثواب والعقاب، ففهم من الكلام الأول أن الأعمال لا تكون محسوبة إلا بالنية، ومن الثاني أنها إنما تكون مقبولة بالإخلاص والتباعد عن الرياء والسمعة، وحاصله أنه أشار في الجملة الأولى إلى أن الأعمال الشرعية تتوقف صحتها على النية اللغوية، وأشار في الثانية إلى اعتبار النية الشرعية في الأعمال مطلقاً، أي: سواء كانت عبادية أو عادية، إذ حاصلها أن حاصل كل مرة ما نواه، سواء كان محموداً أو مذموماً، فيعلم منه أنه يمكن أن يجعل العادات عبادات، كالمآكل والمشارب والمناكح والملابس والطيب ونحوها من المباحات، إذا نوى بها القوة على الطاعة أو قصد إقامة السنة أو دفع الرائحة المؤذية عن الخلق، لا استيفاء للذات.

وقد تنعكس القضية بأن تصير العبادات عادات، فلا يترتب عليها مثوبات، بل عقوبات، كمن قعد في المسجد للتفكه بالمحادثة والتلذذ بالمجالسة وللمناظرات على سبيل المباهاة، ونحوها من المباحات أو الممنوعات.

وقد جاء في الخبر: من تطيَّب في الله جاء يوم القيامة وريحه أطيب من المسك، ومن تطيب لغير الله جاء يوم القيامة وريحه أنتن من الجيفة، وكذا وعيد

فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ.....

من يعلم القرآن لغير الله ، ونحو ذلك .

ففي الجملة كل عمل صدر عَنِ العبد لداعي الحق فهو العمل الذي ينفعه ، وما لا فلا يفيده ، بل قد يضره ، فقد روي أن رجلا في بني إسرائيل مرَّ بكثبان رمل في مجاعة ، فقال في نفسه : لو كان هذا الرمل طعاما لي لقسمته بين الناس ، فأوحى الله إلى نبيهم ، قل : إن الله صدَّقك وشكر حسن صنيعك وأعطاك ثواب ما لو كان طعاما فتصدقت به . فعلى هذا يكون معنى قوله ﷺ : «إنما لكل امرئ ما نوى» لكل شخص من الرجل والمرأة جزاء ما نوى في عمله من خير أو شر .

وقد قَالَ بعض المحققين : إن هذه الجملة من جوامع الكلم الصادرة عَنِ منبع الحكمة الالهية ، ومهبط الأنوار القدسية اللاهوتية التي يستضيء طائفة بعباراتها ، وطائفة بإشاراتھا ، وكل حزب بما لديهم فرحون .

ومن إشاراتھا أن مدار الأعمال القلبية على الأحوال القلبية ، فما أفاد منها ملكة فاضلة وتوجھا نحو الحضرة الربانية ، كان وسيلة إلى المقصد الأعلى ، وذريعة إلى السعادة العظمى ، وما أوقع منها خلقا رديا وبعدا عَنِ تلك الحضرة كان موجبا للشقاوة ومنتجا للندامة ، وبحسب ذلك تتفاوت الأعمال جودة ورداءة ، فكل عمل أوجب زلفاك من مولاك كان لك خيرا ، وما كان بخلافه كان شرا لك .

ثم إن للنفس تمويهاات مزخرفة وتلبيسات مموهة ، فربما صورت لك السراب عذبا فراتا ، وأرتك الماء الزلال ملحا أجاجا ، فأشكل الميز بين ما يدنيك من اللذة الكبرى ، وما يرديك من موجبات الردى في الدنيا والأخرى ، فما أحوجك إلى التمسك بالعروة الوثقى والاعتلاء إلى ذروة التقوى بمتابعة الشرع المؤيد من السماء ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

(فَمَنْ) ، أي : إذا عرفت أن الأعمال الشرعية التي هي عبارة عَنِ مقاصد الأعمال لا تصح بدون النية اللغوية ، وأن سائر الأعمال سواء كانت عبادية أو عادية ، لا تثاب ما لم تَقترن بالنية الشرعية التي هي قصد الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى .

فَمَنْ (كَانَتْ هِجْرَتُهُ) الهجرة بكسر الهاء على وزن فعلة من الهجر ضد الوصل ، ثم غلب ذلك على الخروج من أرض إلى أرض ، وترك الأولى للثانية ، والمراد هنا ترك الوطن والانتقال إلى غيره . وفي الشرع مفارقة دار الكفر إلى دار الإسلام خوف الفتنة وطلب إقامة الدين ، وفي معناه الهجرة من دار البدعة إلى

إِلَى دُنْيَا

دار السنة. وفي الحقيقة مفارقة ما يكرهه الله تعالى إلى ما يحبه، كما ورد: المهاجر من يهجر ما نهى الله عنه، وهي أعم أنواع الهجرة وأتمها، كما سيأتي. والمعنى: فمن كان قصده بهجرته (إِلَى دُنْيَا)، وفي رواية لغير المؤلف «للدنيا»، فاللام للتعليل⁽¹⁾، أي: فمن كانت هجرته لأجل عرض الدنيا ومتاعها، لا لغرض الآخرة وانتفاعها. والدنيا: بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما، وهي على وزن فعلى، من الدنو، أي: القرب، سميت بذلك لسبقها على الأخرى، أو لدنوها من الزوال، أو من الدناءة، وهو ظاهر.

واختلف في حقيقتها، ف قيل: هي ما على الأرض مع الجو والهواء، وقيل: هي كل المخلوقات من الجواهر والأعراض الموجودة قبل الدار الآخرة، وتطلق على كل جزء منها مجازاً، قَالَ النَّوَوِيُّ: والثاني هو الأظهر، ثم إن لفظها مقصور غير منون للتأنيث، والعلمية أو الوصفية الأصلية لأنها في الأصل صفة، والتقدير الحياة الدنيا كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: 185]، وتركهم موصوفها، واستعمالهم إياها، نحو الاسم الموضوع علماً لا ينافي الوصفية الأصلية كذا قيل، لكن الظاهر أن امتناع صرفه للزوم التأنيث، وهو قائم مقام العلتين، وحكي تنوينها، وعزاه ابن دحية إلى رواية أبي الهيثم الكُشْمِيهَنِيِّ، وضعفها بأنه لا يعرف في اللغة التنوين، وليس أبو الهيثم ممن يرجع إليه في ذلك، لكن قيل: إن الصحيح جوازه. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: والدنيا نقيض الآخرة، وقد تنون وجمعها: دُنَى، انتهى.

وقد قَالَ الْعَجَّاج فِي جَمْع دُنْيَا طَالَمَا قَدْ عَنَت، فإنه روى بالتنوين، وقال المثلّم بن رباح:

إِنِّي مَقْسَمٌ مَا مَلَكَتْ فِجَاعِلُ أَجْرًا لَأَخْرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ
فَإِنْ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: أَنشَدَهُ بَتْنُونِ دُنْيَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِضُرُورَةٍ عَلَى مَا لَا يَخْفَى.
وقال ابن مالك في كتاب الشواهد: إن استعمال دنيا منكراً فيه إشكال، لأنها أفعل التفضيل، فكان حقها أن تستعمل باللام، نحو الكبرى والحسنى، إلا

(1) والجار يتعلق بالهجرة إن كانت لفظة كانت تامة، وأما إذا كانت ناقصة، فهو يتعلق بالانتهاء، أي: فمن كانت هجرته متجهة إلى دنيا.

يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا،

أنها وردت على خلاف القياس، لانسلاخها عن معنى الوصفية، وإجرائها مجرى ما لم يكن وصفاً، ونحوه قول الشاعر:

وإن دعوت إلى جلّى ومكرمة يومًا سراة كرام الناس فادعينا
فإن الجلّى مؤنث الأجل، وقد خلعت عنها الوصفية، وجعلت اسماً للحادثة العظيمة، ثم إن النكتة في ورود الدنيا على خلاف القياس، قيل هي: الإيماء إلى تجريد الدنيا وترك زوائدها، وربما يقال: إنما نكرت إشارة إلى ما يسمى دنيا من أنواع ما في الدنيا من المراءة والمال والجاه، فافهم.

(يُصِيبُهَا)، حال مقدرة، أي: حال كونه يقدر إصابتها، أي: تحصيلها، أو وجدانها، أو غير مقدرة، أي: يريدتها، فإن أصاب يجيء بمعنى أراد أيضاً، يقال: أصاب فلان الصواب فأخطأ، أي: قصد الصواب وأرادته، فأخطأ مراده، وقال أبو بكر الأنباري في قوله تَعَالَى: ﴿تَجْرَى بِأَمْرِهِ رُحَاءٌ حَيْثُ أَصَابَ﴾ [ص: 36]، أي: حيث أراد، أو صفة لدنيا، فافهم.

وقيل: شبه قصد الدنيا وتحصيلها بإصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود.

(أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا) بفتح الياء وكسر الكاف، أي: يتزوجها، كما في الرواية الأخرى، وإعرابه كإعراب يصيبها، والتنصيص على المرأة مع أنها داخلة في مسمى الدنيا، إما للاهتمام بزيادة في التحذير وإشعاراً بأن النساء أعظم أسباب فتنة الدنيا، قَالَ ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء»، وإيماء إلى أنه لما كان قصد النكاح الذي هو سنة عظيمة من سنن أهل الفلاح، إذا كان يبطل ثواب الهجرة، فكيف غيره من الأمور المباحة أو المكروهة، وإما لأن العرب كانت لا يزوجون المولى العربية، ويراعون الكفاءة في النسب، فلا يزوجون بناتهم إلا من الأكفاء في النسب، فلما جاء الإسلام سوى بين المسلمين في مناكحتهم، وصار كل واحد من المسلمين كفواً لصاحبه، فهاجر كثير من الناس إلى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل قبل ذلك إليها، كما قَالَ ابن بطال، فتأمل⁽¹⁾.

(1) وجه التأمل أن هذا يحتاج إلى نقل ثابت، إن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية =

فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»⁽¹⁾.

وأما لما اشتهر من سبب ورود هذا الحديث، وهو قصة مهاجر أم قيس، فقد روى الطبراني في المعجم الكبير بإسناد رجاله ثقات، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ فِينَا رَجُلٌ خُطِبَ امْرَأَةً، يُقَالُ لَهَا: أُمُّ قَيْسٍ، فَأَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ حَتَّى يَهَاجِرَ، فَهَاجَرَ، فَتَزَوَّجَهَا، قَالَ: فَكُنَّا نَسْمِيهِ مَهَاجِرَ أُمِّ قَيْسٍ، هَذَا فَكَانَ قَصْدُهُ بِالْهَجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى التَّزْوِجِ بِهَا، لَا إِلَى فَضِيلَةِ الْهَجْرَةِ مِنْ رَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَعَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ فِي حَدِيثِهِ تَنْفِيرًا لَهُ عَنْ مِثْلِ قَصْدِهِ هَذَا، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ بْنُ دَحِيَّةٍ أَنَّ اسْمَ الْمَرْأَةِ قَيْلَةٌ، وَأَمَّا الرَّجُلُ فَلَمْ يَسْمَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ صَنَفَ فِي الصَّحَابَةِ فِيمَا رَأَيْتُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدُّنْيَا مَعَهَا مِنْ بَابِ زِيَادَةِ النَّصِّ عَلَى السَّبَبِ، كَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سُئِلَ عَنْ طَهُورِيَّةِ مَاءِ الْبَحْرِ زَادَ: «حُلْ مِيتَتُهُ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَاجِرٌ لِمَالِهَا مَعَ نِكَاحِهَا، فَجَمَعَهُمَا فِي التَّعْرِيفِ بِهِ، وَلَا يَبْعُدُ إِنْ كَانَ يُطَلَّبُ نِكَاحُهَا وَغَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ لِتَحْصِيلِ دُنْيَا مِنْ جِهَةِ مَا، فَعَرَضَ بِهِمَا، وَلِذَا فَضِضْتُ الْقِصَّةَ فِي الْهَجْرَةِ فِي تَفْصِيلِهَا مَا سَبَقَ مِنَ الْمَرَامِ فِي قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى.

(فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) مِنْ إصَابَةِ الدُّنْيَا، أَوْ تَزْوِجِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا صَرِيحًا لِلْأَعْرَاضِ عَنْهُمَا، وَعَدَمِ الْإِحْتِفَالِ بِأَمْرِهِمَا، وَلِلزَّجْرِ عَنْ قَصْدِهِمَا، وَكَلِمَةُ «إِلَى» إِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْهَجْرَةِ فَيَكُونُ الْخَبَرُ مُحْذَوْفًا، أَيْ: فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ غَيْرَ صَحِيحَةٍ أَوْ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ مِنْ يَنْوِي بِهَجْرَتِهِ تَزْوِيجَ الْمَرْأَةِ مِثْلًا مُطْلَقًا، فَهَجْرَتُهُ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنْ مِنْ يَنْوِي بِهَجْرَتِهِ مَفَارَقَةَ دَارِ الْكُفْرِ وَتَزْوِيجَ الْمَرْأَةَ مَعًا لَا تَكُونُ هَجْرَتُهُ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ، بَلْ نَاقِصَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ خَالِصَةً، فَإِنَّهُ يَثَابُ عَلَى قَصْدِهِ، مَفَارَقَةَ دَارِ الْكُفْرِ، لَكِنْ دُونَ ثَوَابٍ مِنْ أَخْلَصَ.

وإما أَنْ تَتَعَلَّقَ بِالْإِنْتِهَاءِ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ قَوْلُهُ: «إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»، وَالْجُمْلَةُ

⁼ وليس ما نفاء من العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من مواليتهم وحلفائهم قبل الإسلام وإطلاقه أن الإسلام أبطل الكفاءة في مقام المنع كيف والكفاءة باب من أبواب الفقه فافهم.

(1) أطرافه: 54، 2529، 3898، 5070، 6689، 6953، تحفة: 10612 - 1/2.

أخرجه مسلم في كتاب الإمامة بقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» رقم (1907).

خبر المبتدأ الذي هو «من كانت»، فيتحد الشرط والجزاء في العبارة الصورية، فيحتاج إلى التأويل، ف قيل : إن الجزاء محذوف أقيم المذكور لاستلزامه إياه مقامه، والتقدير: فلا ثواب له عند الله، أو هي غير صحيحة، لأن هجرته إلى ما هاجر إليه، لا إلى رضى الله تعالى ورسوله، فيكون كناية عن حقارة تلك الهجرة، لأنها ليست بموقع من الله تعالى، وقيل: إذا اتحد المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء علم منهما المبالغة، أما في التعظيم نحو أنا أنا، وشعري شعري، ومن هذا القبيل «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله»، كما وقع في رواية، وأما في التحقير نحو قوله: «فمن كانت هجرته إلى دنيا» إلى آخره.

وقيل: إن التغير بين الشرط والجزاء، وكذا بين المبتدأ والخبر يقع تارة باللفظ وهو الأكثر، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان: 71]، أي: مرضيا عند الله ماحيا للعقاب محصلا للثواب، فهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس، كقولهم: أنت أنت، أي: الصديق الخالص، وقولهم: هم هم، أي: هم الذين لا يقدر قدرهم، وكقول الشاعر:

خليلي خليلي دون ريب وربما
ألان امرؤ قولا فظن خليلي
أي: خليلي من لا أشك في خلته، وقدر أبو الفتح القشيري «فمن كانت هجرته» نية وقصدا، فهجرته حكما وشرعا، واستحسن بعضهم هذا التأويل، قيل: وليس بذلك، لأنه يفوت على هذا التقدير المعنى المشعر للتعظيم أو التحقير، وهما مقصودان في الحديث، فليتأمل.

فالمعنى من كانت هجرته لدنيا أو منتهية إليها لا يحصل له ثواب الهجرة، سواء حصل غرضه من الدنيا وما فيها أم لا، فعلم أن الطاعة في أصل صحتها وتضاعف مرتبتها مرتبطة بالنيات، وبها ترتفع إلى خالق البريات، فلا بد للساعي من تصحيح النية، وللبناني من إحكام أساس البنية، فإنها بدون العمل أيضا منتج للمثوبة والعمل بدون تصحيح النية موجب للعقوبة.

أما مثال الثاني فقد ورد «من تعلم علما مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة»، ولذا قال الحسن البصري لما رأى بهلوانا يلعب على الحبل: هذا أحسن من أصحابنا، فإنه يأكل

الدنيا بالدنيا، وأصحابنا يأكلون الدنيا بالدين.

وأما مثال الأول فقد ورد في مسند أبي يعلى الموصلي مرفوعاً أن الله يقول للحفظة يوم القيامة: «اكتبوا لعبدي كذا وكذا من الأجر، فيقولون: ربنا لم نحفظ عنه ذلك، ولا هو في صحيفتنا، فيقول الله تعالى: إنه نواه».

ونقل الأستاذ أبو القاسم: أن زبيدة رثيت في المنام، ف قيل لها ما فعل الله بك في دار المقام، فقالت: غفر لي جميع الآثام، ف قيل لها، أبكثرة عمارتك الآبار والبرك والمصانع في طريق مكة، وإنفاقك فيها من الذهب والفضة، فقالت: هيهات هيهات، ذهب ذلك كله إلى أربابه وأصحابه، وإنما نفعنا منه النيات، فغفر لي بها السيئات.

هذا ثم إنه إذا كان القصد مشتركاً بين العبادة والعادة، فالحكم بغالب الأمر، فقد صرح علماؤنا كما في الذخيرة والتجنيس وغيرهما: أن الرستاقى⁽¹⁾ إذا سعى يوم الجمعة إلى المصر يريد إقامة الجمعة وإقامة الحاجة، فإن كان معظم مقصوده إقامة الجمعة، ينال ثواب السعي إلى الجمعة، وإن كان قصده إقامة الحاجة لا غير أو كان معظم مقصوده إقامة الحاجة لا ينال ثواب السعي إلى الجمعة.

ثم اعلم أن العمل إما رياء محض بأن يراد به غرض دنيوي فقط ولو مباحاً، فهو حرام لا ثواب فيه، أو مشوب برياء ولا ثواب فيه أيضاً للخبر الصحيح: «من عمل عملاً أشرك فيه غيري، فأنا منه بريء هو للذي أشرك»، واختاره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، حيث قال: لا أجر فيه مطلقاً، سواء تساوى القصدان أو اختلفا، وحمل الغزالي الإشراك فيه على المساواة، حيث قال: إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر، وإن كان القصد الديني هو الأغلب كان له أجر بقدره، وإن تساوى تساقطا، والظاهر على ما قاله بعض المتأخرين أن محل كلام الإمام فيما لم يشترط فيه النية اللغوية لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110] بل محله العبادة التي تعتبر فيه النية الشرعية وهي الإخلاص وخلوص الطوية، كما هو أخلاق الصوفية، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5]، وأما

من قصد بجهاده إعلاء كلمة الله، ونيل نحو غنيمة نقص أجره ولم تبطل لخبر مسلم: «إن الغزاة إن غنموا تعجلوا ثلثي أجورهم، وإلا تم لهم أجورهم»، وقد قيل: من حج بنية التجارة كان له ثواب بقدر قصد الحج، ومن عقد عملاً لله ثم طرأ له خاطر رياء، فإن دفعه لم يضر إجماعاً، وإن استرسل معه ففيه خلاف، والذي رجحه الإمام أحمد وجماعة من السلف: ثوابه بنيته الأولى، وقيل: ومحله في عمل يرتبط آخره بأوله، كالصلاة والحج دون نحو القراءة ففيها لا أجر بعد حدوث الرياء، ولو تم عمله خالصاً، فأثنى عليه، ففرح لم يضر، لخبر مسلم: «تلك عاجل بشرى المسلم»، ثم إنه وقع في رواية الحميدي هذه حذف أحد وجهي التقسيم، وهو قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»، وقد ذكره البخاري من غير طريق الحميدي، فقال ابن العربي: لا عذر للبخاري في إسقاطه، لأن الحميدي رواه في مسنده على التمام، قال: وذكر قوم أنه لعله استملاه من حفظ الحميدي، فحدثه هكذا، فحدث عنه كما سمع أو حدثه به تآمراً، فسقط من حفظ البخاري، قال: وهو أمر مستبعد جداً عند من اطلع على أحوال القوم.

وجاء من طريق بشر بن موسى وصحيح أبي عوانة ومستخرجي أبي نعيم على الصحيحين تاماً، وقيل: لعل المؤلف إنما اختار الابتداء بهذا السياق الناقص ميلاً إلى جواز الاختصار من الحديث ولو من أثناؤه، كما هو الراجح، على أن قصده بالابتداء به هو التنبيه على أنه قصد به وجه الله تعالى، وأنه سيجزى بحسب نيته، وكل شخص يجزى بقدر نيته، فإن كانت نيته وجه الله تعالى يجزى بالثواب والخير في الدارين، وإن كانت نيته وجهها من وجوه الدنيا فليس له حظ من الثواب ولا من خير الدنيا والآخرة، وذلك المقصود حاصل بهذا السياق المختصر، وستجيء تمة لهذا.

وقد أطل البحث في ذلك الحافظ العسقلاني فليرجع إليه، فإن قلت: لم لم يقل في الجزاء في هذه الجملة «فهجرته إليهما»، وإن كان أخصر، بل أتى بالظاهر، فالجواب أن آدابه ﷺ في تعظيم اسم الله عز وجل أن لا يجمع بينه وبين غيره في الضمير، فلذا قال للخطيب: «بئس الخطيب أنت» حين قال: «من

يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى» وبين له وجه الإنكار، فقال له: «قل ومن يعص الله ورسوله»، وأما جمعه ﷺ في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد، الحديث، وفيه: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً»، حيث جمع مع إنكاره للخطيب، فقد قيل: إن إنكاره عليه السلام على الخطيب؛ لأنه لم يكن عنده من المعرفة بتعظيم الله عز وجل ما كان عليه السلام يعلمه من عظمته وجلاله، ولا كان له وقوف على دقائق الكلام، فلذا منعه هذا.

والأظهر في الجواب أن وضع الظاهر موضع المضممر في هذا الكلام للاستلذاذ بالذكر، فإن من أحب شيئاً أكثر ذكره كما قيل:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
وقال بعض المتأخرين: ومعنى الحديث بلسان العارفين: أن أعمال الظاهر متعلقة بما وقع في القلوب من أنوار الغيوب، وأن كشف أسرار الطريقة وأنوار الحقيقة في الباطن بما بدا من جمال الفهم والإلهام، إذا انقذ سنا برق صفة الفعل من زنود صفات الجلال والإكرام، والنية جمع الهم في تنفيذ العمل للمعمول له، وأن لا يسنح في السر ذكر غيره، وللناس فيما يعشقون مذاهب.

ثم نية العوام في طلب الأغراض في الفعل مع نسيان الفضل، ونية الجاهل التحصن عن سوء القضاء، ونزول البلاء، ونية أهل النفاق التزين عند الخلق وعند الخلاق، ونية العلماء إقامة الطاعة وإدامة العبادة لحرمة ناصبها لا لحرمة جانبها، ونية الصوفية ترك الاعتماد على ما يظهر منهم من الطاعات الصورية والحالات المعنوية، ونية أهل الحقيقة ربوبية تولد عبودية، وإنما لكل امرئ ما نوى من مطالب السعداء، ومناقب الأصفياء، وهي الخلاص عن الدركات السفلية من الكفر والشرك والجهل والمعاصي والأخلاق الذميمة، والحجب النفسية، والفوز بالدرجات العلية، وهي المعرفة والتوحيد، والعلم، والطاعة، والأخلاق المحمودة، والجذبات الإلهية، والغنى عن أنانيته والبقاء بهويته، أو من مقاصد الأشقياء، وهي ما يبعد عن الحق في مقام الاصطفاء، فمن كانت هجرته بخروجه من مقامه الذي هو غاية مراده، سواء كان منزلاً من منازل النفس

أو مقامًا من مقامات القلب إلى الله، وتحصيل رضاه ورسوله باتباع أعماله والتوجه إلى طلب الاستقامة في استدامة أحواله، فهجرته إلى الله ورسوله، فتخرجه العناية الإلهية من ظلمات الحوادث والفناء إلى نور الشهود والبقاء، وتجذبه من حضيض العبدية إلى ذروة العندية، ويذهل عن عالم الناسوت، ويفنى في عالم اللاهوت، ويبقى بالحي الذي لا يموت، ورجع إليه الإنس، ونزل محله القدس، وأشرقت عليه سبحات الوجه الكريم، وحل بقلبه روح الرضى العميم، ووجد فيه الروح المحمدي، وأحبابًا، وعرف أن له مثوى ومآبًا، هذا حال أخص الخواص، وأما العوام، فهجرتهم بسبب الإقامة بشرط ﴿جَهْدُوا فِينَا﴾ من الكفر إلى المعرفة، ومن الشرك إلى التوحيد، ومن الجهل إلى العلم، ومن المعصية إلى الطاعة، ومن مقابح الأخلاق إلى محاسنها، وأما الخواص فهجرتهم بجذبات ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا﴾ من حجب أوصاف الخلق إلى درجات تجليات صفات الحق، ومن كانت هجرته لدنيا، من تحصيل شهوة الحرص على الجاه والمال ونيل المنال، فيبقى مهجورًا عن الحق في أوطان الغربة، وديار الظلمة، له نار الفرقة، والقطيعة نار الله الموقدة التي تطلع على الأفئدة، لا نار الجحيم التي لا تحرق إلا الجلد، ولا تخلص إلى القلب، فإنها بالنسبة إلى نار فرقة القلوب وحرقة القطيعة عن غيب الغيوب، كنسيم الحياة إلى سموم الممات، ولذا قالوا الحجاب أشد العذاب وأنشدوا:

ففي فؤاد المحب نار هوى أحرّ نار الجحيم أبردها
وما أحسن من قال من أرباب الحال:

يا غافل القلب عن ذكر المنيات عما قليل ستثوى بين أموات
إن الحمام له وقت إلى أجل فاذكر مصائب أيام وساعات
لا تطمئن إلى الدنيا وزينتها قد حان للموت يا ذا اللب أن يأتي
وكن حريصا على الإخلاص في عمل فإنما العمل الزاكي بنيات
وفي الخبر: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم ونياتكم»، انتهى.

وقال أيضًا: وفي معنى الهجرة طلب العلم، وصحبة الصوفية، وقال شراح هذا الحديث: إن سبب هذا الحديث ومورده وإن كان خاصًا، ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فيتناول سائر أقسام الهجرة، فعدها بعضهم خمسة:

الأولى: إلى أرض الحبشة.

الثانية: من مكة إلى المدينة.

الثالثة: هجرة القبائل إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الرابعة: هجرة من أسلم من مكة.

الخامسة: هجرة ما نهى الله عنه، واستدرك عليها بثلاث أخرى:

الأولى: الهجرة الثانية إلى أرض الحبشة، فإن الصحابة هاجروا إليها مرتين.

الثانية: هجرة من كان مقيما ببلاد الكفر، ولا يقدر على إظهار الدين، فإنه يجب عليه أن يهاجر إلى دار الإسلام، كما صرح به بعض العلماء.

الثالثة: الهجرة إلى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن، كما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو، قَالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «سيكون هجرة بعد هجرة، فخير أهل الأرض ألزمهم بها جر أم إبراهيم، ويبقى في الأرض شرار أهلها» الحديث. ورواه أحمد في مسنده، فجعله من حديث عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال صاحب النهاية: يريد به الشام، لأن إبراهيم عليه السلام لما خرج من العراق مضى إلى الشام وأقام بها: ثم إن الهجرة قد وقعت في الإسلام على وجهين:

الأول: الانتقال عن دار الخوف إلى دار الأمن كما في هجرة الحبشة، وابتداء الهجرة من مكة إلى المدينة.

الثاني: الهجرة من دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أن استقر ﷺ بالمدينة، وهاجر إليه من أمكنه ذلك من المسلمين، وكانت الهجرة إذ ذاك تختص بالانتقال إلى المدينة إلى أن فُتِحَتْ مكة فانقطع الاختصاص، وبقي عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه فإن قيل قد تعارضت الأحاديث في هذا الباب، فروى الشيخان من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»، وروى البُخَارِيُّ عَنْ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قوله: «لا هجرة بعد الفتح»، وفي رواية له: «لا هجرة اليوم أو بعد رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وروى البُخَارِيُّ أَيْضًا عَنْ عبيد ابن عمير، سأل عائشة رضي الله عنها عن الهجرة، فقالت: «لا هجرة اليوم، كان المؤمنون يفر أحدهم بدينه إلى الله وإلى رسوله مخافة أن يفتن عليه، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام والمؤمن يعبد ربه حيث شاء، ولكن جهاد ونية».

وروى الشيخان أَيْضًا عَنْ مجاشع بن مسعود، قَالَ: انطلقت بأبي معبد إلى النَّبِيِّ ﷺ ليبايعه على الهجرة، فقال: انقضت الهجرة لأهلها، فبايعه على الإسلام والجهاد، وفي رواية أنه جاء بأخيه مجالد.

وروى أحمد من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ورافع بن خديج وزيد بن ثابت رضي الله عنهم: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية». فهذه الأحاديث تدل على انقطاع الهجرة.

وروى أبو داود والنسائي من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها».

وروى أحمد من حديث ابن السعدي مرفوعًا: «لا تنقطع الهجرة ما دام العدو يقاتل»، وروى أحمد أَيْضًا من حديث جنادة بن أبي أمية مرفوعًا: «أن الهجرة لا تنقطع ما كان الجهاد»، فالجواب: أن الهجرة كانت في أول الإسلام فرضًا، ثم صارت بعد فتح مكة مندوبًا إليها غير مفروضة، فالمنقطعة منها هي الفرض والباقية منها هي الندب على أن حديث معاوية فيه مقال هذا قول الْخَطَّابِيِّ، وقال ابن الأثير: الهجرة هجرتان:

إحدهما: التي وعد الله عليها بالجنة، كان الرجل يأتي النَّبِيَّ ﷺ ويدع أهله وماله لا يرجع في شيء منه، فلما فتحت مكة انقطعت هذه الهجرة.

والثانية: هجرة من هاجر من الأعراب وغزا مع المسلمين ولم يفعل كما فعل أصحاب الهجرة، وهو المراد بقوله: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة» هذا وفي الحديث الآخر ما يدل على أن المراد بالهجرة الباقية هي هجر

السيئات، وهو ما رواه أحمد في مسنده من حديث معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، أن النبي ﷺ قَالَ: «الهجرة خصلتان: إحداهما تهجر السيئات، والأخرى تهاجر إلى الله وإلى رسوله، ولا تنقطع هجرة ما تقبلت التوبة، ولا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من المغرب، فإذا طلعت طبع على قلب بما فيه، وكفى الناس العمل».

وروى أحمد أيضًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قَالَ: جاء رجل أعرابي، فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ، أين الهجرة إليك، حيث كنت أم إلى أرض معلومة أو لقوم خاصة، أم إذا مت انقطعت؟، قَالَ: فسكت رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ساعة، ثم قَالَ: أين السائل عن الهجرة؟، قَالَ: ها أنا ذا يا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إذا أَقَمْتَ الصلاة وأتيت الزكاة، فأنت مهاجر، وإن مت بالخضرة».

قَالَ: يعني أرضًا باليمامة، وفي رواية له: «الهجرة أن تهجر الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، ثم أنت مهاجر وإن مت بالخضرة».

ثم في الحديث من الفوائد ما لا تحصى:

منها: ما احتج به إمامنا الأعظم ومالك وأحمد في أن من أحرم بالحج في غير أشهر الحج، أنه لا ينعقد عمره، لأنه لم ينوها، وإنما له ما نواه، وهو أحد أقوال الشافعي، إلا أن الأئمة الثلاثة قالوا ينعقد إحرامه بالحج، ولكنه يكره، ولم يختلف قول الشافعي أنه لا ينعقد بالحج، وإنما اختلف قوله في أنه هل يتحلل بأفعال العمرة، وهو قوله المتقدم، أو ينعقد إحرامه عمره، وهو نصه في المختصر، وهو الذي صححه الرافعي والنووي، فعلى الأول لا يسقط عنه عمرة الإسلام، وعلى القول الذي نص عليه في المختصر يسقط عنه عمرة الإسلام.

ومنها: أنه احتج به مالك في اكتفائه بنية واحدة في أول شهر رمضان وهو رواية عن أحمد، لأن كله عبادة واحدة، وقال إمامنا الأعظم والإمام الشافعي وأحمد في رواية: لا بد من النية لكل يوم، لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة بذاتها، فلا يكتفي فيه بنية واحدة.

ومنها: أنه احتج به إمامنا الأعظم والثوري ومالك في أن الحاج عن الغير

يصح حجه عن غيره، ولا يصح عن نفسه، لأنه لم ينوه عن نفسه، وإنما له ما نواه، وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه لا ينعقد عن غيره، ويقع ذلك عن نفسه، والحديث حجة عليهم، وسيأتي تحقيقه في كتاب الإيمان في باب ما جاء أن الأعمال بالنية.

ومنها: ما احتج به الشافعية على إمامنا الأعظم، حيث ذهب إلى أن المقيم إذا نوى في رمضان صوم قضاء أو كفارة أو تطوع وقع عن رمضان، إذ ليس له إلا ما نواه، ولم ينو صوم رمضان، وتعينه شرعاً لا يغني عن نية المكلف لأداء ما كلف به، وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا بد من تعيين رمضان لظاهر الحديث، وأجيب عن طرف الحنفية: أنه نوى عبادة الصوم، فحصل له ذلك، والفرض فيه متعين، وقولهم: لا بد من تعيين رمضان لظاهر الحديث غير صحيح، لأن ظاهر حديث الأعمال بالنيات لا يدل على تعيين رمضان، وإنما يدل على مطلق النية في العبادات، وقد وجد كما مر.

ومنها: ما احتج به بعض الشافعية على إمامنا الأعظم أيضاً في ذهابه إلى أن الكافر إذا أجنب أو أحدث فاغتسل أو توضأ ثم أسلم لا يجب إعادة الغسل والوضوء عليه، وخالف الجمهور في ذلك، قالوا: تجب إعادة الغسل والوضوء، وهو مبني على اشتراط النية في الوضوء والغسل، والكافر ليس من أهل العبادة والنية، وأما عنده، فلم يشترط النية فيهما عندهم، لما ثبت ذلك بالبراهين، فلم يبق للاحتجاج بالحديث المذكور عليه وجه.

ومنها: ما احتجوا به على الأوزاعي في ذهابه إلى أن المتيمم لا يجب له النية كالمتوضئ، وله أن يقول التيمم عبارة عن القصد وهو النية، ورد عليه بعضهم بالإجماع على أن الجنب لو سقط في الماء غافلاً عن كونه جنباً لا ترتفع جنابته قطعاً، فلولا وجوب النية لما توقف صحة غسله عليها، ولا يذهب عليك أن دعوى الإجماع مردودة، لأن الحنفية قالوا برفع الجنابة في هذه الصورة.

ومنها: ما احتج به طائفة من الشافعية في اشتراط النية لسائر أركان الحج من الطواف والسعي والوقوف والحلق، وهو مردود، لأن نية الإحرام شاملة لهذه الأركان، فلا يحتاج إلى نية أخرى كأركان الصلاة.

ومنها: ما احتج به الحُطَّابِيُّ على أن المطلق إذا أطلق بصريح لفظ الطلاق، ونوى عددا من أعداد الطلاق، كمن قال لامرأته أنت طالق، ونوى ثلاثا كان ما نواه من العدد واحدة أو اثنتين أو ثلاثا، وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد، وعند إمامنا الأعظم وسفيان الثوري والأوزاعي وأحمد واحدة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: 228]، أثبت له حق الرد، فلا يتحقق الحرمة الغليظة، ولا يصح الاحتجاج بالحديث، لأنه نوى ما لا يحتمله لفظه فلا تصح نيته، كما لو قال زوري أباك.

ومنها: ما احتج به بعض الشافعية على الحنفية في قولهم في الكناية في الطلاق في قوله: أنت بائن أنه إن نوى اثنتين، فهي واحدة بائنة، وإن نوى الطلاق ولم ينو عددا فهي واحدة بائنة أيضًا، وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه إن نوى اثنتين فهي كذلك، وإن لم ينو عددا فهي واحدة رجعية، والجواب عن طرف الحنفية أن هذا الكلام لا يحتمل العدد، لأنه يتركب من الأفراد، وهذا فرد، وبين العدد والفرد منافاة، فإذا نوى العدد فقد نوى ما لا يحتمله كلامه، فلا تصح نيته، فلا يتناوله الحديث.

ومنها: الرد على المرجئة في قولهم الإيمان إقرار باللسان دون الاعتقاد بالقلب.

ومنها: ما احتج به بعضهم على أنه لا يؤاخذ الناس والمخطئ في الطلاق والعناق ونحوهما، لأنه لا نية لهما، والجواب أن القصد أمر باطني لا يوقف عليه، فلا يتعلق الحكم بوجود حقيقته، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال، وهو أهلية القصد والبلوغ، فلو أراد أن يقول اسقني مثلاً، فجرى على لسانه أنت طالق وقع الطلاق، فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن يقع طلاق النائم، فالجواب أن الحديث يمنعه، وأيضا النوم ينافي أصل العمل بالعقل، لأن النوم مانع عن استعمال نور العقل، فكانت أهلية القصد معدومة بيقين، فافهم.

ومنها: أن فيه حجة على بعض المالكية في أنهم لا يدينون من سبق لسانه إلى كلمة الكفر إذا ادَّعى ذلك، وخالفهم الجمهور، ويدل لذلك ما رواه مسلم في صحيحه من قصة الرجل الذي ضلت راحلته ثم وجدها، فقال من شدة

الفرح: «اللهم أنت عبادي وأنا ربك»، وقال النبي ﷺ: «أخطأ من شدة الفرح». ومنها: أنه لا تصح العبادة من المجنون، لأنه ليس من أهل النية كالصلاة والصوم والحج ونحوها، ولا عقوده كالبيع والهبة والنكاح، ولذلك لا يصح منه الطلاق والظهار واللعان والإيلاء، ولا يجب عليه القود ولا الحدود.

ومنها: أن فيه حجة لإمامنا الأعظم والشافعي وأحمد وإسحاق، رحمهم الله تعالى في عدم وجوب القود في شبه العمد، لأنه لم ينو قتله، إلا أنهم اختلفوا في الدية، فجعلها الشافعي ومحمد بن الحسن أثلاثاً، وجعلها الباقر أربعاً وجعلها أبو ثور أخماساً، وأنكر مالك شبه العمد، وقال: ليس في كتاب الله إلا الخطأ والعمد، فأما شبه العمد فلا نعرفه، واستدل هؤلاء بما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً، «ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل» الحديث.

ومنها: ما في قول علقمة: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر، يقول: من الرد لقول من يقول إن الواحد إذا ادعى شيئاً كان في مجلس جماعة لا يمكن أن ينفرد بعلمه دون أهل المجلس، ولا يقبل حتى يبايعه غيره، كما قاله بعض المالكية مستدلين بقصة ذي اليدين، ووجه الرد أن علقمة ذكر أن عمر رضي الله عنه خطب به على المنبر، ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة. ومنها: أنه ينبغي للخطيب أن يورد أحاديث في أثناء خطبته، وقد فعل بذلك الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم.

تتمة:

إنما اختار المؤلف رحمه الله هذا الحديث في البداية إشارة إلى أنه أخلص قصده وقصد بتأليفه الصحيح وجه الله تعالى، وقد حصل له ذلك حيث أُعْطِيَ من الحظ ما لم يعط غيره من كتب الإسلام، وقبله أهل الشرق والغرب، وقال ابن مهدي الحافظ: من أراد أن يصنف كتاباً فليبدأ بهذا الحديث، وقال: لو صنفت كتاباً لبدأت في كل باب منه بهذا الحديث.

وقال أبو بكر بن داسه: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن النبي ﷺ

خمسائة ألف حديث، انتخبت منها أربعة آلاف حديث، وثمانمائة حديث في الأحكام، فأما أحاديث الزهد والفضائل فلم أخرجها، ويكفي للإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث، الأعمال بالنيات، والحلال بيّن والحرام بيّن، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه.

وقال القاضي عياض: ذكر الأئمة أن هذا الحديث ثلث الإسلام، وقيل: ربه، وأن أصول أبواب الدين ثلاثة أحاديث، وقيل: أربعة.

وقال الشافعي وغيره: يدخل فيه سبعون باباً من الفقه.

وقال التَّوَوِّي: لم يرد الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ انحصار أبوابه في هذا العدد، فإنها أكثر من ذلك، وقال الشافعي وأحمد رحمهما الله: إنه يدخل فيه ثلث العلم.

قَالَ البيهقي: إذ كسب العبد إما بقلبه أو بلسانه أو ببقية جوارحه، وعن الشافعي أيضاً أنه يدخل فيه نصف العلم، ووجه بأن للدين ظاهراً أو باطناً، والنية متعلقة بالباطن والعمل هو الظاهر، وأيضاً النية عبودية القلب والعمل عبودية الجوارح وقد نظم بعضهم الأحاديث الأربعة، فقال:

عمدة الدين عندنا كلمات أربع من كلام خير البرية

اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعمل بنيه

ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كما بدأ بهذا الحديث كتابه لما ذكر ختمه بحديث التسييح، لأن به تتعطر المجالس وهو كفارة لما يقع من الجالس، ولما كان هذا الباب معقوداً لبيان الوحي وكيفيته شرع بذكر الأحاديث الواردة فيه بعد ما قدم حديث «الأعمال بالنيات» تنبيهاً على قصده من تأليف هذا الكتاب، ولكونه مشتقاً على الهجرة، وكانت مقدمة النبوة في حقه ﷺ هجرته إلى الله تَعَالَى، وإلى الخلوة بمناجاته في غار حراء، فهجرته إليه كانت ابتداء فضله تَعَالَى عليه باصطفائه، ونزول الوحي عليه، فقال:

2 - باب

2 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

2 - باب

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ التَّنِيسِيُّ نسبة إلى تنيس، بكسر التاء المثناة الفوقية وبالنون المكسورة المشددة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره سين مهملة بلدة بمصر بساحل البحر، واليوم خراب، سميت بتنيس بن حام ابن نوح عليه السلام، وأصله من دمشق، ثم نزل بتنيس، وهو أجلّ من روى الموطأ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، سمع الأعلام مالكا والليث بن سعد ونحوهما، وعنه الأعلام يحيى بن معين والذهلي وغيرهما، وأكثر عنه البُخَارِيُّ في صحيحه، وقال: كان أثبت الناس، وروى أبو داود والترمذي والنسائي عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، ولم يخرج له مسلم، وقال البُخَارِيُّ: لقيته بمصر سنة سبع عشرة ومائتين، ومنه سمع البُخَارِيُّ الموطأ عَنْ مَالِكٍ، مات بمصر سنة ثمانى عشرة ومائتين، وليس في الكتب الستة عبد الله بن يوسف سواه.

ثم في يوسف ستة أوجه: ضم السين وفتحها وكسرها مع الهمزة وتركها، وهو اسم عبراني، معناه جميل الوجه في لغتهم، وقيل: عربي، قال الزمخشري: وليس بصحيح، لأنه لو كان عربيا لانصرف لخلوه عَنْ سبب آخر سوى التعريف، وما يقال إنه على قراءة كسر السين أو فتحها يكون على وزن المضارع المبني للفاعل أو المفعول من أسف فيجوز أن يكون منع صرفه للتعريف ووزن الفعل، فمدفوع بأن القراءة المتواترة قامت بالشهادة على أن الكلمة أعجمية، فلا تكون تارة عربية وتارة أعجمية، ونحو يوسف يونس رويت فيه هذه اللغات الثلاث، ولا يقال هو عربي مع أنه في لغتين منها بوزن المضارع من أنس وأونس، ثم إنه على تقدير كونه عربيا قالوا: اشتقاقه من الأسف وهو الحزن والأسف: وهو العبد وقد اجتمعا في يوسف النَّبِيِّ ﷺ، فلذلك سمي يوسف، وفيه نظر، لأن يعقوب عليه السلام لما سماه يوسف لم يلاحظ فيه هذا المعنى.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) ابن أنس بن مالك بن أنس أبو عبد الله الأصمعي الحميري المدني، قيل: أخذ مالك عَنْ تِسْعِمَاءَ شَيْخٍ، منهم ثلاثمائة من

التابعين، وستمائة من تابعيهم ممن اختاره وارتضى دينه وفهمه وقيامه بحق الرواية وشروطها، وسكنت النفس إليه، وترك الرواية عن أهل دين وصلاح لا يعرفون الرواية، ومن الأعلام الذين روى عنهم إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي، وأيوب السختياني، وثور ابن يزيد الدثلي، وجعفر بن مُحَمَّد الصادق، وعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والزهري، ونافع مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص، وفي مناقب أبي حنيفة: أن مالك بن أنس كان يسأل أبا حنيفة يأخذ بقوله، وبعضهم ذكر أنه ربما سمع منه منكراً وفيه نظر، وذكروا أيضاً أن أبا حنيفة سمع منه أيضاً، ومن الأعلام الذين رووا عنه: سفيان الثوري ومات قبله، وسفيان بن عيينة، وشعبة ابن الحجاج ومات قبله أيضاً، وأبو عاصم النبيل، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن الأوزاعي، وهو أكبر منه، وعبد الله بن مسلمة، وعبد الملك بن جريج، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقتيبة بن سعيد، والليث بن سعد، وهو من أقرانه، ومحمد ابن مسلم الزهري، وهو من شيوخه، وقيل: لا يصح وهو الأصح.

وروى عنه الإمام الشافعي وهو أحد مشايخه، روى عنه وأخذ عنه العلم، وأما الذين رووا عنه الموطأ والذين رووا عنه مسائل الرأي، فأكثر من أن يحصوا، وقد جمع الدارقطني في كتاب له نحو ألف رجل، وأخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم، وقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال ابن معين: كل من روى عنه مالك ثقة إلا أبا أمية، وقال غير واحد: هو أثبت أصحاب نافع والزهري: وعن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إذا جاءك الحديث عن مَالِكٍ فشد به يديك، وإذا جاء الأثر فمالك النجم، وعنه: مالك بن أنس معلّم، وعنه أخذنا العلم، وعنه قَالَ مُحَمَّد بن الحسن الشيباني: أقمت عند مالك بن أنس ثلاث سنين وكسراً، أو كان يقول إنه سمع منه لفظاً أكثر من سبعمئة حديث، وكان إذا حدث عن مَالِكٍ امتلأ منزله وكثر الناس عليه حتى يضيق بهم الموضع، وإذا حدثهم عن غير مالك من شيوخ الكوفيين، لم يجئه إلا اليسير.

وروى الترمذي بإسناده عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «يوشك أن يضرب الناس إباط

المطي في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من علماء المدينة»، وحمل سفيان بن عيينة وغيره هذا الحديث على مالك، وقالوا: هو العالم المذكور، وهو جدير به، كما قالوا.

قَالَ الواقدي: وكان مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أشقر شديد البياض ربعة من الرجال، كبير الرأس أصلع، وكان لا يخضب، وكان يلبس الثياب العدنية الجياد، ويكره خلق الثياب، ويعيبه ويراه من المثلة، وهو أيضاً من العلماء الذين ابتلوا في دين الله تَعَالَى.

قَالَ ابن الجوزي: ضرب مالك بن أنس سبعين سوطاً لأجل فتوى لم توافق غرض السلطان، ويقال: سعي به إلى جعفر بن سليمان، وهو ابن عم أبي جعفر المنصور، وقالوا له إنه لا يرى إيمان ببعثكم هذه لشيء، فغضب جعفر ودعا به وجرده، وضربه بالسياط، ومدت يده حتى انخلعت كتفه، وارتكب منه أمراً عظيماً، توفي في ليلة أربع عشرة من صفر، وقيل: من ربيع الأول، سنة تسع وسبعين ومائة، وصلى عليه عبد الله بن مُحَمَّد بن إِبراهيم بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أمير المدينة يومئذ، ودفن بالبقيع، يسر الله لنا زيارة قبره غير مرة، ومولده في ربيع الأول، سنة أربع وتسعين، وفيها ولد الليث بن سعد أيضاً، وكان حمل به في البطن ثلاث سنين، وليس في الرواة مالك بن أنس غير هذا الإمام، وغير مالك بن أنس الكوفي روي عنه حديث واحد عن هانئ ابن حرام، وقيل: حزام، ووهم بعضهم فأدخل حديثه في حديث الإمام نبه عليه الخطيب، وهو أحد أئمة المذاهب الستة المتبوعة.

والثاني: إمامنا الأعظم أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الذي مات ببغداد سنة خمسين ومائة عن سبعين سنة.

والثالث: الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، الذي مات بمصر سنة أربع ومائتين عن أربع وخمسين سنة.

والرابع: الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الذي مات سنة إحدى وأربعين ومائتين عن ثمانين سنة ببغداد.

والخامس: سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الذي مات بالبصرة سنة إحدى

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

وستين ومائة عَنْ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ سَنَةً .

والسادس: داود بن علي الأصبهاني الذي مات سنة تسعين ومائتين عَنْ ثَمَانَ وَثَمَانِينَ سَنَةً بِبَغْدَادَ، وَهُوَ إِمَامُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَقَدْ جُمِعَ أَبُو الْفَضْلِ يَحْيَى بْنُ سَلَامَةَ الْحَصَكْفِيُّ الْخَطِيبُ الشَّافِعِيُّ الْقَرَاءُ السَّبْعَةُ فِي بَيْتٍ وَأُتِمَّتِ الْمَذَاهِبُ فِي بَيْتٍ، فَقَالَ:

جَمَعْتَ لَكَ الْقُرَّاءَ لَمَّا أَرَدْتَهُمْ بَبَيْتٍ تَرَاهُ لِلْأُتَمَّةِ جَامِعَا
أَبُو عَمْرٍو عَبْدَ اللَّهِ حَمْزَةً عَاصِمَ عَلِيٍّ وَلَا تَنْسُ الْمَدِينِيَّ نَافِعَا
وإِنْ شِئْتَ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ فَاسْتَمِعْ لَتَعْرِفَهُمْ فَاحْفَظْ إِذَا كُنْتَ سَامِعَا
مُحَمَّدَ وَالنَّعْمَانَ مَالِكَ أَحْمَدَ وَسُفْيَانَ وَادَّكِرْ بَعْدَ دَاوُدَ تَابِعَا

(عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) بْنِ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ، أَبِي الْمُنْذَرِ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحَدُ الْأَعْلَامِ، تَابِعِيٌّ مَدَنِيٌّ، رَأَى ابْنَ عَمِّهِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ، وَدَعَا لَهُ، وَجَابِرًا وَغَيْرَهُمَا، وَلَدَ مَقْتَلَ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةً إِحْدَى وَسِتِينَ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً فِي زَمَنِ الْمَنْصُورِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَحَدٌ شَارَكَهُ فِي اسْمِهِ مَعَ اسْمِ أَبِيهِ.

(عَنْ أَبِيهِ)، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عُرْوَةَ، بَضَمَ الْمَهْمَلَةَ، وَالِدَ هِشَامِ الْمَذْكُورِ الْمَدَنِيِّ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ الْمَجْمُوعِ عَلَى جَلَالَتِهِ، وَإِمَامَتِهِ وَكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَبِرَاعَتِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَهُمْ: هُوَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَخَارِجَةُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ، ثُمَّ الْجَيْمُ ابْنُ زَيْدٍ بْنُ ثَابِتٍ، وَفِي السَّابِعِ أَقْوَالٌ: قِيلَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ، وَقِيلَ: أَبُو بَكْرُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ جَمْعُهُمُ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

أَلَا إِنْ مِنْ لَا يَقْتَدِي بِأُتَمَّةٍ فَقَسَمْتَهُ ضَيْزَى مِنَ الْحَقِّ خَارِجَهُ
فَخَذَهُمْ عَبِيدُ اللَّهِ عُرْوَةَ قَاسِمَ سَعِيدَ أَبُو بَكْرٍ سُلَيْمَانَ خَارِجَهُ

وَأُمُّ عُرْوَةَ أَسْمَاءُ بِنْتُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ جُمِعَ الشَّرَفُ مِنْ وَجْهِهِ، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَهْرَهُ، وَأَبُو بَكْرٍ جَدُّهُ، وَالزَّبِيرُ وَالِدُهُ، وَأَسْمَاءُ أُمُّهُ،

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

وعائشة خالته، رضوان الله عليهم أجمعين، ولد سنة عشرين، ومات سنة أربع وتسعين، وقيل: سنة ثلاث، وقيل: تسع، روى له الجماعة، وليس في الستة عروة بن الزبير سواه، ولا في الصحابة أيضًا.

(عَنْ عَائِشَةَ) بالهمز، وعوام المحدثين يبدلون ياء (أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، هي بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تكنى بأُم عبد الله، كناها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بابن أختها أسماء عبد الله بن الزبير، وقيل: يسقط لها، وليس بصحيح، تزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بمكة قبل الهجرة بسنتين، وقيل: بثلاث، وقيل: بسنة ونصف أو نحوها في شوال وهي بنت ست سنين، وقيل: سبع، وبنى بها في شوال أيضًا بعد وقعة بدر في السنة الثانية من الهجرة، وقيل: بعد سبعة أشهر، أقامت في صحبته ثمانية أعوام وخمسة أشهر على الأصح، ولم يتزوج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بكرا غيرها، قَالَ عروة: كانت عائشة رضي الله عنها أعلم الناس بالقرآن والحديث والشعر، وقال أبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما أشكل على أصحاب النَّبِيِّ ﷺ شيء، فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علمًا.

وقال القاسم بن مُحَمَّد: استقلت عائشة رضي الله عنها بالفتوى زمن أبي بكر وعمر وعثمان فمن بعدهم رضي الله عنهم. والأحاديث الصحيحة في فضلها رضي الله عنها كثيرة، وكانت من أكبر فقهاء الصحابة، وأحد الستة الذين هم أكثر الصحابة رواية، رُوِيَ لها عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ألفا حديث ومائتا حديث وعشرة أحاديث، اتفق الشيخان على مائة وأربعة وسبعين حديثًا، وانفرد الْبُخَارِيُّ بأربعة وخمسين، ومسلم بثمانية وخمسين، روت عَنْ خلق من الصحابة، وروى عنها جماعات من الصحابة والتابعين قريب من المائتين، ومما اجتمع لها من الفضائل أنها زوج رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وبنت خليفته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتوفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في بيتها، ورأسه في حجرها، وجمع الله بين ريقه وريقها، ودفن في بيتها، وكان ينزل عليه الوحي وهو في فراشها، بخلاف غيرها، ونزلت براءتها من السماء، وخلقت طيبة، ووعدت مغفرة وأجرًا كريمًا، وتوفيت بالمدينة في رمضان، وقيل: في شوال سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان وخمسين، وأمرت أن تدفن ليلا بعد الوتر بالبقيع، وصلى عليها أبو هريرة

أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وهل هي أفضل أم خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه خلاف ، فقال بعضهم عائشة أفضل ، وقال آخرون : خديجة أفضل ، وبه قَالَ القاضي ، وبه قطع ابن العربي المالكي ، وهو الأصح ، وكذلك الخلاف في أنها أفضل أم فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والأصح أنها أفضل من فاطمة ، قَالَ محمود الْعَيْنِي : وسمعت بعض أساتذتي الكبار أن فاطمة أفضل في الدنيا ، وعائشة أفضل في الآخرة والله أعلم .

ومن الصحابة من اسمه عائشة عشرة ، وليس في الصحيحين من اسمه عائشة من الصحابة سوى الصديقة رضي الله عنها ، ثم إن قولهم في عائشة وغيرها من أزواج النبي ﷺ أم المؤمنين مأخوذ من قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب : 6] ، وقرأ مجاهد : وهو أب لهم ، وقيل إنها قراءة أبي ابن كعب ، وكونهن أمهاتهم في وجوب احترامهن وبرهن وتحریم نکاحهن لا في جواز الخلوة والمسافرة ، وتحریم نکاح بناتهن ، وكذا بالنظر في الأصح ، وبه جزم الرافعي ، ومقابله حكاه الماوردي ، وهل يقال فيهن أمهات المؤمنات ؟ فيه خلاف ، والأصح أنه لا يقال بناء على الأصح أنهن لا يدخلن في خطاب الرجال ، كما عرف في أصول الفقه ، وعن عائشة رضي الله عنها أنا أم رجالكم لا أم النساء ، على ما قاله ابن كثير ، وقال الحافظ العسقلاني : وإنما قيل للواحد منهن أم المؤمنين للتغليب وإلا فلا مانع من أن يقال لها أم المؤمنات ، انتهى .

وهل يقال للنبي ﷺ أبو المؤمنين فيه وجهان ، والأصح الجواز ، ونص عليه الشافعي أيضًا ، أي : في الحرمة ، ومعنى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب : 40] ، لصلبه ﷺ ، وعن الأستاذ أبي إسحاق أنه لا يقال : أبونا وإنما يقال : كأبينا لما روي أنه ﷺ قَالَ : إنما أنا لكم كالوالد ، وهل يقال لأخواتهن أخوال المؤمنين ، ولأخواتهن حالات المؤمنين ، ولبناتهن أخواتهم ، فيه خلاف عند العلماء ، والأصح المنع لعدم التوقيف ، ووجه مقابله أنه مقتضى ثبوت الأمومة ، وهو ظاهر النص ، لكنه مؤول على ما عرفت ، قالوا : ولا يقال لأبائهن وأمهاتهن أجداد المؤمنين وجداتهم .

(أَنَّ الْحَارِثَ) بغير ألف بعد الحاء في الكتابة تخفيفًا ، وقد يكتب بالالف .

(ابْنُ هِشَامٍ) بكسر الهاء ، وتخفيف الشين المعجمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو

سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟

الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، أخو أبي جهل لأبوين، وابن عم خالد بن الوليد، شهد بدرًا كافرًا، وانهزم وأسلم يوم الفتح وحسن إسلامه، وأعطاه النَّبِيُّ ﷺ يوم حنين مائة من الإبل، قتل باليرموك سنة خمس عشرة، وقيل: مات في طاعون عمواس سنة ثمانٍ عشرة من الهجرة، وكان شريفًا في قومه، وله اثنان وثلاثون ولدا، منهم أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أحد الفقهاء السبعة على قول، وليس في الصحابة الحارث بن هشام إلا هذا، وإلا الحارث بن هشام الجهني، روى عنه المصريون، ذكره ابن عبد البر، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعنونة.

ومنها: أن رجاله كلهم مدنيون ما خلا شيخ البَخَارِيِّ.

ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في بدء الخلق أيضًا، وأخرجه مسلم في الفضائل.

(سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة، وهو يحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون عائشة رضي الله عنها حضرته، فيكون من مسند عائشة رضي الله عنها، فلذا أدخله الحفاظ في مسند عائشة رضي الله عنها، والآخر أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد، فيكون من مرسل الصحابة، وهو محكوم بوصله عند الجمهور، ويؤيده أن الإمام أحمد في مسنده والبغوي في معجمه أدخلاه في مسند الحارث بن هشام من طريق عامر بن صالح الزبيري، عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام، قال: سألت، وعامر وإن كان فيه ضعف، لكن وجد له متابع عند ابن مندة، والمشهور هو الأول.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟)، قد مر تفسير الوحي فيما مضى، وليذكر هنا أقسامه وصوره، أما أقسامه في حق الأنبياء عليهم السلام فثلاثة:

أحدها: سماع الكلام القديم كسماع موسى عليه السلام بنص القرآن وسماع نبينا ﷺ بصحيح الآثار.

والثاني: وحي رسالة بواسطة الملك.

والثالث: وحي يُلقى بالقلب، كقوله ﷺ: «إن روح القدس نفث في روعي»، أي: في نفسي، وقيل: كان هذا حال داود عليه السلام، والوحي إلى غير الأنبياء

عليهم السلام بمعنى الإلهام، كالوحي إلى النحل. وأما صورته فسبق على ما ذكره السهيلي:

الأولى: المنام.

والثانية: أن يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس، كما جاء فيه أيضًا.

والثالثة: أن ينفث في روعه الكلام، كما مر في الحديث المذكور آنفاً، وقال مجاهد وغيره في قوله تعالى: ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: 51]، هو أن ينفث في روعه بالوحي.

والرابعة: أن يتمثل له الملك رجلاً، كما في هذا الحديث أيضًا، وقد كان يأتيه في صورة دحية، واختصاص إتيانه في صورته دون غيره من الصحابة لكونه أحسن أهل زمانه صورة، ولهذا كان يمشي مثلما خوفاً أن يفتن به النساء.

والخامسة: أن يتراءى له جبريل عليه السلام في صورته التي خلقها الله تعالى له، له ستمائة جناح ينتثر منها اللؤلؤ والياقوت.

والسادسة: أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب، إما في اليقظة قليلة الإسرائاء، أو في النوم كما في الترمذي مرفوعاً: «أتاني ربي في أحسن صورة، فقال: فيم يختصم الملائكة الأعلى» الحديث. وحديث عائشة الآتي ذكره «فجاءه الملك»، فقال: اقرأ ظاهره أن ذلك كان يقظة، وفي السيرة: «فأتاني وأنا نائم»، ويمكن الجمع بأنه جاء أولاً مناماً توطئة، وتيسيراً عليه ورفقاً به، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مكث عليه السلام بمكة خمس عشرة سنة يسمع الصوت ويرى الضوء، وسبع سنين ولا يرى شيئاً، وثمانين سنين يوحى إليه.

والسابعة: وحي إسرائيل عليه السلام، كما جاء عن الشعبي أن النبي ﷺ وكل به إسرائيل، فكان يتراءى له ثلاث سنين، ويأتيه بالكلمة من الوحي والشيء، ثم وكل به جبريل عليه السلام. وفي مسند أحمد بإسناد صحيح عن الشعبي أن رسول الله ﷺ نزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة، فقرن بنبوته إسرائيل عليه السلام ثلاث سنين، فكان يعلمه الكلمة والشيء، ولم ينزل القرآن فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل عليه السلام، فنزل القرآن على لسانه

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَٰصَةِ الْجَرَسِ،

عشرين سنة، عشرا بمكة، وعشرا بالمدينة، فمات وهو ابن ثلاث وستين سنة، وأنكر الواقدي وغيره كونه وكل به غير جبريل عليه السلام، وقال أحمد بن مُحَمَّد البغدادي أكثر ما في الشريعة مما أوحى إلى رَسُول اللَّهِ ﷺ على لسان جبريل عليه السلام ثم إن سؤال الحرث بن هشام عن كيفية الوحي لطلب الطمأنينة ولا يقدح مثل ذلك السؤال في شأن الصحابة فكانوا يسألونه عليه السلام عن الأمور التي لا تدرك بالحس فيخبرهم بها ولا ينكر ذلك عليهم ثم إن إسناد الإتيان إلى الوحي مجاز عقلي، وحقيقته كيف يأتيك حامل الوحي، فأُسند إلى الوحي للملابسة التي بين الحامل والمحمول، ويجوز أن يكون الكلام فيه استعارة بالكنية بأن يكون الوحي مشتبها برجل مثلاً، ويضاف إلى المشتبه الإتيان الذي هو من خواص المشبه به، وقد مر فيما قبل أن المراد من الباب بجملته بيان كيفية بدء الوحي، لا من كل حديث منه، على أنه لما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله، ناسب تقديم ما يتعلق بها، وهو صفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه، فحسن إيراد هذا الحديث حتى على اللحظة، فلا يرد أن هذا الحديث لا يصلح للترجمة، وإنما المناسب لها الحديث الآتي بعد، فإنه هو المتعلق لبدء الوحي لا هذا الحديث، فتأمل هذا الحديث عقيب حديث الأعمال بالنيات الذي تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق بحيث يستحق التقديم، كما تقدم.

(فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ بلا فاء (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْيَانًا) جمع حين، وهو الوقت يقع على القليل والكثير، وعند الفقهاء الحين والزمان يقع على ستة أشهر، حتى لو حلف لا يكلمه حيناً أو زماناً، فهو على ستة أشهر، قالوا: فإن الحين قد يراد به الزمان القليل، وقد يراد به أربعون سنة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: 1]، أي: أربعون سنة، وقد يراد به ستة أشهر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَوَوَّأَ أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: 25]، وخير الأمور أوسطها، وهذا إذا لم ينو شيئاً، أما إذا نوى شيئاً فهو على ما نواه، لأنه حقيقة كلامه، ثم إنه نصب على الظرفية وعامله قوله عليه السلام.

(يَأْتِينِي)، أي: يأتيني الوحي أحياناً وأوقاتاً (مِثْلَ صَلَٰصَةِ الْجَرَسِ)، بنصب

مثل على أنه حال، أي: يأتيني مشابها صوته صلصلة الجرس، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي: يأتيني إتيانا مثل إتيان صلصلة الجرس، ويجوز فيه الرفع من حيث الدراية، وإن لم تساعده الرواية بتقدير هو مثل صلصلة الجرس، والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة في الأصل، صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أطلق على كل صوت له طنين، وقيل: هو صوت متدارك لا يفهم أول وهلة، والجرس بفتح الراء هو الجلجل الذي يعلق في رؤوس الدواب، واشتقاقه من الجرس بإسكان الراء، وهو الصوت والحس، قال ابن السكيت: الجرس بالفتح، وبالكسر: الصوت، ولم يفرق، وقال الليث: الجرس، بالفتح مصدر الصوت المجروس، والجرس بالكسر الصوت نفسه، وجرس الحرف نغمة الصوت، والحروف الثلاثة، أعني: الواو والياء والألف لا جرس لها، وسائر الحروف مجروسة، قيل: والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي، قال الخطابي: يريد ذلك القائل أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه أول ما يقرع سمعه حتى يفهمه بعد، فلذا شبه بصوت الجرس، وقيل: هو صوت حفيف أجنحة الملك، ويؤيده الرواية الأخرى كأنه سلسلة على صفوان، والحكمة في تقدمه أن يشغله عن غير ذلك، فيصادف الوحي سمعا خاليا فيتمكن⁽¹⁾.

فإن قلت لم شبه الوحي المحمود بصوت الجرس، وهو مذموم لصحة النهي عنه والتنفير من مرافقة ما هو معلق به، والإعلام بأنه لا تصحبهم الملائكة، كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما، فالجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه والمشبه به في الصفات كلها، ولا في أخص وصف له، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما، وصوت الجرس له جهتان، جهة قوة، وجهة طنين، فمن حيث القوة وقع التشبيه به، ومن حيث الطنين وقع التنفير عنه، وكره صحبته في السفر، وأخبر بأنه ينفر منه الملائكة، وعلل بكونه مزمار الشيطان، وقيل: إنما كرهه لأنه يدل على أصحابه بصوته، وكان عليه السلام يحب أن لا يعلم العدو به حتى

(1) وقال شيخ الإسلام البلقيني: وسبب ذلك: أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: كان يعالج من التنزيل شدة.

وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيُقْصَمُ عَلَيَّ وَقَدْ وَعَيْتُ.....

يأتيهم فجأة، وفيه نظر، وقيل: يحتمل أن يكون الكراهة بعد إخباره عن كيفية الوحي، فإن قيل: إن أبا داود قد روى من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنا نسمع عنده مثل دوي النحل، وههنا يقول: مثل صلصلة الجرس، وبينهما تفاوت، فالجواب: أن ذلك بالنسبة إلى الصحابة، وهذا بالنسبة إلى النَّبِيِّ ﷺ.

(وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ)، جملة حالية أو اعتراضية، ويفهم منه أن الوحي كله شديد عليه، لثقل ما يوحى إليه، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: 5]، ولكن هذا النوع منه أشد عليه، وذلك لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود؛ ولأن سنة الله تَعَالَى قد جرت بالمناسبة بين القائل والسامع، حتى يصح بينهما التحاور، وهي ههنا إما باتصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية الملكية، وهو النوع الأول، وإما باتصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية، وهو النوع الثاني، ولا شك أن الأول أشد وأصعب، وقيل: إنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية وعيد أو تهديد، وفيه نظر، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن أيضًا لدلالة الأحاديث على عدم الاختصاص.

(فَيُقْصَمُ عَلَيَّ)، بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من باب ضرب من الفصم، بمعنى: القطع⁽¹⁾، أي: يقطع الملك عني الوحي، وقيل: الفصم بالفاء هو القطع بلا إبانة، وبالقاف هو القطع بإبانة، وعلى هذا فكأنه قَالَ فيفارقني الملك ليعود إلي مرة بعد أخرى، وفي رواية: فيفصم، بضم الياء وكسر الصاد، من أفصم المطر إذا أفلح، قيل: وهي لغة قليلة، وفي أخرى: فيفصم، بضم أوله وفتح ثالثة على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي، أي: فيقطع عني الوحي والفاء عاطفة على قوله: يأتيني، أو رابطة بقوله، وهو أشده عليّ، على رواية صيغة المجهول، والمعنى: هو أشده عليّ، بحيث ينقطع من بدني شيء وهو بعيد جدًا.

(وَقَدْ وَعَيْتُ)، أي: فهمت وحفظت، يقال: وعيت العلم حفظته،

(1) ويقال هذا معنى ما يدعيه الاشتقاقيون من مناسبة اللفظ للمعنى الموضوع له؛ ذلك لأن القاف لما كانت من الحروف الشديدة وحروف القلقلة التي فيها ضغط وشدة اعتبر في معناه مناسبة لذلك بخلاف الفاء فإنها من الحروف الرخوة. [المؤلف].

عَنْهُ مَا قَالَ،

ووعت الأذن سمعت، وأوعيت المتاع جمعته في الوعاء، وقال ابن القطاع: أوعيت العلم مثل وعيته، وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ﴾ [الانشقاق: 23]، أي: بما يضمرون في قلوبهم من التكذيب، وقال الزجاج: بما يحملون في قلوبهم، فهذا من أوعيت المتاع.

(عَنْهُ)، أي: عَنِ الْمَلِكِ (مَا قَالَ)، أي: الذي قاله الملك، ولا معارضة بينه وبين قَوْلِهِ تَعَالَى حكاية عَنِ الْكَفَّارِ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: 25]، لأنهم كانوا ينكرون الوحي، وينكرون مجيء الملك به، والجملة حالية، ومعلوم أن الماضي إذا وقع حالا يجوز فيه الواو وتركه، ولكنه لا بد من قد ظاهرة أو مقدرة، وههنا جاء بالواو، وقد ظاهرة.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي قَوْلِهِ: فَيَفْصِمُ عَنِّي، أي: ينجلي ما يغشاني من الكرب والشدة، والمعنى: أن الوحي إذا ورد عليه ﷺ يغشاه كرب، لثقل ما يلقي عليه من القول وشدة ما تأخذ به نفسه من جمعه في قلبه، وحسن حفظه، فيعتربه لذلك حال كحال المحموم، كما رُوي أنه كان يأخذه عند الوحي الرَّحْصَاءُ، أي: العرق والبُهر، أي: تتابع النفس، وإنما كان ذلك ليبلو صبره، ويحسن تأديبه فيرتاض، لاحتمال ما كلف من أعباء النبوة، وذلك لما يستشعره من الخوف لوقوع تقصير فيما أمر به من حسن ضبطه، أو اعتراض خلل دونه، وقد أُنذر ﷺ بما يرتاع له النفوس، ويعظم به وجل القلوب في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ [٤٤] لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ [٤٥] ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ [٤٦] [الحاقة: 44 - 46]، وحاصله: أن الشدة المذكورة إما لحسن حفظه أو لابتلاء صبره، وإما للخوف من التقصير فيما أُوحي إليه، ثم إن فيها فائدة، وهي ما يترتب على المشقة من زيادة الزلْفَى ورفع الدرجات، وقال الإمام شهاب الدين فضل الله التوربشتي: كان ﷺ معتنياً بالبلاغة مكاشفاً بالعلوم الغيبية، وكان يوفر على الأمة حصصهم بقدر الاستعداد، فإذا أراد أن ينبئهم بما لا عهد لهم به من تلك العلوم، صاغ لهم أمثلة من عالم الشهادة، ليعرفوا بما شاهدوه ما لم يشاهدوه، فلما سأله الصحابي عَنْ كَيْفِيَةِ الْوَحْيِ وكان ذلك من المسائل العويصة التي لا يماط نقاب التعزز. عَنْ وَجْهِهَا لِكُلِّ أَحَدٍ، ضرب لها في الشاهد مثلاً بالصوت المتدارك الذي يسمع ولا

يفهم منه شيء، تنبيهها على أن الوحي يرد في هيئة الجلال فيأخذ هيئة الخطاب حين وروده بمجامع القلب، ويلاقي من ثقل القول ما لا علم له بالقول مع وجود ذلك، فإذا كشف عنه وجد القول المنزل بينا ملقى في الروح واقعاً موقع المسموع المفهوم، وهذا معنى قوله: فيفصم عني، وقد وعيت ما قال. وهذا الضرب من الوحي شبيه بما يوحى إلى الملائكة على ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قضى الله في السماء أمراً ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله، كأنه سلسلة على الحجر»⁽¹⁾، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم، قالوا: الحق، وهو العي الكبير»، انتهى.

وقد روى الطبراني وابن أبي عاصم من حديث النواس بن سمعان مرفوعاً، إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة أو قال رعدة شديدة خوفاً من الله تعالى، فإذا سمع بذلك أهل السموات صعدوا وخروا لله سجداً، فيكون أول ما يرفع رأسه جبريل عليه السلام، فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل عليه السلام على الملائكة، كلما مر على سماء سألها ملائكتها ماذا قال ربنا يا جبريل، قال: الحق، وهو العلي الكبير، فيقولون كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي جبريل عليه السلام حيث أمره الله تعالى.

وروى ابن مردويه عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: إذا تكلم الله بالوحي يسمع أهل السموات صلصلة السلسلة على الصفوان فيفزعون. وعند ابن أبي حاتم عن العوفي عن ابن عباس وقتادة أنهما فسرا آية: ﴿إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ بابتداء إحياء الله إلى مُحَمَّد ﷺ بعد الفترة التي كانت بينه وبين عيسى عليهما الصلاة والسلام. وفي كتاب العظمة لأبي الشيخ عن وهب بن الورد، قال: بلغني أن أقرب الخلق من الله تعالى إسرافيل عليه السلام، العرش على كاهله، فإذا نزل الوحي دُلي لوح من تحت العرش، فيقرع جبهة إسرافيل، فينظر فيه، فيدعو جبريل فيرسله، فإذا كان يوم القيامة أتى به ترعد فرائضه، فيقال: ما صنعت فيما

(1) وقد تبين في هذا الحديث أن الوحي كان يأتيه على صنفين أولهما أشد من الآخر وذلك لأنه عليه السلام كان يرد في الأول من الطباع البشرية إلى الأوضاع الملكية فيوحى إليه كما يوحى إلى الملائكة وفي الآخر يرد الملك إلى شكل البشر وشاكلته ولا شك أنه أيسر كما تقدم في المسطر.

وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ

أدى إليك اللوح، فيقول: بلغت جبريل، فيدعى جبريل، فيأتي ترعد فرائضه، فيقال: ما صنعت فيما بلغك إسرافيل، فيقول: بلغت الرسل إلى آخره، هذا واعلم أن سماع النبي ﷺ وسماع الملك الوحي من الله تعالى بغير واسطة يستحيل أن يكون بحرف وصوت، بل يخلق الله تعالى للسامع علما ضروريا بثلاثة أمور: بالمتكلم وبأن ما سمعه كلامه، وبمراده من كلامه، والقدرة الأزلية لا تقصر عن اضطراب النبي والملك إلى العلم بذلك، فكما أن كلامه تعالى ليس من جنس كلام البشر، فسماعه الذي يخلقه لعبده ليس من جنس سماع الأصوات، ولذلك عسر علينا فهم كيفية سماع موسى عليه السلام لكلامه تعالى الذي ليس بحرف ولا صوت كما يعسر على الأكمه كيفية إدراك البصير للألوان.

فأما سماعه ﷺ فيحتمل أن يكون بحرف وصوت دال على معنى كلام الله تعالى، والمسموع هو الأصوات الحادثة، وهي فعل الملك دون نفس كلام الله تعالى، ولا يكون هذا سماعا لكلام الله تعالى من غير واسطة، وإن كان يطلق عليه أنه سماع كلام الله تعالى، وسماع الآية من الرسول عليه السلام كسماعه من الملك، وطريق الفهم فيه تقديم المعرفة بوضع اللغة التي يقع بها المخاطبة على ما حققه الإمام الغزالي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وحكى القرافي خلافا للعلماء في ابتداء الوحي، هل كان جبريل عليه السلام ينقل له ملك عن الله تعالى، أو يخلق له علم ضروري بأن الله تعالى طلب منه أن يأتي محمدا ﷺ وغيره من الأنبياء عليهم السلام بسور كذا، أو يخلق له علم ضروري بأن يأتي اللوح المحفوظ فينقل من كذا وكذا، والله أعلم بهذا.

(وَأَحْيَانًا) عطف على أحيانا الأول (يَتَمَثَّلُ) أي: يتصور، والتمثل هو أن يتكلف أن يكون مثالا لشيء وشبيهاً له.

(لِي) أي: لأجلي، ويجوز أن يكون اللام بمعنى عند، كما في قوله كتبته لخمس خلون، أي: يتمثل عندي (الْمَلَكُ)، فاعل يتمثل وأصله ملاك، تركت الهمزة لكثرة الاستعمال من الألوكه بمعنى الرسالة، يقال: أَلَكْنِي إِلَيْهِ، أي: أرسلني، وإنما سمي الرسالة ألوكه لأنها تؤلك في الفم، تقول العرب: الفرس يألك اللجام في الفم ألكا، أي: يعلكه علكا، وسمي الملك ملكا، لأنه رسول من

اللَّهُ تَعَالَى وجمعه ملائكة بالرد إلى أصله، فَإِنْ فَعَلَ لَا يَجْمَعُ عَلَى فَعَائِلٍ كَالشَّمَالِ يَجْمَعُ عَلَى شَمَائِلٍ، وَالْحَاقُّ التَّاءُ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ. ثُمَّ إِنَّ الْمَلِكَ جِسْمٌ عَلَوِي لَطِيفٌ يَتَشَكَّلُ بِأَيِّ شَكْلٍ أَرَادَ، وَزَعَمُ الْفَلَّاسِفَةُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ جَوَاهِرَ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا، لَيْسَتْ بِمُتَحِيزَةٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ هِيَ مُسْتَغْرَقَةٌ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ، وَمِنْهُمْ مُدَبِّرَاتُ هَذَا الْعَالَمِ، فَإِنْ كَانَتْ خَيْرَةٌ فَهُمْ الْمَلَائِكَةُ الْأَرْضِيَّةُ وَإِنْ كَانَتْ شَرِّيرَةٌ فَهُمْ الشَّيَاطِينُ، وَقَوْلُهُمْ ذَلِكَ بَاطِلٌ كَمَا عَرَفَ فِي مَوْضِعِهِ⁽¹⁾.

(رَجُلًا) وَهُوَ خِلَافُ الْمَرْأَةِ، وَالْجَمْعُ رِجَالٌ وَرِجَالَاتٌ كَجَمَالٍ وَجَمَالَاتٍ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: جَمْعُ رَجُلٍ رَجُلَةٌ - كَعُنْبَةٍ وَأَرَاغِلٍ - وَتَصْغِيرُهُ رَجِيلٌ وَرَوِيجِلٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، قِيلَ: وَيُقَالُ لِلْمَرْأَةِ رَجُلَةٌ، وَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ: الرَّجُلُ ذَكَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، جَاوَزَ حَدَّ الْبُلُوغِ مَنْقُوصٌ بِهِ، وَبِإِطْلَاقِهِ عَلَى الصَّغِيرِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: 12]، فَافْهَمُ.

ثُمَّ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَيِ: يَتِمُّثَلُ تَمَثُّلَ رَجُلٍ، أَوْ عَلَى الْحَالِيَّةِ، أَيِ: عَلَى هَيْئَةِ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلِهِ بِمُسْتَقٍّ إِذْ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالًا وَالرَّجُلُ يَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ عَلَى تَضْمِينِ تَمَثُّلٍ مَعْنَى يَتَخَذُ، أَيِ: يَتَخَذُ الْمَلِكُ رَجُلًا مَثَلًا كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ، وَلَا كَلَامٌ فِي الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْأَسْمَ الدَّالَّ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ لَا يَقَعُ حَالًا، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا نَحْوَ أَسْوَدٍ وَأَحْمَرَ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَابِتٌ غَيْرُ مُنْتَقِلٍ، وَأَنَّ الْحَالَ فِي الْمَعْنَى خَبَرٌ عَنِ صَاحِبِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَصْدُقَ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْمَلِكِ، وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ وَجْهَتِي النَّظَرِ بِأَنَّ الرَّجُلَ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْهَيْئَةِ يَصْدُقُ عَلَى الْمَلِكِ التَّمَثُّلِ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تِلْكَ الدَّلَالَةِ، نَعَمْ، يُقَالُ لَيْسَ التَّمَثُّلُ فِي حَالِ هَيْئَةِ الرَّجُلِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْهَيْئَةُ بَعْدَ التَّمَثُّلِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَالًا مُقَدَّرَةً، فَافْهَمُ.

وَأَمَّا الثَّلَاثُ: فَقِيلَ إِنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَقَالَ أَكْثَرُ الشَّرَاحِ: إِنَّهُ تَمَيِّزٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَيِّيزِيَّةِ، إِمَّا تَمَيِّيزٌ عَنِ الْمَلِكِ أَوْ عَنْ نِسْبَةِ التَّمَثُّلِ إِلَيْهِ، وَلَا إِيهَامٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَتَّى يَكُونَ تَمَيِّيزًا عَنْ أَحَدِهِمَا، عَلَى أَنْ تَمَيِّيزُ النِّسْبَةِ

فَيَكْلُمُنِي فَأَعْيِي مَا يَقُولُ»

إما أن يكون محولا عن الفاعل، كتصيب زيد عرقا، أي: عرق زيد، أو عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، أي: عيون الأرض، وذلك غير متأت هنا، لكن هذا أمر غالب لا دائم، بدليل امتلاء الإناء ماء، ولا يبعد أن يقال أن يتمثل لدلالته على التحول، والانتقال بمعنى يصير، فيكون رجلاً خبراً له، كما قاله ابن مالك في تحول، فتأمل.

(فَيَكْلُمُنِي)، كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية البيهقي من طريق القعنبى عن مَالِكٍ، «فيعلمني» بالعين دون الكاف والظاهر أنه تصحيف، فقد وقع في الموطأ رواية القعنبى بالكاف، وكذا للدارقطني في حديث مالك من طريق القعنبى وغيره.

(فَأَعْيِي)، أي: فأحفظ (مَا يَقُولُ)، أي: الذي يقوله ذلك الملك المتمثل، والفاء في كلتا الكلمتين للتعقيب، فإن قلت: لم قال في النوع الأول من الوحي وعيت ما قال بلفظ الماضي، وفي الثاني: «فأعْيِي» ما يقول بلفظ المضارع، فالجواب: أن الوعي حصل في الأول قبل الفصم، ولا يتصور بعده، وفي الثاني: حصل حال المكاملة، ولا يتصور قبلها، أو أنه عليه السلام كان في الأول قد تلبس بالصفات الملكية، فإذا عاد إلى حالته الجبلية كان حافظا، فأخبر عن الماضي، بخلاف الثاني، فإنه على حالته المعهودة، أو يقال لفظة قد تقرب الماضي إلى الحال وَأَعْيِي فعل مضارع حالي، فهذا لما كان صريحا يحفظه في الحال، وذلك يقرب من أن يحفظه، إذ يحتاج فيه إلى استثبات، ثم إن المراد من الملك هو جبريل عليه السلام لأن اللام فيه للعهد، وتمثل جبريل عليه السلام، معناه أن الله تعالى أفنى الزائد من خلقه، ثم أعاده إليه، ويحتمل أن يزيله عنه، ثم يعيده إليه بعد التبليغ على ما قاله إمام الحرمين، وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء، وقرر ذلك بأنه لا يلزم أن يكون انتقال روحه موجبا لموته، بل يجوز أن يبقى الجسد حيا، لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلا، بل بعادة أجراها الله تعالى في بعض خلقه، كبنى آدم، فلا يلزم في غيرهم، ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طير خضر تسرح في الجنة، وهو الجواب عما يقال إذا تمثل جبريل عليه السلام في صورة دحية مثلا، فأين يكون روحه، فإن

كان في الجسد الذي به ستمائة جناح، فالذي أتى ليس روح جبريل ولا جسده، وإن كان في هذا الذي في صورة دحية، فهل يموت الجسد العظيم أم يبقى خالياً من الروح المنتقلة عنه إلى الجسد المشبه بجسد دحية وقال شيخ الإسلام البلقيني ما ذكره إمام الحرمين لا ينحصر الحال فيه، بل يجوز أن يكون الآتي هو جبريل بشكله الأصلي، إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل، ثم عاد إلى هيئته، ومثال ذلك هو القطن إذا جمع بعد أن كان متنفشا، فإنه بالنفش يحصل له صورة كبيرة وذاته لم تتغير، وهذا على سبيل التقريب، والحق أن تمثل الملك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه، والظاهر أيضاً أن القدر الزائد لا يزول ولا يفنى، بل يخفى على الرائي فقط، والله أعلم، فإن قلت إن السؤال عن كيفية إتيان الوحي، والنوع الثاني من الجواب متعلق بكيفية حامل الوحي، فلا يطابق السؤال، فالجواب أنا لا نسلم أن السؤال عن كيفية إتيان الوحي، بل عن كيفية حامله، لأن الإتيان ليس من أحوال الوحي، بل من أحوال حامله، ولئن سلمنا فبيان كيفية الحامل مشعر بكيفية الوحي حيث قال: فيكلمني، أي: تارة يكون الوحي كالصلصلة، وتارة يكون كلاماً صريحاً ظاهر الفهم والدلالة، ويمكن أن يقال إن الجواب وقع مع زيادة، لأن السائل لما سأل عن كيفية إتيان الوحي بينه عليه السلام بقوله أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وزاد عليه، فقال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً، فيكلمني لأنه عليه السلام تفتن من السائل أنه يعود فيسأل عن كيفية حامل الوحي أيضاً، فأجابه عن ذلك من غير أن يحوجه إلى السؤال فتفتن، هذا وقد عرفت فيما قبل أنه لا بد من مناسبة بين القائل والسماع حتى يصح التحوار بينهما، وأن تلك المناسبة تارة تكون باتصاف السماع بوصف القائل، وهو النوع الأول من الوحي، وتارة تكون باتصاف القائل بوصف السماع، وهو النوع الثاني منه، فلا يرد أن الوحي ليس بمنحصر في الحالتين، بل له حالات أخرى من مجيئه كدوي النحل، والنفث في الروح، والإلهام والرؤيا الصالحة، والتكليم ليلة الإسراء بلا واسطة، ومن مجيء حامل الوحي جبريل عليه السلام في صورته التي خلق عليها، ورؤيته على كرسي من السماء والأرض، وقد سدّ الأفق، ومن وحي

إسرافيل عليه السلام له ثلاث سنين أول البعثة، كما مرّ.

وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا، فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي، ومجموعها يدخل في النوعين المذكورين. وقال الحافظ العسقلاني ما حاصله: أن ليس المراد حصر الوحي في الحالتين، وإنما هو ذكر الغالب من أحواله، أو يحمل ما يغايرهما على أنه وقع بعد السؤال، أو أنه عليه السلام لم يتعرض لصفتي الملك المذكورتين لندورهما، فقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنه لم يره كذلك إلا مرتين يأتيه في تلك الحالة بالوحي، أو أتاه به، فكان على مثل صلصلة الجرس، فإنه بين بها صفة الوحي لا صفة حامله، وأما وحي إسرافيل عليه السلام، فلم يكن بإنزال القرآن، بل يأتيه بالكلمة من الوحي والشيء، فتأمل. وأما دوي النحل فلا يعارض صلصلة الجرس، فإنه يمكن أن يكون سماع الدوي بالنسبة إلى الحاضرين من الصحابة، كما في حديث عمر رضي الله عنه، والصلصلة بالنسبة إلى النبي ﷺ كما مر.

وأما النفث في الروح، فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين، فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حينئذ في روعه، وأما الإلهام فلم يقع السؤال عنه، لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل، وكذا التكليم ليلة الإسراء، وأما الرؤيا الصالحة، فقال ابن بطال: لا ترد، لأن السؤال وقع عما ينفرد عن الناس، لأن الرؤيا قد يشركه فيها غيره، يعني: أن الرؤيا الصادقة من المؤمن جزء من النبوة، لكن باعتبار صدقها لا غير، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمّى نبيا وليس كذلك، ويحتمل أن السؤال وقع عما في اليقظة، أو أنه لما كان حال المنام لا يخفى على السائل اقتصر على ما يخفى عليه، أو كان ظهور ذلك له ﷺ في المنام أيضًا على الوجهين المذكورين على ما قاله الكرماني، وفيه نظر، أو كان عند السؤال نزول الوحي على هذين الوجهين إذ الوحي على سبيل الرؤيا إنما كان في أول البعثة، لأن أول ما بدئ رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا، ثم حُبب إليه الخلاء، كما روي في الحديث، وقيل: كان ذلك في ستة أشهر فقط، وقيل: كانت الموجودة من الرؤيا بعد إرسال الملك منغمرة في الوحي فلم تحسب.

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ،
فَيَقْصِمُ عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ.....

فائدة:

في تفسير ابن العادل أن جبريل عليه السلام نزل على نبينا ﷺ أربعة وعشرين ألف مرة، وعلى آدم اثنتي عشرة مرة، وعلى إدريس أربعة، وعلى نوح خمسين، وعلى موسى أربعمئة، وعلى عيسى عشرا، كذا قَالَ والعهدة عليه.

(قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، هذا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على الإسناد الأول بدون حرف العطف، كما هو مذهب بعض النحاة، صرح به ابن مالك، فحينئذ يكون حديث عائشة رضي الله عنها مسنداً .

والآخر : أن يكون كلاماً برأسه غير مشارك للأول في الإسناد، فيكون من تعليقات البخاري، ذكره تأييدا لما أسنده وتأكيدا، إذ من عادته في تراجم الأبواب أن يذكر ما وقع له من قرآن أو سنة مساعدا لها والاحتمال الأول أرجح، لما قيل : إن عادة البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أن يحذف حرف العطف في المسند، وأن يأتي بها في التعليق.

(وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ) ﷺ الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد للتحقيق، ورأيت بمعنى أبصرت، قاله محمود العيني، فافهم.

(يُنْزِلُ) بفتح الياء وكسر الزاي، وفي رواية : «يُنْزِلُ» بالضم والفتح (عَلَيْهِ) ﷺ (الْوَحْيُ) والجملة حالية.

(فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ)، صفة جرت على غير من هي له.

(فَيَقْصِمُ)، بفتح الياء وكسر الصاد، وفي رواية : فيقصم، بالضم والكسر، أي : يقلع (عَنْهُ وَإِنَّ جَبِينَهُ)، بكسر إن، والجبين طرف الجبهة، وللإنسان جبينان يكتنفان الجبهة، ويقال الجبين غير الجبهة، وهو فوق الصدغ والصدغ ما بين العين والأذن، فهما جبينان من غير يمين الجبهة وشمالها، وإنما أفرد لأن الأفراد يغني عن التثنية في كل اثنين، يغني أحدهما عن الآخر، كالعينين والأذنين، تقول له عين حسنة، وأنت تريد أن عينيه جميعا حسنتان.

لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا⁽¹⁾.

(لَيَتَفَصَّدُ)، بالفاء وتشديد المهملة مأخوذ من الفصد، وهو قطع العرق لإسالة الدم، أي: لتسيل.

(عَرَقًا)، بفتح الراء وهو الرطوبة التي تترشح من مسام البدن، شبهت رضي الله عنها جبينه عليه السلام بالعرق المفصود مبالغة في كثرة العرق مع شدة البرد، ولذلك أوقع عرقا تمييزا، لأنه توضيح بعد إبهام وتفصيل بعد إجمال، ويدل على ذلك أيضًا صيغة التفعيل، إذ معنى التفعّل أن الفاعل يتعاني ذلك الفعل، فيحصل بمعاناته كشجع معناه استعمل الشجاعة، وكلف نفسه إياها ليحصلها.

وحكى العسكري عن بعض شيوخه أنه قرأ ليتقصّد بالقاف، وقال إنه إن ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء إذا تكسر وتقطع، والظاهر أنه تصحيف، وأشارت بذلك إلى كثرة معاناته ﷺ التعب والكرب عند نزول الوحي، إذ أنه أمر طارئ زائد على الطباع البشرية.

وزاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الإسناد عند البيهقي في الدلائل، وإن كان ليوحي إليه، وهو على ناقته، فتضرب جرائها⁽²⁾ من ثقل ما يوحى إليه.

تنبيه:

في الحديث فوائد:

منها: إثبات الملائكة ردًا على من أنكرهم من الملاحدة والفلاسفة.

ومنها: أن الصحابة كانوا يسألونه ﷺ عن كثير من المعاني وكان عليه السلام يجمعهم ويعلمهم، وكانت طائفة تسأل وأخرى تحفظ وتؤدي وتبلغ حتى أكمل الله تعالى دينه.

ومنها: أن الملك له قدرة بإقدار الله تعالى إياه على التشكل بما شاء من الصور.

(1) طرفه 3215 - تحفة 17152 - 1/3.

أخرجه مسلم في الفضائل باب طيب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي رقم (2333).

(2) الجران: باطن العنق، وقيل: مقدّم العنق من مذبح البعير إلى منحره، فإذا برك البعير ومَدَّ عنقه على الأرض قيل: ألقى جرائه. لسان العرب مادة (جرن).

3 - باب

3 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ،

3 - باب

(حَدَّثَنَا)، وفي رواية: وحدثنا بواو العطف.

(يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ)، بصيغة التصغير، هو أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي المصري، نسبه البُخَارِيُّ إلى جده بشهرته به، وهو من كبار حفاظ المصريين، وأثبت الناس في الليث بن سعد، روى البُخَارِيُّ عنه في مواضع وروى عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَلِيِّ عنه في مواضع فلا يتوهم من رأى البُخَارِيُّ يروي عَنْ واحد عَنْ ابن بكير أنه غلط من الناسخ، وروى مسلم حديثاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ يَحْيَى، وروى ابن ماجة عَنْ رجل عنه، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كان ابن بكير يفهم هذا الشأن ولا يحتج به يكتب حديثه، وقال النسائي ليس بثقة، ووثقه غيرهما، وقال الدارقطني، وأخرج له مسلم عَنْ الليث وعن يعقوب بن عبد الرحمن عندي ما به بأس، ولم يخرج له عَنْ مَالِكٍ شَيْئاً، ولعله والله أعلم لقول الباجي، وقد تكلم أهل الحديث في سماعه الموطأ عَنْ مَالِكٍ مع أن جماعة قالوا هو أحد من روى الموطأ عَنْ مَالِكٍ، ولد سنة أربع وخمسين ومائة، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بالمثلثة هو ابن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث الفهمي، مولا هم المصري، عالم أهل مصر من تابعي التابعين، قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: أدرك نيفا وخمسين من التابعين، مولى عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي، وقيل: مولى خالد بن ثابت، ولد بعلقشدة على نحو أربعة فراسخ من القاهرة، سنة ثلاث أو أربع وتسعين، ومات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة، وقبره في قرافة مصر يزار، وكان إماما كبيرا اتفق العلماء على وصفه بالإمامة والجلالة والعبادة وغير ذلك من المكارم الطاهرة والمحاسن الباهرة، قَالَ القاضي ابن خلكان وكان على مذهب الإمام أبي حنيفة، وليس كذلك، بل المشهور أنه مجتهد، ووصفه الشافعي بكثرة الفقه، وقال الليث: أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به، وفي رواية عنه ضيعه قومه، يعني: لم يعتنوا بكتبه ونقلها، والتعليق عنها، ففات الناس معظم علمه، وقال يحيى بن بكير: الليث أفقه من

عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ.....

مالك، ولكن كانت الخطوة لمالك، وقال أيضًا: رأيت من رأيت، فلم أر مثل الليث، كان نقي البدن، عربي اللسان، وما زال يعقد خصالا حتى عقد عشرًا، وقال قتيبة كان دخل الليث كل سنة ثمانين ألف دينار، وما وجبت عليه زكاة قط، ومناقبه كثيرة، وليس في الكتب الستة من اسمه الليث بن سعد سواه.

(عَنْ عُقَيْلٍ)، بضم العين المهملة وفتح القاف، هو ابن خالد بن عقيل، بفتح العين، الأيلي، بفتح الهمزة والياء المثناة التحتية في جميع هذا الصحيح، أبو خالد القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَافِظ، توفي بمصر فجاء سنة إحدى، وقيل أربع وأربعين ومائة، وليس في الكتب الستة من اسمه عقيل بضم العين غيره.

(عَنِ ابْنِ شَهَابٍ)، هو الإمام أبو بكر مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الزُّهْرِيُّ المدني، نسبه المؤلف كغيره إلى جده الأعلى لشهرته به، سكن الشام وهو تابعي كبير سمع عشرة من الصحابة، بل أكثر منهم: أنس ابن مالك، ورأى ابن عمر، وروى عنه، ويقال سمع منه حديثين، وعنه جماعات من كبار التابعين منهم عطاء وعمر بن عبد العزيز ومن صغارهم ومن الاتباع أيضًا، قَالَ الليث: ما رأيت عالما أجمع من الزُّهْرِيِّ ولا أكثر علما منه، وقال عمرو بن دينار ما رأيت أنقن للحديث من الزُّهْرِيِّ وما رأيت أحدا الدرهم والدنانير عنده أهون منه، كانت الدراهم والدنانير عنده بمنزلة البعر، قَالَ الْبُخَارِيُّ: في التاريخ أنه أخذ القرآن في ثمانين ليلة، وبالجملات اتفق الأئمة على إمامته وجلالته وحفظه وإتقانه وضبطه وعرفانه، وقد وصفوه بأنه جمع علم جميع التابعين، ومات بالشام سابع عشر رمضان سنة أربع وعشرين ومائة، وهو ابن اثنتين وسبعين، وأوصى بأن يدفن على الطريق بقربة يقال لها شغب بفتح الشين وسكون الغين المعجمتين، آخره باء موحدة.

(عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ)، أحد فقهاء المدينة السبعة، وقد تقدم ذكره.

(عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ)، رضي الله عنها، قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا الحديث من مراسيل الصحابة، فإن عائشة رضي الله عنها لم تدرك وقوع هذه القصة، فتكون

أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ

سمعتها من النَّبِيِّ ﷺ أو من صحابي، وقال ابن الصلاح وغيره ما رواه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة مما لم يحضروه، ولم يدركوه، فهو في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة وجهالة الصحابة غير قاذحة. وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني لا يحتج به، إلا أن يقول إنه لا يروى إلا عن صحابي، قَالَ النَّوَوِيُّ: والصواب هو الأول، وهو مذهب الشافعي والجمهور، وقال الطَّبَيْبِيُّ الظاهر أنها سمعت من النَّبِيِّ ﷺ، لقولها: فأخذني فغطني، فيكون قولها أول ما بدئ به رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حكاية ما تلفظ به النَّبِيُّ ﷺ كقوله تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ [آل عمران: 12] بالتاء والياء، ومن لطائف هذا الإسناد أنه على شرط الستة، إلا يحيى، فهو على شرط الشيخين، ومنها: أن رجاله ما بين مصري ومدني، ومنها: أن فيه رواية تابعة عن تابعي، وهما الزُّهْرِيُّ وعروة، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير، والتعبير، والإيمان، أيضاً، وأخرجه مسلم في الإيمان، والترمذي والنسائي في التفسير.

(أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ) مبتدأ مضاف إلى قوله: (مَا بُدِئَ بِهِ)، بضم الموحدة وكسر الدال من بدأت بالشيء بدءاً ابتدأت به، وبدأت الشيء فعلته ابتداء، وبدأ الله الخلق وأبدأهم بمعنى.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ) إليه، قد مر تفسير الوحي وكلمة من لبيان الجنس، قاله القزاز كأنها قالت من جنس الوحي، قَالَ إذ ليست الرؤيا من الوحي، نعم هي كالوحي في الصحة، إذ لا مدخل للشيطان فيها، والصحيح أنها من الوحي، كما جاء في الحديث أنها جزء من النبوة، فيكون كلمة من للتبعض، أي: من أقسام الوحي: (الرُّؤْيَا)، هو مصدر على وزن فعلى، كالرجعى وجمعها رؤى، مثل: رعى، ويختص برؤيا المنام، كما اختص الرأي بالقلب والرؤية بالعين.

(الصَّالِحَةُ)، وفي صحيح مسلم الصادقة، وكذا رواه البُخَارِيُّ في التعبير، ومعناها واحد، وهي التي لم يسلط عليه فيها ضغث ولا تليس شيطان، وقال المهلب: الرؤيا الصالحة هي تباشير النبوة، لأنه لم يقع فيها ضغث، فيتساوى مع الناس في ذلك، لكن خص ﷺ بصدق رواها كلها، قَالَ ابن عباس رضي الله عنهما: رؤيا الأنبياء عليهم السلام وحي، بخلاف سائر الناس،

فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ،

وهي صفة للرؤيا، إما صفة موضحة للرؤيا، لأن غير الصالحة تسمى بالحلم، كما ورد الرؤيا من الله والحلم من الشيطان، وإما مخصصة، أي: الرؤيا الصالحة لا الرؤيا السيئة، أو لا الكاذبة المسماة بأضغاث الأحلام، والصلاح، إما باعتبار صورتها وإما باعتبار تعبيرها، وقال القاضي يحتمل أن يكون معنى صلاح الرؤيا وحسنها حسن ظاهرها، وأن يكون صحتها، وسوء الرؤيا أيضًا يحتمل الوجهين، سوء ظاهرها وسوء تأويلها.

وقوله: (فِي النَّوْمِ)، لزيادة الإيضاح والبيان وإن كانت الرؤيا مخصوصة بالنوم كما ذكر عن قريب، فهو من قبيل أمس الدابر كان يوما عظيما، لأنه ليس للتخصيص ولا للمدح ولا للندم، أو لدفع وهم من يتوهم أن الرؤيا تطلق على رؤية العين أو لدفع توهم المجاز، ثم إن حقيقة الرؤيا الصالحة أن الله تعالى يخلق في قلب النائم أو في حواسه الأشياء كما يخلقها في اليقظان، وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، لا يمنعه نوم ولا غيره عنه، فربما يقع ذلك في اليقظة، كما رآه في المنام، وربما يجعل ما رآه علما على أمور أخرى يخلقها في ثاني الحال، كما جعل الله تعالى الغيم علامة للمطر، وإنما ابتدئ بها لثلا يفجأه الملك ويأتيه بصريح النبوة، إذ لا تحتملها القوى البشرية، فبدأ بأوائل خصال النبوة، وتباشير الكرامة من صدق الرؤيا مع سماع الصوت وسلام الحجر والشجر عليه، ورؤية الضوء، ثم أكمل الله تعالى له بالنبوة بإرسال الملك في اليقظة، وكشف له عن الحقيقة كرامة له، قيل: وقوله من الوحي احتراز عما رآه من دلائل نبوته من غير وحي، كتسليم الحجر عليه، كما في رواية مسلم، وأوله مطلقا ما سمعه من بحيرا الراهب، كما في رواية الترمذي بسند صحيح، وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر فيما حكاه البيهقي، وحينئذ يكون ابتداء النبوة بالرؤيا حصل في شهر مولده شهر ربيع، والله أعلم.

(فَكَانَ) بالفاء، وفي نسخة: وكان النبي ﷺ (لَا يَرَى رُؤْيَا)، بلا تنوين، لأنه كحبل، كروياه دخول المسجد الحرام (إِلَّا جَاءَتْ) مجيئا أو حال كونها (مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ)، فلق الصبح وفرقه بفتح أولهما وثانيهما ضياؤه، ويقال: الفرق أبين من الفلق. وقيل: الفلق مصدر كالانفلاق وهو الانفلاق وفي المطالع: قال

ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ،

الخليل الفلق الصبح فعلى هذا يكون الإضافة للبيان، ويقال: لما كان الفلق مستعملا في هذا المعنى وفي غيره أضيف إليه إضافة العام إلى الخاص، والمعنى: جاءت مشبها مجيئها بمجيء الصبح أو ضيائه في الظهور البين الواضح الذي لا يشك فيه، أو جاءت شبيهة بفلق الصبح، وإنما شبهت به لأن شمس النبوة قد كانت مبادئ أنوارها الرؤيا إلى أن ظهرت أشعتها، وتم نورها كفلق الصبح، وفي أمالي الرافعي: هل أوحى إليه ﷺ شيء من القرآن في النوم أو لا، فيه خلاف، والأشبه أن القرآن كله نزل يقطعة، وفي مرسل عبد الله بن أبي بكر بن حزم عند الدولابي ما يدل على أن الذي كان يراه ﷺ في المنام هو جبريل، ولفظه أنه قَالَ لَخَدِيجَةٌ بَعْدَ أَنْ أَقْرَأَهُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَقْرَأَ بِأَسْرِ رَبِّكَ﴾، أرايتك الذي كنت أحدثك أني رأيت في المنام هو جبريل استعلن.

(ثُمَّ حُبِّبَ) بصيغة المجهول، لعدم تحقق الباعث على ذلك، وإن كان كل من عند الله أو تنبيها على أنه لم يكن من باعث البشر، ولعله يكون من وحي الإلهام.

(إِلَيْهِ الْخَلَاءُ)، بالمد بمعنى الخلوة، يقال: خلا الشيء يخلو خلواً، وخلوت به خلوة، وخلاء، والمناسب ههنا أن يفسر الخلاء بمعنى الاختلاء أو بالخلاء الذي هو المكان لا شيء به، وإنما حبب إليه الخلوة، لأن فيها فراغ القلب وهي معينة على الفكر، والبشر من حيث إنه بشر لا ينتقل عن طبعه إلا بالرياضة البليغة، فحبب إليه الخلوة لينقطع عن مخالطة البشر، فنسي المألوفات من عاداته، فيجد الوحي منه مراداً سهلاً لا آخرنا، فيصادف قلباً خالياً، فيتمكن، ولمثل هذا كانت مطالبة الملك له بالقراءة والضغط، ويقال: كان ذلك اعتباراً وفكرة كاعتبار إبراهيم عليه السلام لمناجاة ربه، والضراعة إليه ليريه السبيل إلى عبادته على صحة إرادته، وقال الحطّابيّ: حبب العزلة إليه، لأن فيها سكون القلب وفراغه، وهو معين على التفكير، وبه ينقطع عن مألوفات البشر، ويخضع قلبه، وهي من جملة المقدمات التي أرهصت لنبوته وجعلت مبادئ لظهورها، ثم إن خلوته ﷺ كانت لأجل التقرب لا لاكتساب النبوة، فإن النبوة فضل من الله تعالى، يؤتيه من يشاء ولا يتأتى بالاكتساب، وفي هذا الكلام تنبيه على فضل العزلة، وهي شأن الصالحين وديدن عباد الله العارفين، لأنها تريح القلب من أشغال الدنيا، وتفرغه

وَكَانَ يَخْلُو بَغَارِ حِرَاءٍ

لله تَعَالَى ، فينفجر منه ينابيع الحكمة ، وحقيقة الخلوة أن يخلو عَنْ غيره ، بل وعن نفسه بربه ، وعند ذلك يصير العبد خليقا بأن يكون قلبه ممر الواردات علوم الغيب ، وقلبه مقرا لها ، اللَّهُم لا تحرمنا آثارها وأحطنا من بركاتها .

(وَكَانَ) (يَخْلُو)، أي : يختلي (بِغَارٍ)، هو بالغين المعجمة ، النقب في الجبل ، كذا فسرهم جميع الشراح ، وقال محمود الْعَيْنِيّ : هو الكهف ، وفي العباب : الغار كالكهف في الجبل ، ويجمع على غيران ، ويصغر على غوير ، فتصغيره يدل على أنه واوي ، فلذلك ذكره في العباب في فصل غور .

(حِرَاءٍ)، وهو بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء ، وبالمد : جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال عَنْ يسارك إذا سرت إلى منى ، له قلة مشرفة إلى الكعبة منحنية ، قَالَ القاضي عياض : حراء : يمد ويقصر ويذكر ويؤنث ويصرف ويمنع ، والتذكير أكثر ، فمن ذكره صرفه ومن أنثه منعه ، يعني : على إرادة البقعة أو الجهة التي فيها الجبل والغزه ، بعضهم فقال :

وما اسم أنت فيه وجوه عديدة يؤنث طوراً وطوراً يذكر
وقد جاء فيه الصرف أيضاً ومنعه ومن شاء يمدده ومن شاء يقصر
وكذا حكم قباء ، وقد نظم بعضهم أحكامهما في بيت :

حراء وقباء ذكر وأنثهما معا ومدّ أو اقصر واصرفن وامنع الصرف
وضبطه الأصيلي بفتح الحاء والقصر وعزاه في القاموس إلى القاضي عياض وهي لغته ، وقال الخطّاطيّ : العوام يخطئون في حراء في ثلاثة مواضع يفتحون الحاء وهي مكسورة ، ويكسرون الراء وهي مفتوحة ويقصرون الألف وهي ممدودة ، وقال التيمي : العامة لحنّت فيه في ثلاثة مواضع فتح الحاء وقصر الألف وترك صرفه ، وهو مصروف لأنه اسم جبل ، وقال الكِرْمَانِيّ : إذا جمعنا بين كلاميهما يلزم اللحن في أربعة مواضع ، وهو من الغرائب إذ بعدد كل حرف لحن ، ولقائل أن يقول : كسر الراء ليس بلحن ، لأنه بطريق الإمالة ، وذكر الكلبي أن حراء وثبيراً سميا باسم ابني عاد الأولى ، وثبير بفتح المثناة وكسر الباء الموحدة بعدها ياء تحتانية : جبل يرى من منى ، وفي بعض الروايات : وكان يجاور بغار حراء ، وفرق بين المجاورة والاعتكاف ؛ بأن المجاورة قد تكون

فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ

خارج المسجد، بخلاف الاعتكاف، ولفظ الجوار جاء في حديث جابر الآتي في كتاب التفسير، وفي صحيح مسلم: جاورت بحراء شهرا، فلما قضيت جواري نزلت فاستبطنت الوادي، الحديث.

(فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ)، عطف على قوله يخلو، ولا يخلو عن معنى السببية، لأن اختلاء هو السبب للتحنن في الغار، والحنن بالحاء المهملة، ثم النون، ثم التاء المثلثة، وقد فسر في الحديث بأنه التعبد، وقال الصنعاني: التحنن، إلقاء الحنن، يقال: تحنن، أي: تنحى عن الحنن، وتأنم، أي: تنحى عن الإثم، وتحرّج، أي: تنحى عن الحرج، وتحنن اعتزل الأصنام، مثل تحنف، وفي المطالع يتحنن معناه يطرح الإثم عن نفسه بفعل ما يخرج عنه من البر، ومنه قول حكيم أشياء كنت أتحنن بها، وفي رواية كنت أتبرر بها، أي: أطلب البر، وطرح الإثم بها، وكذا قول عائشة رضي الله عنها: ولا أتحنن إلى نذري، أي: لا اكتسب الحنن وهو الذنب، وهذا عكس ما تقدم، وقال الخطّابي: ونظيره في الكلام التحوب والتأنم، أي: ألقى الحوب والإثم عن نفسه، قالوا: وليس في كلامهم تفعل بهذا المعنى غير هذه، ولا يخفى عليك أن هذه شهادة نفي كيف وقد ثبت في الكتب الصرفية أن تفعل يجيء للمتجنب كثيرا نحو تحرّج وتخون، أي: اجتنب الحرج والخيانة، وكذا تجهد وتنجس وتقذر، وقال الثعلبي: فلان يتهجّد إذا كان يخرج من الهجود، وهو النوم، وتنجس إذا فعل فعلا يخرج به عن النجاسة.

وقال السهيلي: التحنن التبرر تفعل من البر، وتفعل يقتضي الدخول في الشيء، وهو الأكثر فيها، مثل تفقه وتعبد وتنسك، وقد جاءت ألفاظ يسيرة تعطي الخروج عن الشيء واطراحه كالتأنم والتحرّج والحنن بالحاء المهملة، لأنه من الحنن، والحنن الحمل الثقيل، وكذلك التقذر، فإنه التباعد عن القذر، وأما التحنف بالفاء، فهو من باب التعبد.

وقال المازري: يتحنن يفعل فعلا يخرج به من الحنن، وهو الذنب، وقال التيمي: هذا من المشكلات، ولا يهتدي إليه سوى الحذاق، وسئل ابن الأعرابي عن قوله: يتحنن، فقال: لا أعرفه، وسئل أبو عمرو الشيباني: فقال: لا أعرف يتحنن، إنما هو يتحنف من الحنيفة دين إبراهيم عليه السلام، وقد وقع في سيرة

- وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ

ابن هشام يتحنف بالفاء، قيل: والفاء تبدل ثاء مثلثة، وهو كثير في كلامهم، فمعناه حينئذ يتبع الحنيفية.

(وَهُوَ)، أي: التحنث من قبيل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعِدُّوا لَهُ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8].

(التَّعَبُّدُ)، وهذه الجملة مدرجة من الزُّهْرِيِّ، تفسيراً للتحنث، لأنه دأبه، ويدل عليه رواية البُخَارِيِّ في التفسير من طريق يونس عَنِ الزُّهْرِيِّ، معترضة بين قوله فيتحنث فيه، وبين قوله: (اللَّيَالِي)، لأنه منصوب على الظرفية، والعامل فيه قوله يتحنث لا قوله: «التعبد» لفساد المعنى، فإن التحنث لا يشترط فيه الليالي، بل هو مطلق التعبد، والمراد بالليالي هي مع أيامهن على سبيل التغليب، لأنهن أنسب للخلوة.

(ذَوَاتِ الْعَدَدِ)، بكسر التاء منصوب على أنه صفة الليالي، قَالَ الطَّبِيبِيُّ: وصف الليالي بذوات العدد، لإرادة القلة، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دَرَجَهُمْ مَعْدُودَةٌ﴾ [يوسف: 20]، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ويحتمل أن يراد الكثرة، إذا الكثير يحتاج إلى العد لا القليل، وهو المناسب للمقام، وإنما أبهمت عائشة رضي الله عنها العدد، لاختلافه بالنسبة إلى المدد التي يتخللها مجيئه إلى أهله، وأقل مدة الخلوة ثلاثة أيام، يوم للتفكير، ويوم للتطهير، ويوم للتنوير، ثم سبعة أيام، ثم شهر، لما عند المؤلف ومسلم: «جاورت بحراء شهراً»، وعند ابن إسحاق أنه شهر رمضان، قيل: ولم يصح عنه ﷺ أكثر منه، نعم روى الأربعين سوار بن مصعب، وهو متروك الحديث على ما قاله الحاكم وغيره، وأما قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ﴾ [الأعراف: 142]، فهو حجة للشهر، والزيادة عليه إتمام للثلاثين، فإنه لما أتم الثلاثين أنكر خلوف فيه، فتسوك لإزالته، فقالت الملائكة: كنا نشم منك رائحة المسك، فأفسدته بالسواك، فأمره الله أن يزيد عليه عشراً، فتكون كسجود السهو للصلاة، فقوى تقييدها بالشهر، وأنها أي: الخلوة سنة تعم الأربعين، لكون الأربعين مدة نتاج النطفة علقة فمضغة، فصورة، ومدة كون الدر في صدفه، والله أعلم.

فإن قلت: كيف تكون الخلوة سنة، وأمر الغار قبل الرسالة، فلا يترتب عليه

السنية، فالجواب: أن أول ما بدئ عليه الصلاة والسلام من الوحي الرؤيا الصالحة، ثم حُبب إليه الخلاء، فكان يخلو بالغار كما مر، فدل ذلك على أن الخلوة مرتبة على الوحي، لأن كلمة ثم للترتيب، وأيضا لو لم تكن من الدين لنهي عنها، بل هي ذريعة لمجيء الحق، وظهوره عليه مبارك عليه، وعلى أمته تأسيسا به، وسلامة من المناكير وغيرها، ولها شروط مذكورة في محلها من كتب القوم، وإنما خص حراء بالتعبد فيه دون غيره، لمزيد فضله على غيره، لأنه منزو مجمع لتحثه، إذ ينظر منه الكعبة المعظمة، والنظر إليها عبادة، فكان له ﷺ فيه ثلاث عبادات، الخلوة، والتعبد والنظر إلى الكعبة، وقيل: لأن حراء هو الذي نادى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَالَ لَهُ ثَبِيرُ اهْبِطْ عَنِّي، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَقْتُلَ عَلَى ظَهْرِي، فاعذرني يا رَسُولُ اللَّهِ، وهو ضعيف كما لا يخفى. واعلم أن العلماء اختلفوا، هل كان النَّبِيُّ ﷺ قبل النبوة متعبدا بشرع من قبله، فقال الجمهور: لا، وإلا لنقل ولما أمكن كتمه عادة؛ لأنه مما يتوفر الدواعي إلى نقله، ولافتخر به أهل تلك الشريعة، مع أن في ذلك لزوم أن يكون متبوعا من عرف تابعا، وقال إمام الحرمين بالوقف، وقال آخرون واختاره ابن الحاجب والبيضاوي أنه ﷺ كان متعبدا بشرع، واختلفوا على ثمانية أقوال:

الأول: أنه كان يتعبد بشريعة إِبْرَاهِيمَ.

والثاني: بشريعة موسى.

والثالث: بشريعة عيسى.

والرابع: بشريعة نوح حكاه الآمدي.

والخامس: بشريعة آدم، حُكِيَ ذلك عَنْ ابْنِ بَرَهَانَ.

والسادس: أنه كان يتعبد بشريعة من قبله من غير تعيين.

والسابع: أن جميع الشرائع شرع له حكاه بعض شراح المحصول عَنْ المالكية.

والثامن: الوقف في ذلك، وهو مذهب الإمام أبي المعالي، واختاره الآمدي، وأما القول بأنه كان على شريعة إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وليس له شرع ينفرد به، بل المراد من بعثه إحياء شريعة إِبْرَاهِيمَ، لقوله تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ

أَنْ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴿[النحل : 123]﴾، فهو حماقة وجهل، إذ المراد به الاتباع في أصل التوحيد، كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَهَدَاهُمْ أَقْبَدَهُ﴾ [الأنعام : 90]، إذ شرائعهم مختلفة، لا يمكن الجمع بينها، فلم يبق إلا ما أجمعوا عليه من التوحيد، ومعنى متابعتهم في التوحيد المتابعة في كيفية الدعوى إليه بطريق الرفق، وإيراد الأدلة مرة بعد أخرى على ما هو المؤلف والمعروف في القرآن والمبالغة في التوكل والإخلاص ونفي السمعة والرياء والالتجاء إلى السواء، وأما صفة تعبه وكيفيته، فقد قَالَ شيخ الإسلام البلقيني: لم يَجِئ في الأحاديث التي وقفنا عليها كيفية تعبه، لكن روى ابن إسحاق وغيره أَنَّهُ ﷺ كان يخرج إلى حراء في كل عام شهرًا، يتنسك فيه، وكان من نسك قريش في الجاهلية أن يطعم الرجل من جاءه من المساكين، حتى إذا انصرف من مجاورته لم يدخل بيته حتى يطوف بالكعبة، ولا يبعد أن يقال إن عائشة رضي الله عنها أطلقت على الخلوة بمجردها تعبدًا، فإن الانعزال عَن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة، وقيل: كان يتعبد بالفكر.

وقال بعض المتأخرين: الظاهر والله أعلم أَنَّهُ ﷺ كان متعبدًا بالعبادات الباطنية من الأذكار القلبية والأفكار التي في الصفات الالهية والمصنوعات الآفاقية والأنفسية، والأخلاق السنية والشمائل البهية من الترحم على الضعفاء والشفقة على الفقراء والتحمل من الأعداء والصبر على البلاء والشكر على النعماء والرضا بالقضاء والتسليم والتفويض والتوكل على رب الأرض والسماء، والتحقق بحال الفناء ومقام البقاء على ما يكون منتهى حال كمل الأولياء والأصفياء، ولذا قيل بداية الأنبياء نهاية الأولياء، وأما ما قاله بعضهم من أن بداية الولي نهاية النبي، فإنما هو باعتبار التكاليف الشرعية من الأوامر الفرضية، والزواج المنهية، فما لم يتصف السالك بما انتهى أمر نبيه ﷺ إليه لم يدخل في باب الولاية، ولا يكون له حظ من حسن الرعاية، انتهى.

بقي أَنَّهُ ﷺ هل كلف بعد النبوة بشرع أحد من الأنبياء عليهم السلام، أو لا؟ اختلفوا فيه أيضًا، والأكثر على المنع، واختاره الإمام والأمدى وغيرهما، وقيل: بل كان مأمورًا بأخذ الأحكام من كتبهم، ويعبر عنه بأن شرع من قبلنا

قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوَّدَ لِدَلِكْ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا،

شرع لنا، واختاره ابن الحاجب، وللشافعي فيه قولان، أصحهما الأول.

(قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ) عياله، بكسر الزاي، أي: قبل أن يرجع، وقد رواه مسلم كذلك، يقال: نزع إلى أهله، إذا حنّ واشتاق ورجع إليهم، يقال: هل نزعتك غيره، أي: هل جاء بك وجذبك إلى السفر غير الحج، وناقة نازع، إذا حنت إلى أوطانها ومرعاها (وَيَتَزَوَّدُ)، أي: يتخذ الزاد وهو الطعام الذي يستصحبه المسافر، يقال: زودته فتزود، وهو مرفوع عطفًا على قوله: «يتحنث»، لا على قوله ينزع لفساد المعنى.

(لِدَلِكْ)، أي: للخلو والتعب، (ثُمَّ)، أي: بعد التحنث في الغار (يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ)، أم المؤمنين رضي الله عنها (فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا)، أي: لمثل الليالي، وفيه مشروعية اتخاذ الزاد، ولا ينافي التوكل، فقد اتخذه سيد المتوكلين ﷺ، وتخصيص خديجة بالذكر بعد أن عبر بالأهل يحتمل أنه تفسير بعد إيهام، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن التزود من عندها لا غيرها، ثم فيه أن الانقطاع الدائم عن الأهل ليس من السنة، لأنه ﷺ لم ينقطع في الغار بالكلية، بل كان يرجع إلى أهله لضروراتهم، ثم يخرج للتحنث، ثم إن خديجة رضي الله عنها هي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشية، تزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو ابن خمس وعشرين سنة، ولها يومئذ أربعون سنة، وكانت تدعى في الجاهلية الطاهرة، كانت أولا في حبال عتيق بن خالد المخزومي، فولدت له عبد الله وبتا، ثم مات عتيق، وخلفه أبو هالة، فولدت له ذكرين، هالة وهندا، ثم مات أبو هالة، فتزوجها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ونشأ هندا في حجر تربية النَّبِيِّ ﷺ، وهي أم أولاده كلهم سوى إِبْرَاهِيمَ فَمِنْ مَارِيَةٍ، ولم يتزوج غيرها قبلها ولا عليها، حتى ماتت قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح، وقيل: بخمس، وقيل: بأربع، فأقامت معه أربعًا وعشرين سنة وأشهرًا، ثم توفيت في رمضان سنة عشر من النبوة بمكة، وهي بنت خمس وستين سنة، ودفنت بالحجون، ونزل النَّبِيُّ ﷺ قبرها، ولم تشرع صلاة الجنازة على ما قيل، وكانت وفاتها بعد وفاة أبي طالب بثلاثة أيام، واسم أمها فاطمة بنت زائدة بن الأصم بن عامر بن لؤي، وهي أول من آمن من النساء باتفاق، بل أول من آمن مطلقًا على قول، ووقع في

حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارٍ جِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ،

كتاب الزبيري عَنْ عبد الرحمن بن زيد، قَالَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِمَّا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ ابْنِي عَلِيٍّ أَنْ زَوْجَهُ خَدِيجَةُ، كَانَتْ عَوْنًا لَهُ عَلَى تَبْلِيغِ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْ زَوْجَتِي كَانَتْ عَوْنًا لِي عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَلَهَا مَنَاقِبُ كَثِيرَةٌ، يَطُولُ شَرْحُهَا، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ طَرَفًا مِنْهَا فِي بَابِ مَنَاقِبِهَا، وَأَفْضَلَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ خَدِيجَةُ وَعَائِشَةُ، وَاخْتَلَفَ فِي أَنْ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(حَتَّى جَاءَهُ)، أَي: كَانَ حَالُهُ ﷺ هَكَذَا، حَتَّى جَاءَهُ الْأَمْرُ (الْحَقُّ)، وَهُوَ الْوَحْيُ الْكَرِيمُ، سُمِّيَ حَقًّا لِأَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي التَّفْسِيرِ حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ بِكُسْرِ الْجِيمِ، وَكَذَا فِي رَوَايَةِ مُسْلَمٍ، أَي: بَغْتَةً، يُقَالُ: فَجِئْتُ يَفْجَأُ بِكُسْرِ الْجِيمِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحُهَا فِي الْغَابِرِ، وَإِنْ ثَبِتَ مَا رَوَاهُ عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ أَنَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ فِي الْمَنَامِ أَوَّلًا قَبْلَ الْيَقَظَةِ، أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ مَجِيءُ الْمَلِكِ فِي الْيَقَظَةِ أَعْقَبَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَنَامِ.

(وَهُوَ فِي غَارٍ جِرَاءٍ)، جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ (فَجَاءَهُ الْمَلَكُ) جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لِسَبْعِ عَشْرَةِ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَجَاءَهُ» تَفْسِيرِيَّةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَوَلَّوْا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقُولُوا نَفْسُكُمْ﴾ [البقرة: 54]، إِذَا قُتِلَ نَفْسُ التَّوْبَةِ عَلَى أَحَدِ التَّفَاسِيرِ، وَتُسَمَّى بِالْفَاءِ التَّفْصِيلِيَّةِ أَيْضًا، لِأَنَّ مَجِيءَ الْمَلِكِ تَفْصِيلٌ لِلْمَجْمَلِ الَّذِي هُوَ مَجِيءُ الْحَقِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَفْصَلَ نَفْسَ الْمَجْمَلِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ مِنْ جِهَةِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ، فَلَا يَكُونُ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَعْقِيبِيَّةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَقِّ فِي قَوْلِهِ حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ هُوَ الْإِلَهَامُ أَوْ سَمَاعُ هَاتِفٍ، وَيَكُونُ مَجِيءُ الْمَلِكِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْوَحْيِ (فَقَالَ) بِالْفَاءِ التَّعْقِيبِيَّةِ لَهُ ﷺ (اقْرَأْ)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَمْرُ لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ وَالْإِيْقَازِ لِمَا سَيُلْقَى إِلَيْهِ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ مِنَ الْطَلَبِ، فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى تَكْلِيفِ مَا لَا يَطَاقُ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ، أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ شَأْنِهِ يَرَى فِي الْمَنَامِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَا رَأَى جَبْرِيلَ بِأَجْيَادٍ، صَرَخَ جَبْرِيلُ بِأُحْمَدَ، فَنَظَرَ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، فَرَفَعَ بَصَرَهُ، فَإِذَا هُوَ عَلَى أَفْقِ السَّمَاءِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدَ، جَبْرِيلُ جَبْرِيلُ، فَهَرَبَ، فَدَخَلَ فِي الْغَارِ، فَلَمْ يَرِ

قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»،

شيئًا، ثم خرج عنه، فناده، فهرب، ثم استعلن له جبريل من قبل حراء، فذكر قصة قراءته ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، ورأى حينئذ جبريل له جناحان من ياقوت يختطفان البصر، وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود وابن لهيعة ضعيف، وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعًا: لم أره يعني جبريل على صورته التي خلق عليها إلا مرتين، وبين أحمد من حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها، والثانية: عند المعراج. وللترمذي من طريق مسروق عن عائشة رضي الله عنها لم ير مُحَمَّدٌ ﷺ جبريل في صورته إلا مرتين، مرة عند سدرة المنتهى، ومرة في أجياد، وهذا يقوي رواية ابن لهيعة، ويكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين، وإنما لم يضمهما إليهما لاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته، والعلم عند الله تعالى.

(قَالَ ﷺ، وفي رواية: فقلت: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»)، وفي رواية: ما أحسن أن أقرأ. وفي رواية ابن إسحاق: ما أقرأ. وفي رواية أبي الأسود في المغازي أنه قَالَ: كيف أقرأ.

قالت الشراح: كلمة ما نافية، أي: ما أحسن القراءة، لا استفهامية بدخول الباء في خبرها، وهي لا تدخل على ما الاستفهامية، وغلطوا من قَالَ استفهامية، بدليل الروایتين الآخرين، ومنعوا استنادهم بالرواية الثالثة، أعني: ما أقرأ بقولهم يجوز أن يكون ما هذه نافية أيضًا، وقال محمود العيني تغليبهم ومنعهم ممنوعان، أما تغليبهم فلأن الأخفش جوز دخول الباء على ما الاستفهامية، وأما تجويزهم كون ما في قوله ما أقرأ استفهامية فاحتمال بعيد، بل الظاهر أنها استفهامية يدل عليه رواية كيف أقرأ، ثم إن قوله: «ما أنا بقاري»، قيل: إنه يفيد الاختصاص، وقال الطيبي: مثل هذا التركيب لا يلزم أن يفيد الاختصاص، بل قد يكون للتقرير والتوكيد، أي: لست بقارئ البتة لا محالة، وهو الظاهر هنا والمناسب للمقام. وفي مرسل عبد الله بن عمير أنه عليه السلام قَالَ أَنَانِي جبريل بنمط من ديباج، فيه كتاب، فقال: أقرأ، قلت: ما أنا بقاري، قَالَ السهيلي، وقال بعض المفسرين، إن قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 14]، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، إشارة إلى الكتاب الذي جاء به جبريل حين قَالَ له أقرأ.

قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ»⁽¹⁾

(قَالَ) ﷺ (فَأَخَذَنِي) جبريل، ولأبي داود الطيالسي في مسنده بسند حسن: فأخذ بحلقي (فَغَطَّنِي)، بالغين المعجمة، وتشديد الطاء المهملة، أي: ضغطني وعصرني، يقال: غطني وغطني وضغطني وعصرني وخنقني، كله بمعنى، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ومنه الغط في الماء، بمعنى: تغيب الرأس فيه، وغطيط النائم: ترديد النفس إذا لم يجد مساعدا عند انضمام الشفتين، والغت: حبس النفس مرة وإمساك اليد أو الثوب على الفم والأنف، وقال: والغط في الحديث الخنق، وقال الداوودي: معنى غطني صنع بي شيئا حتى ألقاني إلى الأرض، كمن تأخذه الغشية، وفي رواية الطبري: فغطني، وقد سبق معناه، وفي رواية أخرى سأبني، بالمهملة والهمزة والموحدة، أي: خنقني، ويروى: فدعطني من الدعت، بفتح الدال وسكون العين المهملتين، وفي آخره تاء مثناة فوقية، قَالَ ابن دريد: هو الدفع العنيف عربي صحيح، يقال: دعته يدعته، إذا دفعه دفعا عنيفا.

(حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ)، هو بضم الجيم وفتحها الغاية والمشقة، وفي المحكم: الجهد والجهد الطاقة، وقيل الجهد بالفتح المشقة، وبالضم الطاقة، وفي المواعظ الجهد بالضم، ما جهد الإنسان من مرض أو من شاق، والجهد بالفتح بلوغك غاية الأمر الذي لا تألو عن الجهد فيه، وجهده بلغته مشقته وأجهده على أن يفعل كذا، وقال ابن دريد: جهده حملته على أن يبلغ

(1) قال الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»: الْجَهْدُ رُويَ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ، أَي: بَلَغَ الْغَطُّ مِنِّي غَايَتَهُ، وَرُويَ بِالضَّمِّ وَالرَّفْعِ أَي: بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدُ مَبْلَغَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْغَطُّ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ: فَتَحَ الْجِيمَ وَنَصَبَ الدَّالَ. قَالَ الْعَيْنِيُّ: الْجَهْدُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا لِبَلْغٍ، يَعْنِي بَلَغَ الْجَهْدُ مَبْلَغَهُ، فَحَذَفَ مَبْلَغَهُ. وَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى كَوْنِهِ مَفْعُولًا، وَالْفَاعِلُ مُحَذَوْفٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ أَوِ الْغَطُّ انْتَهَى.

قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ: عَلَى النَّصْبِ مَفْعُولٌ حَذَفَ فَاعِلُهُ. وَفِي «شَرْحِ الْمَشْكَاةِ»: إِنْ الْمَعْنَى عَلَى النَّصْبِ أَنَّ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلَغَ فِي الْجَهْدِ غَايَتَهُ. وَتَعْقِبُهُ التَّوْرِيثِيَّةُ بِأَنَّهُ يَعُودُ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ جِبْرَائِيلَ فَعَلَهُ حَتَّى اسْتَفْرَغَ قُوَّتَهُ بِحَيْثُ لَمْ تَبْقَ فِيهِ بَقِيَّةٌ. قَالَ: وَهَذَا قَوْلٌ غَيْرٌ سَدِيدٍ، فَإِنَّ الْبَنِيَّةَ الْبَشَرِيَّةَ لَا تَسْتَدْعِي اسْتِنْفَادَ الْقُوَّةِ الْمَلَكِيَّةَ لَا سِوَمَا فِي مَبْدَأِ الْأَمْرِ، وَحِينَئِذٍ فَمَنْ رَوَاهُ بِالنَّصْبِ فَقَدْ وَهَمَ. وَأَجَابَ عَنْهُ الطَّيْبِيُّ: بِأَنَّ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَالِ الْغَطِّ لَمْ يَكُنْ عَلَى صَوْرَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تَجَلَّى لَهَا بِهَا عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، فَيَكُونُ اسْتِفْرَاغُ جَهْدِهِ بِحَسَبِ الصَّوْرَةِ الَّتِي تَجَلَّى لَهَا بِهَا وَغَطُّهُ، وَحِينَئِذٍ فَيُضْمَلُ الْاسْتِبْعَادُ.

ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ

مجهوده، وقال ابن الأعرابي: جهد في العمل اجتهد، وقال الأصمعي: جهدت لك نفسي فاجتهد نفسي، وفيه وجهان من الإعراب الرفع والنصب، أما الرفع فعلى أن يكون فاعلا لبلغ يعني بلغ الجهد مني مبلغه، فحذف مبلغه، وأما النصب فعلى كونه مفعولا، والفاعل محذوف، والتقدير بلغ الملك أو الغط مني الجهد، أي: غاية وسعي وطاقتي، وقال التوربشتي: لا أرى الذي يروي بالنصب إلا قد وهم أو جوزه بطريق الاحتمال، فإنه يعود المعنى حينئذ إلى أنه غطه، حتى استفرغ قوته في ضغطه وجهد جهده، بحيث لم يبق فيه مزيد، وقال الْكِرْمَانِيُّ: وهذا قول غير سديد، فإن البنية البشرية لا تستدعي استنفاد القوة الملكية لا سيما في مبدأ الأمر، وقد دلت القصة على أنه اشمأز من ذلك، وتداخله الرعب، وقال الطَّيِّبِيُّ: لا شك أن جبريل عليه السلام في حالة الغط لم يكن على صورته الحقيقية التي تجلى بها عند سدرة المنتهى، وعندما رآه مستويا على الكرسي فيكون استفراغ جهده بحسب صورته التي تجلى له بها وغطه، فإذا صحت الرواية بالنصب اضمحل الاستبعاد.

(ثُمَّ أَرْسَلَنِي)، أي: أطلقني، (فَقَالَ: اقْرَأْ، قُلْتُ)، وفي رواية: فقلت: (مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ)، أي: المرة الثانية (حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ)، هو كسابقه فقال (ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ، فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي)، المرة (الثَّالِثَةَ)، ولم يذكر الجهد هنا، نعم، هو ثابت عنده في التفسير، والحكمة في الغط والضغط شغله عَنِ الالفتات إلى ما سوى اللَّهِ تَعَالَى، وإقباله بكليته إلى ما يلقي إليه، وأن يأخذ الكتاب بقوة، ويترك الأناة، فإنه أمر ليس بالهويناء، وكرره ثلاثا مبالغة في التثبت، وقيل في تلك الغطات الثلاث: إشارة إلى ثلاث شدائد يبتلى بها أولا، ثم يأتي الفرح والسرور، الأولى: ما لقيه هو ﷺ وأصحابه من شدة الجوع، حتى تعاقدت قريش أن لا يبيعوا منهم ولا يصلوا إليهم، والثانية: ما لقوا من الخوف والإبعاد بالقتل، والثالثة: ما لقوه من الإجلاء عَنِ الوطن والهجرة من حرم إِبْرَاهِيم عليه السلام، وقيل: الغطة الأولى: ليتخلى عَنِ الدنيا، والثانية: ليتفرغ لما يوحى إليه، والثالثة: للمؤانسة، وعد بعضهم ذلك من

ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ﴿[العلق: 1، 3]﴾

خصائصه ﷺ، إذ لم ينقل عن أحد من الأنبياء عليهم السلام أنه جرى له عند ابتداء الوحي مثله، ويستفاد منه: الحض على التعليم ثلاثاً بما فيه مشقة، كما فتل الشارع أذن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في إدارته عن يمينه في الصلاة، وقد انتزع منه شريح القاضي أن لا يضرب الصبي على القرآن إلا ثلاثاً، لما غط جبريل محمداً عليهما السلام ثلاثاً، وفيه أيضاً ينبغي للمعلم أن يحتاط في تنبيه المتعلم والإحضار بمجامع قلبه.

(ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾)، أي: كل شيء، فهو من قبيل يعطي ويمنع، وقدم الفعل لكون الأمر بالقراءة أهم، وهو أمر بإيجاد القراءة مطلقاً، لا يختص بمقروء دون مقروء، وقوله: باسم ربك، حال، أي: مفتتحاً باسم ربك، أي: قل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثم اقرأ، قَالَ الطَّبْيِيُّ: وهذا يدل على أن البسملة مأمور بقراءتها في ابتداء كل قراءة، فيكون قراءتها مأمورة في ابتداء هذه السورة أيضاً، انتهى.

وقال السهيلي في قوله: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ دليل على وجوب استفتاح القراءة ببسم الله، غير أنه أمر مبهم لم يتبين بأي اسم من أسمائه يستفتح، حتى جاء البيان في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبْنَهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: 41]، ثم في قوله: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: 30]، ثم بعد ذلك كان ينزل جبريل بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مع كل سورة، وقد ثبتت في سواد المصحف بإجماع من الصحابة على ذلك، وحين نزلت بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سبحت الجبال، فقالت قريش: سحر مُحَمَّدُ الجبال، ذكره النقاش في تفسيره، ولا يخفى عليك أنه لا يلزم من ذلك الوجوب، بل يجوز أن يكون الأمر على وجه الندب والاستحباب لأجل التبرك في ابتداء القراءة، وما ذكره النقاش تكلم فيه، وقوله: «الذي خلق» وصف مشعر بعلية الخلق للأمر بالقراءة والإطلاق في تفسيره في خلق أولاً، وجعله توطئة لقوله: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾، إيذان بأن الإنسان أشرف المخلوقات ﴿مِنْ عَلَقٍ﴾، بتحريك اللام هو الدم الغليظ، والقطعة منه علقه ﴿أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾، أي: الزائد في الكرم على كل كريم، فإنه ينعم بلا

غرض، ويحكم من غير تخوف، بل هو الكريم وحده على الحقيقة.
﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۖ﴾ ، أي: الخط بالقلم، وقد قرئ به، وذلك ليقيد به العلوم ويعلم به البعيد.

﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ بخلق القوى ونصب الدلائل وإنزال الآيات، فعلمك القراءة وإن لم تكن قارئاً، وقد عدّد سبحانه وتعالى مبدءاً أمر الإنسان ومنتهاها إظهاراً لما أنعم عليه من نقله من أخس المراتب إلى أعلاها، تقريراً لربوبيته، وتحقيقاً لأكرميته، وأشار أولاً إلى ما يدل على معرفته عقلاً، ثم نبه على ما يدل سمعاً.

وقال السهيلي في معنى قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: 1، 5]: ﴿اقْرَأْ بِأَسِيرِ رَيْكَ﴾، أي: لا تقرأ بقوتك ولا بمعرفتك، لكن بحول ربك وإعانتة، فهو يعلمك كما خلقتك، وكما نزع عنك علق الدم، ومغمر الشيطان في الصغر، وعلم أمتك حتى صارت تكتب بالقلم بعد أن كانت أمية. وفيه دليل للجمهور أن سورة اقرأ أول ما نزل من القرآن، وروى الحافظ أبو عمر والداني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أول ما نزل من الله خمس آيات، ﴿اقْرَأْ بِأَسِيرِ رَيْكَ﴾، إلى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، وفي المرسل: أول ما نزل من القرآن هذه السورة في نمط، فلما بلغ جبريل هذا الموضع ما لم يعلم طوى النمط، ومن ثمة قال القراء: إنه وقف تام، وقال السخاوي: ذهب عائشة رضي الله عنها والأكثر إلى أن أول ما نزل: ﴿اقْرَأْ بِأَسِيرِ رَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، ثم: ﴿تَنْ وَالْقَلَمِ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُبَيِّرُونَ﴾، و﴿يَتَأْتِيَا الْمَدَنِيَّ﴾، و﴿وَالضُّحَى﴾، ثم نزل باقي سورة اقرأ، وذكر ابن العربي عن ابن كريب، قال: وجدنا في كتاب ابن عباس رضي الله عنهما أول ما نزل من القرآن بمكة: اقرأ، والليل، ون، ويا أيها المدثر، ويا أيها المزمّل، وتبت، وإذا الشمس، والأعلى، والضحى، وألم نشرح، والعصر، والعاديات، والكوثر، والتكاثر، والدين، ثم الفلق، ثم الناس، ثم ذكر سوراً كثيرة، ونزل بالمدينة ثمان وعشرون سورة، وسائرهما بمكة، وكذلك يروى عن ابن الزبير، وقول من قال إن أول ما نزل: ﴿يَتَأْتِيَا الْمَدَنِيَّ﴾ عملاً بالرواية الآتية في الباب محمول على أنه أول ما نزل بعد فترة

فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ،

الوحي، وأبعد من قَالَ إِنْ أَوَّلَ مَا نَزَلَ الْفَاتِحَةُ، بل هو شاذ، وجمع بعضهم بين القولين الأولين بأن قَالَ يمكن أن يقال أول ما نزل من التنزيل في تنبيه الله على صفة خلقه ﴿أَقْرَأْ﴾، وأول ما نزل من الأمر بالإنذار ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ﴾.

فائدة:

قيل إن مثل قوله عليه السلام: «ما أنا بقارئ» لا يفيد الاختصاص البتة، بل قد يكون مفيدا للتقوية والتأكيد، فالمعنى لست بقارئ البتة، وهو الظاهر والمناسب للمقام، وهو يستدعي أن يكون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطأ، فيرد خطأه إلى الصواب، فأين هذا من جبريل عليه السلام، وأجيب عنه: بأنه لما سمع منه «اقرأ» تصور أنه اعتقد أن حكمه ليس كحكم سائر الناس في أن حصول القراءة والتمكن منها إنما هو بطريق التعلم والتعليم ومدارسة الكتب، فردّه بقوله: «ما أنا بقارئ»، أي: حكمي كحكم سائر الناس في أن حصول القراءة إنما هو بالتعلم وعدمه بعدمه، ولذلك أخذه وغطه مرارا ليخرجه من حكم سائر الناس. ويستفرغ عنه البشرية، ويفرغ فيه من الصفات الملكية، فحينئذ يعلم معنى اقرأ، ويخاطب بقوله اقرأ، ففي المقروء أيضا إشارة إلى رد ما تصوره من أن القراءة إنما تيسر بطريق التعلم فقط، بل هي كما تحصل من التعليم بواسطة المعلم كذلك تحصل بتعليم الله تعالى بلا واسطة، فقوله: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾، إشارة إلى العلم التعليمي، وقوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، إشارة إلى العلم اللدني.

(فَرَجَعَ بِهَا)، أي: بالآيات، وهي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، إلى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، أي: أهله حال كونه (يَرْجُفُ)، بضم الجيم، أي: يخفق ويضطرب، والرجفان شدة الحركة والاضطراب.

(فُؤَادُهُ)، أي: قلبه أو باطن قلبه، وقيل: غشاؤه، وقال الليث: القلب مضغة من الفؤاد معلقة بالنياط، سمي قلبا لتقلبه، وفي رواية مسلم بؤاده بفتح الباء الموحدة، وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق، ترجف عند الفزع، وذلك

فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي» فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»⁽¹⁾

الرجفان لما فجأه من الأمر المخالف للعادة والمألوف، فنفر طبعه البشري وهاله ذلك، ولم يتمكن من التأمل في تلك الحالة، لأن النبوة لا تزيل الطباع البشرية كلها.

(فَدَخَلَ) ﷺ (عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ)، أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وقد ألف تأنيصها له (فَقَالَ) ﷺ: «(زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي)»، بكسر الميم في كليهما من التزميل، وهو التلفيف والتزمل التلفف والاشتغال، ومثله: التذر، ويقال لكل ما يلقي على الثوب الذي يلي الجسد دثار، كما يقال للثوب الذي يليه شعار، وإنما قَالَ ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر والعادة جارية بسكون الرعدة بالتلفيف.

(فَرَمَلُوهُ)، أي: زملة أهله، ومنهم خديجة رضي الله عنها (حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ)، بفتح الراء، أي: الفزع، وقال الهَرَوِيُّ: وبالضم موضع الفزع، والخوف من القلب، (فَقَالَ) ﷺ (لِخَدِيجَةَ) رضي الله عنها، (وَ) قد (أَخْبَرَهَا الْخَبَرَ)، فهي جملة حالية ويخبر مجيء الملك والغط.

(لَقَدْ)، أي: والله لقد (خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي)، قد اختلف العلماء في الخشية

(1) قال الحافظ: دل قوله: «خشيت» مع قوله: «يرجف فؤاده» على انفعال حصل له من مجيء الملك؛ ومن ثم قال: «زملوني» والخشية المذكورة اختلف العلماء في المراد بها على اثني عشر قولاً: أولها: الجنون؛ وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة؛ جاء مصرحاً به في عدة طرق؛ وأبطله أبو بكر ابن العربي وحق له أن يبطل؛ لكن حمله الإسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري، ثانيها: الهاجس؛ وهو باطل أيضاً لأنه لا يستقر وهذا استقر؛ وحصلت بينهما المراجعة، ثالثها: الموت من شدة الرعب، رابعها: المرض؛ وقد جزم به ابن أبي جمرة، خامسها: دوام المرض، سادسها: العجز عن حمل أعباء النبوة، سابعها: العجز عن النظر إلى الملك من الرعب، ثامنها: عدم الصبر على أذى قومه، تاسعها: أن يقتلوه. عاشرها: مفارقة الوطن، حادي عشرها: تكذيبهم إياه، ثاني عشرها: تعييرهم إياه.

وأولى هذه الأقوال وأسلمها من الارتياب الثالث واللذان بعده. وما عداها فهو معترض انتهى. والاحتمالان اللذان ذكرهما الشيخ رحمه الله اقتصر عليهما صاحب «تيسير القاري» في شرح البخاري، وبهما جزم القسطلاني إذ قال: خشيت على نفسي الموت من شدة الرعب أو المرض. كما جزم به في «بهجة النفوس» أو أنني لا أطيق حمل أعباء الوحي لما لقيته أولاً عند لقاء الملك، انتهى.

التي خشيتها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على نفسه على اثني عشر قولاً :

الأول : أنه خاف من الجنون ، وأن يكون ما رآه من جن الكهانة ، وجاء ذلك في عدة طرق ، وأبطله أبو بكر ابن العربي ، وإنه لجدير بالإبطال .

الثاني : أنه خاف أن يكون هاجساً ، وهو الخاطر بالبال ، وهو أن يحدث نفسه ويجد في صدره مثل الوسواس ، وأبطلوا هذا أيضاً بأنه لا يستقر ، وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة .

الثالث : أنه خاف من الموت من شدة الرعب .

الرابع : أنه خاف أنه لا يقوى على مقاومة هذا الأمر ، ولا يطيق حمل أعباء الوحي .

الخامس : العجز عن النظر إلى الملك ، فخاف أن تزهق نفسه وينخلع قلبه لشدة ما لقيه من الرعب عند لقائه .

السادس : أنه خاف من عدم الصبر على أذى قومه .

السابع : أنه خاف من قومه أن يقتلوه ، حكاة السهيلي ولا غرو أنه بشر

وما أفاده الشيخ في العجز عن حمل أعباء الوحي أوجه مما قاله القسطلاني وغيره .

وقال النَّوَوِيُّ في «شرح البخاري» : قال القاضي عياض رحمه الله : ليس معناه الشك في أن ما أتاه من الله ؛ لكنه كأنه خشي أن لا يقوى على مقاومة هذا الأمر ؛ ولا يطيق حمل أعباء الوحي ؛ فتزهق نفسه لشدة ما لقيه أولاً عند لقاء الملك ؛ أو يكون هذا أول ما رأى النبشير في النوم واليقظة قبل تحقق رسالة ربه ؛ فيكون خاف أن يكون من الشيطان ، فأما بعد أن جاءه الملك برسالة ربه فلا يجوز الشك عليه ؛ ولا يخشى تسلط الشيطان ، وعلى هذا يحمل كل ما ورد من مثل هذا ، هذا آخر كلام القاضي . قال النووي : معنى قوله : «خشيت» ، أنه يخبرها بما حصل له أولاً من الخوف ؛ لا أنه في الحال خائف انتهى .

وقال السندي : مقتضى جواب خديجة والذهاب إلى ورقة أن هذا كان منه ﷺ على وجه الشك ، لأنه لما تم الوحي صار نبياً ، فلا يمكن أن يكون شاكاً بعد في نبوته وفي كون الجائي عنده ملكاً من الله . نعم يمكن الشك في بعض ذلك قبل تمام الوحي حيث فاجأه الملك أولاً مثلاً . ويمكن أن يقال : إنه ﷺ أراد بهذا الحكاية عن أول أحواله ، إلا أنه ذكره على وجه يوهم بقال الشك بعده إن كان هو حالة الحكاية على علم من الأمر ، ولا شك له حينئذ أصلاً لكن أراد اختبار خديجة في أمره ليعلم ما عندها من العلم . ولعله لو فاجأها بصريح القول بالنبوة فربما تلقته بالإنكار فيصعب بعد ذلك الرجوع إلى الإقرار ، فأراد أن يأتي بالكلام على وجه الإبهام قصداً للاختبار ، انتهى .

يخشى من القتل والأذى، ثم يهون عليه الصبر في ذات الله كل خشية ويجلب إلى قلبه كل شجاعة وقوة.

الثامن: أنه خاف مفارقة الوطن بسبب ذلك.

التاسع: ما ذهب إليه أبو بكر الإسماعيلي أنها كانت منه قبل أن يحصل له العلم الضروري بأن الذي جاءه ملك من عند الله تعالى، وكان أشق شيء عليه أن يقال عنه شيء.

العاشر: أنه خاف من وقوع الناس فيه.

الحادي عشر: ما قاله ابن أبي جمرة: أن خشيته كانت من الوعك الذي أصابه من قبل الملك.

الثاني عشر: أنها الخشية التي حصلت له على غير مواطأة بغتة، كما تحصل للبشر إذا دهمه أمر لم يعهده، وتلخيص هذه الأقوال: أن المراد بالخشية إما الجنون، أو الهاجس، أو الموت من شدة الرعب، أو المرض، أو دوام المرض، أو العجز عن حمل أعباء النبوة، والعجز عن النظر إلى الملك من الرعب، أو عدم الصبر على أذى قومه، أو قتل قومه إياه، أو مفارقة الوطن، أو تكذيبهم إياه، أو تعييرهم إياه، قال الحافظ العسقلاني: وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتياب: الثالث والثاني، وما عداهما فهو معترض، وأقول الظاهر من بين هذه الأقوال الثالث أو الرابع، فتأمل⁽¹⁾.

والأظهر بحسب الرواية أن المراد شبه الجنون، لما روى صاحب الغريبين في باب العين والدال والميم أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لخديجة رضي الله عنها: أظن أنه عرض لي شبه جنون، فقالت كلا، وقال القاضي عياض: كان هذا الخوف أول ما رأى التبشير في النوم واليقظة وسمع الصوت قبل لقاء الملك، وتحقق رسالة ربه، فقد خاف أن يكون من الشيطان، فأما بعد أن جاءه الملك

(1) وجه التأمل أن ما يدل على الشك من أنه في الله تعالى من هذه الأقوال ضعيف غاية الضعف، بل غير صحيح، إذ لا نشك أنه ﷺ لم يشك في أنه من الله تعالى. فإن قلت: من أي، علم أن الذي جاءه جبريل لا الشيطان، وأنه حق لا باطل. فالجواب: أن الله تعالى كما نصب لنا الدليل على أن الرسول صادق لا كاذب وهو المعجزة، كذلك نصب للنبي ﷺ دليلاً على أن الجاني ملك لا شيطان، وأنه من عند الله تعالى لا من عند غيره. المؤلف.

فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ ⁽¹⁾ اللَّهُ أَبَدًا،

بالرسالة، فلا يجوز الشك عليه فيه، ولا يخشى تسلط الشيطان عليه، وقال النُّووي: هذا ضعيف، لأنه خلاف صريح الحديث، فإن هذا كان بعد غط الملك وإتيانه باقرأ باسم ربك، قَالَ: إلا أن يكون معنى «خشيت على نفسي» أنه يخبرها بما حصل له أولاً من الخوف، لا أنه خائف في حال الإخبار، انتهى.

أقول: وهو ضعيف أيضاً لقوله: «زملوني زملوني» على ما تقدم، ثم إنه ﷺ أكد كلامه بالقسم، وكلمة «قد» تنبيها على تمكن الخشية في قلبه المقدس، وخوفه على نفسه الشريفة ⁽²⁾ فأجابت خديجة رضي الله عنها أيضاً بكلام فيه قسم وتأكيد بأن واللام، وصورة الجملة الاسمية إزالة لدهشته وحيرته ﷺ.

(فَقَالَتْ) له عليه السلام، (خَدِيجَةُ) رضي الله عنها، وفي رواية: قالت بدون الفاء (كَلَّا)، معناه النفي والإبعاد والردع عَن ذلك الكلام، والمراد هنا التبرئة عنه، أي: لا تقل ذلك أو لا خوف عليك (وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا)،

(1) بضم أوله وسكون الخاء وكسر الزاي المعجمتين بعدهما ياء من الإخزاء. أو بالحاء المهملة والزاي المعجمة والنون من المجرد أو المزيد. يقال حزنه وأحزنه ثلاث روايات كما بسطها شراح «البخاري».

قال القسطلاني: قوله إنك بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء. قال البدر الدمايني: فصلت هذه الجملة عن الأولى لكونها جواباً عن سؤال اقتضته.

وهو سؤال عن سبب خاص فحسن التأكيد؛ وذلك أنها لما أثبتت القول بانتفاء الخزي عنه وأقسمت عليه انطوى ذلك على اعتقادها أن ذلك لسبب عظيم، فيقدر السؤال عن خصوصه، حتى كأنه قيل: هل سبب ذلك هو الإنصاف بمكارم الأخلاق ومحاسن الأوصاف كما يشير إليه كلامك؟ فقالت: إنك لتصل الرحم إلخ انتهى.

وقال النووي: قال العلماء: معنى كلام خديجة أنك لا يصيبك مكروه لما جعل الله سبحانه وتعالى فيك من مكارم الأخلاق وجميل الصفات ومحاسن السمائل. وذكرت ضرورياً من ذلك. وفي هذا أن مكارم الأخلاق وخصال الخير سبب للسلامة من مصارع السوء والمكاره، انتهى.

(2) وذلك من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ فإن قوله: ﴿وَمَا أُبْرِئُ﴾ أي ما أزكي، أورث المخاطب حيرة في أن يوسف عليه السلام كيف لا ينزه نفسه عن السوء مع كونها مطمئنة زكية، فأزال تلك الحيرة بقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ في جميع الأشخاص بالسوء أي: بالشهوة والرذيلة إلا مَنْ عصمه الله تعالى. وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ وأمثال ذلك في التنزيل كثيرة، وكل هذا من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. المؤلف.

إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ،

بضم الياء آخر الحروف وبالحاء المعجمة من الخزي وهو الفضيحة والهوان، أي: ما يفضحك الله ولا يهينك، وأصل الخزي على ما ذكره ابن سيده: الوقوع في بلية وشهرة بذلة، وأخزى الله فلانا أبعد، وفي رواية مسلم من طريق معمر عَنِ الزُّهْرِيِّ يَحْزَنُكَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ مِنَ الْحَزَنِ، ويجوز على هذا فتح الياء وضمها، يقال: حزنه وأحزنه لغتان فصيحتان، قرئ بهما في السبع، وقيل أحزنه لغة تميم، وحزنه لغة قريش، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةَ عَنِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: 13]، ثم الْحُزْنَ وَالْحَزْنَ بضم المهملة وسكون الزاي في الأول وفتحهما في الثاني خلاف السرور، يقال حزن بالكسر حزنا، إذا اغتم، وحزنه غيره وأحزنه مثل شكله وأشكله، وَحُكِّي عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: إِذَا جَاءَ الْحَزْنَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ فَتَحَ، وَإِذَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ وَجَرَ ضَمَ، وَقَرَأَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَبْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ﴾ [يوسف: 84]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾ [التوبة: 92]، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ، وَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِهِمَا يَتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ الْحَزْنَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ وَقَعَ، وَالْهَمُّ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَتَوَقَّعُ، وَلَمَّا أُثْبِتَتْ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْقَوْلَ بَانْتِفَاءِ الْخَزْيِ عَنْهُ ﷺ، وَأَقْسَمَتْ عَلَيْهِ أَنْطَوَى ذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِهَا أَنَّ ذَلِكَ بِسَبَبٍ عَظِيمٍ، فَقَدَرْتَ السُّؤَالَ عَنْ ذَلِكَ السَّبَبِ، فَأَجَابْتَ بِقَوْلِهَا مُؤَكِّدًا بِأَنَّ الْهَمَّ أَهْتَمَامًا بِشَأْنِ الْكَلَامِ.

(إِنَّكَ) بكسر الهمزة، لوقوعها في الابتداء (لَتَصِلُ الرَّحِمَ)، أي: تحسن إلى قراباتك، والرحم القرابة والرحم، وكذلك الرحم بكسر الراء، وصلة الرحم الإحسان إلى الأقارب على حسب حال الواصل والموصول إليه، فتارة تكون بالمال وتارة بالخدمة، وتارة بالزيارة والسلام، وغير ذلك.

(وَتَحْمِلُ) بفتح التاء المثناة الفوقية (الْكَلَّ) بفتح الكاف وتشديد اللام، وأصله الثقل بكسر المثلثة وسكون القاف، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ﴾ [النحل: 76]، وأصله من الكلال، وهو الإعياء، أي: ترفع الثقل، وأرادت هنا أنك تعين الضعيف المنقطع، ويدخل في حمل الكل الإنفاق على الضعيف واليتيم والعيال، وغير ذلك، لأنَّ الْكَلَّ مِنْ لَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ، وَقَالَ الدَّائِدِيُّ: الْكَلُّ الْمُنْقَطِعُ.

وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ،

(وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ)، بفتح المثناة الفوقية كما هو المشهور على الصحيح في الرواية والمعروف في اللغة، ورُويَ بضم التاء أيضًا، ومعنى المضموم: تكسب أنت غيرك المال المعدوم، أي: تعطيه المال المعدوم تبرعًا، فحذف أحد المفعولين، أو معناه تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق، وأما معنى المفتوح فقليل: إنه كمعنى المضموم، فإن كسب كما يتعدى إلى واحد، نحو: كسبت المال، يتعدى إلى اثنين أيضًا، نحو: كسبت غيري المال، كما يقال: أكسبته مالا، قيل: والأول أفصح وأشهر، وضع القزاز الثاني وقال: إنه حرف نادر، وأنشد على الثاني:

وأكسبني مالا وأكسبته حمدا

وقول الآخر:

يعاتبني في الدين قومي وإنما ذنوبي في أشياء تكسبهم حمدا
رُويَ بفتح التاء وضمها، وقيل: معناه تكسب المال وتصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله، وكانت العرب تتماذج بذلك سيما قريش، قال أعرابي يمدح إنسانا كان أكسبهم للمعدوم وأعطاهم للمحروم، وأنشد في وصف ذئب:

كسوب لذا المعدوم من كسب واحد

أي: ما يكسبه وحده، وكان النبي ﷺ قبل البعثة محظوظا في تجارته، وضعفه النوويّ بأنه لا معنى لهذا القول في هذا الموطن، إلا أن يضم إليه أنه كان وجود به وينفقه في وجوه المكرمات، فيكون معناه أنت تكسب وتحصل ما يعجز غيرك عن تحصيله، ثم تجود به وتنفقه في وجوه المكرمات، هذا الذي ذكر على تقدير كون المعدوم بمعنى غير الموجود، وأما إذا كان عبارة عن الرجل المحتاج العاجز عن الكسب، وسماه معدوما لكونه كالميت، حيث لم يتصرف في المعيشة، فمعناه على تعدي الكسب إلى مفعولين، تعطي العائل وترفده ما تعطيه من المال أو من مكارم الأخلاق، فحذف أحد المفعولين تنويها وتفخيما لشأن ما يعطيه، بحيث يعجز اللسان عن بيانه، وعلى تعديه إلى مفعول واحد معناه تستفيد العاجز بإعانتة والكسب هو الاستفادة، أي: كما يرغب غيرك أن يستفيد ما لا ترغب أنت أن تستفيد عاجزا تعاونه، فهذه معانٍ خمسة لهذا القول، والله أعلم.

وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ،

ثم إن الحُطَّابِيَّ قَالَ: صوابه المعدم بلا واو، لأن المعدوم لا يدخل تحت الأفعال، يريد بذلك أن المعدوم لا يكسب، وقد عرفت توجيهه وتوجيه إطلاق المعدوم على المعدم، وقال التيمي: لم يصب الحُطَّابِيَّ، إذ حكم على اللفظة الصحيحة بالخطأ، فإن ما اشتهر بين أصحاب الحديث ورواه الرواة لا يكون خطأ هذا.

(وَتَقْرِي الضَّيْفَ)، بفتح التاء، تقول: قرئت الضيف أقره من باب رمى يرمي، قرئ، بكسر القاف والقصر، وقرئ بفتح القاف والمد، ويقال للطعام الذي تضيفه به قرى بالكسر والقصر، وفاعله قار، كقضى، فهو قاض.

(وَتُعِينُ)، بضم التاء من الإعانة (عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ)، النوائب جمع نائبة، وهي الحادثة والنازلة خيراً أو شراً، تقول: ناب الأمر نزل، وإنما قَالَ: «نوائب الحق»، لأنها تكون في الحق والباطل، قَالَ لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

نوائب من خير وشر كلاهما فلا الخير ممدود ولا الشر لازب

وهي كلمة جامعة لأفراد ما تقدم وما لم يتقدم، وفي رواية المصنف في التفسير زيادة، هي قولها: «وتصدق الحديث»، وذكره مسلم أيضاً، وهو من أشرف خصاله ﷺ، وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة زيادة قولها: «وتؤدي الأمانة»، فمعنى كلام خديجة رضي الله عنها أنك لن يصيبك مكروه لما جعل الله فيك من مكارم الأخلاق ومحاسن الصفات، وفيه أبلغ دليل على كمال خديجة رضي الله عنها، وجزالة رأيها، وقوة نفسها، وعظم فقهها، حيث استدلت على ما أقسمت عليه من نفي الخزي أبداً بأمر استقرائي، ووصفته بأصول مكارم الأخلاق وأمهااتها، لأن الإحسان إما إلى الأقارب، وإما إلى الأجانب، وإما بالبدن، وإما بالمال، وإما على من يستقل بأمره، وإما على غيره، وذلك كله مجموع فيما وصفته ﷺ به، ويستفاد من هذا أن مكارم الأخلاق وخصال الخير سبب للسلامة من مصارع السوء والمكاره، فمن كثر خيره حسنت عاقبته، ويرجى له سلامة الدين والدنيا، وأن من نزل به أمر استحبه له أن يُطلع عليه من يثق بنصيحته وصحة رأيه، وأنه يستحب تأنيس من نزل به أمر ودهشه خوف وتبشير وتيسير أمره وتهوينه لديه بذكر أسباب السلامة له، وأنه يجوز مدح

فَانْطَلَقْتُ بِهِ خَدِيجَةً حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ وَكَانَ أَمْرًا تَنْصَرَفِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ،

الإنسان في وجهه لمصلحة ولا يعارضه قوله ﷺ: «احتوا في وجوه المداحين التراب»، لأن هذا فيما هو مدح بباطل، أو يؤدي إلى باطل، وأن المجيب يقيم الدليل على ما يجيب به إذا اقتضاه المقام.

(فَانْطَلَقْتُ بِهِ خَدِيجَةً)، أي: مضت رضي الله عنها معه ﷺ، لأن الفعل اللازم إذا عُذِيَ بالباء يلزم منه المصاحبة، فمعنى قولك ذهب زيد بعمر و ذهباً، بخلاف أذهبته.

(حَتَّى أَتَتْ) رضي الله عنها (بِهِ) ﷺ (وَرَقَةَ) بفتح الراء (ابْنَ نَوْفَلٍ) بفتح النون والفاء، (ابْنَ أَسَدٍ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى)، وسيجيء ما يتعلق بأنه مؤمن أو لا.

(ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ) رضي الله عنها، قَالَ النَّوَوِيُّ: هو بنصب ابن، ويكتب بالألف، لأنه بدل من ورقة، أو صفة أو بيان له، فإنه هو ابن عم خديجة، لأنها بنت خويلد بن أسد، وهو ورقة بن نوفل بن أسد، ولا يجوز جر ابن، لأنه يصير صفة لعبد العزى، وهو غير صحيح، ولا كتابته بدون الألف لعدم وقوعه بين العلمين.

(وَكَانَ)، أي: ورقة (أَمْرًا قَدْ تَنْصَرَفِي الْجَاهِلِيَّةِ)، وفي رواية بحذف قد، أي: صار نصرانيًا، وترك عبادة الأوثان، وفارق طريق الجاهلية، وهي المدة التي كانت قبل نبوة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لما كانوا عليه فيها من فاحش الجهالات، وقيل: هو زمان الفترة مطلقًا، وإنما تنصر، لأنه خرج هو وزيد بن عمرو بن نفيل لما كرها طريق الجاهلية إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين، فأعجب ورقة بالنصرانية للقية من لم يبدل شريعة عيسى عليه السلام.

(وَكَانَ) ورقة أيضًا (يَكْتُبُ الْكِتَابَ)، هو مصدر بمعنى الكتابة، ويجوز أن يكون اسماً كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 2].

(الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ)، أي: بالكتابة العبرانية.

(مَا شَاءَ اللَّهُ)، أي: الذي شاء الله (أَنْ يَكْتُبَ)، أي: كتابته، فحذف العائد، وفي رواية يونس ومعمّر ويكتب من الإنجيل بالعربية، وعند مسلم: فكان

يكتب الكتاب العربي والجميع صحيح، لأن ورقة كان يعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية، فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي، تمكنه من الكتابتين واللسانين، فلا يفهم منه أن الإنجيل عبراني، بل يستفاد منه أنه ليس بعبراني، لأن الباء في قوله بالعبرانية تتعلق بقوله فيكتب، فسقط ما قاله الكِرْمَانِي فهم منه أن الإنجيل عبراني، فافهم.

وإنما وصفته بكتابة الإنجيل دون حفظه، لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسرا كتيسير حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة، فلهذا جاء في صفتها أناجيلها صدورها، والعبراني بكسر العين: نسبة إلى العبر، بكسر المهملة وسكون الموحدة، وزيدت الألف والنون في النسبة على غير القياس، قَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ جَرِيرٍ: إنما نطق بالعبرانية إِبْرَاهِيمُ عليه السلام حين عبر الفرات فأرأ من النمروذ، وقد كان النمروذ قَالَ للذين أرسلهم خلفه: إذا وجدتم فتى يتكلم بالسريانية فردوه، فلما أدركوه استنطقوه، فحول الله تَعَالَى لسانه عبرانيًا، وذلك حين العبور، فسميت العبرانية لذلك، وفي العباب: والعبرية والعبرانية لغة اليهود، وقال التيمي: الكلام العبراني هو الذي أنزل به جميع الكتب كالتوراة والإنجيل ونحوهما، وليس كذلك، بل التوراة عبرانية، والإنجيل سرياني، والزبور يوناني، والقرآن عربي، على ما في شرح المقاصد. فعلى هذا كان ورقة عالما بالألسن الثلاثة، حيث ينقل السريانية إلى العبرانية والعربية، وكان آدم عليه السلام يتكلم باللغة السريانية وكذلك أولاده من الأنبياء عليهم السلام وغيرهم، غير أن إِبْرَاهِيمَ عليه السلام حولت لغته إلى العبرانية حين عبر الفرات كما مر آنفاً.

وأما عربية إِسْمَاعِيلَ عليه السلام، فإنه كان يتكلم باللغة العربية، فقليل: لأنه تعلم لغة العرب من جرهم، حتى تزوج امرأة منهم، ولهذا يعدونه من العرب المستعربة لا العاربة، وقيل: إن أول من وضع الكتاب العبراني والسرياني والكتب كلها آدم عليه السلام، لأنه كان يعلم جميع اللغات، وكتبها في الطين وطبخه، فلما أصاب الأرض الغرق أصاب كل قوم كتابتهم، فكان إِسْمَاعِيلُ عليه السلام أصاب كتاب العرب، ومن كان يتكلم باللغة العربية من الأنبياء عليهم السلام صالح، وقيل: شعيب أيضًا عليهما السلام، وقيل: كان آدم عليه السلام يتكلم بالعربية، فلما نزل إلى الأرض حولت لغته إلى السريانية، وعن ابن عباس

وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما تاب الله عليه رد عليه العربية، وعن سفيان ما نزل وحي من السماء إلا بالعربية، فكانت الأنبياء عليهم السلام تترجمه لقومه، وعن كعب أول من نطق بالعربية جبريل عليه السلام، وهو الذي ألقاها على لسان نوح عليه السلام، فألقاها نوح عليه السلام على لسان ابنه سام، وهو أبو العرب، وأما السريانية، فإنما سميت بذلك على ما قاله ابن سلام، لأن الله تعالى حين علم آدم الأسماء علمه سرًّا من الملائكة، وأنطقه بها حينئذ.

وفي تاريخ محمود العيني: أن الطفل إذا ولد ولم يتكلم حتى بلغ حد التكلم تكلم بالسريانية، والله تعالى أعلم.

(وَكَانَ) ورقة (شَيْخًا كَبِيرًا)، حال كونه، (قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ) رضي الله عنها، عطف على قوله: أتت، وما بينهما جملة معترضة (يَا ابْنَ عَمٍّ)، وفي رواية لمسلم: «يا عم»، وكلاهما صحيح من حيث الدراية، أما الأول فلأنه ابن عمها حقيقة، وأما الثاني فلأنها سمتة عمها مجازا للاحترام، وهذه عادة العرب يخاطب الصغير والكبير بـ«يا عم»، احتراماً له ورفعاً لمرتبته، وأما من حيث الرواية فقال الحافظ العسقلاني: لا يصح، بل هو وهم، لأن القصة لم تتعدد، ومخرجها متحد، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين، فتعين الحمل على الأول، وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لأنه من كلام الراوي في وصف ورقة، واختلفت المخارج، فأمكن التعدد، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه، وقال محمود العيني: كون القصة متحدة لا ينافي التكلم باللفظين، وأقول: نعم، لكنه خلاف الظاهر جداً.

(اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ)، تعني النبي ﷺ، لأن الأب الثالث لورقة هو الأخ للأب الرابع لرسول الله ﷺ، كأنها قالت ابن أخي جدك، أو جعلته عمًّا لرسول الله ﷺ أيضاً احتراماً له على سبيل التجوز، وفي ذكر لفظ الأخ استعطاف، وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدرة ممن يكون أقرب منه إلى المسؤول، فإن خديجة رضي الله عنها أقرب إلى ورقة من رسول الله ﷺ، فإنها بنت عمه خويلد بن أسد، ومرادها بذلك الكلام أن يتأهب لسماع كلام النبي ﷺ تعظيماً له ﷺ.

فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةُ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى، فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةُ: هَذَا النَّامُوسُ⁽¹⁾

(فَقَالَ لَهُ) عليه السلام (وَرَقَّةُ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟)، وفيه وجوه ستة ذكره أهل النحو في قولهم ماذا صنعت⁽²⁾ (فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى)، وفي رواية: بخبر ما رأى (فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةُ: هَذَا)، أي: الملك الذي ذكرته في خبرك، ونزله منزلة القريب لقرب ذكره.

(النَّامُوسُ)، بالنون والسين المهملة، وهو صاحب السر، كما ذكره البُخَارِيُّ في أحاديث الأنبياء عليهم السلام، قَالَ صاحب المجلد وأبو عبيد في غريبه:

(1) قال العيني: بالنون والسين المهملة صاحب السر كما ذكره البُخَارِيُّ في أحاديث الأنبياء، قال صاحب «المجلد» وأبو عبيد في «غريبه»: ناموس الرجل: صاحب سره، وقال ابن سيده: الناموس: السر، قيل: إن الناموس والجاسوس بمعنى واحد، حكاه الفزاز في «جامعه»، وقال الحسن في «شرح السيرة»: أصل الناموس: صاحب سر الرجل في خيره وشره، وقال ابن ظفر في شرح «المقامات» صاحب سر الخير: الناموس، وصاحب سر الشر: جاسوس، وقد سوى بينهما رؤية بن العجاج، وقال بعض الشراح - [أي الحافظ ابن حجر] - : هو الصحيح وليس بصحيح بل الصحيح الفرق بينهما على ما نقل النَّوَوِيُّ في «شرحه» عن أهل اللغة: الفرق بينهما بأن الناموس في اللغة: صاحب سر الخير، والجاسوس صاحب سر الشر، انتهى.

قلت: وما يظهر من ملاحظة الأحاديث تعميم إطلاق الجاسوس كما في أبواب الجهاد من أحاديث الجاسوس المسلم، وقال المجد: الناموس: صاحب السر المطلع على باطن أمرك، أو صاحب سر الخير وجبرائيل عليه السلام، انتهى.

وقال الكرمانى: يقال: نمست السر - بفتح النون والميم - أنمسه - بكسر الميم - نمسا أي: كتمته، ونامسته، أي: ساررته، ويسمى جبرائيل عليه السلام بذلك لأن الله تبارك وتعالى خصه بالغيب والوحي، انتهى.

ثم قال الكرمانى: فإن قلت: الأنسب أن يقول على عيسى لأنه نصراني، قلت: ذكر موسى تحقيقاً للرسالة، لأن نزوله على موسى عليه السلام متفق عليه بين اليهود والنصارى بخلاف عيسى فإن بعض اليهود ينكرون نبوته، أو لأن النصارى يتبعون أحكام التوراة ويرجعون إليها مع أنه رُوِيَ في غير هذا «الصحيح» بدل موسى عيسى وكلاهما صحيح، انتهى.

(2) الأول: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة.

والثاني: أن تكون (ذا) موصولة مع كون ما كالأول.

والثالث: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب.

والرابع: (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً.

والخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) الإشارة. والسادس: أن تكون (ما) استفهاماً و(ما)

زائدة. المؤلف.

الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَىٰ مُوسَى ۖ

ناموس الرجل صاحب سره، وقال ابن سيدة: الناموس السر، وقال صاحب الغريين: هو صاحب سر الوحي، وقيل: إن الناموس والجاسوس بمعنى واحد، وبمعناهما الحاسوس بالمهملة، وقال ابن ظفر في شرح المقامات: صاحب سر الخير ناموس، وصاحب سر الشر جاسوس، وقال بعض أهل اللغة: الجاسوس بالمعجمة الباحث عن عورات الناس، وبالمهملة المستمع لحديث القوم، والمراد بالناموس هنا: جبريل عليه السلام، وأهل الكتاب يسمونه الناموس الأكبر، يقال: نمسته بالفتح أنمسه بالكسر نمسا، أي: كتمته كتما، ونامسته، أي: ساررته، وسمي جبريل بذلك لأن الله تعالى خصه بالوحي والغيب.

(الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ)، وفي رواية: أنزل الله، وفي التفسير أنزل على بناء المجهول، والفرق بين التنزيل والإنزال أن الأول يستعمل في تنزيل الشيء دفعة بعد دفعة وقتا بعد وقت، والثاني: يستعمل في إنزال الشيء دفعة واحدة، ولذلك قَالَ اللَّهُ تَعَالَى في حق التوراة والإنجيل: ﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: 3]، وفي حق القرآن: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [آل عمران: 3]، فإن قلت: كيف ذلك وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 1]، فالجواب أن معناه أنزلناه من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا دفعة واحدة، ثم نزل على رسولنا ﷺ من بيت العزة في عشرين سنة بحسب الوقائع والحوادث.

(عَلَىٰ مُوسَى)، وزيد في رواية: (ﷺ)، هكذا وقع على موسى في الصحيحين، وجاء في غير الصحيح على عيسى، وكلاهما صحيح، أما عيسى فلغرب زمانه عليه السلام مع كون ورقة قد تنصر، وأما موسى فلأن كتابه عليه السلام مشتمل على الأحكام ككتاب نبينا ﷺ، بخلاف كتاب عيسى عليه السلام، فإنه كان أمثالا ومواعظ، وهذا هو السر أيضًا في تخصيص ورقة موسى عليه السلام بالذكر دون سائر الأنبياء عليهم السلام، وقيل: ذكر موسى عليه السلام تحقيقًا للرسالة، لأن نزوله على موسى عليه السلام متفق عليه بين اليهود والنصارى، بخلاف عيسى عليه السلام، فإن بعض اليهود ينكرون نبوته.

وقال الحافظ العسقلاني: أو لأن موسى عليه السلام بعث بالنعمة على فرعون ومن معه، وكذلك وقعت النعمة على يد النبي ﷺ بفرعون هذه الأمة،

يَا لَيْتَنِي

وهو أبو جهل بن هشام ومن معه ببدر، بخلاف عيسى عليه السلام، وتعقبه محمود العَيْنِيَّ بأن ورقة ما كان يعلم بوقوع النعمة بأبي جهل في ذلك الوقت، كما كان يعلم بوقوع النعمة بفرعون على يد موسى عليه السلام، حتى يذكر موسى ويترك عيسى عليهما السلام.

وقال السهيلي: إن ورقة كان قد تنصر، والنصارى لا يقولون في عيسى إنه نبي يأتيه جبريل عليه السلام، وإنما يقولون إن أقنوما من الأقانيم الثلاثة اللاهوتية حلّ بناسوت المسيح على اختلاف بينهم في ذلك الحلول، وهو أقنوم الكلمة والكلمة عندهم عبارة عن العلم، فلذلك كان المسيح في زعمهم يعلم الغيب، ويخبر بما في الغد في زعمهم الكاذب، فلما كان هذا مذهب النصارى عدل عن ذكر عيسى إلى ذكر موسى عليه السلام لعلمه واعتقاده أن جبريل عليه السلام كان ينزل على موسى عليه السلام.

وتعقبه الحافظ العسقلاني ومحمود العَيْنِيَّ بأنه لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل، أو أخذ عن من لم يبدل، على أنه قد رُوِيَ مرة ناموس موسى، ومرة ناموس عيسى، فقد روى أبو نعيم في دلائل النبوة بإسناد حسن إلى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة رضي الله عنها أولا أتت ابن عمها ورقة، فأخبرته الخبر، فقال: لئن كنت صدقتني فإنه ليأتيه ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو إسرائيل أبناءهم، وروى الزبير بن بكار أيضاً من طريق عبد الله بن معاذ، وإن كان هو ضعيفا عن الزُّهْرِيِّ في هذه القصة أن ورقة قال: ناموس عيسى فعلى هذا كان ورقة يقول تارة ناموس عيسى وتارة ناموس موسى، فعند إخبار خديجة رضي الله عنها له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية، وعند إخبار النبي ﷺ، قال له ناموس موسى للمناسبة التي تقدمت، فالكل صحيح، والله أعلم.

(يَا لَيْتَنِي)، قَالَ أَبُو الْبَقَاء: فِيهِ حَذْفٌ، وَالتَّقْدِيرُ يَا مُحَمَّدٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ «يَا» إِذَا وَلِيَهَا مَا لَا يَصْلَحُ لِلنَّدَاءِ، كَالْفِعْلِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَلَا يَا اسْجُدُوا) عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ خَفَفَ أَلَا، أَوِ الْحَرْفِ، كَقَوْلِهِ: «يَا لَيْتَنِي»، أَوِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ، فَقِيلَ هِيَ لِلنَّدَاءِ وَالْمَنَادَى مُحذُوفٌ، وَقِيلَ: لِمَجْرَدِ التَّنْبِيهِ، وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الشَّوَاهِدِ أَنَّ قَائِلَ لَيْتَنِي قَدْ يَكُونُ

فِيهَا جَذَعًا ،

وحده ، فلا يكون معه منادى كقول مريم عليها السلام ﴿يَلَيِّنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا﴾ ،
وبأن الشيء إنما يجوز حذفه ، إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه مستعملاً فيه
ثبوته ، كحذف المنادى قبل أمر أو دعاء ، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته ثمة ، فمن
مادة ثبوته قبل الأمر قوله تعالى : ﴿يَكُونِي أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ﴾ [الأعراف : 134] ، وقبل
الدعاء قوله تعالى : ﴿يَكُونِي أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ﴾ [النمل : 25] ، أي : يا هؤلاء اسجدوا ،
وقبل الدعاء قول الشاعر :

ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البلى

أي : ألا يا دار ، فحسن حذف المنادى في هذه المواضع كثرة ثبوته فيها ،
بخلاف ليت ، فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتاً ، فادعاء حذفه باطل ،
فتعين كون يا هذه لمجرد التنبيه ، مثل ألا في قوله :

ألا ليت شعري هل أبين ليلة

وأجيب عنه بأن دليله لا يساعد مدعاه ، أما قوله لأن قائل ليتني قد يكون
وحده إلخ ، فظاهر الفساد لأنه يجوز أن يجرد عن نفسه شخصاً فيخاطبه كأن مريم
قالت : «يا نفسي ليتني مت قبل هذا» ، وأما قوله : ولأن الشيء إنما يجوز حذفه ،
فظاهر البعد إذ لا ملازمة بين جواز الحذف وبين ثبوت استعماله في موضع هذا .
(فِيهَا) ، أي : في أيام النبوة أو الدولة أو الدعوة .

(جَذَعًا) بالذال المعجمة المفتوحة ، يعني : شاباً قوياً ، حتى أبالغ في
نصرتك ، ويكون لي كفاية تامة لذلك ، والجذع في الأصل للدواب ، فإنه الصغير
من البهائم ، فاستعير للإنسان ، قَالَ ابن سيده : قيل الجذع الداخل في السنة
الثانية من الغنم ، وفوق الحق من الإبل ، وقيل الجذع من الإبل لأربع سنين ،
ومن الخيل لستين ، ومن الغنم لسته أشهر ، والجمع جذعان ، وجذاع بالكسر ،
وزاد يونس : جذاع بالضم وأجذاع ، قَالَ الأزهري : والدهر يسمى جذعاً لأنه
شاب لا يهرم ، وقيل : معناه يا ليتني أدرك أمرك ، فأكون أول من يقوم بنصرك ،
كالجذع الذي هو أول الأسنان ، قَالَ صاحب المطالع : والقول الأول أبين ، ثم
إن قوله جذعاً رُوي في الصحيحين بالنصب وبالرفع ، أما وجه النصب فهو أنه
خبر كان المقدرة ، أي : ليتني أكون فيها جذعاً ، وإليه مال الكسائي ، وقال

لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»،

ابن بري: التقدير ليتني جعلت فيها جذعا، والتقدير الأول ظاهر بالنسبة إلى ما سيأتي من قرينه، وقال القاضي عياض: هو منصوب على الحال، وهو منقول عن النحاة البصرية، وخبر ليت حينئذ قوله فيها، والتقدير ليتني كائن فيها حال شبيهة وصحة وقوة لنصرتك، وقال الكوفيون: ليت أعملت عمل تمنيت، فنصبت الجزئين كما في قول الشاعر:

يا ليت أيام الصبى راجعا

وأما الرفع فبكونه خبر ليت، فالجار يتعلق حينئذ بما فيه من معنى الفعل، كأنه قال: يا ليتني شاب قوي فيها. قيل: وفيه دليل على جواز تمني المستحيل إذا كان في فعل خير، لأن ورقة تمنى أن يعود شابا وهو مستحيل، والظاهر أن التمني ليس على بابه، وإنما المراد به التنبيه على صحة ما أخبره به، والتنويه بقوة تصديقه فيما يجيء، أو أنه على سبيل التحية لتحقيقه عدم عود الشباب.

(لَيْتَنِي)، وفي رواية: «يا ليتني» (أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ) من مكة، قال ابن مالك: استعمل فيه إذ في المستقبل كذا، وهو استعمال صحيح، وغفل عنه أكثر النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْقَسْرِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مريم: 39]، وأمثاله كثيرة في القرآن، وقد استعمل كل منهما في موضع الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]، لأن الانفضاض واقع فيما مضى، وتعبه البلقيني بأن النحاة لم يغفلوا عنه، بل منعوا وروده وأولوا ما ظاهره ذلك، وقالوا في مثل هذا استعمل الصيغة الدالة على المضى لتحقيق وقوعه، فأنزلوه منزلته، ويقوي ذلك هنا أن في رواية البُخَارِيِّ في التعبير حين يخرجك قومك، وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز أيضا، لكن مجازهم أولى، لما يتبنى عليه من إيقاع المستقبل في صورة المفتى تحقيقا، لوقوعه أو استحضارا للصورة الآتية في هذه دون تلك، وعورض ذلك بأن التنبيه على مثل هذا ليس من وظيفتهم، وإنما هو من وظيفة أهل المعاني، فقد غفل النحويون عنه، وبأنه كيف يمنع وروده، وقد ورد في القرآن في غير موضع، وكأنه أراد بمنع الورد منع وروده محمول على حقيقته، لا على تأويل الاستقبال، والله أعلم بحقيقة الحال.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»)، بهمة الاستفهام، وواو العطف،

والجملة اسمية، مركبة من مبتدأ مؤخر هو هم وخبر مقدم، هو مخرجي، وأصله مخرجون جمع مخرج من الإخراج، فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون، وأدغمت الياء في الياء، فصار مخرجي بتشديد الياء، ولا يجوز أن يكون مخرجي مبتدأ، وهم خبره، لأن مخرجي نكرة، فإن إضافته لفظية لكونه اسم فاعل بمعنى الاستقبال، ويجوز أن يكون مخرجي مبتدأ وهم فاعلاً سد مسد الخبر على لغة أكلوني البراغيث، ولو روي مخرجي بسكون الياء أو فتحها مخففة على أنه مفرد لصح جعله مبتدأ، وما بعده فاعلاً ساداً مسد الخبر من غير تأويل من قبيل: أقائم الزيدون، وذلك سواء كان جمعاً أو مفرداً لاعتماده على حرف الاستفهام، والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر، ومنه قول الشاعر:

أمنجز أنتم وعداً وثقت به أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب
والاستفهام فيه للإنكار والاستبعاد، واستبعد النبي ﷺ إخراجهم من غير سبب، لأنها حرم الله تعالى، وبلد أبيه إسماعيل، ولم يكن فيه ﷺ سبب يقتضي ذلك، فإنه ﷺ كان جامعاً لأنواع المحاسن، وأصناف المكارم المقتضية لإكرامه وإنزاله منهم محل الروح من الجسد.

فائدة نحوية:

قال ابن مالك: الأصل في أمثال هذا تقديم حرف العطف على الهمزة، كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: 101]، و﴿فَأَن تَوَفَّقُونَ﴾ [الأنعام: 95]، و﴿فَأَن تَذَهَبُونَ﴾ [التكوير: 26]، فكان ينبغي أن يقال: وأمخرجي هم، للعطف على ما قبلها من الجمل، والهمزة للاستفهام، وأداة الاستفهام جزء من الجملة الاستفهامية، والعاطف لا يتقدم عليه جزء من المعطوف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، ولها صدر الكلام، وقد غفل الزمخشري عن هذا المعنى، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها، وأجيب عنه: بأنه لم يغفل عن ذلك، وإنما ادعى هذه الدعوى لدقة نظر فيه، وذلك لأن قوله: أو مخرجي جواب، ورد على قوله: إذ يخرجك على سبيل الاستبعاد والتعجب، فيكون إنشاء،

قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرُكَ

فكيف يجوز أن يقدر فيه تقديم حرف العطف على الهمزة مع أن قوله يخرجك إخبار فأصلها أخرجني هم، بدون حرف العطف، ولكن لما أريد المبالغة في الاستبعاد والتعجب جيء بحرف العطف حتى تكون معطوفا على مقدر، تقديره: أمعادي هم، ومخرجي هم، وإنكار الحذف في مثل هذا الموضع مستبعد، لأنه من حلية البلاغة، لا سيما حيث الأمانة قائمة عليه، والدليل عليه هنا وجود العاطف، ولا يجوز العطف على المذكور، فيجب أن يقدر بعد الهمزة ما يوافق المعطوف، ويناسبه تقريرا للاستبعاد هذا، ولقائل أن يقول لِمَ لا يجوز أن تكون جملة الاستفهام معطوفة على جملة التمني في قوله: ليتني أكون حيًا، إذ يخرجك قومك، بل هذا هو الظاهر، فيكون من عطف الإنشاء على الإنشاء، وأما العطف على ما في كلام الغير فسائغ واقع في القرآن، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: 124].

(قَالَ) ورقة: (نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ)، بفتح القاف وتشديد الطاء المضمومة في أفصح اللغات ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، فيختص بالنفي، واشتقاقه من قططته، أي: قطعته، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال، وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، لأن المعنى مذ أن خلقت إلى الآن، وعلى حركة لثلا يلتقي ساكنان، وبالضمة تشبيها بالغايات، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

(بِمِثْلِ مَا جِئْتَ)، بقاء الخطاب (بِهِ) من الوحي (إِلَّا عُودِي)، على صيغة المجهول من المعادة، وذلك لأن العادة أن كل من أتى للنفس بغير ما تحب وتألف وإن كان ممن يُحِبُّ ويُعْتَقَدُ يعادونه ويطردهونه، أو لأنه علم من الكتب أنهم لا يجيئون إلى ذلك، ويلزم منه مناوأتهم إياه ومنابذتهم، فتنشأ العداوة من ثمة.

(وَإِنْ يُدْرِكُنِي) بالجزم بإن الشرطية.

(يَوْمُكَ) بالرفع فاعل يدركني، أي: يوم إخراجك أو يوم انتشار نبوتك، وزاد يونس في التفسير: حيًا، وفي سيرة ابن إسحاق: إن أدركت ذلك اليوم (أَنْصُرُكَ)، بالجزم، لأنه جواب الشرط.

نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَةً أَنْ تُؤَفِّيَ، وَفَتَرَ الْوَحْيَ⁽¹⁾.

(نَصْرًا مُؤَزَّرًا)، بضم الميم وفتح الهمزة بعدها زاي مشددة، ثم راء مهملة، أي قويا بليغا من الأزر، وهو القوة والعون، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَأْزِرُهُ﴾ [الفتح: 29] أي: قواه، وفي المحكم: أزره، ووازره أعانه على الأمر، وقال ابن قتيبة: ما يقوله العوام بالواو، وهو بالهمز أزرته، أي: أعنته، فأما وازرته، فبمعنى صرت له وزيرا، وفي سيرة ابن هشام: ولئن أدركت ذلك اليوم لأنصرن الله نصرا يعلمه، ثم أدنى رأسه منه، فقبل نافوخه، وقيل: ما في البحاري هو القياس، لأن ورقة سابق الوجود والسابق هو الذي يدركه من يأتي بعده، كما جاء أشقى الناس من أدركه الساعة وهو حي، ثم قيل ولرواية أدركت وجهه أيضا، لأن المعنى إن أر ذلك اليوم، فسمي رؤيته إدراكا، وفي التنزيل: ﴿لَا تَذَرِكُ إِلَّا نَفْسًا مُجْرِمًا﴾ [الأنعام: 103]، أي: لا تراه على أحد القولين.

(ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ) بفتح الشين المعجمة من النشوب، وهو التعلق، أي: لم يلبث ولم يتعلق بشيء من الأمور.

(وَرَقَةً) بالرفع، فاعل لم ينشب (أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون (تُؤَفِّيَ) على صيغة المجهول، وهو بدل اشتمال من ورقة، والمعنى لم يتأخر وفاته عن هذه القصة، فإنه مات بمكة بعد المبعث بقليل، ودفن فيها، كما نقله البلاذري وغيره، فيقول الواقدي إنه خرج إلى الشام، فلما بلغه أن النبي ﷺ أمر بالقتال بعد الهجرة، أقبل يريد، حتى إذا كان ببلاد لخم وجذام قتلوه وأخذوا ما معه، غلط بين، لا يقال إنه معارض بما روي في سيرة ابن إسحاق أن ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب لما أسلم، فإنه يقتضي تأخره إلى زمن الدعوة، وإلى أن دخل بعض الناس في الإسلام، لأنه يقال إن ما في السيرة لا يقاوم الذي في الصحيح، لا سيما الذي في الصحيحين، فإن قوله: ثم لم ينشب ورقة لما في صحيح مسلم أيضا، فلا تعارض بينهما، لأن شرط التعارض المساواة، ولئن صح ما في السيرة فلعل راوي الصحيح لم يحفظ لورقة بعد ذلك شيئا من الأمور، فلذلك جعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة إلى ما علمه منه، لا بالنسبة إلى ما في نفس الأمر، فعلى هذا لا يكون الواو في قوله: (وَفَتَرَ الْوَحْيَ)، للترتيب.

(1) أطرافه 3392، 4953، 4955، 4956، 4957، 6982. تحفة 16540، 16683، =

16637، 16706 - 1/4.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بدء الوحي إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رقم (160). قال ابن أبي جمرة في بهجة النفوس: هذا الحديث يحتوي على فوائد كثيرة من أحكام وآداب، ومعرفة بقواعد جملة من قواعد الإيمان، ومعرفة بالسلوك والترقي في المقامات. ولأجل ما فيه من هذه المعاني حَدَّثَ به النَّبِيُّ ﷺ عائشة رضي الله عنها لتبدي ذلك للناس لكي يتأسوا بتلك الآداب، ويحصل لهم معرفة بكيفية الترقي من مقام إلى مقام، مع ما فيه من فائدة المعرفة بابتداء أمره عليه السلام كيف كان. لأن النفوس أبدا تتشوف إلى معرفة مبادئ الأمور كلها، وتنشرح الصدور للاطلاع عليها، فكيف بها لابتداء هذا الأمر الجليل الذي فيه من الفوائد ما قد ذكرناه، ويعرف منه مقتضى الحكمة في تربيته وتأديبه. ولأجل ما فيه من هذه الفوائد حدثت به عائشة رضي الله عنها وأخذ عنها، ونحن إن شاء الله نشير إلى شيء منها وننبه عليها بحسب ما يوفق الله إليه. فقول: الكلام عليه من وجوه:

الأول: قولها: أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ. فيه دليل: على أن الرؤيا من النبوة وهي وحي من الله، إذ أن أول نبوة النَّبِيِّ ﷺ والوحي إليه كان بها، وقد صَرَّحَ الشارع عليه السلام بذلك في غير هذا الحديث. وسيأتي الكلام على المراتي وما يتعلق بها، والجمع بين متفقها ومختلفها، ومجموع أحاديثها في موضعه من آخر الكتاب إن شاء الله.

الثاني: قولها: مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ. تريد بذلك صدق الرؤيا، وكيف كانت تخرج في الحين من غير تراخ ولا مهلة، على قدر ما رآه عليه السلام سواء بسواء.

ولقائل أن يقول: لم عبرت عن صدق الرؤيا بفلق الصبح، ولم تعبر بغيره؟ والجواب: أن شمس النبوة كانت مبادئ أنوارها صحة المراتي وصدقها، فما زال النور يتشعشع ويتسع ويبين حتى بدا شمسا، وهو ما أنزل عليه من الهدى والفرقان، فمن كان باطنه نوريا كان في التصديق بما أنزل بكريا آمن وصدق، ومن كان أعمى البصيرة كان خفاش زمان الرسالة، الشمس تسطع وهو لا يرى شيئا، فإن الخفاش يخرج بالليل ويتخبأ بالنهار؛ لأنه لا يبصر مع ضوء الشمس شيئا. وبقي الناس بين هاتين المنزلتين يترددون كل منهم يبصر بقدر ما أعطي من النور، جعلنا الله ممن أجزل له من هذا النور وحسن الاتباع أوفر نصيب بمنه. ولأجل هذه النسبة التي بين ابتداء النبوة وظهورها مع فلَقِ الصبح وقعت العبارة به ولم تقع بغيره.

الوجه الثالث: قولها: ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ. فيه دليل: على أن الهداية مئة ربانية لا بسبب من بشر ولا غيره، لأن النَّبِيَّ ﷺ جبل على هذا الخير ابتداء من غير أن يكون معه من يحرضه على ذلك. والخلوة كناية عن انفراد الإنسان بنفسه، فحُبِّبَ إليه عليه السلام أصل العبادة في شريعته =

وعمدتها، لأنه عليه السلام قال: ﴿الخلوة عبادة﴾. فالخلوة نفسها عبادة، فإن زيد عليها شيء من الطاعات فهو التحنث، ومعنى التحنث التعبد، فهو نور على نور.
الوجه الرابع: قولها: وَكَانَ يَخْلُو بَغَارٍ حَرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ.
التحنث قد تقدم الكلام عليه.

وبقي هنا سؤال وارد، وهو أن يقال: لم اختص عليه السلام بغار حراء وكان يخلو فيه ويتحنث به دون غيره من المواضع، ولم يبدله طول تحنثه؟
والجواب: أن ذلك الغار له فضل زائد على غيره، ومن قبل أن من فيه يكون منزويا، مجموعا لتحنثه، وهو مبصر بيت ربه والنظر إلى البيت عبادة. فكان له اجتماع ثلاث عبادات: وهي الخلوة، والتحنث، والنظر إلى البيت. وجمع هذه الثلاث أولى من الاقتصار على بعضها دون بعض، وغيره من الأماكن ليس فيه ذلك المعنى، فجمع له عليه السلام في المبادئ كل حسن باء.
الوجه الخامس: قولها: - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ.
(وهو التعبد): تفسير منها للتحنث ما هو.

(والليالي ذوات العدد): تريد به كثرة الليالي، لأن العدد على قسمين عدد قلة وعدد كثرة، وبمجموع القلة والكثرة يكون فيه ليالٍ كثيرة، فلذلك كُنْتُ عَنْهُ بِذَوَاتِ الْعَدَدِ، أي: مجموع أقسام العدد وهي جموع القلة والكثرة.

الوجه السادس: قولها: قَبْلَ أَنْ يَنْتَرَعَ إِلَى أَهْلِهِ، تريد قبل أن يرجع إليهم، فلا يزال عليه السلام في التعبد تلك الليالي المذكورة حتى يرجع إلى أهله.
الوجه السابع: فيه دليل على أن المستحب في التعبد أن يكون مستمرا:
- لأن النَّبِيَّ ﷺ كان يستمر على عادته تلك ولم يقطعها إلا لما لا بد منه، وسيأتي الكلام عليه.
- ولأن التعبد إن لم يكن مستمرا فلا يقال لصاحبه متعبد، لأنه لا ينسب المرء إلا إلى الشيء الذي يكثر منه.

الوجه الثامن: قولها: ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى حَدِيجَةٍ، فَيَتَرَوَّدُ لِمِثْلِهَا.
فيه دليل: على أن التبتل الكلي والانقطاع الدائم ليس من السنة، لأنه عليه السلام لم ينقطع في الغار وترك أهله بالكلية، وإنما كان عليه السلام يخرج إلى العبادة تلك الأيام التي يتحنث فيها ثم يرجع إلى أهله لضروراتهم، ثم يخرج لتحنثه. وقد نهى عليه السلام عن التبتل في غير هذا الحديث فقال: «لا رهبانية في الإسلام».

وهذا النهي إنما هو فيمن اتخذ ذلك سنة يستن بها، وأما من يتبتل لعدم القدرة على التأهل من قبل قلة ذات اليد أو عدم الموافقة فلا يدخل تحت هذا النهي.

الوجه التاسع: فيه دليل على أن العبادة لا تكون إلا بعد إعطاء الحقوق والواجبات وتوفيتها، لأنه عليه السلام لم يكن ليرجع لأهله إلا لإعطاء حقهم، فكذلك غيره من الحقوق يجب إعطاؤه وتوفيته وحينئذ يرجع إلى المندوبات.

الوجه العاشر: فيه دليل على أن الرجل إذا كان صالحا في نفسه، تابعا للسنة، يرجى له أن الله =

وفتور⁽¹⁾ الوحي عبارة عن احتباسه وتأخره مدة من الزمان، وكان ذلك ليذهب ما وجده ﷺ من الروح، وليحصل له التشوق إلى العود، فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك، حيث زاد بعد هذا، فقال: وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزنا عدا منه مرارا كي يتردى من رؤوس شواهد الجبال، فكلما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل عليه السلام، فقال: يا مُحَمَّد، إنك رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه، فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي عدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل عليه السلام، فقال له مثل ذلك، والله أعلم.

ثم إن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين، كما في تاريخ أحمد، وبه جزم ابن إسحاق، وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر، وعلى هذه الرواية فابتداء النبوة بالرؤيا وقع في شهر مولده، وهو ربيع الأول، وابتداء وحي اليقظة وقع في رمضان، وليس المراد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين ما بين نزول اقرأ ويا أيها المدثر، عدم مجيء جبريل عليه السلام إليه ﷺ، بل تأخر نزول القرآن فقط، ويمكن أن يكون عدم مجيء جبريل عليه السلام لما جاء عن الشعبي أنه ﷺ أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة، فقرن بنبوته إسماعيل عليه السلام، فكان يعلمه الكلمة والشيء، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه، فلما مضت ثلاث سنين قرن بنبوته جبريل عليه السلام، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة، عشرا بمكة وعشرا بالمدينة، كما في مسند أحمد بإسناد صحيح، والله أعلم.

ثم إنك قد عرفت فيما قبل أن خديجة رضي الله عنها هي التي انطلقت بالنبي ﷺ إلى ورقة، وقد جاء في السيرة من حديث عمرو بن شرحبيل أن الصديق رضي الله عنه دخل على خديجة رضي الله عنها، وليس رسول الله ﷺ عندها،

⁼ سبحانه وتعالى يؤنسه بالمراثي الحميدة إذا كان في زمان مخالفة وبدع، لأن النبي ﷺ لما انعزل للعبادة وخلا بنفسه آنسه الله عز وجل بالمراثي الجميلة لما أن كان ذلك الزمان زمان كفر وشقاق. وسيأتي شفاء لهذا المعنى في الكلام على المراثي إن شاء الله. المتبع للنبي ﷺ يرجى له مثل ذلك أو قريبا منه، أعني في المراثي.

(1) قال ابن سيده: يقال: فتر الشيء يفتر بالضم وبالكسر فتورًا وفتارًا: أي سكن بعد حدة ولان بعد شدة.

ثم ذكرت خديجة له ما رآه، فقالت: يا عتيق، اذهب مع مُحَمَّد إلى ورقة، فلما دخل عليه السلام، أخذ أبو بكر بيده، فقال: انطلق بنا إلى ورقة، فقال: ومن أخبرك، فقال خديجة، فانطلقا إليه، فقصّا عليه، فقال إذا خلوت وحدي سمعت نداء خلفي يا مُحَمَّد يا مُحَمَّد، فَأَنْطَلِقْ هَارِبا فِي الْأَرْضِ، فقال له: لا تفعل إذا أتاك، فاثبت حتى تسمع ما يقول، ثم ائتني فأخبرني، فلما خلا ناداه يا مُحَمَّد، قل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ① الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②، حتى بلغ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قل: لا إله إلا الله، فأتى ورقة، فذكر ذلك لي، فقال له ورقة: أبشر ثم أبشر، فأنا أشهد أنك الذي بشر به ابن مريم، وأنت على مثل ناموس موسى، وأنت نبي مرسل وأنت ستؤمر بالجهاد بعد يومك هذا، ولئن أدركني ذلك لأجاهدن معك، فلما توفي ورقة قَالَ عليه السلام: لقد رأيت القس في الجنة، وعليه ثياب الحرير، لأنه آمن بي وصدقني، يعني: ورقة، وفي سيرة سليمان بن طرخان التيمي أنها، أي: خديجة رضي الله عنها ركبت إلى بحيرا بالشام، فسألته عَنْ جبريل عليه السلام، فقال لها قدوس يا سيدة قريش أتئي لك بهذا الاسم، فقالت بعلي وابن عمي أَخْبَرَنِي أَنَّهُ يَأْتِيهِ، فقال: ما علم به إلا نبي، فإنه السفير بين الله وبين أنبيائه وإن الشيطان لا يجترئ أن يتمثل به، ولا أن يتسمى باسمه، وفي الأوائل لأبي هلال من حديث سويد بن سعيد، ثنا الوليد بن مُحَمَّد عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَرَجَتْ إِلَى الرَّاهِبِ وَرَقَةَ وَعَدَّاسَ، فَقَالَ وَرَقَةُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُ شَبَهٍ بِجَبْرِيلَ، فَرَجَعَتْ وَقَدْ نَزَلَ: ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ ③ [القلم: 1]، فلما قرأ عليه السلام هذا على ورقة، قَالَ: أشهد أن هذا كلام الله تَعَالَى، ويمكن التوفيق بين هذه الأخبار بأن تكون خديجة رضي الله عنها قد ذهبت به مرة، وأرسلته مع الصديق أخرى، وسافرت إلى بحيرا أو غيره مرة أخرى، وهذا من شدة اعتنائها بسيد المرسلين ﷺ.

تتمة:

قال ابن مندة: اختلف في إسلام ورقة، وظاهر هذا الحديث وهو قوله: «يا ليتني فيها جذعاً»، وما ذكر بعده يدل على إسلامه، وذكر ابن إسحاق أن النَّبِيَّ ﷺ لما أخبره قَالَ له ورقة بن نوفل: والذي نفسي بيده إنك لنبي هذه

الامة. وفي مستدرك الحاكم من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قَالَ: «لا تسبوا ورقة، فإنه كان له جنة أو جنتان»، ثم قَالَ هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. وروى الترمذي من حديث عثمان بن عبد الرحمن عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَرَقَةَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّهُ كَانَ صَدَقَكَ، وَلَكِنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتَهُ فِي الْمَنَامِ، وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيَاضٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَكَانَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ»، ثم قَالَ هذا حديث غريب، وعثمان بن عبد الرحمن ليس عند أهل الحديث بالقوي.

وقال السهيلي: في إسناده ضعف، لأنه يدور على عثمان هذا، ولكن يقويه قوله عليه السلام، رأيت الفتى، يعني: ورقة، وعليه ثياب حرير، لأنه أول من آمن بي، وصدقني، ذكره ابن إسحاق عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ.

وقال المرزباني كان ورقة من علماء قريش وشعرائهم، وكان يدعى القس، وقال النبي ﷺ: «رَأَيْتَهُ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ خَضْرَاءُ يَرْفُلُ⁽¹⁾ فِي الْجَنَّةِ»، وكان يذكر الله في شعره في الجاهلية ويسبحه، فمن ذلك قوله:

لقد نصحت لأقوام وقلت لهم	أنا النذير فلا يغرركم أحد
لا تعبدن إلها غير خالقكم	فإن دعوكم فقولوا بيننا جدد
سبحان ذي العرش سبحانا نعود له	وقبله سبّح الجودي والجمد
مسخر كل ما تحت السماء له	لا ينبغي أن يناوي ملكه أحد
لا شيء مما ترى تبقى بشاشته	يبقى الإله ويودى المال والولد
لم تغن عن هرمز يوما خزائنه	والخلد قد حاولت عاد فما خلدوا
ولا سليمان إذ تجري الرياح له	والإنس والجن فيما بينها برد
أين الملوك التي كانت لعزتها	من كل أوب إليها وافد يفد
حوض هنالك مورود بلا كدر	لا بد من ورده يومًا كما وردوا

(1) رَفَلَ الشخص في ثيابه: رَفَلَ، جَرَّ ثوبه وتبخر في مشيه.

4 - قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

نسبه أبو الفرج إلى ورقة، وفيها أبيات تنسب إلى أمية بن أبي الصلت، ومن شعره:

فإن يك حقًا يا خديجة فاعلمي حديثك إيانا فأحمد مرسل
وجبريل يأتيه وميكال معهما من الله وحي يشرح الصدر ينزل
هذا، وقال الكُرْمَانِيُّ: لا شك أنه كان مؤمنًا بـعيسى عليه السلام، وأما
الإيمان بنينا ﷺ، فلم يعلم أن دين عيسى قد نسخ عند وفاته أم لا، ولئن ثبت أنه
كان منسوخًا في ذلك الوقت، فالأصح أن الإيمان هو التصديق، وهو قد صدقه
من غير أن يذكر ما ينفيه، والله تعالى أعلم.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ المتقدم ذكره أَخْبَرَنِي عروة بكذا (وَأَخْبَرَنِي)
بالإفراد، فالواو للعطف على مقدر، وإلا فمقول القول لا يكون بالواو، إلا إذا
كان من قبيل عطف التلقين.

(أَبُو سَلَمَةَ)، بفتحتين، اسمه عبد الله أو إِسْمَاعِيل أو اسمه كنيته (ابْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو القرشي الزُّهْرِيُّ
المدني التابعي الإمام الجليل المتفق على إمامته وجلالته وتوثيقه، وهو أحد
الفقهاء السبعة على أحد الأقوال، سمع جماعة من الصحابة والتابعين وعنه
خلائق من التابعين منهم الشعبي، فمن بعدهم وتزوج أبوه تماضر، بضم المثناة
الفوقية وكسر المعجمة بنت الأصعب بفتح الهمزة وسكون المهملة، وفي آخره غير
معجمة، وهي الكلبية، من أهل دومة الجندل، ولم تلد لعبد الرحمن غير أبي
سلمة، توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، في خلافة
الوليد.

وهذا الحديث صورته في الظاهر صورة التعليق، وإن كان مسندًا حقيقة
عنده، إما بالإسناد المتقدم، كأنه قَالَ: حَدَّثَنَا يحيى بن بكير، ثنا الليث عن عقيل،
أنه قَالَ: قَالَ ابن شهاب، أو بإسناد آخر، فإنه أخرجه أيضًا في الأدب، وفي
التفسير أتم من هذا مسندًا، وإنما ترك الإسناد ههنا لغرض من الأغراض المتعلقة
بالتعليق، ككون الحديث معروفًا من جهة الثقات، أو كونه مذكورًا في موضع آخر
ونحوه، أو وضعه على هذه الصورة قبل أن يقف عليه مسندًا، فلما وقف عليه

أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: «بَيْنَا

مسندًا ذكره، وترك التعليق على حاله لعدم خلوه عن فائدة، نعم الظاهر من الواو في قوله: وأخبرني أبو سلمة كونه مسندًا بالإسناد المتقدم، فافهم.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ ضَعِيفًا لَا يُقَالُ فِيهِ قَالَ لِأَنَّهُ مِنْ صَيْغِ الْجَزْمِ، بَلْ يُقَالُ حُكِّيَ أَوْ رُوِيَ أَوْ قِيلَ أَوْ يُقَالُ بِصَيْغَةِ التَّعْرِضِ، وَقَدْ اعْتَنَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْفَرْقِ فِي صَحِيحِهِ كَمَا سَتَرَى، وَهَذَا مِمَّا يَزِيدُكَ اعْتِقَادًا فِي جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ وَتَحْقِيقِهِ.

(أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمرو بن حرام بالمهملة والراء (الأنصاري)، الخزرجي السلمي بفتح السين واللام، وحُكِّيَ في لغة كسرهما المدني أبو عبد الله أو عبد الرحمن أو أبو مُحَمَّدٍ أحد الستة المكثرين، وهو من كبار الصحابة وفضلائهم، شهد مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تسع عشرة غزوة، وأمه نسيبة بنت عتبة بن عدي، مات بعد أن عمي سنة ثمان أو ثلاث أو أربع أو تسع وسبعين، وقيل: سنة ثلاث وستين، وكان عمره أربعًا وتسعين سنة، وصلى عليه أبان بن عثمان والي المدينة، وهو آخر الصحابة موتًا بالمدينة، رُوِيَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفُ حَدِيثٍ وَخَمْسَمِائَةِ حَدِيثٍ وَأَرْبَعُونَ حَدِيثًا، اتَّفَقَا عَلَى ثَمَانِيَةِ وَخَمْسِينَ، وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِسِتَّةٍ وَعَشْرِينَ، وَمُسْلِمٌ بِمِائَةِ وَسِتَّةٍ وَعَشْرِينَ، وَجَابِرٌ فِي الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةَ وَعَشْرُونَ نَفَرًا، وَفِي غَيْرِ الصَّحَابَةِ خَمْسَةَ.

(قَالَ)، أَي: جَابِرٌ، (وَهُوَ يُحَدِّثُ)، أَي: حَالُ كَوْنِهِ يَحْدُثُ (عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ)، وَاحْتِبَاسُهُ عَنِ النَّزُولِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حَدِيثًا.

(فَقَالَ) ﷺ (فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَا) أصله بين، فأشبع الفتحة، فصارت ألفًا، وقد تزايد عليها ما، فتصير بينما، ومعناها واحد، وهو من الظروف الزمانية اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية المكفوفة بالألف عن الإضافة إلى المفرد والعامل فيه الجواب إذا كان مجردًا من كلمة المفاجأة، وإلا فمعنى المفاجأة المتضمنة هي إياها، وتحتاج إلى جواب يتم به المعنى.

وقيل: اقتضى جوابًا لكونه ظرفًا متضمنًا لمعنى المجازاة، والأفصح في جوابه إذ وإذا خلافًا للأصمعي.

أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصْرِي، فَإِذَا الْمَلِكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ،

(أَنَا أَمْشِي)، جملة اسمية وقعت مضافاً إليها لقوله: «بينا».

(إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ)، أي: في أثناء أوقات المشي فاجأني السماع، (فَرَفَعْتُ بَصْرِي، فَإِذَا الْمَلِكُ)، مبتدأ. وقوله: (الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ) صفته، وهو جبريل عليه السلام، وقوله: (جَالِسٌ)، بالرفع خبره، وكلمة إذ للمفاجأة، تختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى الجواب، وهي حرف عند الأخفش وأجازه ابن مالك، وظرف مكان عند المبرد، واختاره ابن عصفور، وظرف زمان عند الزجاج، واختاره الزمخشري، وأما الفاء الداخلة عليها فزائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفة عند أبي الفتح، ولللسببية المحضنة عند أبي إسحاق، وعند مسلم جالسا بالنصب، وعلى هذا يكون خبر المبتدأ محذوفاً مقدراً تقديره فإذا الملك الذي جاءني بحراء شاهده أو شاهداً وحاضر حال كونه جالسا (عَلَى كُرْسِيٍّ)، بضم الكاف وكسرهما، والضم أفصح وجمعه كراسي بتشديد الياء وتخفيفها، قَالَ ابن السكيت: كل ما كان من هذا النحو مفردة مشدد كعارية وسرية، جاز في جمعه التشديد والتخفيف. وقال الماوردي في تفسيره: أصل الكرسي العلم، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم كراسة. وقال الزمخشري: الكرسي ما يجلس عليه، ولا ينفصل عن مقعد القاعد. وفي العباب: الكرسي من قولهم كرس الرجل بالكسر، إذا ازدحم علمه على قلبه، والياء فيه ليست ياء النسبة، وإنما هو موضوع على هذه الصيغة، فإذا أريد النسبة إليه تحذف الياء منه، ويؤتى بياء النسبة، فيقال: كرسيّ أيضاً.

(بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) ظرف مجرور المحل على أنه صفة كرسي، قَالَ النَّوَوِيُّ: كذا في الأصول، وجاء في رواية: فإذا الملك الذي جاءني بحراء واقف بين السماء والأرض، وفي طريق آخر على عرش بين السماء والأرض، ولمسلم: فإذا هو على العرش في الهواء، وفي رواية عنده: على كرسي وهو تفسير للعرش المذكور، قَالَ أهل اللغة: العرش السرير، ولما كان رؤية الملك على هذه الحالة سبباً للرب، قَالَ عليه السلام: (فَرُعِبْتُ مِنْهُ) بضم الراء وكسر العين، على ما لم يسم فاعله، وفي رواية الأصيلي: بفتح الراء وضم العين،

فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: «زَمِّلُونِي» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الْمَذْذِرُ ﴿١﴾ قُرْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾﴾ [المذثر: 1، 2]

وهما صحيحان، حكاهما الجوهري وغيره، واقتصر التَّوَوِّيُّ في شرحه على الأول، وقال بعضهم: الرواية بضم العين واللغة بفتحها، حكاها السفاقسي، والرعب: الخوف والفرع، يقال: رعبته، فهو مرعوب، إذا أفزعته، ولا يقال أرعبته، تقول رعب الرجل على وزن ضرب، بمعنى خوفه، هذا إذا عديته، فإن ضمنت العين قلت رعبت منه، وإن بنيته لما لم يسم فاعله ضمنت الراء فقلت رعبت منه، وعند المؤلف في التفسير ومسلم هنا، فجئت منه بضم الجيم وكسر الهمزة، وسكون المثلثة من جئت الرجل، إذا أفزع، فهو مجووث أي: مذعور، قَالَ القاضي كذا هو للكافة في الصحيحين، وَرُويَ: فجئت، بضم الجيم وكسر الشاء المثلثة الأولى، وسكون الثانية، وهو بمعنى الأول، وفي بعض الروايات: حتى هويت إلى الأرض، أي: سقطت، أخرجها مسلم.

وفي بعضها: فأخذتني رجفة، وهي كثرة الاضطراب، وكان ذلك الرعب لبقية بقيت معه من الفرع الأول، ثم زالت بالتدرج بالكلية.

(فَرَجَعْتُ) إلى أهلي بسبب ذلك الرعب (فَقُلْتُ) لهم («زَمِّلُونِي») زَمِّلُونِي، بالتكرار مرتين في أكثر الأصول.

وفي رواية كريمة زمّلوني مرة واحدة، وللبخاري في التفسير ولمسلم أيضًا: دثروني، وهو بمعناه، وقال الزركشي، وهو أنسب بقوله: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى).

وفي رواية: عز وجل بدل قَوْلُهُ تَعَالَى.

(﴿يَأَيُّهَا الْمَذْذِرُ ﴿١﴾﴾)، أي: المذثر، وهو لابس الدثار، وسماه تَعَالَى بذلك إيناسًا له وتلطّفًا، ثم الجمهور على أن معناه المذثر بشيابه، وحكى الماوردي عَنْ عكرمة أن معناه: المذثر بالنبوة وأعبائها والكمالات النفسانية.

وقيل معناه: المختفي، فإنه كان بحراء كالمختفي فيه على سبيل الاستعارة، وقرئ المذثر بتخفيف المهملة وفتح المثلثة المشددة، أي: الذي دثر هذا الأمر وعصب به، أي: أحيط.

(﴿قُرْ﴾) من مضجعك، أو قم قيام عزم وجد (﴿فَأَنْذِرْ﴾) أي: حذر من العذاب من لم يؤمن بالله، ومفعوله محذوف للتعميم، أو مقدر خاص، أو عام

إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرْ ۝٥﴾ [المدرثر: 5]

بقريته قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ۝٦﴾ [الشعراء: 214]، أو قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: 28]، فإن قلت: إذا كان النَّبِيُّ ﷺ بَشِيرًا وَنَذِيرًا، فَلِمَ أُمِرَ بِالْإِنْذَارِ دُونَ التَّبَشِيرِ، فالجواب أن التبشير إنما يكون لمن دخل في الإسلام، ولم يكن إذ ذاك من دخل فيه، وفيه دلالة على أنه عليه السلام أُمِرَ بِالْإِنْذَارِ عَقِبَ نَزُولِ الْوَحْيِ لِلإِتْيَانِ بِفَاءِ التَّعْقِيبِ.

﴿وَرَبِّكَ﴾، منصوب بقوله: ﴿فَكَذَّبَ﴾، أي: وخصص ربك بالتكبير، أي: التعظيم والتزيه، عما لا يليق بكبريائه وعظمته، وصفه بالكلمات قولاً واعتقاداً، رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ كبر حين نزلت هذه الآية، وأيقن أنه الوحي، وذلك لأن الشيطان لا يأمر بذلك، وقيل: المراد به تكبيرة الافتتاح للصلاة، وفيه نظر، والفاء فيه وفيما بعده لإفادة معنى الشرط، فكأنه قَالَ وما يكن من شيء فكبر ربك، أو الدلالة على أن المقصود الأول من الأمر بالقيام أن يكبر ربه عن الشرك والتشبيه، فإن أولها يجب معرفة الصانع، وأولها يجب بعد العلم بوجوده تنزيهه والقوم كانوا مقرين به، فالواجب الأول في حقهم التكبير ليس إلا.

﴿وَيَا بَلَاءَ فَطَهِّرْ ۝١﴾ من النجاسات، فإن التطهير واجب في الصلاة محبوب في غيرها، وذلك بغسلها أو تحفظها عن النجاسة كتقصيرها مخافة الذبول فيها، فيكون كناية عن تقصيرها، لأنه من لوازمه، وهو أول ما أمر به من رفض العادات المذمومة، أو معناه طهر نفسك من الأخلاق الذميمة والأفعال الدنية من قبيل قولك مثلك لا ييخل في كون نسبة المحكوم به إلى المضاف كناية عن نسبته إلى ما أضيف إليه، فيكون أمراً باستكمال القوة العملية بعد أمره باستكمال القوة النظرية والدعاء إليه، أو معناه فطهر دثار النبوة عما يندسه من الحقد والضجر وقلة الصبر.

﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرْ ۝٥﴾، أي: والأوثان فاهجر، وفي مسلم وكذا في التفسير عن أبي سلمة التصريح به، وأصل الرجز في اللغة: العذاب، وسمي عبادة الأوثان وغيرها من أنواع الكفر رجزاً، لأنه سبب العذاب، فالمعنى فاهجر العذاب بالثبات على هجر ما يؤدي إليه من الشرك وغيره من القبائح، وقيل: المراد الشرك، وقيل: الذنب، وقيل: الظلم، وقرأ يعقوب وحفص بضم الراء والباقون بكسرهما.

فَحَمِيَّ الْوَحْيِ وَتَتَابَعَ. تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَأَبُو صَالِحٍ،

(فَحَمِيَّ)، بفتح المهملة وكسر الميم، أي: فبعد إنزال الله تعالى هذه الآية، كثر (الوَحْيُ)، أي: نزوله من قولهم حميت النار والشمس، أي: كثرت حرارتها، ومنه قولهم: حمي الوطيس، أي: التور، استعير للحرب.

(وَتَتَابَعَ)، قالت الشراح: معناهما واحد، فأكد أحدهما بالآخر، وليس كذلك، فإن معنى حمي النار اشتد حرها، ومعنى تتابع تواتر، كما في رواية: فأراد بحمي الوحي اشتداده وهجومه، ويقول تتابع تواتره وعدم انقطاعه، ولما كان الأول لا يستلزم الثاني، أي: الاستمرار والدوام والتواتر الذي هو مجيء الشيء يتلو بعضه بعضاً، من غير تخلل، لم يكتف به، بل زاد الثاني، وقال الحافظ العسقلاني: إنه تأكيد معنوي.

وتعقبه محمود العيني بأن التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة كما عرف في موضعه، على أن التأسيس خير من التأكيد، ثم في قوله: «فحمي الوحي» مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور، إذ لم ينته إلى انقطاع كلي، ولذا لم يعبر عن تأخره بالبرد، فافهم.

وفي الحديث فوائد، منها الدلالة على وجود الملائكة رداً على زنادقة الفلاسفة، ومنها إظهار قدرة الله تعالى، إذ جعل الهواء للملائكة يتصرفون فيه كيف شاؤوا، كما جعل الأرض لبني آدم كذلك، ومنها: إنه عبر بقوله: «فحمي» تميماً للتمثيل الذي مثلت به عائشة رضي الله عنها أولاً، وهو أنها جعلت الرؤيا كممثل فلق الصبح، فإن الضوء لا يشتد إلا مع قوة الحر وأتبع ذلك بقوله: «تتابع» لئلا يقع التمثيل بالشمس من كل الجهات، لأن الشمس يلحقها الأفول والكسوف ونحوهما، وشمس الشريعة باقية على حالها، لا يلحقها نقص.

(تَابَعَهُ) أي: تابع يحيى بن بكير شيخ المؤلف في رواية هذا الحديث عن الليث ابن سعد (عَبْدُ اللَّهِ) بالرفع على أنه فاعل تابع (ابْنُ يُوسُفَ) التنيسي شيخ البُخَارِيِّ، وقد مر.

(و) كذا تابع يحيى بن بكير في الرواية عن الليث أيضاً (أَبُو صَالِحٍ)، قال أكثر الشراح هو عبد الغفار بن داود بن مهران البكري الحراني الإفريقي، ولد بإفريقية، سنة أربع ومائة، وخرج به أبوه وهو طفل إلى البصرة، وكانت أمه من

وَتَابَعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَادٍ،

أهلها، فنشأ بها، وتفقها، وسمع الحديث من حماد بن سلمة، ثم رجع إلى مصر مع أبيه، فسمع من الليث بن سعد وابن لهيعة وغيرهما، وسمع بالشام إسماعيل ابن عياش وبالجزيرة موسى بن أعين، واستوطن مصر، وحدث بها، وكان يكره أن يقال الحراني، وإنما قيل له الحراني، لأن أخويه عبد الله وعبد الرحمن ولدا بها، ولم يزاها بها، وحران مدينة بالجزيرة من ديار بكر، واليوم خراب، سميت بحران ابن آرز أخي إبراهيم عليه السلام، روى عنه يحيى بن معين، والبخاري، وروى أبو داود عن رجل عنه، وخرج له النسائي وابن ماجة، ومات بمصر سنة أربع وعشرين ومائتين، وقال الحافظ العسقلاني: ما قاله الشراح من أن أبا صالح هذا هو عبد الغفار المذكور وهم، وإنما هو عبد الله بن صالح كاتب الليث المصري، وكلاهما روى البخاري عنهما، وقد أكثر عن عبد الله بن صالح من المعلقات، وروايته لهذا الحديث عن الليث أخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه مقرونا بيحيى بن بكير، والحاصل أنه رواه عن الليث ثلاثة: يحيى بن بكير، وعبد الله بن يوسف، وأبو صالح، أما متابعتة عبد الله بن يوسف ليحيى ابن بكير في روايته عن الليث بن سعد، فأخرجها البخاري في التفسير والأدب، وأخرجها مسلم في الإيمان والترمذي في التفسير، وقال: حسن صحيح، والنسائي في التفسير، وأما رواية أبي صالح عن الليث لهذا الحديث فأخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه كما تقدم، وأبو صالح في الرواة في مجموع الكتب الستة، أربعة عشر كلهم تابعيون خلا أبا صالح مولى أم هانئ، اسمه بادان، فإن بعضهم عدّه صحابيا، وله حديث رواه الحسن بن سفيان في مسنده، وعلى تقدير صحته ليس في الصحابة من يكتني بهذه الكنية غيره، كذا قرره العيني، وفصلهم.

(وَتَابَعَهُ)، أي: وتبع عقيل بن خالد شيخ الليث في هذا الحديث (هَلَالُ بْنُ رَدَادٍ)، براء ثم دالين مهملتين، الأولى مشددة، وهو طائي حمصي، أخرج له البخاري هنا متابعة لعقيل، وليس له ذكر في هذا الصحيح إلا في هذا الموضع، ولم يخرج له في باقي الكتب الستة، روى عن الزُّهْرِيِّ وعنه ابنه أبو القاسم مُحَمَّدٌ، قَالَ الذَّهَلِيُّ: كان كاتبًا لهشام، ولم يذكره البخاري في تاريخه، ولا ابن أبي حاتم في كتابه، وإنما ذكر ولده محمدًا، وليس له ذكر في الكتب الستة، قَالَ ابن أبي حاتم: هلال بن رداد مجهول، ولم يذكره الكلاباذي في رجال الصحيح

عَنِ الزُّهْرِيِّ،

رَأْسًا، وَعَيْنَ رَجُوعٍ ضَمِيرٍ تَابِعَهُ إِلَى عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ.

قوله : (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ، لِأَنَّ الَّذِي رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ هُوَ عَقِيلٌ، فَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى يَحْيَى ابْنِ بَكِيرٍ أَوْ إِلَى أَبِي صَالِحٍ أَوْ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَلَالَ بْنَ رَدَادٍ رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَمَا رَوَاهُ عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْهُ، وَحَدِيثُهُ فِي الزُّهْرِيَّاتِ لِلذَّهْلِيِّ. ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا أَوَّلُ مَوْضِعٍ جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ الْمَتَابَعَةِ، وَهِيَ أَنَّ تَخْتَبِرَ الْحَدِيثَ، وَتَنْظُرَ مِنَ الدَّوَاوِينِ الْمَبُوبَةِ وَالْمُسْنَدَةِ وَغَيْرِهَا كَالْمَعَاجِمِ وَالْجَوَامِعِ وَالْفَوَائِدِ، هَلْ شَارَكَ رَوَايَةَ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ رَاوٍ آخَرَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ، فَإِنَّ شَارَكَه رَاوٍ مُعْتَبَرٌ، فَهِيَ مَتَابَعَةٌ حَقِيقَةٌ، فَإِنْ اتَّفَقَا فِي رِجَالِ السَّنَدِ كُلِّهِمْ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، تَسْمَى تِلْكَ الْمَتَابَعَةُ بِالْمَتَابَعَةِ التَّامَةِ، كَمَتَابَعَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي صَالِحٍ إِذَا وَافَقَا يَحْيَى بْنَ بَكِيرٍ فِي شَيْخِهِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ، وَإِذَا كَانَ شَرِيكَاً لَهُ فِي شَيْخٍ شَيْخُهُ فَمَا فَوْقَهُ إِلَى آخِرِ السَّنَدِ وَاحِداً وَاحِداً، حَتَّى الصَّحَابِيِّ، فَهِيَ مَتَابَعَةٌ أَيْضًا لَكِنَّهَا نَاقِصَةٌ، كَمَتَابَعَةِ هَلَالَ لِيَحْيَى إِذْ وَافَقَهُ فِي شَيْخٍ، وَلِهَذَا قَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْمَتَابَعَةِ رَوَايَةُ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ - شَيْخُهُ أَعْنِي: الزُّهْرِيُّ، لَا فِي شَيْخِهِ، أَعْنِي: اللَّيْثَ، وَكَلِمَا بَعْدَ فِيهِ الْمَتَابِعُ كَانَ أَنْقَصَ، ثُمَّ النُّوعَانِ رُبَّمَا يَذْكُرُ الْمَتَابِعَ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى فِيهِمَا، وَرُبَّمَا لَا يُسَمَّى، فَفِي الْمَتَابَعَةِ الْأُولَى هَهُنَا لَمْ يَذْكُرِ الْمَتَابِعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ اللَّيْثُ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَمِيَ وَهُوَ الزُّهْرِيُّ، وَفَائِدَتُهَا التَّقْوِيَةُ، وَلَا يَقْتَصِرُ فِيهَا عَلَى اللَّفْظِ، بَلْ لَوْ جَاءَتْ بِالْمَعْنَى كَقَوْلِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ فِي رَوَايَتِهِمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بَوَادِرِهِ، كَمَا سَيَجِيءُ، خِلَافًا لظَاهِرِ الْفِيَةِ الْعِرَاقِيِّ فِي التَّخْصِيصِ بِاللَّفْظِ، وَحُكْمِي عَنِ قَوْمٍ كَالْبَيْهَقِيِّ أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ بِكُونِهَا مِنْ رَوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، وَقَدْ يُسَمَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِ لِشَيْخِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ شَاهِداً، وَلَكِنْ تَسْمِيَتُهُ تَابِعاً أَكْثَرُ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَمِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَعْنَى بِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فَائِدَةٌ نَبَهَ عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّهُ تَارَةً يَقُولُ تَابِعَهُ مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ، وَتَارَةً يَقُولُ تَابِعَهُ مَالِكٌ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، فَإِذَا قَالَ مَالِكٌ عَنْ أَيُّوبَ، فَهَذَا ظَاهِرٌ، وَأَمَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى تَابِعِهِ مَالِكٌ، فَلَا يَعْرِفُ لِمَنِ الْمَتَابَعَةُ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ وَمَرَاتِبَهُمْ، انْتَهَى.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَعَلَى هَذَا لَا يَعْلَمُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَرَوِي عَنِ اللَّيْثِ أَوْ غَيْرِهِ،

وَقَالَ يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ: بِوَادِرُهُ⁽¹⁾.

وقال محمود العيني: الطريق في هذا أن ينظر إلى طبقة المتابع بكسر الباء، فتجعله متابعا لمن هو في طبقته، بحيث يكون صالحا لذلك، ألا ترى كيف لم يسم البُخَارِيَّ المتابع عليه في المتابعة الأولى، وسماه في الثانية، فافهم. (وَقَالَ يُونُسُ)، هو ابن يزيد بن مشكان بن أبي النجاد بكسر النون، الأيلي، بفتح الهمزة وسكون الياء آخر الحروف، نسبة إلى أيلة قرية من قرى الشام، القرشي، مولى معاوية بن أبي سفيان، سمع خلقا من التابعين، منهم القاسم وعكرمة وسالم ونافع والزهري وغيرهم، وعند الأعلام منهم جرير بن حازم، وهو تابعي والأوزاعي، والليث، وخلق، مات سنة تسع وخمسين ومائة بمصر، روى له الجماعة، وفي يونس ستة أوجه، ضم النون وكسرها وفتحها مع الهمز وتركه، والضم بلا همز أفصح، ورواية يونس وصلها المؤلف في التفسير.

(وَمَعْمَرٌ) بفتح الميمين بينهما مهملة ساكنة، هو أبو عروة معمر بن أبي عمرو ابن راشد الأزدي الحُداني مولاهم، البصري، عالم اليمن، سكن بها، شهد جنازة الحسن البصري، سمع الزُّهْرِيَّ، وخلقًا من التابعين، وعنه خلق من التابعين، منهم عمرو بن دينار وأبو إسحاق السبيعي وأيوب ويحيى بن أبي كثير، وليس هو بتابعي، فهذا من رواية الأكابر من الأصاغر، قَالَ عبد الرزاق: سمعت منه عشرة آلاف حديث، مات باليمن سنة أربع أو ثلاث أو اثنتين وخمسين ومائة عَنْ ثمان وخمسين سنة، وله أوهام كثيرة، احتملت له، قَالَ أبو حاتم: صالح الحديث، وما حدث به بالبصرة، ففيه أغاليط، وضعفه يحيى بن معين في روايته عَنْ ثابت، وليس في الصحيحين معمر بن راشد غيره، بل ليس فيهما من اسمه معمر غيره، نعم في صحيح البُخَارِيَّ معمر بن يحيى بن سام الضبي، لكنه قيل: إنه بتشديد الميم، روى له البُخَارِيَّ حديثا واحدا في الغسل، وفي الصحابة معمر ثلاثة عشر، وفي الرواة في الكتب الأربعة معمر ستة، ورواية معمر هذه لهذا الحديث وصلها المؤلف في تعبير الرؤيا.

(بَوَادِرُهُ) يعني: أن يونس ومعمراً روى هذا الحديث عَنْ الزُّهْرِيَّ، فوافقا

(1) أطرافه: 3238، 4922، 4923، 4924، 4925، 4926، 4954، 6214. تحفة: 3152.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بدء الوحي إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رقم (161).

4 - باب

5 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ،

عَقِيلًا إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا بَدَلَ قَوْلِهِ: «تَرْجَفُ فَوَادُهُ»، تَرْجَفُ بَوَادِرُهُ، وَالبَوَادِرُ جَمْعُ بَادِرَةٍ، وَهِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي بَيْنَ الْمَنْكَبِ وَالْعُنُقِ، تَضْطَرِبُ عِنْدَ فَرْعِ الْإِنْسَانِ، وَهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، لِأَنَّ كِلَاهُمَا دَالٌ عَلَى الْفَرْعِ، وَفِي مَعْنَاهُمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْفَرْعِ فَرَائِصُهُ، يُقَالُ: تَرَعَدَ فَرَائِصُهُ وَالفَرِيصَةُ هِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي بَيْنَ الْجَنْبِ وَالْكَتِفِ، وَفِي نَسْخَةٍ: وَقَالَ يُونُسُ وَمَعْمَرُ: «تَوَاتَرُ»، أَيُ: قَالَا بَدَلَ تَتَابَعِ «تَوَاتَرُ».

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَقَالَ يُونُسُ إلَخَ، كَمَا أَنَّهُ تَعْلِيْقٌ يَشْبَهُ أَنَّ يَكُونُ مِنْ بَابِ الِاسْتِشْهَادِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ حَدِيثٌ بِمَعْنَاهُ، ذَكَرَ فِيهِ خَفَقَانِ الْبَوَادِرِ بَدَلَ رَجْفَانِ الْفَوَادِ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُمَا ظَهُورُ الْخَشْيَةِ عَلَى نَفْسِهِ الْمُبَارَكَةِ ﷺ، وَلَمَّا ذَكَرَ فِيمَا مَضَى ذَاتَ بَعْضِ الْقُرْآنِ تَعَرَّضَ هُنَا إِلَى بَيَانِ كَيْفِيَةِ التَّلْقِينِ وَالتَّلَقُّنِ، وَقَدَّمَ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَاتَ تَابِعَةٌ لِلذَّوَاتِ، فَقَالَ:

4 - باب

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سَلَمَةَ الْمَنْقَرِيُّ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ النُّونِ، وَفَتْحِ الْقَافِ، نَسَبَهُ إِلَى مَنْقَرِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ مِقَاعَسِ الْبَصْرِيِّ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ الْمَكْثَرِ الثَّبَتِ الثَّقَةِ التَّبَوُّذَكِيِّ، بَفَتْحِ الْمِثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ الْمَوْحِدَةِ، ثُمَّ وَاوٍ سَاكِنَةٍ، ثُمَّ ذَالٍ مَعْجَمَةٍ نَسَبَهُ إِلَى تَبَوُّذَكٍ، نَسَبَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ نَزَلَ دَارَ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ تَبَوُّذَكٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ، لِأَنَّهُ اشْتَرَى دَارًا بِتَبَوُّذَكٍ، وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: نَسَبَهُ إِلَى بَيْعِ السَّمَادِ بِفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ السَّرْجِينُ، يَوْضَعُ فِي الْأَرْضِ لِيَجُودَ نَبَاتُهُ.

وَقَالَ ابْنُ نَاصِرٍ: نَسَبَهُ إِلَى بَيْعِ مَا فِي بَطُونِ الدَّجَاجَةِ مِنَ الْكَبِدِ وَالْقَلْبِ، رَوَى عَنْهُ يَحْيَى ابْنُ مَعِينٍ وَالبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعْلَامِ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وَالَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ وَاحِدٍ، حَدِيثُ أُمِّ زَرْعٍ، رَوَاهُ عَنْ الْحَسَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْهُ، قَالَ الدَّوَاوُدِيُّ: كَتَبْنَا عَنْهُ خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا ابْنُ مَعِينٍ بِالْبَصْرَةِ، فَكُتِبَ

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ،

عَنِ التَّبَوذَكِيِّ، فَقَالَ: يَا أَبَا سَلَمَةَ، أَرِيدُ أَنْ أَذْكَرَ لَكَ شَيْئًا، فَلَا تَغْضَبْ، قَالَ: حَدِيثُ هَمَامٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْغَارِ، لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، إِنَّمَا رَوَاهُ عَفَانٌ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي صَدْرِ كِتَابِكَ، إِنَّمَا وَجَدْتُهُ عَلَى ظَهْرِهِ، فَقَالَ: تَحْلِفُ لِي إِنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ هَمَامٍ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ أَنَّكَ كَتَبْتَ عَنِي عِشْرِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، فَإِنْ كُنْتَ عِنْدَكَ فِيهَا صَادِقًا يَنْبَغِي أَنْ لَا تُكَذِّبَنِي فِي حَدِيثٍ، وَإِنْ كُنْتَ عِنْدَكَ كَاذِبًا فِي حَدِيثٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُصَدِّقَنِي فِيهَا، وَتَرْمِي بِهَا بِنْتُ أَبِي عَاصِمٍ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتَهُ مِنْ هَمَامٍ، وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُكَ أَبَدًا، تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ)، بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ، اسْمُهُ الْوَضَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيُّ، بَضْمِ الْكَافِ، وَيُقَالُ: الْكَنْدِيُّ الْوَاسِطِيُّ، مَوْلَى يَزِيدَ بْنِ عَطَاءِ الْبِزَارِ الْوَاسِطِيِّ، وَقِيلَ: مَوْلَى عَطَاءِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ، كَانَ مِنْ سَبِي جَرَجَانَ، رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ اشْتَرَى عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَبَا عَوَانَةَ لِيَكُونَ مَعَ ابْنِهِ يَزِيدَ، وَكَانَ عَطَاءُ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ، وَأَبُو عَوَانَةَ يَحْمِلُ كُتُبَهُ وَالْمَحْبَرَةَ، وَكَانَ لِأَبِي عَوَانَةَ صَدِيقٌ قَاضٍ، وَكَانَ أَبُو عَوَانَةَ يَحْسُنُ إِلَيْهِ، فَقَالَ الْقَاضِي: لَا أَدْرِي بِمِ أَكَاْفِيهِ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَجْلِسُ إِلَّا قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ ادْعِ اللَّهَ لِعَطَاءِ الْبِزَارِ، فَإِنَّهُ أَعْتَقَ أَبَا عَوَانَةَ، وَقَلَّ مَجْلِسُ إِلَّا ذَهَبَ إِلَى عَطَاءٍ مِنْ يَشْكُرِهِ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَعْتَقَهُ، وَأَبُو عَوَانَةَ هَذَا رَأَى الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ، وَسَمِعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ حَدِيثًا وَاحِدًا، وَسَمِعَ خَلْقًا مِنَ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَعْلَامُ مِنْهُمْ شُعْبَةُ وَوَكَيْعٌ وَابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ عَفَانُ: كَانَ صَحِيحَ الْكِتَابِ ثَبَتًا، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: كِتَابَتُهُ صَحِيحَةٌ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ غَلَطَ كَثِيرًا، وَهُوَ صَدُوقٌ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ أَوْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ)، هُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ الْهَمْدَانِيُّ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَإِهْمَالِ الدَّالِ، مَوْلَى أَبِي جَعْدَةَ، بَفَتْحِ الْجِيمِ ابْنُ أَبِي هُبَيْرَةَ، بَضْمِ الْهَاءِ، رَوَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَعَنْهُ الْأَعْلَامُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَوُثِّقَ السَّفِيَانَانِ، وَيَحْيَى وَابْنُ الْبَخَارِيِّ وَابْنُ حَبَانَ، وَأَبُو عَائِشَةَ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بَضْمِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، ابْنُ هِشَامٍ الْكُوفِيُّ

الأسدي، الوالبي، بكسر اللام والباء الموحدة، منسوب إلى بني والبة، ووالبة هو ابن الحارث بن ثعلبة، وسعيد هذا هو إمام مجمع على جلالته وعلوه في العلوم، وعظمه في العبادة، قتله الحجاج صبراً في شعبان سنة خمس وتسعين، وله تسع وأربعون سنة بواسط، ودفن في ظاهرها وقبره يزار بها.

ولم يعيش الحجاج بعده إلا أياماً، ولم يقتل أحداً بعده، قَالَ خُلف بن خليفة: حَدَّثَنَا بَوَابُ الْحَجَّاجِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَأْسَ سَعِيدٍ بَعْدَ مَا سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ، يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَالَ خُلف عَنْ رَجُلٍ: إِنَّهُ لَمَّا سَقَطَ رَأْسُ سَعِيدٍ هَلَّلَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، يَفْصَحُ بِهَا، وَجَرَى لِسَعِيدٍ فِي قِصَّةِ قَتْلِهِ مِنَ الصَّبْرِ وَانْشِرَاحِ الصَّدْرِ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَإِغْلَظَ الْقَوْلُ لِلْحَجَّاجِ مَا هُوَ مَشْهُورٌ لَا تُقْبَلُ بِهِ، رَوَى أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ فَقَالَ لَهُ الْحَجَّاجُ صَفْنِي، فَقَالَ: أَنْتَ وَاللَّهِ قَاسِطٌ عَادِلٌ، فَاسْتَغْرَبَ الْحَاضِرُونَ مِنْ وَصْفِهِ بِالْقِسْطِ وَالْعَدْلِ، فَقَالَ الْحَجَّاجُ مَا وَصَفْنِي إِلَّا بِالْجَوْرِ وَالْكَفْرِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَانُوا يُجَهَّمُونَ حَطَبًا﴾ [١٥] [الجن: 15]، وقال تَعَالَى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: 1]، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: قَتْلَهُ الْحَجَّاجُ وَمَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى عِلْمِهِ⁽¹⁾، وَيُقَالُ: إِنْ الْحَجَّاجُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ كَانَ يَغُوصُ ثُمَّ يَفِيقُ، وَيَقُولُ: مَا لِي وَلِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي مَدَّةٍ مَرَضَهُ كَانَ إِذَا نَامَ رَأَى سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ آخِذاً بِمَجَامِعِ ثَوْبِهِ، يَقُولُ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ، فِيمَ قَتَلْتَنِي؟ فَيَتَّقِظُ مَذْعُوراً وَيَقُولُ: مَا لِي وَلِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وكان سعيد سمع خلقاً من الصحابة منهم: العبادة غير ابن عمر، وعنه خلق من التابعين منهم الزُّهْرِيُّ، وكان يقال له جهبذ العلماء، فهو من كبار التابعين، وكان له ديك يقوم من الليل بصياحه، فلم يصح ليلة حتى أصبح، فلم يصل سعيد تلك الليلة، فشق عليه ذلك، فقال له: قطع الله صوته، فما سمع له صوت بعد، وسأل رجل ابن عمر عن فريضة فقال: سل عنها سعيد بن جبير، وكان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَتَى أَهْلَ الْكُوفَةِ إِلَيْهِ يَسْأَلُونَهُ يَقُولُ أَلَيْسَ فَيْكُمْ سَعِيدٌ، قَالَ سَعِيدٌ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي رَكْعَةٍ فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

(1) قال سعيد: قرأت القرآن في ركعة في البيت الحرام.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وأمه أم الفضل لبانة الكبرى بنت الحارث، أخت ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها، يقال له: الحبر والبحر، لكثرة علمه وترجمان القرآن، وهو والد الخلفاء، وهو أحد العبادلة، وهم أربعة عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

وأما قول الجوهري في الصحاح: بدل ابن العاص ابن مسعود، فمردود عليه، لأنه مخالف لما قاله الأعلام من المحدثين كالإمام أحمد وغيره، وهم أهل هذا والمراجع فيه إليهم. وقد دعا له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال: اللَّهُم علمه الكتاب، وفي رواية: اللَّهُم فقهه في الدين.

وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نعم ترجمان القرآن ابن عباس، وتعظيم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له وتقديمه على الصغار والكبار معروف، ومن مناقبه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حنكه بريقه، وقال أحمد: ستة من الصحابة أكثروا الرواية عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهم أبو هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وأنس رضي الله عنهم، وأبو هريرة أكثرهم حديثا، وليس أحد من الصحابة يُروى عنه في الفتوى أكثر من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رُوِيَ له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ألف حديث وستمائة حديث وستون حديثا، اتفقا منها على خمسة وتسعين حديثا، وانفرد البُخَارِيُّ بمائة وعشرين، ومسلم بتسعة وأربعين.

قَالَ عطاء: ما رأيت القمر ليلة أربعة عشر إلا ذكرت ابن عباس من حسنه، وقد عمي في آخر عمره، وكذا أبوه العباس وجده عبد المطلب، وكان لموضع الدمع من خد ابن عباس أثر لكثرة بكائه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفي النَّبِيُّ ﷺ وهو ابن ثلاث عشرة سنة على المشهور، وقد توفي بالطائف سنة ثمان وستين، وهو ابن إحدى وسبعين على الصحيح في أيام ابن الزبير، وصلى عليه مُحَمَّدُ بن الحنفية، وقال: اليوم مات رباني هذه الأمة، وعن ميمون بن مهران، قَالَ: شهدت جنازة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفْتَيْهِ.....

فلما وضع ليصلي عليه جاء طائر أبيض حتى وقع على أكفانه، ثم دخل فيه فالتمس فلم يوجد، فلما سُوي عليه التراب سمعنا صوتاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ ﴿٧٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ ﴿٧٨﴾ الآية [الفجر: 27، 28].

ومن لطائف إسناده أنه كَلَّه على شرط الستة، ومنها أن رواه ما بين مكى وكوفي وبصري وواسطي، ومنها أن كلهم من الأفراد لا يعلم من شاركهم في اسمهم مع اسم أبيهم، ومنها أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وهما موسى بن أبي عائشة وسعيد بن جبير، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير وفضائل القرآن أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة وأخرجه الترمذي أيضاً (في) تفسير (قَوْلِهِ تَعَالَى)، وفي رواية: عز وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ﴾ ﴿٧٧﴾ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾، قَالَ: أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَالِجُ)، أي: يحاول، وقيل: أي يحاول بمشقة.

(مِنَ التَّنْزِيلِ)، أي: من تنزيل القرآن عليه (شِدَّةً)، بالنصب على أنه مفعول يعالج، وإنما كان يعالج شدة لعظم ما يلاقيه من الملك، وثقل التنزيل عليه، ويستفاد من هذا التركيب بحسب العرف الاستمرار والدوام.

(وَكَانَ) ﷺ، (مِمَّا يُحَرِّكُ) وزيد في بعض الأصول قوله: به.

(شَفْتَيْهِ)، بالثنية، اختلفوا في معناه، فقال القاضي عياض: معناه كثيراً ما كان يفعل ذلك، وكان يكثر من ذلك حتى لا ينسى، أو لحلاوة الوحي في لسانه، وكذا قَالَ ثابت السرقسطي، وقيل: معناه كان هذا من شأنه ودأبه، فجعل ما كناية عن ذلك، وورود مما بهذا المعنى في الحديث كثير، منه حديث الرؤيا كان مما يقول لأصحابه: من رأى منكم رؤيا، أي: هذا من شأنه، وقال بعضهم معناه: ربما لأن من إذا وقع بعدها ما كانت بمعنى ربما، وهي قد تكون للتقليل، وقد تكون للتكثير، قاله الشيرازي وابن خروف، وابن طاهر والأعلم، وخرَّجوا عليه قول سيويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، وأنشدوا قول الشاعر:

وَأَنَا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَىٰ وَجْهِهِ يَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ
وقال الكرمانى: معناه كان العلاج المذكور ناشئاً من تحريك الشفتين، أي:

- فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا، وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَكَ شَفَتَيْهِ -

مبدأ العلاج منه أو كلمة ما بمعنى من ، إذ قد تجيء للعقلاء أيضًا ، أي : وكان ممن يحرك شفتيه ، وقال الحافظ العسقلاني : فيه نظر ، لأن الشدة حاصلة قبل التحريك والصواب ما قاله ثابت السرقسطي هذا ، وأجاب عنه محمود العيني بأن الشدة وإن كانت حاصلة له قبل التحريك ، ولكنها ما ظهرت إلا بتحريك الشفتين ، لأن هذا أمر باطني لم يقف عليه الراوي إلا بالتحريك ، ثم قال محمود العيني : ثم إن الظاهر أن من في قول سيبويه وفي البيت ابتدائية وما فيهما مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الحذف والضرب مثل قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ ﴾ [الأنبياء : 37] هذا .

وفيه: أن كونه ظاهرًا غير ظاهر، فافهم، ثم إن الضمير في كان على الأقوال السابقة يرجع إلى النبي ﷺ، وعلى قول الكِرْمَانِي يرجع إلى العلاج الذي يدل عليه قوله: «يعالج»، والأصوب أن يكون للرسول، ويمكن فيه تأويلان آخران، أحدهما أن يكون كلمة من تعليلية، وما مصدرية.

وفيه: حذف، والتقدير وكان يعالج أيضًا من أجل تحريك شفثيه ولسانه، كما جاء في رواية أخرى للبخاري في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة لفظه: كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفثيه، وتحريك اللسان مع الشفثتين مع طول القراءة لا يخلو عن معالجة الشدة، والآخر إن كان بمعنى وجد وظهر، فعلى هذا ضميره يرجع إلى العلاج والتقدير وظهر علاجه الشدة من تحريكه شفثيه، والله أعلم.

(فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَأَنَا أُحَرِّكُهُمَا)، أي: شفّيتي لكّ، وفي بعض النسخ: (لَكُمْ)، وتقديم أنا على الفعل يشعر بتقويته ووقوعه لا محالة.

(كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا)، أي: شفّيته، (وَقَالَ سَعِيدٌ) أي: ابن جبير: (أَنَا أَحَرَّكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ سَعِيدٌ)، وإنما قَالَ في الأول كَمَا كَانَ يَحْرِكُهُمَا، وفي الثاني كَمَا رَأَيْتُ يَحْرِكُهُمَا، لأن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم ير النَّبِيَّ ﷺ في تلك الحالة، لأن سورة القيامة مكّية باتفاق، ولم يكن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولدًا إذ ذاك،

فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١١) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ [القيامة:

لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر، كما هو ظاهر صنيع البخاري، حيث أورد هذا الحديث في بدء الوحي، ولكن يجوز أن يكون النبي ﷺ أخبره بذلك بعد، أو أخبره بعض الصحابة أنه شاهد النبي ﷺ يحركهما، والأول هو الأولى لما ورد صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي، ولفظه قَالَ ابن عباس: فأنا أحرك لك شفتي، كما رأيت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يحركهما، وأما سعيد بن جبير فرأى ذلك من ابن عباس بلا خلاف، وقوله: فقال إلخ، جملة معترضة بالفاء، وذلك جائز كما في قول الشاعر:

واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا وفائدته: زيادة البيان بالوصف على القول، ومثل هذا الحديث يسمى بالمسلسل بتحريك الشفة، لكنه لم يتصل تسلسله فيما دون التابعين، وقل في مسلسل للصحيح، وفائدة المسلسل من الأحاديث اشتماله على زيادة الضبط، واتصال السماع وعدم التدليس، ومثله أحاديث المصافحة ونحوها، ويستفاد من ذلك أن المعلم يستحب له أن يمثل للمتعلم بالفعل ويريه الصورة بفعله إذا كان فيه زيادة بيان على الوصف بالقول.

فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى) وفي رواية: عز وجل عطف على قوله: كان يعالج. ﴿لَا تُحَرِّكْ﴾ يا مُحَمَّدٌ ﴿بِهِ﴾، أي: بالقرآن، أي: بقراءته ﴿لِسَانَكَ﴾، ما دام جبريل عليه السلام يقرأ، أي: قبل أن يتم وحيه، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [طه: 114].

﴿لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ أي: لتأخذه على عجلة، مخافة أن ينفلت منك، فإنه كان النبي ﷺ إذا لقن القرآن نازع جبريل عليه السلام القراءة، ولم يصبر حتى يتمها مسارعة إلى الحفظ وخوفاً من أن ينفلت منه شيء، وفي رواية الطبري عَنِ الشَّعْبِيِّ: عجل يتكلم به من حبه إياه، ووقع في رواية للترمذي كان يحرك به لسانه، يريد أن يحفظه، وللنسائي يعجل بقراءته ليحفظه، ولا بن أبي حاتم: يتلقى أوله ويحرك به شفتيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره، فأمر بأن ينصت له ملقياً إليه بقلبه وسمعه، حتى يقضي إليه وحيه، ثم يقفيه بالدراسة إلى أن يرسخ فيه ووعد بأنه آمن من تفلته بالنسيان أو غيره، حيث قَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ﴾، في صدرك ﴿وَقُرْآنَهُ﴾، أي: وقراءتك إياه، فلا تعالج

16 - 17] قَالَ: جَمَعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأُهُ:

شدة بأن تعاجل في أخذه وتلقيه من جبريل عليه السلام، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْفَلَانِيُّ أَخْذَا مِنَ الْكِرْمَانِيِّ: لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «يَحْرُكُ شَفْتَيْهِ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تُحْرَكُ بِهِ لِسَانُكَ﴾ لِأَنَّ تَحْرِيكَ الشَّفَتَيْنِ بِالْكَلَامِ الْمُشْتَمَلِ عَلَى الْحُرُوفِ الَّتِي لَا يَنْطِقُ بِهَا إِلَّا اللِّسَانُ يَلْزِمُ مِنْهُ تَحْرِيكَ اللِّسَانِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ: يَحْرُكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفْتَيْهِ، كَمَا مَرَّ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا أَوْ اكَتَفَى بِالشَّفَتَيْنِ، وَحَذَفَ اللِّسَانَ لَوُضُوحِهِ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النُّطْقِ أَوِ الْأَصْلُ حَرَكَةُ الْفَمِ، وَكُلٌّ مِنَ الْحَرَكَتَيْنِ نَاشِئٌ مِنْ ذَلِكَ، وَتَعَقُّبُهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ الْمَلَاظِمَةَ بَيْنَ التَّحْرِيكِينِ مَمْنُوعَةٌ، وَتَحْرِيكَ الْفَمِ مُسْتَبْعَدٌ، بَلْ مُسْتَحِيلٌ، لِأَنَّ الْفَمَ اسْمٌ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الشَّفَتَانِ، وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَشْتَمِلُ عَلَى الشَّفَتَيْنِ وَلَا عَلَى اللِّسَانِ لَا لُغَةً وَلَا عَرَفًا، بَلْ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْاِكْتِفَاءِ وَالتَّقْدِيرِ، فَكَانَ مِمَّا يَحْرُكُ بِهِ شَفْتَيْهِ وَلِسَانَهُ عَلَى حَدِّ ﴿سَرَّيْلَ تَقِيحُكُمْ الْحَرَّ﴾، أَيُّ: وَالبَرْدِ، كَمَا وَقَعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي رِوَايَةِ جَرِيرٍ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي التَّفْسِيرِ، وَكَذَا فِي تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ، فَحَصَلَ التَّطَابُقُ بَيْنَ الْوَارِدِ وَالْمُورُودِ فِيهِ.

(قَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَمَعُهُ﴾، أَيُّ: (جَمَعُهُ)، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ (لَكَ)، اللَّامُ لِلتَّلْغِيلِ أَوْ لِلتَّبْيِينِ صَدْرُكَ بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، أَيُّ: جَمَعَهُ اللَّهُ (فِي صَدْرِكَ)، فَأَسْنَدَ الْجَمْعَ إِلَى الصَّدْرِ إِسْنَادًا مُجَازِيًّا عَلَى حَدِّ أَنْبَتِ الرِّبْعَ الْبَقْلُ، أَيُّ: أَنْبَتَ اللَّهُ فِي الرِّبْعِ الْبَقْلُ، وَفِي رِوَايَةٍ: جَمَعَهُ لَكَ صَدْرُكَ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، مُصَدِّرًا وَرَفَعَ صَدْرُكَ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ، وَفِي أُخْرَى: جَمَعَهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْعَيْنِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ بَزِيَادَةٍ فِي وَجَرِّ صَدْرِكَ بِهَا، وَفِي أُخْرَى: جَمَعَهُ لَهُ صَدْرُكَ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، وَنَصَبَ صَدْرُكَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَيُّ: جَمَعَهُ تَعَالَى لِلْقُرْآنِ فِي صَدْرِكَ، وَفِي أُخْرَى جَمَعَهُ لَهُ فِي صَدْرِكَ بَزِيَادَةٍ فِي.

(وَقَالَ) ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿وَقُرْءَانَهُ﴾، (تَقْرَأُهُ)، أَيُّ أَنْتَ، يَعْنِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْآنِ هُنَا الْقِرَاءَةَ لَا الْكِتَابَ الْمَنْزُولَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لِلْإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ، أَيُّ: أَنَّهُ مُصَدِّرٌ لَا عِلْمَ لِلْكِتَابِ، قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: وَإِثْبَاتُ قِرَاءَتِهِ فِي لِسَانِكَ.

﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [١٨] قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [١٩] ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ،

﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ﴾) بلسان جبريل عليك جعل قراءة جبريل قراءته.

﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾)، أي: قراءته.

(قَالَ)، أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير فاتبع، أي: (فَاسْتَمِعْ)، وفي رواية فاتبع قراءته فاستمع، (لَهُ وَأَنْصِتْ)، بهمزة القطع، وفيه لغتان، أنصت، بفتح الهمزة وكسرهما، من نصت ينصت بالكسر نصتاً، ومن أنصت ينصت إنصتاً، إذا سكت للحديث، يعني: لا تكن قراءتك مع قراءته، بل تابعة لها متأخرة عنها، وكن أنت في حال قراءته ساكناً مستمعاً والاستماع أخص من الإنصات، لأن الاستماع هو الإصغاء والإنصات هو السكوت، وقال بعضهم: هو السكوت مع الإصغاء، فعلى هذا يكون في مقام التأكيد فافهم، وأما الفرق بين السماع والاستماع، فهو أنه لا بد في باب الافتعال من التصرف والسعي في ذلك الفعل، ولهذا ورد في القرآن: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ بلفظ الاكتساب في الشر، لأنه فيه من السعي والاعتماد ما ليس في الخير، فالمستمع هو المصغي القاصد للسمع.

وأما قول الْكِرْمَانِيِّ عقيب هذا الكلام، وقال الفقهاء: يسن سجدة التلاوة للمستمع لا للسامع، فلا يستقيم على مذهب الحنفية، فإن قصد السماع ليس بشرط في وجوب السجدة مع أن هذا يخالف ما جاء في الحديث السجدة على من تلاها، وعلى من سمعها.

﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [١٩]، فسرهُ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقوله: (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ)، مرة بعد أخرى، وفسرهُ غيره ببيان ما أشكل عليك من معانيه، كأنه كان يعجل في الحفظ والسؤال عن المعنى جميعاً كما يرى بعض الحرَّاص على العلم، وقيل: ببيان ما وقع فيه من حلال وحرام، حكاه القاضي، وفي مسلم: أن بينه بلسانك، وقيل: بحفظك إياه، وقد استدل بهذه الآية، أعني: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [١٩] القاضي أبو بكر بن الطيب وتبعه غيره على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، لأن ثم يدل على التراخي، وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان وتفسيره ببيان ما أشكل عليه ﷺ من المعاني، وأما إذا حمل

فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ

على استمرار حفظه له بظهوره على لسانه، فلا. وقد قَالَ الْأَمَدِي: يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بيان المَجْمَل، يقال: بَانَ الكوكب إذا ظهر، ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن، والمَجْمَل إنما هو بعضه، وقال أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِي: يجوز أن يراد بالبيان البيان التفصيلي، ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الإجمالي، فلا يتم الاستدلال، وقيل إن قوله: ﴿يَأْتُهُ﴾ جنس مضاف، فيعم جميع أصنافه من إظهاره، وتبيين أحكامه، وما يتعلق بها من تخصيص وتقييد ونسخ إلى غير ذلك، هذا ثم إن تأخير البيان عَنْ وقت الحاجة ممتنع عند الكل إلا عند من جوز تكليف ما لا يطاق، وأما تأخيره عَنْ وقت الخطاب إلى وقت الحاجة، فاختلَفوا فيه، فذهب الأكثرون إلى جوازه، واختاره ابن الحاجب، وقال الصيرفي والحنابلة: ممتنع، وقال الكرخي بالتفصيل، وهو أن تأخيره عَنْ وقت الخطاب: ممتنع في غير المَجْمَل، كبيان التخصيص والتقييد والنسخ إلى غير ذلك، وجائز في المَجْمَل كالمشترك، وقال الجبائي: تأخير البيان عَنْ وقت الخطاب ممتنع في غير النسخ، وجائز في النسخ.

(فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ) ملك الوحي المفضل به علي سائر الملائكة، الموكل بإنزال العذاب والزلازل والدمام، ومعناه عبد الله بالسريانية، لأن جبر عبد بالسريانية، وإيل اسم من أسماء الله تَعَالَى، وروى عبد ابن حميد في تفسيره عَنْ عكرمة أن اسم جبرئيل عبد الله، واسم ميكائيل عبيد الله، وقال السهيلي: جبريل سرياني، ومعناه: عبد الرحمن وعبد العزيز، كذا جاء عَنْ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أصح، وذهبت طائفة إلى أن الإضافة في هذه الأسماء مقلوبة، فإيل هو العبد، وأوله اسم من أسماء الله تَعَالَى، والجبر عند العجم هو إصلاح ما فسد، وهو يوافق معناه من جهة العربية، فإن في الوحي إصلاح ما فسد وجبرها وهي من الدين، ولم يكن هذا الاسم معروفاً بمكة، ولا بأرض العرب، ولهذا أنه ﷺ لما ذكره لخديجة رضي الله عنها انطلقت لتسأل من عنده علم من الكتاب كعداس ونسطورا الراهب، فقالا: قدوس، وروي من أين هذا الاسم بهذه البلاد، قَالَ محمود العَيْنِي: ورأيت في أثناء مطالعتي في الكتب أن اسم جبرئيل عليه السلام عبد الجليل، وكنيته

اسْتَمَعَ فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ⁽¹⁾.

5 - باب

6 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ،

أبو الفتوح، واسم ميكائيل عبد الرزاق، وكنيته أبو الغنائم، واسم إسرافيل عبد الخالق، وكنيته أبو المنافخ، واسم عزرائيل عبد الجبار، وكنيته أبو يحيى، وفي جبرئيل أربع لغات واقعة ثابتة في القرآن، وفيه خمس لغات أخرى ذكر ثلاثاً منها الزمخشري، وذكر اثنتين منها ابن الأنباري، وهما جبرين، بفتح الجيم وبالنون بدل اللام، وجبرين بكسر الجيم، وبالنون أيضاً.

(اسْتَمَعَ فَإِذَا انْطَلَقَ جَبْرِيلُ) عليه السلام، (قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ)، أي: جبرئيل عليه السلام، وفي رواية كما قرأه، أي: القرآن، وفي أخرى كما كان قرأ، وحاصل الكلام أن الحالة الأولى جمعه في صدره، والثانية تلاوته، والثالثة تفسيره وإيضاحه. ويستفاد من هذا الحديث أن أحداً لا يحفظ القرآن إلا بعون الله ومنه وفضله، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: 17]، ولما كان ابتداء نزول القرآن في رمضان، وكان جبرئيل عليه السلام يتعاهد النَّبِيَّ ﷺ في رمضان في كل سنة، فيعارضه بما أنزل عليه، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين، كما ثبت في الصحيح عَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهذا من أحكام الوحي والباب في الوحي شرع المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر حديث تعاهد جبرئيل عليه السلام له ﷺ في رمضان فقال:

5 - باب

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ)، بفتح المهملة وسكون الموحدة، وبالดาล المهملة، هو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي بالمهملة والمثناة الفوقية المفتوحتين المروزي، أبو عبد الرحمن مولى المهلب، بفتح اللام المشددة ابن أبي صفرة، بضم المهملة، سمع مالكا وحماداً بن زيد وغيرهما من الأعلام، وروى عنه الذهلي والبخاري وغيرهما، وروى مسلم وأبو داود والنسائي عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ،

(1) أطرافه: 4927، 4928، 4929، 5044، 7524 - تحفة: 5637.

أخرجه مسلم في الصلاة باب الاستماع للقراءة رقم (448).

قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ

توفي سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائتين عن ست وسبعين سنة، قيل: وإنما قيل له عبدان لأن كنيته أبو عبد الرحمن، واسمه عبد الله، فاجتمع من اسمه وكنيته عبدان، وعبدان لقب جماعة أكبرهم هذا.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولا هم المروزي، هو الإمام المتفق على جلالته وإمامته، وعظم محله وسيادته وورعه وسخائه وعبادته وشجاعته وغيرها من نفائس صفاته، وهو الذي يستنزل بذكره الرحمة، ويرتجى بحبه المغفرة، وهو الثقة الحجة الثابت، وهو من تابعي التابعين، وكان أبوه تركياً مملوكاً لرجل من همدان، وأمه خوارزمية، رُوي عن الحسن بن عيسى أنه قَالَ: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك، فقالوا: تعالوا نعد خصائل ابن المبارك من أنواع الخير، فقالوا: جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والشعر والفصاحة والزهد والورع والإنصاف وقيام الليل وسداد الرأي، وقال عمار ابن الحسن:

إذا سار عبد الله من مرو ليلة فقد سار عنها نورها وجمالها

إذا ذكر الأخيار من كل بلدة فهم أنجم فيها وأنت هلالها

وقال ابن المديني: ابن المبارك أفضل من الثوريّ، فقليل إن الناس يخالفونك، فقال: لم يعرفوا ما رأيت مثل ابن المبارك، وقال أبو شامة: ابن المبارك في أصحاب الحديث مثل أمير المؤمنين في الناس، وقال أبو إسحاق الفزاري: ابن المبارك إمام المسلمين، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن في زمن ابن المبارك أطلب للعلم منه، رحل إلى اليمن والشام ومصر والكوفة، وكان من رواة العلم وأهل ذلك، كتب عن الصغار والكبار وكان يحدث عن الكبار، وقال ابن أبي جميل: قلنا لابن المبارك: يا عالم الشرق حدثنا فسمعنا سفيان، فقال: ويحكم، هو عالم الشرق والغرب وما بينهما، وقيل: لما قدم هارون الرشيد الرقة أشرفت أم ولد له من قصره، فرأت الغبرة قد ارتفعت والنعال قد تقطعت وانحفلت الناس، فقالت: ما هذا قالوا: قدم عالم من خراسان، يقال له: ابن المبارك، فقال هذا والله الملك لا هارون الذي لا يجمع الناس إلا بالسطو والخشب، ولد بمرو سنة ثمان مائة وعشرة ومائة، وتوفي في رمضان سنة إحدى

قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ،

وثمانين ومائة بهيت في العراق منصرفا من الغزو، وهيت بكسر الهاء وفي آخره تاء مثناة من فوق مدينة على شاطئ الفرات، سميت بذلك لأنها في هوة، وعبد الله بن المبارك هذا من أفراد الكتاب الستة، نعم، في الرواة غيره خمسة.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ)، هو ابن يزيد بن مشكان، وقد تقدم.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) الإمام مُحَمَّدُ بن مسلم بن شهاب قَالَ، أَي: البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفي نسخة وقع بدل قَالَ: (ح)، مهملة مفردة في الخط مقصورة في النطق، وهذه الحاء كثيرة في صحيح مسلم قليلة في صحيح البُخَارِيِّ، ومن عادتهم أنهم إذا أرادوا الجمع بين إسنادين أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى آخر ذلك، أَي: مسمى حرف الهاء، فقليل إنها مأخوذة من التحول لتحوله من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها حاء مقصورة، ويستمر في قراءة ما بعدها، وفائدته أن لا يركب الإسناد الثاني مع الإسناد الأول، فيجعل إسنادًا واحدًا، وهو مذهب الجمهور، وقال عبد القادر الرهاوي وتبعه الدمياطي: إنها من حال بين الشيئين إذا حجز بينهما، لكونها حالت بين الإسنادين وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وعن بعض المغاربة أنها رمز إلى قوله الحديث، فهو يقولون إذا وصلوا إليها الحديث، وقد كتب جماعة من الحفاظ كالصابوني وأبي مسلم الليثي وأبي سعيد الخليلي صح، لثلا يتوهم أنه سقط حديث الإسناد الأول أو لخوف تركيب الإسناد الثاني مع الإسناد الأول، وأما زعم بعضهم أنها معجمة بمعنى هذا الذي يذكر إسناد آخر فوهم.

(و) الأحسن ترك هذه الواو بعد حاء التحويل (حَدَّثَنَا بِشْرُ) بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة (ابْنُ مُحَمَّدٍ) أبو مُحَمَّدُ المروزي السخثياني والسختيان فارسي معرب، ومعناه الجلد، روى عنه البُخَارِيُّ منفردا به عن باقي أصحاب الكتب الستة، ذكره ابن حبان في ثقاته، وكان من المرجئة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) غير منصرف (وَمَعْمَرٌ)، بفتح الميمين، ابن راشد البصري، وقد تقدما.

عَنِ الزُّهْرِيِّ، نَحْوَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ،

(عَنِ الزُّهْرِيِّ، نَحْوَهُ)، وفي رواية: نَحْوَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، يعني: أن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ حدث هذا الحديث عَنِ الشَّيْخَيْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَبَشَرَ، كلاهما عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّيْخِ الْأَوَّلِ ذَكَرَ لِعَبْدِ اللَّهِ شَيْخًا وَاحِدًا وَهُوَ يُونُسُ، والثاني ذكر له شَيْخَيْنِ يُونُسَ وَمَعْمَرًا، أما عَنْ يُونُسَ، فَبِاللَّفْظِ، وأما عَنْ مَعْمَرَ فَبِالْمَعْنَى، ولذا زاد فيه لفظ نحوه.

(قَالَ)، أي: الزُّهْرِيُّ (أَخْبَرَنِي)، بالإنفراد، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عتبة، بضم المهملة وسكون الفوقانية، ابن مسعود الهذلي المدني الإمام الجليل التابعي، أحد الفقهاء السبعة، سمع خلقًا من الصحابة: منهم ابن عباس وابن عمر وأبو هريرة رضي الله عنهم، وعنه جمع من التابعين، وهو معلم عمر بن عبد العزيز، قَالَ الزُّهْرِيُّ: ما جالست أحدًا من العلماء إلا وظننت أنني قد أوتيت أعلى ما عنده ما خلا عبيد الله، فإنه لم آت إلا وجدت عنده علمًا طريفًا، وكان قد ذهب بصره، توفي سنة تسع أو ثمان أو خمس أو أربع وتسعين، وروى الحافظ البيهقي بإسناد حسن عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ، والد عبيد الله، قَالَ: أذكر أن النَّبِيَّ ﷺ أخذني وأنا خماسي أو سداسي وأجلسني في حجره ومسح رأسي ودعا لي وذريتي بالبركة، وفي هذه منقبة لعبيد الله رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ)، هو أفعل التفضيل من الجود، وهو إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على ما ينبغي، أي: كان أسخى الناس، لأنه لما كانت نفسه النفيسة أشرف النفوس ومزاجه المنيف، أعدل الأمزجة، لا بد وأن يكون فعله أحسن الأفعال، وشكله ألمح الأشكال، وخلقته أعظم الأخلاق، فلا شك يكون أجود، وكيف لا، وهو مستغن عن الفانيات بالباقيات الصالحات، مقبلا على مولاه، معرضا عما سواه، فكان إذا وجد جاد، وإذا أحسن أعاد، وإن لم يجد وعد ولم يخلف الميعاد، وكان يجود على كل أحد بما يسد خلته، ويشفي علته، ولعل ذكر الناس بالخصوص لكونه فردًا منهم، فلا مفهوم له عند من قَالَ به.

وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ،

(وَكَانَ) وفي رواية: مكان بالفاء (أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ)، رُوي أجود بالرفع في أكثر الروايات على أنه اسم كان، وخبره محذوف حذفًا واجبًا، نحو أخطب ما يكون الأمير قائمًا، وقوله: «في رمضان» حال وقعت موقع الخبر، فمعناه كان أجود أكوانه حاصلًا في رمضان، ويجوز أن يكون في كان ضمير الشأن وأجود مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى قوله ما يكون وخبره في رمضان والتقدير: كان الشأن أجود أكوان النَّبِيِّ ﷺ في رمضان، حاصل فيه، وإنما جمع المصدر لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلى المفرد، ويجوز أن يكون الوقت فيه مقدرًا، كما في مقدم الحاج، والتقدير: كان أجود أوقات كونه وقت كونه في رمضان، وعلى كل تقدير إسناد الجود إلى أكوانه وأوقاته عليه السلام على سبيل المبالغة كإسناد الصوم إلى النهار والقيام إلى الليل في قولهم نهاره صائم وليله قائم، وَرُوي بالنصب أيضًا، كما في رواية الأصيلي على أنه خبر كان واسمه ضمير النَّبِيِّ ﷺ، أي: كان النَّبِيُّ ﷺ مدة كونه في رمضان أجود من نفسه في غيره، مع كونه أجود الناس مطلقًا، وقال النووي: الرفع أشهر والنصب جائز، أقول: بل والنصب أظهر، وسئل ابن مالك عنه فخرج الرفع على ثلاثة أوجه، والنصب على وجهين، وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه، فتوارد مع ابن مالك في وجهين، وزاد ثلاثة.

وقال الحافظ العسقلاني: ويرجح الرفع وروده بدون كان عند البُخَارِيِّ في كتاب الصوم وفضائل القرآن، وفيه أنه إذا كان كان من نواسخ المبتدأ والخبر كما هو مقرر، فالترجيح بوجود الرفع عند عدمها لا يظهر، فتدبر وقوله: «في رمضان» أي: في شهر رمضان.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الرَّمْضَانُ مُصَدَّرٌ رَمَضٌ، إِذَا احْتَرَقَ مِنَ الرَّمْضَاءِ، فَأُضِيفَ إِلَيْهِ الشَّهْرُ، وَجَعَلَ عِلْمًا، وَمَنَعَ الصَّرْفَ لِلتَّعْرِيفِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَسَمَّوْهُ بِذَلِكَ لِارْتِمَاضِهِمْ فِيهِ مِنْ حَرِّ الْجُوعِ، وَمَقَاسَاةِ شِدَّتِهِ، كَمَا قِيلَ لِلْغَرَابِ ابْنُ دَايَةَ بِإِضَافَةٍ إِلَى دَايَةَ الْبَعِيرِ، أَي: فَقَارَتِهِ لِكثْرَةِ وَقُوعِهَا عَلَيْهَا إِذَا دَبَرَتْ.

(حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ)، حال من الضمير الذي في حاصل المقدر، فهو حال عن حال، ومثلهما يسمى بالحالين المتداخلتين، والحاصل أن رمضان وملافة جبريل

وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ،

عليه السلام من الأسباب الموجبة لكمال جوده، وتمام كرمه ﷺ، أما رمضان فإنه موسم الخيرات، إذ فيه الصوم الذي قَالَ تَعَالَى في حقه: «الصوم لي وأنا أجزي به»، وفيه ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر، فلا جرم يتضاعف ثواب الصدقة والخير فيه، وكذلك سائر العبادات، ولهذا قَالَ الزهري: تسبيحة في رمضان خير من سبعين في غيره، وقد جاء في الحديث أنه يعتق فيه كل يوم ألف ألف عتيق من النار.

والحاصل أن الله تَعَالَى يتفضل على عباده في ذلك الشهر ما لا يتفضل عليهم في غيره من الأوقات، وكان ﷺ متخلقا بأخلاق ربه، وأما ملاقاته جبريل عليه السلام، ففيها زيادة ترقية في المقامات، وزيادة اطلاعه على علوم الله سبحانه وتعالى، ولا سيما عند مدارسته القرآن معه مع نزوله إليه كل ليلة، كما يفيد، وقوله: (وَكَانَ) جبريل عليه السلام (يَلْقَاهُ)، أي: النَّبِيَّ ﷺ، أو وكان ﷺ يلقى جبريل عليه السلام، والأول أولى، لقوله: «حين يلقاه جبريل».

(فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ) من المدارس، من الدرس وهو القراءة على سرعة وقدرة عليها من درست الكتاب أدرسه، كأنك تجعل الكتاب الذي تقرؤه مذلا؛ لأن أصل الدرس الوطاء والتذليل، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: 169]، وقال تَعَالَى: ﴿وَيَمَّا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: 79]، وأدرس الكتاب مثل درسه، ودرس الكتاب تدريسا مشددا للمبالغة، ومنهد مدرس المدرسة أي: يقارئ جبريل النَّبِيَّ ﷺ.

(الْقُرْآنَ)، فهو بالنصب على أنه المفعول الثاني للمدارسة، إذ الفعل المتعدي إذا أنقل إلى باب المفاعلة يصير متعديا إلى اثنين، نحو جاذبته الثوب، والمعنى: كان النَّبِيُّ ﷺ وجبريل عليه السلام يتناوبان في قراءة القرآن، كما هو عادة القراء بأن يقرأ مثلا هذا عشرا والآخر عشرا، أو يتشاركان في القراءة، أي: يقرآن معا، والأول أظهر، وحكمة مدارس القرآن أن يتقرر عنده ويرسخ أتم رسوخ فلا ينساه، كأنه إنجاز لوعده تَعَالَى لرسوله ﷺ، حيث قَالَ له: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَى﴾ ﴿١﴾، ومن جملة الإقراء مدارس جبريل عليه السلام، وقيل الحكمة فيها: الحث على تجويد لفظه، وتصحيح إخراج الحروف من مخارجها، ليكون

فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ⁽¹⁾.

سنة في حق الأمة، وأصلاً لمدارس التلامذة مع الشيوخ في القراءة، وخص بذلك رمضان، لأنه موسم الخيرات، ونعم الله تعالى على عباده فيه زائدة على ما في غيره، وأيضاً لأن الله تعالى أنزل فيه القرآن إلى سماء الدنيا جملة من اللوح المحفوظ، ثم نزل بعد ذلك على حسب الأسباب والمصالح في عشرين سنة، ويقال إن في ليلة أربع وعشرين نزلت صحف إبراهيم والتوراة والإنجيل، وقيل: نزلت صحف إبراهيم عليه السلام أول ليلة منه، والتوراة لست، والإنجيل لثلاث عشرة، والقرآن لأربع وعشرين، وخص الليل من رمضان بالمدارس، لأن ليله أفضل من نهاره، لا سيما للقراءة، فإن المقصود من التلاوة الحضور والفهم والليل مظنة ذلك، لما في النهار من الشواغل الدينية والعوارض الدنيوية، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ (٦) إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا ﴿٧﴾ [المزمل: 6، 7].

(فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، الفاء للسببية، واللام للابتداء، زيدت على المبتدأ تأكيداً، أو هي جواب قسم مقدر.

(أَجْوَدُ)، خبر المبتدأ (بِالْخَيْرِ)، أي: أسخى ببذل جميع أنواع الخير، بحسب اختلاف حاجات الناس، وفي تقديم قوله بالخير على قوله من الريح المرسلة دفع توهم تعلقه بالمرسلة، وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى، لكنه يفوت فيه المبالغة على تقدير تفسير المرسلة بالمطلقة، فافهم.

(مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ)، بفتح السين، أي: المطلقة، بمعنى أنه في الإسراع بالجدود وعموم النفع أسرع وأنفع منها، وعبر بالمرسلة إشارة إلى دوام هبوبها، وإلى عموم النفع بجوده ﷺ، كما تعم الريح المرسلة جميع ما تهب عليه، أو المرسلة للبشرى بين يدي رحمته سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: 57]، وقال تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: 1]، أي: الرياح المرسلات للمعروف على أحد التفاسير، فعلى الأول اللام للجنس، وعلى الثاني للعهد، وحاصله أنه شبه نشر

(1) أطرافه 1902، 3220، 3554، 4997 - تحفة 5840 - 1/5.

أخرجه مسلم في الفضائل باب كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير رقم (2308).

جوده بالخير في العباد بنشر الريح القطر في البلاد، وشتان ما بين الأمرين، فأحدهما يحيي القلب بعد موته، والآخر يحيي الأرض بعد موتها وجعله أبلغ منها حيث عبّر بأفعل التفضيل الذي هو نصّ في كونه أعظم جودًا منها، لأن الغالب عليها أن تأتي بالمطر، وربما تخلو عنه وتسكن، وهو لا ينفك عن العطاء والجود، بل وجوده مع ذلك مسترسل، لا يعتريه ضعف وفقر، وقد استعمل فيه أفعل التفضيل في الإسناد الحقيقي والمجازي، لأن الجود منه ﷺ حقيقة، ومن الريح مجاز، فكأنه استعار للريح جودًا باعتبار مجيئها بالخير، فأنزلها منزلة من جاد، وجملة الكلام في مقام المرام أنه وقع تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقّي في الكلام، لأنه فضل أولًا: جوده على جود جميع أفراد الإنسان، وثانيًا: جوده في رمضان على جوده في سائر الزمان، وثالثًا: عند لقاء جبريل ومدارسته القرآن، فإنه كان أجود مما يتصور في الأذهان، وما ذاك إلا لإتيان أفضل ملائكة الرحمن إلى أفضل سامع بأفضل كلام من أفضل متكلم في أفضل الزمان والمكان، وفيه تبيان أن فضيلة الزمان وملاقة صلحاء الإخوان لهما مزية للعبادة والإحسان، وتحسين الأخلاق والإيقان والإيتقان.

ومن فوائد الحديث: الحث على الجود والأفضال في كل الأوقات والزيادة منها في رمضان، وعند الاجتماع بالصالحين، ومنها زيارة الصلحاء وأهل الفضل ومجالستهم، وتكرار زيارتهم ومواصلتها إذا كان المزور لا يكره ذلك، ومنها أن صحبة الصالحين مؤثرة في دين الرجل وعلمه، ولذلك قالوا لقاء أهل الخير عمارة القلوب، ومنها استحباب الإكثار من القراءة في رمضان، ومنها أن القراءة أفضل من التسبيح وسائر الأذكار، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساويًا لها، لما خصا القراءة عند الاجتماع في رمضان، لا يقال المقصود تجويد الحفظ، لأن الحفظ كان حاصلًا، والزيادة فيه تحصيل ببعض هذه المجالس، ومنها أنه يجوز أن يقال رمضان من غير ذكر شهر.

فائدة:

روى الشيخان عن أنس رضي الله عنه، كان رسول الله ﷺ أعقل الناس وأشجع الناس، وأجود الناس، يعني: وعلى هذا القياس، وقيل: اقتصره

على هذه الثلاثة من جوامع الكلم، فإنها أمهات الأخلاق، إذ لا يخلو كل إنسان من ثلاث قوى، العقلية وكمالها النطق بالحكمة، والغضبية وكمالها الشجاعة، والشهوية وكمالها الجود، لكن في الجامع الصغير برواية الشيخين والترمذي وابن ماجة عن أنس رضي الله عنه كان أحسن الناس وأعقل الناس الحديث، وبرواية مسلم وأبي داود عنه أيضًا كان أحسن الناس خلقًا، وفي حديث ضعيف: أنا أجود بني آدم وأجودهم بعدي رجل علم علما فنشر علمه، ورجل جاهد بنفسه في سبيل الله. ثم كان من جوده ﷺ أنه يبذل المال في سبيل الله، وللمؤلفة قلوبهم إعلاء لدينه، ويؤثر الفقراء والمحتاجين على نفسه وأولاده، فيعطي إعطاء يعجز عنه الأغنياء والملوك، ويعيش في نفسه عيش الفقراء، فربما كان يمر عليه شهران، ولم توقد في بيته نار، وربما ربط الحجر على بطنه الشريف من شدة الجوع، ومع هذا كان له قوة إلهية في الجماع، مع أنه كان متصبرا في أمره مع كثرة نساؤه، وكذا في الشجاعة حتى صرع جمعا منهم ابن الأسود الجمحي، وكان يقف على جلد البقر ويجاذب أطرافه عشرة لينزعه من تحت قدمه، فيتفزر الجلد ولم يتزحزح عنه، ومنهم أكانه، حيث صرعه ثلاث مرات متواليات لشرطه أنه إن صرع أسلم، وقد أتاه سبي فشكت إليه فاطمة رضي الله عنها ما تلقاه من الرحي أو الخدمة، وطلبت منه خادما يكفيها المؤونة، فأمرها أن تستعين عند نومها بالتسبيح والتحميد والتكبير من كل ثلاثا وثلاثين إلا الأخير، فتزيد واحداً تكملة للمائة، وقال: لا أعطيك وأدع أهل الصفة تطوي بطونهم من الجوع، وكسته امرأة بردة، فلبسها محتاجا إليها، فسأله فيها بعض أصحابه، فأعطاه إياها.

وفي رواية مسلم: أنه ﷺ ما سئل شيئا إلا أعطاه، فجاءه رجل، فأعطاه غنما بين جبلين، فرجع إلى قومه، فقال: يا قوم أسلموا، فإن محمدا يعطي عطاء من لا يخشى الفقر. وروى الترمذي أنه حمل إليه تسعون ألف درهم، فوضعت على حصير، ثم قام إليها فقسمها، فما رد سائلا حتى فرغ منها، وجاءته امرأة يوم حنين، فأنشدته شعرا تذكره به أيام رضاعته في هوازن، فرد عليهم ما قيمته خمسمائة ألف، قال ابن دحية، وهذا نهاية الرد الذي لم يسمع بمثله في الوجود من غاية الجود.

6 - باب

7 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ

وروى البُخَارِيُّ أَنَّهُ أُتِيَ بِمَالِ الْبَحْرَيْنِ، فَأَمَرَ بِصَبِّهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ أَكْثَرُ مَا لِي أَنِّي بِهِ فَخَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: خَذْ فَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلَهُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَرِّ بِبَعْضِهِمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ: أَرْفَعُهُ أَنْتَ عَلَيَّ، فَقَالَ: لَا، فَنَشَرْنَا مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْلَهُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ كَالْأَوَّلِ، فَقَالَ: لَا، ثُمَّ نَشَرْنَا مِنْهُ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ، فَأَتْبَعَهُ ﷺ بِبَصَرِهِ عَجَبًا مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ ﷺ وَمِنْهَا دِرْهَمٌ، وَقَدْ أُعْطِيَ الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ جَمَاعَةً مِنْهُمْ أَبُو سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَابْنُهُ مُعَاوِيَةُ وَالْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، وَسَهِيلُ بْنُ عَمْرٍو، وَحُوَيْطُبُ بْنُ عَبْدِ الْعِزَّى، وَأَسَدُ بْنُ حَارِثَةَ الثَّقَفِيِّ، وَمَالِكُ بْنُ عَوْفٍ، وَالْعَلَاءُ بْنُ حَازِمٍ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حَصِينٍ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ وَغَيْرُهُمْ، وَأُعْطِيَ حَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ مِائَةً، فَسَأَلَهُ مِائَةَ أُخْرَى، فَأَعْطَاهُ ﷺ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَدْءِ الْوَحْيِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَوْصَافِ الْمَوْحِي إِلَيْهِ، فَأَخْرَجَ حَدِيثَ أَبِي سَفْيَانَ فِي قِصَّةِ هِرْقُلَ، وَوَجْهَ مَنَاسِبَتِهِ بِالْبَابِ أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِكَيْفِيَةِ حَالِ النَّاسِ مَعَهُ ﷺ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ، وَأَنَّ الْآيَةَ الْمَكْتُوبَةَ بِهَا إِلَى هِرْقُلَ لِلدَّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ مُلْتَثِمَةٌ مَعَ الْآيَةِ الَّتِي فِي التَّرْجُمَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾ الْآيَةُ [النساء: 163]، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ الْآيَةُ [الشورى: 13]، فَظَهَرَ أَنَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِمْ كُلَّهُمْ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿سَوَّامٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64] الْآيَةُ.

6 - باب

قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ)، بفتح المثناة التحتية وتخفيف الميم (الْحَكَمُ)، بفتح المهملة والكاف (ابْنُ نَافِعٍ)، بالنون والفاء الحمصي البهراني، مولى امرأة من بهراء، بفتح الموحدة، وبالمديقال لها: أم سلمة، روى عن خلق منهم إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، وعنه خلائق منهم أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم

قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقُلَ (1)

والذهلي، ولد سنة ثمان وثلاثين ومائة، وتوفي سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومائتين، وليس في الكتب الستة الحكم بن نافع غير هذا، وفي الرواة الحكم بن نافع آخر روى عنه الطبراني، وهو قاضي القلم.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)، هو ابن أبي حمزة، بالحاء المهملة، والزاي، واسم أبي حمزة دينار القرشي الأموي، مولاهم أبو بشر الحمصي، سمع خلقا من التابعين، منهم الزُّهْرِيُّ، وعنه خلق، وهو ثقة حافظ متقن، مات سنة اثنتين أو ثلاث وستين ومائة، وقد جاوز السبعين، وهذا الاسم مع أبيه من أفراد الكتب الستة ليس فيها سواه.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ)، قد سبق ترجمته (قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ)، بالتصغير (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ) بفتح الهمزة (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد مر ذكر ترجمتهما.

(أَخْبَرَهُ أَنَّ) بفتح الهمزة: (أَبَا سُفْيَانَ) بتثنية السين، واسمه صخر بالمهملة ثم المعجمة (ابْنُ حَرْبٍ)، بالمهملة والراء، ثم الموحدة بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي المكي، ويكنى بأبي حنظلة أيضًا، ولد قبل الفيل بعشر سنين، وأسلم ليلة الفتح، وشهد الطائف وحُنينًا، وأعطاه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غنائم حنين مائة من الإبل وأربعين أوقية، وفقت عينه الواحدة يوم الطائف والأخرى يوم اليرموك، نزل بالمدينة، ومات بها سنة إحدى أو أربع وثلاثين سنة، وهو ابن ثمان وثمانين سنة، وصلى عليه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما، وهو والد معاوية، وأمه صفية بنت حزن، وهي عمة ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين، روى عنه ابن عباس وابنه معاوية، وأبو سفيان في الصحابة جماعة، لكن أبو سفيان بن حرب من الأفراد.

(أَخْبَرَهُ: أَنَّ)، أي: بأن (هِرْقُلَ)، بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق على

(1) بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف على المشهور، ويقال أيضًا: بكسر الهاء والقاف وسكون الراء، قال الكرمانلي: اسم علم له فهو غير منصرف للعلمية والعجمية، وهو صاحب حروب الشام ملك إحدى وثلاثين سنة، وفي ملكه مات النَّبِيُّ ﷺ ولقبه قيصر، وكذا كل من =

المشهور، وهو غير منصرف للعجمة والعلمية، وحكى جماعة إسكان الراء وكسر القاف كخندف، منهم الجوهري، ولم يذكر صاحب الموعب والقزاز غيره، وهو ملك الروم إحدى وثلاثين سنة، وفي ملكه مات النبي ﷺ، ولقبه قيصر كما أن كل من ملك الفرس يقال له: كسرى، والترك يقال له: خاقان، والحبشة: النجاشي، والقبط: فرعون، ومصر: العزيز، وهكذا لكل من ملك ملكًا اسم مخصوص على ما فصله محمود الغنوي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أول من ضرب الدنانير وأحدث البيعة، وأما قوله عليه السلام: «إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»⁽¹⁾ فمعناه أنه لا قيصر بعده بالشام ولا كسرى

ملك الروم يقال له: قيصر، كما أن ملك فارس يسمى: كسرى، وملك الحبشة: النجاشي، وملك الترك: خاقان، وملك القبط: فرعون، وملك مصر: العزيز، وملك حمير: تبع. انتهى. وزاد الغنوي ألقابًا آخر كثيرة لسلطين الأقطار وقال: كان هرقل أول من ضرب الدينار وأحدث البيعة، انتهى.

قال الحافظ: واستمر هرقل على نصرانيته وآثر ملكه على الإيمان، ومما يقويه أنه حارب المسلمين في غزوة مؤنة سنة ثمان بعد هذه القصة، وروى ابن حبان في «صحيحه» عن أنس أن النبي ﷺ كتب إليه أيضًا من تبوك يدعوه، وأنه قارب الإجابة ولم يجب، فدل ظاهره على استمراره على الكفر، ويحتمل أنه كان يضمن الإيمان ويفعل هذه المعاصي مراعاةً لملكه، وخوفًا من أن يقتله قومه إلا أن في «مسند أحمد» أنه كتب من تبوك إلى النبي ﷺ أنني مسلم، فقال النبي ﷺ: «كذب بل هو على نصرانيته».

وفي «كتاب الأموال» لأبي عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزني بلفظ: «كذب عدو الله ليس بمسلم» وعلى هذا فإطلاق صاحب «الاستيعاب» أنه آمن أي: أظهر التصديق لكنه لم يستمر عليه. وقال أيضًا: اختلف الأخباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه؟ والأظهر أنه هو. ولم يذكره الحافظ في «الإصابة» وكان حقه أن يذكر في القسم الرابع منه، وقال الشيخ ابن القيم في «الهدى»: وهَمَّ هرقل بالإسلام وكاد ولم يفعل، وقيل: بل أسلم، وليس بشيء، وقال العيني: الذي أثبت في تاريخي من أهل التاريخ والأخبار أن هرقل الذي كتب إليه رسول الله ﷺ قد هلك وملك بعده ابنه قيصر واسمه مورق وكان في خلافة أبي بكر، ثم ملك بعده ابنه هرقل بن قيصر وكان في خلافة عمر رضي الله عنه، وعليه كان الفتح وهو المخرج من الشام أيام أبي عبيدة وخالد بن الوليد فاستقر بالقسطنطينية، وعدة ملوكهم أربعون، وسنوهم خمسمائة وسبع سنين.

قلت: وسيأتي شيء من الكلام في إسلام هرقل في آخر الحديث تحت قوله: وكان ذلك آخر شأن هرقل.

(1) وسبب الحديث أن قريشا كانت تأتي الشام والعراق كثيرًا للتجارة في الجاهلية، فلما أسلموا =

أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تُجَارًا بِالشَّامِ

بعده بالعراق، قاله الشافعي في المختصر.

ومعنى قيصر: البقير، وذلك أن أمه لما أتاها الطلق به ماتت، فبقر بطنها عنه فخرج حيًّا، وكان يفخر بذلك، لأنه لم يخرج من فرج، وكان شجاعًا جبارًا مقدامًا في الحروب.

(أَرْسَلَ إِلَيْهِ)، أي: إلى أبي سفيان حال كونه (فِي رَكْبٍ)، جمع راكب، كصاحب وصاحب، وهم أولو الإبل العشرة فما فوقها، وكان عدد الركب ثلاثين رجلا، كما عند الحاكم في الإكليل، أو نحو من عشرين كما عند ابن السكن، وفي مصنف ابن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى سعيد ابن المسيب أن المغيرة بن شعبة منهم، واعترض عليه البلقيني بسبق إسلام المغيرة، فإنه أسلم عام الخندق، فيبعد أن يكون حاضرًا ويسكت مع كونه مسلما، وإنما أرسله إليه لأنه كان كبيرهم، وسبب إرساله إليه أنه كتب رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلى كسرى وقيصر الكتاب الآتي ذكره، فلما قرأ قيصر الكتاب، قَالَ: هذا كتاب لم أسمع بمثله، فدعا أبا سفيان بن حرب، فسأل عن أمر رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(مِنْ قُرَيْشٍ) صفة لركب.

(وَ) الحال أنهم (وَكَانُوا تُجَارًا)، بضم التاء وتشديد الجيم، أو بالكسر والتخفيف جمع: تاجر.

(بِالشَّامِ)، بالهمز وبتركه، وقد تفتح الشين مع المد، وهو يذكر ويؤنث أيضا، حكاه الجوهري، وحد الشام طولا من العريش إلى الفرات، وعرضا من نحو جبل طي من نحو القبلية إلى بحر الروم وما يسامت ذلك من البلاد، وقيل: غير ذلك، وهي في الأصل جمع شامة، سميت بذلك لكثرة قُرَاهَا، وتداني بعضها ببعض كالشامات، وقيل: سميت بسام بن نوح عليه السلام، وذلك لأنه أول من نزلها، فجعلت السين شيئا، وقال أبو عبيد: لم يدخلها سام بن نوح قط، والعلم عند الله تعالى.

= خافوا انقطاع سفرهم إليهما لمخالفتهم أهل الشام والعراق بالإسلام فقال عليه السلام: «لا قيصر ولا كسرى» أي: بعدهما في هذين الإقليمين ولا ضرر عليكم، فلم يكن قيصر بعده بالشام ولا كسرى بعده بالعراق ولا يكون. [المؤلف].

فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ،
فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ،

(فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ)،
بالنصب على أنه مفعول معه، أي: مع كفار قريش، أو عطف على المفعول به،
وهو أبا سفيان، وتلك المدة هي مدة الصلح بالحديبية، على وضع الحرب،
وكانت سنة ست وكانت عشر سنين، لكنهم نقضوا، بإعانة بني حرب على بني
خزاعة حلفاء أصحاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فغزاهم سنة ثمان وفتح مكة.

(فَأَتَوْهُ) فِيهِ حَذْفٌ إِيجَازٍ، وَالتَّقْدِيرُ أُرْسِلَ إِلَيْهِ فِي طَلَبِ إِيْتَانِ الرِّكْبِ، فَجَاءَ
الرَّسُولَ، فَوَجَدَهُمْ ⁽¹⁾ بَعْزَةً، وَكَانَتْ وَجْهَ مُتَجَرِّمِهِمْ، كَمَا فِي الدَّلَائِلِ لِأَبِي نَعِيمٍ،
وَوَقَعَ عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ فِي الْجِهَادِ: أَنَّ الرَّسُولَ وَجَدَهُمْ بِيَعُضِ الشَّامِ، فَطَلَبَ
إِيْتَانَهُمْ، فَأَتَوْهُ (وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ)، أَي: هِرْقُلَ وَجَمَاعَتَهُ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَإِيلِيَاءَ
بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ فَبَيَّاعِينَ أَوْلَهُمَا سَاكِنَةً بَيْنَهُمَا لَامَ مَكْسُورَةٍ آخِرُهُ أَلْفٌ مَهْمُوزَةٌ
بُوزَنَ كَبْرِيَاءَ، وَحَكَى الْبَكْرِيُّ فِيهَا الْقَصْرَ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا إِيْلِيَاءَ، بِحَذْفِ الْيَاءِ
الْأَوَّلِيِّ وَسُكُونِ اللَّامِ، حَكَاهُ الْبَكْرِيُّ أَيْضًا، وَحَكَى النَّوَوِيُّ مِثْلَهُ، لَكِنْ بِتَقْدِيمِ
الْيَاءِ عَلَى اللَّامِ وَاسْتِغْرَبَهُ، قِيلَ: مَعْنَاهُ بَيْتُ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ هُوَ بَيْتُ الْمَقْدَسِ،
كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَكَانَ سَبَبُ كَوْنِ هِرْقُلَ بِإِيلِيَاءَ مَا رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ عَبْدِ
الْحَكَمِ: أَنَّ كَسْرِيَّ أَغْزَى جَيْشَهُ بِلَادَ هِرْقُلَ، فَحَزَبُوا كَثِيرًا مِنْهَا ثُمَّ اسْتَبْطَأَ
كَسْرِيَّ أَمِيرَهُ، فَأَرَادَ قَتْلَهُ وَتَوَلَّيَهُ غَيْرَهُ، فَاطْلَعَ أَمِيرُهُ عَلَى ذَلِكَ فَاصْطَلَحَ مَعَ هِرْقُلَ
عَلَى كَسْرِيَّ، وَانْهَزَمَ عَنْهُ بِجُنُودِ فَارَسَ، فَمَشَى هِرْقُلُ مِنْ حِمَصَ إِلَى بَيْتِ
الْمَقْدَسِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، وَاسْمُ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ شَهْرَبَرَّازَ، وَاسْمُ
الْغَيْرِ الْمَذْكُورِ فَرَخَانَ.

زَادَ بَنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَبْسُطُ لَهُ الْبَسْطَ، وَيُوضَعُ عَلَيْهَا
الرِّيَاحِينَ، فَيَمْشِي عَلَيْهَا.

(فَدَعَاهُمْ)، أَي: هِرْقُلَ حَالِ كَوْنِهِ، (فِي مَجْلِسِهِ)، وَلِلْمُصَنِّفِ فِي الْجِهَادِ:
فَادْخَلْنَا عَلَيْهِ فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي مَجْلَسٍ مُلْكِهِ، وَعَلَيْهِ التَّاجُ (وَحَوْلُهُ)، نَصَبٌ
عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (عُظَمَاءُ الرُّومِ)، جَمْعٌ عَظِيمٌ، وَابْنُ

(1) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: 60] أَي: فَضْرِبْ فَانْفَجَرَتْ.

ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بَرَجُمَانِيَهٗ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟
فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ:

السكن: فأدخلنا عليه وعنده بطارقتة والقسيسون والرهبان والروم من ولد عيص بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام على الصحيح، ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ، وبهراء وغيرهم من غسان - وكل هذه القبائل خرجوا مع هرقل عند خروجهم من الشام، فتفرقوا في بلاد الروم - كانوا سكانا بالشام، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخلوا بلاد الروم، فاستوطنوها، فاختلطت أنسابهم.

(ثُمَّ دَعَاهُمْ)، عطف على قوله: فدعاهم، وليس بتكرار، إذ معناه أمر بإحضارهم، فلما حضروا استدناهم (وَدَعَا بَرَجُمَانِيَهٗ)، بفتح التاء المثناة وضم الجيم، ورجحه النَّوَوِيُّ في شرح مسلم، ويجوز ضم التاء اتباعاً، ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله، حكاه الجوهرى، ولم يصرحوا بالرابعة، وهي ضم أوله وفتح الجيم، وهو المعبر عن لغة بلغة، هو معرب، وقيل: عربي، يعني: أرسل إليه رسولاً أحضره صحبته، أو كان حاضراً واقفاً بالمجلس، كما جرت به عادة الملوك الأعاجم، ثم أمره بالجلوس إلى جنب أبي سفيان ليعبر عنه بما أراد، ولم يسم الترجمان، ثم قَالَ للترجمان قل له: أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل.

(فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ)، أي: قَالَ الترجمان على لسان هرقل، وضمن أقرب معنى اقعد، فعده بالباء، ووقع في رواية مسلم من هذا الرجل، وهو على الأصل، وعند المؤلف في الجهاد إلى هذا الرجل، ولا إشكال فيها، فإن أقرب يتعدى إلى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: 16]، والمفضل عليه محذوف، أي: من غيره.

(الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟)، وزاد ابن السكن: «الذي خرج بأرض العرب يزعم⁽¹⁾ أنه نبي» وعند ابن إسحاق عن الزُّهْرِيِّ: يدعي أنه نبي.
(فَقَالَ)، بالفاء، وفي رواية: قَالَ: (أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ)، وفي رواية:

(1) وزعم قال الجوهرى: إنه بمعنى قال. وحكاه أيضاً ثعلب وجماعة وهو كثير، ويأتي في موضع الشك غالباً كما قررت في موضعه. [المؤلف].

أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا، فَقَالَ: أَذْنُوهُ مِنِّي، وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ، ثُمَّ قَالَ لِرَجْمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذِّبُوهُ.....

فقلت، بزيادة الفاء (أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا)، أي: من حيث النسب، وعند ابن السكن، فقالوا هذا أقربنا به نسبا، هو ابن عمه أخي أبيه، وإنما كان أبو سفيان أقرب، لأنه من بني عبد مناف، وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله: قَالَ مَا قَرَابَتِكَ مِنْهُ؟ قلت: هو ابن عمي، قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الرِّكْبِ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنْفَافٍ غَيْرِي، انتهى.

وعبد مناف هو الأب الرابع للنبي ﷺ، لأنه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنْفَافٍ، وكذا لأبي سفيان على ما تقدم، وأطلق عليه ابن عم، لأنه نَزَلَ عَبْدُ الْمَطْلَبِ مَنْزِلَةَ جَدِّهِ، وهو أُمِيَّةٌ لَكُنْ كُلُّ مَنْهُمَا يَنْتَهِي إِلَى عَبْدِ مَنْفَافٍ بِوَاسِطَةٍ، ففي الإطلاق تجوُّز، وإنما خص هرقل الأقرب لأنه أحرى بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر من غيره، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه، بخلاف الأقرب.

(فَقَالَ)، وفي رواية: قَالَ بِدُونِ الْفَاءِ، أي: هرقل: (أَذْنُوهُ مِنِّي)، بهمزة قطع مفتوحة، وإنما أمر بإدناؤه ليمعن في السؤال ويشفي عليه. (وَقَرَّبُوا) بصيغة الأمر (أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ)، أي: ظهر أبي سفيان، أي: لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب، وقد صرح به الواقدي في روايته.

(ثُمَّ قَالَ)، أي: هرقل (لِرَجْمَانِهِ: قُلْ لَهُمْ)، أي: لأصحاب أبي سفيان (إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا)، أي: أبا سفيان، بالتنوين لأنه لم يرد به الماضي، فافهم.

(عَنْ هَذَا الرَّجُلِ)، المعهود، وهو النَّبِيُّ ﷺ، وأشار إليه إشارة القريب لقرب العهد بذكره، أو لأنه معهود في أذهانهم.

(فَإِنْ كَذَّبَنِي)، بالتخفيف، أي: إن نقل إلي الكذب.

(فَكَذَّبُوهُ)، بتشديد الذال المعجمة المكسورة، قَالَ التِّمِّيُّ: كَذَبَ بِالتَّخْفِيفِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، مثل صدق تقول كذبتني الحديث، وصدقني الحديث وبالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد، وهما من غرائب الألفاظ لمخالفتها الغالب، لأن الزيادة تناسب الزيادة، وبالعكس، والأمر هنا بالعكس، انتهى.

فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا⁽¹⁾ عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟

قَالَ، أَي: أبو سفيان، وسقط لفظ قَالَ من رواية كريمة، وأبي الوقت، فأشكل ظاهره، وبإثباته يزول الإشكال.

(فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ)، وفي نسخة كريمة: لولا أن الحياء (مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا)⁽²⁾ عَلَيَّ) بضم المثلثة وكسرهما، وَعَلَيَّ بمعنى عني، أَي: من أن ينقل، ويحكي رفقتي وأصحابي عني (كَذِبًا)، بفتح الكاف وكسر الذال فأعاب به، لأنه قبيح ولو على عدو.

(لَكَذَبْتُ عَنْهُ)، أَي: لأخبرت عَنْ حاله بكذب لبغضي إياه، وفي رواية: لكذبت عليه، وفيه دليل على أنهم، أَي: أهل الجاهلية كانوا يستقبحون الكذب، إما بالأخذ عَنْ الشرع السابق، وإما بالعرف، وفي قوله: يَأْثُرُوا دون أن يقول يكذبوا دليل على أنه كان واثقاً منهم بعدم التكذيب لو كذب لا شراكتهم معه في عداوة النَّبِيِّ ﷺ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذاباً، وقد وقع في رواية ابن إسحاق: فوالله لو قد كذبت ما ردوا عليّ، ولكنني كنت أميراً سيِّداً أَتَكْرَمُ عَنْ الكذب، وعلمت أن أيسر ما في ذلك أن يحفظوا ذلك عني، ثم يتحدثوا به، فلم أَكْذِبْهُ.

(ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ) بنصب أول على الخبرية، وبه جاءت الرواية، ويجوز رفعه على الاسمية (أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ؟) عليه السلام (فِيكُمْ)، أَي: ما حال نسبه أهو من أشرافكم أم لا، على تقدير نصب أول، يجوز أن يكون قوله: «أَنْ قَالَ» بدلا من قوله: «ما سألني عنه» أو يكون التقدير بأن قَالَ، وعلى هذا

(1) قال الحافظ: أي ينقلوا الكذب عنه لكذبت، وفيه دليل على أنهم كانوا يستقبحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق أو بالعرف، وفي قوله: يَأْثُرُوا دون قوله: يكذبوا دليل على أنه كان واثقاً منهم بعدم التكذيب لا شراكتهم معه في عداوة النَّبِيِّ ﷺ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا، فيصير عند سامعي ذلك كذاباً، وفي رواية ابن إسحاق التصريح بذلك، ولفظه: فوالله لو قد كذبت ما ردوا عليّ، ولكنني كنت امراً سيِّداً أَتَكْرَمُ عن الكذب، وعلمت أن أيسر ما في ذلك إن أنا كذبت أنه يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به، فلم أَكْذِبْهُ، انتهى.

وبذلك فسره جميع شراح «البخاري».

(2) يقال: أثرت الحديث: إذا رويته. [المؤلف].

قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ.....

يكون اسم كان ضمير الشأن، ويجوز أن يكون اسم كان، وتقديره ثم كان قوله كيف كان نسبه فيكم أول ما سألني عنه هذا ما قاله الشراح، لكن قَالَ ابن الدماميني: إن جواز النصب والرفع لا يصح على إطلاقه، وإنما الصواب التفصيل، فإن جعلنا ما نكرة بمعنى شيء تعين نصب أول على الخبرية، وذلك لأن «أَنْ قَالَ» مؤول بمصدر معرفة، بل قَالَ ابن هشام: إنهم حكموا له بحكم الضمير، فإذاً يتعين أن يكون هو اسم كان وأول ما سألني هو الخبر ضرورة أنه متى اختلف الاسمان تعريفاً وتنكيراً، فالمعرف الاسم والمنكر الخبر، ولا يعكس إلا في الضرورة، وإن جعلناها موصولة جاز الأمران، لكن المختار جعل «أَنْ قَالَ» هو الاسم، لكونه أعرف، انتهى.

قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ)، أي: صاحب نسب عظيم، فالتنوين للتعظيم.

(قَالَ) هِرْقَلُ: (فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ) من قريش أو العرب، ويستفاد منه أن الشفاهي يعم لأنه لم يرد به المخاطبين فقط، وكذا قوله بعد، فهل قاتلتموه وبماذا يأمركم، ويحتمل أن يقدر المضاف، أي: من قوم.

(أَحَدٌ قَطُّ)، بتشديد الطاء المضمومة مع فتح القاف، وقد تَضَمَّنَ، وقد تخفف الطاء وتفتح القاف، وقد تَضَمَّنَ مع التخفيف، ولا يستعمل إلا في الماضي المنفي، واستعمل هنا بغير أداة النفي، وهو نادر، وقد يجاب بأن النفي مضمن في الاستفهام، كأنه قَالَ هل قال هذا القول أحداً، أو لم يقله أحد قط؟

(قَبْلَهُ)، وفي رواية: مثله، فيكون بدلا من قوله هذا القول، قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: لَا. قَالَ) هِرْقَلُ: (فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟) ملك يروى على وجهين، بصيغة الصفة المشبهة ومن حرف جر، وبلطف الماضي ومن موصولة، والأول أشهر وأرجح لسقوط كلمة من رواية أبي ذر، قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: لَا، قَالَ) هِرْقَلُ: (فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ)، وفي رواية: اتبعوه (أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟)، قال أبو سَفِيَانٍ: (فَقُلْتُ) وفي رواية: فقلت: (بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ) قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي:

قَالَ: أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُضُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كُتِّمَ تَتَهُمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ

والمراد بالأشراف هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ممن أسلم قبل هذا السؤال.

ووقع في رواية ابن إسحاق: تبعه منا الضعفاء والمساكين والأحداث، فأما ذو الأنساب والشرف فما تبعه منهم أحد، وهو محمول على الأكثر الأغلب، انتهى، فتأمل.

(قَالَ) هرقل: (أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُضُونَ؟) قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ) هرقل: (فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِدِينِهِ) بضم أوله وفتح كذا في فتح الباري.

وتعقبه العَيْنِيُّ بأن السخطة بالتاء إنما هي بالفتح فقط، والسخط بلا تاء يجوز فيه الضم والفتح مع أن الفتح يأتي بالفتح، والسخط بالضم يجوز فيه الضم والإسكان، وهي الكرامة للشيء وعدم الرضى به، وهو مفعول له أو حال، أي: ساخطاً، أي: فهل يرتد أحد منهم كراهة وعدم رضى.

(بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟)، وخرج من ارتد مكرهاً أولاً بسخط لدين الإسلام، بل لرغبة في غيره لحظ نفساني، كما وقع لعبيد الله بن جحش.

قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: لَا)، وهذا ليس بمستغنى عنه بقوله، بل يزيدون، لأنه لا ملازمة بين الارتداد والنقص، فقد يريد بعضهم ولا يظهر فيهم النقص باعتبار كثرة من يدخل وقلة من يرتد.

(قَالَ) هرقل (فَهَلْ كُتِّمَ تَتَهُمُونَهُ بِالْكَذِبِ)، أي: على الناس.

(قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ) وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب تقريراً لهم على صدقه؛ لأن التهمة إذا انتفت انتفى سببها.

قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: لَا، قَالَ) هرقل: (فَهَلْ يَغْدِرُ؟) بدال مكسورة، وهو نقض العهد وترك الوفاء به، وهو مذموم عند جميع الناس.

قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ)، أي: من النَّبِيِّ ﷺ (فِي مُدَّةٍ)، أراد بها الهدنة، أي: صلح الحديبية، أو أراد غيبته وانقطاع أخباره عليه السلام عنه،

لَا نَذْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا، قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِي كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ⁽¹⁾،

ويؤيده قوله الآتي: وَلَمْ تُمَكِّنِي.

(لَا نَذْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا)، أي: في المدة المذكورة، لأن الإنسان قد يتغير حاله ولا يدري هل هو الآن على ما فارق عنه، وفي قوله لا ندري إشارة إلى أن عدم غدره غير مجزوم به.

(قَالَ)، أي: أبو سفيان: (وَلَمْ تُمَكِّنِي)، بالمشاة الفوقية أو التحتية.

(كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا)، أي: غير الواقع، أنتقصه به (غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ)، إما منصوب على أنه صفة لشيء، وإما مرفوع على أنه صفة لكلمة وإن كان كل منهما نكرة و«غير» مضافاً إلى المعرفة، فإن كلمة غير لا تتعرف بالإضافة إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، وهنا ليس كذلك.

قَالَ الْعَسْقَلَانِي: التَّنْقِصُ هُنَا أَمْرٌ نَسْبِي، لأن من يقطع بعدم عذره أرفع رتبة ممن يجوز وقوع ذلك منه في الجملة، وقد كان عليه السلام معروفاً عندهم بالاستقرار من عادته أنه لا يغدر، ولكن لما كان الأمر مغيباً لأنه مستقبل أمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى الكذب، ولهذا أوردته على التردد ومن ثمة لم يعرج هرقل على هذا القدر منه، انتهى.

(قَالَ)، أي: هرقل: (فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟) نسب ابتداء القتال إليهم، ولم ينسبه إليه عليه السلام، لما اطلع عليه من أن النَّبِيَّ ﷺ لا يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: (قُلْتُ: نَعَمْ)، قاتلناه.

(قَالَ)، أي: هرقل: (فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟)، هو أفصح من قتالكموه باتصال الضمير ما نص عليه الزمخشري، فلذلك فصله.

قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: (قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ)، بكسر أوله، وبالجم جمع سجل، وهو الدلو الكبير، أي: نوب نوبة لنا، ونوبة له، كما قَالَ الشاعر:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٍ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

(1) قال مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَا الْكَانْدَهْلَوِي: لا يتوجه الإشكال إلا على أخذ معنى السجال الفرار كما أشار إليه الشيخ في الجواب، وليس المراد في الحديث إلا الغلبة كما يدل عليه قوله: ينال منا =

يَنَالُ مِنَّا وَتَنَالُ مِنْهُ.....

وقد فسر به بقوله :

(يَنَالُ مِنَّا وَتَنَالُ مِنْهُ)، أي : يصيب منا ونصيب منه ، هذه الجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب ، قَالَ البلقيني : هذه الكلمة فيها دسيسة لأنهم لم ينالوا منه ﷺ قط ، وغاية ما في غزوة أحد أن بعض المقاتلين قتل ، وكانت العزة والنصر للمؤمنين ، انتهى.

وتعقب بأنه قد وقعت المقاتلة بينه عليه السلام وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر ، ووقع العكس في أحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله يوم بيوم بدر ، والحرب سجال ، وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق ، فصح قول أبي سفيان يصيب منا ونصيب منه ، وحينئذ فلا دسيسة هنا في كلام أبي سفيان ، كما لا يخفى ، ثم إن السجال مرفوع خبر للحرب ، ولا تطابق بينهما إفراداً أو جمعا ، إلا أنه لما كان الحرب اسم جنس صح كون خبره جمعا ، ويجوز أن يكون سجال بمعنى المساجلة⁽¹⁾ فلا إشكال أصلا ، وفي قوله الحرب بيننا وبينه سجال تشبيه بليغ شبه الحرب بالسجال مع حذف أداة التشبيه لقصد المبالغة ، والمعنى أن المحاربين كالمستقيين إذا كان بينهما دلو أن يستقي أحدهما دلو الآخر دلو.

ونال منه ، ولفظه في تفسير آل عمران : سجالا يصيب منا ونصيب منه.

قال الحافظ : وقعت المقاتلة بين النبي ﷺ وبين قريش قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين ببدر وعكسه في أحد ، وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق ، فصح قول أبي سفيان : يصيب منا ونصيب منه ، ولم يصب من تعقب كلامه بأن فيه دسيسة لم ينبه عليها كما نبه على قوله : ونحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع ، والحق أنه لم يدس في القصة شيئا ، وقد ثبت مثل كلامه هذا من لفظ النبي ﷺ كما أشرت إليه في بدء الوحي ، انتهى.

وقال في بدء الوحي : أشار أبو سفيان بذلك إلى ما وقع بينهم في بدر وأحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله : يوم بيوم بدر والحرب سجال ، ولم يرد عليه النبي ﷺ بل نطق النبي ﷺ بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وفد ثقيف . أخرجه «ابن ماجة» وغيره انتهى.

(1) والمساجلة المفاخرة ؛ بأن يصنع مثل صنعه من جري أو سقي . [المؤلف].

قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللَّهَ وَخَدَّهٗ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَافِ وَالصَّلَةِ.....

(قَالَ)، أي: هرقل: (مَا)، وفي بعض الأصول: بما بالباء الموحدة، وفي نسخة: ف(مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟)، أي: ما الذي يأمركم، وفيه دليل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه.

قَالَ أَبُو سَفِيَانٍ: (قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللَّهَ وَخَدَّهٗ)، فيه أن للأمر صيغة معروفة لأنه أتى بقول اعبدوا في جواب ما يأمركم، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة، لأن أبا سفيان من أهل اللسان، وكذلك الراوي عنه ابن عباس، بل هو من أفصحهم، وقد رواه عنه مقررًا له.

(وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)، بالواو، وفي رواية بحذف الواو، فيكون تأكيدًا لقوله وحده.

(وَاتْرُكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ)، كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية من عبادة الأوثان وغيرها، وإنما ذكر الآباء تنبيهًا على عذرهم في مخالفتهم له، لأن الآباء قدوة عند الفريقين عبدة الأوثان والنصارى، وإنما بالغ في هذا الأمر بحيث ذكره بثلاث عبارات مختلفة، لأنها كانت أشد الأشياء عليه وأهم الأمور عنده، أو لأنه فهم أن هرقل من الذين قالوا بالإشراك من النصارى، فأراد تنفيره من دين التوحيد، وهذه الجملة من عطف الخاص على العام، فإن عبادته تعالى أعم من عدم الإشراك به على ما قاله الْقَسْطَلَانِي، فافهم.

(وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ)، التي هي أم العبادات البدنية المفتوحة بالتحريم المختمة بالتسليم، وفي نسخة بزيادة والزكاة.

(وَالصَّدَقِ)، وهو القول المطابق للواقع، وفي رواية للمؤلف بالصدقة بدل الصدق، ورجحها الإمام البلقيني، ويقويها رواية المؤلف في التفسير والزكاة، واقتران الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع، وقد ثبتنا عنده في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الْكُشْمِيهَيِّ والسرخسي حيث قَالَ: «بالصلاة والصدق والصدقة».

(وَالْعَقَافِ) بفتح العين، أي: الكف عن المحارم وخوارم المروءة.

(وَالصَّلَةِ) للأرحام، وكل ما أمر الله به أن يوصل، وذلك بالبر والإكرام وحسن المراعاة ولو بالسلام، وصلة الرحم هو تشريك ذوي القربات في

فَقَالَ لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا. وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ، فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِي.....

الخيرات، واختلفوا في الرحم، فقيل: هو كل ذي رحم محرم، بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرمت مناكحتهما، فلا تدخل أولاد الأعمام فيه، وقيل: هو عام لكل ذي رحم في الميراث محرماً كان أو غيره، والمراد هنا هو الثاني على ما أشرنا إليه، وفي قوله: «يأمرنا» بعد قوله يقول: «اعبدوا الله» إلخ، إشارة إلى المغايرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها، إذ مخالف الأول كافر، والثاني ممن قبل الأول عاص، كذا في فتح الباري، ثم إنه قد جمع وصفه ﷺ تمام مكارم الأخلاق؛ لأن الفضيلة إما قولية، وهي الصدق، وإما فعلية، والفعلية إما بالنسبة إلى الله تعالى وهي الصلاة؛ لأن الصلاة تعظيم للمعبود، وإما بالنسبة إلى نفسه وهي العفة، وإما بالنسبة إلى غيره وهي الصلة، وأشار بقوله: «لا تشركوا واتركوا» إلى التحلي عن الرذائل، ويقول: «يأمرنا بالصلاة» إلى التحلي بالفضائل، ومحصله أنه ينهانا عن النقائص، ويأمرنا بالكمالات، وهو معنى التكميل المقصود من الرسالة، قاله العلامة الكيرماني.

قَالَ فِي التَّوْضِيحِ: مَنْ تَأَمَّلَ اسْتِقْرَاءَ هِرْقُلَ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ تَبَيَّنَ لَهُ حَسَنُ مَا اسْتَوْصَفَهُ مِنْ أَمْرِهِ وَاسْتَبْرَأَهُ مِنْ حَالِهِ، لِلَّهِ دَرَهُ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْقَلَهُ لَوْ سَاعَدَتْهُ الْمَقَادِيرُ.

(فَقَالَ)، أي: هرقل: (لِلتَّرْجُمَانِ: قُلْ لَهُ)، أي: لأبي سفيان: (سَأَلْتُكَ عَنْ) رتبة (نَسَبِهِ)، فيكم أهو شريف أم وضيع، (فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ) شريف عظيم، (فَكَذَلِكَ) بالفاء، وفي نسخ: وكذلك بالواو (الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي) أشرف (نَسَبٍ قَوْمِهَا)، يعني: هم أفضل القوم وأشرفهم، والحكمة فيه أن من شرف نسبه كان أبعد من انتحال الباطل وكان أقرب لانقياد الناس إليه، الظاهر أن إخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة.

(وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ)، وزيد في نسخة: قبله.

(فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا، فَقُلْتُ)، أي: في نفسي، وأطلق على حديث النفس القول.

(لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ)، أي: هو رجل (يَأْتِي)،

بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ. وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ.....

بهمزة ساكنة من الايتساء من باب الافتعال، ومادته همزة وسين وياء، وفي نسخ: يتأسى، من باب التفعّل، أي: يقتدي ويتبع (بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ)، وإنما لم يقل فقلت إلا في هذا، وفي قوله: هل كان من آبائه من ملك، لأن هذين المقامين مقام نظر وفكر، بخلاف غيرهما من الأسئلة، فإنها مقام نقل.

(وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ)، وفي رواية: فقلت: (فَلَوْ)، وفي نسخة: لو (كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ)، وإنما قَالَ أَبِيهِ دون آبائه ليكون أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو قَالَ ملك آبائه، أو المراد بالأب ما هو أعم من أبيه حقيقة ومجازاً، وقد وقع في سورة آل عمران: آبائه بالجمع.

(وَسَأَلْتُكَ، هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ)، اللام فيه لام الجحود سميت بذلك لملازمتها الجحد أي النفي، وفائدتها تأكيد النفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾، وقال النحاس: الصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، أي: لم يكن ليدع (الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ) قبل أن يظهر رسالته.

(وَيَكْذِبَ) بالنصب (عَلَى اللَّهِ)، بعد إظهارها.

(وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ، فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَعَفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ)، وذلك لأن الأشراف يأنفون من تقدم مثلهم عليهم، ويستكبرون ويصرون على الشقاق بغياً وحسداً كأبي جهل وأشياعه إلى أن يهلكهم الله تعالى، وينفذ بعد حين من أراد سعادته منهم بخلاف الضعفاء، فإنهم لا يأنفون فيسرعون إلى الانقياد واتباع الرسل، وهذا بحسب الغالب، وإلا فكان فيهم الأشراف كالصديق رضي الله تعالى عنه وغيره، وفي أوائل البعثة، وإلا

وَسَأَلْتُكَ أَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ أَزِيدُ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ⁽¹⁾ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا،

ففي الأواخر لا يستنكفون، بل يفتخرون هذا، ويؤيد استشهاده على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: 111]، المفسر بأنهم الضعفاء على الصحيح.

قَالَ هِرْقَلُ لِأَبِي سَفِيَانَ: (وَسَأَلْتُكَ أَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ، فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ)، لَأَنَّهُ يَظْهَرُ نُورًا، ثُمَّ لَا يَزَالُ فِي زِيَادَةٍ.

(حَتَّى يَتِمَّ)، بالأمر المعبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها، ولهذا نزلت في آخر سن النبي ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: 3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ نُورَهُ﴾ [التوبة: 32]، وكذا أتباع النبي ﷺ لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله تعالى من إظهار دينه، وإتمام نعمته، فله الحمد والمنة.

(وَسَأَلْتُكَ أَزِيدُ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا،

(1) قال الحافظ: قوله: سخطة بضم أوله وفتحته أخرج بهذا من ارتد مكرهاً، أو لا لسخطه لدين الإسلام بل لرغبة في غيره كحظ نفساني كما وقع لعبيد الله بن جحش، قال الكرمانى: فإن قلت: قد ارتد كثير ممن آمن به فما وجهه؟ قلت: إما أنه لم يرتد أحد حينئذ، وإما لأن الارتداد لم يكن لبغض الدين بل لحب الرياسة ونحوه.

قلت: قوله: وقد ارتد كثير لا يصح، كذا قوله: لم يرتد أحد حينئذ، بل الصواب ما قال الحافظ من أن قوله: سخطة، يريد أن من دخل في الشيء على بصيرة يبعد رجوعه عنه، بخلاف من لم يكن ذلك من صميم قلبه فإنه يتزلزل بسرعة، وعلى هذا يحمل حال من ارتد من قریش، ولهذا لم يعرج أبو سفيان على ذكرهم وفيهم صهره زوج ابنته أم حبيبة وهو عبيد الله بن جحش فإنه كان أسلم وهاجر إلى الحبشة بزوجه، ثم تنصر بالحبشة ومات على نصرانيته وتزوج النبي ﷺ أم حبيبة بعده، وكان ممن لم يدخل في الإسلام على بصيرة وكان أبو سفيان وغيره يعرفون ذلك منه، ولذلك لم يعرج عليه خشية أن يكذب، ويحتمل أن يكونوا عرفوه بما وقع له من التنصر وفيه بعد، أو المراد بالارتداد الرجوع إلى الدين الأول ولم يقع ذلك لابن جحش ولم يطلع أبو سفيان على من وقع له ذلك، انتهى.

قال صاحب «الخميس»: تزوج النبي ﷺ أم حبيبة سنة ست وبنى بها سنة سبع، وكانت خرجت مع زوجها ابن جحش مهاجرة إلى الحبشة في الهجرة الثانية، ثم تنصر زوجها ومات هناك وثبتت أم حبيبة على الإسلام انتهى.

وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَاشَتَهُ الْقُلُوبَ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا،
وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ. وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ،

وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ، بالنون، وفي بعض النسخ: حتى بالمشناة الفوقية، وفي
آل عمران: إذا وهو يرجح رواية حين وهي رواية الأكثر.

(تُخَالِطُ)، بالمشناة الفوقية (بَشَاشَتُهُ)، أي: بشاشة الإيمان، والمراد
ببشاشته الإيمان هو الانسراح والفرح والسرور الحاصل بسبب الإيمان وأصلها:
اللطيف بالإنسان عند قدومه وإظهار السرور برؤيته (الْقُلُوبُ) بالنصب على أنه
مفعول تخالط، وفي رواية: «يخالط بشاشة القلوب» بالمشناة التحتية وبنصب
بشاشة وبإضافته إلى القلوب، أي: حين يخالط الإيمان انسراح القلوب
والصدور التي يدخل فيها هذا.

وفي رواية ابن إسحاق: وكذلك حلاوة الإيمان لا تدخل قلبا فتخرج منه،
وقال الكرمانى: سؤاله عَنِ الارتداد لأن من دخل على بصيرة في أمر محقق لا
يرجع عنه، بخلاف من دخل في أباطيل، ثم ارتداد كثير ممن آمن به لم يكن
لبغض الدين، بل لحب الرياسة ونحوه.

(وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ)، لأنها لا
تطلب حظ الدنيا الذي لا يبالي طالبه بالغدر وغيره مما يتوصل به إليها، بخلاف
من طلب الآخرة، فإنه لا يرتكب غدرا ولا غيره من القبائح، قَالَ المازري: هذه
الأشياء التي سأل عنها هرقل ليست أدلة قاطعة على النبوة، إلا أنه يحتمل أنها
كانت عنده علامات على هذا النَّبِيِّ بعينه، لأنه قد قَالَ بعد كذلك، قد كنت أعلم
أنه خارج ولم أكن أظن أنه منكم، وما أورده احتمالا جزم به ابن بطال وهو ظاهر.
(وَسَأَلْتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ)، ويجوز أن يكون الباء بمعنى عَنِ متعلقة بسألتك،
كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: 59]، وما موصولة والعائد
محذوف، فإن قلت إن أمر يتعدى بالباء تقول أمرتك بكذا، فالعائد حينئذ مجرور
بغير ما جر به الموصول معنى، فيمتنع حذفه، أجيب: بأنه قد ثبت حذف حرف
الجر من المفعول الثاني، فينتصب حينئذ نحو أمرتك الخير.

وعليه حمل جماعة قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَاذَا نَأْمُرُ﴾ [النمل: 33]، فجعلوا ماذا
المفعول الثاني، وجعلوا الأول محذوفا لفهم المعنى، أي: تأمرينا، ويحتمل

فَذَكَرَتْ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَيَنْهَاكُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ،

أن يكون الباء بمعناها متعلقة بالأمر، وما استفهامية بإثبات الألف، وهو قليل، كذا ذكره الزركشي وغيره.

(فَذَكَرَتْ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)، ذكر ذلك بالافتضاء، لأنه ليس في كلام أبي سفيان ذكر الأمر، بل صيغته، وإنما عدل عن كلام أبي سفيان إلى ما ذكره تعظيمًا للرسول وتأديبًا له، ولهذا سأل فيما تقدم أيضًا بقوله ماذا يأمركم، ولم يقل ماذا يقول لكم، فافهم، ثم كون عدم الإشراك مأمورًا به مع أن العدم لا يؤمر به، إذ لا تكليف إلا بفعل سيما في الأوامر، لأن المراد به التوحيد، وهو مأمور به، فإن قلت لا تشركوا نهي، ولا يقال له أمر، فما معناه، أوجب بأن الإشراك منهي عنه، وعدم الإشراك مأمور به لما مر مع أن كل نهي عن شيء أمر بضده، كما أن كل أمر بشيء نهي عن ضده.

(و) أنه (يَنْهَاهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ)، جمع وثن، بالمثلثة، وهو الصنم، وهو معرب شتم، لم يذكره أبو سفيان، لكن قد لزم ذلك من قوله وحده، ومن قوله: ولا تشركوا به شيئًا، ومن قوله: واتركوا ما يقول آبائكم، ومقولهم كان الأمر بعبادة الأوثان.

(و) أنه (يَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ)، ولم يذكر هرقل الصلة التي ذكرها أبو سفيان لدخولها في العفاف، إذ الكف عن المحارم وخوارم المروءة يستلزم الصلة، فإن قلت لِمَ لم يرفع الترتيب، وقدم في الإعادة سؤال التهمة على سؤال الاتباع والزيادة والارتداد.

أجيب: بأن شدة اهتمام هرقل بنفي الكذب على الله عنه عليه السلام بعثه على التقديم، فإن قلت المسؤول عنه أحد عشر وجهًا، والمعاد في كلام هرقل تسعة، حيث لم يقل وسألتك عن القتال وسألتك كيف كان قتالكم فما وجه تركهما.

أجيب: بأن مقصوده بيان علامات النبوة، وأمر القتال لا دخل له ههنا إلا بالنظر إلى العاقبة، وذلك عند وقوع هذه القصة كان في الغيب وغير معلوم لهم أو لأن الراوي اكتفى بما سيذكره في كتاب الجهاد في باب دعاء الناس إلى

فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ⁽¹⁾، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ،

الإسلام بعد تكرار هذه القصة مع الزيادات، وهو أنه قَالَ وسألتك هل قاتلتموه وقاتلكم فزعمت أن قد فعل وأنه يكون دولاً، وكذلك الرسل تُبتلى ويكون لها العاقبة، قَالَ الكرمانى: وإنما يتتليهم الله بذلك ليعظم أجرهم بكثرة صبرهم، وبذلهم وسعهم في طاعته.

ثم قَالَ هرقل لأبي سفيان: (فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا)، لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب.

(فَسَيَمْلِكُ)، أي: النَّبِيُّ ﷺ (مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ)، أي: أرض بيت المقدس أو أرض ملكه، أي: الشام كله، لأن دار ملكه كانت حمص.

(وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ)، أي: النَّبِيُّ ﷺ (خَارِجٌ) هذا العلم، وكل ما قاله هرقل أخذه إما من القرائن العقلية، وإما من الأحوال العادية، وإما من الكتب القديمة، فإنه ونحوه من علامات رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيها، ومن طريق هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ أَنَّ صَاحِبَ بَصْرَى أَخَذَهُ وَنَاسًا مَعَهُ فِي تِجَارَةٍ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ مُخْتَصِرَةً، وَزَادَ فِي آخِرِهَا، قَالَ: فَأَخْبَرَنِي، هَلْ تَعْرِفُ صُورَتَهُ إِذَا رَأَيْتَهَا، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَدْخَلْتُ كَنِيسَةً لَهُمْ فِيهَا الصُّورُ، فَلَمْ أَرَهُ، ثُمَّ أَدْخَلْتُ أُخْرَى، فَإِذَا أَنَا بِصُورَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَصُورَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(لَمْ أَكُنْ)، وفي نسخة: ولم أكن، بالواو (أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ)، أي: من قريش (فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي)، وفي نسخة: أنني بالنونين (أَخْلَصُ)، بضم اللام، أي: أصل، يقال: خلص إلى كذا، أي: وصل إليه.

(إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ)، بالجيم والشين المعجمة، أي: تكلفت على مشقة (لِقَاءَهُ)، أي: الوصول إليه، يعني: حملت نفسي على الارتحال إليه لو كنت

(1) قال القسطلاني: قوله: قد كنت أعلم، قاله لما عنده من علامات نبوته ﷺ الثابتة في الكتب القديمة. وقوله: لم أكن أظن أنه منكم أي: من قريش انتهى.

وقال الحافظ: أي أعلم أن نبياً سيعث في هذا الزمان لكن لم أعلم تعيين جنسه، وزعم بعض الشراح أنه كان يظن أنه من بني إسرائيل لكثرة الأنبياء فيهم فيه نظر، لأن اعتماد هرقل في ذلك كان على ما اطلع عليه من الإسرائيليات، وهي طافحة بأن النَّبِيِّ الذي يخرج في آخر الزمان من ولد إِسْمَاعِيلَ فيحمل قوله: لم أكن أظن منكم: أي من قريش.

وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ. ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةَ

أَتَيْقِن الوصول إليه، لكنني أخاف أن يعوقني عنه عائق، فأكون قد تركت ملكي، ولم أصل إلى خدمته، وهذا التجشم على ما قاله ابن بطال هو الهجرة، وكانت فرضاً قبل الفتح على كل مسلم، وفي مرسل ابن إسحاق عَنْ بعضهم أن هرقل، قَالَ: ويحك، والله إني لأعلم أنه نبي مرسل، ولكنني أخاف الروم على نفسي، ولولا ذلك لاتبعته، فقد خاف هرقل على نفسه، وخفي عليه قوله عليه السلام الآتي: أسلم تسلم، أي: من جميع المخاوف في الدارين، فلو أسلم لسلم مما يخافه، ولكن التوفيق بيد الله سبحانه وتعالى، وسيجيء لهذا تفصيل إن شاء الله تَعَالَى.

(وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ) عليه السلام (لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ)، أي: ما لعله يكون عليهما من الغبار، قاله مبالغة في الخدمة والعبودية، فلا غبار في الكلام، وفي باب دعاء النَّبِيِّ ﷺ الناس إلى الإسلام، ولو كنت عنده لغسلت قدميه، وفي رواية قدمه بالإنفراد، وزاد عبد الله بن شداد عَنْ أَبِي سَفْيَانَ: لو علمت أنه هو لمشييت إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه، وزاد فيها: ولقد رأيت جبهته يتحادر عرقها من كرب الصحيفة، يعني: لما قرئ عليه كتاب النَّبِيِّ ﷺ، ثم في اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه إذا وصل إليه سالمًا لا ولاية ولا منصبًا، وإنما يطلب ما يحصل له من البركة.

قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: (ثُمَّ دَعَا)، أي: هرقل (بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، أي: دعا من وكل إليه ذلك، أو الناس، والأحسن على ما قاله الْعَيْنِيُّ أن يقال: ثم دعا من يأتي بكتاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وإنما احتيج إلى ذلك لأن الكتاب مدعوبه، لا مدعو، فلذا عدي إليه بالباء، وجوز أن يكون الباء زائدة، أي: دعا الكتاب على سبيل المجاز، أو ضمن دعا معنى اشتغل ونحوه، فاختر ما شئت.

(الَّذِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةَ)، أي: أرسله معه، فالباء للمصاحبة، وفي رواية: بعث به مع دحية، أي: بعثه عليه السلام معه، فالباء زائدة، وكان ذلك البعث في آخر سنة ست بعد أن رجع من الحديبية. ودحية بكسر الدال وفتحها، لغتان، واختلف في الراجحة منهما، ويقال: إنه الرئيس بلغة اليمن، وهو ابن خليفة بن فروة، ابن فضالة بن زيد بن امرئ القيس، الكلبي، وكان من أجمل الصحابة

إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقُلَ، فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»،
 مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ

وجها ومن كبارهم، وكان إذا قدم المدينة لم تبق مخدرة إلا خرجت تنظر إليه، وكان جبريل عليه السلام يأتي النبي ﷺ في صورته لجماله، وذكر السهيلي عن ابن سلام في قوله تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ نَأْتِ الْبَنَاتِ﴾ [الجمعة: 11]، قَالَ: كان اللهو نظرهم إلى وجه دحية لجماله، وروي أنه كان إذا قدم الشام لم يبق معثر إلا خرجت إليه تنظر، قَالَ ابن سعد: أسلم قديمًا، ولم يشهد بدرًا، وشهد المشاهد بعدها، وبقي إلى خلافة معاوية، وشهد اليرموك، وسكن المزة بكسر الميم وتشديد الزاي، قرية بقرب دمشق، وليس في الصحابة من اسمه دحية سواه.

(إِلَى عَظِيمٍ) أَهْل (بُضْرَى)، بضم الموحدة مقصوراً، وقيل: هي حوران، بفتح المهملة، ولها قلعة ذات أبنية وبساتين وهي قرية من طرق العمارة والبرية التي بين الشام والحجاز، ويجاد فيها عمل السيف، قَالَ ابن عساكر: فُتحت صلحاً في ربيع الأول لخمس بقين سنة ثلاث عشرة، وهي أول مدينة فتحت بالشام، والمراد بعظيمها أميرها، وهو الحارث بن أبي شمر الغساني، وإنما بعثه إليه ليدفعه إلى هرقل.

(فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقَلٍ) ولابن السكّن: أنه أرسل بكتاب النبي ﷺ إلى هرقل مع عدي بن حاتم، وكان عدي إذ ذاك نصرانيًا، فوصل به هو ودحية معًا، ففي قوله فدفعه مجاز، وكان وصوله إلى هرقل في المحرم سنة سبع على ما قاله الواقدي.

(فَقَرَأَهُ) هرقل بنفسه أو الترجمان بأمره، وعند الواقدي في هذه القصة، فدعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية فقرأه (فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ») فيه استحباب تصدير الكتب بالبسملة، وإن كان المبعوث إليه كافراً، وتقديم سليمان عليه السلام اسمه على البسملة، لأن بلقيس إنما عرفت كونه من سليمان لقراءة عنوانه، ولذلك قالت: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: 30]، وقال العيني: خاف من بلقيس أن تسب، فقدم اسمه حتى إذا سبت يقع على اسمه دون اسم الله تَعَالَى.

(مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)، إنما وصف نفسه الشريفة بالعبودية تعريضاً لبطلان قول النصارى من أن المسيح هو ابن الله، لأن الرسل مستونون في أنهم

إِلَى هِرْقَلٍ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى،

عباد الله، وقدم ذكره على ذكر رسالته ليصير من باب الترقى، وفي بعض الروايات: من مُحَمَّد بن عبد الله رَسُول الله. وفيه أن السنة أن يبدأ الكاتب بنفسه، فيقول من فلان إلى فلان، وهو قول الجمهور، بل حكى فيه النحاس إجماع الصحابة، وقال: وكره جماعة من السلف خلافه، وهو أن يكتب باسم المكتوب إليه، ورخص فيه بعضهم، وقالوا يبدأ باسم المكتوب إليه، وَرَوِيَ أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فبدأ باسم معاوية، وعن مُحَمَّد ابن الحنفية وأيوب السخيتاني أنهما قالَا: لا بأس بذلك.

(إِلَى هِرْقَلٍ عَظِيمِ) أهل (الرُّومِ)، أي: المعظم عندهم، ووصفه بذلك ليكون فيه نوع من الملاطفة، وقد أمر الله تَعَالَى بتليين القول لمن يدعى إلى الإسلام، فقال: ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وعدل عن ذكره بالملك أو الإمرة، لأنه معزول بحكم الإسلام ولا سلطنة لأحد إلا من قبل رَسُول الله ﷺ، وفيه دليل على التوقي في المكاتبة واستعمال عدم الإفراط، وذكر المدائني أن القارئ لما قرأ من مُحَمَّد رَسُول الله غضب آخر هرقل، واجتذب الكتاب فقال له هرقل مالك؟ فقال: بدأ بنفسه وسماك صاحب الروم، قَالَ: إنك لضعيف الرأي أتريد أن أرمي بكتاب قبل أن أعلم ما فيه لئن كان رَسُول الله إنه لاحق أن يبدأ بنفسه، ولقد صدق أنا صاحب الروم، والله مالكي ومالكة.

(سَلَامٌ)، وفي رواية المصنف في الاستئذان: السلام (عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى)، أي: الرشاد، ومعناه سلم من عذاب الله من أسلم، وهذا كان في قصة موسى وهارون عليهما السلام مع فرعون، وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمرا به أن يقولاه، ولم يقل سلام عليك، إذ الكافر لا سلامة له، لأنه مخزي في الدنيا بالحرب والقتل والسبي، وفي الآخرة معذب بالعذاب الأبدي، فليس المراد منه التحية، وفيه إشعار بأنه إن اتبع الهدى فهو من أهل السلامة وإلا فلا، وفيه حجة لمن منع أن يبدأ الكافر بالسلام، وهو مذهب الشافعي وأكثر العلماء، وأجازه جماعة مطلقاً، وجماعة للاستئلاف أو لحاجة، وقد جاء عنه النهي في الأحاديث الصحيحة، وفي الصحيحين أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام»، الحديث. وقال البُخَارِيُّ وغيره: ولا يسلم على المبتدع

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمِ تَسْلِمًا، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ

ولا على من اقترف ذنبًا كبيرًا ولم يتب منه، ولا يرد عليهم السلام.
(أَمَّا بَعْدُ)، بالبناء على الضم، لقطعه عَنِ الإِضَافَةِ المُنَوَّيَّةِ لفظًا، وهي فصل الخطاب يؤتى بها للفصل بين الكلامين، واختلف في أول من قالها، فقيل: داود عليه السلام أول من قالها، وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل: سحبان.

وفي غرائب مالك للدارقطني: أن يعقوب عليه السلام أول من قالها.
(فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ)، بكسر الدال المهملة من قولك دعا يدعو دعاية نحو: شكا يشكو شكاية، ولمسلم وكذا للمؤلف في الجهاد: بداعية الإسلام، أي: بالكلمة الداعية إلى الإسلام، وهي كلمة الشهادة، والباء بمعنى إلى، أي: أدعوك إلى كلمة التوحيد، ويجوز أن يضمن أدعوك معنى آمرُك، أي: آمرُك بكلمة التوحيد على ما قاله التَّوَوِيُّ.

(أَسْلِمِ)، بصيغة الأمر (تَسْلِمِ)، فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر، أي: إن أسلمت تَبَقَّ سَالِمًا من جميع المخاوف في الدارين، وهذا القول غاية في الإيجاز والاختصار، وفيه نوع من البديع، وهو الجناس الاشتقاقي.

(يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ)، إما جواب ثانٍ للأمر أو بدل أو بيان للجواب الأول، وعند المؤلف في الجهاد: أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله، بترار أسلم مع زيادة الواو، فيكون الأمر الأول للدخول في الإسلام، والثاني للدوام عليه، أي: ودم واثبت على الإسلام على حد قوله تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: 136]، على تقدير كونه خطابًا للمؤمنين، وإما على تقدير كونه خطابًا للمنافقين، فمعناها يا أيها الذين آمنوا نفاقًا آمنوا إخلاصًا، وإعطاؤه الأجر مرتين لكونه كان مؤمنًا بنبيه، ثم آمن بنبينا مُحَمَّدٍ ﷺ، وهذا كقوله تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [القصص: 54]، ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر له من جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون سببًا لإسلام أتباعه، وربما يؤيد ذلك قوله: (فَإِنْ تَوَلَّيْتَ)، أي: أعرضت عَنِ الْإِسْلَامِ، وحقيقة التولي إنما هو بالوجه، ثم استعمل مجازًا في الإعراض عَنِ الشَّيْءِ.

فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ»

(فَإِنَّ عَلَيْكَ)، أي: مع إثمك، فإنه إذا كان عليه إثم الاتباع بسبب اتباعهم له فلا أن يكون عليه إثم نفسه أولى، وهذا مفهوم الموافقة.

(إِثْمَ الْيَرِيسِيِّينَ)، جمع يريس على وزن كريم. وقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير: الإريسيون العشارون، يعني أهل المكس، وهذا إن صح أنه المراد، فالمعنى المبالغة في الإثم، ففي الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبلت».

وفي رواية: (الْأَرِيسِيِّينَ) بقلب المثناة الأولى همزة. وفي أخرى: اليريسيين، بتشديد الياء بعد السين جمع يريسي، منسوب إلى يريس. وفي أخرى: (الْأَرِيسِيِّينَ) بتشديد الياء أيضاً، إلا أنه بالهمزة، وهم الأكارون والزراعون، وقد جاء في بعض الروايات في غير الصحيح: «فإن عليك إثم الأكارين»، أي: عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لأمرك، ونبه بهم على جميع الرعايا لأنهم الأغلب فيهم، وأسرع انقياداً، فإذا أسلم أسلموا، وإذا امتنع امتنعوا. وقال أبو عبيد: المراد بالفلاحين أهل مملكته، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح سواء كان يلي ذلك بنفسه أو بغيره، ويقال إن: الأريسيين الذين كانوا يحرقون أرضهم كانوا مجوساً، وكان الروم أهل كتاب، ف يريد أن عليك مثل وزر المجوس، يعني أن الروم وإن كانوا أهل كتاب، فإن عليهم إن لم يؤمنوا من الإثم مثل إثم المجوس الذين لا كتاب لهم إن لم تؤمن. وقال أبو عبيدة: هم الخدم والخول، يعني: بصدده إياهم عن الدين، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا﴾ [الأحزاب: 67]، أي: عليك مثل إثمهم، وقيل: المراد الملوك والرؤساء الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة، وقيل: هم المتبخترون. قَالَ القرطبي: فعلى هذا يكون المراد عليك إثم من تكبر على الحق، وقيل: هم اليهود والنصارى أتباع عبد الله بن أريس، الذي ينسب إليه الأريسية من النصارى رجل كان في الزمن الأول، قتل هو ومن معه نبياً بعثه الله إليهم، فعلى هذا كان عليه السلام حذره أن يكون عليه إثم الكفر وإثم من عمل بعمله⁽¹⁾ واتبعه إذ كان هو رئيساً متبوعاً مسموعاً، ثم إنه لا يعارض هذا

(1) قال عليه السلام: «من عمل سيئة كان عليه إثمها وإثم من عمل بها إلى يوم القيامة». [المؤلف].

﴿يَأْهَلُ الْكِتَابِ﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]، لأن وزر الإثم لا يتحملة غيره، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس للسيئات يتحمل من وجهين، جهة فعله وجهة تسببه.

﴿يَأْهَلُ الْكِتَابِ﴾، هكذا وقع بإثبات الواو في أوله، فهي داخلة على مقدر معطوف على قوله أدعوك، فالتقدير أدعوك بدعاية الإسلام، وأقول لك ولأتباعك، امتثالاً لقول الله تعالى، أو أدعوك بقول الله تعالى، أو أتلو عليك يا أهل الكتاب، وعلى هذا التقدير فلا يكون زيادة في التلاوة، لا يقال: يلزم على هذا حذف المعطوف وبقاء حرف العطف، وهو ممتنع، لأن ذاك إذا حذف المعطوف من جميع متعلقاته، أما إذا بقي شيء منها، فلا نسلم امتناع ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: 9]، أي: وأخلصوا الإيمان، وكقوله:

وزججن الحواجب والعيونا

أي: وكحلن العيونا.

وعلفتها تبناً وماءً بارداً

أي: وسقيتها ماءً بارداً.

وقيل: إنه ﷺ لم يرد التلاوة، بل أراد مخاطبتهم بذلك، وحينئذ فلا إشكال، وعورض بأن العلماء استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الآية والآيتين إلى أرض العدو، ولولا أن المراد تلاوة الآية لما صح الاستدلال، فتأمل، وبأنه لو لم يرد التلاوة لقال فإن توليتم، وفي الحديث: فإن تولوا لكن يمكن التفصي عن الأخير بحمله على الالتفات.

أقول: وكأن نكتة ذلك الالتفات هي تبعيدهم من ساحة عزّ الحضور والمخاطبة على تقدير توليهم عن قبول هذه الموعظة البليغة التي من شأنها التأثير في الأحجار والأشجار.

وفي رواية الأصيلي وأبي ذر على ما قاله القاضي عياض: «يا أهل الكتاب» بإسقاط الواو، فيكون بياناً لقوله: «بدعاية الإسلام»، وقوله: «يا أهل الكتاب» يعم أهل الكتابين.

تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١٤﴾ [آل عمران : 64]

(﴿تَعَالَوْا﴾)، بفتح اللام، هذه الكلمة وإن كان أصلها لطلب المجيء إلى علو لكنها صارت أعم من ذلك في الاستعمال.

(﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ﴾)، أي: مستوية (﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾)، أي: لا يختلف فيها القرآن والتوراة والإنجيل، وتفسير الكلمة قوله تعالى: (﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾)، أي: نوحده بالعبادة مخلصين له فيها.

(﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾)، أي: ولا نجعل غيره شريكاً له في استحقاق العبادة ولا نراه أهلاً لأن يعبد.

(﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾) فلا نقول: عزيز ابن الله، ولا المسيح ابن الله، ولا نطيع الأحرار فيما أحدثوه من التحريم والتحليل، لأن كلاً منهم بعضنا بشر مثلنا، روي أنه لما نزلت: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَهَبَتْهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 31]، قال عدي بن حاتم: ما كنا نعبدهم يا رسول الله، قال: أليس كانوا يحلون لكم ويحرمون، فتأخذون بقولهم، قال: نعم، قال: هو ذاك.

(﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾) عن التوحيد (﴿فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾)، أي: لزمتمكم الحجة، فاعترفوا بأننا مسلمون دونكم، أو اعترفوا بأنكم كافرون بما نطقتم به الكتب وتطابقت عليه الرسل هذا، وقيل: إن النبي ﷺ كتب ذلك قبل نزول الآية، فوافق لفظه لفظها لما نزلت، وذلك لأنها نزلت في وفد نجران سنة الوفود، سنة تسع، وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست، وقيل: بل نزلت في اليهود، وجوز بعضهم نزولها مرتين.

فائدة:

اشتملت هذه الجملة القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله: «أسلم»، والترغيب بقوله: تسلم، ويؤتك. والزجر بقوله: فإن توليت، والترهيب بقوله: فإن عليك إثم الأريسيين، والدلالة بقوله: يا أهل الكتاب، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ، ومما حكاه

قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ، وَفَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخْبُ

السهيلي: أن هرقل وضع هذا الكتاب في قصبة من ذهب تعظيما له، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه كابرا عن كابر في أعز مكان حتى كان عند ملك الفرنج الذي تغلب على طليطلة وما أخذهما من بلاد الأندلس ثم كان عند سبطه.

قال العسقلاني: وحدثني بعض أصحابنا: إن عبد الملك بن سعيد أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب، فلما رآه استعبر وسأله أن يمكنه من أن يقبله فامتنع.

وحكي أن الملك المنصور قلاوون الصالحي أرسل سيف الدين قليج إلى ملك المغرب بهدية، فأرسله ملك المغرب إلى ملك الإفرنج في شفاعته، فقبلها، وعرض عليه الإقامة عنده، فأبى، فقال له: لأتحفك بتحفة سنوية، فأخرج صندوقا مصفحا بالذهب، واستخرج منه مقلمة من ذهب، فأخرج منها كتابا زالت أكثر حروفه، فقال: هذا كتاب نبيكم إلى جدي قيصر، مالنا نتوارثه إلى الآن، وأوصانا آباؤنا أنه ما دام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا، فنحن نحفظه غاية الحفظ، ونعظمه ونكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا.

ويؤيد هذا ما وقع في حديث ابن أبي راشد أن النبي ﷺ عرض على التنوخي رسول هرقل الإسلام، فامتنع، فقال له: يا أخا تنوخ إنني كتبت إلى صاحبكم بصحيفة، فأمسكها فلن يزال الناس ما يجدون منه بأسا ما دام في العيش خير هذا.

وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال من مرسل عمير بن إسحاق قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر، فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مرّقه، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه، فقال رسول الله ﷺ: «أما هؤلاء فيمزقون، وأما هؤلاء فسيكون لهم بقية». ويؤيده ما روي أن النبي ﷺ لما جاءه جواب كسرى قال: «مرّق الله ملكه»، ولما جاءه جواب هرقل قال: «ثبت ملكه».

(قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ) هرقل (مَا قَالَ) من الأسئلة والأجوبة، (وَفَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ) النبوي (كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخْبُ)، بفتح الصاد المهملة والخاء المعجمة، كالسخب، وهو اختلاط الأصوات في المخاصمة، وزاد في الجهاد: فلا أدري ما قالوا.

وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأُخْرِجْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ،

(وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ) بذلك (وَأُخْرِجْنَا) بضم الهمزة وكسر الراء وسكون الجيم، من مجلسه، (فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أُخْرِجْنَا)، وفي الجهاد: حين خلوت بهم: (لَقَدْ أَمَرَ)، أي: والله لقد أمر، وهو بفتح الهمزة وكسر الميم، فعل ماض، أي: عظم وصار أمراً، وأصله الكثرة، يقال: أمر القوم إذا كثر عددهم.

(أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ)، بسكون الميم، أي: شأنه، وابن أبي كبشة يريد به النَّبِيَّ ﷺ، واختلفوا في أبي كبشة، فقيل: رجل من خزاعة اسمه وجز، بواو مفتوحة وجيم ساكنة وزاي، هو ابن غالب، كان يعبد الشعري العبور، تاركاً لعبادة الأوثان، ولم يوافقه أحد من العرب على ذلك، فشبّهوا النَّبِيَّ ﷺ به، وجعلوه ابناً له، لمخالفته لهم في دينهم، كما خالفهم أبو كبشة، وقيل: هو أبوه من الرضاعة، واسمه الحارث بن عبد العزى، رُوِيَ أَنَّهُ أَسْلَمَ، وكانت له بنت تسمى كبشة، فكني بها.

وقيل: إنه والد حليلة مرضعته، وقيل: هو جد جده وهب، لأن أمه آمنة بنت وهب، وأم وهب هي قبيلة بنت أبي كبشة، أو هو جد جده عبد المطلب لأمه، وفي كل من الأخيرين نظر، أما في الأول فلأن أم وهب اسمها عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال، ولم يقل أحد من أهل النسب أن الأوقص يكنى أبا كبشة، وأما في الثاني فلأن أم عبد المطلب سلمى بنت عمرو بن زيد، ولم يقل أحد أيضاً من أهل النسب أن عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة، كذا قيل، لكن ذكر ابن حبيب أن جماعة من أجداد النَّبِيِّ ﷺ من قبل أبيه، ومن قبل أمه، كل منهم يكنى أبا كبشة، وإنما قال ذلك عداوة وتحقيراً له ﷺ بنسبته إلى غير أبيه المشهور، ومن عادة العرب أنها إذا انتقصت أحدا نسبته إلى جد غامض.

(إِنَّهُ يَخَافُهُ)، بكسر الهمزة على الاستئناف التعليلي، أو بفتحها على أنه بدل أو بيان للأمر، أو مفعول من أجله بتقدير اللام، والمعنى عظم أمره عليه السلام لأجل أنه يخافه.

(مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ)، وهم الروم، يقال: إن جدهم روم بن عيص بن إسحاق تزوج بنت مالك ملك الحبشة، فجاء ولده بين البياض والسواد، فقيل له:

فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ. وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ⁽¹⁾،

الأصفر، حكاه الأنباري، وقال ابن هشام في التيجان: إنما لقب بالأصفر؛ لأن جدته سارة زوج إبراهيم عليه السلام حلت به بالذهب، فقبل له ذلك لصفرة الذهب، وقيل: إن جيشاً غلب على ناحيتهم في بعض الدهور، فوطئ نساءهم، فولدت أولاداً صفراً بين سواد الحبشة وبياض الروم، وفي خطف البارقي: كانت امرأة ملكة على الروم، فطلبها كفار دولها، واختصموا فيها، فرضوا بأول داخل عليهم يتزوجها، فدخل رجل حبشي، فتزوجها، فولدت منه ولداً، سمته أصفر، فبنو الأصفر من نسله، وقيل غير ذلك، والأول هو الأشبه على ما قاله القاضي عياض.

(فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ)، بتشديد الياء (الإسلام)، أي: فأظهرت ذلك اليقين، وليس المراد أن ذلك اليقين قد ارتفع، وفي حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان: فما زلت مرعوباً من مُحَمَّدٍ حتى أسلمت. (وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ)، الواو عاطفة، والتقدير عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عبيد الله، وذكر الحديث، ثم قَالَ الزُّهْرِيُّ: وكان ابن الناطور يحدث هرقل، فذكر هذه القصة الآتية، فهي موصولة إلى ابن الناطور مروية عَنِ الزُّهْرِيِّ، لا معلقة كما يزعم من لا عناية له بهذا الشأن، ولا مروية بالإسناد المذكور عن أبي سفيان، كما زعمه بعض المغاربة⁽²⁾، بل إنما هي عَنِ الزُّهْرِيِّ، وقد بين ذلك أبو نعيم في دلائل النبوة أن الزُّهْرِيَّ، قَالَ: لقيته، أي: ابن الناطور بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن

(1) ابن الناطور: روي بالطاء المهملة والمعجمة، وهو الحَافِظ للزرع والناظر إليه كذا في «الكرمانى» وغيره من الشروح، قال العيني: قال القاضي: هو بطاء مهملة، وعند الحموي بالمعجمة، قال أهل اللغة: فلان ناظر بني فلان وناظرهم بالمعجمة، والناظر بالمهملة: حافظ النخل، عجمي تكلمت به العرب، قال الأصمعي: هو من النظر، والنبط يجعلون الطاء طاءً، وفي «العباب» في فصل الطاء المهملة: الناظر والناطور: حافظ الكرم، وقال ابن دربر: الناطور ليس بعربي، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: هو بالطاء المهملة، وفي رواية الحموي: بالطاء المعجمة، وفي رواية الليث عن يونس: ابن ناطوراء بزيادة الألف في آخره فعلى هذا هو اسم أعجمي. انتهى. (2) كما زعمه بعض المغاربة وكأنه لما رآها لا تصريح فيها بالسماع حملها على ذلك. [المؤلف].

صَاحِبُ إِيْلِيَاءَ وَهَرَقْلَ، أُسْقَفًا

أسلم، وابن الناطور: قَالَ القاضي: هو بطاء مهملة، وعند الحموي بالمعجمة، قَالَ أهل اللغة: فلان ناطور بني فلان المنظور إليه منهم، والناطور: بالمهملة حافظ النخل وحارس الكرم والبستان، وهو لفظ عجمي تكلمت به العرب، قَالَ الأصمعي: هو من النظر والنبط، يجعلون الظاء طاء، والجمع النواطير، وفي رواية الليث عَنْ يونس بن ناطورا بزيادة ألف في آخره، فعلى هذا هو اسم عجمي.

(صَاحِبُ إِيْلِيَاءَ)، أي: أميرها، وهو منصوب على الاختصاص أو الحال على رواية أبي ذر، وليس بخبر كان؛ لأنه إما أسقفا أو يحدث وجوزه الدماميني بأنه لا مانع من تعدد الخبر، أو مرفوع على أنه صفة لابن الناطور على رواية غير أبي ذر، ورده الزركشي بأنه معرفة، وصاحب لا يتعرف بالإضافة لأنها في تقدير الانفصال، وجوزه الكِرْمَانِي، لأن الإضافة معنوية، لأنه وإن كان أصله اسم فاعل من صحب يصحب لكن نقدره كأنه جامد على ما حققه الرضى. وأعربه بعضهم بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو صاحب إيلياء.

(وَهَرَقْلَ) بفتح اللام عطفًا على إيلياء، ولفظ الصاحب بالنسبة إلى هرقل حقيقة، وبالنسبة إلى إيلياء مجاز، لأن الصحبة إما بمعنى التبع، أو بمعنى الصداقة، وهذا المعنى يصح إرادته بالنسبة إلى هرقل دون إيلياء، بل هو بمعنى الأمير، والحاكم بالنسبة إليه، والجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي جائز عند الشافعي، وأما عند غيره فلا، فهو مجاز بالنسبة إلى المعنيين باعتبار معنى شامل لهما، ومثله يسمى بعموم المجاز، ويمكن أن يكون فيه حذف تقديره، وكان ابن الناطور صاحب إيلياء وصاحب هرقل، ففي الأول مجاز، وفي الثاني حقيقة، فلا جمع بين الحقيقة والمجاز، قيل: وارتاب مؤونة الحذف أولى من ارتكاب الجمع المذكور فتأمل.

(أُسْقَفًا)، بضم الهمزة على بناء المجهول الثلاثي المزيد فيه، وهو رواية المُسْتَمْلِي والسرخسي، وفي رواية الكُشْمِيْنِي سَقَف على صيغة المجهول أيضًا، لكن من التسقيف، أي: جعل أسقفًا، وفي رواية وقع هنا سقفًا بضم السين والقاف وتشديد الفاء، وَيُرَوَّى أسقفًا بضم الهمزة وسكون السين وضم القاف وتخفيف الفاء، كالأُسْرَب، وَيُرَوَّى أسقفًا مثله، إلا أنه بتشديد الفاء،

عَلَى نَصَارَى الشَّامِ يُحَدِّثُ أَنَّ هِرْقْلَ حِينَ قَدِمَ إِلَيْيَاءَ، أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِيثَ النَّفْسِ،
فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ:

كالأترج، قَالَ النَّوَوِيُّ: وهو الأشهر، وهو لفظ أعجمي، ومعناه رئيس دين النصراني فيما قاله الخليل، أو عالمهم، أو قيم شريعتهم، وهو دون القاضي فيما قاله ابن الأنباري، أو هو فوق القسيس ودون المطران، وقيل: عربي، وهو الطويل في انحناء، وقيل: ذلك للرئيس، لأنه يتخاشع في مشيته، قَالَ بعضهم: لا نظير للأسقف بتخفيف الفاء، إلا الأسرب، وهو الرصاص، لكن حكى ابن سيده نظيراً آخر له، وهو الأسكف للصائغ، ولا يرد الأترج، لأنه جمع والكلام في المفرد، وهو منصوب على أنه خبر كان، سواء كان فعلاً أو اسماً، وحاصل المعنى أنه كان رئيساً مقدماً.

(عَلَى نَصَارَى الشَّامِ)، وسموا نصاري لنصرة بعضهم بعضاً، أو لأنهم نزلوا موضعاً يقال له: نصرانة أو نصرة أو ناصرة، أو لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: 14]، فهو جمع نصران، (يُحَدِّثُ) خبر بعد خبر لكان.

(أَنَّ هِرْقْلَ حِينَ قَدِمَ إِلَيْيَاءَ) عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم، وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النَّبِيُّ ﷺ عمرة الحديبية، وبلغ المسلمين نصرة الروم على فارس، ففرحوا.

(أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ)، أي: رديها غير طيبها مما حل به من الهم، يعني: صار مهموماً غير نشيط ولا منبسط، وقد يستعمل في كسل النفس، كما في الحديث الصحيح: لا يقولن أحدكم خبيث نفسي، كأنه كره اللفظ، والمراد بذلك المسلمون، وأما استعمال ذلك في حق هرقل فغير ممتنع هذا، وفي رواية أصبح يوماً خبيث النفس⁽¹⁾.

(فَقَالَ) له (بَعْضُ بَطَارِقَتِهِ)، بفتح الباء، جمع بطريق بكسر الباء وهم قواد الملك، وخواص دولته، وأهل الرأي والشورى منهم، وقيل: البطريق المختال المتعاطم، ولا يقال ذلك للنساء، وفي العباب قَالَ الليث: البطريق القائد بلغة أهل الشام والروم، فعن هذا عرفت أن تفسير بعضهم البطريق بقوله وهم خواص دولة الروم، تفسير غير موجه.

(1) وَخَبِثَ النَّفْسُ: كسلها وقلة نشاطها أو سوء خلقها. [المؤلف].

قَدْ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ، قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: وَكَانَ هِرْقُلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ،

(قَدْ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ)، أي: سمتك وحالتك وشكلك، أي: أنكرناها ورأيناها مخالفة لسائر الأيام.

(قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ) بالمهملة، وفي رواية بالمعجمة، وقوله: «قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ» إلى قوله: «فَقَالَ لَهُمْ جَمَلٌ» معترضة بين سؤال بعض البطارقة، وجواب هرقل إياهم.

(وَكَانَ) عطف على مقدر تقديره: قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: كَانَ (هِرْقُلُ) عَالِمًا، وَكَانَ (حَزَاءً)، فلما حذف المعطوف عليه أظهر هرقل في المعطوف، كَذَا قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ، وقوله: حَزَاءٌ، بالمهملة وتشديد الزاي والمد، أي: كاهنًا، يقال: حَزَابًا، بالتخفيف يحزو حَزَوًا، أي: تكهن.

(يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ)، خبر ثان لكان إن قلنا إنه كان ينظر في الأمرين، وتفسير لقوله حَزَاءٌ إن قلنا إنه كان يأخذ الكهانة تارة من إلقاء الشياطين، وتارة من أحكام النجوم، وكان كل من الأمرين شائعًا ذائعًا، إلى أن أظهر الله الإسلام، فانكسرت شوكتهم، وأبطل الشرع الاعتماد عليهم، وكان ما اطلع عليه هرقل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين، لأنهم زعموا أن المولد النبوي كان بقران العلوتين ببرج العقرب، وهما يقتربان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفي الثلاثة بروجها في ستين سنة، فكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوي في القرآن المذكور، وعند تمام العشرين الثانية مجيء جبريل عليه السلام بالوحي، وعند تمام الثالثة فتح خيبر، وعمرة القضية التي جرت فتح مكة، وظهور الإسلام، وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى، وقالوا أيضًا إن برج العقرب مائي، وهو دليل ملك القوم الذين يختنون، فكان ذلك دليلًا على انتقال الملك من النصارى إلى العرب، لأن النصارى لا يختنون، وأما اليهود فليسوا مرادًا ههنا، لأن هذا لمن سينتقل إليه الملك، لا لمن انقضى ملكه، فإن قيل: كيف ساغ للبخاري إيراد هذا الخبر المشعر بتقوية قول المنجمين، والاعتماد على ما يدل عليه أحكامهم؟ فالجواب: إنه لم يقصد ذلك، بل قصد أن يبين أن البشارات بالنبي ﷺ جاءت من كل طريق وعلى كل لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق، أو مبطل إنسي أو جني، كذا ذكره العسقلاني في فتح الباري.

فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَنُ إِلَّا الْيَهُودُ، فَلَا يُهَمُّكَ شَأْنُهُمْ،

(فَقَالَ)، أي: هرقل (لَهُمْ)، أي: لبعض بطارقته (حِينَ سَأَلُوهُ)، عما أنكره، أي: عن سبب تغير الهيئة وخبث النفس: (إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِتَانِ)، بفتح الميم وكسر اللام، ويروى بالضم ثم الإسكان، وملك الختان هو النَّبِيُّ ﷺ.

لطيفة:

دخل رجل على عبد العزيز بن مروان، فشكا ختنه، فقال من ختنك، بفتح النون، قَالَ: ختنني الختان، فأقبل عبد العزيز على كاتبه، وقال ما أجابني، قَالَ إنه لم يفهم كلامك، كان ينبغي أن تقول له من ختنك برفع النون، فيقول: ختني فلان، فاشتغل عبد العزيز بتعلم علم الإعراب.

(قَدْ ظَهَرَ)، يعني: دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الختان قد بدا أو غلب، وهو كما قَالَ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور النَّبِيِّ ﷺ، إذ صالح كفار مكة بالحديبية، وأنزل الله تَعَالَى عليه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴿١﴾﴾ [الفتح: 1]، إذ فتح مكة كان سببه نقض قريش للعهد الذي كان بينهم وبينه ﷺ بالحديبية، ومقدمة الظهور ظهور.

(فَمَنْ يَخْتَنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟)، أي: من أهل هذا العصر، قيل: وفي إطلاق الأمة على أهل العصر كلهم تجوز، وفي رواية الليث عن يونس: فمن يختن من هذه الأمم؟

(قَالُوا) أي: بعض البطارقة مجيبين له: (لَيْسَ يَخْتَنُ إِلَّا الْيَهُودُ)، والحصص في ذلك بمقتضى علمهم، لأن اليهود كانوا بإيلياء كثيرين تحت الذلة مع النصارى، بخلاف العرب، فإنه كان فيهم ملوك.

(فَلَا يُهَمُّكَ)، بضم أوله من باب الإفعال، يقال: أهتمني الأمر، أي: أقلقني وأحزني، والهم الحزن.

(شَأْنُهُمْ)، أي: أمرهم، والمراد أنهم أحقر من أن يهتم لهم أو يبالي بهم.

وَكَتُبَ إِلَى مَدَائِنٍ مُلْكِكَ، فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ، أُتِيَ هِرَقْلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانٍ يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَحْبَرَهُ هِرَقْلُ قَالَ: أَذْهَبُوا بِهِ فَانْظُرُوا أُمَحَّتَيْنِ هُوَ أَمْ لَا، فَانْظُرُوا إِلَيْهِ،

(وَكَتُبَ إِلَى مَدَائِنٍ)، بالهمز وتركه، والهمز أفصح، وعليه القرآن، جمع مدينة⁽¹⁾ فعيلة من مَدَن، أي: أقام، وقيل إنها مفعلة من دين، أي: ملك، قَالَ أبو علي الفارسي: من جعله فعيلة همزه ومن جعله مفعلة لم يهمز.

(مُلْكِكَ، فَيَقْتُلُوا)، وفي رواية: فليقتلوا باللام (مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ، فَبَيْنَمَا هُمْ)، بالميم وأصله بين فأشبع الفتحة، فصار بينا، ثم زبدت الميم، وفي رواية: فبيننا بدون الميم، وهم مبتدأ خبره.

(عَلَى أَمْرِهِمْ)، أي: مشورتهم التي كانوا فيها (أُتِيَ) على صيغة المجهول من الإتيان، جواب بينما بغير إذ وإذا، والأصمعي لا يستفصح إلا تركهما في جوابه، وهو العامل في بينما.

(هِرَقْلُ بِرَجُلٍ)، ولم يسم هذا الرجل ولا من أحضره، لكن قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: يحتمل أن يكون هو عدي بن حاتم، لما روى ابن السكن: أن ملك غسان أرسل من عنده عدي بن حاتم.

(أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانٍ)، بالغين المعجمة والسين المهملة المشددة، اسم ماء نزل عليه قوم من الأزد، فنسبوا إليه، أو ماء بالمشلل، والملك هو الحارث بن شمر، وهو من جملة ملوك اليمن، سكنوا الشام.

(يُخْبِرُ عَنْ خَبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، فَسَّرَ ذَلِكَ الْخَبَرُ ابْنَ إِسْحَاقَ فِي رَوَايَتِهِ، فقال: قَالَ خَرَجَ بَيْنَ أَظْهَرِنَا رَجُلٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَقَدْ اتَّبَعَهُ نَاسٌ وَصَدَقُوهُ، وَخَالَفَهُ نَاسٌ، فَكَانَتْ بَيْنَهُمْ مَلَا حَمٌ فِي مَوَاطِنَ، فَتَرَكْتَهُمْ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

(فَلَمَّا اسْتَحْبَرَهُ هِرَقْلُ) وأخبره بذلك (قَالَ)، أي: هرقل لجماعته (أَذْهَبُوا بِهِ)، أي: بالرجل (فَانْظُرُوا) إليه، (أُمَحَّتَيْنِ هُوَ أَمْ لَا، فَانْظُرُوا إِلَيْهِ)، وعند ابن إسحاق، فجروده، فإذا هو مختن.

(1) والنسبة إلى المدينة النبوية مدني، وإلى مدينة المنصور مديني، وإلى مدائن كسرى مدائني، للفرق بين النسب لثلاثا يختلط. قال العيني: هذا محمول على الغالب، وإلا فقد جاء خلاف ذلك. [المؤلف].

فَحَدَّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَنٌ، وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ، فَقَالَ: هُمْ يَخْتَنُونَ، فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ. ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةً،

(فَحَدَّثُوهُ)، أي: هرقل (أَنَّهُ مُخْتَنٌ)، بفتح التاء الأولى وكسر الثانية، وفي بعض الروايات: مختون.

(وَسَأَلَهُ عَنِ الْعَرَبِ)، أي: هل يختنون، بقرينة الجواب (فَقَالَ) ذلك الرجل (هُمْ يَخْتَنُونَ)، وفي رواية بالميم، قيل: والأول أفيد وأشمل.

(فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ)، أي: العرب (قَدْ ظَهَرَ) في هذا القول أربع روايات: أما الرواية الأولى: فهي ملك هذه الأمة، بضم الميم وسكون اللام، ووجهها أن قوله هذا مبتدأ محذوف الخبر، تقديره هذا الذي نظرت في النجوم، ويمكن أن يكون قوله هذا فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: جاء، وثبت هذا إشارة إلى قوله ملك الختان قد ظهر، ويكون قوله ملك هذه الأمة قد ظهر على التقديرين مبتدأ وخبراً، وتكون هذه الجملة كالكاشفة للجملة الأولى، فلذلك ترك العطف بينهما.

وأما الرواية الثانية: فهي ملك هذه الأمة بفتح الميم وكسر اللام، ووجهها أن قوله هذا يكون إشارة إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ومبتدأ، وقوله: «ملك هذه الأمة» خبره، وقوله: «قد ظهر» حال منتظرة، والعامل فيها معنى الإشارة في هذا.

وأما الرواية الثالثة: فهي يملك هذه الأمة بالفعل المضارع، ووجهها أن قوله هذا مبتدأ، وقوله: يملك مع فاعله خبره، وهذه الأمة مفعول يملك، وقوله قد ظهر جملة حالية.

وأما الرواية الرابعة: «بملك هذه الأمة» بالباء الموحدة، فإن صحت هذه الرواية على ما قاله العسقلاني من أنني رأيت في أصل معتمد، وعليه علامة السرخسي، بقاء موحدة في أوله، يكون الباء متعلقة بقوله قد ظهر، ويكون التقدير هذا الذي رأيته في النجوم، قد ظهر بملك هذه الأمة التي تختن، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: وتوجيهها أقرب هذا.

(ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ)، يسمى ضغاظر الأسقف.

(بِرُومِيَّةً)، بضم الراء وتخفيف الباء، وفي رواية بالرومية، مدينة معروفة للروم وكانت مدينة رئاستهم، ويقال: إن روما بين بناها، وقال الإدريسي: دور

وَكَانَ نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرْقُلُ إِلَى حِمَصَ، فَلَمْ يَرَمْ حِمَصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُؤَافِقُ رَأْيَ هِرْقُلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ،

سورها أربعة وعشرون ميلا، ولها واد يشق وسط المدينة وعليه قناطر يجاز عليها من الجهة الشرقية إلى الغربية، وقال أيضًا: امتداد كنيستها ستمائة ذراع في مثله، وهي مسقفة بالرصاص ومفروشة بالرخام، وفيها أعمدة كثيرة عظيمة، وفي صدر الكنيسة كرسي من ذهب يجلس عليه خليفة النصارى المسمى بالباب، وتحت باب مصفح بالفضة، يدخل منه أربعة أبواب، واحد بعد آخر، يقضي إلى سرداب فيه مدفن بطرس حواري عيسى عليه السلام، وفيه كنيسة أخرى فيها مدفن بولص.

(وَكَانَ)، أي: ذلك الصاحب على ما هو الظاهر من السياق، لكن رواية: (وَكَانَ نَظِيرُهُ) تؤيد رجوع الضمير إلى هرقل (نَظِيرُهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرْقُلُ إِلَى حِمَصَ)، بكسر الحاء وسكون الميم بلدة معروفة بالشام، سميت باسم رجل من العمالقة اسمه حمص، وهو أول من نزلها، كما سميت حلب باسم رجل اسمه حلب، وكانت حمص في قديم الزمان أشهر من دمشق، وقال الثعلبي: دخلها تسعمائة رجل من الصحابة، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة من الهجرة، بعد هذه القصة بعشر سنين، قَالَ الجواليقي: وليست عربية، ولا يجوز فيها الصرف، كما يجوز في هند، لأنه اسم أعجمي كماه وجور، وقال ابن حوقل: هي أصح بلاد الشام، وليس بها عقارب وحيات، وإنما صار هرقل إلى حمص لأنها دار ملكه.

(فَلَمْ يَرَمْ)، بفتح الياء وكسر الراء، لم يفارق (هَرَقْلُ حِمَصَ)، ولم يبرح منها، يقال: ما رمت، ولم أرم، ولا يستعمل إلا مع حرف النفي على ما قاله الْكِرْمَانِيُّ، وقال الداوودي: أي: لم يصل إلى حمص (حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ)، أي: الذي برومية (يُؤَافِقُ رَأْيَ هِرْقُلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ) وظهوره (وَأَنَّهُ نَبِيٌّ)، بفتح الهمزة، عطفًا على الخروج، وهذا يدل على أن كلاً من هرقل وصاحبه قد أسلم، وأقر بنبوته ﷺ، لكن هرقل لم يستمر على ذلك على ما سيجيء، بخلاف صاحبه ضغاطر، فإنه أظهر إسلامه واستمر عليه. فقد روى ابن إسحاق: أن هرقل أرسل دحية إلى ضغاطر الرومي، وقال: إنه في الروم أجوز قولاً مني، وأن ضغاطر المذكور أظهر إسلامه، وألقى ثيابه التي كانت عليه ولبس

فَأَذِنَ هِرْقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسَكْرَةٍ لَهُ بِحِمَصَ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَعُلِّقَتْ، ثُمَّ أَطْلَعَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ، هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ، وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ، فَتَبَايَعُوا

ثيابا بيضاء، وخرج على الروم، فدعاهم إلى الإسلام، وشهد شهادة الحق، فضربوه حتى قتلوه، قَالَ: فلما رجع دحية إلى هرقل، قَالَ له: قد قلت لك إِنَّا نخافهم على أنفسنا، فضغاطر كان أعظم عندهم مني، قَالَ العسقلاني: فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا، لكن يعكر عليه ما قيل: إن دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية، وإنما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك، وهي كانت في سنة تسع من الهجرة، والراجع أن دحية قدم على هرقل أيضًا في الأولى، فعلى هذا يحتمل أن يكون وقعت قضيتان: إحداهما: التي ذكرها ابن الناطور، وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قبل، والثانية: التي ذكرها ابن إسحاق مع دحية، وفيها أنه أسلم وقتل، والله أعلم.

(فَأَذِنَ) بالقصر من الإذن، وفي رواية: فَأَذِنَ، بالمد، أي: أعلم.

(هِرْقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسَكْرَةٍ)، بفتح الدال المهملة والكاف وسكون السين قصر له بيوت ومنازل للخدم، أي: أذن في دخولها (لَهُ)، أي: كائنة لهرقل (بِحِمَصَ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا)، أي: بإغلاق أبواب الدسكرة (فَعُلِّقَتْ)، بضم الغين على صيغة المجهول من التفعيل، قَالَ العسقلاني: وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها (ثُمَّ أَطْلَعَ) عليهم، أي: خرج من الحجاب وظهر لهم من علو؛ خوفًا أن ينكروا مقالته فيقتلوه، كما قتلوا ضغاطر، ثم خاطبهم (فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ)، قَالَ أهل اللغة: المعشر هم الجمع الذين شأنهم واحد، فالإنس معشر والجن معشر، والأنبياء معشر والفقهاء معشر، والجمع: معاشر.

(هَلْ لَكُمْ)، أي: رغبة (فِي الْفَلَاحِ)، أي: الفوز والبقاء والنجاة، ويقال: ليس شيء أجمع لخصال الخير من لفظ الفلاح (وَالرُّشْدِ)، بالضم والسكون أو بفتحيتين، وهو خلاف الغي، وقال أهل اللغة: هو إصابة الخير، وقال الهروي: هو الهدى والاستقامة.

(وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ) بفتح الهمزة، وهي مصدرية، أي: وهل لكم رغبة في ثبوت ملككم (فَتَبَايَعُوا)، بضم المثناة الفوقية، ثم بالباء الموحدة، فعل مضارع

هَذَا النَّبِيُّ؟ فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمْرِ الْوَحْشِ⁽¹⁾ إِلَى الْأَبْوَابِ، فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ، فَلَمَّا رَأَى هِرْقُلُ نَفَرَتَهُمْ، وَأَيْسَ

من المفاعلة، حذفت نون الجمع بأن مقدرة في جواب الاستفهام، وفي رواية: فبايعوا على صيغة الأمر من ذلك الباب، وفي رواية: نبايع بنون الجمع، ثم موحدة، وفي أخرى نتابع، بنون الجمع أيضاً، ثم مثناة فوقية، وفي أخرى: فتتابعوا، بمثنتين فوقيتين، وبعد الألف موحدة، فالثلاثة الأول من البيعة والتي بعدها كما بعدها من الاتباع، وفي نسخة: فنتبع (هَذَا النَّبِيُّ)، وإنما قَالَ ذلك لما عرف من الكتب السالفة، أن التماذي على الكفر سبب لذهاب الملك (فَحَاصُوا)، بمهملتين، أي: نفروا (حَيْصَةَ حُمْرِ الْوَحْشِ)، وكروا راجعين، يقال: حاص يحيص إذا نفر، وقال الفارسي: وفي مجمع الغرائب: هو الروغان والعدول عَن طريق القصد، وقال الْخَطَّابِيُّ: يقال حاص وجاص بمعنى واحد، يعني: بالجيم والضاد المعجمة، والمعنى عدل عَن الطريق، وقال أبو زيد: معناه بالحاء رجع، وبالجيم عدل بضم الميم، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَانَتْهُمْ حُمْرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾ [المدثر: 50].

(إِلَى الْأَبْوَابِ) المعهودة (فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ)، بضم الغين وكسر اللام المشددة، شبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسية، وشبههم بالحر دون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة، بل هم أضل. (فَلَمَّا رَأَى هِرْقُلُ نَفَرَتَهُمْ، وَأَيْسَ)، بهمزة ثم مثناة تحتية، وفي رواية: يئس

(1) قال الحافظ: شبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسية، وشبههم بالحر دون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أضل. انتهى. وتعقب كلامه الْعَيْنِيُّ ورجح أنه شبههم بها لأنها أشد نفرة من سائر الحيوان، ويضرب المثل بشدة نفرتها انتهى.

تنبيه: قال الحافظ: يؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام، انتهى. وهذا إشارة منه - رَحِمَهُ اللَّهُ - إلى ما تقدم في مقدمة هذه الحاشية في خصائص «البخاري» ما جزم به الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ من أن الإمام الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر في آخر كل كتاب ما يدل على الختم، ويشير إلى اختتام الكتاب، وذكرت هناك أن الأوجه عندي أن الإمام الْبُخَارِيَّ يذكر في آخر كل كتاب ما ينبه الرجل على خاتمة ويذكره موته، وههنا لفظ: وذلك آخر شأن هرقل كما يشير إلى خاتمة الكتاب بلفظ الآخر فهو أشد تنبيهاً إلى خاتمة كل رجل بالإشارة إلى آخر شأن هرقل إن صدقت نيته انتفع بها وإلا فقد خاب وخسر.

مِنَ الْإِيمَانِ، قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي أَنفًا أَخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ، فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرْقَلٍ.

بتقديم الياء على الهمزة، وهما بمعنى واحد، والأول مقلوب من الثاني، أي: وقنط (مِنَ الْإِيمَانِ)، أي: من إيمانهم لما أظهروه ومن إيمانه، لكون شح بملكه، وكان يحب أن يطيعوه، فيستمر ملكه ويسلم ويسلموا بإسلامه، فما أيس من الإيمان إلا بالشرط الذي أراده وإلا فقد كان قادرا على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله تعالى.

(قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ، وَقَالَ) لهم (إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي أَنفًا)، بالمد مع كسر النون، وقد تقصر، وهو نصب على الظرفية، أي: زمانًا قريبًا، أي: هذه الساعة والأنف أول الشيء لا على الحالية، كما توهم.

(أَخْتَبِرُ)، أي: حال كوني أمتحن (بِهَا شِدَّتَكُمْ) ورسوخكم (عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ) شدتكم، فحذف المفعول للعلم به مما سبق، وفي التفسير للمؤلف: «فقد رأيت منكم الذي أحببت» (فَسَجَدُوا لَهُ)، أي: حقيقة على عادتهم لملوكهم، أو قبلوا الأرض بين يديه، لأن ذلك ربما يكون كهيئة السجود (وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ)، أي: ما ذكر من الأمور (آخِرَ)، بالنصب على الصحيح من الرواية خبر كان، فإن صحت الرواية بالرفع يكون اسم كان وخبره ذلك مقدمًا.

(شَأْنُ هِرْقَلٍ)، أي: فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعايته إلى الإيمان خاصة لا أنه انقضى أمره حينئذ ومات أو أنه أطلق الآخريّة بالنسبة إلى ما في علمه، وهذا أوجه؛ لأن هرقل قد وقعت له أمور من جملة تجهيز الجيوش إلى مؤتة، ومنها تجهيزه الجيوش أيضًا إلى تبوك، ومكاتبة النبي ﷺ ثانيًا، وإرساله إلى النبي ﷺ بذهب قسمه بين أصحابه، وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد عن التنوخي رسول هرقل، قَالَ: قدم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تبوك، فبعث دحية إلى هرقل، فلما جاءه الكتاب دعا قسيسي الروم ويطارقتها، فذكر الحديث، قَالَ: فنفروا حتى إن بعضهم خرج من برنسه⁽¹⁾، فقال: اسكتوا، فإنما أردت أن أعلم تمسككم بدينكم.

(1) البرنس: هو قلنسوة طويلة. [المؤلف].

وروى ابن إسحاق عَنْ خالد بن يسار عَنْ رجل من قدماء أهل الشام أن هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أموراً، إما الإسلام وإما الجزية، وإما أن يصالح النَّبِيَّ ﷺ على الشام، ويبقى لهم ما دون الدرب⁽¹⁾، فأبوا وأنه انطلق حتى إذا أشرف على الدرب استقبل أرض الشام، ثم قَالَ: السلام عليك أرض سورية، يعني: الشام تسليم المودع، ثم ركض حتى دخل القسطنطينية، ثم اختلف الأخباريون، هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه، فقال بعضهم: هو إياه، وقال بعضهم: هو ابنه، والذي هو أثبت أن هرقل الذي كتب إليه النَّبِيُّ ﷺ قد هلك وملك بعده ابنه قيصر، واسمه مورك، وكان في خلافة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ملك بعده ابنه هرقل بن قيصر وكان في خلافة عمر رضي الله عنه، وعليه كان الفتح وهو المخرج من الشام أيام أبي عبيدة وخالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فاستقر بالقسطنطينية، وعدة ملوكهم أربعون ملكاً، وسنوهم خمسمائة وسبع سنين، هكذا ذكره محمود العيني.

لكن قَالَ العسقلاني: والأظهر أن الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو هرقل الذي كتب إليه النَّبِيُّ ﷺ، واللَّهُ تَعَالَى أَعْلَم.

ثم اعلم أن أمر هرقل في الإيمان مشتبّه، لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان خوفاً على نفسه من القتل، وذهاب ملكه عنه، كما يؤديه ما في حديث دحية، من أنه قَالَ في حديثه: فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل إلى الأسقف، وهو صاحب أمرهم، فقال هذا الذي كنا ننتظر وبشرنا به عيسى عليه السلام، أما أنا فمصدقته ومتبعه، فقال له قيصر: أما أنا إن فعلت ذلك ذهب ملكي، فذكر القصة وفي آخره فقال لي الأسقف: خذ هذا الكتاب واذهب إلى صاحبك وقرأ عليه السلام، وأخبره أنني أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رَسُولُ اللَّهِ، وأني قد آمنت به وصدقته، وأنهم قد أنكروا عليّ ذلك، ثم خرج إليهم فقتلوه، وكذا يؤيده ما روى ابن إسحاق عَنْ خالد بن يسار، وقد ذكرناه آنفاً، وقد سبق في مرسل ابن إسحاق ما سبق من إقرار هرقل بنبوته ﷺ، وقوله: «ولكنني أخاف

(1) الدرب: المدخل إلى الروم. [المؤلف].

رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ،

الروم على نفسي»، ويحتمل أن يكون استمر على الشك ومات كافراً، ويؤيده ما سبق أيضاً من تجهيزه الجيوش إلى مؤتة وتبوك، فإنه يدل ظاهره على استمراره على الكفر، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضمّر الإيمان، ويفعل هذه المعاصي مراعاة لمملكته وخوفاً من أن يقتله قومه، إلا أن في مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى النَّبِيِّ ﷺ أنني مسلم، فقال النَّبِيُّ ﷺ: كذب، بل هو على نصرانيته، وقد قَالَ النَّوَوِيُّ: لا عذر له فيما قَالَ لو أنني أعلم أنني أخلص إليه لتجشمت لقاءه، لأنه قد عرف صدق النَّبِيِّ ﷺ، وإنما شح بالملك ورغب في الرياسة، فأثرهما على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً في صحيح البخاري، ولو أراد الله هدايته لوفقه، كما وفق النجاشي، وما زالت عنه الرياسة.

وقال ابن بطلال: ولم يصح عندنا أن هرقل جهر بالإسلام، وإنما عندنا أنه آثر ملكه على الجهر بكلمة الحق ولسنا ممن يقبل الإسلام بدون الجهر به، ولم يكن هرقل مكرها حتى نعذره، فأمره إلى الله تعالى.

وقد حكى القاضي عياض فيمن اطمأن قلبه بالإيمان ولم يتلفظ وتمكن من الإتيان بكلمتي الشهادة، فلم يأت بهما، هل يحكم بإسلامه أم لا، اختلافاً بين العلماء، فلما كان أمره في الإيمان مشتبهاً كما عرفت قَالَ الراوي في آخر القصة: وكان ذلك آخر شأن هرقل.

فائدة:

ختم البخاري هذا الباب الذي استفتحه بحديث الأعمال بالنيات، كأنه قَالَ إن صدقت نيته انتفع بها في الجملة، وإلا فقد خاب وخسر، فظهرت مناسبة هذا الحديث مع حديث الأعمال بالنيات، ويؤخذ من لفظ آخر في هذه القصة للمصنف براءة الاختتام للباب.

(رَوَاهُ)، أي: حديث هرقل، وفي رواية: ورواه بالواو، وفي رواية: قَالَ مُحَمَّد - أي: البخاري -: رواه (صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ)، بفتح الكاف، غير منصرف لأنه فعلاً بفتح الفاء من الكيس، هو أبو مُحَمَّد، وقيل: أبو الحارث الغفاري، بكسر الغين المعجمة، مخفف الفاء وبالراء، أو الدوسي، بالبدال المفتوحة،

وَيُونُسُ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾.

وبالسين المهملتين، مولا هم المدني، وهو مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز، وسئل أحمد بن حنبل عنه، فقال: بخ. وقال الحاكم النيسابوري: توفي صالح وهو ابن مائة سنة ونيف وستين سنة، وكان لقي جماعة من الصحابة، ثم بعد ذلك تتلمذ على الزُّهْرِيِّ، وتلقن منه العلم وهو ابن تسعين سنة، قَالَ الواقدي: توفي بعد الأربعين ومائة، وقال غيره: سنة خمس وأربعين ومائة، فعلى هذا يكون أدرك النَّبِيَّ ﷺ وعمره نحو العشرين، وقال يحيى بن معين: صالح أكبر من الزهري أي: سنًا، وفيما قاله الحاكم شبهه، وليس في الكتب الستة صالح بن كيسان غير هذا.

(و) رواه أيضًا، (يُونُسُ) بن يزيد بن مشكان الأيلي، (و) رواه أيضًا، (مَعْمَرُ) ابن راشد، وقد سبق ترجمتهما (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، يعني أن هؤلاء الثلاثة تابعوا ووافقوا شعيبًا في رواية هذا الحديث عَنِ الزُّهْرِيِّ، ومثله يسمى بالمتابعة، وفائدته: التقوية والتأكيد، والترجيح بكثرة الرواة، وهذا هو المتابعة المقيدة، لأنه سمى المتابع عليه، وهو الزُّهْرِيُّ، ولو لم يسم لكان المتابعة المطلقة هذا، ثم اعلم أن رواية صالح بن كيسان أخرجها المؤلف في كتاب الجهاد بتمامها من طريق إبراهيم بن سعد عَنْ صالح بن كيسان عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عبيد الله بن عبد الله عَنْ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكنه انتهى عند قول أبي سفيان حتى أدخل الله عليَّ الإسلام، ولم يذكر قصة ابن الناطور، وكذا أخرج مسلم بدونها من رواية إبراهيم المذكور.

ورواية يونس أخرجها المؤلف مختصرة في الجهاد من طريق الليث، وفي الاستئذان مختصرة أيضًا من طريق ابن المبارك كلاهما عَنْ يونس عَنِ الزُّهْرِيِّ بسنده بعينه، ولم يسقه بتمامه، وقد ساقه بتمامه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عَنْ الليث، وذكر فيه قصة ابن الناطور.

ورواية معمر عَنِ الزُّهْرِيِّ كذلك أخرجها المؤلف بتمامها في التفسير، فقد

(1) أطرافه: 51، 2681، 2804، 2941، 2978، 3174، 4553، 5980، 6260، 7196،

7541 - تحفة: 4850 - 1/8.

أخرجه مسلم في المغازي (الجهاد والسير) باب كتاب النَّبِيِّ ﷺ إلى هرقل رقم (1773).

ظهر من هذا أن هؤلاء الثلاثة عند المصنف رَوَوْا هذا الحديث عَنِ الزُّهْرِيِّ بسند واحد، عَنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْمَصْنَفُ بِرَوَايَةِ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ عَنْ غَيْرِ أَبِي الْيَمَانِ، فَسَقَطَ مَا تَوَهَّمَهُ الْكِرْمَانِيُّ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَنْ يَرُويَ الْبُخَارِيُّ عَنِ الثَّلَاثَةِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَنْ يَرُويَ عَنْهُمْ بِطَرِيقٍ آخَرَ، كَمَا أَنَّ الزُّهْرِيَّ أَيْضًا يَحْتَمِلُ فِي رَوَايَتِهِ لِلثَّلَاثَةِ أَنْ يَرُويَ لَهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْ يَرُويَ لَهُمْ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ، نَاشِئٌ مِنْ عَدَمِ شَمِّ أَدْنَى رَائِحَةٍ مِنْ عِلْمِ الْإِسْنَادِ وَالْاحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي هَذَا الْفَنِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا الْيَمَانِ لَمْ يَلْحَقْ صَالِحَ بْنِ كَيْسَانَ وَلَا سَمِعَ مِنْ يُونُسَ وَأَنَّهُ لَوْ احْتَمَلَ أَنْ يَرُويَ الزُّهْرِيَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَهُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ أَوْ لِبَعْضِهِمْ عَنْ شَيْخٍ آخَرَ لَكَانَ ذَلِكَ اخْتِلَافًا يُقْضَى إِلَى الْاضْطِرَابِ الْمَوْجِبِ لِلضَّعْفِ، فَهَذَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ عَدَمِ تَحْرِيرِهِ فِي بَابِ النُّقْلِ وَاعْتِمَادِهِ فِي هَذَا الْفَنِّ عَلَى الْعَقْلِ وَإِلَّا لَاسْتَرَاخَ عَنْ ذَلِكَ التَّرَدُّدُ.

ثم إن من لطائف إسناد هذا الحديث أن فيه رواية حمصي عَنْ حمصي عَنْ شَامِي عَنْ مَدْنِي، وَأَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا: حَدَّثَنَا.

وثانيًا: أَخْبَرَنَا.

وثالثًا: بِكَلِمَةٍ عَنْ.

ورابعًا: أَخْبَرَنِي مُحَافَظَةٌ عَلَى الْفَرْقِ الَّذِي بَيْنَ الْعِبَارَاتِ أَوْ حِكَايَةٍ لِأَلْفَاظِ الرِّوَاةِ بِأَعْيَانِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَرْقِ أَوْ تَعْلِيمًا لِحُجُوزِ اسْتِعْمَالِ الْكُلِّ إِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبُخَارِيِّ مِثْلُ هَذَا الْإِسْنَادِ، يَعْنِي: عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي الصَّحِيحِينَ، وَسَنَّ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ حَدِيثَ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ إِنَّهُ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفَ، فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا هُنَا، وَفِي الْجِهَادِ، وَالتَّفْسِيرِ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَفِي الشَّهَادَاتِ، وَالْجُزْيَةِ، وَفِي الْأَدَبِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَفِي الْإِيمَانِ، وَالْعِلْمِ وَالْأَحْكَامِ، وَالْمَغَازِي، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْإِسْتِثْنَانِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي عَنْ خَمْسَةِ مِنْ شَيْوْخِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْإِسْتِثْنَانِ

والنسائي في التفسير، ولم يخرج ابن ماجة، ولما فرغ المؤلف رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى من باب الوحي الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب الجامع شرع في ذكر المقاصد الدينية، وبدأ منها بالإيمان، لأنه ملاك الأمر كله، والباقي مبني عليه ومشروط به، وهو أول واجب على المكلف، فقال مبتدئاً بقوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» لزيادة الاعتناء والتمسك بقول النَّبِيِّ ﷺ: «كل أمر ذي بَال لا يبدأ فيه بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أجذم»، واختلفت الروايات في تقديم البسملة على الكتاب أو تأخيرها عنه، ولكل وجه، والأول ظاهر.

وأما وجه الثاني: فهو أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة والأحاديث المذكورة بعد البسملة كآيات المستفتحة بالبسملة.

2 - كِتَابُ الْإِيمَانِ

(1) قال القسطلاني: الإيمان بكسر الهمزة لغة: التصديق، وهو كما قاله التفتازاني: إذعان الحكم المخبر به وقبوله إفعال من الأمن، يقال: آمنه إذا صدقه وحقيقته آمنه التكذيب والمخالفة، يعدى باللام كما في «التنزيل» في قصة يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: 17] أي: مصدق لنا، وبالباء كما في الحديث: «أَنْ تَوْمَنَ بِاللَّهِ» الحديث، وليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر به من غير إذعان وقبول، بل هو إذعان وقبول لذلك، بحيث يقع عليه التسليم على ما صرح به الإمام الغزالي، انتهى.

وقال الحافظ: الإيمان لغة: التصديق، وشرعاً: تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه، وهذا القدر متفق عليه، ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك مزيد أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب إذ التصديق من أفعال القلوب، أو من جهة العمل بما صدق به من ذلك كفعل المأمورات وترك المنهيات، انتهى.

وبسط العلامة العيني في هذا الاختلاف أشد البسط وذكر الأقوال الكثيرة في ذلك مع نسبتها إلى قائلها. وقال شيخ مشايخنا مولانا أحمد علي السهارنفوري في هامش «البخاري» ملخصاً كلام العيني في شرح «البخاري» فقال: نقل عن الإمام أبي حنيفة وغيره أن الإيمان عمل القلب واللسان معاً، ثم الإقرار هل هو ركن أم شرط في حق إجراء الأحكام، قال بعضهم: هو شرط، وقال الحافظ النسفي: هو المروي عن أبي حنيفة وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين، وهو قول أبي منصور الماتريدي، وقال بعضهم: إن الإيمان فعل القلب واللسان مع سائر الجوارح، وهم أصحاب الحديث ومالك والشافعي وأحمد.

ونقل الإمام الشافعي أنه قال: الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل، فالمخل بالأول وحده منافق، وبالثاني وحده كافر، وبالثالث وحده فاسق ينجو من الخلود في النار ويدخل الجنة، قال الإمام: هذا في غاية الصعوبة لأن العمل إذا كان ركناً لا يتحقق الإيمان بدونه فغير المؤمن كيف ينجو من النار؟ وأجيب: بأن الإيمان قد جاء بمعنى أصل الإيمان كما في قوله ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله» الحديث، وقد جاء بمعنى الإيمان الكامل وهو المقرون بالعمل كما في حديث وفد عبد القيس، والإيمان بهذا المعنى الثاني هو المراد بالإيمان المنفي في قوله ﷺ: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» الحديث، فالخلاف لفظي راجع إلى تفسير الإيمان، ولا خلاف في المعنى فإن الإيمان المنجي من دخول النار هو الثاني باتفاق جميع المسلمين، والإيمان المنجي من الخلود في النار هو الأول باتفاق أهل السنة خلافاً للمعتزلة والخوارج، انتهى.

وأفاد شيخ مشايخنا شيخ الهند رحمه الله في تراجمه أنهم اختلفوا في كون الأعمال جزءاً =

هو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا كتاب الإيمان، أو مبتدأ محذوف الخبر، ويجوز نصبه بتقدير: خُذْ كتاب الإيمان، والكتاب بمعنى المكتوب كالحساب بمعنى المحسوب، وهو في الأصل مصدر، يُقال: كَتَبَ يَكْتُبُ كُتُبًا، وكتابةً وكتابًا. ومادة (كَتَبَ) دالة على معنى الجمع والضم، ومنها الكُتَيْبَةُ للجيش لاجتماع الفرسان فيها، وكَتَبْتُ القربة إذا خرزْتُها. واستعملوا الكتاب فيما يجمع

للإيمان على ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الأعمال أجزاء لحقيقة الإيمان بالكلية لا تعلق لها بالإيمان، فالإيمان قول بلا عمل، وهذا مذهب الخوارج والمعتزلة.

والثاني: أنها خارجة عن حقيقة الإيمان داخله في كماله، فهي مكمل لها كأعضاء الإنسان فإنها خارجة عن الحقيقة الإنسانية داخله في كمال الإنسان، وما ينقل من الخلاف بين أهل السنة فهو لفظي بلا مربة، ولا يشك في كونه لفظيًا غير من اقتصر على الألفاظ ولم يتأمل المعاني، انتهى. قلت: وهذا ظاهر بالبدهة، فإن أحدًا من أئمة السلف لم يقل بالخلود في النار لمن أخل بشيء من أعمال الجوارح، ولم يقل أحد منهم بدخول الجنة لمن أخل بالتصديق القلبي، قال الحافظ: السلف قالوا: الإيمان اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله، ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقصان.

والمرجفة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط. والكرامية قالوا: هو نطق فقط. والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد. والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله، انتهى.

وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في التراجم: اضطرب كلام الشراح في بيان غرض القدماء من المحدثين في مسألة الإيمان، وذلك أنهم حكموا من صدق بقلبه وأقر بلسانه ولم يعمل عملاً فهو مؤمن، وحكموا بأن الأعمال من الإيمان، فأشكل عليهم أن الكل لا يوجد بدون الجزء. والحق عندي في ذلك أن الإيمان إيمانان: إيمان انقياد فقط ويتفرع عليه أحكام الدنيا، وقد نبه عليه البُخَارِيُّ في (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة) ومثله كمثل الرجل يقال للرجل الضعيف النحيف: إنه رجل، من غير مجاز، وللرجل الجامع للكمالات الإنسانية: إنه رجل، من غير مجاز، وللرجل الجامع للكمالات الإنسانية: إنه رجل، من غير مجاز، وكذلك يقال لمن له تصديق وإقرار فقط: إنه مؤمن، ومن جمع معهما العمل الصالح: إنه مؤمن من غير مجاز، انتهى. ثم زاد ههنا في تقرير مولانا الشيخ مُحَمَّد حسن المكي رَحِمَهُ اللهُ عن الشيخ الكنكوهي - قدس سره - قولاً، فقال: قوله: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قد يكتب قبل الكتاب وقد يكتب بعده في غير محله، والوجه في ذلك أن الإمام البُخَارِيَّ حين يكتب هذا الكتاب كان يكتب ويكتب، فإذا وقف عن الكتابة بسبب المرض أو غيره من الأعذار تركها، ثم إذا شرع في الكتابة بعد الوقفة كتب البسملة أولاً، فإن كان كتب الكتاب قبل الوقفة وقعت البسملة بعده وإلا وقعت قبله، هذا هو الوجه المنقول من الأساتذة وإن كان ضعيفاً، انتهى.

1 - باب الْإِيمَانِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»

أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للمسائل والضم فيه بالنسبة إلى الحروف المكتوبة حقيقة، وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز، ولم يستفتح المصنف بدأ الوحي بالكتاب، لأنه كما عرفت كالمقدمة في أول الكتاب الجامع، ومن ثمة بدأ به، لأن من شأن المقدمة كونها أمام المراد، والمقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها، لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها.

والإيمان لغة: التصديق. وشرعا: تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه، وهذا القدر متفق عليه⁽¹⁾، ثم وقع الاختلاف هل يشترط مع ذلك أمر أم لا، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى، قال الزمخشري: الإيمان أفعال من الأمن، يقال: آمنته وأمنتّه غيري، ثم يقال: آمنته إذا صدّقه وحقيقته آمنه التكذيب، والمخالفة، وأما تعديته بالباء فلتضمينه معنى أقر، واعترف⁽²⁾، وما حكى أبو زيد عن العرب: ما آمنت أن أجد صحابة، أي: ما وثقت، فحقيقته صرت ذا أمن به، أي: ذا سكون وطمأنينة، ثم ينقل إلى الوثوق ثم إلى التصديق ولا خفاء في أن اللفظ مجاز بالنسبة إلى هذين المعنيين، لأن من آمنه التكذيب، فقد صدقه، ومن كان ذا أمن، فهو في وثوق وطمأنينة، فهو انتقال من الملزوم إلى اللازم، وقال التيمي: الإيمان: مشتق من الأمن، لأن العبد إذا صدق رسول الله ﷺ أمِنَ من القتل في الدنيا والعذاب من الآخرة.

1 - باب الْإِيمَانِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»

(باب الْإِيمَانِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ) اعلم أن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى مَيَّزَ الأجناس بالكتب والأنواع بالأبواب إشعاراً بما به الاشتراك، وما به الامتياز بين الأحاديث، وأصل الباب المدخل، ثم استعمل في المعاني مجازاً.

(«بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»)، أي: هذا باب في ذكر قول النبي ﷺ: «بني

(1) لكن اختلف فيه أنه حقيقة شرعية بوضع الشارع واختراعه له، أم مجاز لغوي كذا قال الكرمانلي. [المؤلف].

(2) وقد يُعَدَّى باللام كما في قوله تعالى: حكاية عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: 17] أي: بمصدق لنا. [المؤلف].

وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ⁽¹⁾،

الإسلام على خمس»، وفي بعض النسخ: باب الإيمان، وقول النبي ﷺ، الأولى أصح، لأن ذكر الإيمان بعد ذكر كتاب الإيمان لا طائل تحته، وفي رواية الأصيلي سقط لفظ: باب، ووقع هكذا كتاب الإيمان قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، قَالَ الْعَسْقَلَانِي: واقتصاره على طرف الحديث من تسميته الشيء باسم بعضه، كتسمية سورة الإخلاص بقل هو الله أحد، وقال محمود الْعَيْنِي لا تسمية هنا، ولا إطلاق اسم بعض الشيء على الشيء، وإنما الْبُخَارِيُّ لما أراد أن يبوب على هذا الحديث بابًا ذكر أولا بعضه لأجل التبويب، واكتفى عن ذكر كله عند الباب بذكره إياه مسندًا فيما بعد، فافهم.

(وَهُوَ) أي: الإيمان المعنون به الكتاب (قَوْلٌ) باللسان، وهو النطق بالشهادتين (وَفِعْلٌ)، وفي نسخة: «وعمل» بدل فعل.

قيل: والمراد ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقادات والعبادات، فيوافق قول السلف اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان ويمكن أن يقال بأنه لم يكن نزاع في أن الاعتقاد لا بد منه في حقيقة الإيمان، وإنما النزاع في أن القول باللسان والفعل بالجوارح هل هما داخلان في حقيقة الإيمان أم لا؟ ذكرهما ولم يذكر النزاع فيه فتأمل.

وتحقيق المقام يحتاج إلى نوع تفصيل في الكلام، فاعلم أن العلماء اختلفوا في مسمى الإيمان في عرف الشرع، فكانوا أربع فرق، أما الفرقة الأولى فقالوا: هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان، وهم أصحاب الحديث ومالك

(1) قال الحافظ: قوله: قول وفعل، وفي رواية الكشميهني: قول وعمل، وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا ذلك. أما القول فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ليدخل الاعتقاد والعبادات، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى الله؛ فالسلف قالوا: هو اعتقاد بالقلب ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله، ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص؛ والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط؛ والكرامية قالوا: هو نطق فقط؛ والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد.

والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله، وأثبتت المعتزلة واسطة فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، انتهى.

والشافعي وأحمد والأوزاعي، وقال الإمام: وهو مذهب المعتزلة والخوارج والزيدية، أما أصحاب الحديث فلهم أقوال ثلاثة:

الأول: إنَّ المعرفة إيمان كامل، وهو الأصل، ثم بعد ذلك كل طاعة إيمان على حدة، وزعموا أن الجحود وإنكار القلب كفر، ثم كل معصية بعده كفر على حدة، ولم يجعلوا شيئاً من الطاعات إيماناً ما لم توجد المعرفة والإقرار، ولا شيئاً من المعاصي كفراً ما لم يوجد الجحود والإنكار، لأن أصل الطاعات الإيمان، وأصل المعاصي الكفر، والفرع لا يحصل بدون ما هو أصله، وهو قول عبد الله بن سعيد.

الثاني: أن الإيمان اسم للطاعات كلها فرائضها ونوافلها، وهو يجمعها إيمان واحد، وأن من ترك شيئاً من الفرائض فقد انتقص إيمانه، ومن ترك النوافل لا ينتقص إيمانه.

الثالث: أن الإيمان اسم للفرائض دون النوافل، وأما المعتزلة فقد اتفقوا على أن الإيمان إذا عدّي بالباء، فالمراد به في الشرع التصديق يقال: آمن بالله، أي: صدق، فإن الإيمان بمعنى أداء الواجبات لا يمكن فيه هذه التعدية، لا يقال: فلان آمن بكذا إذا صلى وصام، بل يقال: آمن لله، كما يقال: صلى لله، فالإيمان المعدّي بالباء يجري على طريق اللغة، أما إذا ذكر مطلقاً غير معدّي، فقد اتفقوا على أنه منقول نقلاً ثانياً من معنى التصديق إلى معنى آخر، ثم اختلفوا فيه على وجوه:

أحدها: أنه عبارة عن فعل كل الطاعات، سواء كانت واجبة أو مندوبة، وسواء كانت من باب الاعتقادات أو الأقوال أو الأفعال، وهو قول واصل بن عطاء وأبي الهذيل والقاضي عبد الجبار.

والثاني: أنه عبارة عن فعل الواجبات فقط دون النوافل، وهو قول أبي علي الجبائي وأبي هاشم.

والثالث: أن الإيمان عبارة عن اجتناب كل ما جاء فيه الوعيد، وهو قول النظام، وفي أصحابه من شرط كونه مؤمناً عندنا، وعند الله اجتناب كل الكبائر، وأما الخوارج فقد اتفقوا على أن الإيمان بالله يتناول معرفة الله تعالى، ومعرفة كل

ما نصب الله عليه دليلاً عقلياً أو نقلياً، ويتناول طاعة الله في جميع ما أمر به، ونهى صغيراً كان أو كبيراً، وقالوا مجموع هذه الأشياء هو الإيمان، والفرق بين ما ذهب إليه أصحاب الحديث، وبين مذهب المعتزلة ومذهب الخوارج هو أن من ترك شيئاً من الطاعات سواء كان من الأفعال أو الأقوال خرج من الإيمان عند المعتزلة، ولم يدخل في الكفر، بل وقع في منزلة بينهما، وعند الخوارج دخل في الكفر، لأن ترك كل واحدة من الطاعات كفر عندهم، وعند السلف لم يخرج من الإيمان.

ونقل عن الشافعي أنه قال: الإيمان هو التصديق والإقرار والعمل والمخل بالأول: وحده منافق، وبالثاني: وحده كافر، وبالثالث: وحده فاسق، ينجو من الخلود في النار، ويدخل الجنة، قال الإمام: هذا في غاية الصعوبة، لأن العمل إذا كان ركناً لا يتحقق الإيمان بدونه، فغير المؤمن كيف يخرج من النار ويدخل الجنة، وأجيب عن هذا الإشكال بأن الإيمان في كلام الشارع قد جاء بمعنى أصل الإيمان، وهو الذي لا يعتبر فيه كونه مقروناً بالعمل، كما في قوله عليه السلام: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وتؤمن بالبعث»، وقد جاء بمعنى الإيمان الكامل، وهو المقرون بالعمل، كما في حديث وفد عبد القيس أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس، فالشافعي وكذا السلف رحمهم الله إنما جعلوا العمل ركناً من الإيمان بالمعنى الثاني دون الأول، وحكموا مع فوات العمل ببقاء الإيمان بالمعنى الأول، وبأنه ينجو من النار باعتبار وجوده وإن فات الثاني، ومن هذا ظهر فرق آخر بين مذهب السلف وبين مذهب المعتزلة والخوارج، فإنهم جعلوا الأعمال شرطاً في كمال الإيمان.

وأما المعتزلة والخوارج: فجعلوها شرطاً في صحته.

وأما الفرقة الثانية فقالوا: إن الإيمان عمل بالقلب واللسان معاً.

ثم اختلفوا في أن الإقرار باللسان هل هو ركن الإيمان أم شرط له في حق إجراء الأحكام لما أن التصديق أمر باطني لا بد له من علاقة، فقال بعضهم: هو شرط لذلك حتى إن من صدق الرسول ﷺ في جميع ما جاء به من عند الله

تَعَالَى، فهو مؤمن فيما بينه وبين اللَّهِ تَعَالَى، وإن لم يقر بلسانه، وقال حافظ الدين النسفي: هو المروي عن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وإليه ذهب الأشعري في أصح الروايتين، وهو قول أبي منصور الماتريدي، وقال بعضهم هو ركن لكنه ليس بأصلي كالصدق، بل هو ركن زائد، يحتمل السقوط عند الإكراه والعجز، فإن قلت: قد لا يبقى التصديق كما في حالة النوم والغفلة، وأجيب بأن التصديق باق في القلب والذهول إنما هو عن حصوله، وقال فخر الإسلام إن كونه ركنًا زائدًا مذهب الفقهاء وكونه شرطًا لإجراء الأحكام مذهب المتكلمين.

وأما الفرقة الثالثة فقالوا: هو فعل القلب فقط، ثم اختلفوا على قولين، أحدهما وهو مذهب المحققين وإليه ذهب الأشعري وأكثر الأئمة كالأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني أنه مجرد التصديق بالقلب، أي: تصديق الرسول ﷺ في كل ما علم مجيئه به ضرورة تفصيلًا فيما علم، تفصيلًا وإجمالًا فيما علم إجمالًا، تصديقًا جاز مطلقًا، أي: سواء كان لدليل أو لا، فقولهم: مجرد التصديق إشارة إلى أنه لا يعتبر فيه كونه مقرونًا بعمل الجوارح، وقد خرج بقيد الضرورة ما لا يعلم بالضرورة أن الرسول جاء به كالاجتهادات، كالتصديق بأن اللَّه تَعَالَى عالم بعلمه أو عالم بذاته، والتصديق بكونه مرئيًا أو غير مرئي، فإن هذين التصديقين وأمثالهما غير داخلة في مسمى الإيمان، فلهذا لا يكفر منكر الاجتهادات بالاجماع، وبقيد الجازم خرج التصديق الظني، فإنه غير كاف في حصول الإيمان، ويقيد بالإطلاق لدفع وهم خروج المقلد، فإن إيمانه صحيح عند الأكثرين وهو الصحيح.

والقول الثاني: أنه معرفة اللَّه تَعَالَى وحده بالقلب، والإقرار باللسان ليس بركن فيه ولا شرط حتى إن من عرف اللَّه بقلبه ثم جحد بلسانه ومات قبل أن يقر به فهو مؤمن كامل الإيمان، وهو قول جهم بن صفوان، وأما معرفة الكتب والرسل واليوم الآخر، فقد زعم أنها غير داخلة في حد الإيمان، وهذا بعيد من الصواب لمخالفته لظاهر الحديث، والصواب ما حكاه الكعبي عن جهم أن الإيمان معرفة اللَّه تَعَالَى مع معرفة كل ما علم بالضرورة كونه من دين مُحَمَّد عليه السلام، وأما الفرقة الرابعة فقالوا: إن الإيمان عمل باللسان فقط، وهم أيضًا فريقان، الفريق الأول قالوا: إن الإقرار باللسان هو الإيمان فقط، ولكن شرط

وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ،

كونه إيماناً حصول المعرفة في القلب، فالمعرفة شرط لكون الإقرار اللساني إيماناً، لأنها داخلة في مسمى الإيمان، ومن هذا الفريق غيلان بن مسلم الدمشقي والمفضل الرقاشي. والفريق الثاني قالوا: إن الإيمان مجرد الإقرار باللسان، وهو قول الكرامية، وزعموا أن المنافق مؤمن الظاهر كافر السريرة، فثبت له حكم المؤمنين في الدنيا وحكم الكافرين في الآخرة.

(بَزِيدٌ وَيَنْقُصُ)، وفي رواية: «ويزيد وينقص»، بالواو، أي: الإيمان الذي هو قول وفعل يقبل الزيادة والنقصان هذا على تقدير دخول القول والفعل فيه ظاهر، فإنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأما على تقدير أن يكون نفس التصديق فإنه أيضاً يقبل الزيادة والنقصان، أي: قوة وضعفاً، بكثرة النظر ووضوح الأدلة، ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعثر به الشبهة، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاوت حتى إنه يكون في بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها، وإجمالاً وتفصيلاً، أو تعدد بحسب تعدد المؤمن به، وهذا القول منقول عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة، بل قال به من الصحابة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود ومعاذ وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر وعمارة وأبو هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم، رضوان الله عليهم أجمعين، ومن التابعين كعب الأحبار، وعروة وطاوس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم رحمهم الله تعالى على ما نقله اللالكائي في كتاب السنة، وكذا روى اللالكائي أيضاً بسند صحيح عن البخاري، قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، وأما توقف مالك رحمه الله عن القول بالنقصان فخشية أن يتناول عليه موافقة الخوارج، ونقل عن سفيان بن عيينة أنه قال: الإيمان قول وفعل، ويزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم: لا تقل ينقص فغضب، وقال: اسكت يا صبي بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وأنكر ذلك أكثر المتكلمين والحنفية، وقالوا: متى قبل ذلك كان شكاً لا يقيناً، وأجابوا عن الآيات الآتية ونحوها بما نقلوه عن الإمام: أنها محمولة على أنهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض،

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: 4] ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13] ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: 76] ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: 17]

فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص. فحاصله: أنه كان يزيد بزيادة ما يجب الإيمان به، وهذا لا يتصور في غير عصره ﷺ، وفيه نظر؛ لأن الاطلاع على تفاصيل الفرائض يمكن في غير عصره ﷺ، والإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً، وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، ولا خفاء في أن التفصيلي أزيدها. وقد عرفت الحق فاتبعه، فإن الحق أحق أن يتبع، ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ شرع يستدل لذلك بثماني آيات من القرآن مصرحة بالزيادة وبثبوتها يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة، فقال: (قَالَ)، وفي رواية: وقال بالواو. (اللَّهُ تَعَالَى) في سورة الفتح: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ﴾، أي: السكون والطمأنينة ﴿فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بسبب الصلح والأمن ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾، أي: ليعرفوا فضل الله عليهم بتيسير الأمن بعد الخوف، والهدنة بعد القتال، فيزادوا يقيناً إلى يقينهم، أو أنزل في قلوبهم السكون إلى ما جاء به مُحَمَّدٌ ﷺ من الشرائع ليزدادوا إيماناً بالشرائع مقروناً إلى إيمانهم وهو التوحيد. وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أول ما أتاهم به النَّبِيُّ ﷺ التوحيد، فلما آمنوا به وحده أنزل الصلاة الزكاة ثم الحج، ثم الجهاد، فازدادوا إيماناً إلى إيمانهم، وقيل: أنزل فيها الرحمة ليتراحموا فيزداد إيمانهم.

وقال تَعَالَى في سورة الكهف: ﴿تَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾ [الكهف: 13] يَا مُحَمَّدٌ ﷺ ﴿نَبَاهُمْ﴾، أي: خبرهم ﴿بِالْحَقِّ﴾، أي: بالصدق، ﴿إِنَّهُمْ﴾ أي: أصحاب الكهف، ﴿فَنِيَّةٌ﴾ جمع فتي كصبي وصبية، أي: شبان، ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾، أي: بالتوفيق والتثبيت، وهذه الآية ساقطة في رواية ابن عساكر.

وقال تَعَالَى في سورة مريم: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾، أي: يزيد المهتدين هداية بتوفيقه، وقال، أي: في سورة مُحَمَّد، وفي رواية: «وقوله»، وفي رواية بإسقاطهما، والابتداء بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾، بالتوفيق، ﴿وَأَتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾، أي: إيمانهم عليها أو أعطاهم جزاءها، وعن السدي بين لهم ما يتقون.

﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدرثر: 31] وَقَوْلُهُ: ﴿أَيْتُكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [التوبة: 124] وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَأَخْشَوْهُمْ.....

وقال تعالى في سورة المدرثر: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ﴾ [المدرثر: 31]، أي: عدة الملائكة الذين يلون أمر جهنم ﴿إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أي: إلا عدة من شأنها أن يفتتن بها وهي التسعة عشر، فعبر بالآثر عن المؤثر تنبيهها على أنه لا ينفك منه، وافتنان الذين كفروا بتلك العدة استقلالهم بها، واستهزاؤهم بها واستبعادهم أن يتولى هذا العدد القليل تعذيب أكثر الثقلين، روي أن أبا جهل لما سمع قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال لقريش: أيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا برجل منهم، فنزلت هذه الآية: ﴿لَيَسْتَفِيقَنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، أي: ليكتسبوا اليقين بنبوة مُحَمَّدٍ ﷺ وصدق القرآن، لأن عدتهم في الكتابين تسعة عشر، فإذا سمعوا بمثلها في القرآن أيقنوا أنه منزل من الله.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾) بالإيمان به أو بتصدق أهل الكتاب له.

(وَقَوْلُهُ) تعالى في سورة التوبة: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ الْمُنَافِقِينَ﴾ مَنْ يَقُولُ ﴿بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ إِكْثَارًا وَاسْتِهْزَاءً بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ (أَيْتُكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ) (السورة) (إِيْمَانًا))، (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيْمَانًا) بزيادة العلم الحاصل من تدبرها بانضمام الإيمان بها وبما فيها إلى إيمانهم، ﴿وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ بنزولها، لأنه سبب لزيادة كمالهم وارتفاع درجاتهم، (وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ) في سورة آل عمران: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: 173]، المراد من الناس: قول نعيم بن مسعود الأشجعي، وأطلق عليه الناس لأنه من جنسه كما يقال: فلان يركب الخيل، وما له إلا فرس واحد، أو لأنه انضم إليه ناس من المدينة وأذاعوا كلامه ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾، أي: أهل مكة أبا سفيان وأصحابه، ﴿قَدْ جَعَلُوا لَكُمْ﴾ (فَأَخْشَوْهُمْ))، روي أن أبا سفيان نادى عند انصاره من أحد يا مُحَمَّدُ موعدا موسم بدر لقابل إن شئت، فقال عليه السلام: إن شاء الله، فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل مكة حتى نزل مر الظهران، فألقى الله الرعب في قلبه فبدا له أن يرجع، فلقي نعيم بن مسعود الأشجعي، وقد قدم معتمرا، فقال: يا نعيم إني واعدت محمدا أن نلتقي بموسم بدر وأن هذا عام جذب، ولا يصلحنا إلا عام نرعى فيه الشجر، ونشرب فيه اللبن، وقد بدا لي، ولكن إن خرج مُحَمَّدٌ ولم أخرج

﴿زَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: 173] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾
[الأحزاب: 22]

زاده ذلك جراءة، فالحق بالمدينة فثبطهم، ولك عندي عشر من الإبل، فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون، فقال لهم: ما هذا بالرأي أتوكم في دياركم وقراركم، فلم يقلت، أي: لم يتخلص منكم أحد إلا شريدا، أفترون أن يخرجوا وقد جمعوا لكم عند الموسم، فوالله لا يفلت منكم أحد، ففتروا وكرهوا الخروج، فقال عليه السلام: «والذي نفسي بيده؛ لأخرجن ولو لم يخرج معي أحد»، فخرج في سبعين راكبا وهو يقولون: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، ﴿﴿زَادَهُمْ إِيمَانًا﴾﴾ الضمير المستكن للمقول أو لمصدر، قَالَ: أو لفاعله نعيم والبارز للمقول لهم، وذلك لأنهم لم يلتفتوا إليه، ولم يضعفوا، بل ثبت به يقينهم بالله، وازداد إيمانهم، فأظهروا حمية الإسلام وأخلصوا عنده، فانقلبوا من بدر بنعمة من الله عافية وثبات على الإيمان، وزيادة فيه وفضل وربح في التجارة، فإنهم لما أتوا بدرًا وافوا بها سوقًا، وكان معهم تجارات، فباعوها وأصابوا خيرا، ثم انصرفوا إلى المدينة سالمين غانمين، فرجع أبو سفيان إلى مكة، فسمى أهل مكة جيشه جيش السوق، وقالوا: إنما خرجتم لشربوا السوق، قَالَ البيضاءي: بيض الله وجهه، وهو دليل على أن الإيمان يزيد وينقص، ويعضده قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قلنا يا رَسُولَ اللَّهِ الإيمان يزيد وينقص، قَالَ نعم، يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة، وينقص حتى يدخل صاحبه النار.

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى) في سورة الأحزاب: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا﴾ [الأحزاب: 11]، أي: الخطب أو البلاء، ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ﴾ بقوله تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ الآية [البقرة: 214]، ﴿وَرَسُولُهُ﴾ بقوله: سيشتد الأمر باجتماع الأحزاب عليكم، والعاقبة لكم عليهم، وبقوله عليه السلام: إنهم سائرون إليكم بعد تسع أو عشر، ﴿وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾، أي: وظهر صدق خبر الله ورسوله، أو صدقا في النصر والثواب، كما صدقا في البلاء.

(﴿وَمَا زَادَهُمْ﴾) فيه ضمير لما رأوا أو الخطب أو البلاء (﴿إِلَّا إِيمَانًا﴾) بالله ومواعيده (﴿وَتَسْلِيمًا﴾) للأوامر ومقاديره، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ يعلم منه أن التسليم

وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ «وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ

خارج عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ مُغَايِرَ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ.
ثم استدلل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى قَبُولِهِ الزِّيَادَةَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: (وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ)، كَلِمَةً «فِي» كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ»، وَقَوْلُهُ: وَالْحُبُّ، مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ.

وقوله: (وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ)، عَطَفَ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: (مِنَ الْإِيمَانِ)، خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ كَمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى قَبُولِ الْإِيمَانِ الزِّيَادَةَ وَالنَّقْصَانَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحُبَّ وَالْبُغْضَ يَتَفَاوَتَانِ، كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى مَا أَضَافَ إِلَيْهِ الْبَابَ، فَيَدْخُلُ فِي تَرْجُمَةِ الْبَابِ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ، فَإِنَّهُ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، وَلَفْظُهُ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ». وَلَفْظُ أَبِي أَمَامَةَ: مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانُ، وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ مِنْ أَنَسٍ، وَحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ، وَزَادَ أَحْمَدُ فِيهِ: وَنَصَحَ لِلَّهِ، وَزَادَ فِي أُخْرَى: وَيَعْمَلُ لِسَانَهُ فِي ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ: لَا يَحِقُّ لِلْعَبْدِ الصَّالِحِ الْإِيمَانُ حَتَّى يَحِبَّ لِلَّهِ وَيَبْغِضَ لِلَّهِ، وَلَفْظُ الْبَزَارِ رَفَعَهُ: أَوْثَقَ عَرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ، وَسَيَأْتِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ: آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ كَقَوْلِهِ وَهُوَ قَوْلُ وَفَعَلَ.

(وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) هَذَا تَعْلِيلُ ذِكْرِهِ بِصِغَةِ الْجَزْمِ، وَهُوَ حَكَمٌ مِنْهُ بِصَحَّتِهِ، وَقَدْ وَصَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ لِهَمَا مِنْ طَرِيقِ عِيسَى بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِي بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَمَا بَعْدَ، فَإِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ إِلَى آخِرِهِ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ الْأُمَوِيِّ، الْقُرَشِيِّ التَّابِعِيِّ الْإِمَامَ الْعَادِلَ الْخَلِيفَةَ الرَّاشِدَ⁽¹⁾، أَجْمَعَ عَلَى جَلَالَتِهِ وَفَضْلِهِ وَوَفُورِ عِلْمِهِ وَزَهْدِهِ وَعَدْلِهِ وَشَفَقَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ وَأَنَسًا

(1) وَقَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: الْخُلَفَاءُ خَمْسَةٌ: أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ عَامٍ مَنْ يَصْحَحُ لَهُذِهِ الْأُمَّةَ دِينَهَا، فَنَظَرْنَا فِي الْمِائَةِ الْأُولَى فَإِذَا هُوَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ».

وغيرهما، وصلى أنس خلفه قبل خلافته، فقال: ما رأيت أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من هذا الفتى، تولى الفتى سنة تسع وتسعين، ومدة خلافته سنتان وخمسة أشهر نحو خلافة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فملاً الأرض قسطاً وعدلاً⁽¹⁾. وأمه حفصة بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: في ولدي رجل في وجهه شجة تملأ الأرض عدلاً، وكان يقال له الأشج لما ضربته دابة في وجهه فشجته. ولد بمصر وتوفي بدير سمعان، قرية بحمص يوم الجمعة لخمس ليال بقين من شهر رجب سنة إحدى ومائة، وقال القاضي جمال الدين بن واصل: والظاهر عندي أن دير سمعان هو المعروف الآن بدير النقيرة من عمل معرة النعمان المشهور، وأوصى أن يدفن معه شيء كان عنده من شعر النبي ﷺ وأظفاره، وقال: إذا مت فاجعلوه في كفني، ففعلوا ذلك، وعن يوسف بن مالك، قَالَ: بينا نحن نسوي التراب على قبر عمر بن العزيز، سقط علينا رق من السماء فيه مكتوب أمان من الله لعمر بن عبد العزيز من النار، وليس له في البُخَارِيِّ سوى حديث واحد رواه في الاستقراض من حديث أبي هريرة في المفلس، وفي الرواة أيضاً عمر بن عبد العزيز بن عمران بن مقلاص⁽²⁾.

- (1) ولما ولي قال رعاء الشاء في رؤوس الجبال: من هذا الخليفة الذي قام على الناس، فقيل: وما علمكم بذلك؟ قالوا: «إنه إذا قام خليفة صالح كُتِبَ الذناب عن شيائنا».
- (2) قال النووي في تهذيب الأسماء: حملة: العلماء في المائة الأولى على عمر بن عبد العزيز، والثانية على الشافعي، والثالثة على ابن شريح. وقال الحافظ ابن عساكر: هو الشيخ أبو الحسن الأشعري، وفي الرابعة على أبي سهل الصعلوكي. وقيل: على القاضي الباقلاني. وقيل: أبي حامد الإسفراييني، وفي الخامسة على الغزالي. وقال الكرمانلي: هذا أمر ظني لا مطمح لليقين فيه، فللحنفية أن يقولوا: هو الحسن بن زياد في الثانية، والطحاوي في الثالثة وأمثالهما، وللمالكية أن يقولوا أشهب في الثانية وهلم جزءاً. وللحنابلة أنه الخلال في الثالثة، والزغواني في الخامسة، إلى غير ذلك. وللمحدثين أنه يحيى بن معين في الثانية، والنسائي في الثالثة، ولأولي الأمر أنه المأمون والمقتدر والقادر، وللزهاد أنه معروف الكرخي، والشبلي في الثالثة ونحوهما، إذ تصحيح الدين متناول لجميع أنواعه مع أن لفظة (من) يحتمل التعدد في المصحح، وقد كان قبل كل مائة أيضاً من يصحح ويقوم بأمر الدين، وإنما المراد من انقضت المائة وهو حي عالم مشار إليه، ولا يبعد أن يكون في السادسة الإمام الرازي، وكيف لا ولولاه لامتلات الدنيا من شبه الفلاسفة وهو الداعي إلى الله في إثبات القواعد الحقانية وحجة الحق على الخلق في تصحيح العقائد الإيمانية. [المؤلف].

إِلَى عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ: «إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ، وَشَرَائِعَ، وَحُدُودًا، وَسُنَنًا،

(إِلَى عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ)، بفتح العين وكسر الدال المهملتين فيهما، هو ابن عميرة بفتح العين الكندي الجزري التابعي، روى عَنْ أَبِيهِ وعمه العرس بن عميرة، وهما صحابيَّان، وعنه الحكم وغيره من التابعين وغيرهم، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وسيد أهل الجزيرة⁽¹⁾، ويقال: اختلفوا في أنه صحابي والصحيح أنه تابعي، وسبب الاختلاف أنه روى أحاديث عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مرسله فظنه بعضهم صحابياً، وكان عدي عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة والموصل، فلذلك كتب إليه واستعمال عمر له يدل على أنه لا صحبة له لأنه عاش بعد عمر، ولم يبق أحد من الصحابة إلى خلافته، وتوفي سنة ثلاث وعشرين ومائة، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة، وليس له في الصحيحين شيء ولا في الترمذي.

(إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ) أي: أعمال مفروضة، كذا في معظم الروايات باللام ونصب فرائض، وفي رواية ابن عساكر: «أن الإيمان فرائض» على أن الإيمان اسم أن، وفرائض خبرها، أي: أعمالا مفروضة.

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وبالأول جاء الموصول هذا، يريد به ما وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن شيبه، وقد أشرنا إليه.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الثاني أيضاً وصله ابن أبي شيبه في مصنفه، حيث قَالَ: ثنا أبو أسامة عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ عَدِيٍّ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ فَرَائِضُ وَشَرَائِعُ وَحُدُودُ وَسُنَنُ إِلَى آخِرِهِ.

(وَشَرَائِعَ)، أي: عقائد دينية، (وَحُدُودًا)، أي: منهيات ممنوعة، (وَسُنَنًا)، أي: مندوبات، كذا فسرهما الْكَرْمَانِيُّ، وقال: إنما فسرناها بذلك ليتناول الاعتقاديَّات والأعمال والتروك واجبة ومندوبة، ولئلا يتكرر، وقال ابن المرباط: الفرائض ما فرض علينا من صلاة وزكاة ونحوهما، والشرائع كالتوجه إلى القبلة وصفات الصلاة وعدد شهر رمضان وعدد جلد القاذف وعدد الطلاق إلى غير ذلك والسنن ما أمر به الشارع من فضائل الأعمال، فمن أتى بالفرائض والسنن وعرف الشرائع فهو مؤمن كامل.

(1) وقال أحمد بن حنبل: عدي لا يسأل عن مثله.

فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشْ فَسَأَبِّئُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أُمْتُ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ» وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ:

(فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا)، أي: الفرائض وما معها (اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ) هذا هو محل الاستشهاد لقبول الإيمان الزيادة والنقصان، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لقائل أن يقول: إنه لا يدل على ذلك، بل على خلافه، إذ قَالَ إِنْ لِلْإِيمَانِ كَذَا وَكَذَا، فجعل الإيمان غير الفرائض، وما ذكر معها، وقال من استكملها، أي: الفرائض وما معها، فجعل الكمال لما للإيمان لا الإيمان، وأجاب عنه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وتبعه الْقُسْطَلَانِيُّ: بأن آخر كلامه يشعر بذلك، حيث قَالَ: فمن استكملها، أي: الفرائض وما معها، فقد استكمل الإيمان، وبهذا يتلفق الروايتان، فالمراد أنها من مكملات الإيمان، حيث جعل الشارع على رواية ابن عساكر مكملات الإيمان إيماناً، وهذا كما ترى فتأمل.

(فَإِنْ أَعِشْ فَسَأَبِّئُهَا)، أي: فسأوضحها (لَكُمْ) أيضاً يفهمه كل أحد، والمراد تفاريعها وتفصيلها لا أصولها، إذ كانت معلومة لهم مجملة.

(حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أُمْتُ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ)، وإنما قَالَ ذلك؛ لأن ولاية أمور العامة شاقة والخروج عن عهدها أمر صعب ربما لا يهتدي إليه أحد، وإن سعى إليه سعياً بليغاً إلا من وفقه الله تعالى وهداه، قَالَ الشراح: وليس في هذا تأخير البيان عن وقت الحاجة، إذ الحاجة لم تتحقق، أو أنه علم أنهم كانوا يعلمون مقاصدها، ولكنه استظهر وبالع في نصيحهم وتنبههم على المقصود، وعرفهم أقسام الإيمان مجملة، وأنه سيذكرها مفصلة إذا تفرغ لها، فقد كان مشغولاً بالأهم.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) الخليل، وفي رواية الأصيلي زيد: صلى الله تعالى عليه وسلم، هو ابن آزر، وهو تارح بفتح الراء المهملة، وفي آخره حاء مهملة، فأزر اسم وتارح لقب له وقيل: عكسه، وإبراهيم اسم عبراني، قَالَ الماوردي: معناه أب رحيم، وكان آزر من أهل حران، وولد إبراهيم في أرض العراق، وكان يتجر في البز، وهاجر من أرض العراق إلى الشام، وبلغ عمره مائة وخمسة وسبعين سنة، وقيل: مائتي سنة، ودفن بالأرض المقدسة وقبره بقرية حبرون، بالحاء

﴿وَلَكِنْ لِّطَمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: 260] وَقَالَ مُعَاذٌ:

المهملة، وهي التي تسمى اليوم ببلدة الخليل عليه السلام.

(﴿وَلَكِنْ لِّطَمَئِنَّ قَلْبِي﴾)، أي: بلى آمنت بأنك تحيي الموتى، ولكن سألت ذلك لأزداد بصيرة، وسكون قلب بمضامة العيان إلى الوحي والاستدلال، فإن تظاهر الأدلة أسكن للقلوب، وأزيد للبصيرة واليقين، ولأن علم الاستدلال يجوز معه التشكيك بخلاف العلم الضروري الحاصل من المشاهدة والعيان ومن ثمه قيل: شندن كئي بود ماشند ويدن.

قال الزمخشري: فإن قلت: كيف قال له ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾، وقد علم أنه أثبت الناس إيماناً؟

قلت: ليجيب بما أجاب به لما فيه من الفائدة الجليلة للسامعين، انتهى.

قال محمود العيني: إن فيه فائدتين:

إحدهما: هي التفرقة بين علم اليقين وعين اليقين، فإن في عين اليقين طمأنينة ليست في علم اليقين.

والثانية: أن لإدراك الشيء مراتب مختلفة قوة وضعفاً وأقصاها عين اليقين، هذا وفيه دلالة على قبول التصديق اليقيني للزيادة، وعند ابن جرير بسند صحيح إلى سعيد بن جبير، أي: يزداد يقيني، وعن مجاهد لأزداد إيماناً إلى إيماني، وإنما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها، لأن تلك الآيات دلت على الزيادة صريحاً، وهذه يلزم الزيادة منها، ففصل بينها إشعاراً بالتفاوت.

(وَقَالَ مُعَاذٌ) ابْنُ جَبَلٍ بضم الميم وبالذال المعجمة، هو ابن جبل عمرو بن أوس أبو عبد الرحمن الأنصاري، أسلم وهو ابن ثماني عشرة سنة، وشهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، ثم شهد المشاهد كلها مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وأخى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بينه وبين عبد الله بن مسعود، رُوي له عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة حديث وسبعة وخمسون حديثاً، اتفقا على حديثين، وانفرد البُخَارِيُّ بثلاثة، وانفرد مسلم بحديث واحد، وأخذ يده رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وقال: يا معاذ والله إنني لأحبك، وقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جمع القرآن على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أربعة: أبي بن كعب، ومعاذ ابن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد الأنصاري، وقال

«اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً» وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْلَمَهُمُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ: نَعَمْ الرَّجُلُ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ قَاضِيًا بِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الَّذِينَ كَانُوا يَفْتَنُونَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ: عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ.

وِثْلَاثَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبِي بَنِ كَعْبٍ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ. وَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو قَتَادَةَ وَجَابِرٌ وَأَنْسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَتَوَفَّى فِي طَاعُونَ عَمَوَاسٍ⁽¹⁾ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمِيمِ، قَرْيَةً بَيْنَ الرَّمْلَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدَسِ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَقِيلَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً.

(اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ) بِالْجَزْمِ، (سَاعَةً)، وَوَجْهٌ دَلَالَةٌ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى الْمَطْلَبِ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ مَعَاذًا كَانَ مُؤْمِنًا، وَأَيُّ مُؤْمِنٍ، فَالْمُرَادُ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ، أَيْ: اجْلِسْ حَتَّى نَذْكُرَ وَجْهَ الدَّلَالَاتِ عَلَى مَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ نَتَذَكَّرُ الْخَيْرَ وَأَحْكَامَ الْآخِرَةِ وَأُمُورَ الدِّينِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِيمَانٌ، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: لَا تَعْلُقُ فِيهِ لِلزِّيَادَةِ، لِأَنَّهُ مَعَاذًا إِنَّمَا أَرَادَ تَجْدِيدَ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ الْعَبْدَ يُؤْمِنُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ فَرَضًا، ثُمَّ يَكُونُ أَبَدًا مُجَدِّدًا كُلَّمَا نَظَرَ أَوْ فَكَّرَ، هَذَا وَمَا نَفَاهُ أَوَّلًا أَثْبَتَهُ آخِرًا، لِأَنَّ تَجْدِيدَ الْإِيمَانِ إِيمَانٌ، انْتَهَى.

وَمَنْ قَالَ لَهُ مَعَاذُ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْأَسُودُ بْنُ هَلَالٍ عَلَى مَا وَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ بِنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ، حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَادٍ عَنِ الْأَسُودِ بْنِ هَلَالٍ، قَالَ: قَالَ لِي مَعَاذُ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً وَكَذَا وَصَلَهُ وَفِي رِوَايَةٍ لُهُمَا عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَادٍ عَنِ الْأَسُودِ ابْنِ هَلَالٍ قَالَ: كَانَ مَعَاذٌ يَقُولُ لِرَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِهِ اجْلِسْ بِنَا فَلْنُؤْمِنُ مِنْ سَاعَةٍ، فَيَجْلِسَانِ، فَيَذْكُرَانِ اللَّهَ وَيُحْمَدَانِهِ، وَعَرَفَ مِنَ الرَّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّ الْأَسُودَ أَبْهَمَ نَفْسَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعَاذٌ قَالَ ذَلِكَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَعَرَفَ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ وَإِنْ كَانَ عِلْقُهُ الْبُخَارِيِّ لَكِنْ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ وَصَلَهُ.

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ)، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بَنُ غَافِلٍ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ

(1) وَإِنَّمَا نَسَبَ الطَّاعُونَ إِلَى عَمَوَاسٍ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ مِنْهَا. [المؤلف].

«الْبَقِيَّةُ الْإِيمَانُ كُلُّهُ»،

أبو عبد الرحمن الهذلي نسبة إلى جده، هذيل بن مدركة. أسلم بمكة قديماً، وقال: رأيتني سادس ستة ما على وجه الأرض مؤمن غيرنا، هاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو الذي أَجْهَرَ على أبي جهل يوم بدر، وشهد له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالجنة، وهو صاحب نعل رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكان يلبسه إياها إذا قام، وإذا خلعها وجلس أدخلها في ذراعه، وَرَوِيَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثمانمائة حديث وثمانية وأربعون حديثاً، اتفقا منها على أربعة وستين، وانفرد الْبُخَارِيُّ بأحد وعشرين ومسلم بخمسة وثلاثين، وروى له الجماعة، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن بضع وستين سنة، وقيل: نزل الكوفة في آخر أمره، وتوفي بها والأول أصح، وصلى عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: الزبير، وقيل: عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقيل لحذيفة: أَخْبَرَنَا بِرَجُلٍ قَرِيبِ السَّمْتِ وَالْهَدْيِ وَالِدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ عَنْهُ، قَالَ: مَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَقْرَبَ سَمْتًا وَهَدْيًا وَدَلًّا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ، يعني به عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ أَبُو عبيد: الدل بفتح الدال المهملة قريب المعنى من الهذلي، بفتح الهاء وسكون الدال وهما بمعنى السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمال، وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على قضاء الكوفة وبيت مالها لعمر وصدراً من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(الْبَقِيَّةُ)، هو العلم، وزوال الشك، يقال: يقنت الأمر بكسر وأيقنت واستيقنت وتيقنت كله بمعنى وأنا على يقين منه، وذلك عبارة عن التصديق، وهو أصل الإيمان، فعبر بالأصل عن الجميع، وقال: (الْإِيمَانُ كُلُّهُ)، كقوله: «الحج عرفة»، بمعنى أصل الحج ومعظمه عرفة، وذلك لأنه إذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء اللَّهِ تَعَالَى بالأعمال الصالحة، وفيه دلالة على أن الإيمان يتبعض، لأن كلاً وأجمع لا يؤكد بهما إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً، أو حكماً، فعلم أن للإيمان كلاً وبعضاً، فيقبل الزيادة والنقصان، ثم إن هذا التعليق من أثر رواه الطبراني بسند صحيح، وبقيته: والصبر نصف الإيمان، ولفظ النصف صريح في التجزية. وروى أحمد في كتاب الزهد عن وكيع عن شريك عن هلال عن عبد الله بن عُلَيْمٍ، قَالَ: سمعت ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في دعائه: اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَيَقِينًا وَفَقْهًا قَالَ الْعَسْقَلَانِي: وإسناده صحيح،

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى

وهذا أصرح في المقصود، ولم يذكره المصنف وكذا بقية الأثر المذكور؛ لأن عاداته الاقتصار على ما يدل بالإشارة وحذف ما يدل بالصراحة.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المكي، أسلم بمكة قديما مع أبيه قبل بلوغه، وهاجر معه، ولا يصح قول من قَالَ إنه أسلم قبل أبيه وهاجر قبله، واستصغر عن أحد، وشهد الخندق وما بعدها وهو أحد العبادلة الأربعة، وثانيهم ابن عباس، وثالثهم عبد الله بن عمرو بن العاص، ورابعهم عبد الله بن الزبير، وليس عبد الله بن مسعود منهم كما توهم، قَالَ جابر: لم يكن أحد من الصحابة ألزم بطريق النَّبِيِّ ﷺ، ولا أتبع من ابن عمر هذا، وكان كثير الصدقة، فربما تصدق في المجلس الواحد بثلاثين ألفا، وقل نظيره في المتابعة لرسول الله ﷺ وإعراضه عن الدنيا ومقاصدها والتطلع إلى رئاسة أو غيرها، وأدل دليل على عظم مرتبته شهادة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بقوله: إن عبد الله رجل صالح، وقال الزُّهْرِيُّ: لا يعدل عن رأي ابن عمر، فإنه أقام بعد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ستين سنة، فلم يخف عليه شيء من أمره ولا من أمر الصحابة، ولم يقاتل في الحروب التي جرت بين المسلمين، وكان يقول: ما أخذني أسى على شيء فأتني من الدنيا إلا أنني لم أقاتل مع علي رضي الله عنه الفئة الباغية، رُوي له عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ألفا حديث وستمئة وثلاثون حديثا اتفقا منها على مائة وسبعين، وانفرد البُخَارِيُّ بأحد وثمانين، ومسلم بأحد وثلاثين، وقال البُخَارِيُّ: أصح الأسانيد مطلقا مالك عن نافع عن ابن عمر، وتسمى بهذا الإسناد بسلسلة الذهب مات بفسخ، بالفاء والخاء المعجمة: موضع بقرب مكة، وقيل: بذي طوى، سنة ثلاث أو أربع وسبعين سنة بعد قتل ابن الزبير بثلاثة أشهر، وقيل: بستة عن أربع أو ست وثمانين سنة، وصلى عليه الحجاج، وفي الصحابة أيضا عبد الله بن عمر جَرُمِي، يقال: إن له صحبة يروى عنه حديث في الوضوء.

(لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ) بالتعريف، وفي رواية بالتنكير (حَقِيقَةَ التَّقْوَى)، التي هي وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة، وفيه إشعار إلى أن بعض المؤمنين بلغوا إلى كنه الإيمان، وبعضهم لا، فتجوز الزيادة والنقصان، وفي بعض الروايات وقع لفظ الإيمان بدل التقوى.

حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ»، وَقَالَ مُجَاهِدٌ:

(حَتَّى يَدَعَ)، أي: يترك (مَا حَاكَ) بالمهملة، وتخفيف الكاف، أي: اضطرب وتردد (فِي الصَّدْرِ)، ولم ينشرح له وخاف الإثم فيه، كذا فسرهُ النَّوَوِيُّ، قَالَ الجوهري: حَاكَ السيف وأحَاكَ بمعنى. يقال: ضربه فما حَاكَ فِيهِ السيف إذا لم يعمل فِيهِ، والحيك أخذ القول فِي القلب، يقال: مَا يَحِيكَ فِيهِ الملام إذا لم يؤثر فِيهِ، وَقَالَ التيمي: حَاكَ فِي الصدر، أي: ثبت، وقال شمر الحائك الراسخ فِي قلبك الذي يهملك.

وفي بعض نسخ المغاربة: مَا حَكَّ بتشديد الكاف، وفي بعض النسخ العراقية: مَا حَاكَ بِالْألف والتشديد من المحاكاة، حكاها محمود العُيْنِي والبرماوي.

وقد روى مسلم معنى ذلك الأثر من حديث النّوَّاس بن سَمْعَانَ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: «الْبِرُّ حَسَنُ الْخَلْقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ».

وعند أحمد والترمذي من حديث عطية السعدي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَكُونُ الرَّجُلُ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا لِمَا بِهِ الْبَأْسُ».

وقد أخرج ابن أبي الدنيا فِي كتاب التقوى عَنِ أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تَمَامُ التَّقْوَى أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ حَتَّى تَتْرَكَ مَا تَرَى أَنَّهُ حَلَالٌ خَشِيَ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا.

ولما لم يكن فِيهَا شيء على شرط المصنف اقتصر على أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ العسقلاني: وَلَمْ أَرَهُ مَوْصُولًا إِلَى الْآنَ.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ)، هو ابن جبر، بفتح الجيم وسكون الموحدة: الإمام المفسر المشهور، مكي مخزومي، مولى عبد الله بن السائب المخزومي، وقيل: مولى قيس تابعي متفق على جلالته وتوثيقه إمام فِي التفسير والحديث والفقه، وقيل: كَانَ أَعْلَمُهُمْ بِالتفسير مجاهد، سمع ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة، وجابرا وعبد الله بن عمرو وغيرهم، قَالَ: عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثِينَ مَرَّةً، وَتَوَفِّيَ بِمَكَّةَ وَهُوَ سَاجِدٌ سَنَةً أَوْ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِمِائَةٍ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَوَصَلَ هَذَا التعليل عبد بن حميد فِي تفسيره

«**شَرَعَ لَكُمْ**» أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «**شَرَعَهُ** مِنْهَا جَاءَ» [المائدة: 48] سَبِيلًا وَسُنَّةً.

بسند صحيح عَنْ شِبَابَةَ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْهُ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادِهِ بِلَفْظِهِ هَذَا، أَيْ: قَالَ مُجَاهِدٌ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «**شَرَعَ لَكُمْ**» [الشورى: 13]، زَادَ الْهَرَوِيُّ وَابْنُ عَسَاكِرٍ: مِنَ الدِّينِ.

(أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ)، أَيْ: نَوْحًا (دِينًا وَاحِدًا)، وَالْمُرَادُ أَنَّ الَّذِي تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ أَدْلَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ هُوَ شَرْعُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الَّذِينَ قَبْلَ نَبِيِّنَا ﷺ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «**شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا**» الْآيَةُ، وَإِنَّمَا خَصَّ نَوْحًا بِالذِّكْرِ لِمَا قِيلَ: إِنَّهُ الَّذِي جَاءَ بِتَحْرِيمِ الْحَرَامِ وَتَحْلِيلِ الْحَلَالِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِتَحْرِيمِ الْأَمْهَاتِ وَالْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ، وَهُوَ أَوَّلُ نَبِيٍّ جَاءَ بَعْدَ إِدْرِيسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَّا مَا يُقَالُ: «أَنَّ إِيَّاهُ» تَصْخِيفٌ فِي هَذَا الْأَثَرِ وَالصَّوَابُ: أَوْصَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَأَنْبِيَاءَهُ كَمَا عِنْدَ عَبْدِ بَنٍ حَمِيدٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ، وَكَيْفَ يَفْرُدُ الضَّمِيرُ مُجَاهِدًا مَعَ أَنَّ فِي السِّيَاقِ ذِكْرَ جَمَاعَةٍ فَمُدْفُوعٌ بِأَنَّ نَوْحًا أَفْرَدَ فِي الْآيَةِ وَبَقِيَّةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَطَفَتْ عَلَيْهِ وَهُمْ دَاخِلُونَ فِيْمَا وَصَّى بِهِ نَوْحًا، وَكُلُّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي هَذِهِ الْوَصِيَّةِ، فَذَكَرَ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ نَوْحًا أَقْرَبُ الْمَذْكُورِينَ، وَهُوَ أَوْلَى بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ فَلَيْسَ بِتَصْخِيفٍ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «**لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ**» أَيُّهَا النَّاسُ.

(«**شَرَعَهُ وَمِنْهَا جَاءَ**»، سَبِيلًا)، تَفْسِيرٌ لِمِنْهَا جَاءَ، أَيْ: طَرِيقًا وَاضِحًا مِنْ نَهْجِ الْأَمْرِ إِذَا وَضَحَ.

(وَسُنَّةً) تَفْسِيرٌ لَشَرْعَةٍ يُقَالُ: شَرَعَ يَشْرَعُ شَرْعًا، أَيْ: سُنَّ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الطَّرِيقَةُ إِلَى الْمَاءِ، شَبَّهَ بِهَا الدِّينَ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى مَا هُوَ سَبَبُ الْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الْمَاءَ سَبَبُ الْحَيَاةِ الْبَدَنِيَّةِ، فَفِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مَرْتَبٍ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «سُنَّةٌ وَسَبِيلًا»، فَيَكُونُ مَرْتَبًا، وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصْلُهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ بِسَنْدِ صَحِيحٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ التَّمِيمِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

2 - باب: دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ

وأخرج عبد الرزاق عَنْ معمر، عَنْ قَتَادَةَ: شرعة ومنهاجا، قَالَ: الدين واحد والشرعة مختلفة، وقال ابن إسحاق: قَالَ بعضهم الشرعة: الدين والمنهاج الطريق، وقيل: هما الطريق والطريق هنا الدين، ولكن اللفظ إذا اختلف أتى بالفاظ يؤكد بها القصة، وقال مُحَمَّد بن يزيد: شرعة معناها ابتداء الطريق والمنهاج الطريق المستمر، فإن قيل: هذه الآية تدل على الاختلاف، والتي قبله تدل على الاتحاد فما وجه الجمع بينهما، قيل: إن الاتحاد في أصول الدين، وليس بين الأنبياء فيها اختلاف، والاختلاف في فروعها، وهي التي يدخلها النسخ، فعند اختلاف المحل لا يثبت التعارض، ثم إني ما رأيت أحداً من الشراح تعرض لوجه دلالة هذا الأثر على المطلب، بل قال محمود العيني: إن قوله: وقال ابن مسعود إلى هنا غير ظاهر الدلالة على الدعوى فتأمل.

ولعل وجهه أنه تَعَالَى لما جعل لكل واحد من الأنبياء شرعة ومنهاجا بالتفسيرين السابقين، وكل منهم مؤمن، علم أن الإيمان يقبل التعدد، وكل ما يقبل التعدد فهو يقبل الزيادة والنقصان.

2 - باب: دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ

وَمَعْنَى الدُّعَاءِ فِي اللُّغَةِ: الإِيْمَانُ.

ثم قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (دَعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ)، يعني: فسر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: 77]، فقال: المراد بالدعاء الإيمان، فمعنى دعاؤكم إيمانكم، فسمى الدعاء إيماناً، والدعاء عمل، فاحتج به على أن الإيمان عمل وعطفه على ما قبله كعادته في حذف أداة العطف، حيث ينقل التفسير، وهذا التعليق وصله ابن جرير من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾، يقول: لولا إيمانكم، أخبر الله الكفار أنه لا يعبأ بهم، ولولا إيمان المؤمنين لم يعبؤوا بهم أيضاً، هذا وقال غيره: الدعاء هنا مصدر مضاف

8 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ،

إلى المفعول، والمراد دعاء الرسل الخلق إلى الإيمان، فالمعنى ليس لكم عند الله قدر، إلا أن يدعوكم الرسول، فيؤمن من آمن ويكفر من كفر، فقد كذبتم أنتم فسوف يكون العذاب لازماً لكم، وقيل: معنى الدعاء هنا الطاعة، ويؤيده حديث النعمان بن بشير أن الدعاء هو العبادة، أخرجه أصحاب السنن بسند جيد.

ثم اعلم أنه قَالَ النَّوَوِيُّ: يقع في كثير من نسخ البُخَارِيِّ هنا باب، وهو غلط فاحش، والصواب حذفه، ولا يصح إدخاله هنا، إذ لا تعلق له بما نحن فيه، ولأنه ترجم أولاً لقوله عليه السلام: «بُني الإسلام»، ولم يذكره قبل هذا، وإنما ذكره بعده، ولأنه ذكر الحديث بعده، وليس هو مطابقاً للترجمة، وقال الْكِرْمَانِيُّ: وعندنا نسخة مسموعة على الْفِرْبَرِيِّ، وعليها خطه، وهو هكذا دعاؤكم إيمانكم بلا باب ولا واو.

وقال الْعَيْنِيُّ: رأيت نسخة عليها خط الشيخ قطب الدين الحلبي، وفيها باب دعاؤكم إيمانكم، وليس ذلك بجيد لما عرفت. ولما فرغ المؤلف عن ذكر الأدلة الدالة على أن الإيمان يزيد وينقص شرع في ذكر الحديث المترجم به الباب، فقال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ)، بالتصغير (ابْنُ مُوسَى) بن باذام بالباء الموحدة والذال المعجمة، وهو لفظ فارسي معرب ومعناه: اللوز أبو مُحَمَّد العبسي، بفتح المهملة وسكون الموحدة، مولاهم الكوفي الثقة، سمع الأعمش وخلقا من التابعين، وعنه البُخَارِيُّ وأحمد وغيرهما، وروى مسلم وأصحاب السنن عن رجل عنه، وكان عالماً بالقراءات رأساً فيها، قَالَ أحمد ابن عبد الله العجلي: ما رأيت عبید الله رافعا رأسه ولا ضاحكاً قط، توفي بالإسكندرية سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة ومائتين، قَالَ ابن قتيبة في المعارف: كان عبید الله يتشيع ويروي أحاديث منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس، وقال النَّوَوِيُّ وقع في الصحيحين وغيرهما من كتب أئمة الحديث الاحتجاج بكثير من المبتدعة غير الدعاة إلى بدعتهم، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم والاستدلال بها والسماع منهم وأسماعهم من غير إنكار.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية الْهَرَوِيِّ: حَدَّثَنَا (حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ) بن عبد الرحمن الجمحي، بضم الجيم وفتح الميم نسبة إلى جُمَح أحد أجداده،

عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«بُنِيَ الْإِسْلَامُ.....»

المكي القرشي الثقة الحجة، سمع عطاء وغيره من التابعين، وعنه الثوري وغيره من الأعلام، مات سنة إحدى وخمسين ومائة، روى له الجماعة، وقد قال قطب الدين إلا ابن ماجة، وليس بصحيح، بل روى له ابن ماجة أيضًا، كما نبه عليه المزي.

(عَنْ عِكْرَمَةَ)، بكسر المهملة وسكون الكاف وكسر الراء (ابن خَالِدٍ بن العاص بن هشام المخزومي، نسبة إلى مخزوم أحد أجداده القرشي، المكي الثقة الجليل، سمع ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وروى عنه عمرو بن دينار وغيره من التابعين، مات بمكة بعد عطاء ومات عطاء سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائة، والعاص جده هو أخو أبي جهل، قتله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ببدر كافرًا، وهو خال عمر على قول، وفي الصحابة عكرمة ثلاثة لا رابع لهم، ابن أبي جهل، وابن عامر، وابن عبيد، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وفي طبقة عكرمة بن خالد بن العاص عكرمة بن خالد بن سلمة، وهو ضعيف، ولم يخرج له البُخَارِيُّ، وهو لم يرو عن ابن عمر، وينبغي التنبيه لهذا، فإنه موضع الاشتباه والالتباس.

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وقد سبق ترجمته، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعنونة، وأن رجال إسناده كلهم مكيون إلا عبيد الله، فإنه كوفي، وكلهم على شرط الستة إلا عكرمة بن خالد، فإن ابن ماجة لم يخرج له، وأنه من ربايعات البُخَارِيِّ، ومن خماسيات مسلم، وأخرج منته المؤلف في التفسير أيضًا، ومسلم في الإيمان، وزاد في روايته عَنْ حَنْظَلَةَ، قَالَ: سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوساً أن رجلاً قَالَ لعبد الله بن عمر: ألا تغزو، فقال: إني سمعت فذكر الحديث، وقال: البيهقي اسم الرجل السائل حكيم.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ)، هو لغة: الانقياد والخضوع، وفي الشريعة: الانقياد لله ولرسوله ﷺ بالتلفظ بكلمتي الشهادة والإتيان بالواجبات، والانهاء عن المنكرات، كما دل عليه جواب النَّبِيِّ ﷺ حين سألَه جبريل عليه السلام عَنْ الْإِسْلَامِ، حيث قَالَ عليه السلام: الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم شهر رمضان.

عَلَى خَمْسٍ :

ثم اختلف العلماء في الإيمان والإسلام، هل هما مترادفان أو متغايران، فذهب المحققون إلى أنهما متغايران، وهو الصحيح، وذهب بعض المحدثين والمتكلمين وجمهور المعتزلة إلى أنهما مترادفان شرعاً، لأن الإيمان لو كان غير الإسلام لما قبل من مبتغيه، لقوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 85]، وليس كذلك، ولأن الإسلام إما أن يكون من التسليم أي: تسليم العبد نفسه لله تَعَالَى، أو يكون مأخوذاً من الاستسلام، وهو الانقياد، وكيف ما كان فهو راجع إلى التصديق، ولأنه لو كانا متغايرين، لتصور أحدهما بدون الآخر، ولتصور مسلم ليس بمؤمن أو مؤمن ليس بمسلم، والجواب عن الأول، إنا لا نسلم أن الإيمان الذي هو التصديق فقط دين، بل الدين إنما يقال لجميع الأركان المعتمدة في كل شريعة، كالإسلام المفسر بتفسير النَّبِيِّ ﷺ، ولهذا يقال: دين الإسلام، ولا يقال: دين الإيمان، فمعنى الآية ومن يتبع ديناً غير دين مُحَمَّدٍ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ، وعن الثاني، أننا لا نسلم أن التسليم هنا بمعنى تسليم العبد نفسه، بل هو بمعنى الاستسلام وهو الانقياد، ويجوز أن يوجد الانقياد ظاهراً بدون تصديق القلب، ويؤيده قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]، أي: لم تصدقوا بقلوبكم، ولكن قولوا انقذنا ظاهراً بدون مواطأة القلوب، وعن الثالث بأن عدم تغايرهما بمعنى الانفكاك لا يوجب اتحادهما معنى، والمنافقون كلهم مسلمون بالتفسير المذكور غير مؤمنين، فقد وجد أحدهما بدون الآخر.

(عَلَى خَمْسٍ) أي: خمس دعائم أو قواعد أو خصال، ويروى خمسة، وهكذا رواية مسلم، أي: خمسة أشياء أو أركان أو أصول، ويقال: إنما حذف الهاء لكون الأشياء لم تذكر، كقوله تعالى: ﴿يَرْزُقَنَ بِنَفْسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234]، أي: عشرة أشياء، وفيه استعارة بالكناية؛ لأنه شبه الإسلام بمبنى له دعائم، فذكر المشبه وطوى ذكر المشبه به، وذكر ما هو من خواصه وهو البناء، ويسمى هذا استعارة ترشيحية، ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية بأن تمثل حالة الإسلام مع أركانه الخمسة بحالة خباء أقيمت على خمسة أعمدة وقطبها الذي تدور عليه الأركان هو الشهادة، وبقية شعب الإيمان كالأوتاد للخباء،

شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ⁽¹⁾.

روي أن الفرزدق حضر جنازة، فسأله بعض الأئمة: يا فرزدق ما أعددت لمثل هذه الحالة؟ فقال شهادة أن لا إله إلا الله، فقال هذا العمود، فأين الأطناب. ويجوز أن تكون الاستعارة تبعية بأن يقدر الاستعارة في بني، والقرينة الإسلام شبه ثبات الإسلام، واستقامته على هذه الأركان ببناء الخباء على الأعمدة الخمسة، ثم تسري الاستعارة من المصدر إلى الفعل، قَالَ الْعَيْنِيُّ: والأظهر أن تكون استعارة مكنية، بأن يكون الاستعارة في الإسلام والقرينة بني على التخييل بأن شبه الإسلام بالبيت، ثم خيل كأنه بيت على المبالغة، ثم أطلق الإسلام على ذلك المخيل، ثم خيل له ما يلزم المشبه به، أعني: البيت من البناء وأثبت للمشبه على الاستعارة التخيلية ليكون قرينة مانعة من إرادة الحقيقة.

(شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ) شهادة (أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، بجر شهادة على أنه بدل من خمس، وكذا ما بعدها، ويجوز الرفع على أن تكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هي شهادة، ويجوز النصب أيضًا على تقدير أعني.

(وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)، التي هي عبارة عن العبادة المفتوحة بالتكبير المختتمة بالتسليم، أي: المداومة عليها أو الإتيان بها بشروطها وأركانها.

(وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ)، أي: إعطائها مستحقها بإخراج جزء من المال على وجه مخصوص، فحذف أحد المفعولين.

(وَالْحَجِّ)، هو في اللغة القصد، وفي الشريعة قصد مخصوص في وقت مخصوص إلى مكان مخصوص، هو بيت الله الحرام.

(وَصَوْمِ رَمَضَانَ)، وهو الإمساك عن المفطرات الثلاثة نهارًا مع النية، ووجه الحصر في الخمس أن العبادة إما قولية، أو غيرها، الأولى: الشهادة، والثانية: إما تركية أو فعلية، الأولى الصوم، والثانية إما بدنية أو مالية، أو مركبة منهما، الأولى الصلاة والثانية الزكاة، والثالثة الحج. ثم إن الواو لا

(1) طرفه 4515 - تحفة 7344.

أخرجه مسلم في الإيمان باب أركان الإسلام ودعائمه العظام رقم (16).

تدل على الترتيب، ولكن الحكمة في ذكر الخمس هكذا لا يبعد أن تكون أن الشهادة أصل للعبادات، فيتعين تقديمها، ثم الصلاة لأنها عماد الدين، ثم الزكاة، لأنها قرينة الصلاة، ثم الحج للتغليظات الواردة فيه ونحوها، فبالضرورة يقع الصوم آخرًا وعليه بنى المصنف ترتيب جامع، لكن عند مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تأخير الصوم عن الحج، فقال رجل - وهو يزيد بن بشر السكسكي -: والحج وصوم رمضان، فقال ابن عمر: لا، صيام رمضان والحج هكذا سمعته من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فيحتمل أن يكون حنظلة رواه بالمعنى لكونه لم يسمع رد ابن عمر على يزيد، أو سمعه ونسبه⁽¹⁾، ثم إنه لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة، ولم يذكر الجهاد أيضًا، لأن الجهاد فرض كفاية، ولا يتعين إلا في بعض الأحوال، وأما الإيمان بالأنبياء والملائكة فإنما لم يذكر، لأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات، قيل: إن الإسلام هو الكلمة فقط⁽²⁾، ولهذا يحكم بإسلام من تلفظ بها، فلم ذكر الأخوات معها.

وأجيب: بأنها ذكرت تعظيمًا لها، قَالَ النَّوَوِيُّ: حكم الإسلام في الظاهر ثبت بالشهادتين، وإنما أضيف إليهما الصلاة ونحوها، لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده واختلاله، قيل: فعلى هذا التقدير أن الإسلام هي هذه الأمور، فكيف يكون الإسلام مبنيًا عليها والمبني لا بد أن يكون غير المبني عليه.

وأجيب: بأن الإسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من

(1) ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل حيث سأله ألا تغزوا؟ وزاد في رواية عند عبد الرزاق في آخره: «وإن الجهاد من العمل الحسن». وأغرب ابن بطال فزعم أن هذا الحديث كان في أول الإسلام قبل فرض الجهاد، وفيه نظر، بل هو خطأ؛ لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر، وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك، والحج بعد ذلك، على الصحيح، كذا ذكره العسقلاني في فتح الباري [المؤلف].

(2) ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة: أحدها: أوسطه والبقية أركان، فما دام الأوسط قائمًا فمسمى البيت موجود، ولو سقط مهما سقط من الأركان، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت، فإنه بالنظر إلى مجموعته شيء واحد، وبالنظر إلى أفراده أشياء، وأيضًا بالنظر إلى أسسه وأركانه الأس أصل والأركان تبع وتكملة. [المؤلف].

3 - باب أُمُور الإِيْمَانِ

أركانها، وأجاب بعضهم عنه: بأن كلمة على بمعنى من، أي: بني الإسلام من خمس، فإن قيل: الأربع الأخيرة مبنية على الشهادة، إذ لا يصح شيء منها إلا بعد وجودها، فالأربع مبنية والشهادة مبنية عليها، فلا يجوز إدخالها في سلك واحد.

فالجواب: أنه لا محذور في أن يبني أمر على أمر، ثم على الأمرين أمر آخر، أو أننا لا نسلم أن الأربع مبنية على الشهادة بل صحتها موقوفة عليها، وذلك غير معنى بناء الإسلام على الخمس، وقال التيمي: قوله بني الإسلام على خمس كان ظاهره أن الإسلام مبني على هذه الأشياء، وإنما هذه الأشياء مبنية على الإسلام، لأن الرجل ما لم يشهد لا يخاطب بهذه الأشياء الأربعة، ولو قالها فإننا نحكم في الوقت بإسلامه، ثم إذا أنكر حكما من هذه الأحكام المذكورة المبنية على الإسلام حكمنا ببطلان إسلامه، إلا أن النبي ﷺ لما أراد أن يبين أن الإسلام لا يتم إلا بهذه الأشياء ووجودها معه جعله مبنياً عليها، ولهذا المعنى سوى بينها وبين الشهادة، وإن كانت هي الإسلام بعينه، وقال الكِرْمَانِيُّ: حاصل كلامه أن المقصود من الحديث بيان كمال الإسلام وتمامه، فلذلك ذكر هذه الأمور مع الشهادة لا نفس الإسلام، وهو حسن، لكن قوله ثم إذا أنكر حكما من هذه حكمنا ببطلان إسلامه، ليس من البحث، إذ البحث في فعل هذه الأمور وتركها لا في إنكارها، وكيف وإنكار كل حكم من أحكام الإسلام موجب للكفر، فلا معنى للتخصيص بهذه الأربع، وقال محمود العِصْبِيُّ: استدراك الكِرْمَانِيِّ لا وجه له انتهى.

وذلك لما ذكرناه سابقاً نقلاً عن الإمام النووي، فتذكر.

3 - باب أُمُور الإِيْمَانِ

(بَابُ أُمُورِ الإِيْمَانِ) أي: أمور هي الإيمان، لأن الأعمال عند المؤلف داخلية في الإيمان، فالإضافة بيانية، ويجوز أن تكون لامية، والتقدير: باب الأمور التي هي للإيمان في تحقيق حقيقته، وتكميل ذاته. وفي رواية الكشميهني: باب أمر الإيمان بالافراد على إرادة الجنس.

وَقَوْلِ (1) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ

وقال ابن بطال: التصديق أول منازل الإيمان والاستكمال إنما هو بهذه الأمور، وأراد البخاري الاستكمال ولهذا بوب أبوابه عليه، فقال: باب أمور الإيمان، وباب الجهاد وباب الصلاة من الإيمان.

(وَقَوْلِ اللَّهُ تَعَالَى) بالجر عطفًا على الأمور، وفي رواية: عز وجل بدل قوله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾، وهو اسم لكل خير وفعل مرضي.

﴿أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، أي: ليس البر مقصورًا على أمر القبلة، أو ليس البر ما أنتم عليه، فإنه منسوخ والخطاب لأهل الكتاب، فإنهم أكثروا الخوض في أمر القبلة حين حولت، فادعى اليهود أن البر هو التوجه إلى قبل المغرب، والنصارى أنه هو التوجه إلى قبل المشرق، فرد الله عليهم بهذه الآية ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ الذي ينبغي أن يهتم بشأنه ويُذْهَلْ عَنْ غَيْرِهِ به.

﴿مَنْ آمَنَ﴾، أي: بر من آمن، أو ولكن من البر من آمن، وهو تقدير الزجاج، والأول تقدير سيبويه، وهو أولى لأن المنفي هو البر، فيكون المستدرك من جنسه.

(1) قال القسطلاني: بالجر عطف على أمور، وقال الحافظ: وجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد: أن أبا ذر سأل النَّبِيَّ ﷺ عن الإيمان، فتلا عليه: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ [البقرة: 177] إلى آخرها، ورجاله ثقات، ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون، والجامع بين الآية والحديث إن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخلة في مسمى البر، كما هي داخلة في مسمى الإيمان، فإن قيل: ليس في المتن ذكر التصديق؟

أجيب: بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تامةً، انتهى.

وقال السيوطي: أخرج ابن أبي حاتم وصححه عن أبي ذر أنه سأل رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن الإيمان فتلا: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾ حتى فرغ منا ثم سألَهُ أيضًا فتلاها، ثم سألَهُ فتلاها، الحديث.

وفي «العيني» عن القاسم عن أبي ذر أن رجلاً سألَهُ عن الإيمان فقرأ عليه: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ﴾ الآية، فقال الرجل: ليس عن البر سألتك؟ فقال أبو ذر: جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فسألَهُ كما سألتني، فقرأ عليه كما قرأت عليك، فأبى أن يرضى كما أبى أن يرضى، الحديث.

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَكَةِ وَالْكِتَابِ وَالْيَتِيمَ وَعَائِيَ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَعَائِيَ الزَّكَاةَ وَالْمَوْفُوتَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّادِقِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٧٧﴾

[البقرة: 177].

(﴿بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَكَةِ وَالْكِتَابِ﴾)، أي: القرآن أو جنس الكتاب.

(﴿وَالْيَتِيمَ وَعَائِيَ الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾)، أي: على حب المال، والشح به، كما قَالَ عليه السلام لما سُئِلَ أي الصدقة أفضل: «أن توتيه وأنت صحيح شحيح، تأمل العيش وتخشى الفقر» أو على حب الله أو على حب الإيتاء المدلول عليه بقوله: آتى، والجار والمجرور في موضع الحال.

(﴿ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾) المحاويج منهم، ولم يقيد لعدم الالتباس، وقدَّم ذوي القربى، لأن إيتاءهم اثنتان صدقة وصلة كما قَالَ عليه السلام: «صدقتك على المسكين صدقة، وعلى ذوي رحمك اثنتان: صدقة وصلة».

(﴿وَالْمَسْكِينِ﴾) جمع المسكين وهو الذي أسكنه الخلة، وأصله دائم السكون كالمسكير لدائم السكر، (﴿وَابْنَ السَّبِيلِ﴾)، أي: المسافر، سمي به لملازمته السبيل، كما سمي اللص القاطع بابن الطريق، وقيل: هو الضيف، لأن السبيل يقدمه إلى بيت المضيف، (﴿وَالسَّائِلِينَ﴾) الذين الجأهم الحاجة إلى السؤال والاستطعام من الناس، (﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾)، أي: وفي تخليصها بمعاونة المكاتبين أو فك الأسارى أو ابتياع الرقاب لعنتها.

(﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾) المفروضة، (﴿وَعَائِيَ الزَّكَاةَ﴾)، يحتمل أن يكون المراد منه ومن قوله: ﴿وَعَائِيَ الْمَالَ﴾ الزكاة المفروضة، ولكن الغرض من الأول بيان مصارفها، وبالثاني أداؤها والحث عليها، ويحتمل أن يكون المراد بالأول نوافل الصدقات أو حقوقا كانت في المال سوى الزكاة. (﴿وَالْمَوْفُوتَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾) عطف على من آمن، (﴿وَالصَّادِقِينَ﴾)، نصب على المدح والاختصاص إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال (﴿فِي الْبَأْسَاءِ﴾)، أي: الفقر والشدّة (﴿وَالضَّرَاءِ﴾)، أي: المرض والزمانة، فالأول في الأموال والثاني في الأنفس كما نقل عن الأزهري. (﴿وَحِينَ الْبَأْسِ﴾)، أي: وقت مجاهدة العدو (﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾) في الدين واتباع الحق وطلب البر (﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾)، عن الكفر وسائر الرذائل والآية كما ترى جامعة

للكمالات الإنسانية بأسرها دالة عليها صريحًا أو ضمناً، فإنها بكثرتها وتشعبها منحصرة في ثلاثة أشياء:

صحة الاعتقاد وحسن المعاشرة، وتهذيب النفس.

وقد أشير إلى الأول بقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إلى ﴿وَالْتَّيَّبَتِ﴾.

وإلى الثاني بقوله: ﴿وَعَاتَى أَلَمَالٍ﴾ إلى ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، وإلى الثالث بقوله: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ إلى آخرها.

ولذلك وصف المستجمع لها بالصدق نظراً إلى إيمانه واعتقاده وبالتقوى اعتباراً بمعاشرته للخلق، ومعاملته مع الحق: وإليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله: من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان وهذا وجه استدلال المؤلف بهذه الآية، ومناسبتها لتبويبه، فإن المراد كما عرفت: المتقون من الشرك والأعمال السيئة، وقد حصرهم الله تعالى على أصحاب هذه الصفات، فعلم منها أن الإيمان الذي به الفلاح والنجاة هو الإيمان الذي فيه هذه الأعمال المذكورة، وقد ذكر الآجري في كتابه الشريعة من حديث المسعودي عن القاسم عن أبي ذر رضي الله عنه، أن رجلاً سأل عن الإيمان؟ فقرأ عليه: ﴿يَسِّرَ الْبِرَّ﴾ الآية، فقال الرجل: ليس عن البر سألتك، فقال أبو ذر: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله كما سألتني، فقرأ عليه كما قرأت عليك، فأبى أن يرضى كما أبيت أن ترضى، فقال: «ادن مني»، فدنا منه، فقال: «المؤمن الذي يعمل حسنة فtersه، ويرجو ثوابها، وإن عمل سيئة تسوؤه، ويخاف عاقبتها»، قال ابن حجر العسقلاني: رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد ورجاله ثقات، وإنما لم يسقه المؤلف؛ لأنه ليس على شرطه، ثم الجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخله في مسمى البر، كما هي داخله في مسمى الإيمان، فإن قيل: ليس في المتن ذكر التصديق.

أجيب: بأنه ثابت في أصل هذا الحديث، كما أخرجه مسلم⁽¹⁾ وغيره، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله وإن لم يسقه

(1) حيث قال في روايته: فأفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان. [المؤلف].

وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽¹⁾ [المؤمنون: 1] الآية.

تأمناً، ثم إن المؤلف استدل على المقصد بآية أخرى⁽²⁾ فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، أي: دخل في الفلاح، وهو فعل لازم، والفلاح: الظفر بالمراد وقيل: البقاء في الخير، وقال الزمخشري: يقال أفلحه، أي: أصاره إلى الفلاح.

﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾، يجوز فيها النصب بتقدير اقرأ والرفع على أنها مبتدأ خبره محذوف، أي: الآية بتمامها، قَالَ الْعَسْقَلَانِي: ذكره بلا أداة عطف، والتقدير: وقول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وفي رواية الأصيلي: «وقد أفلح» بإثبات الواو. وفي رواية ابن عساكر: (وَقَوْلِهِ): قد أفلح، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيراً لقوله: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾، تقديره المتقون هم الموصوفون بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، قد فازوا بأمانهم، وقد تثبت المتوقع كما أن لمّا تنفيه، وتدل على ثباته إذا دخل الماضي، ولذلك تقربه من الحال، ولما كان المؤمنون متوقعين ذلك من فضل الله صدرت بها بشارتهم.

﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ خائفون من الله متذلّلون له ملزمون أبصارهم مساجدهم، رُوي: «أنه عليه السلام كان يصلي رافعاً بصره إلى السماء، فلما نزلت رمى ببصره نحو مسجده»، وأنه رأى رجلاً يعبث بلحيته، فقال: «لو خشع قلبه لخشعت جوارحه».

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾، عما لا يعينهم من قول وفعل، كاللعب والهزل، وما توجب المروءة إلغائه واطراحه.

﴿مُعْرِضُونَ﴾، لا بهم من الجد ما يشغلهم عنه.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾، أي: مؤدون وصفهم بذلك بعدما وصفهم

(1) قال الحافظ: قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ذكره بلا أداة العطف، والحذف جائز والتقدير وقول الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وثبت المحذوف في رواية الأصيلي، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيراً لقوله: ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ أي: المتقون هم الموصوفون بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ إلى آخرها، وكأن المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الإيمان، وكل طاعة عدها رسول الله ﷺ من الإيمان وحذف المكرر فبلغت تسعاً وتسعين، انتهى.

(2) يعني أن ذكر الآيتين لاشتغالهما على أمور الإيمان والباب ميّب عليهما، وإنما لم يقل وقول الله عز وجل كما قال في الأولى، للاكتفاء بذكره في الأولى. [المؤلف].

بالخشوع في الصلاة ليدل على أنهم بلغوا الغاية في القيام على الطاعات البدنية والمالية والتجنب عن المحرمات وسائر ما يوجب المروءة اجتنابه.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ لا يبذلونها ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، زوجاتهم أو سرياتهم، وعلى صلة لحافظون من قولك: احفظ عليّ عنان فرسي، أو حال، أي: حفظوها في الأحوال كافة إلا في حال الزوج أو التسري، وقال الزمخشري: فإن قلت: هلا قيل من ملكت؟ قلت: لأنه أريد من جنس العقلاء ما يجري مجرى غير العقلاء وهم الإناث.

﴿فَأَيْمَانُهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾، الضمير لحافظون أو لمن دل عليه الاستثناء، أي: فإن بذلوا لأزواجهم أو ما ملكت أيمانهم، فإنهم غير ملومين على ذلك.

﴿فَمَنْ أَبْغَىٰ ذَٰلِكَ﴾ المستثنى ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ الكاملون في العدوان.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ﴾ لما يؤتمنون عليه ويعاهدون من جهة الحق

أو الخلق.

﴿رَعُونَ﴾، قائمون بحفظها وإصلاحها.

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾، يواظبون عليها ويؤدون في أوقاتها،

وليس ذلك تكريرا لما وصفهم به أولا، فإن الخشوع في الصلاة غير المحافظة عليها، وفي تصدير الأوصاف وختمها بأمر الصلاة تعظيم لشأنها.

﴿أُولَٰئِكَ﴾ الجامعون لهذه الصفات ﴿هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ الأحقاء بأن يسموا

وراثا دون غيرهم ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ﴾، بيان لما يرثونه وتقييد للوارثة بعد

إطلاقها تفخيما لها وتأكيذاً، وهي مستعارة لاستحقاقهم الفردوس من أعمالهم وإن كان بمقتضى وعده مبالغة فيه، وقيل: إنهم يرثون من الكفار منازلهم فيها،

حيث فوتوها على أنفسهم، لأنه تعالى خلق لكل إنسان منزلاً في الجنة ومنزلاً في

النار ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، أنث الضمير لأنه اسم للجنة أو لطبقتها العليا، قال

العسقلاني: وكان المؤلف أشار إلى إمكان عدّ الشعب من هاتين الآيتين

وشبههما ومن ثمة ذكر ابن حيان أنه عد كل طاعة عدها الله في كتابه من الإيمان

وكل طاعة عدها رسول الله ﷺ من الإيمان، وحذف المكرر، فبلغت تسعا

وسبعين، انتهى.

9 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ،

قال المؤلف رحمه الله (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْجُعْفِيُّ، هو أبو جعفر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي الْبُخَارِيُّ الْمُسْنَدِي، بضم الميم وفتح النون، سمي به لأنه كان يطلب الأحاديث المسنودة، ويرغب عن المراسيل والمنقطعات، أو لأنه أول من جمع مسند الصحابة على التراجم بما وراء النهر، واليمان هذا مولى أحد أجداد الْبُخَارِيِّ⁽¹⁾ ولأهـ إسلام، سمع عبد الله وكيعًا وخلقًا وعنه الذهلي وغيره من الحفاظ، مات سنة تسع وعشرين ومائتين، انفرد الْبُخَارِيُّ به عَنْ أصحاب الكتب الستة، وروى الترمذي عَنْ المحاربي عنه، وفي رواية ابن عساكر الجعفي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عبد الملك بن عمرو بن قيس (الْعَقَدِيُّ)، بفتح العين المهملة والقاف نسبة إلى العقد، قوم من قيس، وهم بطن من الأزد أو بطن من بجيلة أو قبيلة من اليمن، البصري، سمع مالكا وغيره، وعنه أحمد، واتفق الحفاظ على توثيقه وجلالته، مات بالبصرة سنة خمس أو أربع ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ)، هو أبو مُحَمَّد أو أبو أيوب القرشي التيمي المدني مولى آل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سمع عبد الله بن دينار، وجمعا من التابعين، وعنه الأعلام كابن المبارك وغيره، وقال مُحَمَّد بن سعيد: كان جميلاً حسن الهيئة عاملاً مفتياً، وولي خراج المدينة، وتوفي بها سنة اثنتين أو سبع وسبعين ومائة، وليس في الكتب الستة من اسمه سليمان سوى هذا.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ)، هو أبو عبد الرحمن أخو عمرو بن دينار القرشي العدوي المدني مولى ابن عمر، سمع مولاه وغيره، وعنه ابنه عبد الرحمن وغيره، وهو ثقة بالاتفاق، مات سنة سبع وعشرين مائة، وفي الرواة أيضاً ابن دينار غيرهما.

(عَنْ أَبِي صَالِحٍ)، ذكوان السمان الزيات المدني، كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة، مولى جويرية بنت الأعمش الغطفاني، وقيل: مولى جويرية بنت الحارث امرأة من قيس، سمع جمعا من الصحابة وخلقاً من

(1) هو المغيرة بن بردزبه. [المؤلف].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

التابعين، وعنه جمع من التابعين منهم عطاء، وسمع الأعمش منه ألف حديث، وروى عنه أيضًا بنوه عبد الله وسهيل وصالح، واتفقوا على توثيقه، قَالَ أحمد بن حنبل: هو ثقة من أجل الناس وأوثقهم، توفي بالمدينة سنة إحدى ومائة، وأبو صالح في الرواة جماعة.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، اختلف في اسمه واسم⁽¹⁾ أبيه على نحو ثلاثين قولاً، وأقربها عبد الله أو عبد الرحمن بن صخر الدوسي التميمي، قَالَ ابن عبد البر لم يختلف في اسم أحد في الجاهلية، ولا في الإسلام، كالاختلاف فيه، روي عنه أنه قَالَ: كان اسمي في الجاهلية عبد شمس، وسميت في الإسلام عبد الرحمن، واسم أمه ميمونة، وقيل: أمية، وقد أسلمت بدعاء رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وقال أبو هريرة: نشأت يتيماً، وهاجرت مسكيناً، وكنت أجير السبرة بنت غزوان خادماً لها، فزوجنيها الله تَعَالَى، فالحمد لله الذي جعل الدين قواماً، وجعل أبا هريرة إماماً، قَالَ: وكنت أرعى غنماً، وكان لي هرة صغيرة ألعب بها، فكنوني بها، وقيل: رآه النَّبِيُّ ﷺ، وفي كفه هرة، فقال: «يا أبا هريرة»، قدم المدينة سنة سبع عام خيبر، وأسلم وشهدا مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثم لزمه وواظب عليه، وكان عريف أهل الصفة، وحمل عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من العلم شيئاً كثيراً، وهو أكثر الصحابة رواية بإجماع العلماء روى له خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربع وسبعون حديثاً، اتفقاً على ثلاثمائة وخمسة وعشرين، وانفرد البُخَارِيُّ بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعين، وكان يدور مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حيث ما دار، وقال لرسول الله ﷺ: إني قد سمعت منك حديثاً كثيراً، وإني أخاف أن أنسى، فقال: أبسط رداءك فبسطه، فغرف بيده، ثم قَالَ ضمه، فما نسيت شيئاً بعد ذلك.

وقال الشافعي رحمه الله: أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحفظ من روى الحديث في دهره، وكان آدم ذا ظفيرتين محفياً لشاربه مزاحاً، وكان مروان ربما استخلفه على المدينة فيركب حماراً قد شد عليه بردعته، وفي رأسه شيء من الليف، فيسير، فيلقي الرجل فيقول: الطريق قد جاء الأمير، وكان ينزل بذئ الحليفة، بقرب المدينة، وله بها دار تصدق بها على مواليه، روى عنه أكثر من ثمانمائة

(1) لا في اسمه فقط كما توهم، واعترض بأنه لم يبلغ ذلك المبلغ. [المؤلف].

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ⁽¹⁾»

رجل من صاحب وتابع، منهم: ابن عباس وجابر وأنس رضي الله عنهم، وهو أزدي دوسي يمانى، ثم مدني، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين، وقيل: ثمان وقيل: سبع، ودفن بالبقيع وهو ابن ثمان وسبعين سنة، والذي يقوله الناس: إن قبره بقرب عسقلان لا أصل له، فاجتنبه نعم هناك قبر خيشنة ابن خندرة الصحابي، وأبو هريرة من الأفراد ليس في الصحابة من اكتنى بهذه الكنية، وفي الرواة آخر اسمه ثابت بن مشيل، قَالَ عبد الغفار في حقه: شيخ فاضل مناظر.

ومن لطائف هذا الإسناد أن رجاله كلهم مدنيون إلا العقدي، فإنه بصري وإلا المسندي، وَأَنَّ كُلَّهُمْ عَلَى شَرْطِ السِّتَةِ إِلَّا الْمُسْنَدِي، وَأَنَّ فِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِي عَنْ تَابِعِي، وهو عبد الله بن دينار عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَخْرَجَ مَتْنَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَةِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْإِيمَانِ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْإِيمَانِ أَيْضًا، وَابْنُ مَاجَةَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ عَنْ الْعَقْدِيِّ، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنْ سَهِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: الْإِيمَانُ) بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ.

(بِضْعٌ) بكسر الموحدة، وقد تفتح لغة، وهو ما بين الثلاث إلى التسع، من البضع بمعنى القطع على الصحيح، وفي القاموس: هو ما بين الثلاث إلى التسع

(1) قال الكرمانى: هكذا في بعض الأصول، ويضعة بالهاء في أكثرها وهما بكسر الباء على المشهور ويفتحها على اللغة القليلة، ومعناها: القطعة، واستعملوا في العدد لما بين الثلاثة والعشرة على الصحيح، وقيل: من ثلاث إلى تسع، وقيل: من اثنين إلى عشرة، وقيل: من واحد إلى تسعة، وقال الخليل: البضع: السبع، والشعبة: غصن الشجرة وفرع كل أصل، وقوله: «ستون» كذا ههنا، وثبت في «صحيح مسلم»: «وسبعون» جزماً، وفي أخرى: «بضع وسبعون» أو «بضع وستون» بالشك، وروى أبو داود والترمذي: «بضع وسبعون» بلا شك. قال القاضي عياض: الصواب ما وقع في سائر الأحاديث، ولسائر الرواة: «بضع وسبعون» ومنهم من رجح رواية: «بضع وستون» لأنها المتيقن، قال النووي: الصواب ترجيح «بضع وسبعون» لأنها زيادة من الثقات وزيادة الثقات مقبولة، قال الكرمانى: المراد من زيادة الثقات زيادة لفظ في الرواية، ومثله ليس منها، بل من باب اختلاف الروايتين فقط، ورواية: «بضع وستون» لا تنافي ما عداها إذ التخصيص بالعدد لا يدل على نفي الزائد ويحتمل أن يكون رواية الستين مقدمة على رواية السبعين، وكان الشعب عند صدوره من النبي ﷺ هذا القدر، ثم قال مرة أخرى عند زيادة الشعب بلفظ سبعون، فيكون كلاهما صواباً، انتهى.

وَسِتُّونَ شُعْبَةً،

أو إلى الخمس، أو ما بين الواحد إلى أربعة أو من أربع إلى تسع أو هو سبع، وإذا جاوزوا العشر ذهب البضع، لا يقال: بضع وعشرون، أو يقال ذلك، انتهى.

وهي مع المذكر بهاء، ومع المؤنث بغير هاء، يقال: بضعة عشر في المذكر، وبضع عشرة في المؤنث، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: 4]، وقال الفراء: هو خاص بالعشرات إلى التسعين، فلا يقال: بضع ومائة، ولا بضع وألف، هذا وفي أكثر الأصول بضعة.

(وَسِتُّونَ شُعْبَةً)، بتأنيث بضعة على تأويل شعبة بالنوع، وهي بضم الشين بمعنى القطعة، وهي واحدة الشعب، وهي في الأصل أغصان الشجرة، والمراد بالشعبة هنا الخصلة، أي: الإيمان ذو خصال متعددة، ثم إنه وقع هنا بضع وستون، وقد وقع عند مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بضع وستون أو بضع وسبعون على الشك، وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك، ولأبي عوانة في صحيحه من طريقه: ست وسبعون أو سبع وسبعون، ورجح البيهقي رواية البُخَارِيِّ، لأن سليمان لم يشك وعورض بوقوع الشك عنه عند أبي عوانة، لكن يرجح بأنه المتيقن وما عداه مشكوك فيه، وأما رواية الترمذي بلفظ: أربع وستون، فلا تخالف رواية البُخَارِيِّ، وأما ترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة وليس في رواية الأقل ما يمنعها، كما قَالَ به القاضي عياض والحلي وجماعة منهم النَّوَوِيُّ، فلا يستقيم لأن الذي زادها لم يستمر على الجزم بها، لا سيما مع اتحاد المخرج، ثم إنهم اختلفوا في أن المراد حقيقة العدد أم المبالغة، قَالَ الطَّبِيبِيُّ: الأظهر هو الثاني، وذكر البضع للترقي، يعني: أن شعب الإيمان أعداد مبهمة لا نهاية لكثرتها، ولو أراد التحديد لم يبههم، وقال آخرون: المراد حقيقة العدد، ويكون النص وقع أولاً على البضع والستين، ثم تجددت العشرة الزائدة، فنص عليها.

قَالَ الإمام أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء وتشديد الموحدة - في كتاب وصف الإيمان وشعبه: تتبعت معنى هذا الحديث مدة، وعددت الطاعات، فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً، فرجعت إلى السنن، فعددت كل طاعة عدها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فإذا هي تنقص عنه، فرجعت إلى كتاب الله تَعَالَى، فعددت كل

طاعة عدها الله تَعَالَى من الإيمان، فإذا هي تنقص عنه أيضًا، فضمنت إلى السنن، وأسقطت المعاد، فإذا كل شيء عده الله ورسوله من الإيمان ذلك العدد لا يزيد ولا ينقص، فعلمت أن مراد النبي ﷺ هذا العدد من الكتاب والسنة، قَالَ القاضي عياض: وقد تكلف جماعة في بيان هذا العدد بطريق الاجتهاد، وفي الحكم بكون المراد ذلك نظر وصعوبة، وقال أيضًا: ولا يقدر عدم معرفة ذلك على التفصيل في الإيمان، إذ أصول الإيمان وفروعه معلومة محققة، والإيمان بأنه هذا العدد واجب على الجملة، وتفصيل تلك الأصول وتعيينها على هذا العدد يحتاج إلى توقيف، وقال الحَظَّابِيُّ: هذه منحصرة في علم الله وعلم رسوله، موجودة في الشريعة غير أن الشرع لم يوقفنا عليها، وذلك لا يضرنا في عملنا بتفاصيل ما كلفنا به، فما أمرنا بالعمل به عملنا وما نهينا عنه انتهينا، وإن لم نُحِظْ بحصر أَعْداده⁽¹⁾

وقال أيضًا: الإيمان ينشعب إلى أمور ذوات عدد جماعها الطاعة، ولهذا صار من صار من العلماء إلى أن الناس متفاضلون في درج الإيمان، وإن كانوا متساوين في اسمه، وكان بدء الإيمان كلمة الشهادة وأقام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بقية عمره يدعو الناس إليها، ويسمى من أجابه إلى ذلك مؤمنا إلى أن نزلت الفرائض، وبهذا الاسم خوطبوا عند إيجابها عليهم، فقال تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6]، وهذا الحكم مستمر في كل اسم يقع على أمر ذي شعب كالصلاة، فإن رجلا لو مر على مسجد وفيه قوم منهم من يستفتح الصلاة، ومنهم من هو راکع أو ساجد، فقال: رأيتهم يصلون، كان صادقا مع اختلاف أحوالهم، وتفاضل أفعالهم فيها.

فإن قيل: إذا كان الإيمان بضعا وسبعين شعبة، فهل يمكنكم أن تسموها بأسمائها، وإن عجزتم عن تفصيلها، فعل يصح إيمانكم بما هو مجهول عندكم، قلنا: إيماننا بما كلفنا به صحيح، والعلم به حاصل، وذلك من وجهين:

(1) المقصود بها حمل النفس على وجه يصلح معاشه ويحسن معاده، وذلك بأن يعتقد الحق ويستقيم في العمل وإليه أشار ﷺ حيث قال لسفيان الثوري حيث سأله قولاً جامعاً: قل آمنت بالله ثم استقم. [المؤلف].

الأول: أنه قد نص على أعلى الإيمان، وأدناه باسم أعلى الطاعات وأدناها، فدخل فيه جميع ما يقع بينهما من جنس الطاعات كلها، وجنس الطاعات معلوم.

والثاني: أنه لم يوجب علينا معرفة هذه الأشياء بخواص أسمائها، حتى يلزمنا تسميتها في عقد الإيمان، وإنما كلفنا التصديق بجملتها كما كلفنا الإيمان بملائكته، وإن كنا لا نعلم أسماء أكثرهم، ولا أعيانهم.

وقال النووي: قد بين النبي ﷺ أعلى هذه الشعب وأدناها، كما ثبت في الصحيح من قوله عليه السلام: «أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»، فبين أن أعلاها التوحيد المتعين على كل مكلف، والذي لا يصح شيء غيره من الشعب إلا بعد صحته، وأن أدناها دفع ما يتوقع به ضرر المسلمين، وبقي بينهما تمام العدد، فيجب علينا الإيمان به، وإن لم نعرف جميع أعيان أفرادها، كما نؤمن بالملائكة، وإن لم نعرف أعيانهم وأسماءهم، انتهى.

قَالَ محمود العَيْنِي: وقد صنف في تعيين هذه الشعب جماعة منهم: الإمام أبو عبد الله الحلي صنف فيها كتابا سماه فوائد المنهاج، والحافظ أبو بكر البيهقي، وسماه شعب الإيمان، والشيخ عبد الجليل أيضًا سماه شعب الإيمان، وإسحاق بن إبراهيم القرطبي، وسماه كتاب التصاريح، والإمام أبو حاتم وسماه وصف الإيمان وشعبه، ولم أر أحدًا منهم شفى العليل وأروى الغليل.

فنقول ملخصًا بعون الله وتوفيقه: إن أصل الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، ولكن الإيمان الكامل التام هو التصديق والإقرار والعمل، فهذه ثلاثة أقسام:

الأول يرجع إلى الاعتقادات، وهي تنشعب إلى ثلاثين شعبة:

1- الإيمان بالله عز وجل، ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأن ليس كمثله شيء.

2- اعتقاد حدوث ما سوى الله.

3- الإيمان بملائكته.

4- الإيمان بكتبه.

5- الإيمان برسله.

- 6 - الإيمان بالقدر خيره وشره.
- 7 - الإيمان باليوم الآخر ويدخل فيه سؤال القبر وعذابه والبعث والنشور والحساب والميزان والصراف.
- 8 - الوثوق بوعد الجنة والخلود فيها.
- 9 - اليقين بوعيد النار وعذابها وأنها لا تفتنى.
- 10 - محبة الله تعالى.
- 11 - الحب في الله والبغض فيه، ويدخل فيه حب الصحابة المهاجرين والأنصار وحب آل الرسول عليه الصلاة والسلام.
- 12 - محبة النبي عليه السلام، ويدخل فيه الصلاة عليه واتباع سننه.
- 13 - الإخلاص، ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق.
- 14 - التوبة والندم.
- 15 - الخوف.
- 16 - الرجاء.
- 17 - ترك اليأس والقنوط.
- 18 - الشكر.
- 19 - الوفاء.
- 20 - الصبر.
- 21 - التواضع ويدخل فيه توقير الأكابر.
- 22 - الرحمة والشفقة ويدخل فيه الشفقة على الأصاغر.
- 23 - الرضى بالقضاء.
- 24 - التوكل.
- 25 - ترك العجب والزهو، ويدخل فيه ترك مدح نفسه وتزكيتها.
- 26 - ترك الحسد.
- 27 - ترك الحقد والضغن.
- 28 - ترك الغضب.

29 - ترك الغش، ويدخل فيه الظن بالسوء والمكر.
 30 - ترك حب الدنيا، ويدخل فيه ترك حب المال وحب الجاه.
 فإذا وجدت شيئاً من أعمال القلب من الفضائل أو الرذائل خارجاً عما ذكر
 بحسب الظاهر، فإنه في الحقيقة داخل في فصل من الفصول يظهر ذلك عند
 التأمل.

والقسم الثاني يرجع إلى أعمال اللسان، وهي تنشعب إلى سبع شعب:

- 1 - التلفظ بالتوحيد.
- 2 - تلاوة القرآن.
- 3 - تعلم العلم.
- 4 - تعليم العلم.
- 5 - الدعاء.
- 6 - الذكر ويدخل فيه الاستغفار.
- 7 - اجتناب اللغو.

والقسم الثالث يرجع إلى أعمال البدن:

وهي تنشعب إلى أربعين شعبة، وهي على ثلاثة أنواع:
 الأول: ما يختص بالأعيان، وهي ست عشرة شعبة:

- 1 - التطهر، ويدخل فيه طهارة البدن والثوب والمكان، ويدخل في طهارة
 البدن الوضوء من الحدث والاعتسال من الجنابة والحيض والنفاس.
- 2 - إقامة الصلاة، ويدخل فيها الفرض والنفل والقضاء.
- 3 - أداء الزكاة، ويدخل فيها الصدقة ويدخل فيها صدقة الفطر، ويدخل في
 هذا الباب الجود وإطعام الطعام وإكرام الضيف.
- 4 - الصوم فرضاً ونفلاً.
- 5 - الحج ويدخل فيه العمرة.
- 6 - الاعتكاف، ويدخل فيه التماس ليلة القدر.
- 7 - الفرار بالدين ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك.

- 8 - الوفاء بالنذر.
- 9 - التحري في الأيمان.
- 10 - أداء الكفارات.
- 11 - ستر العورة في الصلاة وخارجها.
- 12 - ذبح الضحايا والقيام بها إذا كانت مندورة.
- 13 - القيام بأمر الجنائز.
- 14 - أداء الدين.
- 15 - الصدق في المعاملات والاحتراز عن الربا.
- 16 - أداء الشهادة بالحق وترك كتمانها.

النوع الثاني : ما يختص بالاتباع ، وهي ست شعب :

- 1 - التعفف بالنكاح.
- 2 - القيام بحقوق العيال ويدخل فيه الرفق بالخدم.
- 3 - بر الوالدين ويدخل فيه الاجتناب عن العقوق.
- 4 - تربية الأولاد.
- 5 - صلة الرحم.
- 6 - طاعة الموالي.

النوع الثالث : ما يتعلق بالعامّة ، وهي ثماني عشرة شعبة :

- 1 - القيام بالإمرة مع العدل.
- 2 - متابعة الجماعة.
- 3 - طاعة أولي الأمر.
- 4 - الإصلاح بين الناس ، ويدخل فيه قتال الخوارج والبُغاة.
- 5 - المعاونة على البر.
- 6 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 7 - إقامة الحدود.
- 8 - الجهاد ويدخل فيه المراقبة.

وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»⁽¹⁾.

- 9 - أداء الأمانة، ويدخل فيه أداء الخمس.
 - 10 - القرض مع وفائه.
 - 11 - إكرام الجار.
 - 12 - حُسن المعاملة، ويدخل فيه جمع المال من حله.
 - 13 - إنفاق المال في حقه، ويدخل فيه ترك التبذير والإسراف.
 - 14 - رد السلام.
 - 15 - تسميت العاطس.
 - 16 - كَفَّ الضرر عَنِ الناس.
 - 17 - اجتناب اللهو.
 - 18 - إماطة الأذى عَنِ الطريق.
- فهذه سبع وسبعون شعبة.

(وَالْحَيَاءُ) ممدودًا هو الاستحياء، وهو في اللغة: تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به ويذم، واشتقاقه من الحياة، يقال: حَيِيَ الرجلُ إذا انتقص حياته وانتكس قوته، كما يقال: نَسِيَ إذا اعتل نساها، أي: العرق الذي في الفخذ وَحْشِي، إذا اعتل حشاه، فمعنى الحياء المألوف من خوف المذمة، وقد حَيِيَ منه حياءً واستَحْيَى واستَحَى بحذف الياء الأخيرة كراهية التقاء الياءين، والأخيران يتعديان بحرف وبغير حرف، يقال: أستحيي منك وأستحياك، ورجل حيي ذو حياء، والأنثى بالتاء، وفي الشريعة: خلق يبعث على اجتناب القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق ونحوه، ولهذا جاء في الحديث: «الحياء كله خير»، وورد أيضًا: «الحياء لا يأتي إلا بخير».

(شُعْبَةٌ مِنَ) شعب (الْإِيمَانِ)، لأنه باعث على أفعال الخير ومانع من

(1) تحفة 12816.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها رقم (35). قال القسطلاني: في الحديث تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب، ومبناه على المجاز، لأن الإيمان - كما مر - في اللغة: التصديق، وفي عرف الشرع: تصديق القلب واللسان، وتامه وكماله بالطاعات، فحينئذ الإخبار عن الإيمان بأنه بضع وستون يكون من =

المعاصي، ولكنه ربما يكون تخلقا واكتسابا كسائر أعمال البر، وربما يكون غريزة، لكن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى اكتساب ونية، فمن ثمة كان من الإيمان، فإن قلت: صاحب الحياء قد يستحيي أن يواجه بالحق، فيترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فكيف يكون من الإيمان، أجب بأنه ليس بحياء حقيقة، بل هو عجز ومهانة، وإنما تسميته حياء من إطلاق بعض أهل العرف أطلقوه مجازاً لمشابهة الحياء الحقيقي، ثم أولى الحياء الحياء من الله تعالى، وهو أن لا يراك الله حيث نهاك، وذلك إنما يكون عن معرفة ومراقبة وهو المراد بقوله عليه السلام: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»، وقد خرج الترمذي عنه عليه السلام أنه قال: استحيوا من الله حق الحياء، قالوا: إنا نستحي من الله يا رسول الله والحمد لله، فقال: ليس ذلك، ولكن الاستحياء من الله حق الحياء: أن تحفظ الرأس وما حوى، والبطن وما وعى، وتذكر الموت والبلى، فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء.

وقال الجنيد: الحياء يتولد من رؤية الآلاء، أي: النعم ورؤية التقصير، ثم أفرد الحياء بالذكر من بين سائر الشعب؛ لأنه كالداعي إلى باقي الشعب، فإن

باب إطلاق الأصل على الفرع، لأن الإيمان هو الأصل، والأعمال فروع منه، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز، لأنها تكون عن الإيمان، وهذا مبني على القول بقبول الإيمان الزيادة والنقصان، وأما على القول بعدم قبوله لهما فليست الأعمال داخلة في الإيمان، واستدل لذلك بأن حقيقة الإيمان التصديق، ولأنه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الأعمال على الإيمان كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَلَمُوا الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: 277] مع القطع بأن العطف يقتضي المغايرة.

وقد ورد أيضاً جعل الإيمان شرطاً لصحة الأعمال كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَمَلَّ مِنْ الْفَعْلَانِ مِنْ دَكَّرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: 124] مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط، وورد أيضاً إثبات الإيمان لمن ترك بعض الأعمال كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَكُفِّرَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَنُوا﴾ [الحجرات: 9] مع القطع بأنه لا يتحقق الشيء بدون ركنه، ولا يخفى أن هذه الوجوه تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركناً من حقيقة الإيمان بحيث إن تاركها لا يكون مؤمناً كما هو رأي المعتزلة، لا على من ذهب إلى أنها ركن من الإيمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الإيمان كما هو مذهب الشافعي، قال العلامة التفنازاني، انتهى. قلت: وهل قالت الحنفية أو أحد من أهل السنة غير ذلك؟ فلا أدري كيف قال من قال: إن في زيادة الإيمان ونقصه اختلافاً بين الحنفية وغيرهم من المحدثين.

الحيي يخاف فضيحة الدنيا وفضاحة الآخرة، فينزجر عَنِ المعاصي، ويمثل الطاعات كلها. وقال الطَّبِيُّ: معنى أفراد الحياء بالذكر بعد دخوله في الشعب كأنه يقول: هذه شعبة واحدة من شعبه، فهل يحصى شعبه كلها، هيهات إن البحر لا يُدْرَى قعره وسيجيء تتمه لهذا المقام.

ثم إن في هذا الحديث تشبيه الإيمان بشجرة ذات أغصان وشعب كما شبه في الحديث السابق الإسلام بخباء ذات أعمدة وأطناب ومبناه على المجاز، وذلك لأن الإيمان في اللغة: التصديق، وفي الشرع: تصديق القلب واللسان وتمامه وكماله بالطاعات، وفي، الإخبار عَنِ الإيمان بأنه بضع وستون أو بضع وسبعون ونحو ذلك يكون من باب إطلاق الأصل على الفرع، وذلك لأن الإيمان هو الأصل والأعمال فروع منه، وإطلاق الإيمان على الأعمال مجاز، لأنها تكون عن الإيمان هذا.

فائدة:

روي من حديث المغيرة بن عبد الرحمن بن عبيد، قَالَ: حدثني أبي عَن جدي وكانت له صحبة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ثلاث وثلاثون شريعة، من وافى الله بشريعة منها دخل الجنة، وفي كتاب ابن شاهين من حديث الإفريقي عَنِ عبد الله ابن راشد مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إن بين يدي الرحمن عز وجل لوحا فيه ثلاثمائة وتسع عشرة شريعة، يقول: عز وجل: لا يجيئني عبد من عبادي لا يشرك بي شيئا فيه واحدة منهن إلا أدخلته الجنة، ومن حديث عبد الواحد بن زيد، عن عبد الله بن راشد، عَن مولاه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إن لله مائة خُلُق، من أتى بخُلُق منها دخل الجنة، قَالَ لنا أحمد: سئل ما ذي الأخلاق؟ قَالَ: يكون في الناس حياء تكون فيه رحمة يكون فيها سخاء يكون فيها تسامح، هذا من أخلاق الله عز وجل، وفي رواية ابن مهدي عَنِ حذيفة: الإسلام ثمانية أسهم: الإسلام سهم والصلاة سهم والزكاة سهم وصوم رمضان سهم والحج سهم والجهاد سهم والأمر بالمعروف سهم والنهي عَنِ المنكر سهم، وقد خاب من لا سهم له، هذا اللهم إِنَّا نسألك من كل سهم نصيبا وافيًا.

4 - باب المُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

10- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ،

4 - باب المُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

(باب)، بالتنوين، أي: هذا باب، ويجوز ترك التنوين بالإضافة إلى قوله: (المُسلمُ من سَلِمَ المُسلمُونَ من لِسَانِهِ وَيَدِهِ)، ويجوز الوقوف على السكون، لكن لم تأت بهما الرواية، وسقط من رواية الأصيلي لفظ باب، واكتفى بلفظ الحديث، ترجمة من غير تصرف فيه، والمناسبة بين البابين أنه ذكر في الباب السابق أن الإيمان ذو شعب وخصال متعددة، وفي هذا الباب بيان شعبتين منها وهما: سلامة المسلمين من لسان المسلم ويده، وأن المهاجر من هاجر المنهيات.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ)، بكسر الهمزة وتخفيف الياء آخر الحروف، وفي آخره سين مهملة، هو أبو الحسن آدم بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد، أصله من خراسان، نشأ ببغداد وكتب عن شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة والحجاز والشام ومصر واستوطن عسقلان الشام، قَالَ أبو حاتم: هو ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله، وكان ورّاقا، وتوفي بعسقلان سنة عشرين ومائتين وهو ابن ثمان وثمانين وقيل: ابن نيف وتسعين سنة، وليس في كتب الحديث آدم بن أبي إياس غير هذا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، وفي رواية ابن عساكر: عَنْ شُعْبَةَ غير منصرف، هو أبو بسطام بن الحجاج بن الورد الأزدي، مولا هم الواسطي، ثم انتقل إلى البصرة، وهو إمام من أئمة الإسلام، والعلماء مجمعون على إمامته وجلالة قدره وعرفانه وورعه، قَالَ الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، وقال أحمد: كان شعبة أمة واحدة في هذا الشأن، وقال سفيان الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث، وكان ألثغ، وقيل: جفّ جلده على عظمه ليس بينهما لحم من كثرة عبادة الله، مات بالبصرة أول سنة ستين ومائة، وليس في الكتب الستة شعبة بن الحجاج غيره.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ) بفتح السين والفاء وحكي إسكان الفاء، وأبو السفر هو سعيد بن محمد بضم الياء وفتح الميم، كذا ضبطه النووي، وضبط

وَإِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

الغساني بضم الياء وكسر الميم الثَّوْرِيُّ الهمداني الكوفي، مات في خلافة مروان ابن مُحمَّد الذي به ختام الدولة الأموية، استخلف سنة سبع وعشرين ومائة وانقرض إلى خمس سنين، روى له الجماعة.

(و) عن (إِسْمَاعِيلَ) هو ابن أبي خالد، كما وقع في نسخة: أبو عبد الله البجلي نسبة إلى بجيلة بنت صعب بن سعد الأحمسي مولا هم الكوفي، سمع خلقاً من الصحابة منهم أنس بن مالك وجماعة من التابعين، وعنه الثَّوْرِيُّ وغيره من الأعلام، وكان عالماً متقناً صالحاً ثقة، قَالَ مروان بن معاوية: وكان إِسْمَاعِيلُ يسمى الميزان وكان طحاناً، توفي بالكوفة سنة خمس وأربعين ومائة، كلاهما، (عَنِ الشَّعْبِيِّ)، بفتح المعجمة وسكون المهملة والباء الموحدة هو أبو عمرو عامر ابن شراحيل، وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل الكوفي التابعي الجليل الثقة نسب إلى شعب، وهو بطن من همدان بسكون الميم وإهمال الدال، ولد لسنة مضت من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روى عَنْ خلق من الصحابة منهم عمر وعلي والسبطان وسعد وسعيد وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، روي عنه أنه قَالَ: أدركت خمسمائة من الصحابة، وقال: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني أحد بحديث، فأحببت أن يعيده عليّ، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته.

وقال ابن عينة: كان الشعبي أكبر الناس في زمانه، وقال أحمد بن عبد الله: ومرسله صحيح، روى عنه قتادة وخلق من التابعين، وَلِي قضاء الكوفة، ومات بها سنة ثلاث أو أربع أو خمس أو ست ومائة وهو ابن نيف وثمانين سنة، وكان ضئيلاً فقيل له: ما لنا نراك نحيفاً؟ فقال: إني زوحت في الرحم، وذلك لأنه كان أحد التوأمين، وكانت أمه من سبي جلولاء، وهي قرية بناحية فارس، وكان مزاحاً.

(عَنْ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)، بالواو، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، هو عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي الزاهد العابد الصحابي ابن الصحابي كنيته أبو مُحمَّد على الأصح، وأمّه ربيعة بنت منبه بن الحجاج، أسلم قبل أبيه، وشهد معه صفين، وكان يضرب بسيفين، وكان بينه وبين أبيه في السن اثنتي عشرة سنة، وقيل: إحدى عشرة، قالوا: ولا يعرف أحد غيره بينه وبين والده هذا السن،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ.....»

وكان غزير العلم مجتهدا في العبادة، وكان أكثر حديثا من أبي هريرة لأنه كان يكتب وأبو هريرة لا يكتب، ومع ذلك فالذي رُوي له قليل بالنسبة إلى ما رُوي لأبي هريرة، لأنه سكن مصر، وكان الواردون إليها قليلا، بخلاف أبي هريرة فإنه استوطن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة، روي له سبعمئة حديث اتفقا منها على سبعة عشر، وانفرد البخاري بثمانية عشر ومسلم بعشرين وكان أحمر عظيم البطن، وعمي في آخر عمره، مات بمكة أو بالطائف أو بمصر في ذي الحجة، سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين، أو اثنتين أو ثلاث وسبعين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وفي الصحابة عبد الله بن عمرو جماعات عدتهم ثمانية عشر.

ومن لطائف هذا الإسناد أن كلهم على شرط الستة إلا آدم، فإنه ليس على شرط مسلم وأبي داود، ومنها: أن شعبة فيه يروي عن اثنين أحدهما: عبد الله ابن أبي السفر، والآخر إسماعيل بن أبي خالد، وكلاهما يرويان عن الشَّعْبِيِّ، ومنها: أن فيه التحديث والعنعنة، وأخرجه المؤلف أيضًا في الرقاق، وأخرج مسلم بعضه في صحيحه عن جابر مرفوعًا: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» مقتصرًا عليه، وأخرج المؤلف أيضًا من حديث عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أي المسلمين خير؟ قَالَ: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم أيضًا.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ: الْمُسْلِمُ)، أي: الكامل من قبيل زيد الرجل، أي: الكامل في الرجولية بحمل الألف واللام على الجنس، فإن الجنس إذا أطلق على شيء من أفراده يكون محمولًا على الكمال. قال القاضي عياض وغيره: المراد الكامل والجامع لخصاله، من لم يؤذ مسلما لا بقول ولا بفعل، وهذا من جوامع كلامه ﷺ وفصيحته، كما يقال: المال الإبل، والناس العرب على التفضل لا على الحصر، وقد سبق ما يبين هذا التأويل وهو قول السائل: أي المسلمين خير؟ وجوابه ﷺ بقوله: «من سلم المسلمون من لسانه ويده».

وقال الخطابي: «معناه أن المسلم الممدوح من كان هذا وصفه».

(مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ) وكذا المسلمات، فجمع التذكير للتغليب، وأهل

مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ،

الذمة، فذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب، لأن محافظة المسلم على كف الأذى عَنْ أخيه المسلم أشد تأكيداً، ولأن الكفار بصدد أن يقاتلوا وإن كان يجب الكف عنهم ما داموا أهل ذمة.

(مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ)، خص اللسان بالذكر، لأنه المعبر عما في النفس، وكذا اليد مع أن الفعل قد يحصل بغيرها أيضاً، لأن سلطنة الأفعال إنما يظهر بها، إذ بها البطش والقطع والوصل والأخذ والمنع والإعطاء، قَالَ الزمخشري: لما كان أكثر الأعمال تباشر بالأيدي غلبت، فقل في كل عمل هذا مما عملت أيديهم وإن كان بعضها لا يتأتى فيه المباشرة بالأيدي، فالمراد في الحديث ما هو أعم من الجارحة كالاستيلاء على حق الغير من غير حق فإنه أيضاً إيذاء لكنه ليس باليد الحقيقية، ولأن الإيذاء باليد واللسان أكثر فاعتبر الغالب، وعبر باللسان دون القول ليدخل فيه من أخرج لسانه استهزاء بصاحبه، وقدمها على اليد، لأن إيذاءها أكثر وقوعاً وأسهل أو لأنه أشد نكايه، قَالَ ﷺ لحسان: «اهْجُ المشركين»، فإنه أشق عليهم من رشق النبال، وقد قَالَ الشاعر:

وقد يُرجى لجرح السيف براء ولا براء لما جرح اللسان

والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد، لأن اللسان يمكنه القول في الماضين، والموجودين والحادثين بعد بخلاف اليد، نعم يمكن أن يشارك اللسان في ذلك في الكتابة، وإن أثرها في ذلك لعظيم، ويستثنى من ذلك الحكم الحد والتعزير والتأديب، فإن قلت: هذا الحديث يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان مسلماً كاملاً.

فالجواب: أن الاستلزام مم؟، لأن المراد بذلك مع مراعاة باقي الأركان، أو يكون المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله أداء حقوق المسلمين، كما قاله الخَطَّابِيُّ، أو هو وارد على سبيل المبالغة تعظيماً لترك الإيذاء، كأن ترك الإيذاء هو نفس الإسلام الكامل، وهو محصور فيه على سبيل الادعاء وأمثاله كثيرة، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون المراد بذلك تبين علامة المسلم التي يستدل بها على إسلامه، وهي سلامة المسلمين من لسانه ويده، كما ذكر مثله في علامة المنافق، ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة

وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ.

إلى حسن معاملة العبد مع ربه ، لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه ، فأولى أن يحسن معاملة ربه ، فيكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، انتهى .
ونظر فيه محمود العيني من وجهين :

الأول : أن قوله يحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى حسن معاملة العبد مع ربه ممنوع لأن الإشارة ما ثبت بنظم الكلام وتركيبه مثل العبارة ، غير أن الثابت في الإشارة غير مقصود من الكلام ولا مسوق له الكلام ، فانظر هل تجد فيه هذا المعنى .

والثاني : أن قوله فأولى أن يحسن معاملة ربه ممنوع أيضًا ، ومن أين الأولوية في ذلك والأولوية موقوفة على تحقق المدعى والدعوى غير صحيحة ، لأننا نجد كثيرًا من الناس يسلم الناس من لسانهم وأيديهم ، ومع هذا لا يحسنون المعاملة مع الله تعالى ، هذا وفي هذا النظر نظر ، فتأمل وتدبر ، وأما ما يقال من أنه يفهم من الحديث أن من لا يسلم المسلمون منه لا يكون مسلمًا مع الاتفاق على أنه إذا أتى بالأركان الخمسة فهو مسلم بالنص والإجماع ، فمدفوع بما سبق من أن المراد من المسلم هو الكامل على أن سلامة المسلمين خاصة المسلم ، ولا يلزم من انتفاء الخاصة انتفاء ماله الخاصة ، فافهم .

(وَالْمُهَاجِرُ) ، أي : الهاجر حقيقة ، فالهاجر كالمسافر بمعنى السافر والمسارح بمعنى السارح ، وهو الذي فارق عشيرته ووطنه .

(مَنْ هَجَرَ) ، أي : ترك من هجره يهجره بالفتح هجرًا وهجرانًا ، والاسم الهجرة ، وفي العباب الهجرة ضد الوصول ، ومنه قيل للكلام الفاحش هجر بضم الهاء ، لأنه ينبغي أن يهجر (مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ) اعلم أن الهجرة ضربان ، ظاهرة وباطنة ، فالباطنة ترك ما تدعو إليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن ، فكأن المهاجرين خوطبوا بذلك لئلا يتكلموا على مجرد التحول من دارهم إلى المدينة ، بل يجب عليهم أن يهجروا ما نهى الله تعالى ، ويمثلوا أوامر الله لتكمل هجرتهم ، ويحتمل أنه لما انقطعت الهجرة لما فتحت مكة شق فوات الهجرة على من لم يدرك ذلك ، فأعلمهم النبي ﷺ بأن حقيقة الهجرة هي هجر ما نهى الله عنه تطبيقاً لقلوبهم ، ويحتمل أن يكون هذا بياناً لانقطاع الهجرة ، فكأنه قال عليه السلام انقطعت الهجرة فلا هجرة بعد إلا هجرة

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (1):

المعاصي، وقال الحُطَّابِيُّ كما قَالَ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ الْمُهَاجِرَ الْمَمْدُوحَ هُوَ الَّذِي جُمِعَ إِلَى هِجْرَانِ وَطْنِهِ هِجْرًا مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَنَفِيَّ اسْمِ الشَّيْءِ عَلَى مَعْنَى نَفْيِ الْكَمَالِ مُسْتَفِيزٌ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَالْإِثْبَاتُ أَيْضًا كَذَلِكَ، أَيْ: إِثْبَاتُ الْكَمَالِ مُسْتَفِيزٌ فِي كَلَامِهِمْ.

تَنْبِيْهِ:

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَعْلَمُ أَنَّ الْإِسْلَامَ فِي الشَّرْعِ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا دُونَ الْإِيمَانِ، وَهِيَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]، وَالثَّانِي فَوْقَ الْإِيمَانِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْإِيمَانِ اسْتِسْلَامٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِ مَا قَضَى وَقَدَّرَ وَإِخْلَاصٌ وَإِحْسَانٌ، كَمَا قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 131]، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْحَدِيثِ الْمَخْلُصُ الْمُسْتَسْلِمُ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ الرَّاضِي بِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَرَضِيَ بِتَقْدِيرَاتِهِ لَا يَتَعَرَّضُ لِأَحَدٍ بِإِذَاءٍ أَوْ يَكْفٍ أَذَاهُ عَنْهُمْ بِالْكَلِيَّةِ سِيْمَا عَنْ إِخْوَانِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ فَتَدْبِرْهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ مِنْهَا: الْحَثُّ عَلَى تَرْكِ أَذَى الْمُسْلِمِينَ بِكُلِّ مَا يُوْذِي، وَمِنْهَا الرَّدُّ عَلَى الْمَرْجُئَةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَنْدهُمْ إِسْلَامٌ نَاقِصٌ، وَمِنْهَا الْحَثُّ عَلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي وَاجْتِنَابِ الْمَنَاهِي.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رَوَايَةٍ بِإِسْقَاطِ هَذَا اللَّفْظِ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: أَرَادَ بِهَذَا التَّعْلِيقِ بَيَانَ سَمَاعِهِ لَهُ مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَالنَّكْتَةُ فِيهِ رَوَايَةُ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ لَهُ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَحَكَاهُ ابْنُ مَنْدَةَ، وَعَلَى هَذَا فَلَعَلَّ الشَّعْبِيَّ بَلَغَهُ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ لَقِيَهُ فَسَمِعَهُ، وَنَبِهَ بِالتَّعْلِيقِ الْآخِرَ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ الَّذِي أَهْمَلَ فِي رَوَايَتِهِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الَّذِي بَيْنَ فِي رَوَايَةِ رَفِيقِهِ، انْتَهَى. وَحَكَى مَوْلَانَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنَ الْمَكِّيِّ فِي تَقْرِيرِهِ: لَمَّا كَانَ الشَّعْبِيُّ تَابِعِيًّا صَغِيرًا فَكَانَ يَخْتَفِي عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مُتَّصِلًا أَمْ لَا فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا، وَكَانَ ذَلِكَ الْإِخْتِفَاءُ عَلَيْهِمْ حَقِيقَةً، أَوْ خَافَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَثْبَتَ السَّمَاعَ لِدَفْعِ تَوَهُمِ الْإِنْقِطَاعِ، وَكَذَلِكَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّعْبِيَّ وَعَامَرًا وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ عَادَةُ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا رَوَى مَعْنَعًا وَخَافَ فِيهِ إِخْتِفَاءَ السَّمَاعِ عَلَى النَّاسِ، أَوْ ذَكَرَ فِيهِ مَدْلَسًا يَثْبِتُ السَّمَاعَ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَقَوْلُهُ: (قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى)، أَوْرَدَهُ لِمَجْرَدِ التَّقْوِيَةِ، انْتَهَى. وَقَدْ عَرَفْتَ النَّكْتَةَ فِي إِيْرَادِهِ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ.

وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَغْنِي ابْنَ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

(وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْخَاءِ وَالزَّايِ الْمَعْجَمَتَيْنِ الضَّرِيرِ الْكُوفِيِّ التَّمِيمِيِّ السَّعْدِيِّ، مَوْلَى سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ، يُقَالُ عَمِي، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ ثَمَانِي سِنِينَ، رَوَى عَنْ الْأَعْمَشِ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَهُوَ ثَبَتَ فِي الْأَعْمَشِ، وَكَانَ مَرَجَّتًا، مَاتَ فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَفِي الرِّوَاةِ أَيْضًا أَبُو مُعَاوِيَةَ النَّخْعِيُّ عَمْرٍو، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ شَيْبَانُ.

(حَدَّثَنَا دَاوُدُ) هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ، كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ أَحَدِ الْأَعْلَامِ الثَّقَاتِ، بَصْرِي، رَأَى أَنْسًا وَسَمِعَ الشَّعْبِيَّ وَغَيْرَهُ مِنَ التَّابِعِينَ، وَعَنْهُ شُعْبَةُ وَالْقُطَانُ، لَهُ نَحْوُ مِائَتَيْ حَدِيثٍ، وَكَانَ حَافِظًا صَوَامًا دَهْرَهُ قَانِتًا لِلَّهِ تَعَالَى، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ أَوْ تِسْعَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً بِطَرِيقِ مَكَّةَ عَنْ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ وَالْبُخَارِيُّ اسْتَشْهَدَ بِهِ هَهُنَا خَاصَّةً، وَلَيْسَ لَهُ فِي صَحِيحِهِ ذِكْرٌ إِلَّا هَهُنَا.

—(عَنْ عَامِرٍ) الشَّعْبِيُّ السَّابِقُ ذَكَرَهُ قَرِيبًا، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ) يَغْنِي ابْنَ عَمْرٍو، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: عَبْدُ الْأَعْلَى) بَنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيُّ بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ بَنِي سَامَةَ بْنِ لُؤَيِ الْقُرَشِيِّ الْبَصْرِيِّ، رَوَى عَنْ الْجَرِيرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَعَنْهُ بَنْدَارٌ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ قَدْرِي لَكِنَّهُ غَيْرُ دَاعٍ، مَاتَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَبْدُ الْأَعْلَى ثَلَاثَةٌ وَفِي ابْنِ مَاجَةَ آخِرُ وَاوٍ وَآخِرُ كَذَلِكَ، وَآخِرُ صَدُوقٍ، وَفِي التِّرْمِذِيِّ آخِرُ ثِقَةٍ، وَفِي الْأَرْبَعَةِ آخِرَانِ ضَعْفُهُمَا أَحْمَدُ، فَالْجُمْلَةُ تِسْعَةٌ وَفِي الضَّعَفَاءِ سَبْعَةٌ أُخْرَى، (عَنْ دَاوُدَ) ابْنُ أَبِي هِنْدٍ السَّابِقُ ذَكَرَهُ.

(عَنْ عَامِرٍ) الشَّعْبِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بَنُ عَمْرٍو بَنُ الْعَاصِ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، وَهَذَانِ تَعْلِيقَانِ مِنْ تَعْلِيقَاتِ الْبُخَارِيِّ، لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَلْحَقْ أَبَا مُعَاوِيَةَ، لِأَنَّهُ وَلَدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً سَنَةَ وَفَاتَهُ أَوْ قَبْلَهُ بِسَنَةٍ، وَلَا عَبْدُ الْأَعْلَى، لِأَنَّ وَفَاتَهُ قَبْلَ وَلَادَةِ الْبُخَارِيِّ بِخَمْسِ سِنِينَ.

ونبه بالتعليق الأول بيان سماع الشعبي من عبد الله بن عمرو، لأن وهيب بن

(1) طرفه 6484 - تحفة 8834 - 1/10.

أخرج مسلم بعضه في الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أمره أفضل رقم (40).

خالد روى عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ رَجُلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، حَكَاهُ ابْنُ مِنْدَةَ، فَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ هَذَا التَّعْلِيقَ لِبْنِهِ عَلَى سَمَاعِ الشَّعْبِيِّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَعَلَى هَذَا لَعَلَّ الشَّعْبِيَّ بَلَغَهُ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، ثُمَّ لَقِيَهُ فَسَمِعَهُ مِنْهُ، وَنَبِهَ بِالتَّعْلِيقِ الثَّانِي عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ الَّذِي أَبْهَمَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْأَعْلَى هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الَّذِي بَيْنَ فِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. وَالحديث المعلق عند أهل الحديث: هو الذي حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر، وقد أكثر البخاري في صحيحه ولم يستعمله مسلم إلا قليلا، واستعمالهما ذلك في كتابهما دليل الصحة، إذ هما ترجما كتابيهما بالصحيح من أخبار رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فلولا أنه عندهما سند متصل صحيح لم يدخلا في كتابيهما، ثم إن التعليل الأول وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صحيحه فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ زَهِيرٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ كَرِيبٍ، ثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: وَرَبَّ هَذَا الْبَيْتِ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُهَاجِرُ مِنْ هَجَرَ السَّيِّئَاتِ، وَالْمُسْلِمُ مِنْ سَلَّمَ النَّاسَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، فَعَلِمَ أَنَّهُ مَا أَرَادَ إِلَّا أَصْلَ الْحَدِيثِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالْمُرَادُ بِالنَّاسِ هُنَا الْمُسْلِمُونَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَوْصُولِ، فَهَمَّ النَّاسُ حَقِيقَةً عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَحْمِلُ عَلَى الْكَامِلِ، وَيُمْكِنُ حَمْلَهُ عَلَى عَمُومِهِ عَلَى إِرَادَةِ شَرْطٍ، وَهُوَ الْأَحَقُّ مَعَ أَنَّ إِرَادَةَ هَذَا الشَّرْطِ مُتَعِينَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، انْتَهَى.

وقال محمود العيني: فيه نظر من وجوه:

أما أولاً: فقوله: فهم الناس حقيقة يدل على أن غير المسلمين من بني آدم ليسوا بإنسان حقيقة، وليس كذلك.

وأما ثانياً: فلأن قوله ويمكن حمله إلى آخره غير سديد، لأنه عام قطعاً.

وأما ثالثاً: فلأن تخصيص الشرط المذكور بهذا الحديث غير موجه، بل هو مراعى ههنا.

في الحديث الموصول، فبهذا الشرط يخرج عن العموم في حق الأذى بالحق، وأما في حق المسلم والذمي فعلى عمومته، انتهى، وفي كل من وجوه النظر تأمل، فتأمل.

5 - باب أَيِّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟

11 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ،

5 - باب أَيِّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟

(باب) بالتونين وتركه للإضافة إلى قوله: (أَيِّ الإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟)، ويجوز في باب التسكين من غير إعراب، لأن الإعراب لا يكون إلا بالتركيب، وعلى كل تقدير، أي: بالرفع لا غير، وذكر جزء الحديث لأجل التبويب، والمناسبة بين البابين ظاهرة، لأن كليهما في وصف خاص من أوصاف المسلم.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ) الأموي⁽¹⁾، البغدادي، يكنى بأبي عثمان ويحيى بأبي أيوب، وهو شيخ الجماعة ما خلا ابن ماجة، روى عن أبيه وعن غيره، وعنه عبد الله بن أحمد وأبو زرعة، وأبو حاتم وإبراهيم الحربي، وخلق كثير، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين، قَالَ أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: سعيد وأبوه يحيى ثقتان، وقال علي ابن المديني: هو أثبت من أبيه، وقال صالح بن محمد: هو ثقة، إلا أنه كان يغلط.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) يحيى بن سعيد سمع يحيى الأنصاري، وهشام بن عروة وآخرين، قَالَ ابن معين: هو من أهل الصدق، ليس به بأس، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، توفي سنة أربع وسبعين ومائة بعد أن بلغ الثمانين، روى له الجماعة، ويحيى بن سعيد في الكتب الستة أربعة، الأول هذا، والثاني يحيى بن سعيد التيمي، والثالث يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، والرابع يحيى بن سعيد بن فروخ القطان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ)، بضم الموحدة وسكون الراء واسمه بريد بالتصغير، وهو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الكوفي الأشعري، روى عن أبيه وجده، والحسن وعطاء، وعنه ابن المبارك وغيره من الأعلام، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: ليس بالمتقن يكتب حديثه، وقال

(1) الأموي: بضم الهمزة نسبة إلى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف. قال ابن دريد: من فتح الهمزة فقد أخطأ، وقال سيويه: وسمعا من العرب من يقول: أموي بالفتح كذا ذكره العيني. [المؤلف].

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالُوا

النسائي: ليس بذاك القوي، وقال أحمد بن عبد الله الكوفي: ثقة، روى له الجماعة، وليس في الكتب الستة بريد غير هذا، ولم نظفر بتاريخ وفاته.

(عَنْ أَبِي بُرْدَةَ)، بضم الموحدة، كالأول، وهو جد بريد وافقه في الكنية لا في الاسم، واسم هذا عامر، وقيل: الحارث، سمع أباه وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن سلام، وعائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم، وروى عنه عمر بن عبد العزيز والشعبي وبنوه أبو بكر وعبد الله وسعيد وبلال وابن ابنه بريد بن عبد الله، قَالَ أَبُو نَعِيم: ولي أبو بردة قضاء الكوفة بعد شريح، وقال الواقدي: توفي بالكوفة سنة ثلث ومائة، وقال ابن سعد: قيل إنه توفي هو والشعبي في جمعة، وكان ثقة، روى له الجماعة، وفي الصحابة أبو بردة سبعة.

(عَنْ أَبِي مُوسَى)، عبد الله بن قيس بن سليم مصغرا الأشعري، نسبة إلى الأشعر، وهو نبت بن أدد، وقيل له الأشعر، لأن أمه ولدت له أشعر، هو من كبار الصحابة وفضلائهم وفقهائهم، استعمله النَّبِيُّ ﷺ على عدن وساحل اليمن، واستعمله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على البصرة والكوفة، وشهد وفاة أبي عبيدة بالأردن وخطبة عمر بالجابية، وقدم دمشق على معاوية، وكان حسن الصوت بالقرآن ولقد أوتي من مزامير آل داود، له ثلاثمائة وستون حديثاً، اتفقا على خمسين، وانفرد البُخَارِيُّ بأربعة ومسلم بخمسة عشر، روى عنه أنس بن مالك وطارق بن شهاب، وخلق من التابعين، وبنوه أبو بردة وأبو بكر وإبراهيم وموسى، مات بمكة أو بالكوفة سنة خمس أو إحدى أو أربع وأربعين عَنْ ثَلَاث وستين، والشيخ أبو الحسن الأشعري الذي هو إمام أهل السنة من نسله، وأبو موسى من الصحابة أربعة وفي الرواة جماعة، ومن لطائف هذا الإسناد أن رجاله كلهم كوفيون، ومنها أن فيه التحديث والعننة، ومنها أنه ذكر في سعيد بن يحيى شيخه القرشي، ولم يقل الأموي مع كون الأموي أشهر في نسبته نظراً إلى النسبة الأعمية، ومنها أن فيه راويين متفقين في الكنية، وأخرج مثله مسلم والنسائي في الإيمان والترمذي في الزهد.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالُوا) وعند مسلم: قلنا، وعند ابن مندة: قلت، ولا منافاة بين الروايات لما لا يخفى.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ»⁽¹⁾.

6 - باب إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

(يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَيُّ) أصحاب (لِلْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟)، أي: أكثر ثوابًا عند الله تعالى من غيره، وإنما قدر المضاف، لأن شرط، أي: أن تدخل على متعدد، ونفس الإسلام لا تعدد فيه، ويؤيد هذا التقدير رواية مسلم، أي المسلمين أفضل، وهو أولى من تقدير الخصال، أي: أي خصال الإسلام، لأن الاستفهام عن الأفضلية في المسلمين لا في خصال الإسلام، بدليل رواية مسلم، ولأن في هذا التقدير لا يقع الجواب مطابقًا للسؤال، فيحتاج إلى أن يقال إنه جواب بياني، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ وَلِذِينَ وَالَآفَرِينَ﴾ [البقرة: 215] الآية، وإنما قدر قولنا من غيره، لئلا يلزم استعمال أفعال التفضيل بدون أحد الأمور الثلاثة، وهي الإضافة ومن واللام وحذفه عند العلم به كثير شائع، كما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ الْسِرَّ وَآخَفَى﴾ [طه: 7]، أي: من السر، وقولك الله أكبر، أي: من كل شيء.

(قَالَ)، أي: النَّبِيُّ ﷺ («مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ، وَيَدِهِ»)، أي: أفضل من غيره، أو الأفضل من سلم المسلمون، فلا يلزم أن لا يكون مقول القول جملة، ثم إن أفضلية بعض المسلمين على بعض لما كان ببعض الخصال ثبت قبول الإيمان للزيادة والنقصان، إذ الإيمان والإسلام عند المحدثين مترادفان كما سبق، فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعداد أمور الإيمان، والله المستعان.

6 - باب إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

(باب) بالتنوين وعدمه، وبالتسكين أيضًا كما مر.

(إِطْعَامُ الطَّعَامِ) مبتدأ خبره (مِنْ) شعب (الْإِسْلَامِ)، وفي بعض النسخ: من الإيمان.

(1) تحفة: 9041. أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل رقم (42).

12 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ،

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لما استدل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ما ورد في القرآن والسنن الصحيحة منها فأورده في هذه الأبواب تصريحًا وتلويحًا، وهذا الباب فيه شعبتان إطعام الطعام، وقراءة السلام، ولم يقل: أي الإسلام خير، كما في الذي قبله إشعارًا باختلاف المقامين، لأن الأفضلية هناك راجعة إلى الفاعل، والخيرية ههنا راجعة إلى الفعل، قَالَ محمود الْعَيْنِيُّ: وهذا أوجه وأحسن من الذي قاله الْكِرْمَانِيُّ من أن الجواب ههنا وهو تطعم الطعام صريح في أن النَّبِيَّ ﷺ جعل الإطعام من الإسلام، بخلاف ما تقدم، إذ ليس صريحًا في أن سلامة المسلمين منه من الإسلام هذا، وذلك لأنه إذا كان من سلم المسلمون من لسانه ويده أفضل أصحاب الإسلام، فبالضرورة يكون السلامة منه من الإسلام على أن الكناية أبلغ من التصريح، فافهم.

قَالَ المؤلف: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بن فروخ بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة والخاء المعجمة، أبو الحسن الحراني نسبة إلى حران، هي مدينة عظيمة تعد من ديار مصر، قيل: هي مولد إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ ويوسف عليهما السلام، وهي اليوم خراب، سكن مصر، روى عَنْ اللَّيْثِ بن سعد، وعبد الله بن عمر وغيرهما، وروى عنه الحسن ابن مُحَمَّد بن الصباح وأبو زرعة وأبو حاتم، وقال صدوق، وقال أحمد بن عبد الله: ثبت ثقة بصري، انفرد الْبُخَارِيُّ بالرواية عنه دون أصحاب الكتب الخمسة، وروى ابن ماجة عَنْ رجل عنه، توفي بمصر سنة تسع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بالمثلثة هو ابن سعد الفهمي، مولاهم، المصري، عالم مصر، إمام في الفقه والحديث، كان نظير مالك في العلم، قَالَ الشافعي: إنه كان أفقه من مالك، إلا أنه ضيع فقهه أصحابه، وقال أيضًا: ما فاتني أحد، فأسفت عليه مثله، قَالَ ابن خلكان: كان حنفي المذهب، لكن المشهور أنه كان مجتهدًا، قيل: دخله في السنة ثمانون ألف دينار، وما وجبت عليه زكاة، مات يوم الجمعة نصف شعبان سنة خمس وسبعين ومائة.

(عَنْ يَزِيدَ)، أبي رجاء بن أبي حبيب المصري التابعي الجليل، سمع عبد الله

عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ:
 أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟

ابن الحارث، وأبا الطفيل عامر بن واثلة من الصحابة، وخلقاً من التابعين، وروى عنه سليمان التميمي، ويحيى بن أيوب، وخلق كثير من أكابر مصر، وكان مفتي أهل مصر في زمانه، وكان حليماً عاملاً، وهو أول من أظهر العلم بمصر والكلام في الحلال والحرام، وكانوا قبل هذا يتحدثون بالفتن والملاحم، وكان أحد الثلاثة الذين جعل إليهم عمر بن عبد العزيز الفتيا بمصر، وقال الليث: يزيد ابن أبي حبيب سيدنا وعالمنا، ولد سنة ثلاث وخمسين ومات سنة ثمان وعشرين ومائة، روى له الجماعة.

(عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) بالخاء المعجمة، مرثد بفتح الميم وسكون الراء وفتح الثاء المثلثة، ابن عبد الله اليزني بالتحانية والزاي المفتوحتين، نسبة إلى يزن بطن من حمير المصري التابعي، روى عَنْ عمرو بن العاص، وسعيد بن زيد، وأبي أيوب الأنصاري، وغيرهم، وكان مفتي أهل مصر، توفي سنة تسعين، روى له الجماعة.
 (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)، أي: ابن العاص السابق ذكره.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث والعنونة، ومنها أن رواه كلهم مصريون، ومنها أن كلهم أئمة أجلاء، وأخرج منته المؤلف في باب الإيمان أيضاً بعد هذا بأبواب، وفي الاستئذان، ومسلم في الإيمان، والنسائي فيه أيضاً، وأبو داود في الأدب، وابن ماجة في الأطعمة.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا)، قَالَ الْعَسْقَلَانِي: لم أعرف اسمه، وقد قيل: إنه أبو ذر (سَأَلَ النَّبِيَّ)، وفي رواية: رسول الله ﷺ، (أَيُّ) خصال (الإسلام خَيْرٌ؟)، وإنما لم يختر تقدير خصال في الأول، حذراً من كثرة الحذف، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فإن قلت هل فرق بين أفضل وخير، قلت: لا شك أنهما من باب التفضيل، لكن الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة، والخير بمعنى النفع في مقابلة الشر، والأول: من الكمية، والثاني: من الكيفية، انتهى.

يعني: ولذا أجيب في الأول بالسلامة من اللسان واليد، وفي الثاني بالإطعام، وقراءة السلام، هذا على اختلاف السؤالين وثبوت الفرق المذكور، وأما على تقدير اتحادهما، فيمكن الحمل على اختلاف حال السائلين بأن يراد في

قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»⁽¹⁾.

الجواب الأول: تحذير من يخشى منه الإيذاء باليد أو اللسان، فأرشد إلى الكف. وفي الثاني: ترغيب من يرجى منه النفع الفعلي أو القولي، فأرشد إلى ذلك، ويمكن أن يكون ﷺ عَلِمَ أن السائل الأول يسأل عن أفضل التروك، والثاني عن خير الأفعال، أو أن الأول يسأل عما يدفع المضار، والثاني عما يجلب المسار، أو أنهما متلازمان بالحقيقة، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد، والسلام لسلامة اللسان، لكن قال محمود العيني: ينبغي أن يقيد هذا بالغالب أو في العادة فافهم. [المؤلف]. وخص هاتان الخصلتان بالذكر لمسييس الحاجة إليهما في ذلك الوقت، لما كانا فيه من الجهد ولمصلحة التأليف، ويدل على ذلك أنه ﷺ حث عليهما أول ما دخل المدينة على ما رواه الترمذي وغيره مصححاً من حديث عبد الله بن سلام.

(قَالَ) وفي رواية: فقال، أي: النَّبِيُّ ﷺ: (تُطْعِمُ) أيًا من كان (الطَّعَامَ)، أي: هي إطعام الطعام، فهو مثل قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وإنما قيل: تطعم الطعام، ولم يقل تؤكل الطعام ونحوه، لأن الإطعام يشمل الإعطاء أيضًا، فيكون أعم.

(وَتَقْرَأُ) بفتح التاء، لأنه مضارع قرأ، قَالَ أبو حاتم السجستاني: تقول اقرأ عليه السلام، ولا تقول أقرئه السلام، إلا إذا كان مكتوباً، فتقول: أقرئه السلام، أي: اجعله يقرؤه هذا ولم يقل وتسلم حتى يتناول سلام الباعث بالكتاب المتضمن للسلام.

(السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ)، أي: من المسلمين، فلا يسلم ابتداء على كافر، لقوله ﷺ: «لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه» رواه المؤلف، وكذلك خص منه الفاسق بدليل آخر، وأما من يشك فيه فالأصل هو البقاء على العموم، ثم التعميم للمسلمين بأن لا يخص به أحداً دون أحد كبيراً أو تهاوناً، كما يفعله الجبابرة،

(1) طرفاه 28، 6236 - تحفة 8927.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل رقم (39). هو أبي رضي الله عنه.

7 - باب مِنْ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

لأنه شعار الإسلام، فلكل مسلم حق فيه، سواء عُرِفَ أو لم يُعْرَفْ، فإن المسلمين أخوة، وقد رُوِيَ في حديث: إن السلام في آخر الزمان للمعرفة يكون. وفي الحديث فوائد: منها، الحث على إطعام الطعام الذي هو أمانة الجود والسخاء ومكارم الأخلاق، وفيه نفع المحتاجين وسد الجوع الذي استعاذ منه النَّبِيُّ ﷺ.

ومنها: الحث على إفشاء السلام الذي يدل على خفض الجناح للمسلمين والتواضع، والحث على تألف قلوبهم واجتماع كلمتهم وتواددهم واستجلاب ما يحصل ذلك.

ومنها الإشارة إلى تعميم السلام، حتى يكون خالصا لله تعالى بريئا من حظ النفس والتصنع.

ومنها الإشارة إلى نوعي مكارم الأخلاق، لأنها إما مالية والإطعام إشارة إليها، وإما بدنية والسلام إشارة إليها، وخصا بالذكر من بين أفراد النوعين، لأن الأول قوام الأبدان والأجسام، والثاني شعار الإيمان والإسلام على ما ذكره الخطابي.

7 - باب مِنْ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

(باب) يجوز فيه ما يجوز في الذي قبله، وأغرب محمود العيني، حيث قال: وليس فيه مجال للإضافة.

(مِنْ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)، وجه المناسبة بين البابين أن الإطعام وقراءة السلام لا يكون غالبا إلا لمحبة المَظْعَم والمُسَلَّم عليه، وهذا الباب ذكر فيه المحبة، ثم إن تقديم قوله من الإيمان على قوله أن يحب، بخلاف أخواته، حيث قال: إطعام الطعام من الإيمان، ويقول: حب الرسول من الإيمان، إما للاهتمام بذكره، وإما للحصر، فكأنه قال: المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان تعظيما لهذه المحبة وتحريضا عليها كذا قال الكرماني: وتعقبه العسقلاني وقال: هو توجيه حسن، إلا أنه يرد عليه أن الذي بعده أليق بالاهتمام والحصر، وهو قوله: باب حب الرسول من الإيمان، فالظاهر أنه أراد التنويع في

13 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى،

العبارة، ويمكن أنه اهتم بذكر حب الرسول فقدمه، هذا وقال محمود العيّني: الذي ذكره العسقلاني لا يرد على الكرمانيّ وإنما يرد على البخاريّ حيث لم يقل من الإيمان حب الرسول، ولكن يمكن أن يجاب عنه: بأنه إنما قدم حب الرسول إما اهتماماً بذكره، وإما استلذاً باسمه مقدماً، أو لأن محبته هي عين الإيمان، ولولا هو ما عرف الإيمان هذا، فتأمل.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) على صيغة المفعول من التسديد، هو أبو الحسن بن مسرهد ابن مسربل، ابن مغربل بن مرعل بن أرندل بن سرندل بن عرندل بن ماسك بن مستورد الأسدي البصري، فالخمسة الأولى كلها بلفظ المفعول من سرهده، أي: أحسنت غداءه وسمنته، وسربلته، أي: ألبسته القميص وغربلته، أي: قطعته، ورعبلته، أي: مزقته والثلاثة الباقية الأخيرة لعلها أعجميات، وكلها بالبدال المهملة والنون والراء وكذا السين والعين مهملتان، وقيل: إعجام العين هو الصحيح، قَالَ أحمد بن عبد الله: كان أحمد بن حنبل يسألني عن اسمه ونسبه، فيقول: يا أحمد هذه رقية العقرب، وهو من ثقات أهل البصرة، سمع حماد بن زيد، وابن عيينة ويحيى القطان، وروى عنه أبو حاتم الرازي، وأبو داود، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة وغيرهم، توفي في رمضان سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد بن فروخ - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة آخره خاء معجمة غير منصرف للعلمية والعجمة - القطان الأحول التميمي، مولا هم البصري، يكنى أبا سعيد الإمام الحجة المتفق على جلالته وتوثيقه وتمييزه في هذا الشأن، سمع يحيى بن سعيد الأنصاري المذكور في حديث: إنما الأعمال بالنيات، ومحمد بن عجلان وابن جريج والثوري وابن أبي ذئب ومالكا وشعبة وغيرهم، وروى عنه الثوريّ وابن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد ويحيى بن معين وآخرون، قَالَ أحمد بن حنبل: ما رأيت مثله في كل أحواله، وقال إليه المنتهى بالبصرة، وقال ابن معين: أقام يحيى عشرين سنة يختم القرآن في كل ليلة ويوم، ولم يفته الزوال في المسجد أربعين سنة، وقال لي عبد الرحمن ابن مهدي: لا ترى بعينك مثل يحيى، وقال ابن منجويه: كان يحيى من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلاً، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ

الحديث، وأمعن النظر في البحث عَنْ الثقات، وترك الضعفاء، ونقل أنه كان يصلي العصر، ثم يستند إلى أصل منارة مسجده، فيقف بين يديه أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني وابن معين وغيرهم يسألونه عَنْ الحديث وهم قيام على أرجلهم إلى أن تحين صلاة المغرب، ولا يقول لأحد منهم اجلس ولا يجلسون هيبة له وإعظاما، ولد سنة عشرين ومائة، وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة، روى له أصحاب الكتب الستة.

(عَنْ شُعْبَةَ) السابق ذكره، (عَنْ قَتَادَةَ) بفتح القاف ابن دعامة بكسر الدال ابن قتادة السدوسي البصري أبو الخطاب الأكمه، وسدوس بفتح السين المهملة أحد أجداده، سمع أنس بن مالك وعبد الله بن سرجس وأبا الطفيل عامرا من الصحابة، وسمع سعيد بن المسيب، والحسن، ومحمد بن سيرين وغيرهم، وروى عنه سليمان التيمي وأيوب السختياني والأعمش وشعبة والأوزاعي وخلق كثير، أجمع على جلالته وحفظه وتوثيقه وإتقانه وفضله، ولد أعمى، وقال الزمخشري في الكشاف: يقال لم يكن في هذه الأمة أكمه، أي: ممسوح العين غير قتادة السدوسي، صاحب التفسير، وقال ابن المسيب: ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة، وجاء رجل إلى ابن سيرين فقال: رأيت حمامة التقت لأولوة، فخرجت أعظم مما دخلت، ورأيت حمامة التقت لأولوة فخرجت أصغر مما دخلت، ورأيت حمامة التقت لأولوة فخرجت كما دخلت، فقال ابن سيرين: الأولى الحسن يسمع الحديث، ثم يصل فيه من مواعظه، والثانية مُحَمَّد بن سيرين ينتقص منه ويشك، والثالثة قتادة، فهو أحفظ الناس، توفي بواسط سنة سبع عشر ومائة، وقيل: ثمانى عشرة ومائة، وهو ابن ست أو سبع وخمسين.

(عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك بن النضر بالضاد المعجمة الساكنة ابن ضمضم بفتح المعجمتين الخزرجي الأنصاري، يكنى أبا حمزة، خادم رَسُول اللَّهِ ﷺ، خدمه عشر سنين، وكان أكثر الصحابة ولدا، وقالت أمه: يا رَسُول اللَّهِ خويدمك أنس ادع الله له، فقال اللهم بارك في ماله وولده، وأطل عمره، واغفر ذنبه، فقال: لقد دفنت من صليبي مائة إلا اثنين، وكان له بستان يحمل في السنة مرتين، وفيه ريحان يجيء منه ريح المسك، وقال لقد بقيت حتى سئمت من الحياة وإني

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ لأرجو الرابعة، قيل: عَمَّرَ مائة سنة وزيادة.

وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة، وغسله مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ سنة ثلاث وتسعين زمن الحجاج، ودفن في قصره على نحو فرسخ ونصف من البصرة، ويقال: إنما كني بأبي حمرة ببغلة كان يحبها، رُوِيَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَا حديث ومائتا حديث وستة وثمانون حديثا، اتفقا على مائة وثمانية وستين منها، وانفرد الْبُخَارِيُّ بثلاثة وثمانين حديثا، ومسلم بأحد وتسعين حديثا.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، ثم عطف على قوله عَنْ شُعْبَةَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ حُسَيْنِ) بالتونين هو ابن ذكوان (الْمُعَلِّمِ) البصري، سمع عطاء بن رباح وقتادة وآخرين، وروى عنه شعبة وابن المبارك ويحيى القطان، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) السابق ذكره، والتقدير عَنْ شُعْبَةَ وَحُسَيْنٍ كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما، فأفرد المؤلف أيضا معطوفاً اختصاراً، ولأن شعبة قَالَ: عَنْ قَتَادَةَ، وقال حسين: ثنا قتادة، وأغرب بعض المتأخرين، فزعم أن طريق حسين معلقة، وهو غلط، فقد رواه أبو نعيم في مستخرجه من طريق إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ عَنْ مسدد شيخ المؤلف عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ حسين المعلم عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبدع الْكِرْمَانِيُّ كعاداته، حيث جوز أن يكون تعليقا من المؤلف والطريق بين حسين وبين الْبُخَارِيِّ غير طريق مسدد، فعلى هذا يكون ذكره على سبيل المتابعة، وجوز أيضا أن يكون معطوفا على قتادة، فيكون شعبة رواه عَنْ حسين عَنْ قَتَادَةَ هذا، وينفر عنه من مارس شيئا من علم الإسناد على ما قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثم إن المتن الذي سبق هنا هو لفظ شعبة، وأما لفظ حسين: فهو لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ولجاره، وللإسماعيلي من طريق روح عَنْ حسين: حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، فبين المراد بالأخوة، وعين جهة الحب.

قيل: قتادة مدلس ولم يصرح بالسماع عَنْ أَنَسٍ، وأجيب: بأنه قد صرح أحمد والنسائي في روايتهما بسماع قتادة له من أنس، فانتفت تهمة تدليسه.

(عَنْ أَنَسٍ)، أي: ابن مالك، كما في رواية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ.....»

الإسناد: أن رواة حديث الباب كلهم بصريون وإسناد الحديث السابق كلهم كوفيون، والذي قبله كلهم مصريون، فوقع التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولاء، ومنها أن فيه التحديث والعنونة، ومنها أن هذين إسنادان موصولان، وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَا يُؤْمِنُ، أَي: (أَحَدُكُمْ)، كما ثبت في بعض نسخ البخاري، أو «عبد» كما وقع في إحدى روايتي مسلم، أو عن أحد كما وقع في بعض الروايات أيضًا، أَي: الإيمان الكامل، لأن أصل الإيمان لا يزول بزوال المحبة الآتية، ونفي اسم الشيء على معنى نفي الكمال عنه مستفيض في كلامهم، يقولون: فلان ليس بإنسان، ولا يلزم منه أن يكون من حصلت له هذه المحبة مؤمنًا كاملاً، وإن لم يأت ببقية الأركان، لأنه وارد مورد المبالغة، كأن الركن الأعظم فيه هذه المحبة، أو هي مستلزمة لها، أو يلتزم ذلك لصدقه في الجملة، وهو عند حصول سائر الأركان، إذ لا عموم للمفهوم، ويستفاد من قوله: «لأخيه» ملاحظة بقية صفات المسلم.

وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدي عَنْ حَسَنِ الْمَعْلَمِ بِالْمَرَادِ وَلَفْظُهُ: «لَا يَبْلُغُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ» ومعنى الحقيقة هنا: الكمال ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرًا.

(حَتَّى) جارة، لا عاطفة ولا ابتدائية، وما بعدها خلاف ما قبلها، وأن بعدها مضمرة ولذا نصب قوله: (يُحِبُّ) ولا يجوز رفعه ههنا، لأن عدم الإيمان ليس سببًا للمحبة (لأخيه) المسلم، كما وقع في رواية الإسماعيلي، وكذا المسلمة.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون قوله لأخيه شاملاً لأهل الذمة أيضًا، بأن يحب له الإسلام مثلاً ويؤيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من يأخذ عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهن أو يعلم من يعمل بهن. فقال أبو هريرة: أنا يا رسول الله، فأخذ بيدي فعدّ خمساً فقال: اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمناً، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً. رواه الترمذي وغيره وإن كان في إسناده ضعف. انتهى، فتأمل.

مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»⁽¹⁾.

(مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)، أي: مثل ما يحب لنفسه من الخير كما وقع في رواية الإسماعيلي أيضًا، والخير كلمة جامعة تعمّ الطاعات والمباحات الدنيوية والآخروية، ولا تتناول المنهيات، وإنما قدرنا المثل، لأن عين ذلك المحبوب يستحيل أن يحصل في محلين، وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له مع سلبه عنه، ثم المحبة إرادة ما يعتقده خيرًا.

قَالَ النَوَوِي: أصلها الميل إلى ما يوافق المحب، ثم الميل قد يكون بما يستلذه بحواسه كحسن الصورة، وبما يستلذه بعقله كمحبة الفضل والكمال، وقد يكون لإحسانه إليه ودفع المضار عنه، انتهى.

وقال العسقلاني: والمراد بالميل هنا الاختياري دون الطبيعي والقسري هذا، وقال القاضي عياض: المراد من قوله عليه السلام: «حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» أن يحب لأخيه من الطاعات والمباحات ما يحب لنفسه، وظاهره يقتضي التسوية وحقيقته تستلزم التفضيل، لأن كل أحد يحب أن يكون أفضل من غيره، فإذا أحب لأخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين، وكذلك الإنسان يحب أن ينتصف من حقه ومظلمته، فإذا كانت لأخيه عنده مظلمة أو حق بادر إلى الانتصاف في نفسه.

وقد رُوي هذا المعنى عن الفضيل بن عياض أنه قَالَ لسفيان بن عيينة: إن كنت تريد أن يكون الناس كلهم مثلك، فما أدبت لله الكريم نصحه، فكيف وأنت تود أنهم دونك هذا، ولذلك عدّ هذا من الصعب الممتنع، وأجاب عنه العسقلاني: بأن المراد هو الزجر عن هذه الإرادة، لأن المقصود الحث على التواضع، فلا يحب أن يكون أفضل من غيره، فهو مستلزم للمساواة ويستفاد ذلك من قوله تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: 83]، هذا فليتأمل.

فائدة:

اعلم أن المحبة تنشأ من مطالعة المنة من رؤية إحسان أخيه وبره وأياديه

(1) تحفة 1239، 1153.

أخرجه مسلم في الإيمان باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه. رقم (45).

8 - باب حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

14 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ،

ونعمه المتقدمة التي ابتدأها من غير عمل استحقتها به وستره على معائبه، وهذه محبة العوام، وقد تتغير بتغير الإحسان، فإن زاد زادت، وإن نقص نقصت، وأما محبة الخواص فهي تنشأ من مطالعة شواهد الكمال، ولا يعسر ذلك إلا على القلب السقيم، ولا تتغير، لأنها لله تَعَالَى، لا لأجل غرض دنيوي.

نصيحة:

قال التيمي: دَلَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على معرفة الإيمان من نفسك، فانظر، فإن اخترت لأخيك ما تختار لنفسك، فقد اتصفت بصفة الإيمان، وإن فرقت بينك وبينه في إرادة الخير فلست مؤمناً حقيقة الإيمان، وقد ذكر أن المؤمن من الأمن، أي: أنه يؤمن أخاه من الضيم والشر، وإنما يصح منه هذا إذا ساوى بينه وبين نفسه، فأما إذا كان وصول الشر إلى أخيه أهون من وصوله إلى نفسه، أو حصوله على الخير أثر من حصول أخيه عليه، فلم يؤمنه إيماناً تاماً.

تنبيه:

اعلم أنه كما أن من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، كذلك من الإيمان أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشر، ولم ينص عليه اكتفاء، لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه، فيدخل تحت ذلك، والله أعلم.

8 - باب حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

(باب) يجوز فيه ما يجوز فيما قبله رواية ودراية (حُبِّ الرَّسُولِ)، اللام للعهد، والمراد به سيدنا مُحَمَّدٌ (ﷺ) لا للجنس ولا للاستغراق بقريته قوله: «حتى أكون أحب»، ولأنه وإن كان محبة الكل واجبة لكن الأحيية مختصة بسيدنا ﷺ، وهو مبتدأ خبره قوله: (مِنَ الْإِيمَانِ)، والمناسبة بين البابين من جهة اشتمال كل منهما على محبة كائنة من الإيمان.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، وقد مر ذكره، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) بن أبي حمزة بالمهملة والزاي الحمصي، وقد سبق ترجمته أيضاً.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا: (أَبُو الزِّنَادِ)، بكسر الزاي وبالنون، هو عبد الله بن ذكوان المدني القرشي، وكان يغضب من هذه الكنية، ولكن اشتهر بها، ويكنى أيضًا بأبي عبد الرحمن، وأصله من همدان، وقد اتفق على إمامته وجلالته في الحديث، وكان الثَّوْرِيُّ يسميه أمير المؤمنين في الحديث، وقال أبو حاتم: هو ثقة، صاحب سنة، وهو ممن يقوم به الحجة إذا روى عنه الثقات، وشهد مع عبد الله بن جعفر جنازة، فهو إذا تابعي صغير، وروى عن جماعات من التابعين، وروى عنه التابعيون، وولاه عمر بن عبد العزيز خراج العراق، وقال عبد ربّه: رأيت أبا الزناد دخل المسجد، ومعه من الأتباع مثل ما مع السلطان من أصحاب السؤالات، وقال الليث بن سعد: رأيت أبا الزناد وخلفه ثلاثمائة تابعي من طالب علم وفقه وشعر، ثم لم يلبث أن بقي وحده، وأقبلوا على ربيعة، وكان ربيعة يقول شبر من خطوة خير من ذراع من علم هذا، وقد قيل: كَفْتُ بِخَيْتٍ خَيْرٌ مِنْ كُرٍّ عِلْمٍ، وقال أحمد: أبو الزناد أفقه من ربيعة، وقال البخاري: أصح أسانيد أبي هُريرة: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، روى له الجماعة، قَالَ الواقدي: مات أبو الزناد فجأة في مغتسله ليلة الجمعة في رمضان سنة ثلاثين ومائة.

(عَنِ الْأَعْرَجِ) أبي داود عبد الرحمن بن هرمز التابعي المدني القرشي، مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، روى عن أبي سلمة وعبد الرحمن بن القارئ، وروى عنه الزُّهْرِيُّ، ويحيى الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير وآخرون، واتفقوا على توثيقه، وروى له الجماعة، مات بالأسكندرية سنة سبع عشرة ومائة على الصحيح، قَالَ محمود العَيْنِيُّ: واعلم أن مالكا لم يرو عن عبد الرحمن بن هرمز هذا إلا بواسطة، وأما عبد الله بن زيد بن هرمز فقد روى عنه مالك وأخذ عنه الفقه، وهو عالم من علماء المدينة قليل الرواية جدًّا، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، فحيث يذكر مالك ابن هرمز، ويحكي عنه، فإنما يريد عبد الله ابن زيد هذا الفقيه لا عبد الرحمن بن هرمز صاحب أبي الزناد المحدث، والتبس ذلك على كثير من الناس، فذكرته للفرق بينهما.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وقد مضى ذكره.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ»⁽¹⁾.

ومن لطائف هذا الإسناد أنه مشتمل على حمصيين ومدنيين، ومنها أن فيه التحديث والإخبار والعنونة، وأخرج متنه مسلم أيضًا في الإيمان والنسائي أيضًا، وفي رواية أخرى للنسائي: حتى أكون أحب إليه من ماله وأهله والناس أجمعين. (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ)، وفي رواية: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، الواو للقسم، نفسي بيده، وفائدة القسم تأكيد الكلام به، ويستفاد منه جواز القسم على الأمر، المهم تأكيدًا وإن لم يكن هناك مستحلف، ثم لفظ اليد من المتشابهات، ففي مثل هذا افترق العلماء فرقتين، إحداهما تسمى المفوضة، وهم الذين يفوضون الأمر فيها إلى الله تعالى، قائلين: ﴿وَمَا يَكُنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، والأخرى تسمى المؤولة، وهم الذين يؤولون مثل هذا كما يقال المراد من اليد القدرة عاطفين: ﴿وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: 7] على الله والأول أسلم والثاني أحكم، وذكر أبو حنيفة إمامنا الأعظم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أن تأويل اليد بالقدرة ونحو ذلك يؤدي إلى التعطيل، فإن الله تعالى أثبت لنفسه يدًا، فإذا أولت بالقدرة يصير عين التعطيل، وإنما الذي ينبغي في مثل هذا أن يؤمن بما ذكره الله تَعَالَى على ما أراده، ولا يشتغل بتأويله، فنقول: له يد على ما أراده لا كيد المخلوق، وكذلك الكلام في نظائر ذلك هذا.

(لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ)، أي: إيمانًا كاملاً (حَتَّىٰ) أن (أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ)، أفعل تفضيل بمعنى المفعول على خلاف القياس وهو كثير، وقال ابن مالك: وإنما يشذ بناؤه للمفعول، إذا خيف اللبس بالفاعل، فإن أمن بأن لم يستعمل الفعل للفاعل، أو قرن به ما يشعر بأنه للمفعول، لا يشذ، كقولهم: هو أشغل من ذات النحيين، وفصل بيه وبين معموله بقوله إليه، لأن الممتنع هو الفصل بأجنبي مع أن في الظرف توسعة.

(مِنْ وَالِدِهِ)، أي: أبيه، واكتفى به عن الأم، كقوله تَعَالَى: ﴿سَرَّيْلَ نَفِيكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81]، أو أريد به ذات له الولد، فيتأولهما. (وَوَلَدِهِ) ذكرًا أو أنثى، وخص الوالد والولد بالذكر، لأنهما أعز على

15 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ،

الإنسان غالبًا من غيرهما، وربما يكونان أعز من نفس الرجل على الرجل، فذكرهما على سبيل التمثيل، وكأنه قَالَ حتى أحب إليه من أعزته، ويعلم منه حكم غير الأعزّة، لأنه يلزم فيه بالطريق الأولى، واكتفى بما ذكر في سائر النصوص الدالة على وجوب كونه أحب من نفسه إيضاحا لرواية التي بعده، فترقب، وقدم الوالد على الولد للأكثرية، لأن كل أحده والد من غير عكس، أو نظر إلى جانب التعظيم أو لسبقه بالزمان، وفي رواية النسائي عن أنس، قدم الولد لمزيد الشفقة، ثم إن محبة الولد هي محبة رحمة وشفقة، ومحبة الوالد محبة إجلال وإعظام، ومحبة الرسول عليه السلام محبة إحسان، وسيأتي الكلام على محبته عليه السلام، واعلم أن المحب قد ينتهي في المحبة إلى أن يؤثر هوى المحبوب على هوى نفسه، فضلا عن ولده ووالده، بل يحب أعداء نفسه لمشابھتهم بمحبوبه، قَالَ الشاعر:

أشبهت أعدائي فصرت أحبهم إذ صار حظي منك حظي منهم
(حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا: (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن كثير أبو يوسف الدورقي العبدي البصري، ساكن بغداد، ودورق قلانس كانوا يلبسونها فنسبوا إليها، وكان ثقة حافظا متقناً، صنف المسند، رأى الليث وسمع ابن عيينة والقطان ويحيى بن كثير وخلقاً، وروى عنه أخوه أحمد بن إبراهيم وأبو زرعة، وأبو حاتم والجماعة، وهو شيخ الأصول الخمسة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ)، بضم المهملة وفتح اللام وتشديد الياء المثناة التحتانية أبو بشر، وهو إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَهْمِ بْنِ مَقْسَمِ البصري الأسدي، مولاهم، كان أبوه تاجراً من أهل الكوفة، وقدم البصرة، فتزوج بها عليّة بنت حسان مولاة لبني شيبان، وكان يكره أن ينسب إليها، لكنه اشتهر بها، وكانت أمه عليّة نبيلة عاقلة، سمع عبد العزيز بن صهيب وأيوب السخيتاني، وسمع من مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ أربعة أحاديث، وسمع خلقاً غيرهم، واتفقوا على جلالته، قَالَ شعبه فيه: سيد المحدثين وريحانة الفقهاء، وقال أحمد: إليه المنتهى بالبصرة، وقال عمرو بن ذرارة: صحبت ابن عليّة أربع عشرة سنة، فما

عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»⁽¹⁾.

رأيتُه ضحك فيها، روى له الجماعة، ولِّي صدقات البصرة والمظالم ببغداد في آخر خلافة هارون، وتوفي ببغداد، ودفن في مقابر عبد الله بن مالك، وصلى عليه ابنه إبراهيم في سنة أربع وتسعين ومائة.

(عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ) بصيغة التصغير البناني بضم الموحدة، مولاهم، وبنانة بطن من قريش تابعي، سمع أنسًا روى شعبة وقال: هو عند أنس أحب من قتادة، اتفق على توثيقه، وروى له الجماعة، وقال ابن قتيبة: هو وأبوه كانا مملوكين، وأجاز إياس بن معاوية شهادته وحده.

(عَنْ أَنَسٍ)، أي: ابن مالك، كما في رواية (عَنِ النَّبِيِّ)، وفي رواية: «قَالَ: قَالَ»، أي: النبي ﷺ، بلفظ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ»، بدل قوله: «من والده وولده».

(ح)، هذا إشارة إلى تحويل السند، وفي بعض النسخ لم يوجد.

(وَحَدَّثَنَا) بواو العطف والظاهر حذفها بعد علامة التحويل.

(آدَمُ) بن أبي إياس، وقد مر ذكره كما مر ذكر الآيتين بعد.

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه، (عَنْ أَنَسٍ)، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ، وفي رواية: رسول الله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» الإيمان التام (حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)، ذكر الناس بعد الولد والولد تعميم بعد تخصيص، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمُنَافَى وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]، عكس قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ﴾ [القدر: 4]، ويدخل النفس في عموم الناس في هذا الحكم، كما هو مقتضى قوله تعالى: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: 6]، لا يقال إضافة المحبة إليه يقتضي خروجه منهم، فإنك إذا قلت: جميع الناس أحب إليّ زيد من غلامه يفهم منه خروج زيد منهم، لأنه يقال اللفظ عام، وما ذكر ليس من المخصصات، فلا يلزم الخروج،

(1) تحفة 993، 1249، أخرجه مسلم في الإيمان باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد رقم (44).

وقد وقع التنقيص بذكر النفس في حديث عبد الله بن هشام كما سيأتي.
اعلم أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عطف الإسناد الثاني على الأول قبل أن يسوق المتن، فأوهم استواءهما فيه، وليس كذلك، كما أشرنا إليه، إلا أنه رَحِمَهُ اللَّهُ كثيراً ما يصنع مثل ذلك نظراً إلى أصل الحديث، لا إلى خصوص ألفاظه.
واقصر على لفظ قتادة، لأنه موافق للفظ أبي هريرة في الحديث السابق، ورواية شعبة عَنْ قَتَادَةَ مَأْمُونٌ فِيهَا مِنْ تَدْلِيْسٍ قَتَادَةَ، وَإِنْ كَانَ مَدْلَسًا، لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْمَعُ مِنْهُ إِلَّا مَا سَمِعَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي رَوَايَةِ النِّسَائِيِّ.

فائدة:

قَالَ أَبُو الزِّنَاد: هَذَا مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي أُوتِيَ ﷺ، إِذْ أَقْسَامُ الْمَحَبَّةِ ثَلَاثَةٌ:

محبة إعظام وإجلال، كمحبة الوالد.

ومحبة رحمة وإشفاق كمحبة الولد.

ومحبة استلذاذ واستحسان كمحبة الناس بعضهم بعضاً.

وقد جمع النَّبِيُّ ﷺ في هذه الألفاظ أصناف المحبة كلها، ثم المراد بالمحبة النبوية هي المحبة الاختيارية المستندة إلى الإيمان لا الطبيعية، ومن ثمة لم يحكم بإيمان أبي طالب مع حبه له عليه السلام، فمعنى الحديث لا يؤمن أحدكم حتى يؤثر رضي على هوى والده وولده ونفسه والناس أجمعين، وإن كان فيه هلاك نفسه وولده ووالده وحاصلها إرادة فعل طاعته وترك مخالفته وإن كان خلاف ما تشتهيهِ الأنفس، وهي من واجبات الإسلام، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَسَسْكُنُونَ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ [التوبة: 24].

ويقال: المراد من الحديث بذل النفس دونه عليه السلام على ما قيل في قوله تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 64]،

أي: وحسبك من اتبعك من المؤمنين ببذل أنفسهم دونك.

وقال القاضي عياض: ومن محبته ﷺ نصر سنته والذنب عن شريعته، وتمني حضور حياته ببذل نفسه وماله دونه، وبهذا يتبين أن حقيقة الإيمان لا تتم إلا به، ولا يصح الإيمان إلا بتحقيق أنافته عليه السلام وإعلاء قدره ومنزلته على كل والد وولد ومحسن ومتفضل، ومن لم يعتقد ذلك واعتقد سواه فليس بمؤمن، واعترضه الإمام أبو العباس أحمد القرطبي المالكي بأن ظاهر كلام القاضي صرف المحبة إلى اعتقاد تعظيمه وإجلاله، ولا شك في كفر من لا يعتقد ذلك مع أنه ليس مرادًا هنا، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزمًا للمحبة، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيء مع خلوه من محبته، قال: فعلى هذا من لم يجد ذلك الميل لم يكمل إيمانه مع كونه معتقدًا للأعظمية، وإلى هذا يومئ قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه المؤلف في الأيمان والنذور من حديث عبد الله بن هشام أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما سمع هذا الحديث قال: يا رَسُولَ اللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، فقال: لا، والذي نفسي بيده حتى أَكُونَ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ، فقال له عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنَّكَ الْآنَ وَاللَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فقال الْآنَ يا عمر.

وهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط، فإنها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعاً، بل بميل قلب، وقد تقدم أن ذلك الميل لأُمُور⁽¹⁾ ثلاثة، ولا يخفى أنها موجودة في رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من جمال الظاهر والباطن وكمال أنواع الفضائل وإحسانه إلى جميع المسلمين بهدايتهم إلى الصراط المستقيم ودوام النعيم، واستنقاذهم من النار وعذاب الجحيم، ولا شك أن الثلاثة فيه أكمل مما في الوالد والولد لو كانت فيهما، فيجب كونه أحب منهما، لأن المحبة تابعة لذلك حاصلة بحسبها كاملة بكمالها، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب ما تأمله كل واحد منهم من جماله وكماله وإحسانه ﷺ كمية وكيفية، ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم، لأنه ثمرة المعرفة، وهم في معرفته ﷺ أكمل من غيرهم.

(1) من الاستلذاذ بحواسه؛ كحس الصورة، ومن الاستلذاذ بعقله كمحبة الفضل والكمال، ومن إحسانه إليه ودفع المضار عنه. [المؤلف].

قَالَ القرطبي: كل من آمن بالنبي ﷺ إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة، غير أنهم متفاوتون، فمنهم من أخذ منها بالحظ الأوفى، ومنهم من أخذ بالحظ الأدنى كمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً بالغفلات في أكثر الأوقات، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي ﷺ اشتاق إلى رؤيته، بحيث يؤثرها على أهله وماله وولده ووالده، ويبذل نفسه ويجد رجحان ذلك من نفسه وجدانا لا تردد فيه، وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره المنور ورؤية مواضع آثاره على جميع ما ذكر، لما وقر في قلوبهم من محبته ﷺ، غير أن ذلك سريع الزوال، لتوالي الغفلات انتهى ملخصاً.

ومن علامات المحبة المذكورة أن يعرض المرء على نفسه أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي ﷺ أن لو كانت ممكنة، فإن كان فقدتها على تقدير الإمكان أشد عليه من فقد شيء من أغراضه، فقد اتصف بمضمون هذا الحديث، ومن لا فلا، ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قَالَ النَّوَوِيُّ: فيه تلميح إلى قضية النفس الأمارة والمطمئنة، فإن من رجع النفس الأمارة كان حب أهله وولده راجحاً، ومن رجع المطمئنة كان حكمه بالعكس، هذا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: حاصله أنه يجب ترجيح مقتضى القوة العقلية على مقتضى القوة الشهوانية.

وقال الحافظ العسقلاني: وفي هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير، فإن الأحبية المذكورة تعرف به، وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها، أما نفسه فمحبته من الوجدانيات الضرورية فيريد دوام بقائها سالمة من الآفات، وأما غيره فإنما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوها مختلفة حالاً ومآلاً، فإذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول ﷺ الذي أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان، إما بالمباشرة وإما بالسبب، علم أنه سبب بقاء نفسه البقاء الأبدي في النعيم سرمدي، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره، لأن النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره.

9 - باب حلاوة الإيمان

16 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ،

لما سبق أن كمال الإيمان لا يكون إلا إذا كان الرسول ﷺ أحب من سائر الخلق كلهم، ناسب أن يذكر ما يوجد حلاوة الإيمان، على أن هذا الباب مشتمل على الباب الأول، فناسب أن يذكر عقبيه.

9 - باب حلاوة الإيمان

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) من التثنية بلفظ المفعول، هو أبو موسى العَنَزِي بفتح المهملة والنون وبالزاي، نسبة إلى عنزة بن أسد، حي من ربيعة، البصري المعروف بِالزَّمِن، سمع ابن عيينة ووكيع بن الجراح وإسماعيل ابن علي والقطان وغيرهم، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم، قَالَ الخطيب: كان ثقة ثبتا يحتج سائر الأئمة بحديثه، وقدم بغداد وحدث بها، ثم رجع إلى البصرة، وروى الترمذي عَنْ رجل عنه وقال: لا بأس به، ولدهو وبندار بالسنة التي مات فيها حماد بن سلمة سنة ست وستين ومائة، ومات بالبصرة سنة اثنتين وخمسين ومائتين، روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ)، هو أبو مُحَمَّد بن عبد المجيد بن الصلت (الثَّقَفِيُّ)، بالمثلثة بعدها قاف ثم فاء نسبة إلى ثقف، جد القبيلة البصري، سمع يحيى الأنصاري وأيوب السختياني وخلقا، وروى عنه مُحَمَّد بن إدريس الشافعي والإمام أحمد وابن معين وابن المديني، وثقه يحيى والعجلي، وقال ابن سعد: كان ثقة وفيه ضعف، وكانت غلته كل سنة قريبا من خمسين ألفا، ولا يحول الحول عليها، وكان ينفقها على أصحاب الحديث، ولد سنة ثمانمائة، وتوفي سنة أربع وتسعين ومائة، وقال خليفة بن خياط: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين، روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) هو أبو بكر بن كيسان أبي تميم السختياني بفتح المهملة على الصحيح، نسبة إلى بيع السختيان، وهو الجلد والظاهر أنه فارسي، البصري، رأى أنس بن مالك، وسمع عمر بن سلمة الجرمي وأبا عثمان الهندي،

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ:

والحسن وأبا قلابَةَ ومجاهداً وخلقاً كثيراً، وروى عنه مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَقَتَادَةُ والأَعْمَشُ ومَالِكٌ، والسَّفِيَّانَانِ، والحَمَادَانِ، وروى عنه الإمامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ ثَمَانِمِائَةِ حَدِيثٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ ثَبَتَ، وَقَالَ شُعْبَةُ: أَبُو بٍ سِيدِ الْفُقَهَاءِ، وَقَالَ الْحَسَنُ: أَبُو بٍ سِيدِ شَبَابِ الْبَصْرَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: سِيدِ الْفُتَيَانِ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: وَلَدَ سَنَةِ سِتٍّ وَسِتِّينَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً. زَادَ غَيْرُهُ: وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ أَبِي قِلَابَةَ)، بِكَسْرِ الْقَافِ وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو أَوْ عَامِرِ الْبَصْرِيِّ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ، سَمِعَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو بٍ وَقَتَادَةُ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، اتَّفَقَ عَلَى تَوْثِيقِهِ، قَالَ أَبُو بٍ: كَانَ أَبُو قِلَابَةَ وَاللَّهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ ذَوِي الْأَلْبَابِ، أُرِيدَ عَلَى الْقَضَاءِ بِالْبَصْرَةِ، فَهَرَبَ إِلَى الشَّامِ، فَمَاتَ بِهَا سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ مَبْتَدَأٌ وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ ثَلَاثِ خِصَالٍ، أَوْ لِأَنَّهُ نَعَتْ لِمُوصُوفٍ، أَيْ: خِصَالِ ثَلَاثٍ، كَقَوْلِهِمْ: ضَعِيفٌ عَازٍ بِقِرْمَلَةٍ، أَيْ: إِنْسَانٌ ضَعِيفٌ التَّجَأَ إِلَى قِرْمَلَةٍ، أَيْ: شَجَرَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَخَبَرَهُ قَوْلُهُ: (مَنْ كُنَّ)، أَيْ: حَصَلْنَ (فِيهِ وَجَدَ)، أَيْ: أَصَابَ وَلَئِنْ لَمْ يَتَعَدَّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

(حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ)، أَيْ: حَسَنُهُ، أَوْ اسْتِلْذَازُ الطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ، وَتَحْمِلُ الْمَشَاقِّ فِي الدِّينِ، وَإِيْثَارُ ذَلِكَ عَلَى أَغْرَاضِ الدُّنْيَا عِنْدَ قُوَّةِ النَّفْسِ بِالْإِيمَانِ وَانْشِرَاحِ الصَّدْرِ لَهُ، بِحَيْثُ يَخَالُطُ لَحْمَهُ وَدَمَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَمْلَةً مِنْ كُنْ، سِوَاءِ كَانِ مِنْ شَرْطِيَّةٍ أَوْ مُوَصُولَةٍ، نَعْتًا لِقَوْلِهِ: «ثَلَاثٌ» وَخَبَرِ الْمَبْتَدَأِ هُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ»، وَفِي قَوْلِهِ: «حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ» اسْتِعَارَةٌ مَكْنِيَّةٌ وَتَخْيِيلِيَّةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَبَّهَ الْإِيمَانَ بِشَيْءٍ حَلُوٍ نَحْوِ الْعَسَلِ، وَالْجَهَّةِ الْجَامِعَةِ هُوَ الِاسْتِلْذَازُ وَمِيلُ الْقَلْبِ إِلَيْهِ، وَأُثْبِتَ لَهُ لَازِمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ، وَفِيهِ تَلْمِيحٌ قَضِيَّةِ الْمَرِيضِ

أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا،

والصحيح، لأن المريض الصفراوي يجد طعم العسل مرًا ويعافه، والصحيح يجده حلوا فيشتاقه، وكلما نقصت الصحة نقص ذوقه بقدر ذلك، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يستدل به المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه، وعبر عن الحالة التي للإيمان بالحلاوة، لأنها أظهر اللذات الحسية، وقال الشيخ أبو مُحَمَّد بن أبي جمرة: عبر بالحلاوة، لأن الله تَعَالَى شبه الإيمان بالشجرة في قوله: ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: 24]، فالكلمة هي كلمة الإخلاص والشجرة أصل للإيمان، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي، وزهرها ما يهم به المؤمن من الخير وثمرها عمل الطاعات وحلاوة الثمر جني الشجرة، وعامة كماله تنتهي نضج الثمرة، وبه تظهر حلاوتها.

(أَنْ يَكُونَ) بدل من ثلاث أو خبر مبتدأ محذوف، أي: إحداها أن يكون (اللَّهُ) عز وجل (وَرَسُولُهُ) ﷺ (أَحَبَّ إِلَيْهِ)، ولم يطابق خبر كان اسمه، لأنه أفعل تفضيل مستعمل بمن، وهو مفرد مذكر لا غير، وأما قضية الفصل فقد تقدمت.

(مِمَّا سِوَاهُمَا) بضمير التثنية، إشارة إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين، لا كل واحدة منهما، فإنها وحدها لا اعتداد بها، فمن يدعي حب الله مثلا ولا يحب رسوله لا ينفعه ذلك، ويشير إليه قوله تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31]، بخلاف قصة الخطيب حيث قَالَ: ومن يعصهما فقد غوى، فقال عليه السلام: بئس الخطيب أنت، فأمره بالإنفراد إشعارا بأن كل واحد من العصيانين مستقل في استلزام الغواية، إذ العطف في تقدير التكرير على أنه يمكن أن يكون من الخصائص فيمتنع من غيره عليه السلام، ولا يمتنع منه؛ لأن غيره إذ أجمع أوهم التسوية بخلافه عليه السلام، فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك، وقال: «مما» ولم يقل: «ممن» ليعم العاقل وغيره، قَالَ البيضاوي: المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إيثار ما يقتضي العقل السليم رجحانه، وإن كان على خلاف هوى النفس، كالمرضى يعاف الدواء بطبعه، فينفر عنه، ويميل إليه بمقتضى عقله فيهوى تناوله لما يعلم أن صلاحه فيه، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل، تمرن على الائتمار بأمره، بحيث يصير هواه تبعًا

وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ.....

له، ويلتذ بذلك التلذاذ عقلياً، فإن الالتذاذ العقلي هو إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك، وقال ابن بطال: محبة العبد لخالقه التزام طاعته والانتهاز عما نهى عنه، ومحبة الرسول التزام شريعته، وقال بعضهم: المحبة توطين القلب على ما يرضي الرب سبحانه، فيحب ما أحب ويكره ما يكره، وقال القاضي عياض: ومعنى حب الله الاستقامة في طاعته، والتزام أوامره ونواهيه في كل شيء، والمراد ثمرات المحبة، فإن أصل المحبة الميل لما يوافق المحبوب، والله سبحانه وتعالى منزّه عَنْ أَنْ يَمِيلَ أَوْ يَمَالَ إِلَيْهِ، وأما محبة الرسول فيصح فيها الميل، إذ ميل الإنسان لما يوافقه إما للاستحسان كالصورة الجميلة والمطاعم الشهية، أو لما يستلذه بعقله من المعاني والأخلاق لمحبة الصالحين والعلماء وإن لم يكن في زمانهم أو لمن يحسن إليه، ويدفع المضرة عنه، وهذه المعاني كلها موجودة في النَّبِيِّ ﷺ من كمال الظاهر وجماله وجمعه الفضائل وإحسانه إلى جميع المسلمين بهدائته إياهم وإبعادهم عَنِ الْجَحِيمِ.

(وَأَنْ يُحِبَّ) إعرابه كإعراب سابقه (الْمَرْءَ) بالنصب على المفعولية حال كونه (لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ) تَعَالَى، هذا حث على التحاب في الله لأجل أن الله تَعَالَى جعل المؤمنين إخوة، ومن محبته ومحبة رسوله محبة أهل ملته، ولا تحصل تلك المحبة حلاوة الإيمان إلا أن تكون خالصة لله تَعَالَى غير مشوبة بالأغراض الدنيوية، ولا الحظوظ النفسانية، فإن من أحب لذلك انقطعت محبته بانقطاع سببها، وقال مالك: المحبة في الله من واجبات الإسلام، وهو دأب أولياء الله.

وقال يحيى بن معاذ الرازي: حقيقة المحبة أن لا تزيد بالبر، ولا تنقص بالجفاء. وكذلك أن يبغض المرء لا يبغضه إلا لله، كما أخرج النسائي عن أنس رضي الله عنه بلفظ «وأن يحب في الله ويبغض في الله».

(وَأَنْ يَكْرَهُ) ولا يرضى بل ينفر (أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ)، أي: إليه، كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَنَعُودَنَّ فِي مِلَّةِنَا﴾ [الأعراف: 88]، أي: إلى ملتنا أو ضمن معنى الاستقرار، كأنه قَالَ أَنْ يَعُودَ مستقراً فيه، وهو تعسف، كما قَالَ الْعَيْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»⁽¹⁾.

(كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ) بصيغة المجهول، أي: يرمى (في النار)، وأصل

(1) أطرافه 21، 6041، 6941 - تحفة 946 - 11/1.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان رقم (43). قال ابن أبي جمرة في بهجة النفوس: ظاهر هذا الحديث يدل على أن الإيمان على قسمين: بحلاوة، وبغير حلاوة. ومنه قوله عليه السلام: «الْإِيمَانُ إِيْمَانَانِ: إِيْمَانٌ لَا يَدْخُلُ صَاحِبُهُ النَّارَ، وَإِيْمَانٌ لَا يُخَلِّدُ صَاحِبَهُ فِي النَّارِ»، فالإيمان الذي لا يدخل صاحبه النار هو ما كان بالحلاوة، والإيمان الذي لا يخلد صاحبه في النار هو ما كان بغير حلاوة. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: الحلاوة المذكورة هل هي محسوسة أو معنوية؟

قد اختلف العلماء في ذلك، فحملها قوم على المعنى وهم الفقهاء، وحملها قوم على المحسوس وأبقوا اللفظ على ظاهره من غير أن يتأولوه وهم أهل الصفة. والصواب معهم في ذلك والله أعلم، لأن ما ذهبوا إليه أبقوا به لفظ الحديث على ظاهره من غير تأويل، وهو أحسن من التأويل ما لم يعارض لظاهر اللفظ معارض. ويشهد لما ذهبوا إليه أحوال الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالح وأهل المعاملات، لأنه قد حكى عنهم أنهم وجدوا الحلاوة محسوسة.

فمن جملة ما حكى في ذلك، حديث بلال رضي الله عنه حين صنع به ما صنع في الرمضاء إكراهه على الكفر وهو يقول: أحد، أحد، فمزج مرارة العذاب بحلاوة الإيمان، وكذلك أيضا عند موته، أهله يقولون: واكرباه، وهو يقول: واطرباه: غدا ألقى الأحبه محمدا وحزبه

فمزج مرارة الموت بحلاوة اللقاء، وهي حلاوة الإيمان.

ومنها حديث الصحابي الذي سرق فرسه بليل وهو في الصلاة، فرأى السارق حين أخذه فلم يقطع لذلك صلاته، فقليل له في ذلك فقال: ما كنت فيه أكبر من ذلك، وما ذاك إلا للحلاوة التي وجدها محسوسة في وقته ذلك.

ومنها حديث الصحابين اللذين جعلهما النبي ﷺ في بعض مغازيه ليلة يحرسان جيش المسلمين، فنام أحدهما وقام الآخر يصلي، فإذا الجاسوس من قبل العدو قد أقبل، فأرهما فكبد الجاسوس القوس ورمى الصحابي فأصابه، فبقي على صلاته ولم يقطعها، ثم رماه ثانية فأصابه، فلم يقطع لذلك صلاته، ثم رماه ثالثة فأصابه، فعند ذلك أيقظ صاحبه وقال: لولا أنني خفت على المسلمين ما قطعت صلاتي. وما ذاك إلا لشدة ما وجد فيها من الحلاوة حتى أذهبت عنه ما يجده من ألم السهام.

ومثل هذا ما حكى عن كثير من أهل المعاملات يطول الكلام عليه، وفيما ذكرناه كفاية.

الوجه الثاني: قوله عليه السلام: «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُوذَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ».

هذه الألفاظ الثلاثة ترجع إلى اللفظ الأول منها، وهو أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما =

القذف الرمي بالحجارة، يقال: هم بين حاذف وقاذف، فالحاذف بالعصي

سواهما، لأن من ضرورة المحبة لله ولرسوله أن يدخل من ذكر بعد في ضمنه، لكن فائدة إخباره عليه السلام بتينك الحاليتين اللتين ذكرتا بعد ذلك اللفظ يريد به أن من ادعى حب الله وحب رسوله ﷺ فليختبر نفسه في حب المرء لماذا يحبه، وفي الإكراه على الكفر كيف يجد نفسه إن ابتلي بذلك، لأنه قد يسبق للنفس دعاء بحب الله وحب رسوله ﷺ، فجعل عليه السلام هاتين العلامتين تفرقان بين الدعوى والحقيقة.

ومثل هذا قوله عز وجل: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: 23] لأن حقيقة الإيمان أن يتوكل صاحبه في كل أموره على ربه ويعتمد عليه، وإن كان بغير ذلك فإنما هو دعوى. وكذلك من ادعى حب الله وحب رسوله ﷺ ثم لم يصدق في تينك العلامتين المذكورتين فحبه دعوى لا حقيقة.

الوجه الثالث: يرد على الحديث سؤال وهو أن يقال: لم عبر عليه السلام عن تناهي الإيمان بالحلاوة ولم يعبر بغيره؟

والجواب: أنه إنما عبر عليه السلام بالحلاوة؛ لأن الله عز وجل قد شبه الإيمان بالشجرة في كتابه حيث قال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كُنْجَرٌ طَيِّبَةٌ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ۚ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ ۖ إِذْ ذُنُوبُهُمْ﴾ [إبراهيم: 24، 25]، والكلمة الطيبة هي: كلمة الإخلاص وهي أس الدين وبها قوامه، فكلمة الإخلاص في الإيمان كأصل الشجرة لا بد منه أولاً، وأغصان الشجرة في الإيمان عبارة عما تضمنته كلمة الإخلاص من اتباع الأمر واجتناب النهي، والزهر في الشجرة هو في الإيمان عبارة عما يحدث للمؤمن في باطنه من أفعال البر، لما روي عنه عليه السلام أن: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ خَرَجَتْ عَلَى فِيهِ رَائِحَةُ عَطَرَةٍ فَيَشْمُهَا الْمَلَكُ فَيَكْتُبُ لَهُ حَسَنَةً»، والزهر في الشجرة كذلك له رائحة عطرة، وما ينبت في الشجرة من الثمر هو في الإيمان عبارة عن أفعال الطاعات، وحلاوة الإيمان في الشجرة هي في الإيمان عبارة عن كماله، وعلامة كماله ما ذكر عليه السلام في الحديث؛ لأن غاية فائدة الثمر تناهي حلاوة ثمرها وكماله، ولهذا قال تعالى: ﴿تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ ۖ إِذْ ذُنُوبُهُمْ﴾ [إبراهيم: 25]، وأكلها على أحد الأقاويل دائم، فثمرة المؤمن لا تزال أبداً بين زهر وإبار وبدء صلاح وتنهات طيب، فلم تزل معطرة مثمرة يانعة دائمة، ولهذا فضلت شجرة الإيمان على غيرها، لأن الشجرة عدا شجرة الإيمان يأتي فيها كل شيء فريد ثم يذهب عنها كل ذلك في بعض السنة، فالزهر فريد والإبار فريدة وبدء الصلاح فريد وتنهات الطيب فريد، والمؤمن لا يزال ثمرة إيمانه بمجموع ذلك كله رائقة عطرة، ولهذا المعنى قال عليه السلام: «نَبِيُّ الْمُؤْمِنِ أَبْلَغُ مِنْ عَمَلِهِ»، قال العلماء: معناه أن المؤمن في عمله ونيتته عند فراغه لعمل ثان، فالزهر هو النية، والثمر هو العمل الصالح، وبدء الصلاح هو اتباع السنة في العمل، لقوله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ عَمَلًا أَمْرِي حَتَّى يُتَقَنَّهُ» قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ وما إتقانه؟ قال: «يُخْلِصُهُ مِنَ الرِّيَاءِ وَالْبِدْعَةِ». فترك السنة في العمل عامة فيه تمنع من بدو صلاحه، فإذا لم يبدأ صلاحه فمن باب أولى أن لا يصل إلى تنهات الحلاوة.

والقاذف بالحجارة، وهذه نتيجة دخول نور الإيمان في القلب، بحيث يختلط باللحم والدم وانكشاف محاسن الإسلام وقبح الكفر، ومما جعل هذه الأمور الثلاثة عنوانا لكمال الإيمان المحصل لتلك اللذة، لأنه لا يتم إيمان امرئ حتى يتمكن في نفسه أن المنعم بالذات هو الله تعالى، ولا مانع، ولا مانع سواه، وما عداه وسائط ليس لها في ذاتها أضرار وأنفاع، وأن الرسول ﷺ هو العطوف

ويرد على هذا المعنى بحث دقيق، لأن الثمرة إذا لم يبد صلاحها لا يجوز بيعها بمقتضى منع الشارع عليه السلام ذلك، والبيع في هذه الثمرة هو القبول لقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْتَ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ الآية [التوبة: 111]. ولهذا المعنى أشار عليه السلام بقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ عَمَلُ امْرِئٍ حَتَّى يُؤْتِنَهُ»، فإذا لحقت العاهة فلا إتقان فلا يكون قبول، وهذه هي دائرة بعض العوام لجهلهم بالسنة وإن كان بعضهم يدعي علوما، فإن كل علم يجهل صاحبه السنة داخل تحت قوله عليه السلام: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ لَجَهْلًا».

وتناهي الطيب إنما يكون للخواص، وكيفية تناهي الطيب في العمل هو أن يعمل حبا في الله وفي رسوله ﷺ على ما جاء في الحديث لا يريد غير ذلك، فيكون عمله مشكورا لقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكَ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ سَعْيُكَ مُشْكُورًا﴾ [الإنسان: 9 و22]. فلأجل هذه النسبة وهذا الاتحاد الذي بين الشجرة والإيمان عبر عليه السلام في الحديث بالحلاوة ولم يعبر بغيرها، ليقع المثال في كل الحالات.

ومنه قوله عليه السلام: «النَّاسُ كَشَجَرٍ ذَاتِ جَنَى وَوُشِكٍ أَنْ يَعُودَ كَشَجَرٍ ذَاتِ شَوْكٍ» الحديث، فشبههم عليه السلام أيضا بالشجر وهم كذلك لا شك فيه، لأن من تقدم من السلف كان إيمانهم كاملا بتبنيهم للأمر والنهي، وحبهم لله ورسوله ﷺ، والنصيحة التي كانت بينهم، حتى لقد كانوا إذا التقى بعضهم مع بعض يقولون: تعال نؤمن، فكانت شجرة إيمانهم تناهت في الطيب والحلاوة. وأما اليوم فقد ذهب ذلك وظهر ما أخبر به عليه السلام لرجوعهم كشجر ذات شوك، لعدم اتباعهم للأمر والنهي، وترك النصيحة بينهم، والغش الذي في صدورهم، فرجع موضع النصيحة غشا، وموضع الامتثال مخالفة، فلم يبق معهم من صفة الإيمان في غالب أحوالهم إلا النطق بالكلمة، وما عداها من الأفعال بضد ما يقتضيه الإيمان، فبقي لهم الأصل وذهبت ثمرته التي هي الأعمال، كما هي شجرة السدر مع شجرة الثمر إذا أبدلت مكانها، فالأولى كانت تطعم الثمر وله حلاوة، والثانية تنبت الشوك، هذا هو حال عامتهم اليوم اللهم إلا القليل النادر لقوله عليه السلام: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ»، فهذه الطائفة التي أخبر بها عليه السلام هي التي لم تزل ثمرة تطعم وتنهيه في الحلاوة كما كان السلف رضي الله عنهم، ولولا هم ما أمطرت السماء قطرة، ولا أنبت خضرة، ولوقع الهلاك بمن تقدم ذكرهم، ولكنه عز وجل يملهم لمجاورتهم لأهل الإيمان المتحققين إكراما لأوليائه وترفعيا، جعلنا الله من أوليائه بمنه ويمنه.

الساعي في صلاح شأنه، إذ هو الذي يبين مراد ربه، وذلك يقتضي أن يتوجه بكلية نحوه، ولا يحب إلا ما يحبه إلا لكونه وسطًا بينه وبينه، وأن يتيقن أن جملة: ما أوعده ووعد حقّ يقينًا، يخيل إليه الموعود كالواقع، والاشتغال بما يؤول إلى الشيء ملابسة له، فيحسب مجالس الذكر رياض الجنة، وأكل مال اليتيم أكل النار، والعود إلى الكفر إلقاء في النار.

هذا، وفي هذا الحديث إشارة إلى التحلي بالفضائل، وهو كون الله ورسوله أحب إليه، وهذا هو التعظيم لأمر الله، وكون محبته للخلق خالصة لله تعالى، وفيه إشارة إلى الشفقة على خلق الله، وفيه أيضًا إشارة إلى التخلي عن الرذائل، وهو كراهة الكفر وما يلزمه من سائر القبائح، وقال النووي: هذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام، وقال محمود العيني: كيف لا وفيه محبة الله ورسوله التي هي أصل للإيمان، بل عينه، ولا يصح محبة الله ورسوله حقيقة، ولا الحب في الله ولا كراهة الرجوع في الكفر إلا لمن قوي الإيمان في نفسه وانشرح له صدره، وخالط دمه ولحمه.

فائدة:

قيل: محبة الله تعالى على عباده المؤمنين فرض وندب، فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والانتفاء عن معاصيه والرضى بما يقدره، فمن وقع في معصية من فعل محرم أو ترك واجب، فلتقصيره في محبة الله تعالى، حيث قدم هوى نفسه على رضى ربه، والتقصير يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء، فيقدم على المعصية أو يستمر في الغفلة فيقع فيها، والندب أن يواظب على النوافل ويتجنب الوقوع في الشبهات، والمتصف عموماً بذلك نادر، وكذا محبة الرسول على قسمين، ويزاد: أن لا يتلقى شيئاً من المأمورات، وكذا الأمر في المنهيات إلا من مشكاته، ولا يسلك إلا طريقته، ويرضى بما شرعه حتى لا يجد في نفسه حرجاً مما قضى، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرها، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان، وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك.

10 - باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصارِ

17 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

ابن جَبْرِ،

10 - باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصارِ

(باب) بالتنوين، ويجوز تركه بالإضافة إلى جملة: (عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ)، وأما قول القسطلاني: وحينئذ، أي: حين ترك التنوين، فقوله علامة جر بالإضافة فوهم منه، ووجه المناسبة بين البابين أن هذا الباب تخصيص بعد تعميم، لأن حب الأنصار داخل في قوله وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، اهتماماً بشأن الأنصار والعناية بهم، بالافراد بالذكر، قيل: علامة الشيء غير داخله في حقيقته، فكيف يفيد هذه الترجمة أن الأعمال داخله في مسمى الإيمان.

وأجيب: بأن المستفاد من هذه الترجمة أن مجرد التصديق بالقلب لا يكفي حتى ينتصب عليه علامة من الأعمال الظاهرة، ومن جملتها مؤازرة الأنصار ومواددتهم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي نسبة لبيع الطيالسة البصري، مولى باهلة، سمع مالكا وشعبة والحمادين وسفيان بن عيينة وآخرين، وروى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وإسحاق بن راهويه ومحمد بن يحيى ومحمد بن مسلم، وقال أحمد بن حنبل: متقن، وقال أبو زرعة: أدرك نصف الإسلام، وكان إماماً في زمانه جليلاً عند الناس، وقال أحمد بن عبد الله: هو ثقة في الحديث، يروي عن سبعين امرأة، وكانت الرحلة ببغداد بعد أبي داود الطيالسي إليه، وقال أبو حاتم: كان ثقة إماماً، فقيهاً عاقلاً حافظاً، ولد سنة ست وثلاثين ومائة، ومات سنة سبع وعشرين ومائتين، روى عنه البُخَارِيُّ وأبو داود والباقون عن رجل عنه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج المار ذكره، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بلفظ المكبر فيهما (ابن جَبْرِ)، بفتح الجيم وسكون الموحدة وفي آخره راء، ابن عتيك الأنصاري المدني، وأهل المدينة يقولون: جابر، والعراقيون: جبر، سمع عمر وأنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وروى عنه مالك ومسعر

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ،

وشعبة، وروى له البُخَارِيُّ ومسلم والترمذي والنسائي، ولم نظفر بتاريخ وفاته.
(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا)، أي: ابن مالك، كما في رواية (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، ومن لطائف هذا الإسناد أنه من رباعيات البُخَارِيِّ، فوقع عاليًا، ووقع لمسلم خماسيًا، ومنها: أن فيه التحديث والإخبار بالجمع والافراد والسماع، ومنها: أن فيه راويًا وافق اسمه اسم أبيه، وأخرج متنه المؤلف في فضائل الأنصار أيضًا، وأخرجه مسلم أيضًا ولفظه: «آية المنافق وآية المؤمن»، وأخرجه النسائي أيضًا.

(أَنَّهُ قَالَ: آيَةُ الْإِيمَانِ) بهمزة ممدودة، وياء تحتانية، أي: علامة الإيمان الكامل، هذا هو المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين وغيرهما ووقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري أنه الإيمان والتقدير: أن الشأن الإيمان حب الأنصار، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وهذا تصحيف منه، ثم فيه نظر من جهة المعنى، لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار، وليس كذلك هذا، ثم الآية أصلها أوية بالتحريك قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والنسبة إليها آوي، كذا قال سيبويه، وقال الفراء: أصلها آيية على وزن فاعلة، فحذفوا الياء الثانية التي هي لام ثم فتحوا الياء التي هي عين لأجل تاء التانيث.

(حُبُّ الْأَنْصَارِ)، جمع ناصر، كالأصحاب جمع صاحب، ويقال: جمع نصير كشریف وأشراف، وهم ولد الأوس والخزرج ابنا حارثة بن ثعلبة، وكان الأنصار يعرفون قبل ذلك بابني قيلة، بفتح القاف وسكون التحتانية وهي الأم التي تجمع القبيلتين فسماهم النَّبِيُّ ﷺ الأنصار، فصار ذلك علما عليهم، وأطلق أيضًا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم، ويقال: سماهم الله تعالى بذلك، فقال: ﴿وَالَّذِينَ ءَاوَأْنَا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: 74]، ثم الأنصار جمع قلة، فلا يكون لما فوق العشرة، وهم ألوف، لكن القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع، أما في المعارف فلا فرق بينهما، على أن استعمال أحدهما في مقام الآخر كثير في كلامهم فافهم، وثمرة حب الأنصار إرادة الخير لهم، والكف عن إيذائهم، ولا يلزم من أن لا يكون من لا يحبهم مؤمنًا، إذ لا

وَأَيُّ النَّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ⁽¹⁾.

يلزم من عدم العلامة عدم ما له العلامة على أن المراد كمال الإيمان.

(وَأَيُّ النَّفَاقِ) الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، سمي المنافق منافقاً، لأنه يستر كفره، ويغيبه فشبه بالذي يدخل النفاق، وهو السرب يستتر فيه، أو لأنه نافق كاليربوع، فشبه به لأنه يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي دخل فيه، أو لإظهاره غير ما يضمّر، تشبيها باليربوع، فإن النافقاء حجرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها، فإذا أتى من قبل القاصعاء⁽²⁾ ضرب النافقاء برأسه، فانتفق، أي: خرج، فإن قلت: مقتضى المقابلة أن يقال: وآية الكفر فلم عدل عنه؟

يجاب: بأن الالتباس إنما هو بين الإيمان الحقيقي والإيمان الظاهري الذي هو النفاق، فاحتيج إلى بيان علامتهما لا بين الإيمان والكفر، ومقابل الإيمان الحقيقي هو النفاق لا الكفر.

(بُغْضُ الْأَنْصَارِ)، أي: من حيث إنهم أنصاره ﷺ، كما يومئ إليه وضع المظهر موضع المضمّر، ولا يجتمع ذلك مع التصديق بالقلب، فلا يلزم منه أن من أبغضهم يكون منافقاً، وإن كان مصدقاً بقلبه، وإنما خصوا بهذه المنقبة العظيمة والمنحة الجسيمة لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من نصره عليه السلام وإيوائه ومن معه، والقيام بأمرهم ببذل أنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم مع معاداتهم لجميع الفرق من عرب ومن عجم إيثارا للإسلام والعداوة بجرّ البغض وكذا هذه الفضائل توجب الحسد، والحسد يجرّ البغض، ومن ثمة كان حبهم علامة الإيمان ترغيباً في حبهم، وكان بغضهم علامة النفاق تحذيراً من بغضهم مجازاة لهم على عملهم، فمن أحب الأنصار لهذه الخصال كان ذلك من دلائل صحة إيمانه وصدقه في إسلامه، ومن أبغضهم كان بضد ذلك، ويستدل به على نفاقه وفساد سريرته، قالوا: وهذا جار في أعيان الصحابة كالخلفاء وبقية العشرة والمهاجرين، إذ في كل واحد منهم له غناء في الدين، وأثر حسن فيه، فحبهم لذلك المعنى محض الإيمان، وبغضهم محض النفاق، ويدل

(1) طرفه 3784 - تحفة 962. أخرجه مسلم في الإيمان باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان رقم (74).

(2) والقاصعاء: الحجر الذي يدخله. [المؤلف].

عليه ما روي مرفوعاً في فضل أصحابه كلهم: «من أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فبغضي أبغضهم»، وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق».

وقال القرطبي: وإن من أبغض والعياذ بالله تعالى أحدا منهم من غير تلك الجهة، بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفة لم يصبر بذلك منافقاً ولا كافراً، فقد وقع بينهم حروب ومخالفات، ومع ذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق، وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام، فإما أن يقال: كلهم مصيب أو المصيب واحد وله أجران، والمخطئ معذور وله أجر، فمن وقع له بغض لأحد منهم والعياذ بالله لشيء من ذلك، فهو عاص تجب عليه التوبة، ومجاهدة نفسه بذكر سوابقهم وفضائلهم ومالهم على كل من بعدهم من الحقوق، إذ لم يصل أحد ممن بعدهم لشيء من الدين إلا بهم وبسببهم، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: 10] الآية، فإن قلت: إذا كان حب الأنصار آية الإيمان، فبغضهم آية عدمه، لأن حكم نقيض الشيء نقيض حكم الشيء، فما الفائدة في ذكر آية النفاق، فالجواب: على تقدير التسليم أن الفائدة في ذكر التصريح به والتأكيد له، والمقام يقتضي ذلك كما بسط.

ثم اعلم أن أهل المعاني قالوا: إن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين يفيد الحصر، أي: حصر المبتدأ على الخبر وبالعكس، لكن الظاهر أن الحصر هنا ادعائي تعظيماً لحب الأنصار، كأن الدعوى أنه لا علامة للإيمان إلا حبهم، وليس حبهم إلا علامته، ويؤيده ما جاء في صحيح مسلم: آية الإيمان حب الأنصار، بتقديم الآية، وحب الأنصار آية الإيمان بتقديم الحب، وقال الحافظ العسقلاني: إن العلامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس، وإن أخذ من طريق المفهوم، فهو مفهوم لقب لا عبرة به.

وتعقبه محمود العيني بأنه نظير قولك الضاحك الكاتب، فإن معناه حصر الضاحك على الكاتب، وحصر الكاتب على الضاحك، وكيف يدعي فيه الاطراد دون الانعكاس، فإذا نية الإيمان كما هي محصورة على حب الأنصار، كذلك حب الأنصار محصور على آية الإيمان بمقتضى هذا الحصر.

11 - باب

18 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ

11 - باب

(باب)، بلا إعراب، لأن الإعراب ثمرة التركيب ولا تركيب هنا، كذا وقع في كل النسخ، وغالب الروايات بلا ترجمة، وسقط من رواية الأصيلي أصلاً، فالحديث عنده من جملة الترجمة التي قبله، وأما على ما وقع في النسخ، فهو بمنزلة الفصل مما قبله، ومتعلق به، وذلك لأنه لما ذكر الأنصار في الباب السابق أشار في هذا الباب إلى ابتداء السبب في تلقيهم بالأنصار، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة، لما توافقوا مع النَّبِيِّ ﷺ عند عقبة منى في الموسم على إعلاء توحيد الله وشريعته، وقد كانوا قبل ذلك يسمّون بني قيلة كما سبق، ولأن الأبواب الماضية كلها في أمور الدين، ومن جملتها حب الأنصار والنقباء كانوا منهم ولمبايعتهم أثر عظيم في إعلاء كلمة الدين، فلا جرم ذكرهم عقيب الأنصار، ولما لم يكن لهم ترجمة على الخصوص، وكان لما فيه تعلق بما قبله فصل بينهما بقوله: باب.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ)، الحكم بن نافع الحمصي (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)، هو ابن أبي حمزة القرشي (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وقد سبق ذكرهم، أنه (قَالَ أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ)، بالذال المعجمة، وهو اسم علم، أي: ذو عيادة بالله، فهو عطف بيان لقوله: أبو إدريس.

(ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر الخولاني، نسبة إلى خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدر الدمشقي الصحابي الصغير التابعي الكبير من حيث الرواية، روى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ مُعَاذٍ عَلَى الْأَصْحَحِ وَسَمِعَ عِبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، وَأَبَا الدَّرْدَاءَ وَخُلُقًا كَثِيرًا، وَلَدِ يَوْمَ حَنْينَ، وَقَالَ ابْنُ مَنْجُوِيهِ: وَلَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ الْقُضَاءُ بِدَمَشَقٍ، وَكَانَ مِنْ عَبَادِ الشَّامِ وَقَرَأَتْهُمْ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ)، بضم العين، هو أبو الوليد بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، شهد العقبة الأولى والثانية وبدراً وأحدًا وبيعة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا

الرضوان والمشاهد كلها مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو أول من ولي قضاء فلسطين، وكان طويلاً جسيماً جميلاً فاضلاً، وفي الاستيعاب: وجهه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الشام قاضياً ومعلماً، فأقام بحمص، ثم انتقل إلى فلسطين، ومات بها ودفن ببيت المقدس وقبره بها معروف، وقيل: توفي بالرملة، وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وقيل في خلافة معاوية، سنة خمس وأربعين، رُوي له عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة وأحد وثمانون حديثاً، اتفقاً منها على ستة أحاديث، وانفرد البخاريّ بحديثين ومسلم بحديثين، وعبادة بن الصامت فرد في الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم عبادة بدون ابن الصامت، اثني عشر نفساً.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، ومن لطائف هذا الإسناد أن رجاله كلهم شاميون، ومنها أن فيه التحديث والعنعنة، ومنها أن فيه رواية القاضي عَنِ القاضي، ومنها أن فيه رواية من رأى النَّبِيَّ ﷺ عمن رأى النَّبِيَّ ﷺ، وقد أخرج متنه المؤلف أيضاً في المغازي والأحكام، وفي وفود الأنصار، وفي الحدود، ومسلم في الحدود أيضاً، والترمذي والنسائي وألفاظهم مختلفة.

(وَكَانَ شَهِدَ) من باب علم، أي: حضر (بَدْرًا)، أي: الغزوة العظمى لرسول الله ﷺ بالمكان المعروف ببدر، وهو في الأصل ماء معروف على نحو أربع مراحل من المدينة، وكان لرجل يدعى بدرا، فسمي باسمه، يذكر ويؤنث، وهذه الغزوة هي أول وقعة قاتل النَّبِيَّ ﷺ فيها المشركين على ما قاله العسقلانيّ، وإنما خص هذه بالذكر مع أن عبادة شهد المشاهد كلها لشرفها وفضلها على سائر الغزوات، قَالَ محمود العيني: الواو في قوله: «وكان» هي الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها، وإفادة أن اتصافه بها أمر ثابت، وكذلك الواو في قوله: «وَهُوَ أَحَدُ النَّقَبَاءِ» ولا شك أن كون شهود عبادة بدرا وكونه من النقباء صفتان من صفاته، ولا يجوز أن يكون للحال ولا للعطف على ما لا يخفى، انتهى.

أقول: ليت شعري ما المانع من كونها اعتراضية والجملة معترضة بين اسم أن وخبرها، المقدر سيجيء تقديره، ثم إن قائل هذا القول يجوز أن يكون أبا إدريس، فيكون متصلاً إذا حمل على أنه سمع ذلك من عبادة، ويجوز أن

وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ :

يكون الزُّهْرِيُّ فيكون منقطعاً ، وكذا الكلام في قوله : وهو أحد النقباء .

(وَهُوَ أَحَدُ النُّقَبَاءِ) ، جمع نقيب ، وهو الناظر على القوم وضمينهم وعريفهم ، وقد نقب على قومه ينقب نقابة ، مثل كتب يكتب كتابة ، إذا صار نقيباً ، والمراد نقباء الأنصار ، وهم الذين تقدموا لأخذ البيعة لنصرة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ) ، أي : العقبة التي تنسب إليها جمرة العقبة ، وهي بمنى ، وعقبة الجبل معروفة ، وهو الموضع المرتفع العالي ، وهم كانوا اثني عشر رجلاً ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : وهم العصابة المذكورة ، أسعد بن زرارة ، وعوف بن الحارث ، وأخوه معاذ ، وهما ابنا عفراء ، وذكوان بن عبد القيس ، ورافع بن مالك ، وعبادة بن الصامت ، وعباس بن عباد بن نضلة ، ويزيد بن ثعلبة ، وعقبة بن عامر ، وقطبة بن عامر ، فهؤلاء عشرة من الخزرج ، ومن الأوس أبو الهيثم بن التيهان ، وعويم بن ساعدة ، اعلم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان يعرض نفسه على قبائل العرب في كل موسم ، فبينما هو عند العقبة إذ لقي رهطاً من الخزرج ، فقال : ألا تجلسون أكلمكم ، قالوا : بلى ، فجلسوا فدعاهم إلى اللَّهِ تَعَالَى ، وعرض عليهم الإسلام ، وقرأ عليهم القرآن ، وكانوا قد سمعوا من اليهود أن النَّبِيَّ ﷺ قد أظلم زمانه ، فقال بعضهم لبعض : والله إنه لذاك ، فلا يسبقن اليهود عليكم ، فأجابوه ، فلما انصرفوا إلى بلادهم ، وذكروه لقومهم فشي أمر رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فيهم ، فأتى في العام المقبل اثنا عشر رجلاً إلى الموسم من الأنصار ، أحدهم عبادة بن الصامت ، فلقاهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالعقبة ، وهي بيعة العقبة الأولى ، فبايعوه ببيعة النساء ، يعني : ما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَيَّ أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لهنَّ اللَّهُ﴾ [المتحنة : 12] ، ثم انصرفوا ، وخرج في العام الآخر سبعون رجلاً منهم إلى الحج ، فواعدهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالعقبة أوسط أيام التشريق ، قَالَ كعب بن مالك : فلما كانت الليلة التي وعدناها ، بتنا أول الليل مع قومنا ، فلما استثقل الناس من النوم تسللنا من فرشنا حتى اجتمعنا بالعقبة ، فأتانا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مع عمه العباس لا غير ، فقال العباس : يا معشر الخزرج ، إن محمداً منا حيث علمتم ، وهو في منعة ونصرة من قومه

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ - :

وعشيرته، وقد أبى إلا الانقطاع إليكم، فإن كنتم وافين بما وعدتموه فأنتم وما تحملتموه وإلا فاتركوه في قومه، فتكلم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ داعياً إلى الله مرغباً في الإسلام، تالياً للقرآن، فأجبناه بالإيمان، فقال: إني أبايعكم على أن تمنعوني مما منعتكم به أبناءكم، فقلنا: ابسط يدك نبايعك عليه، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيباً، فأخرجنا من كل فرقة نقيباً، وكان عبادة نقيب بني عوف، فبايعوه عليه السلام، وهذه بيعة العقبة الثانية.

وله ﷺ بيعة ثالثة مشهورة، وهي البيعة التي وقعت بالحديبية تحت الشجرة عند توجهه من المدينة إلى مكة، تسمى بيعة الرضوان، وهذه بعد الهجرة، بخلاف الأوليين، وعبادة شهداها أيضاً، فهو من المبايعين في الثلاث رضي الله عنهم، هذا، ثم اعلم أن خبر أن في قوله أن عبادة بن الصامت مقدر تقديره قَالَ أو أخبر.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وهو ساقط من أصل الرواية وسقوط هذا غير جائز، وإنما جرت عادة أهل الحديث بحذف قَالَ إذا كان مكرراً نحو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ومن هذا ينطقون بها عند القراءة، وأما هنا فلا وجه مجوز للحذف، ويدل عليه أنه ثبت في رواية البُخَارِيِّ لهذا الحديث بإسناده هذا في باب من شهد بدراً، والظاهر أنها سقطت من النسخ من بعده، فاستمروا عليه، وقد روى أحمد بن حنبل عن أبي اليمان بهذا الإسناد أن عبادة حدثه.

(وَحَوْلَهُ) نصب على الظرفية، يقال: حوله وحواله وحوليه وحواليه، بفتح اللام في كلها، أي: محيطون به، خبر مقدم لقوله: (عِصَابَةٌ)، كائنة (مِنْ أَصْحَابِهِ) والعِصَابَةُ: بكسر العين، وهي الجماعة من الناس لا واحد لها، وهو ما بين العشرة إلى الأربعين، وَأُخِذَ إما من العصب بمعنى الشد، كأنه يشد بعضهم بعضاً.

ومنه العصابة، أي: الخرقَة تشد على الجبهة، ومنه العصب، لأنه يشد الأعضاء، وإما من العصب الذي بمعنى الإحاطة، يقال: عصب فلان بفلان إذا أحاط به، وجمع على عصائب وعُصْب، والجملة اسمية حالية، تشير إلى أن المخاطبين العصابة وإلى المبالغة في ضبط الحديث، وأنه يرويه عن تحقيق وإتقان.

«بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ.....»

ومن ثمة ذكر أن الراوي قد شهد بدرًا، وأنه أحد النقباء، إذ لا شك أن في ذكره إشعارا بأنه ضابط مع ما فيه من ترجيح وتصحيح، إذ فضل الراوي وشرفه من مرجحات الرواية ودلائل صحتها.

(بَايَعُونِي)، وزاد في باب وفود الأنصار تعالوا بايعوني، المبايعة على الإسلام عبارة عن المعاهدة والمعاقدة عليه؛ سميت بذلك تشبيها بالمعوضة المالية، كان كل واحد منهما يبيع ما عنده من صاحبه فمن طرف رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وعد الثواب ومن طرفهم التزام الطاعة، كما في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: 111]، وقد تعرف بأنها عقد الإمام العهد بما يأمر الناس به (عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا)، أي: على توحيد سبحانه وتعالى، وهذا هو أصل الإيمان وأساس الإسلام، فلهذا قدمه على أخواته، وقوله شَيْئًا عام، لأنه نكرة في سياق النهي، لأنه في معنى النفي.

(وَعَلَى أَنْ لَا تَسْرِقُوا)، بفتح التاء وكسر الراء حذف مفعوله للتعميم، (وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ)، خص القتل بالأولاد مع أن قتل غيرهم أيضًا منهي عنه بغير حق، لأنهم كانوا يقتلون الأولاد غالبًا خشية الإملاق، فخرج الكلام مخرج الغالب، فلا يرد السؤال بالمفهوم على مذهب من قَالَ به أيضًا، لأن اعتبار المفهوم إنما هو إذا لم يكن الكلام خارجًا مخرج الغالب، على أنه مفهوم اللقب، وهو مردود، ولأن قتلهم أكثر من قتل غيرهم، وهو الوأد، وهو أشنع القتل، ولأنه قتل وقطيعة رحم، فصرف العناية إليه أكثر.

(وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ)، هو الكذب الذي يبهت سامعه ويدهشه لفظاعته، كالرمي بالزنا والفضيحة والعار.

وقال الخطابي: معناه ههنا قذف المحصنات، وهو من الكبائر، ويدخل فيه الاغتياب لهن ورميهن بالمعصية.

(تَفْتَرُونَهُ) من الافتراء، وهو الاختلاق والقرية الكذب، ويقال فلان يفري الفري، إذا كان يأتي بالعجب في عمله.

بَيِّنْ أَيْدِيَكُمْ⁽¹⁾ وَأَرْجُلَكُمْ،

(بَيِّنْ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)، أي: من قبل أنفسكم، فكنى باليد والرجل عن الذات؛ لأن معظم الأفعال يقع بهما، إذ كانت هي العوامل والحوامل للمباشرة والسعي، ولذلك يسمون الصنائع الأيادي، وقد يعاقب الرجل بجناية قولية، فيقال له هذا ما كسبت يداك، أو معناه لا تنشئوه من ضمائركم، لأن المفتري إذا أراد اختلاق قول، فإنه يقدره ويقرره أولاً في ضميره، ومنشأ ذلك ما بين الأيدي والأرجل من الناس، وهو القلب، والأول كناية عن إلقاء البهتان من تلقاء أنفسهم، والثاني عن إنشاء البهتان، أي: جعله ناشئاً من دخيلة قلوبهم ومختلقها مبنياً على الغش المبطن⁽²⁾، وقال الخطابي: معناه لا تبهتوا الناس بالمغائب كفاحاً مواجهة، وهذا كما يقول الرجل فعلت هذا بين يديك، أي: بحضرتك، قيل: وفيه نظر لذكر الأرجل، وأجيب بأن المراد الأيدي، وذكر الأرجل تأكيداً وتابعاً له، فالمخطئ مخطئ. وقال أبو محمّد بن أبي جمرة: يحتمل أن يكون قوله بين أيديكم، أي: في الحال، وقوله وأرجلكم، أي: في المستقبل، لأن السعي من أفعال الأرجل، وفائدة هذا الإطناب حيث قيل تأتوا، ووصف البهتان

(1) قال الحافظ: البهتان: الكذب الذي يهت سامعه، وخص الأيدي والأرجل بالافتراء لأن معظم الأفعال تقع بها إذ هي العوامل والحوامل للمباشرة، ولذا يسمون الصنائع: الأيادي، وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال: هذا بما كسبت يداك، ويحتمل أن يكون المراد لا تبهتوا الناس كفاحاً، وبعضكم يشاهد بعضاً كما يقال: قلت كذا بين يدي فلان، قاله الخطابي وفيه نظر لذكر الأرجل، وأجاب الكُرْمَانِيُّ بأن المراد الأيدي وذكر الأرجل تأكيداً، ومحصله أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضياً فليس بمانع، ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأيدي والأرجل: القلب، لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه فلذلك نسب إليه الافتراء، كأن المعنى لا ترموا أحداً بكذب تزورونه في أنفسكم ثم تبهتون صاحبه بألسنتكم. وقال ابن أبي جمرة: يحتمل أن يكون قوله: بين أيديكم، أي في الحال وقوله: أرجلكم، أي: في المستقبل لأن السعي من أفعال الأرجل، وقال غيره: أصل هذا كان في بيعة النساء وكنى بذلك، كما قال الهَرَوِيُّ في «الغريبين» عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلتقطه إلى زوجها، ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتيج إلى حملة على غير ما ورد فيه أولاً، والله أعلم، انتهى.

(2) وحاصله: أن البهتان ناشئ عما يختلقه القلب الذي هو بين الأيدي والأرجل؛ لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه، فكذلك نسب إليه الافتراء، كأن المعنى: «لا ترموا أحداً بكذب تزورونه في أنفسكم ثم تبهتون صاحبه بألسنتكم». [المؤلف].

وَلَا تَعَصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ،

بالافتراء مع أنهما من واد واحد، وزيد عليه بين أيديكم وأرجلكم، وقد كان يكفي أن يقال ولا تبهتوا، هي مزيد التقرير وتصوير شناعة هذا الفعل.

(وَلَا تَعَصُوا)، بضم الصاد من العصيان، خلاف الطاعة، وفي باب وفود الأنصار ولا تعصوني (في مَعْرُوفٍ)، أي: حسن، وهو ما لم ينه الشارع عنه، أو مشهور، أي: ما عرف فعله من الشارع واشتهر منه، وقال البيضاوي: المعروف ما عرف حسنه من الشارع، وقال الزجاج، أي: المأمور به، وقال في النهاية: هو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله والإحسان إلى الناس، وكل ما ندب إليه الشارع ونهى عنه من المحسنات والمقبحات، والمعنى: ولا تعصوني إذا أمرتكم بالمعروف، وقيد به تطييباً لقلوبهم بأنه لا يأمر النبي ﷺ إلا بالمعروف، وقيل: تنبيهاً على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية لله تعالى، وأن طاعته في معصية جديرة بغاية التوقي والاجتناب، وقال النووي: يحتمل أن يكون معنى الحديث ولا تعصوني ولا أحداً ولي الأمر عليكم من اتباعي إذا أمرتم بالمعروف، فيكون التقييد بالمعروف عائداً إلى الاتباع، ولهذا قال: ولا تعصوا، ولم يقل ولا تعصوني، هذا فتأمل.

واعلم أنه ذكر الاعتقادات والعمليات كليهما، لكن اكتفى في الاعتقادات بالتوحيد، لكونه هو الأصل والأساس، واقتصر على ذكر المنهيات لأن هذه المبايعة كانت في أوائل البعثة، ولم تشرع الأفعال بعد، ويقال: لم يقتصر على ذكر المنهيات كيف وقد قال ولا تعصوا في معروف، إذ العصيان مخالفة الأمر، وقدم ترك المنهيات على فعل المأمورات، لأن التخلي عن الرذائل مقدم على التحلي بالفضائل، وترك سائر المنهيات، ولم يقل مثلاً ولا تقربوا مال اليتيم وغير ذلك، إما لأنه لم يكن في ذلك الوقت حرام آخر، واكتفى بالبعض ليقاس الآخر عليه، أو لزيادة الاهتمام بالمذكورات.

(فَمَنْ وَفَى)، بالتخفيف، وفي رواية بالتشديد، أي: ثبت على ما بايع عليه من العهد، يقال: وفى بالعهد وأوفى ووفى بالتشديد، أي: ثبت عليه.

(مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)، أي: بالجنة، كما وقع التصريح به في الصحيحين من حديث عبادة في رواية الصنابحي، ثم إن هذا الكلام وارد على سبيل

وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ،

التفخيم، والمبالغة في تحقق وقوعه كقوله تَعَالَى: ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: 100]، لأن كلمة على تشعر بالوجوب ولا يجب على الله شيء بالأدلة القاطعة، وقد يدل عليه آخر الحديث أيضًا، فإن قوله فهو إلى الله إشارة إلى أنه لا يجب عليه عقاب عاص، وإذا لم يجب عليه هذا لا يجب عليه ثواب مطيع، إذ لا قائل بالفصل، بل الأجر من فضله وإحسانه، ولما ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين، أثبت الأجر في موضع أحدهما، لأن فضله تَعَالَى مشابه للأجر صورة لثرتبه على عمل العبد.

(وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ)، أي: به، كما في رواية أحمد، أي: بسببه (في الدنيا)، بأن أقيم عليه الحد قال ابن التين: أي القطع في السرقة، والحد في الزنا، وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة إلا أن يراد قتل النفس، فكُنِيَ بالأولاد عنه، وفي طريق الصناحي عن عبادة في هذا الحديث: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق»، هذا ولكن قوله: «فعوقب به» الظاهر أنه أعم من أن تكون العقوبة حدًا أو تعزيرًا. وهل يدخل في العقوبة المذكورة المصائب أو لا؟ فيه تردد، ويدل على المنع قوله: «ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره الله» فإن هذه المصائب الدنيوية من الآلام والأسقام وغير ذلك لا تنافي الستر، لكن ثبت في الأحاديث الدالة على أن المصائب تكفر الذنوب، فيحتمل أنها تكفر ما لاحد فيه، والله أعلم.

(فَهُوَ)، أي: العقاب (كفَّارَةٌ)، أي: (لَهُ) كما في رواية للمؤلف، وكذا في رواية أحمد والكفارة هي الفعل التي من شأنها أن تكفر الخطيئة، أي: تسترها، وإذا كان كفارة فلا يعاقب عليه، قيل إن قتل القاتل حد وارتداع لغيره، وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم، لأنه لم يصل إليه حقه، وفيه أنه لو كان كذلك لم يجز العفو عن القاتل، أقول: وفيه نظر لا يخفى، نعم، وردت أحاديث تدل صراحة على أن حق المقتول يصل إليه بقتل القاتل، منها ما رواه ابن حبان وصححه: أن السيف محّاء للخطايا، ومنها ما رواه الطبراني عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا جَاءَ الْقَتْلُ مَحَا كُلَّ شَيْءٍ، وروي عن الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه، ومنها ما رواه البزار عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: لا

يمر القتل بذنب إلا محاه، وقال القاضي عياض: ذهب أكثر العلماء إلى أن الحدود كفارة استدلالاً بهذا الحديث، وبنحو هذا الحديث الذي رواه الترمذي وصححه من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه ومن أصاب ذنباً فعوقب به في الدنيا فالله أكرم من أن يثني العقوبة على عبده في الآخرة، ومنهم من توقف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه المروي عند البزار والحاكم وقد صححه: أنه ﷺ قَالَ: «لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا».

وأجيب: بأن حديث عبادة أصح إسناداً وبأن حديث أبي هريرة ورد أولاً قبل أن يعلم عليه السلام، ثم أعلمه الله تعالى آخراً، وعورض بتأخر إسلام أبي هريرة وتقدم حديث عبادة إذ كان ليلة العقبة، وهنا كلام يطول ذكره.

ثم إن قوله: «شيئاً» عام لأنه نكرة في سياق الشرط، وقد صرح ابن الحاجب بأنه كالنفي في إفادة العموم لنكرة وقعت في سياقه، قَالَ النَّوَوِيُّ عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، فالمرتد إذا قتل على الردة، لا يكون القتل كفارة له، هذا ويحتمل أن يكون مخصوصاً بالإجماع، أو لفظ ذلك إشارة إلى غير الشرك بقرينة الستر، فإنه يستقيم في الأفعال التي يمكن إظهارها وإخفاؤها، وأما الشرك، أي: الكفر، فإنه من الأمور الباطنة، فإنه ضد الإيمان، وهو التصديق القلبي على الأصح، وقال الطَّبَّيُّ: قالوا المراد منه المؤمنون خاصة، لأنه معطوف على قوله فمن وفَّى، وهو خاص بهم لقوله: «منكم» تقديره ومن أصاب منكم أيها المؤمنون من ذلك شيئاً، فعوقب في الدنيا، أي: أقيم الحد عليه لم يكن له عقوبة لأجل ذلك في القيامة، وهو ضعيف، لأن الفاء في فمن لترتيب ما بعدها على ما قبلها، والضمير في منكم للعصاة المعهودة، فكيف يخصص الشرك بالغير، فالصحيح أن المراد بالشرك الرياء، لأنه الشرك الخفي، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 110]، ويدل عليه تنكير شيئاً، أي: شركاً، أي: ما كان.

وتعقب: بأن عرف الشارع يقتضي أن لفظ الشرك عند الإطلاق يحمل على مقابل التوحيد سيما في أوائل البعثة، وكثرة عبدة الأصنام وأيضاً عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا والرياء لا عقوبة فيه، فتبين أن المراد به الشرك،

وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ»

وأنه مخصوص كما عرفت.

(وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ) المذكور (شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ)، وفي رواية زيادة عليه، وفي عطف الجملة المتضمنة للعقوبة على ما قبلها بالفاء⁽¹⁾ والمتضمنة للستر بشم، تنفير عن مواجهة المعصية، فإن السامع إذا علم أن العقوبة مفاجأة لإصابة المعصية غير متراخية عنها، وأن الستر متراخ بعثه ذلك على اجتناب المعصية وتوقيها. (فَهُوَ) مفوض، حكمه من الأجر والعقاب.

(إِلَى اللَّهِ) تَعَالَى، (إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ) بفضل، (وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ) بعدله، ظاهره يشمل من تاب ومن لم يتب من ذلك، كما قَالَ بِذَلِكَ طائفة، وقال الجمهور: إن التوبة ترفع المؤاخذة، ومع ذلك فلا يأمن مكر الله؛ لأنه لا اطلاع له، هل قبلت توبته أو لا، وقيل: يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب، واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد، فقيل: يجوز أن يتوب سرًا ويكفيه ذلك، وقيل: بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف ويسأله أن يقيم عليه الحد، كما وقع لماعز والغامدية، وفصل بعض العلماء بين من يكون معلنا بالفجور فيستحب أن يعلن بتوبته وبين من لا يكون معلنا، فلا يستحب الإعلان، وفيه دلالة على أن من مات من أهل الكبائر قبل التوبة إن شاء الله عفا عنه وأدخله الجنة أول زمرة، وإن شاء عذبه في النار، ثم يدخله الجنة كما هو مذهب أهل السنة، ورد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب الكبائر، وعلى المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة، كما أنهم يوجبون العفو بعد التوبة، وذلك لأن الله تَعَالَى أخبر بأنه تحت المشيئة، ولم يقل فلا بد أن يعذبه، قَالَ الطَّبِيُّ: وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز الشهادة بالجنة ولا بالنار لأحد بعينه إلا من ورد فيه النص كالعشرة المبشرة رضوان الله عليهم أجمعين.

(1) والفاء هاهنا للتعقيب، ثم التعقيب في كل شيء بحسبه، فيجوز هاهنا أن يكون بين الإصابة والعقاب مدة طويلة أو قصيرة، وذلك بحسب الوقوع، ويجوز أن يكون الفاء للسببية كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَصُيْحُ الْأَرْضِ مُخْضَرَةٌ﴾. وأما ثم فإن وضعها للتراخي، وقد يتخلف، وهاهنا ثم ليست على بابها؛ لأن الستر عند إرادة الله تعالى يكون عقيب الإصابة ولا يتراخى فافهم. [المؤلف].

فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ⁽¹⁾.

(فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ) المذكور من الأمور.

(1) أطرافه 3892، 3893، 3999، 4894، 6784، 6801، 6873، 7055، 7199، 7213،

7468 - تحفة 5094. أخرجه مسلم في الحدود باب الحدود كفارات لأهلها رقم (1709).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن من وقع في شيء مما نهى عنه فاقصص منه أن القصاص يسقط عنه في الآخرة وزره ويكفر ذنبه، وقد اختلف العلماء في ذلك، هل يسقط أم لا على قولين، والحديث دليل لمن قال منهم بالإسقاط؛ لأنه نص في موضع الخلاف، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «بايعوني». هذه البيعة يحتاج فيها إلى بيان ما هي في الاصطلاح العرفي، وكم أنواعها، وما حقيقة معناها، وما المقصود بها في هذا الموضع، وما الفائدة فيها، وما الحكمة في وضعها على هذا الأسلوب، ولمن تجب، وبماذا تجب، وعلى من تجب، وشروط الأجزاء فيها، وبماذا تصح، وبماذا تفسد.

- فأما أنواعها، فهي على ضربين: عامة وخاصة.

والعامة منها على وجوه، وهي أيضا على ضربين:

منها: ما يصح دون شرط؛ ومنها ما لا يصح إلا بشروط، فالذي يصح منها بغير شروط: هي مثل ولاية الأب على ابنه، والرجل على أهله وعبيده، لأن هذه قد صحت بأمر من الله تعالى فلا تحتاج إلى شروط، وسيأتي بيان ذلك في الكلام على الحديث الذي قال فيه عليه السلام: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». والتي لا تصح إلا بشروط:

منها: ما هي ثابتة والشروط تأكيد لها ولوجه ما مع ذلك اقتضته الحكمة الربانية.

ومنها: ما هي ثابتة والشروط تأكيد للحق وزيادة حق ثان.

فأما التي هي ثابتة والشروط تأكيد لها ولوجه ما مع ذلك اقتضته الحكمة الربانية، ومنها: ما هي ثابتة والشروط تأكيد للحق وزيادة حق ثان، فأما التي هي ثابتة والشروط تأكيد له ولوجه ما مع ذلك تقتضي الحكمة الربانية: فهي مثل بيعة ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172]، لأن كل بيعة عهد، فبذات الربوبية ثبت الحق على العبودية، وهذه البيعة هنا تأكيد للحق ولوجه ما اقتضته الحكمة، وهي تعليق التكليف بهذه البيعة لثبات على الامتثال ويعاقب على الضد، علة شرعية لا عقلية ولا عليية. ولهذا المعنى أشار صاحب الأنوار بقوله: فرض في فرض لفرض لازم، يريد أن الفرض وجب على العبودية بنفس إيجاد الإلهية لهم، ثم تأكيد بالعهد المأخوذ عليهم في هذا الموطن المذكور. والفرض اللازم هو ما حكم عز وجل من الحكم المحتوم أن لا يستقر في دار كرامته إلا من امتثل أمره ووفى بعهده، أو بعبضه وسامحه عز وجل من طريق الفضل والمن، لقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، هذا ما هو عن طريق المن والفضل. وأما العدل فهو ما تضمنه قوله عز وجل في كتابه جوابا لعيسى عليه السلام: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119].

وأما التي هي ثابتة والشروط تأكيد للحق وزيادة حق ثان: فهي مثل البيعة للنبي ﷺ لأنه لما أرسله عز وجل ثبتت البيعة له لقوله عز وجل في كتابه: ﴿أَلَتِي أُولُكُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ

تنبيهه : يستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنوب ولو لم يتب

أَنْفُسِهِمْ ﴿[الأحزاب: 6]﴾، فقد قدمه عز وجل عليهم، فالبيعة له عليه السلام تصديق منهم لرسالته وإذعان لحكمته، وتصديقهم له تأكيد لها من الله به عليه.

وأما التي لا تصح إلا بشروط والشروط هي الموجبة لها، فهي على نوعين: إما بتقديم الخليفة لشخص يرضيه للمسلمين بعده كما فعل أبو بكر رضي الله عنه في توليته عمر رضي الله عنه بعده؛ وإما باجتماع المسلمين عليه بعد موت الخليفة، كما فعل الصحابة رضوان الله عليهم في اجتماعهم على عثمان رضي الله عنه، بعد موت عمر رضي الله عنه، فهذا حكم ثابت إلى يوم القيامة لقوله عليه السلام: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ بَعْدِي».

وأما الخاصة منها: فهي ما بين الشارع عليه السلام في الجماعة إذا سافروا أن يقدموا رجلا منهم عليهم، وكذلك ما في معناه؛ لأن ذلك كان لوجه خاص، ويتبين ما فيه من المنفعة ببيان منفعة العامة إذا ذكرناها إن شاء الله تعالى، لأن فيها شبهها منها.

-وأما حقيقة معناها على التقسيم المتقدم: فهي بيع من البيوع لأنه عليه السلام قال: «بَايعُونِي» ولم يقل عاهدوني، وهذا النص يتضمن بمعناه شيئا من أوصاف الرق على ما أبينه إن شاء الله تعالى، وإذا كانت بيعاً من البيوع فيحتاج إذاً إلى بيان المبيع ما هو، والثلث ما هو. فأما المبيع في هذا الموضع: فهو ترك ما للنفس من الاختيار، وتفويض الأمر لصاحب البيعة ليتصرف صاحب البيعة فيمن بايعه بحسب ما أمره الله عز وجل. وهذا ضرب من الرق، لأن السيد قد ملك رقبة العبد فلم يبق للعبد اختيار ولا تصرف، لأن من ملك الرقبة فقد ملك جميع المنافع، فأشبه ذلك العبد في انقياده دون استرقاق الرقبة وبقي المال لمالكه لا لصاحب البيعة، ليس كما هو مال العبد لسيدة، لأنه لم يشبه العبودية إلا في الذي ذكرناه لا غير.

وأما الثمن على هذا البيع على أي وجه كان من الوجوه المتقدم ذكرها: فهو الجنة بشرط التوفية فيها، لقوله عليه السلام في بيعة العقبة إذ سأله الصحابة رضي الله عنهم على ما لهم من العوض على بيعتهم فقال: «الْجَنَّةُ»، فقالوا: رضينا لا ننقض البيع. فقد سمى الشارع عليه السلام البيع والثلث والمثمنون، وكذلك كل من بايع بيعة من البيوع بعد ذلك على مقتضى لسان العلم على التقسيم الذي ذكرناه فهذا ثمنه إذا لم يقع نقضها، لأن كل بيعة إنما هي تجديد لبيعة النَّبِيِّ ﷺ وتأكيد له، وبيعة النَّبِيِّ ﷺ بيعة لله عز وجل لقوله تَعَالَى في كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِي يَبَايِعُكَ بِمَا يَبَايِعُكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: 10] وبيعهم لله تَعَالَى وفاء وتأكيد لبيعة ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 172].

- وأما المقصود بها في هذا الموضع على التقسيم المتقدم: فهو تقبيل اليد على الأوصاف المذكورة في الحديث بعد، ويتعلق بهذا النوع من الفقه أن للخليفة أن يجدد بيعة أخرى على وجه ما من المصالح الدينية إذا ظهر له ذلك مصلحة لمن ظهر له كان بالخصوص أو بالعموم، لأن معنى البيعة في هذا الموضع تأكيد على الوفاء بما تقتضيه الألفاظ المذكورة بعد، وسأبين ما الحكمة في ذلك إن شاء الله تعالى.

- وما الفائدة فيها على التقسيم المتقدم: أعني في أنواع البيعة مطلقا لا في هذه الخاصة، لأن =

المحدود، وهو قول جمهور العلماء. وقيل: لا بدّ من التوبة، وبذلك جزم بعض

الكلام على الفائدة الخاصة يأتي في بيان ألفاظ الحديث إن شاء الله تعالى، فهي جمع كلمة المسلمين؛ لأنه إذا دار الأمر على واحد كان أجمع للأمر وأعظم للفائدة، لأن في ذلك نكاية للعدو وعوناً على إقامة أحكام الله وحدوده، ولهذا قال عليه السلام: «يَنْتَزِعُ اللَّهُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَمْ يَنْتَزِعْ بِالْقُرْآنِ»، وأمر بقتال العدو مع كل بر وفاجر من الولاة وأمر بحفظ البيعة وقال: «وَأِنْ كَانَ أَسْوَدَ ذَا رَيْبَيْنِ مَنفُوعِ الْخَيْشُومِ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ صَرَبَ الظُّهْرَ وَأَخَذَ الْمَالَ»، فقيل: يا رسول الله أرايت إن ولي علينا أمراء يطلبون منا حقوقهم ولا يعطونا حقوقنا؟، فقال عليه السلام: «أَعْظَوْهُمْ حُقُوقَهُمْ وَأَطْلَبُوا حُقُوقَكُمْ مِنَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ». والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وذلك لما يترتب عليه من عز الإسلام وإظهار الأحكام وقمع الأعداء، والتشيت يوجب ضد ذلك.

- وأما الحكمة في وضعها على هذا الأسلوب على التقسيم المتقدم وهو تقبيل اليد فالفوائد: الفائدة الأولى: إن في ذلك تحصيل المقصود بالأمر اليسير، وتحصيل المقصود بالأمر اليسير أولى من تحصيله بالأمر الكثير سيما إذا كان مقتضى الأمرين عالم كبير.

الثانية: أن بعض الأقوال قد يصطلح صاحبها في اعتقاده لأمر ما مخالف لما قصد منه. وقد اختلف العلماء في المبتدئ للكلام إذا نوى شيئاً ووارى عليه هل يلزمه ما نوى أو صيغة اللفظ على قولين. فقرر الشارع عليه السلام هذه البيعة بفعل، لأن الفعل إذا ثبت له حكم خاص من الشارع عليه السلام لم ينفع فيه التأويل. ولو جعل عليه السلام هذه البيعة بأيمان لكان كل واحد من الناس باختيار نفسه متى أراد خرج عن البيعة، لأن الأيمان قد جعلت لها كفارات، فإذا أراد المبايع النقص في البيعة كفر عن يمينه وارتفع الإثم عنه، فجعل عليه السلام هذا عهد وشبهها بالبيع كما ذكرناه؛ لأن المتبايعين ليس لأحدهما اختيار دون صاحبه، والعهد ليس فيه نثيا ولا كفارة، فجعلت هذه البيعة بهذين الوجهين الشديدين تحضيضاً على حفظ فائدة الخاصة والعامة للمؤمنين.

الفائدة الثالثة: أن في ذلك رفع الذلة عن المؤمنين، لأنهم لو كلفوا أن يقولوا معنى هذه البيعة كما قدمناه، وهو أن يقول البائع: قد ملكتك قيادي، وأنا لك مثل العبد، وأنت المتصرف فيّ كيف شئت، لكان يعز على بعض الناس النطق بذلك وقد يعجز بعضهم عنه، فرفعت تلك الكلفة بأدنى إشارة، وهذا من بديع الحكمة ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَْوَرِ يُؤْتُونَ﴾ [المائدة: 50].

- وأما قولنا ولمن تجب على التقسيم المتقدم: فتجب لله، ولرسوله ﷺ، ولمن ولاه الله ذلك بمقتضى لسان العلم على ما ذكرناه قبل بتولية أو باجتماع المسلمين عليه.

- وأما قولنا بماذا تجب على التقسيم المتقدم: فتجب بالإسلام، والذكورية، والعقل، وبلوغ حد التكليف، والأهلية للمعرفة بمصالح الناس وذنب العدو، وخشية الله تعالى، وأحد الشرطين المتقدمين وهما إما بتولية من الخليفة أو باجتماع المسلمين عليه، يشهد لذلك قول النبي ﷺ للمصحابة رضي الله عنهم حين ولى أسامة وتكلم بعضهم فيه فقال: «إِنَّكُمْ طَعَنْتُمْ فِيهِ وَفِي وَلايَةِ أَبِيهِ قَبْلَ» وإنه لجدير بها لما كان فيه من الدين والخشية لله عز وجل والشجاعة، وأسامة بحيث لا

12 - بَابُ مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ

التابعين، وهو قول المعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة، واستدلوا باستثناء من تاب في آية المحاربين.

وأجمع علماءنا رحمهم الله على أن الطهارة من الذنوب ليست من أحكام الحدود؛ لأنها ليست أصلية فيها؛ لأنها تحصل بالتوبة بفضل الله سبحانه لا بالحد، ألا ترى أن الحد يقام على الكافر ولا طهارة له، واحتجوا في ذلك بآية قَطَّاعِ الطَّرِيقِ ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 33]. وأجابوا عن هذا الحديث: بأنه محمول على إذا ما تاب في العقوبة جمعا بين الأدلة، وأجمعوا أيضا على أن التوبة لا تسقط الحد في الدنيا، فاستثناء من تاب لإسقاطها عذاب الآخرة بفضل الله سبحانه وتعالى، والله أعلم.

12 - بَابُ مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ

(باب) يجوز فيه ما يجوز فيما سبق رواية ودراية (مِنَ الدِّينِ)، أي: من الإيمان، ولم يقل من الإيمان، كما قَالَ في نظائره ليطابق الترجمة الحديث الذي يذكر في الباب، وقيل: لما كان الإيمان والإسلام عنده مترادفين، وقال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19]، صح إطلاق الدين في موضع الإيمان.

(الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ) قَالَ النَّوَوِيُّ: في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر،

يجهل حاله كفاء له من الفضيلة خدمته لخير البشر، فلم يلحظ عليه السلام كونه من الموالى لما كانت فيه الشروط المتقدم ذكرها، وإنما قلنا إنها تجب بالإسلام لقوله عز وجل: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141]، ولقوله عليه السلام: «الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ» ويترب على هذا النوع من الفقه أن من ولاه الله شيئا من أمور المسلمين، كانت التولية خاصة أو عامة، أن لا يولي عليهم من ليس بمسلم، إذ أنه لا يجوز بدليل ما ذكرناه من الكتاب والسنة، وإنما اشترطنا الذكورية فيها لقوله عليه السلام: «مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»، وأما ما ذكرناه من بقية الشروط، فلأنه خليفة عن الله ولا يكون خليفة عن الله حتى يكون فيه أوصاف ينال بها الخوف من الله، والمعرفة بأحكامه، والقدرة على توفية ذلك.

- وأما قولنا على من تجب على التقسيم المتقدم: فتجب على كل ذكر حر بالغ عاقل إذا لم يكن في عنقه بيعة للغير وحق البيعة باق عليه، لأن النساء والصبيان والعبيد تحت حكم الرجال؛ لأنهم تحت إيااتهم، فبيعة الرجال بيعة عنهم وعن كل من تحت إيااتهم من النساء والعبيد والصبيان.

19 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ،

لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عدّ الفرار ديناً وإنما هو صيانة للدين، وأجيب بأنه لم يرد به الحقيقة، لأن الفرار ليس بدين، وإنما مراده أن الفرار للخوف على دينه من الفتن شعبة من شعب الإيمان كما يدل عليه من التبعية، وقيل: إن أريد بمن كونها جنسية أو تبعية، فالنظر متجه وإن أريد كونها ابتدائية، أي: الفرار من الفتن منشؤه الدين فلا، فافهم.

ووجه المناسبة بين البابين تضمين الباب الأول لمعنى هذا الباب، وذلك لأن النقباء من الأنصار بل الأنصار كلهم نصرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وبذلوا أنفسهم وأموالهم في محبته فراراً بدينهم من فتن الكفر والضلال ويبين في هذا الباب فضيلة ترك الاختلاط بالناس ومعاشرتهم، واختيار العزلة والانقطاع فراراً بالدين من فتن الناس والاختلاط بهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ)، بفتح الميم واللام وسكون السين المهملة بن قعنب أبو عبد الرحمن القعنبي الحارثي البصري، كان مجاب الدعوة، روى عَنْ مَالِكٍ والليث بن سعد ومخرمة بن بكر وابن ذئب، وسمع من أحاديث شعبة حديثاً واحداً. أجمع العلماء على توثيقه وجلالته وعلمه وعمله، وأنه حجة ثبت، رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ، فَقَالَ: قَدِمَ الْقَعْنَبِيُّ، فَقَالَ: قَوْمُوا بِنَا إِلَى خَيْرِ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَقِيلَ لِلْقَعْنَبِيِّ حَدَّثْتَ: وَلَمْ تَكُنْ تَحْدُثْ، قَالَ: رَأَيْتُ كَأَنَّ الْقِيَامَةَ قَدْ قَامَتْ فَصَبَّحَ يَا أَهْلَ الْعِلْمِ، فَقَامُوا، فَقَمَتَ مَعَهُمْ، فَصَبَّحَ بِي أَجْلَسَ فَقُلْتُ: الْهِيَ أَلَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ أَطْلُبُ، قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْهُمْ نَشَرُوا وَأَخْفَيْتَهُ، فَحَدَّثْتُ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْهُ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي الْأَطْعَمَةِ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ وَأَقَامَ مَدَّةً بِالْمَدِينَةِ، وَمَاتَ بِمَكَّةَ وَكَانَ مَجَاوِرًا بِهَا فِي الْمَحْرَمِ سَنَةً إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَتِينَ.

(عَنْ مَالِكٍ)، أي: ابن أنس إمام دار الهجرة، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ)، بفتح الصادين المهملتين الأنصاري المازني المدني، ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ»

تسع وثلاثين ومائة، روى له الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وابن ماجة.

(عَنْ أَبِيهِ)، عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري، وثقه النسائي وابن حبان، وروى له الْبُخَارِيُّ وأبو داود، وكان الحارث جده شهد أحدًا، وقتل يوم اليمامة شهيدًا مع خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبوه أبو صعصعة عمرو بن زيد بن عوف قتله في الجاهلية بردع بن زيد بن عامر، ثم أسلم بردع وشهد أحدًا.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ)، سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري (الْخُدْرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بضم الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة نسبة إلى خدرة أحد أجداده أو إحدى جداته، وخدرة بطن من الأنصار، استشهد أبوه يوم أحد، وكان يومئذ صغيرا وغزا بعد ذلك ثنتي عشرة غزوة مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، روى عَنْ جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الأربعة، وروى عنه جماعة من الصحابة منهم: ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وخلق من التابعين، رُوِيَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ألف ومائة وسبعون حديثًا اتفقا منها على ستة وأربعين، وانفرد الْبُخَارِيُّ بستة عشر، ومسلم باثنين وخمسين، روى حنظلة بن أبي سفيان عَنْ أشياخه لم يكن في أحداث الصحابة أفقه من أبي سعيد، توفي بالمدينة، ودفن بالبقيع سنة أربع وستين أو أربع وسبعين، ومن لطائف هذا الإسناد أن رجاله كلهم مدنيون، ومنها أن فيه تحديثًا واحدًا، والباقي عنعنة، ومنها أن فيه رواية صحابي عَنْ صحابي، وقد أخرجه المؤلف أيضًا في الفتن والرفاق وعلامات النبوة وأخرجه داود والنسائي.

(أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ») بكسر المعجمة، أي: يقرب، ويقال في ماضيه، أَوْشَكَ وَمِنْ أَنْكَرَ اسْتِعْمَالُهُ مَاضِيًا فَقَدْ غَلَطَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أَوْشَكَ فَلَان يَوْشَكَ إِشَاكًا، أي: أسرع، والعامية تقول: يوشك، بفتح الشين وهو لغة ردية، هذا وقد وضع لدنو الخبر أخذًا فيه، وهو مثل كاد وعسى في الاستعمال، فيجوز يوشك زيد يجيء وأن يجيء ويوشك أن يجيء زيد على الأوجه الثلاثة، والحديث من قبيل الوجه الأخير، حيث أسند يوشك إلى أن والفعل المضارع، فسَدَّ ذَلِكَ مَسَدَّ اسْمِهِ وَخَبْرِهِ، ومثله قول الشاعر:

يوشك أن تبلغ منتهى الأجل فالبر لازم برجاء ووجل

أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ⁽¹⁾.

(أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ) غَنَمًا، رُويَ خير بالرفع على أنه اسم يكون، وخبره يكون غنما، رُويَ بالنصب أيضًا على أن يكون خبر يكون، يكون قوله: (غَنَمٌ) بالرفع اسمه، ويجوز رفعها على الابتداء، والخبر يقدر في يكون ضمير الشأن، لكن لم تجئ به الرواية عن المشايخ، ولا يضر كونه نكرة، لأنه وصف بقوله: (يَتَّبِعُ) بتشديد التاء ويجوز إسكانها (بِهَا)، أي: بالغنم، وهي اسم مؤنث موضوع للجنس، يقع على الذكور والإناث جميعا، ووحدتها، فإذا صغرتها ألحقته الهاء، فقلت غنيمة، لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، فالتأنيث لازم لها.

(شَعَفَ)، بالمعجمة والمهملة، جمع شغفة بالفتحات، رأس الجبل، وعن ابن قتيبة: شغفة كل شيء أعلاه، أي: رؤوس (الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ) جمع موقع بكسر القاف (الْقَطْرِ)، أي: المطر، أي: مواضع نزول المطر من الأودية والصحارى حال كونه (يَفْرُ)، أي: يهرب (بِدِينِهِ)، أي: بسبب دينه أو مع دينه (مِنَ الْفِتَنِ)⁽²⁾، من ابتدائية، والفتن جمع فتنة، وأصلها الاختبار، يقال: فتنن الفضة على النار إذا خلصتها، ثم استعملت فيما أخرجه الاختبار من الغل والغش من المكروه، وكثر استعمالها في أبواب المكروه من الكفر، كقوله تَعَالَى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: 217]، على تفسير ومن الإثم كقوله تَعَالَى: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: 49]، ومن جملة الإثم البغي في الأرض وفساد ذات البين.

واعلم أنه قيد بالغنم، لأن هذا النوع من المال نموه وزيادته أبعد من الشوائب المحرمة، كالربا والشبهات المكروهة، وخصت الغنم بذلك لما فيها

(1) أطرافه 3300، 3600، 6495، 7088 - تحفة 4103.

(2) قوله: (يفر بدينه من الفتن) قال الكرمانى: «إما جملة حالية وذو الحال هو الضمير المستتر في يتبع، ويحتمل أن يكون هو المسلم ويجوز الحال من المضاف إليه نحو: ﴿وَأَتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾. فإن قلت: إنما يجعل حالا من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه، أو في حكمه كما في رأيت وجه هند قائمة، لا في نحو رأيت غلام هند قائمة، والمال ليس كذلك. قلت: [الكرمانى] المال لشدة ملاسته بذى المال كأنه جزء منه». [المؤلف].

من السكينة والبركة، وقد رعاها الأنبياء عليهم السلام مع أنها سهلة الانقياد خفيفة المؤونة كثيرة المنفعة، وقيد الاتباع بالمواضع الخالية من ازدحام الناس مثل رؤوس الجبال، لأنها أسلم غالباً عن المقاولات المؤدية إلى الكدورات، وقيد الاتباع بقوله يفر بدينه للإشعار بأن هذا الاتباع ينبغي أن يكون استعظاما للدين وطلباً للسلامة، لا لأمر دنيوي مثل كثرة العلف وقلة إطماع الناس فيه، فإن قيل: كيف يجمع بين مقتضى هذا الحديث من اختيار العزلة وبين ما ندب إليه الشارع من اختلاط أهل المحلة لإقامة الجماعة، وأهل البلدة للجمعة، وأهل السواد مع أهل البلدة للعيد، وأهل الآفاق لوقوف عرفة، وفي الجملة اهتمام الشارع بالاجتماع معلوم، ولهذا قَالَ الفقهاء: يجوز نقل اللقيط من البادية إلى القرية ومن القرية إلى البلدة لا عكسهما، ولا شك أن الإنسان مدني الطبع محتاج إلى السواد الأعظم، وكمال الإنسانية لا يحصل إلا بالتمدد، أوجب بأن ذلك عند عدم الفتنة وعدم الوقوع في المعاصي وعند الاجتماع بالجلساء الصلحاء، وأما اتباع الشعف والمعاطن⁽¹⁾ وطلب الخلوة والانقطاع فإنما هو في أضداد هذه الحالات.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وفي الحديث فوائد منها: فضل العزلة في أيام الفتن إلا أن يكون الإنسان ممن له قدرة على إزالة الفتنة، فإنه يجب عليه السعي في إزالتها، إما فرض عين، وإما فرض كفاية، بحسب الحال والإمكان، وأما في غير أيام الفتنة، فاختلف العلماء في العزلة والاختلاط أيهما أفضل، فذهب الشافعي والأكثر إلى تفضيل الخلطة لما فيها من اكتساب الفوائد وشهود شعائر الإسلام وتكثير سواد المسلمين وإيصال الخير إليهم، ولو بعيادة المرضى وتشجيع الجنائز وإفشاء السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحسين الخلق بحلم واحتمال وتواضع والتعاون على البر والتقوى وإعانة المحتاج وحضور الجمعة والجماعات وغير ذلك مما يقدر عليه كل أحد، فإن كان صاحب علم أو زهد تأكد فضل اختلاطه، وذهب آخرون إلى تفضيل العزلة لما فيها من السلامة المحققة، لكن بشرط أن يكون عارفاً بوظائف العبادة التي تلزمه، وتجب عليه، وما كلف به.

(1) المعاطن جمع عطن، والعطن: مبرك الإبل ومريض الغنم عند الماء.

13 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»⁽¹⁾

قَالَ النُّووي: والمختار تفضيل الخلطة لمن لا يغلب على ظنه الوقوع في المعاصي. وقال الكرمانى: المختار في عصرنا تفضيل الانعزال لندور خلو المحافل عَنِ المعاصي. قَالَ محمود العيني: وأنا موافق له فيما قَالَ، فإن الاختلاط مع الناس في هذا الزمان لا يجلب إلا الشرور، ومن الفوائد الحديثية الاحتراز عَنِ الفتن، وقد خرجت جماعة من السلف عَنِ أوطانهم وتغربوا خوفاً من الفتنة، وقد خرج سلمة بن الأكوع إلى الربذة في فتنة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومنها أن فيه دلالة على فضيلة الغنم واقتنائها على ما سبق، ومنها الإخبار بأنه يكون في آخر الزمان فتن وفساد بين الناس، فهو يكون من جملة معجزاته ﷺ.

13 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»

(باب) بالإضافة إلى (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) ولا يجوز فيه التنوين، وسقط لفظ باب عند الأصيلي، ووجهه غير ظاهر.

(«أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ»)، وفي رواية: أعرفكم، والفرق بينهما أن المعرفة هي الإدراك الجزئي والعلم هو الإدراك الكلي، وبعبارة أخرى العلم إدراك المركبات والمعرفة إدراك البسائط، وهذا مناسب لما يقوله أهل اللغة من أن العلم يتعدى

(1) قال مُحَمَّدٌ زكريا الكاندهلوي: يشكل على المصنف إيراد هذا الباب في كتاب الإيمان وكان حقه كتاب العلم، قال الْكُرْمَانِيُّ وتبعه شيخ مشايخنا الدهلوي في «التراجم» إذ قالوا: فإن قلت: ما وجه تعلق هذه الترجمة بالإيمان؟ قلت: العلم بالله وكذا المعرفة به هو التصديق به فهو من الإيمان؛ لأن الإيمان إما التصديق أو العمل، فالمقصود بيان أن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أشد إيماناً منهم، وبيان أن الإيمان هو أو بعضه فعل القلب ردّاً على الكرامية، انتهى بزيادة، وتقدم مذهب الكرامية في أول كتاب الإيمان أنهم قالوا: إن الإيمان هو النطق فقط. وقال العلامة السندي: إن إيمان الشخص على قدر معرفته بالله، فيلزم أن يزيد وينقص على قدر معرفته بربه، ولما ورد عليه أنه كيف يزيد الإيمان أو ينقص بزيادة المعرفة أو نقصانها مع أن المعرفة خارجة عن الإيمان لما تقدم أن الإيمان قول وفعل والمعرفة ليست شيئاً من ذلك، أجاب بأن المعرفة فعل القلب والفعل لا يقتصر على ما يصدر من الجوارح، بل يشمل ما يصدر من القلب بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: 225] فأُسند الكسب الذي بمعنى الفعل والعمل إلى القلب فلا يقتصر الفعل على الجوارح، وعلى هذا فقوله: وإن المعرفة، بكسر إن وقوله: لقوله تَعَالَى دليل لما يفهم من أن الفعل يشمل فعل القلب، انتهى.

وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ

إلى مفعولين، والمعرفة إلى مفعول واحد، ووجه المناسبة بين البابين أن الباب الأول بين فيه أن من الدين الفرار من الفتن، وقوة الدين تدل على قوة المعرفة بالله تعالى، وكلما كان الرجل أقوى في دينه كان أقوى في معرفة ربه، وفي هذا الباب يبين أن أعرف الناس بالله تعالى هو النبي ﷺ، فلا جرم هو أقوى ديناً من الكل، ومن هذا ظهر وجه تعلق هذه الترجمة بالإيمان، وقبوله الزيادة والنقصان. (وَأَنَّ) بفتح الهمزة عطفًا على القول لا على المقول.

(الْمَعْرِفَةُ)، هل هي في اللغة مصدر عرفته أعرفه، وكذلك العرفان، وأما في اصطلاح أهل الكلام: هي معرفة الله تعالى، بلا كيف وتشبيه.

قال إمام الحرمين: أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى، وقد استدل عليه بقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتُخَالَفُكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: 19]، واختلف في أول واجب على المكلف، فقيل: معرفة الله تعالى، وقيل: النظر، وقيل: القصد إلى النظر الصحيح، والأول: مذهب أبي الحسن الأشعري والأكثرين، والثاني: مذهب جمهور المعتزلة والأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني، والثالث: مذهب القاضي وأجناده، وقال الإمام: الذي أراه أنه لا اختلاف بينهما والنزاع لفظي، فإن أول واجب خطاباً ومقصوداً المعرفة، وأول واجب اشتغالاً وأداء القصد، لأنه مقدمة للنظر الواجب، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به، فهو واجب.

(فِعْلُ الْقَلْبِ)، ووجه تعلق كون المعرفة فعل القلب بالحديث، هو أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لما أرادوا أن يزيدوا أعمالهم على عمل رسول الله ﷺ قال لهم: لا يتهاى لكم ذلك، لأنني أعلمكم والعلم من جملة الأعمال، بل أشرفها، لأنه عمل القلب، فناسب قوله، وأن المعرفة فعل القلب بما قبله وبالحديث بسببه، ويمكن أن يقال: غرضه أن يبين الشق الأول من الترجمة بالحديث، والشق الثاني بالقرآن، قيل: وها هنا أنبهك على قاعدة كلية هي أن المؤلف رحمه الله كثيراً ما يترجم للأبواب ولا يذكر في ذلك الباب حديثاً أصلاً، ولا ينكر ما ثبت ما ترجم عليه، قال بعض شيوخنا من حفاظ الشام يعني: أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه، وفيه رد للكرامية، فإنهم يقولون: إن الإيمان مجرد الإقرار باللسان، ويزعمون أن

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: 225].

20 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ،

المنافق مؤمن في الظاهر كافر السريرة، فيثبت له حكم المؤمنين في الدنيا، وحكم الكافرين في الآخرة، فأشار المؤلف إلى الرد عليهم بأن الإيمان كله أو بعضه فعل القلب، ثم استدل على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم، بل لا بد من انضمام الاعتقاد الذي هو فعل القلب إليه، فقال:

(لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي رواية: عز وجل: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، بما عزمت عليه قلوبكم واستقر فيها، إذ كسب القلب عزمه ونيته، وفي الآية دليل لما عليه الجمهور أن أفعال القلوب إذا استقرت يؤاخذ بها، وقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا بها»، محمول على ما إذا لم تستقر، وذلك معفو عنه بلا شك، لأنه لا يمكن الانفكاك عنه بخلاف الاستقرار، ثم الآية وإن وردت في الأيمان بالفتح لكن الاستدلال بها في الإيمان بالكسر واضح للاشتراك في المعنى، إذ مدار الحقيقة فيهما على عمل القلب، وكأن المؤلف لمح بتفسير زيد بن أسلم، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 225]، قال: هو كقول الرجل إن فعلت كذا فانا كافر، قال: لا يؤاخذ الله بذلك، حتى يعقد به قلبه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام وهو الصحيح الذي عليه الاعتماد، ولم يذكر جمهور المحققين غيره، وذكر بعضهم أن التشديد لحن، وأما صاحب المطالع فادعى أن التشديد رواية الأكثرين، ولعله أراد أكثر شيوخ بلده، وقال النووي لا يوافق على هذه الدعوى، فإنها مخالفة للمشهور، هو أبو عبد الله البخاري البيكندي بكسر الموحدة وفتح الكاف، نسبة إلى بيكند، بلدة على مرحلة من بخارى السلمي مولاها، سمع ابن عيينة وابن المبارك وغيرهما من الأعلام، وعنه الأعلام الحفاظ كالبخاري وغيره، أنفق في العلم أربعين ألفاً ومثلها في نشره، ويقال: إن الجن كانت تحضر مجلسه، وقال: أدركت مالكا، ولم أسمع منه، وكان أحمد يعظمه، وروي عنه أحفظ أكثر من خمسة آلاف حديث كذب، وله رحلة ومصنفات في أبواب العلم، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين، وانفرد البخاري به من أصحاب الكتب الستة.

قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ

(قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي نسخة: حَدَّثَنَا (عَبْدُهُ)، بسكون الموحدة وبالبدال المهملة أبو مُحَمَّد بن سليمان بن الحاجب الكلابي الكوفي، هكذا ذكره مُحَمَّد ابن سعد في الطبقات، وقيل: اسمه عبد الرحمن وعبد له لقبه، سمع جماعة من التابعين منهم هشام والأعمش، وعنه الأعلام أحمد وغيره، قَالَ أحمد: ثقة، ثقة، ثقة مع زيادة وصلاح، وقال العجلي: ثقة رجل صالح صاحب قرآن، توفي بالكوفة في جمادى أو رجب سنة سبع أو ثمان وثمانين ومائة، روى له الجماعة، (عَنْ هِشَامٍ)، أي: ابن عروة (عَنْ أَبِيهِ)، عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ)، أم المؤمنين رضي الله عنها، وقد مر ذكرهم، ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه تحديداً وإخباراً وعننعة، ومنها: أنه مشتمل على بخاري وكوفي ومدني.

ومنها: أن رواه أئمة أجلاء، وهذا الحديث كما قاله الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ من أفراد المؤلف.

(قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ)، أي: أمر الناس بعمل.

(أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا)، وفي رواية: ما بدون الباء.

(يُطِيقُونَ)، أي: كان يكلفهم بما يطيقون فعله، كما هو ظاهره، لكن السياق يدل على أن المراد أنه يكلفهم بما يطيقون الدوام على فعله، وذلك لأن خير العمل ما دام عليه صاحبه، وإن قلّ، والكثرة تؤدي إلى القطع كلاً أو بعضاً، وهو في صورة نقض العهد، واللائق بطالب الآخرة الترقى في الأعمال، فإن لم يكن فالبقاء على حاله، ولأنه إذا اعتاد من الطاعات ما يمكنه الدوام عليه فعلها بانسراح واستلذاذ ونشاط ولا يلحقه ملل ولا سآمة، وفي معناه قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُنْبِتَ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى».

هكذا وقع في معظم الروايات بتكرار أمرهم على أن يكون الثاني جواباً للشرط، فيكون قالوا جواباً ثانياً له على ما قيل، ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة، فيكون جواب الشرط قوله: (قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ)، أي: ليس حالنا كحالك، إذ ليس المراد نفي تشبيه ذاتهم بحالته عليه السلام، فحذف المضاف

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَنْتَقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ.....»

وأقيم المضاف إليه مقامه فقيل: لسنا، أو المراد من قولهم كهيتتك كمثلك، أي: كذاتك، وزيد لفظ الهيئة للتأكيد، كما في قولك مثلك لا يبخل.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ)، أي: وجد قبل البعثة.
(مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) منه، أي: عَنِ البعثة، هذا اقتباس من قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: 2]، قَالَ القسطلاني: والمعنى -والله أعلم- أي حال بينك وبين الذنوب فلا تأتيتها؛ لأن الغفر السترو وهو إما بين العبد والذنوب، وإما بين الذنب وعقوبته، فاللائق بالأنبياء الأول، وبأمامهم الثاني، قاله البرماوي.

هذا وقيل المراد منه: ترك الأولى، والأفضل بالعدول إلى الفاضل وترك الأفضل كأنه ذنب بالنسبة إلى جلالة قدر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقيل المراد منه: ذنب أمته، وقيل المراد بما تقدم ذنب آدم عليه السلام، وبما تأخر ذنب أمته، وقيل المراد بما تقدم ما صدر عنه من الأفعال التي تركها أفضل وأولى، وبما تأخر ما سها عنه، ونسي من الأفعال التي إصدارها أفضل وأولى، والله أعلم وأعلى.

(فَيَغْضَبُ) بلفظ المضارع من باب علم، والمراد منه حكاية الحال الماضية واستحضار تلك الصورة الواقعة للحاضرين، وفي أكثر النسخ فغضب بلفظ الماضي.

(حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ)، بلفظ المجهول منصوب بتقدير أن، كما هو الرواية، ويجوز فيه الرفع دراية على أن يكون عطفًا على فيغضب، الغضب، بالرفع، قَالَ ابن عرفة: الغضب من المخلوقين شيء يداخل قلوبهم، ويكون منه محمود ومذموم، وهو ما كان في غير الحق، وأما غضب الله تَعَالَى، فهو إنكاره على من عصاه وإرادة عقابه.

وقال الطحاوي: إن الله تَعَالَى يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى.
(فِي وَجْهِهِ) الشريف (ثُمَّ يَقُولُ) بالرفع عطفًا على قوله: فيغضب (إِنَّ أَنْتَقَاكُمْ) أيها المؤمنون جميعاً، إشارة إلى كمال القوة العملية (وَأَعْلَمَكُمْ

بِاللَّهِ أَنَا» (1).

بِاللَّهِ عز وجل إشارة إلى كمال القوة العلمية، (أَنَا) أراد طلب الإذن في الزيادة من العبادة، وما يشق عليهم منها حين أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عَنِ الدوام لا اعتقادهم أنهم يحتاجون إلى المبالغة في العمل، لحصول الدرجات ومحو السيئات، فقالوا أنت مغفور لك، لا تحتاج إلى عمل، ومع هذا أنت مواظب على الأعمال، فكيف بنا وذنوبنا كثيرة فرد عليهم بقوله أنا أولى بالعمل، لأنني أتقاكم وأعلمكم، وكمال التقوى العلم يوجب الاجتهاد في العمل، لكن على طريق الدوام لا على طريق الانقطاع، فكأنه قَالَ ﷺ: إن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل، بل يوجب الزيادة شكرا للمنعم الوهاب، كما قَالَ في الحديث الآخر: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا».

ثم التقوى على مراتب: وقاية النفس عَنِ الكفر وهي للعمامة، وعن المعاصي وهي للخاصة وعما سوى اللَّهِ تَعَالَى، وهي للأخص والعلم بِاللَّهِ يتناول ما بصفاته، وهو المسمى بأصول الدين، وما بأحكامه وهو المسمى بالفروع وما بكلامه وهو علم القرآن وما يتعلق به، وما بأفعاله وهو معرفة حقائق الأشياء، ولا شك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جامع لأنواع التقوى، وحاوٍ لأقسام العلوم، وذلك يوجب ازدياد في العمل شكرا لتلك النعم الجليلة.

وفي الحديث فوائد: منها: أن الأعمال الصالحة ترقى بصاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات، لأنه عليه السلام لم ينكر عليهم استدلالهم من هذه الجهة، بل من جهة أخرى كما بينا.

ومنها: أن الأولى في العبادة القصد فيها، وملازمة ما يمكن الدوام عليه. ومنها: أن الرجل الصالح ينبغي أن لا يترك الاجتهاد في العمل اعتمادا على صلاحه.

ومنها: أن الرجل يجوز أن يخبر بفضيلته إذا دعت إلى ذلك حاجة كما بين الأستاذ والتلميذ ليثق به.

ومنها: أنه ينبغي أن يحرص على كتمانها، فإنه يخاف من إشاعتها زوالها، كذا قيل وفيه تأمل.

14 - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

21 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ،

ومنها: جواز الغضب عند رد أمر الشرع ونفوذ الحكم في حال الغضب والتغير، لكن لمن يأمن بوائق الغضب.

ومنها: أن الصحابة كانوا من الرغبة التامة في طاعة الله والازدياد من الخير في مقام.

ومنها: رفق النبي ﷺ بأمته وأن الدين يسر وأن الشريعة حنيفة سمحة.

14 - بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

(بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ) ويستقر (في الكفر كما يكره)، ولا يرضى (أن يُلقَى في النار)، أي: كراهة إلقائه فيها (من الإيمان)، أي: من شعبه، ويجوز في هذا الباب التنوين والوقف والإضافة إلى الجملة، وعلى كل تقدير كلمة «من» مبتدأ، وقوله من الإيمان خبره، أي: كراهة من كره ذلك من شعب الإيمان، وسقط في رواية لفظ من الإيمان، فافهم.

ووجه المناسبة بين البابين أن الباب الأول بين فيه أن النبي ﷺ كان إذا أمر أصحابه بعمل كانوا يسألونه أن يعملوا بأكثر من ذلك، وذلك لوجدانهم حلاوة الإيمان من شدة محبتهم للنبي ﷺ، وهذا الباب يتضمن ذلك كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ)، بالحاء والراء المهملتين، هو أبو بكر بن حرب ابن بجيل بموحدة مفتوحة، فجيم مكسورة الأزدي الواشحي بكسر الشين المعجمة والحاء المهملة، وواشح بطن من الأزد البصري، نزل مكة، وقلده المأمون الخليفة قضاءها، ثم عزل فرجع إلى البصرة، سمع شعبة والحماديين وغيرهم، وعنه أحمد والذهلي والحميدي والبخاري وهؤلاء شيوخ البخاري، وقد شاركهم في الرواية عن سليمان، وهذا أحد ضروب علو روايته، وروى عنه أبو داود أيضاً، وروى مسلم والترمذي وابن ماجة عن رجل عنه، أجمعوا على جلالة سليمان وديانته وصيانته، قال أبو حاتم: هو إمام من الأئمة، كان لا

قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ،

يدلس، ويتكلم في الرجال والفقه، وظهر من حديثه نحو عشرة آلاف حديث ما رأيت في يده كتابا قط، ولقد حضرت مجلسه ببغداد فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألف رجل، وكان مجلسه عند قصر المأمون والمأمون فوق قصره، وقد فتح باب القصر، وقد أرسل بستر وهو خلفه يكتب ما يمليه، قَالَ الْبُخَارِيُّ: ولد سنة أربعين ومائة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وكانت وفاته بالبصرة بعد أن عزل عن قضاء مكة ورجع إليها.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ، كما في رواية (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أنه (قَالَ) خصال (ثَلَاثٌ) أو ثلاث خصال، أو هو مبتدأ أو الجملة اللاحقة صفته، وما بعدها خبره، كما سبق.

(مَنْ)، يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة (كُنَّ)، أي: حصلن (فِيهِ وَجَدَ)، أي: أصاب وصادف، (حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ)، أي: لذة الطاعات، فيحتمل في أمر الدين ما يشق عليه، ويؤثر ذلك على أغراض الدنيا الفانية ولذاتها، وهل هذه الحلاوة محسوسة أو معنوية، قَالَ: بكل قوم، وقد مر ما يتعلق به.

(مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا)، من نفس وولد ووالد وأهل ومال، وكل شيء كما يشهد به قوله: «مما» دون ممن يجوز في إعرابه وجوه: أن يكون بدلا من ثلاث أو بيانا له، على تقدير مضاف، أي: خصلة من كان إلخ، وأن يكون خبرا لقوله: ثلاث على تقدير مضاف أيضا، كما سبق إليه الإشارة، وأن يكون خبر المبتدأ محذوف، تقديره من الذين فيهم الخصال الثلاث من كان الله إلخ، فافهم.

(وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا) حال كونه (لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ)، وفي رواية: عز وجل، (وَمَنْ يَكْرَهُ) ولا يرضى، بل ينفر (أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ، بَعْدَ إِذْ) كلمة ظرف، كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: 40].

(أَنْقَذَهُ اللَّهُ)، أي: خلصه ونجاه من الإنقاذ، وثلاثية النقص مصدر نقذ

كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ⁽¹⁾.

15 - باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

22 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ،

بالكسر ينقذ بالفتح نقذًا بالتحريك، إذ أنجي، وزيد في رواية: منه.
(كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ)، لأن الكفر سبب الإلقاء في النار، فالعاقل يتخيل أن الكفر هو الاقتحام في النار، وفي بعض النسخ ومن كره بلفظ الماضي كما في الأولين، وهو الظاهر بالنسبة إليهما، ووجه العدول عن مقتضى التناسب على نسخة المضار هو التنبيه على لزوم استمرار الكراهة المذكورة المستلزمة للمحبتين المذكورتين.

15 - باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

يجوز في باب التنوين وح يكون قوله تفاضل مرفوعًا بالابتداء وخبره قوله في الأعمال، والمعنى تفاضل أهل الإيمان بعضهم على بعض حاصل في الأعمال، أي: بسبب الأعمال، وترك التنوين أيضًا وح، يجوز أن يكون قوله تفاضل مبتدأ، وقوله في الأعمال خبره، كما في الأول، والجملة مضافًا إليه للباب، وأن يكون قوله تفاضل مجرورًا بإضافة الباب إليه، ويتعلق قوله في الأعمال حينئذ بالتفاضل، وعلى كل تقدير كلمة «في» سببية، كما في قوله ﷺ: «في النفس المؤمنة مائة إبل»، ووجه المناسبة بين البابين أنه ذكر في الباب الأول ثلاث خصال والناس متفاوتون فيها، والفاضل من استكمل الثلاث، فيرتبط به هذا الباب ارتباطًا ظاهرًا.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)، هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ بن عبد الله الأصبحي المدني ابن أخت الإمام مالك، سمع خاله وأباه وأخاه عبد المجيد وإبراهيم بن سعد وسليمان بن بلال وآخرين، وروى عنه الدارمي، والبخاري، ومسلم، وغيرهم من الحفاظ، وروى مسلم عن رجل عنه أيضًا، وروى له أبو داود والترمذي، وابن ماجه، ولم يخرج له النسائي لأنه ضعفه، وقال أبو حاتم: كان مغفلًا، وقال يحيى بن معين: هو ووالده ضعيفان، وعنه يسرقان الحديث،

قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ»، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «أَخْرِجُوا

وعنه: إِسْمَاعِيلُ صَدُوقٌ ضَعِيفُ الْعَقْلِ لَيْسَ بِذَاكَ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ أَنَّهُ يُؤَدِّيهِ، وَعَنْهُ مُخْتَلَطٌ يَكْذِبُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَعَنْهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ، وَقَالَ الْحَاكِمُ: عُبْتُ عَلَى الْبُخَارِيِّ وَعَلَى مُسْلِمٍ إِخْرَاجَهُمَا حَدِيثَهُ، وَقَدْ احْتِجَّ بِهِ مَعًا، قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْبُخَارِيُّ عَنْ غَيْرِهِ أَيْضًا⁽¹⁾ فَالَّذِينَ فِيهِ الْخَبَرُ إِذْنٌ، مَاتَ فِي سَنَةِ سِتٍّ، وَيُقَالُ: فِي رَجَبِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ)، أَي: ابْنُ أَنَسٍ وَهُوَ خَالُهُ، (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى) ابْنُ عِمَارَةَ، وَوَقَعَ بِخَطِّ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِهِ عِثْمَانُ، بَدَلَ عِمَارَةَ، وَهُوَ تَحْرِيفُ (الْمَازِنِيِّ)، الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَعَنْهُ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَثَقَّهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ، رَوَى لَهُ الشُّيُوخُ السِّتَّةُ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً.

(عَنْ أَبِيهِ)، يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ الْمَازِنِيُّ الْمَدَنِيُّ، سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، وَعَنْهُ أَنَّهُ وَالزَّهْرِيُّ وَغَيْرُهُمَا، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْإِيمَانِ، وَوَقَعَ هَذَا الْحَدِيثُ لِلْبُخَارِيِّ عَالِيَا بَرَجَلٍ عَلَى مُسْلِمٍ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا، وَهُوَ هَهُنَا قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: يَدْخُلُ) عَبْرَ بِالْمُضَارَعِ الْخَالِي عَنْ عَلَامَةِ الْإِسْتِقْبَالِ الْمَتَمَحِّصِ لِلْحَالِ، لِتَحَقُّقِ وَقُوعِ الْإِدْخَالِ (أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ) أَي: فِيهَا لِأَنَّهَا مُحَدَدَةٌ، نَحْوُ دَخَلْتَ الدَّارَ، وَلِلدَّارِ قُطْنِي: يُدْخِلُ اللَّهُ.

(و) يَدْخُلُ (أَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ)، أَي: بَعْدَ دُخُولِهِمْ فِي النَّارِ (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى)، وَفِي رِوَايَةٍ: عَزَّ وَجَلَّ، أَي: يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ (أَخْرِجُوا)، مِنَ الْإِخْرَاجِ وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْخُرُوجِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ «مَنْ كَانَ» مُنَادِي أَي: يَا مَنْ كَانَ. وَزَيْدٌ فِي رِوَايَةٍ: مِنَ النَّارِ.

(1) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ وَمَعْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَالِكٍ. [المؤلف].

مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ،

(مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ)، زيادة على أصل التوحيد، كما سيجيء تحقيقه.

(مِثْقَالُ)، هو كالمقدار لفظاً ومعنى، مفعول من الثقل.

(حَبَّةٌ)، واحدة الحب المأكول من الحنطة ونحوها.

(مِنْ خَرْدَلٍ)، وهو نبات معروف يشبه الشيء القليل البليغ في القلة بذلك

واحدته خردلة، وهو متعلق بمحذوف، أي: حاصله منه.

(مِنْ إِيْمَانٍ)، أي: حاصل منه، ونكر الإيمان ليفيد التقليل، لأن المقام

يقتضيه، والقلة هنا باعتبار انتفاء الزيادة على ما يكفي لا لأن الإيمان ببعض ما

يجب به الإيمان كاف، لأنه علم من عرف الشرع أن المراد من الإيمان هو

الحقيقة المعهودة عرف أو نكر، وفي رواية: «من الإيمان» بالتعريف، ثم المراد

من هذا الكلام هو التمثيل، لأن الإيمان ليس بجسم يحصره الوزن أو الكيل،

لكن ما يشكل من المعقول، قد يرد إلى عيار المحسوس ليفهم ويشبه به ليعلم،

والتحقيق فيه أن يجعل عمل العبد وهو عرض في جسم على مقدار العمل عنده

تَعَالَى، ثم يوزن، ويدل عليه ما جاء مبيناً، وهو قوله ﷺ: «وكان في قلبه من

الخير ما يزن برة».

وقال إمام الحرمين: الوزن للصحف المشتملة على الأعمال يزنها الله على

قدر أجور الأعمال، وما يتعلق بها، من ثوابها وعقابها وجاء به الشرع، وليس

في العقل ما يحيله. ويقال: للوزن معنيان: أحدهما: هذا، والآخر: أنه يمثل

الأعمال بجواهر، فتجعل في كفة الحسنات جواهر بيض مشرقة، وفي كفة

السيئات جواهر سود مظلمة، وحكى الزجاج وغيره من المفسرين من أهل السنة

أنه إنما يوزن خواتيم العمل، فإن كان خاتمة عمله خيراً جوزي بخير، ومن كان

خاتمة عمله شراً جوزي بشر.

ثم اعلم أن المراد بحبة الخردل ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد، وقد

جاء في الصحيح بيان ذلك، ففي رواية فيه: «أخرجوا من قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وعمل من الخير ما يزن كذا» ثم بعد هذا يخرج منها من لم يعمل خيراً قط غير

التوحيد، وقال القاضي: هذا هو الصحيح، لأن معنى الخير هنا أمر زائد على

الإيمان، لأن مجردة لا يتجزأ وإنما يتجزأ الأمر الزائد عليه، وهي الأعمال

فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَا، أَوْ الْحَيَاةِ - شَكَّ مَالِكٌ -

الصالحة من ذكر خفي أو شفقة على مسكين، أو خوف من الله ونية صادقة في عمل وشبهه، وذكر القاضي عَن قوم أن المعنى في قوله من إيمان ومن خير أي: من اليقين، إلا أنه قَالَ: المراد ثواب الإيمان الذي هو التصديق وبه يقع التفاضل، فإن اتبعه بالعمل عظم ثوابه، وإن كان على خلاف ذلك نقص ثوابه، فإن قلت: كيف يعلمون ما كان في قلوبهم في الدنيا من الإيمان؟

يجاب: بأنهم يعلمونهم بعلامات كما يعلمون أنهم من أهل التوحيد كذلك. وقد استنبط الإمام الغزالي من قوله: «أخرجوا من النار من كان في قلبه» نجاة من أيقن بالإيمان، وحال بينه وبين النطق به الموت، قَالَ: وأما من قدر على النطق، ولم يفعل حتى مات مع إيقانه بالإيمان بقلبه، فيحتمل أن يكون امتناعه منه بمنزلة امتناعه عَن الصلاة، فلا يخلد في النار ويحتمل خلافه، ورجح غيره الثاني، فيحتاج إلى تأويل قوله في قلبه، فيقدر فيه محذوف تقديره منضمًا إلى النطق به مع القدرة عليه، ومنشأ الاحتمالين الخلاف في أن التلفظ بالإيمان شطر، فلا يتم إلا به وهو مذهب جماعة من العلماء واختاره الإمام شمس الأئمة، وفخر الإسلام، أو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط، وهو مذهب جمهور المحققين، وهو مختار الشيخ أبي منصور، والنصوص معاضدة لذلك، كما قاله المحقق التفتازاني.

(فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا)، أي: من النار حال كونهم (قَدِ اسْوَدُّوا)، أي: صاروا سودا كالحمم⁽¹⁾ من تأثير النار، (فَيُلْقَوْنَ)، بضم المثناة التحتية على صيغة المجهول.

(فِي نَهْرِ الْحَيَا)، بالقصر هو المطر، (أَوْ الْحَيَاةِ)، وهو النهر الذي يحيي من انغمس فيه، وفي رواية الأصيلي: في نهر الحياء بالمد، ولا وجه له، كما نبه عليه القاضي، وذلك لأن الحياء الممدود الذي بمعنى الخجل لا يناسب الحياة، وأما المقصور الذي بمعنى المطر، وبه يحصل النبات فهو أليق بمعنى الحياة.

(شَكَّ مَالِكٌ)، وفي رواية يشك بصيغة المضارع، وهذه الجملة معترضة لبيان من شك.

(1) في القاموس: حمم كصرد الفحم، واحدته بهاء. [المؤلف].

فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً.....

(فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ)، بكسر المهملة بزر العشب، وجمعه حب كقربة وقرب، فيكون التعريف للجنس، ويحتمل أن يكون للعهد والمراد البقلة الحمقاء، لأن شأنها أن تنبت سريعاً على جانب السيل، فيتلفها السيل، ثم تنبت فيتلفها، ولهذا سميت بالحمقاء، لأنها لا تميز لها في اختيار المنبت.

وقال الجوهري: الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت. وقال أبو حنيفة الدينوري: الحبة جمع بزور النبات، واحدها حبة بالفتح، وأما الحب فهو الحنطة والشعير واحدها حبة بالفتح أيضاً، وإنما افترقا في الجمع.

(فِي جَانِبِ السَّيْلِ)، وفي بعض الروايات: في حميل السيل، وهو ما يحمله السيل من طين ونحوه، وفي رواية وهيب حمئة⁽¹⁾ السيل، وهو ما تغير لونه من الطين ومعناها واحد، قيل: فإذا اتفق فيه حبة واستقرت على شط مجرى السيل تنبت في يوم وليلة، وهي أسرع نابتة نباتا، ذكره محيي السنة.

(أَلَمْ تَرَ) خطاب لكل من يتأتى عنه الرؤية (أَنَّهَا تَخْرُجُ) حال كونها (صَفْرَاءَ)، والصفرة لكونها من أحسن الألوان للرياحين تسر الناظرين، وسيد رياحين أهل الجنة الحناء، وهو أصفر.

(مُلْتَوِيَةً)، أي: منعطفة منثنية، وذلك أيضاً يزيد الرياحين حسنا، وهو اهتزازة وتميله، ففيه تشبيه من وجوه متعددة من حيث الإسراع، ومن حيث الضعف ومن حيث الطراوة والحسن، والمعنى من كان في قلبه أقل قدر من الإيمان يخرج من ذلك الماء نظرا حسنا منبسطا متبخترا، كخروج هذه الريحانة من جانب السيل صفراء متميلة، ولا يخفى عليك أنه يؤيد كون اللام في الجنة للجنس، لأن بقلة الحمقاء ليست صفراء، إلا أن يقصد به مجرد الطراوة والحسن.

وفي الحديث فوائد: منها أن فيه حجة لأهل السنة على المرجئة، حيث علم منه دخول طائفة من عصاة المؤمنين النار، ومذهبهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية، فلا يدخل العاصي النار، ومنها أن فيه حجة على المعتزلة، حيث دل على عدم وجود تخليد العاصي في النار، ومنها أن فيه دليلا على تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، ومنها ما قيل إن الأعمال من الإيمان لقوله ﷺ: «خردل

(1) الحمئة: بفتح المهملة وكسر الميم بعدها همزة. [المؤلف].

قَالَ وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو: الْحَيَاةَ، وَقَالَ: خَرَدَلٍ مِنْ خَيْرٍ⁽¹⁾.

23 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ،

من إيمان»، والمراد ما زاد على أصل التوحيد، وفيه نظر كما لا يخفى.
(قَالَ وَهَيْبٌ)، هذا من باب تعليقات المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ولكنه أخرجه مسندًا في كتاب الرقاق عَنْ موسى بن إِسْمَاعِيلَ عَنْ وهيب، عَنْ عمرو بن يحيى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ولكنه قَالَ: «من خردل من إيمان» كرواية مالك، وقد اعترض بهذا على الْبُخَارِيِّ، ولا يرد عليه، لأن أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عَنْ عفان بن مسلم، عَنْ وهيب، فقال: «من خردل من خير» كما علقه المؤلف.

وهيب هذا هو ابن خالد بن عجلان أبو بكر الباهلي البصري، روى عَنْ هشام ابن عروة وأيوب وسهيل وعمرو بن يحيى وغيرهم، وروى عنه القطان وابن مهدي وأبو داود الطيالسي، وخلق كثير اتفق على توثيقه، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة، وقد سجن فذهب بصره، وكان يملئ من حفظه، وقال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال، وهو في درجة مالك في أنهما يرويان عَنْ عمرو، مات وهو ابن ثمان وخمسين سنة، سنة خمس وستين ومائة، روى له الجماعة.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو) المذكور سابقا، أخبر وهيب بلفظ التحديث بخلاف مالك، فإنه أتى بلفظة عَنْ، وهي محمولة على الاتصال إذا لم يكن المعنعن مدلسًا، ومالك غير مدلس.

(الْحَيَاةَ)، بالجر على الحكاية، يعني: أن وهيبًا وافق مالكًا في روايته لهذا الحديث عَنْ عمرو بن يحيى بسنده، وجزم بقوله في نهر الحياة، ولم يشك كما شك مالك رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَقَالَ) وهيب أيضًا في روايته: مثقال حبة من (خَرَدَلٍ مِنْ خَيْرٍ) بدل من إيمان، فخالف مالكًا أيضًا في هذه اللفظة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ) بالتصغير ابن مُحَمَّد بن زيد القرشي الأموي، أبو

(1) أطرافه 4581، 4919، 6560، 6574، 7438، 7439 - تحفة 4407.

أخرجه مسلم في الإيمان باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار رقم (184).

قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ،

ثابت المدني، مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سمع جمعا من الكبار، وعنه الْبُخَارِيُّ والنسائي عَنْ رجل عنه وغيرهما من الأعلام، قَالَ أبو حاتم: صدوق.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف، سمع أباه والزهري وهشام بن عروة وغيرهم، وروى عنه شعبة وعبد الرحمن بن مهدي وابناه يعقوب ومحمد وخلق كثير، قَالَ أحمد ويحيى وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو زرعة: كثير الحديث، وربما أخطأ في أحاديث، وقد بغداد فأقام بها، وولي بيت المال بها لهارون الرشيد، وأبوه سعد ولي قضاء المدينة، وكان من أَجَلَّةِ التابعين، وكان مولد إِبْرَاهِيمَ سنة عشر ومائة، وتوفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة، روى له الجماعة، (عَنْ صَالِحٍ)، هو ابن كيسان أَبُو مُحَمَّدٍ الغفاري المدني التابعي، لقي جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثم تلمذ بعد ذلك للزهري وتلقن منه العلم، وابتدأ التعلم وهو ابن تسعين سنة، ومات وهو ابن مائة وستين سنة.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ)، بضم الهمزة أسعد (ابن سَهْلٍ) ابْنُ حُنَيْفٍ، بضم المهملة الأنصاري الأوسي المدني الصحابي ابن الصحابي، وكان أبو أمامة جده لأمه، أوصى ببناته إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فزوج رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حنيفة سهل بن حنيف، فولدت له أسعد هذا، فسماه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وكناه باسم جده لأمه وكنيته، وبرَّك عليه، روى له الجماعة عَنْ الصحابة، وروى له النسائي وابن ماجة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وهو مختلف في صحبته، ولم يصح له سماع وإنما ذكر في الصحابة لشرف الرؤية، مات سنة مائة.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ)، سعيد بن مالك (الْخُدْرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن لطائف هذا الإسناد أنه كالذي قبله في أن رجالهما مدنيون، وهذا في غاية الاستطراف، إذ اقتران إسنادين مدنيين قليل جداً، ومنها أن فيه التحديث والعنونة والتصريح بالسماع، ومنها أن فيه رواية ثلاثة من التابعين أو تابعيين وصحابين، وقد أخرج متنه المؤلف في التعبير، وفي فضل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضاً، ورواه مسلم في الفضائل، وأخرجه الترمذي والنسائي أيضاً.

يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ،»

(يَقُولُ) إما حال، أي: حال كونه يقول. وإما بدل اشتمال على التجريد، أي: سمع قوله: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَيْنَا)، أصله بين أشبعت الفتحة فصارت ألفًا، قَالَ الشاعر:

فبيننا نحن نرقبه أتاناً

أي: بين أوقات رقبتنا إياه، ثم حذف المضاف الذي هو أوقات، وولي الظرف الذي هو بين الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها، والأصمعي يستفصح طرح إذا وإذ من جوابه، والآخرين يقولون بينا أنا قائم، إذا وإذا جاء فلان، والذي جاء في الحديث هو الفصيح فلذا اختاره الأصمعي.

(أَنَا)، مبتدأ خبره (نَائِمٌ)، والجملة مضاف إليها لبينا، أي: بين أوقات نومي (رَأَيْتُ النَّاسَ)، من الرؤيا الحلمية، أو من الرؤية البصرية، فيقتضي مفعولاً واحداً، وهو الناس، فيكون قوله: (يُعْرَضُونَ عَلَيَّ)، أي: يظهرون لي، يقال: عرض الشيء إذا أبداه وأظهره، جملة حالية، أو من الرأي، بمعنى العلم، فيقتضي مفعولين، وهما الناس يعرضون عليّ، ويجوز رفع الناس على أنه مبتدأ، وقوله: يعرضون عليّ خبره، والجملة مفعول رأيت، كما في قول ذي الرمة:

رأيت الناس ينتجعون عيشاً فقلت لصيدح انتجعي بلالاً
ويروى سمعت بدل رأيت، وصيدح علم ناقته، والانتجاع الإتيان لطلب المعروف، يقال: انتجعت فلاناً إذا أتيتَه تطلب معروفه، وأراد ببلال بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، قاضي البصرة، وكان جواداً ممدحاً.

(وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ)، بضم الأولين، جمع قميص كـرغيف ورغف، ويجمع أيضاً على قمصان وأقمصة، كـرُغفان وأرغفة، والواو للحال.

(مِنْهَا)، أي: من القمص (مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ)، بضم المثناة أو كسر، وكسر المهملة، وتشديد الياء المثناة تحت، جمع ثدي يذكر ويؤنث للمرأة والرجل، والحديث يرد على من خصه بالمرأة، ويجمع على أئداء أيضاً.

(وَمِنْهَا)، أي: من القمص (مَا دُونَ ذَلِكَ)، أي: أقصر، فيكون فوق الثدي، لم يصل إليه لقلته.

وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ». قَالُوا: فَمَا أَوَّلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِينَ»⁽¹⁾.

(وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ)، صفة قميص أو حال من الضمير المستكن في الخبر المقدم، وإنما يجره لطوله.

(قَالُوا)، أي: الصحابة رضي الله عنهم، وفي نسخة: قَالَ، أي: عمر بن الخطاب أو أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كما سيأتي إن شاء الله في باب التعبير أو غيرهما.

(فَمَا أَوَّلَتْ) التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، والمراد هاهنا التعبير.

(ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ) ﷺ أولت («الَّذِينَ») بالنصب معمول أولت، والدين للإنسان كالقميص له في أنه يستره من النار، ويحجبه عن كل مكروه، كما أن القميص يستر عورة الإنسان، ويحجبه من وقوع النظر عليها، فلعله ﷺ أوله بالدين بهذا الاعتبار، وقال أهل العبارة: القميص في النوم معناه: الدين، وجره يدل على بقاء آثاره الجميلة وسننه الحسنة في المسلمين بعد وفاته ليقتدى به. وقال القاضي: أخذ ذلك أهل التعبير من قوله تَعَالَى: ﴿وَبَاكَ فَلَطَفَتْ﴾ [المدرثر: 4]، يريد به نفسك وإصلاح عملك ودينك، على تأويل بعضهم؛ لأن العرب تعبر عن العفة بنقاء الثوب، وجره عبارة عما فضل عنه وانتفع الناس به، بخلاف جره في الدنيا للخلاء، فإنه مذموم هذا، ولا يلزم منه أفضلية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأن القسمة غير حاصرة لجواز قسم رابع، ولئن سلمنا ذلك، لكن لم نخص القسم الثالث بعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم نقصره عليه، ولئن سلمنا التخصيص به فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحيث تواتر القدر المشترك منها، ومثله يسمى بالتواتر المعنوي، فلا يعارضها الآحاد، ولئن سلمنا التساوي بين الدليلين، لكن إجماع أهل السنة والجماعة منعقد على أفضليته، وهو دليل قطعي، وهذا دليل ظني والظن لا يعارض القطع، وهذا الجواب يستفاد من نفس تقرير الدليل، وهذه

(1) أطرافه 3691، 7008، 7009 - تحفة 3961.

أخرجه مسلم في الفضائل باب من فضائل عمر رضي الله عنه رقم (2390).

16 - بَابُ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ

24 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ،

قاعدة كلية عند أهل المناظرة في أمثال هذه الإيرادات بأن يقال: ما أورده إمام مجمع عليه أو لا، فإن كان، فالدليل مخصوص بالإجماع، وإلا فلا يتم الإيراد إذا لا إلزام إلا بالمجمع عليه.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: فِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

منها: أن الأعمال من الإيمان، وأن الإيمان والدين بمعنى واحد.

ومنها: تفاضل أهل الإيمان وتفاوتهم فيه.

ومنها: بيان فضيلة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها: تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عنها.

ومنها: جواز إشاعة العالم الثناء على الفاضل من أصحابه إذا لم يخف فتنته

بإعجاب ونحوه، ويكون الغرض التنبيه على فضيلته لتعلم منزلته، ويعامل بمقتضاها، ويرغب في الاقتداء به والتخلق بأخلاقه.

16 - بَابُ الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (الْحَيَاءُ)، بِالرَّفْعِ عَلَى

الابْتِدَاءِ، سِوَاءِ أَضِيفَ الْبَابُ إِلَيْهِ أَوْ لَا.

(مِنَ الْإِيمَانِ) خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَنَّ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ

بَيَانُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ، وَهَذَا الْبَابُ أَيْضًا مِنْ جُمْلَةٍ مَا يُفْضَلُ بِهِ الْإِيمَانُ، لِأَنَّ فِي بَيَانِ الْحَيَاءِ الَّذِي يَحْجُبُ صَاحِبَهُ عَمَّا يَشِينُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الْخَلْقِ.

وقد سبق حديثه وبيان تفسيره ووجه كونه من الإيمان في باب أمور الإيمان، وفائدة ذكره هنا مع ذكره في باب أمور الإيمان ذكره بالقصد وبالذات مع التأكيد المستفاد من مغايرة الطريق، وأما هناك فالمقصود بيان أمور الإيمان وأن الحياء من جملتها، فيكون ذكره بالتبعية وبالعرض.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ نَزِيلُ دِمَشْقَ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ)، وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ، أَي: ابْنُ أَنَسٍ،

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ.....

كما في رواية، وهو إمام دار الهجرة (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي التابعي الجليل، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة على أحد الأقوال، وقال ابن المسيب: كان سالم أشبه ولد عبد الله بعبد الله، وعبد الله أشبه ولد عمر بعمر رضي الله عنهما، وقال مالك: لم يكن في زمن سالم أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد منه، كان يلبس الثوب بدرهمين، وقال ابن راهويه: أصح الأسانيد كلها الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وكان أبوه يلام في إفراط حب سالم، وكان يقبله فيقول: ألا تعجبون من شيخ يقبل شيخا، مات بالمدينة سنة ست ومائة، وقيل خمس، وقيل ثمان، وصلى عليه هشام بن عبد الملك، وله إخوة عبد الله وعاصم، وحمزة وبلال وواقد وزيد، وكان عبد الله وصي أبيه فيهم، روى عنه منهم أربعة، عبد الله وسالم وحمزة وبلال.

(عَنْ أَبِيهِ)، عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ومن لطائف هذا الإسناد أن رجاله كلهم مدنيون ما خلا عبد الله.

ومنها: أن فيه التحديث والإخبار والعنعنة. ومنها: أن في رواية الأكثرين أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، وفي رواية الأصيلي حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وأخرج متنه المؤلف في البر والصلة أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ)، يقال: مر عليه ومر به بمعنى واحد،

أي: اجتاز.

(مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ يَعِظُ) بكسر العين، أي: ينصح من الوعظ وهو النصح

والتذكير بالعواقب، وقال ابن فارس: هو التخويف والإنذار، وقال الخليل بن أحمد: هو التذكير بالخير فيما يرق القلب.

(أَخَاهُ)، من الدين، فيكون مجازًا لغويًا أو حقيقة عرفية، لأنه يراد به الأخ في

الإسلام في عرف الشرع لقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: 10]، ويحتمل أن يراد الأخ من جهة النسب، فيكون حقيقة لغوية، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الْمَقْدَمَةِ: ولم يسميًا جميعًا.

فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»⁽¹⁾.

(فِي) شَأْنِ (الْحَيَاءِ)، يَعْنِي: أَنَّهُ يَنْهَاهُ عَنِ الْحَيَاءِ وَيُخَوِّفُهُ مِنْهُ.
(فَقَالَ) لَهُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُهُ)، أَي: اتْرَكْهُ، عَلَى حَيَاتِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا مَاضِي لَهُ، وَرَبِّمَا جَاءَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، قَالَ أَسَدُ بْنُ زَنْيَمٍ:
لَيْتَ شَعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْوَعْدِ حَتَّى وَدَعَهُ
وَقَدْ قَرِئَ فِي الشُّوَاذِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: 3]، بِالتَّخْفِيفِ،
وَقَالَ التِّيمِيُّ: الْوَعْظُ الزَّجْرُ، يَعْنِي: يَزْجُرُهُ، وَيَقُولُ لَهُ: لَا تَسْتَحْيِ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُهُ يَسْتَحْيِي، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: الْأَوَّلَى أَنْ يَشْرَحَ،
يَعْنِي: قَوْلُهُ يَعْظُ بِمَا جَاءَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَدَبِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي
سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، وَلَفْظُهُ: يِعَاتِبُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، يَقُولُ: إِنَّكَ لَتَسْتَحْيِي حَتَّى
كَأَنَّهُ يَقُولُ قَدْ أَضْرَبْتُكَ، انْتَهَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَيْنِيِّ: هَذَا بَعِيدٌ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، فَإِنَّ مَعْنَى الْوَعْظِ الزَّجْرُ،
وَمَعْنَى الْعَتَبِ الْوَجْدُ، يُقَالُ: عَتَبَ عَلَيْهِ إِذَا وَجَدَ عَلَيْهِ أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ تَدْلَانِ عَلَى
مَعْنَيْنِ جَلِيلَيْنِ لَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا خَفَاءٌ حَتَّى يَفْسَرَ بِالْآخِرِ، غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّ
الْوَاعِظَ الْمَذْكُورَ وَعَظَ أَخَاهُ فِي اسْتِعْمَالِهِ الْحَيَاءِ وَعَاتَبَهُ عَلَيْهِ، وَالرَّوَايَةُ حَكَى فِي
إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ بَلْفَظِ الْوَعْظِ، وَفِي الْآخَرَى بَلْفَظِ الْمَعَاتَبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ
كَثِيرَ الْحَيَاءِ، وَكَانَ ذَلِكَ يَمْنَعُهُ عَنْ اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ فَوَعَّظَهُ أَخُوهُ عَلَى مَبَاشَرَةِ الْحَيَاءِ
وَمُلَازَمَتِهِ وَعَاتَبَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: دَعُهُ، أَي: اتْرَكْهُ عَلَى هَذَا الْخَلْقِ
السَّنِيِّ، ثُمَّ زَادَهُ فِي ذَلِكَ تَرْغِيئًا، فَقَالَ: (فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ)، لِأَنَّ الشَّخْصَ
يَكْفُ عَنْ أَشْيَاءٍ مُنْكَرَةٍ مِنْ مَنَاهِي الشَّرْعِ لِحَيَاتِهِ وَخَوْفِ⁽²⁾ يَذِمُّ الْعَيْبَ أَوْ النَّدَمَ،
وَيَكْثُرُ مِثْلُ هَذَا فِي زَمَانِنَا، بَلْ يَكْفُ عَنْ اسْتِيفَاءِ حَقِّ نَفْسِهِ، فَيَجْرُ لَهُ ذَلِكَ تَحْصِيلُ
أَجْرِ ذَلِكَ الْحَقِّ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ لَهُ مُسْتَحَقًّا، وَقَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ: مَعْنَاهُ أَنَّ
الْحَيَاءَ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي كَمَا يَمْنَعُ الْإِيمَانُ فَسْمِي إِيْمَانًا، كَمَا
يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ مَا قَامَ مَقَامَهُ.

(1) طَرَفُهُ 6118 - تَحْفَةُ 6913.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ بَابَ بَيَانِ عَدَدِ شُعَبِ الْإِيمَانِ وَأَفْضَلُهَا وَأَذْنَاهَا رَقْمُ (36).

(2) فَإِنَّ الْحَيَاءَ عَلَى مَا مَرَّ هُوَ تَغْيِيرٌ وَانْكَسَارٌ يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ عِنْدَ خَوْفِ مَا يَعْابُ أَوْ يَنْدَمُ. [المؤلف].

وحاصله : إن إطلاق كونه من الإيمان مجاز ، ولما كان الواعظ الزاجر عن الحياء لا يعرف أن الحياء من مكملات الإيمان وإلا لما منعه منه ، أتى عليه السلام بكلمة التأكيد ، ويمكن أن يقال إنه كان يعرف أنه من الإيمان ، لكنه جعل كالمنكر من جهة أن القضية في نفسها مما يجب أن يهتم بها ، وإن لم يكن هناك منكر وما في حكمه ، ثم إن كلمة من تبعية ، فالمعنى فإن الحياء بعض الإيمان ، فإن قلت : إذا كان الحياء بعض الإيمان ، فإذا انتفى الحياء انتفى بعض الإيمان ، وانتفاء البعض يستلزم انتفاء الكل ، قلت : قد عرفت أن المراد أنه من مكملات الإيمان ، ونفي الكمال لا يستلزم نفي الأصل ، نعم على مذهب الاعتزال يرد الإشكال ، فليتأمل .

تتمة⁽¹⁾ :

قال الراغب : الحياء انقباض النفس عن القبيح ، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهي فلا يكون كالبهيمة ، وهو مركب من خير وعفة ، ولذلك لا يكون المستحي كاشفاً ، وقلما يكون الشجاع مستحيًا ، وقد يكون مطلق الانقباض كما في بعض الصبيان ، وقال غيره : هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره أعم من أن يكون شرعياً أو عرفياً أو عقلياً ومقابل الأول فاسق ، ومقابل الثاني أبله ، ومقابل الثالث مجنون ، قال : وقوله ﷺ : الحياء شعبة من الإيمان ، أي : أثر من آثار الإيمان ، وقال الحلبي : حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه ، وقال غيره : فإن كان في محرم فهو واجب ، وإن كان في مكروه فهو مندوب ، وإن كان في مباح فهو العرفي ، وهو المراد بقوله ﷺ : «الحياء لا يأتي إلا بخير» ، ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقع على وفق الشرع إثباتاً ونفيًا ، والله أعلم .

وجاء عن بعض السلف رأيت المعاصي نذالة ، فتركتها مروءة ، فصارت ديانة ، وقد يتولد الحياء من الله من الثقل في نعمه وآلائه ، فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته ، وقد قال بعض السلف : خف الله على قدر قدرته

(1) وإنما قلنا تتمه ؛ لأنه قد تقدم بعضها بما يتعلق بالحياء في باب أمور الإيمان . [المؤلف].

17 - بَاب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: 5]

عليك، واستحي منه على قدر قربك منك، وهو أقرب إليك من حبل الوريد. وفي الحديث فوائد: منها الحض على الامتناع من قبائح الأمور ورذائلها، وكل ما يُستحيى من فعله، ومنها الدلالة على أن النصيحة إنما تعتد بها إذا وقعت موقعها، ومنها التنبيه على زجر مثل هذا الناصح.

17 - بَاب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: 5]

(باب) بالتنوين وعدمه. قال الحافظ العسقلاني: والتقدير باب في تفسير قوله تعالى، أو باب تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ [التوبة: 5]، وتعبه محمود العيني بأن المؤلف رحمه الله ما وضع هذا الباب لتفسير الآية، لأنه ليس في صدر التفسير في هذه الأبواب، وإنما هو في صدد بيان أمور الإيمان وبيان أن الأعمال من الإيمان مستندة على ذلك بالآية والحديث حيث فرع التولية في الآية على أمور، هي التوبة، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وفرع العصمة في الحديث على الشهادة والصلاة والزكاة أيضًا، فيكون مآل الآية والحديث واحداً، فإن التولية والعصمة بمعنى واحد هنا، وكذا التوبة والشهادة، وهذا هو وجه المناسبة بين الآية والحديث على أن في كون الحديث تفسيراً للآية نظراً؛ لأنه قد روي عن أنس رضي الله عنه أن هذه الآية من آخر ما نزل من القرآن، ولا شك أن الحديث المذكور متقدم عليها، لأن النبي ﷺ إنما أمر بقتال الناس في ابتداء البعثة، والمتقدم لا يكون مفسراً للمتأخر هذا، وفيه نظر، قال فينبغي أن لا يعرب هذا الباب لأن الإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب ولا تركيب هنا، انتهى، وفيه بحث، فإنه يجوز أن يكون التقدير هذا باب من الأبواب المتعلقة بالإيمان، وقبوله الزيادة والنقصان ويؤيده الرواية، فلا تلتفت إلى ما يقال من أن التنوين لا تساعده الدراية، ثم الآية المذكورة في سورة التوبة نزلت في مشركي مكة وغيرهم من العرب، وذلك أنهم عاهدوا المسلمين ثم نكثوا إلا ناساً منهم، وهم بنو ضمرة وبنو كنانة، فنبذ العهد إلى الناكثين، وذلك قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: 1]، وأمهل للمشركين أن يسيحوا في الأرض ويسيروا فيها أربعة أشهر آمنين أين شاءوا لا يتعرض

لهم، وتلك الأشهر هي شوال وذو القعدة وذو الحجة والمحرم، وقيل: هي عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وعشر من ربيع الآخر، وذلك قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: 2]، فإذا انسلخت تلك الأشهر يقاتلونهم، وهو معنى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ﴾ [التوبة: 5]، أي: انقضى وأصل الانسلاخ خروج الشيء مما لا يسه من سلخ الشاة، ويقال: انسلخ من سنته، أي: خرج وانقضى.

﴿الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ التي أبيح للناكثين أن يسيحوا فيها، وقيل: هي رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم، قَالَ البيضاوي: وهذا مخل بالنظم مخالف للإجماع، فإنه يقتضي بقاء حرمة الأشهر الحرم، إذ ليس فيما نزل بعد ما ينسخها. ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ﴾ الناكثين الذين نقضوكم وظاهروا عليكم. ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ من حل وحرم.

﴿وَاخْذُوهُمْ﴾، أي: أسروهم، والأيخذ: الأسير. ﴿وَأَحْضَرُوهُمْ﴾ واحبسوهم وامنعوهم من التقلب والتصرف في البلاد، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حصرهم أن يحال بينهم وبين المسجد الحرام. ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ كل ممر ومجتاز ترصدونهم به، لئلا يتشعّبوا في البلاد ويتشطّوا.

﴿فَإِنْ تَابُوا﴾، أي: عَن شركهم بالإيمان. ﴿وَأَقَامُوا﴾، أي: أدوا ﴿الصَّلَاةَ﴾ في أوقاتها. ﴿وَأَتَوْا﴾، أي: أعطوا ﴿الزَّكَاةَ﴾ تصديقاً لتوبتهم وإيمانهم. ﴿فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾، أي: أطلقوا عنهم بعد الأسر والحصر، أو معناه كفوا عنهم ولا تتعرضوا لهم بشيء من ذلك، لأنهم عصموا دماءهم وأموالهم بالرجوع عَن الكفر إلى الإسلام وشرائعه.

﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ يغفر لهم ما سلف من الكفر والغدر. ﴿رَحِيمٌ﴾ يعفو عنهم، ويثيب لهم بالتوبة، فهذا القول الكريم تعليل لأمر بالتخلى ووعدهم لهم، وفي الآية كما قَالَ البيضاوي رحمه الله: دلالة على أن تارك

25 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

الصلاة ومانع الزكاة لا يخلو سبيله، ثم إن ذكر الآية والتبويب عليها للرد على المرجئة في قولهم إن الإيمان غير محتاج إلى الأعمال، وأن المعصية لا يضر مع الإيمان، وللتنبية على أن الأعمال من الإيمان، وأنه قول وعمل، كما هو مذهبه ومذهب جماعة من السلف.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله، هو (المُسْنَدِيُّ)، بضم الميم كما في نسخة، وقد تقدم ذكره، وأنه يسمى بالكنز، أي: كنز الحديث.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ) بفتح الراء وسكون الواو، وهو كنيته (الحَرَمِيُّ) بفتح الحاء والراء المهملتين وكسر الميم هو اسمه، بلفظ النسبة يثبت فيه الألف واللام، ويحذف كما في مكِّي بن إبراهيم.

(ابْنُ عُمَارَةَ)، بضم المهملة وتخفيف الميم بن أبي حفصة، نابت بالنون، وقيل: بالمثلثة والأول أشهر، وقيل: اسمه عبيد العتكي، مولا هم البصري، سمع شعبة وغيره، روى عنه عبيد الله بن عمر القواريري عند مسلم، وعلي ابن المديني وعبد الله المسندي عند البخاري، روى له الجماعة إلا الترمذي، قَالَ يحيى بن معين: صدوق، توفي سنة إحدى ومائتين، وتوهم الكُرماني في هذا في موضعين، أحدهما: أنه جعل الحرمي نسبته، وليس هو بمنسوب إلى الحرم أصلاً، لأنه بصري الأصل والمولد والمنشأ والمسكن والوفاة، والآخر أنه جعل اسم جده اسمه، حيث قَالَ: أَبُو رَوْحٍ كنيته، واسمه نابت، وحرمي نسبته والصواب ما ذكرناه، والمسمى بحرmi اثنان آخران حرمي بن حفص العتكي روى له البخاري، وأبو داود، والثاني حرمي بن يونس المؤدب، روى له النسائي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ)، وفي رواية الأصيلي زيد قوله: يعني ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولواقده هذا أخوة أبو بكر وعمر، وزيد وعاصم وكلهم رَوَوْا عَنْ أَبِيهِمْ مُحَمَّدٌ، وأبوهم مُحَمَّدٌ روى عَنْ جده عبد الله وعن ابن عباس وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم، قَالَ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: واقده هذا ثقة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وواقده هذا بالقاف، وليس في الصحيحين واقده بالفاء.

قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ.....»

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي)، مُحَمَّدٌ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَثَقَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(يُحَدِّثُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَوَاقِدُ هُنَا رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ جَدِّ أَبِيهِ.

وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَالْعَنْعَنَةَ وَالسَّمَاعَ، وَمِنْهَا أَنَّ فِيهِ رَوَايَةَ الْأَبْنَاءِ عَنِ الْأَبَاءِ، وَفِيهِ الْغَرَابَةُ مَعَ اتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى تَصْحِيحِهِ، لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ شُعْبَةٌ عَنْ وَاقِدٍ، وَعَنْ شُعْبَةٍ عَزِيزٍ، تَفَرَّدَ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُ حَرَمِيُّ الْمَذْكُورِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَهُوَ عَزِيزٌ عَنْ حَرَمِيٍّ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ الْمُسْنَدِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَرْعَرَةَ، وَهُوَ غَرِيبٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ شَيْخٌ مُسْلِمٌ، فَاتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى الْحُكْمِ بِصَحَّتِهِ مَعَ غَرَابَتِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مُسْنَدٌ أَحْمَدُ مَعَ سَعْتِهِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أُمِرْتُ)، مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، أَيُّ: أَمَرَنِي اللَّهُ، لِأَنَّهُ لَا أَمْرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِاللَّهِ، وَكَذَا إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ أَمَرْتُ، فَالْمَعْنَى أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذْ لَا أَمْرَ بَيْنَهُمْ إِلَّا بِالرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَشْرَعُ وَالْمُبِينُ، وَإِذَا قَالَهُ التَّابِعِيُّ احْتِمَلُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ اشْتَهَرَ بِطَاعَةِ رَئِيسٍ إِذَا قَالَ ذَلِكَ فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّ الْأَمْرَ لَهُ هُوَ ذَلِكَ الرَّئِيسُ، وَفَائِدَةُ الْعَدُولِ عَنْ التَّصْرِيحِ دَعْوَى التَّعِينِ وَالتَّعْوِيلِ عَلَى شَهَادَةِ الْعَقْلِ.

(أَنَّ أَقَاتِلَ النَّاسِ)، أَيُّ: بِمَقَاتِلَةِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ بَابَ الْمَفَاعِلَةِ الَّتِي وَضَعْتَ لِمُشَارَكَةِ الْاِثْنَيْنِ، لِأَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا يَظْهَرُ بِالْجِهَادِ وَالْجِهَادُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَاثْنَيْنِ، وَاللَّامُ فِي النَّاسِ لِلْجِنْسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ الْمُلْتَزِمُونَ بِأَدَاءِ الْجِزْيَةِ خَرَجُوا بِدَلِيلٍ آخَرَ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: 29]، وَيدل عليه رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ بَلْفَظٍ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ الْمُشْرِكِينَ»، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أُرِيدُ بِهِ عِبْدَةُ الْأَوْثَانِ، دُونَ أَهْلِ الْكِتَابِ، لِأَنَّ الْقِتَالَ يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِقَبُولِ الْجِزْيَةِ هَذَا، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ اللَّامُ لِلْعَهْدِ، وَلَا عَهْدَ فِي الْخَارِجِ، وَلِهَذَا قَالَ الطَّبِيبِيُّ: هُوَ مِنَ الْعَامِ الَّذِي

حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا

خص منه البعض، لأن القصد الأول من هذا الأمر حصول هذا المطلوب لقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١)، فإذا تخلف منه أحد في بعض الصور لعارض لا يقدح في عمومه، ألا ترى أن عبدة الأوثان إذا وقعت المهادنة معهم تسقط المقاتلة، وتثبت العصمة، قَالَ: ويجوز أن يعبر بمجموع الشهاداتتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة عَنْ إعلاء كلمة الله، فيحصل في بعضهم بذلك، وفي بعضهم بالجزية، وفي الآخرين بالمهادنة، قَالَ: ويحتمل أن ضرب الجزية كان بعد هذا القول هذا، ويمكن أن يقال: إن الغرض من وضع الجزية اضطرابهم إلى الإسلام، وسبب السبب سبب فكأنه قَالَ: حتى يسلموا أو يعطوا الجزية، فاكتمى بما هو المقصود الأصلي من خلق الخلائق، وهو المعرفة والإيمان كما نطق به قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (٥١) [الذاريات: 56]، أو المقصود من القتال هو وما يقوم مقامه نحو أخذ الجزية، أو من الإسلام هو وما يقوم مقامه في دفع القتال من إعطاء الجزية، وكل هذه التأويلات لأجل ما ثبت بالإجماع أن الجزية مسقطه للمقاتلة وأن المعاهدة مؤخرة لها وإن لم تكن مسقطه قطعاً فافهم.

(حَتَّى) غاية للمقاتلة أمر للأمر بها، أي: إلى أن (يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، (و) حتى (يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) المفروضة، ومعنى إقامتها إما تعديل أركانها وحفظها من أن يقع زيغ في فرائضها وسننها وآدابها من أقام العود إذا قومه، وأما المداومة عليها من قامت السوق إذا أنفقت، وإما التجلد والتشمر في أدائها من قامت الحرب على ساقها، إذا اشتد القتال فيها، وإما أدائها تعبيراً عَنْ الأداء بالإقامة لأن القيام بعض أركانها.

(و) حتى (يُؤْتُوا الزَّكَاةَ) المفروضة، أي: يعطوا القدر المخرج من النصاب للمستحق (فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ) أو أعطوا الجزية، والمشار إليه بذلك هو مجموع ما ذكر من الشهادة والإقامة والإيتاء باعتبار أن الشهادة فعل اللسان، أو على تغليب الاثنين على الواحد.

(عَصَمُوا)، أي: حفظوا ومنعوا، والعصم في اللغة المنع، ومنه العصام،

مِنِّي دِمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ،

وهو الخيط الذي يشد به فم القربة ليمنع سيلان الماء، وقال الجوهري: العصمة الحفظ، يقال: عصمه فانعصم، واعتصمت بالله، إذا امتنعت بلطفه من المعصية.

(مِنِّي دِمَاءُهُمْ)، جمع دم، نحو جمال وجمل، وأصله دمؤ بالتحريك، وقال سيبويه: أصله دمي، بالتسكين، مثل طباء وطبي، قَالَ: ولو كان مثل قفا وعصا لما جمع على دماء، وقال المبرد: أصله دمي بالتحريك، وإن جاء جمعه مخالفاً لنظائره والذاهب منه الياء، لأن تثنيته دَمَيَان.

(وَأَمْوَالُهُمْ)، فلا تهدر دماؤهم ولا تستباح أموالهم بعد عصمتهم بالإسلام بسبب من الأسباب.

(إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ) الإضافة فيه إما بمعنى اللام أو بمعنى من، أو بمعنى في على ما لا يخفى⁽¹⁾، والحق الذي يتعلق بالدم كالقصاص، وبالمال كالضمان، فإن قلت: مقتضى هذا الحديث أن من شهد وأقام وآتى عُصِمَ دمه وماله، ولو جحد باقي الأحكام، فالجواب: أن الشهادة برسالته ﷺ جامعة للتصديق بكل ما جاء به النَّبِيُّ ﷺ على أنه يحتمل أنه جاء بسائر الأحكام بعد صدور هذا الحديث منه ﷺ، أو علم من دليل آخر خارجي كما جاء في الرواية الأخرى: «وَيُؤْمِنُوا بِي وَمَا جِئْتُ بِهِ»، مع أن قوله ﷺ: «إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ» يدخل فيه جميع ذلك، والله أعلم.

فإن قلت: فَلِمَ خص الصلاة والزكاة بالذكر من بين سائر الفرائض مع الاشتراك في الحكم؟

فالجواب: أنهما أما العبادات البدنية والمالية، والمعيار على غيرهما، والعنوان له، ولذلك سَمِيَ الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الإسلام.

فإن قلت: إذا شهدوا عصموا وإن لم يقيموا ولم يؤتوا، إذ بعد الشهادة لا بد من الانكفاف عَنِ الْقِتَالِ في الحال من غير انتظار للإقامة والإيتاء، ولا غيرهما،

(1) وإنما قدرنا هكذا؛ لأن العصمة متضمنة لمعنى النفي، فيصح تفرغ الاستثناء إذ شرطه النفي، وقال ابن مالك: بجواز الاستثناء المفرغ في كل موجب في معنى النفي، نحو صمت إلا يوم الجمعة إذ معناه لم أفطر. [المؤلف].

وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»⁽¹⁾.

وكان حق الظاهر أن يكتفي بقوله: «إلا بحق الإسلام»، فإن الإقامة والإيتاء منه فيطلب تاركهما بحق الإسلام.

فالجواب: أنه إنما ذكرهما تعظيما لهما واهتماما بشأنهما وإشعارًا بأنهما في حكم الشهادة أو المراد ترك القتال مطلقًا مستمرًا لا ترك القتال في الحال الممكن إعادته بترك الصلاة والزكاة، كما سيجيء تحقيقه، وذلك لا يصلح إلا بالشهادة وإتيان الواجبات كلها.

(وَحِسَابُهُمْ) بعد ذلك (عَلَى اللَّهِ)، أي: في أمر سرائرهم، وأما نحن فإننا نحكم بالظاهر فنعاملهم بمقتضى ظواهر أقوالهم وأفعالهم، أو معناه هذا القتال وهذه العصمة إنما هما من الأحكام الدنيوية المتعلقة بنا، وأما الأمور الأخروية من دخول الجنة والنار والثواب والعقاب وكميتهما وكيفيتهما، فهي مفوضة إلى اللَّهِ تَعَالَى لا دخل لنا فيها، ثم إن لفظة: «على» مشعرة بالإيجاب في عرف الاستعمال، ولا يجب على اللَّهِ تَعَالَى شيء، وكان الأصل فيه أن يقال: «وحسابهم إلى اللَّهِ»، «أو لله»، أي: محاسبهم هو، فهو على سبيل التشبيه، أي: هو كالواجب على اللَّهِ تَعَالَى في تحقق الوقوع، هذا على طريقتنا النقية، وأما على طريقة أهل الاعتزال فالأمر نير، فإنهم يقولون بوجوب الحساب عقلا. وفي الحديث فوائد: منها ما قَالَ النَّوَوِيُّ، أن تارك الصلاة عمداً معتقداً وجوبها يقتل، انتهى، وعليه الجمهور من الشافعية.

ثم اختلف أصحاب الشافعي هل يقتل على الفور أم يمهل ثلاثة أيام؟ الأصح الأول، والصحيح أنه يقتل بترك صلاة واحدة إذا خرج وقت الضرورة لها، وأنه يقتل بالسيف وهو مقتول حداً، ويلزمهم أنهم احتجوا به على قتل تارك الصلاة عمداً، ولم يقولوا بقتل مانع الزكاة، مع أن الحديث يشملها، ومذهبهم أن مانع الزكاة تؤخذ منه قهراً، أو يعزر على تركها، وأما قول الْكِرْمَانِيِّ إن حكمهما واحد، ولهذا قاتل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مانعي الزكاة، فإن أراد أن حكمهما واحد في المقاتلة فمسلم وإن أراد في القتل فممنوع، لأن الممتنع من

(1) تحفة 7422 - 1/13.

أخرجه مسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله رقم (22).

الزكاة يمكن أن يؤخذ منه قهراً، بخلاف الصلاة، أما إذا انتصب صاحب الزكاة للقتال لمنع الزكاة فإنه يقاتل، وبهذه الطريقة قاتل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مانعي الزكاة، ولم ينقل أنه قتل أحدا منهم صبراً، ففي هذا الاستدلال على قتل تارك الصلاة نظر، للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل، ولا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل، وقد حكى البيهقي عَنِ الشافعي أنه قَالَ: ليس القتال من القتل بسبيل، فقد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله.

وقال أحمد: في رواية أكثر أصحابه عنه تارك الصلاة عمدا يكفر، ويخرج من الملة، وبه قَالَ بعض أصحاب الشافعي: فعلى هذا له حكم المرتدين، فلا يغسل ولا يصلى عليه، وتبين منه امرأته، وقال أبو حنيفة والمزني: يحبس إلى أن يحدث توبة، ولا يقتل ولا يكفر، وأما الزكاة فتؤخذ منه قهراً، وأما الصوم فلو تركه حبس ومنع من الطعام والشراب نهاراً، ولو أكل شهرة يؤمر بقتله على ما في المنية.

ومنها: ما قَالَ النَّوَوِيُّ أَيضاً: من وجوب قتال مانعي الزكاة والصلاة وغيرهما من واجبات الإسلام قليلاً كان أو كثيراً، فعن هذا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ إن أهل بلدة أو قرية إذا أجمعوا على ترك الأذان، فإن الإمام يقاتلهم، وكذلك كل شيء من شعائر الإسلام.

ومنها: أن من أظهر الإسلام وفعل الأركان يجب الكف عنهم ولا يتعرض له.

ومنها: قبول توبة الزنديق الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر، ويعلم ذلك بأن يطلع الشهود على كفر كان يخفيه أو بإقراره، وفيه خمسة أقوال:

أحدها: قبول توبته مطلقاً، وهو الصحيح المنصوص عَنِ الشافعي، والدليل عليه قوله ﷺ: أفلا شققت قلبه.

والثاني: وبه قَالَ مالك لا يقبل توبته ورجوعه إلى الإسلام، لكنه إن كان صادقاً في توبته نفعه ذلك عند اللَّهِ تَعَالَى، وعن أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى روايتان كالوجهين.

والثالث: إن كان من الدعاة إلى الضلال لم يقبل توبتهم ويقبل توبة عوامهم.

والرابع: إن أخذ ليقتل فتاب لم يقبل وإن جاء تائباً ابتداء وظهرت محامل الصدق عليه قبلت، وحكي هذا القول عن مَالِكٍ، وقال السفاقي: قَالَ مَالِكٌ: لا يقبل توبة الزنديق إلا إذا كان لم يطلع عليه، وجاء تائباً، فإنه يقبل توبته.

والخامس: إن تاب مرة قبلت توبته، وإن تكررت منه التوبة لم تقبل، وقال صاحب التقريب من أصحابنا: روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في الزنديق الذي يظهر الإسلام، قَالَ: أَسْتَتِيبُهُ كَالْمُرْتَدِّ، وقال أبو يوسف مثل ذلك زماناً، فلما رأى ما تصنع الزنادقة من إظهار الإسلام ثم يعودون، قَالَ: إن أتيت بزنديق أمرت بقتله ولم أَسْتَتِيبُهُ، فإن تاب قبل أن أقتله خليته.

وروى سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة نوادر له، قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: اقْتُلُوا الزَّنْدِيقَ الْمُسْتَسِرَّ فَإِنْ تَوْبَتَهُ لَا تَعْرِفُ.

ومنها: أن الاعتقاد الجازم كافٍ في النجاة خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة، وجعله شرطاً في الإسلام، وهو قول كثير من المعتزلة، وقول بعض المتكلمين.

ومنها: اشتراط التلفظ بكلمتي الشهادة في الحكم بالإسلام، وأنه لا يكف عن قتالهم إلا بالنطق بهما.

ومنها: عدم تكفير أهل الشهادة من أهل البدع.

ومنها: قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر.

ومنها: أن حكم النَّبِيِّ ﷺ والأئمة بعده إنما كان على الظاهر، والحساب على السرائر إلى الله تَعَالَى دون خلقه، وإنما جعل إليهم ظاهر أمره دون خفية.

ومنها: أن من أتى بالشهادتين وأقام الصلاة وآتى الزكاة، وإن كان لا يؤاخذ لكونه معصوماً لكنه يؤاخذ بحق من حقوق الإسلام من نحو قصاص أو حد أو غرامة متلف أو نحو ذلك.

ومنها: وجوب قتال الكفار إذا أطاقه المسلمون حتى يسلموا أو يبذلوا الجزية إن كانوا من أهلها.

ومنها: غير ذلك ذكر بعضه محمود العيني، فليطلب ثمة.

18 - بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ⁽¹⁾

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72]

18 - بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ

(باب) بغير تنوين لإضافته إلى قوله: (مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ) ولا يجوز غيره قطعاً، وإنما قَالَ: بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، ولم يقل بَاب إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، كما هو الأنسب بنظائره، لأن ظاهره يوهم أن يكون الإسلام العمل الظاهري مقبولا، وإن لم يقارن بالتصديق القلبي فلم ينسبه إلى نفسه صريحا، ووجه المناسبة بين البابين هو أن عقد الباب السابق للتنبيه على أن الأعمال من الإيمان رداً على المرجئة، وهذا الباب أيضاً معقود للرد عليهم في قولهم: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: قَالَ غَلَاتِهِمْ: إِنَّ مَظْهَرَ الشَّهَادَتَيْنِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ بَقَلْبِهِ.

(لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى)، وفي رواية: عز وجل:

(﴿وَتِلْكَ﴾) إشارة إلى الجنة المذكورة في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَدْخِلُوا الْجَنَّةَ أَمْرًا وَآزْوَاجَكُمْ تَحَبُّرًا﴾ [الزخرف: 70]، وهي مبتدأ وخبره: (﴿الْجَنَّةُ﴾)، وقوله: (﴿الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾)، أي: صُيِّرْتُمْ وَارِثِينَ لَهَا، صَفَتَهَا، أَوِ الْجَنَّةُ صِفَةُ تِلْكَ، وَالتِّي خَبَرُهَا أَوْ صِفَةُ الْجَنَّةِ، وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾)،

(1) قال الكرمانى: فإن قلت: العمل إما أن يراد به عمل القلب أي التصديق فلا يطابقه الاستشهاد بقول العدة، لأنه قول أو عمل اللسان، أو يراد به عمل الجوارح أو عمل اللسان أو مجموع الأعمال فلا يناسب الحديث، إذ الإيمان بالله تَعَالَى هو عمل القلب فقط بقرينة ذكر الجهاد والحج بعده، قلت: المراد المجموع والاستدلال عليه بمجموع الآيات والحديث؛ إذ يدل كل واحد من القرآن والسنة على بعض الدعوى بحيث يدل الكل على الكل، انتهى.

قلت: وعلى هذا فمراد المصنف من لفظ العمل في الترجمة أعم من فعل القلب والجوارح، هذا توجيه آخر للترجمة خلافاً لما يأتي عن الشيخ قدس سره، وأنت خير بأن توجيه الشيخ أطف، ويؤيده صنيع المصنف أيضاً إذ ترجم على ذلك بقوله: (باب من قال كذا).

وقال الحافظ: مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع، لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى، فقوله: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ عام في الأعمال، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله ههنا: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ معناه: تؤمنون، فيكون خاصاً، وقوله: ﴿عَمَّا كَانُوا يَمَلُون﴾ [البقرة: 134] خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف، =

وعلى هذا يتعلق الباء بمحذوف، كما في الظروف التي تقع إخبارًا، وعلى الوجه الأول تتعلق بأورثتموها، والإيراث إبقاء المال بعد الموت لمن يستحقه، وحقيقته ممتنعة على الله تَعَالَى، فهو من باب التشبيه، شبهت في بقائها على أهلها بالميراث الباقي على الورثة، قَالَ البيضاوي: شبه جزاء العمل بالميراث، لأنه يخلفه عليه العامل، أو يقال: المورث هنا الكافر، وكان له نصيب منها، ولكن كفره منعه، فانتقل منه إلى المؤمن، وهذا هو معنى الإرث، أو يقال: المورث هو الله تَعَالَى، فهو مجاز عن الإعطاء على سبيل التشبيه لهذا الإعطاء بالإيراث كتحقق الاستحقاق بحسب الوعد، أو عن مجرد الإبقاء على طريقة إطلاق الكل وإرادة الجزء، ثم الباء في قوله تَعَالَى بما كنتم، إما للملازمة أو للمقابلة، وكلمة ما مصدرية أو موصولة، أي: أورثتموها ملازمة لأعمالكم، أي: لشواب أعمالكم، أو بمقابلة أعمالكم، كما في قولك اشتريت بألف، فإن قلت: كيف الجمع بين الآية وحديث: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»، فالجواب أن المنفي بالحديث دخولها بالعمل المجرد عن القبول والمثبت في الآية دخولها بالعمل المجرد عن القبول والمثبت في الآية دخولها بالعمل المتقبل والقبول إنما يحصل برحمة الله تَعَالَى، فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله تَعَالَى.

قَالَ الكرمانى: أو أن الجنة في «وتلك الجنة» جنة خاصة، أي: تلك الخاصة الرفيعة العالية بسبب الأعمال، وأما أصل الدخول فبرحمة الله عز وجل لا بالعمل، وتعقب بأنه أشير بتلك الجنة إلى الجنة المعهودة المذكورة فيما قبلها، والإشارة تمنع ما ذكره هذا، فتأمل، وقد عرفت أن الباء للملازمة أو للمقابلة لا بآء السببية، كما قالت المعتزلة في هذه الآية وأمثالها، وكما قَالَ الجميع في الحديث المذكور، والفرق بين المقابلة والسببية أن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقال النَوَوِيُّ في

وقوله: ﴿فَلْيَعْمَلِ الْغُلَامُ﴾ عام أيضًا، وقوله في الحديث: «إيمان بالله» في جواب أي العمل أفضل دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال، فإن قيل: الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه ثم من المغايرة والترتيب، فالجواب أن المراد من الإيمان ههنا التصديق، هذه حقيقته والإيمان يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته، انتهى.

وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

الجواب: إن دخول الجنة بسبب العمل والعمل برحمة الله تعالى، واعترض عليه الكرماني وتبعه محمود العيني بأن المقدمة الأولى تخالف صريح الحديث، فلا يلتفت إليها، ويمكن أن يقال مراد النووي بهذه المقدمة أن الأعمال سبب مقرب لدخول الجنة لا علة موجبة لها، والنفي المستفاد من الحديث هو النفي بطريق العلية لا السببية.

وأما وجه مطابقة الآية للترجمة على ما قيل، هو أن الإيمان لما كان هو السبب لدخول العبد الجنة، والله عز وجل أخبر بأن الجنة هي التي أورثوها بأعمالهم، حيث قال: ﴿يَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، دل ذلك على أن الإيمان هو العمل، أي: عمل القلب، فعلى هذا معنى قوله: ﴿يَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ لما كنتم تؤمنون على ما ذهب إليه المؤلف وعلى ما نقل عن جماعة من المفسرين، ولكن اللفظ عام ودعوى التخصيص بلا برهان لا تقبل.

ولذا قال النووي: هو تخصيص بلا دليل على أنه لا يطابقه الاستشهاد بقول العدة؛ لأنه قول أو عمل اللسان، وكذا الاستشهاد بالحديث، إذ فيه ذكر الجهاد والحج، فالصواب أن يقال: إن المراد من الإيمان والعمل هو مجموع عمل القلب وعمل اللسان وعمل الجوارح والاستدلال بالمجموع على المجموع، إذ كل واحد من الآيات والسنة يدل على بعض الدعوى، فالكل من حيث هو الكل يدل على الكل كذلك⁽¹⁾، ف يتم مقصود المؤلف رحمه الله تعالى لا يقال الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما يقتضيه، ثم من المغايرة والترتيب، لأن المراد بالإيمان هنا هو التصديق وهذه حقيقته، والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال أيضًا، لكونها من مكملاته، فافهم.

(وَقَالَ عِدَّةٌ) بكسر العين وتشديد الدال، هي الجماعة، قلت أو كثرت.

(مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ)، منهم أنس بن مالك فيما رواه الترمذي بإسناد فيه ضعف، وابن عمر فيما رواه الطبري في تفسيره، والطبراني في الدعاء له، ومجاهد فيما رواه عبد الرزاق في تفسيره.

(1) من كون الأعمال أجزاء من الإيمان والرد على المرجئة في قولهم الإيمان قول بلا عمل. [المؤلف].

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَرَيْكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۖ ﴿٩٦﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۖ ﴿٩٧﴾﴾ [الحجر: 92، 93] عَنْ قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَالَ: ﴿لِيُثْلَ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَمِلُونَ ۖ ﴿٩٦﴾﴾ [الصفات: 61].

(فِي قَوْلِهِ تَعَالَى) وفي رواية: عز وجل ﴿فَرَرَيْكَ﴾ (يا مُحَمَّد، ﴿لَنَسْأَلَنَّهُمْ﴾)، أي: المقتسمين الذين جعلوا القرآن عِصِينَ، أي: أجزاء حيث قالوا عنادًا بعضه حق موافق للتوراة والإنجيل، وبعضه باطل مخالف لهما، أو قسموه إلى شعر وسحر وكهانة وأساطير الأولين أو أسمارًا. ﴿أَجْمَعِينَ﴾ تأكيد للضمير، تنبيهًا على شمول أفراد.

﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، قالوا: (عَنْ قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وفي رواية: عَنْ قول لا إله إلا الله، وفي رواية، قَالَ: عَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أي: عَنْ كلمة الشهادة التي هي عنوان الإيمان، وقال البيضاوي: من التقسيم أو النسبة إلى السحر، فنجازيهم عليه، وقيل: عام في كل ما فعلوا من الكفر والمعاصي، انتهى.

وقال النووي: في الآية وجه آخر، وهو المختار، والمعنى: لنسألهم عَنْ أعمالهم كلها التي يتعلق بها التكليف، وقول من خص بلفظ التوحيد دعوى بلا دليل فلا تقبل، والحديث لا يصلح دليلًا عليها، لأن في إسناده الليث بن سليم، وهو ضعيف، وقد تكلف لبيان وجه التخصيص ابن حجر العسقلاني بما لا ثقة به، ولا تنافي بين هذه الآية وبين قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ ^(١) لَا يُشْكُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ۖ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: 39]، فإن في القيامة مواقف مختلفة وأزمنة متطاولة ففي موقف أو زمان يسألون، وفي آخر لا يسألون، فحين ما يخرجون من قبورهم ويحشرون إلى الموقف ذودا على اختلاف مراتبهم، فلا يسألون وأما حين يحاسبون في المجمع والمحشر فيسألون، أو لا يسألون سؤال استخبار، بل سؤال توبيخ.

(وَقَالَ) اللَّهُ تَعَالَى. وفي رواية سقط وقال: ﴿لِيُثْلَ هَذَا﴾، أي: لنيل مثل هذا الفوز العظيم، وهو دخول الجنة والنجاة من النار.

﴿فَلْيَعْمَلِ الْعَمِلُونَ﴾ (في الدنيا، أي: فليؤمن المؤمنون لا للحفظ الديني المشوبة بالآلام السريعة الانصرام، وهذا يدل على أن الإيمان هو العمل، كما ذهب إليه المصنف، ولكن اللفظ عام، ودعوى التخصيص بلا برهان لا تقبل كما

(١) أي: يوم تنشق السماء [المؤلف].

26 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ،

تقدم، كذا قيل، وقد تقدم ما هو الصواب من أن المراد هو العموم والاستدلال بالمجموع على المجموع فتدبر.

اعلم أن المفسرين ذكروا في قائل هذا ثلاثة أقوال:

الأول: هو أن القائل ذلك المؤمن الذي رأى قرينه في وسط الجحيم، وقال: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لَتُرْدِينَ﴾ [الصفات: 56] لتهلكني بالإغواء والتوبيخ على التصديق بالبعث، حيث كنت تقول لي في الدنيا: ﴿يَقُولُ أَيْنَكَ لَئِنْ أَلْصَقْتَنِي ۖ﴾ [آذَانًا مَلَكًا] ﴿وَكُنَّا تُرَابًا وَعُظْمًا ۖ﴾ [الصفات: 52، 53] لمجزيون، ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الصفات: 57] من الذين أحضروا العذاب فيها معك، لكن أخذ بيدي عناية الله وتوفيقه، فدخلت الجنة وزحزحت عن النار، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الصفات: 60].

والثاني: أنه هو الله عز وجل.

والثالث: أنه هو بعض الملائكة، ولعله لهذا أبهم المصنف القائل ولم يقل وقال الله تعالى. وإن كان هذا قوله تعالى، ولو حكاية عن ذلك المؤمن أو عن بعض الملائكة، فافهم.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ)، هو أحمد بن عبد الله بن يونس، فنسب إلى جده لشهرته به، اليربوعي، التميمي الكوفي، يكنى بأبي عبد الله، يقال إنه مولى الفضيل ابن عياض، سمع مالكا وابن أبي ذئب والليث والفضيل وخلقًا كثيرًا، روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وإبراهيم الحربي والبخاري ومسلم وأبو داود، وروى البُخَارِيُّ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مُوسَى عَنْهُ، وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ ثِقَةً مَتَّقًا، وَقَالَ رَجُلٌ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ مَنْ تَرَى أَنْ يَكْتُبَ الْحَدِيثَ، فَقَالَ: أَخْرَجَ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ، فَإِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ فِيهِ، تَوَفَّى فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً.

(و) كَذَا حَدَّثَنَا (مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ)، المنقري بكسر الميم السابق ذكره.

(قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ)، بسكون العين، سبط عبد الرحمن بن عوف، وقد سبق ذكره أيضًا، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ،

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ)، بضم الميم وفتح الياء على المشهور، وقيل: بالكسر، وكان يكره فتحها، وأما غير والد سعيد فبالفتح من غير خلاف، كالمسيب بن رافع وابنه العلاء بن المسيب، وهو ابن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي المعجمة أبو مُحَمَّد القرشي المخزومي المدني إمام التابعين، وفقهه الفقهاء أبوه وجده صحابيَان أسلما يوم فتح مكة، ولد لستين مضتا من خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: لأربع، سمع عمر وعثمان وعليًا وسعد بن أبي وقاص وأبا هريرة رضي الله عنهم، وهو زوج بنت أبي هريرة وأعلم الناس بحديثه، وروى عنه خلق كثير من التابعين وغيرهم، اتفقوا على جلالته وإمامته، وتقدمه على أهل عصره في العلم والفتوى، قَالَ ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه، وقال أحمد: سعيد أفضل التابعين، فقل له: فسعيد عن عمر حجة، قَالَ: هو حجة سمع من عمر، فإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل.

وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أمثل من ابن المسيب وهو أثبتهم، وقال النَوَوِيُّ في تهذيب الأسماء: وأما قولهم إنه أفضل التابعين، فمرادهم أنه أفضلهم في علوم الشرع وإلا ففي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: إن خير التابعين رجل يقال له: أويس، وبه بياض، فمروه فليستغفر لكم.

وقال أحمد بن عبد الله: كان صالحا فقيها من الفقهاء السبعة بالمدينة، وكان أعور، وقال ابن قتيبة: كان جده حَزْنٌ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فقال له: أنت سهل، قَالَ: بل أنا حَزْنٌ ثلاثا، قَالَ سعد: قَالَ سعيد فما زلنا نعرف تلك الحزونة فينا، ففي ولده سوء خلق، فكان حجَّ أربعين حجة لا يأخذ إلا العطاء، وكان له بضاعة أربعمائة دينار يتجر بها في الزيت، وكان جابر بن الأسود على المدينة، فدعا سعيد إلى البيعة لابن الزبير، فأبى فضربه ستين سوطا، وطاف به في المدينة، وقيل: فضربه هشام ابن الوليد أيضًا حين امتنع من البيعة للوليد، وحبسه وحلقه، مات سنة ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك بالمدينة، وكان يقال لهذه السنة: سنة الفقهاء لكثرة من مات فيها منهم.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)، عبد الرحمن بن صخر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ ﷺ: «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»⁽¹⁾.

الإسناد: أن فيه التحديث والعنونة، ومنها أن فيه شيخين للمؤلف، ومنها أن فيه أربعة كلهم مدنيون، وقد أخرج متنه مسلم في كتاب الإيمان أيضًا، وأخرجه النسائي والترمذي باختلاف بينهم في ألفاظه، ففي رواية النسائي: أي الأعمال أفضل، قَالَ: الإيمان بالله ورسوله، ولم يزد، ولفظ الترمذي قَالَ: سئل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أي الأعمال خير؟ وذكر الحديث وفيه قَالَ: الجهاد سنام العمل.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ) أبهم السائل، وهو أبو ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديثه في العتق: (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟)، أي: أكثر ثوابًا عند اللَّهِ تَعَالَى، وأفعل التفضيل إذا علم المفضل عليه يجوز استعماله مجردًا عَنِ الإضافة واللام وكلمة من، نحو الله أكبر، ونحو قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ الْسِّرَّ وَآخَفَى﴾ [طه: 7].

(فَقَالَ ﷺ)، وفي رواية: فقال: هو «إِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟، أي: أي شيء أفضل بعد الإيمان بالله ورسوله؟ (قَالَ) ﷺ هو «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، أي: القتال مع الكفار، لإعلاء كلمة اللَّهِ تَعَالَى، وهو من الجهد بالفتح، بمعنى المشقة، وإنما كان الجهاد أفضل من غيره بعد الإيمان؛ لأنه بذل النفس في سبيله تَعَالَى، والجود بالنفس أقصى مراتب الجود. (قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟) أفضل. (قَالَ) ﷺ: هو (حَجٌّ)، أي: قصد زيارة البيت على الوجه المعروف شرعًا.

(مَبْرُورٌ)، أي: مقبول ومن علامة القبول أنه إذا رجع يكون حاله خيرًا من

(1) طرفه: 1519 - تحفة: 13101.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان كون الإيمان بالله تَعَالَى أفضل الأعمال رقم (83). قال الحافظ: قال النووي: ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان، وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتق، وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد، وفي الحديث المتقدم السلامة من اليد واللسان، قال العلماء: اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسمعون وترك ما علموه، ويمكن أن يقال: إن لفظة (من) مرادة كما يقال: فلان أعقل الناس، والمراد من أعقلهم، ومنه حديث: «خيركم خيركم لأهله» ومن المعلوم أنه لا يكون بذلك خير الناس، فإن قيل: لم قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن؟ فالجواب أن نفع الحج قاصر غالبًا ونفع الجهاد متعد غالبًا، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين ووقوعه فرض عين إذ ذاك متكرر فكان أهم منه، انتهى.

الحال الذي قبله، وقيل: هو الذي لا يخالطه إثم، ومنه برت يمينه إذا سلم من الحنث، وقيل: هو الذي لا رياء فيه، وقيل: هو الذي لا يتعقبه معصية، وهما داخلان فيما قبلهما، والبر بالكسر الطاعة والقبول يقال: بر حجتك، بفتح الباء وضمها، وبرَّ الله حجتك وأبر الله حجتك، وقال أبو العباس المبرد: والمبرور هو الذي لا يدالس فيه، ولا يوالس، أي: لا يظلم فيه ولا يخان، وتعريف الجهاد باللام دون الإيمان والحج في رواية المصنف وإن وقع في مسند الحارث ابن أبي أسامة، ثم جهاد بالتنكير، لأن الإيمان والحج لا يتكرر وجوبهما فنونا للإفراد، والجهاد قد يتكرر، فعرف للكمال، إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج إلى التكرار لما كان أفضل، وهو كلام واضح لا غبار عليه، وإن خفي على بعض الشراح، وتعقب عليه بما لا طائل تحته، وهو أن التنكير من جملة وجوه التعظيم، وهو يعطي الكمال والتعريف من جملة وجوبه العهد، وهو يعطي الأفراد الشخصي، فلا يسلم الفرق، وهو كما ترى ليس بشيء، إذ التنكير والتعريف لا يخلص لما ذكره ذلك المتعقب، كما اعترف به نفسه بكلمة من، وأما ما قيل إن التنكير والتعريف في الحديث من تصرف الرواة، لأن مخرجه واحد، فالإطالة في

وقال الكرمانى: قال العلماء: اختلاف الأجوبة في ذلك لا اختلاف الأحوال، فأعلم كل قوم بما بهم الحاجة إليه دون ما لم تدع حاجتهم إليه، أو ذكر ما لم يعلمه السائل وأهل المجلس وترك ما علموه، ولذا أسقط ذكر الصلاة والزكاة والصيام في حديث الباب، ولا شك أن الثلاث مقدمات على الحج والجهاد؛ فإن قيل: كيف قدم الجهاد على الحج مع أن الحج من أركان الإسلام والجهاد فرض كفاية؟ والجواب أن الجهاد قد يتعين كسائر الكفايات، وإذا لم يتعين لم يقع إلا فرض كفاية، وأما الحج فالواجب منه حجة واحدة وما زاد نفل فإن قابلت واجب الحج بمتعين الجهاد كان الجهاد أفضل لهذا الحديث، ولأنه شارك الحج في الفرضية وزاد بكونه نفعاً متعدداً إلى سائر الأمة، ولكونه ذباً عن بيضة الإسلام، أو لكونه كان في أول الإسلام ومحاربة أعدائه، وقد قيل: ثم ههنا للترتيب في الذكر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: 17] وقيل: ثم لا تقتضي ترتيباً، وإن قابلت نفل الحج بغير متعين الجهاد كان الجهاد أفضل لما أنه يقع فرض كفاية وهو أفضل من النفل بلا شك، بل قال إمام الحرمين: فرض الكفاية عندي أفضل من فرض العين من حيث إن فعله مسقط للخرج من الأمة بأسرها وبتركه يعصي المتمكنون منه كلهم، ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته، وقال القفال: إنه اختلاف على حسب اختلاف الأحوال، فإنه يقال: خير الأشياء كذا ولا يراد أنه خير من جميع الوجوه في جميع الأحوال والأشخاص بل في حال دون حال، انتهى.

طلب الفرق في مثل هذا غير طائفة، فرده محمود العيّني وقال: لقد صدق القائل انباض من غير توتير هذا، نعم إن المعرف بلام الجنس كالنكرة في المعنى فافهم.

وفي الحديث فوائد منها: الدلالة على أن نيل الدرجات بالأعمال، ومنها: الدلالة على أن الإيمان قول وعمل، أي: عمل اللسان وعمل القلب، وعمل الجوارح لا مطلق القول كما قال المرجئة، فظهر من هذا وجه مطابقة الحديث للترجمة. ومنها: الدلالة على أن الأفضل بعد الإيمان الجهاد ثم الحج المبرور.

فإن قلت: في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة على وقتها، ثم ذكر بر الوالدين، ثم الجهاد، وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما أي الإسلام خير، قال: تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف، وفي حديث أبي موسى رضي الله عنه أي الإسلام أفضل، قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه، سألت رسول الله ﷺ، أي العمل أفضل، قال: الإيمان بالله والجهاد في سبيله، قلت: فأَي الرقاب أفضل، قال: أغلاها ثمنًا، وأنفسها عند أهلها، ولم يذكر فيه الحج، وكلها في الصحيح.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن اختلاف الأجوبة في هذه الأحاديث لاختلاف الأحوال والأشخاص؛ ولهذا أسقط ذكر الصلاة والصيام والزكاة في هذا الحديث، ولا شك أن هذه الثلاث مقدمات على الحج والجهاد، كما روي أنه ﷺ قال: حجة لمن لم يحج أفضل من أربعين غزوة، وغزوة لمن حج أفضل من أربعين حجة.

والآخر: أن لفظة «من» مرادة، والمراد من أفضل الأعمال كذا كما يقال فلان خير الناس، أي: من خيرهم، ومنه قوله ﷺ: خيركم خيركم لأهله، ومعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس، وبالجواب الأول أجاب القاضي عياض رحمه الله، حيث قال: أعلم كل قوم بما لهم حاجة إليه دون ما لم تدع حاجتهم إليه، أو ترك ما تقدم علم السائل به، أو أعلمه بما لم يكمله من دعائم الإسلام ولا بلغه عمله، وقد يكون للمتأهل للجهاد والجهاد في حقه أولى من الصلاة وغيرها، وقد يكون له أبوان لو تركهما لضاعا، فيكون برهما أفضل، وقد يكون الجهاد أفضل من سائر

19 - بَابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْاِسْتِسْلَامِ أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ

الأعمال عند استيلاء الكفار على بلاد المسلمين، وإنما قدم الجهاد على الحج مع أنه من أركان الإسلام دون الجهاد، فإنه فرض كفاية للاحتياج إليه أول الإسلام ومحاربة الأعداء، ويقال: إن الجهاد قد يتعين كسائر فروض الكفايات، وإذا لم يتعين لم يقع إلا فرض كفاية، وأما الحج فالواجب منه حجة واحدة، وما زاد نفل، فإن قابلت واجب الحج بمتعين الجهاد وكان الجهاد أفضل لهذا الحديث، ولأنه شارك الحج في الفرضية، وزاد بكونه نفعا متعدداً إلى سائر الأمة، وبكونه ذباً عن بيضة الإسلام، وإن قابلت نفل الحج بغير متعين الجهاد كان الجهاد أفضل لما أنه يقع فرض كفاية، وهو أفضل من النفل بلا شك، وقال إمام الحرمين في كتابه الغياثي: فرض الكفاية عندي أفضل من فرض العين من حيث إن فعله مسقط للحرج عن الأمة بأسرها، وبتركه يعصي المتمكنون كلهم، ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته، والله أعلم، فتأمل. ثم إن ما ذكر من الوجوه على أن ثم تقتضي ترتيباً في الفضيلة والمزية، وأما إذا لم تقتض ترتيباً أصلاً، كما ذهب إليه بعض أو كانت هنا للترتيب الذكري أو الخارجي الوقوعي، فلا والله المستعان.

19 - بَابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْاِسْتِسْلَامِ أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ

(باب) بالتنوين وبالإضافة إلى قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ) الشرعية بأن تواطىء قلوبكم ألسنتكم.
(وَكَانَ عَلَى الْاِسْتِسْلَامِ)، أي: الانقياد الظاهر فقط والدخول في السلم،

(1) قال السندي: قوله: (باب إذا لم يكن) إلخ لا بد من حل هذا الكلام أولاً، ولعل المعنى إذا لم يكن إطلاق لفظ الإسلام على الحقيقة الشرعية لهذا اللفظ وكان إطلاقه على الاستسلام أي: الانقياد الظاهري لطمع في الغنيمة أو الخوف من القتل، فهو إطلاق جائر وورد به الشرع في مواضع، ثم استدل على ورود هذا الإطلاق بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات: 14] الآية، ثم قال: فإذا كان إطلاق لفظ الإسلام على حقيقته الشرعية فهو على وفق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ الآية، أي: فهو يكون إطلاقاً على تمام الدين لا على الاستسلام فقط، كما أطلق في الآية الإسلام على تمام الدين، وعلى هذا =

وليس هذا إسلاماً على الحقيقة، وإلا لما صح نفي الإيمان عنهم، لأن الإيمان والإسلام واحد عند المصنف، وكذا عند آخرين⁽¹⁾.

(أو) كان الإسلام على (الخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ)، وعلى كل تقدير كلمة إذا متضمنة لمعنى الشرط أو للظرفية المتمحضة، والجواب أو الخبر محذوف للعلم به، والتقدير إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام، أو كان على الخوف من القتل لا يعتد به، أو لا ينتفع به في الآخرة، أو ما بمعناه، ويحتمل أن لا يقدر الخير على تقدير الظرفية، والمعنى باب حين عدم كون الإيمان على الحقيقة كما قيل، وفيه ضعف، فافهم.

فإن قلت: إذا للاستقبال، ولم تقلب المضارع ماضياً، فكيف يجتمعان، فالجواب أن كلمة إذا ههنا لمجرد الوقت منسلخة عن معنى الاستقبال، ويمكن أن يقال: لم لنفي الكون المقلوب ماضياً، وإذا لاستقبال ذلك النفي.

ووجه المناسبة بين البابين أن في الباب السابق ذكر الإيمان بالله ورسوله، وفي هذا الباب بيان أن المعتبر المعتقد به من هذا الإيمان ما هو على الحقيقة، والمقصود منه الرد على الكرامية والمرجئة في قولهم: إن الإيمان قول بلا عمل، ومطابقة الآيات للترجمة ظاهرة، فإنها تدل على أن الإسلام لا يعتد به إذا لم يكن على الحقيقة.

⁼ فقله: أو الخوف من القتل عطف على محذوف وهو الطمع في الغنيمة، وهو علة للاستسلام لا على نفس الاستسلام إذ لا مقابلة بين الاستسلام والخوف، ولا يصح إطلاق اسم الإسلام على الخوف أيضاً وجزاء الشرط محذوف وهو ما ذكرنا من أنه إطلاق جائز، لأن ما ذكره من الدليل والحديث لا يفيد إلا جواز الإطلاق، لا ما ذكره الشراح أن ذلك الإسلام نافع أم لا، ومقصوده أن لفظ الإسلام يطلق تارة على تمام الدين، وهو حقيقة شرعاً، وتارة على الانقياد الظاهري وهو مجاز شرعاً، وبه يندفع ما توهم بين الآيات والأحاديث من التداخُل انتهى.

(1) والحاصل أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الدين يرادف الدين وينفع عند الله تعالى، وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْآيَةَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وقوله: ﴿فَمَا وَدَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمَسْجِدِ﴾ ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية، وهو مجرد الانقياد والاستسلام في كلام المصنف هنا أي الشرعية. [المصنف].

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]

(لِقَوْلِهِ تَعَالَى)، وفي رواية: عز وجل.

وسبب نزول هذه الآية: أن نفرًا من بني أسد قدموا المدينة في سنة جدبة، وأغلوا أسعارها، وأظهروا الشهادتين، ولم يكونوا مؤمنين في السر، وكانوا يقولون لرسول الله ﷺ أتيناك بالعيال والأثقال، ولم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان، فأعطينا من الصدقة، وجعلوا يمينون عليه ﷺ، فأنزل الله تَعَالَى قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾، أهل البدو، ولا واحد له من لفظه، ولهذا ينسب إليها ولا ينسب إلى الجمع، وليست جمعًا للعرب، كما كانت الأنباط جمعًا للنبط، وإنما العرب اسم جنس، سميت العرب لأنه نشأ والدهم إسماعيل بعربة، وهي من تهامة، فكل من سكن بلاد العرب وجزيرتها، نطق بلسان أهلها فهو عرب، وعربة باحة العرب دار ابن الفصاحه ابن إبراهيم صلوات الله وسلامه على سلطاننا وعليهما، قَالَ الشاعر:

وعربة أرض ما يحل حرامها من الناس إلا اللوذعي الحلاحل
يعني النَّبِيُّ ﷺ أحلت له مكة ساعة من نهار، ثم هي حرام إلى يوم القيامة، واضطر الشاعر إلى تسكين الرءاء من عربة فسكنها، اللوذعي الذكي، الذهن الحديد الفؤاد الفصيح اللسان، والحلاحل بضم الحاء الأولى، وكسر الثانية كلتاهما مهملتان السيد الركين، ويجمع على حلاحل بالفتح.
﴿ءَأَمْنَا﴾ مقول قالت.

﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾، إذ الإيمان تصديق وطمأنينة قلب، ولم يحصل لكم وإلا لما منتتم على الرسول بالإسلام وترك المقاتلة، كما دل عليه آخر السورة.
﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، فإن الإسلام انقياد ودخول في السلم، وإظهار الشهادتين وترك المحاربة يشعربه، وكان نظم الكلام أن يقول: لا تقولوا آمنا، ولكن قولوا أسلمنا، أو لم تؤمنوا ولكن أسلمتم، فعدل عنه إلى هذا النظم، احترازًا من النهي عن القول بالإيمان والعزم بإسلامهم، وقد فقد شرط اعتباره شرعًا.
﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، توقيت لقولوا، فإنه حال من ضميره، أي: ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبكم ألسنتكم.
﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ بالإخلاص وترك النفاق ﴿لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ﴾،

فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19].

لا ينقصكم من أجوركم ﴿شَيْئًا﴾، من لا تيليت، إذا نقص.

﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ﴾ لما فرط من المطيعين ﴿رَحِيمٌ﴾ بالفضل عليهم.

قَالَ الإمام أبو بكر بن الطيب: هذه الآية حجة على الكرامية ومن وافقهم من المرجئة في قولهم: إن الإيمان هو الإقرار باللسان وحده دون عقد القلب، ومثل هذه الآية في الرد عليهم قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ كِتَابٌ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ [المجادلة: 22]، حيث لم يقل كتب في ألسنتهم، ومن أقوى ما يرد عليهم الإجماع على كفر المنافقين وإن كانوا قد أظهروا الشهادتين.

(فَإِذَا كَانَ)، أي: الإسلام (عَلَى الْحَقِيقَةِ) الشرعية التي تواطئ القلوب فيه الألسنة (فَهُوَ)، أي: ذلك الإسلام الحقيقي وارد (عَلَى) مقتضى (قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾)، هذه جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى، أعني: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: 18]، بين وحدانيته بنصب الأدلة العقلية، وإنزال الآيات الناطقة بها.

﴿وَالْمَلَكُ﴾ بالإقرار ﴿وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ بالإيمان بها، والاحتجاج عليها شبه ذلك في البيان والكشف بشهادة الشاهد.

﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ مقيمًا للعدل في قسمه وحكمه وانتصابه على الحال من الله، وقرأ الكسائي: «أن الدين» بفتح همزة أن على أنه بدل الكل إن فسر الإسلام بالإيمان أو بدل الاشتمال إن فسر بالشرعة، كأنه قال: شهد أن الدين عند الله الإسلام، والمعني أنه لا دين مرضي عنه عند الله سوى الإسلام، قال الكلبي: لما ظهر رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالمدينة قدم عليه حبران من أحرار أهل الشام، فلما أبصر المدينة قَالَ أحدهما لصاحبه: ما أشبه هذه المدينة بصفة مدينة النَّبِيِّ الذي يخرج في آخر الزمان، فلما دخلا على النَّبِيِّ ﷺ وعرفاه بالصفة والنعمة، قالوا له: أنت مُحَمَّدٌ، قَالَ: «نعم»، قالوا: وأنت أحمد، قَالَ: «نعم»، قالوا: إِنَّا نسألك عن شهادة، فإن أنت أخبرتنا بها آمنا بك وصدقناك، قَالَ لهما رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سلاني»، فقالا أَخْبَرْنَا عَنْ أعظم شهادة في كتاب الله تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سبحانه وتعالى على نبيه: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، فأسلم الرجلان وصدقًا برسول الله ﷺ.

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 85].

27 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(﴿وَمَنْ يَبْتَغِ﴾)، أي: ومن يطلب (﴿غَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾)، أي: غير التوحيد والانقياد لحكم الله (﴿دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ﴾)، ذلك الدين الذي يبتغيه غير الإسلام.

(﴿مِنْهُ﴾)، ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ من الذين وقعوا في الخسران مطلقاً من غير تقييد قصداً للتعميم، يعني أن المراد من الإسلام في هذه الآية والتي سبق عليها هو الإسلام الحقيقي لا الانقياد الظاهري للآية التي قبلهما، فحاصل الكلام من أول الباب إلى آخره أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية، وهو الذي يرادف الإيمان، وعليه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْآيَةَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ [آل عمران: 85] الآية، وكذا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا وَحَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: 36] ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية، وعليه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَمْ تَوْفِّرُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا اسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]، وما في الحديث الآتي وورد عليه أيضاً، وأن المنتفع به المنجي في الآخرة هو المعنى الأول دون الثاني، أو في قولنا سياق العبارة إشارة إلى تطابق الترجمة والحديث، وكذا تطابق الآية الأولى والحديث، وأما ما وقع بينهما فمن قبيل الاعتراض المصدر بالفاء المعترضة، فخذ هذا ولا تلتفت إلى ما قيل مما لا يرتضيه أهل سياق العبارة، وكن ممن يفهم الإشارة، وقد سقطت الآية الثالثة في رواية الكشميهني والحموي.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي نسخة: حَدَّثَنَا (شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الأموي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) بتشديد القاف، القرشي الزُّهْرِيُّ، سمع أباه وعثمان وجابر بن سمرة وجماعة من الصحابة، روى عنه سعيد بن المسيب، وسعد بن إبراهيم والزهري وآخرون، وكان ثقة كثير الحديث، توفي بالمدينة زمن الوليد بن عبد الملك، سنة ثلاث أو أربع ومائة.

(عَنْ) أبيه (سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو ابن أبي وقاص من الوقص، وهو الكسر، مالك بن وهيب ابن عبد مناف القرشي الزُّهْرِيُّ، أحد العشرة المبشرة

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا

بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى الذي جعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر الخلافة إليهم، أسلم قديمًا سابع سبعة أو خامس خمسة، وهو ابن تسع عشرة سنة، وهو ثلث الإسلام كما في الصحيح، وشهد بدرا وما بعدها من المشاهد، وهو من المهاجرين الأولين، هاجر إلى المدينة قبل قدوم النَّبِيِّ ﷺ، وهو أول من رمى في سبيل الله، وأول من أراق دما في سبيله، وكان يقال له: فارس الإسلام، قَالَ الزُّهْرِيُّ: رمى سعد يوم أحد ألف سهم، وفي الصحيح عَنْ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما سمعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جمع أبويه لأحد إلا لسعد، فإني سمعته يوم أحد يقول: ارم فداك أبي وأمي، وهو الذي فتح مدائن كسرى في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولاه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ العراق، وهو الذي بنى الكوفة، ولما قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعتزل سعد الفتن، وكان مجاب الدعوة لدعاء رَسُولَ اللَّهِ ﷺ له بذلك، حيث قَالَ: اللَّهُم استجب دعوته وسدد رميته. وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أقبل سعد ورسول الله ﷺ جالس، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هذا خالي، فليرني امرؤ خاله، وذلك أن أمه ﷺ آمنة بنت وهب ابن مناف، وسعد هو ابن مالك بن وهيب، أخي وهب، ابني عبد مناف، ومات بقصره بالعقيق على عشرة أميال من المدينة، سنة سبع أو خمس وخمسين، وهو ابن بضع وخمسين سنة، وحمل إلى المدينة على رقاب الرجال، وصلى عليه مروان بن الحكم، وهو يومئذ والي المدينة، ودفن بالبقيع، وهو آخر العشرة موتًا، ولما حضرته الوفاة دعا بخلق جبة له من صوف، فقال: كفنوني فيها، فإني لقيت فيها المشركين يوم بدر، وإنما كنت أحبها لذلك.

رُويَ له عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائتا حديث وسبعون حديثًا، اتفقا منها على خمسة عشر، وانفرد البُخَارِيُّ بخمسة، ومسلم بثمانية عشر، روى له الجماعة. ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعننة والإخبار، ومنها أن فيه ثلاثة رواة زهريين مدنيين تابعيين، يروي بعضهم عَنْ بعض ابن شهاب وعامر، ومنها أن فيه رواية الأكابر عَنْ الأصاغر، وأخرج متنه المؤلف في الزكاة أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان والزكاة، وأخرجه أبو داود أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا) من المؤلف⁽¹⁾ شيئًا من الدنيا، يستألفهم

(1) والمؤلفة قلوبهم: قوم أسلموا ونيتهم ضعيفة فيه، فيستألف قلوبهم، أو أشرف يترقب=

وَسَعْدٌ جَالِسٌ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ.....

لضعف إيمانهم، أو لما سألوه كما عند الإسماعيلي⁽¹⁾، والرهط عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وربما جاوزوا ذلك قليلا، ورهط الرجل بنو أبيه الأدنى، وقيل: قبيلته، ولا واحد له من لفظه، وجمعه أرهط وأراهط وأرهاط وأراهيط، قَالَ البيضاوي: والفرق بينه وبين النفر أنه من الثلاثة أو السبعة إلى العشرة، والنفر من الثلاثة إلى التسعة، وإنما قدر المفعول الثاني لأعطى؛ لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه، وإن جاز أن يسكت عنهما جميعًا، ويجعلنا نسيًا منسيًا، نحو قولهم فلان يعطي ويمنع.

(وَسَعْدٌ جَالِسٌ) جملة اسمية وقعت حالًا، والقياس أن يقول: وأنا جالس، فهو إما من باب التجريد، وهو أن يجرد من نفسه شخصا، ويخبر عنه، وهو من محسنات الكلام من الضروب المعنوية، أو من باب الالتفات من التكلم الذي هو مقتضى المقام إلى الغيبة، كما هو قول صاحب المفتاح، فإنه لم يشترط أن يكون الانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر محققا، كما اشترط الجمهور، بل قَالَ الانتقال أعم من أن يكون محققًا أو مقدرًا، ولفظه في الزكاة: «أعطى رهطا، وأنا جالس» فساقه بلا تجريد ولا التفات.

(فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا)، واسمه جعيل بن سُراقَة الضمري المهاجري، سماه الواقدي في المغازي، وكان قد سأله ﷺ أيضًا مع كونه أحب إليه ممن أعطى. (هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ)، أي: أفضلهم وأصلحهم في اعتقادي، والجملة صفة رجلا، وفيه التفات من الغيبة إلى التكلم، إذ مقتضى السياق أن يقول: هو أعجبهم إليه، لأنه قَالَ: وسعد جالس (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ)، أي: أي شي حصل لك أعرضت.

(عَنْ فَلَانٍ) بأن لم تعطه، ولفظ فلان كناية عن اسم سمي به المحدث عنه

⁼ بإعطائهم ومراعاتهم إسلام نظرائهم، وقد أعطى رسول الله ﷺ عيينة بن حصن والأقرع بن حابس، والعباس بن مرداس لذلك. وقيل: أشرف يستألفون على أن يسلموا، فإنه عليه السلام كان يعطيهم، والأصح أنه كان يعطيهم من خمس الخمس الذي كان خاصًا ماله، وقيل: كان سهم المؤلف لتكثير سواد الإسلام، فلما أعزه الله وكثر أهله سقط. [المؤلف].

(1) فإنه رُوِيَ عن أبي ذئب: أنه جاءه رهط فسألوه فأعطاهم، فترك رجلا منهم. [المؤلف].

فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»

الخاص، ويقال في غير الناس الفلان والفلانة باللام، وفي رواية صحيح مسلم: فقمتم إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فساررتهم فقلت: ما لك عن فلان.

(فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا)، وقع بضم الهمزة ههنا من طريق أبي ذر وغيره، وكذا في الزكاة، وكذا في رواية الإسماعيلي وغيره، وقال أبو العباس القرطبي في المفهم شرح مسلم: الرواية بضم الهمزة من أراه بمعنى أظنه، وقال النَّوَوِيُّ: هو بفتح الهمزة، أي أعلمه، ولا يجوز ضمها على أن يجعل بمعنى أظنه، لأنه قَالَ بعد ذلك ثم غلبني ما أعلم منه، ولأنه راجع النَّبِيِّ ﷺ مرارًا، فلو لم يكن جازما باعتقاده لما تكرر منه المراجعة، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ هُوَ مُؤْمِنًا﴾ [الممتحنة: 10] سلمنا لكن لا يلزم إطلاق العلم أن لا يكون مقدماته ظنية، فيكون نظريًا لا يقينيًا، وأجاب عنه محمود الْعَيْنِيُّ: بأن قسم سعد وتأكيده كلامه بأن واللام وصوغه في صورة الاسمية، ومراجعته إلى النَّبِيِّ ﷺ وتكرار نسبة العلم إليه يدل على أنه كان جازما باعتقاده، فلا يتأتى القول أيضًا بأنه لا يلزم من إطلاق العلم، لأن سعدًا وقت الإخبار كان عالمًا بالجزم لما ذكر من الدلائل عليه، فكيف يكون نظريًا لا يقينيًا.

(فَقَالَ) ﷺ، وفي رواية: قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ القاضي: هو بسكون الواو على أنها أو التي للتنويع أو الشك أو التشريك⁽¹⁾، ومن فتحها أخطأ وأخلّ بالمعنى، ويرد هذا ما رواه ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث، فقال: لا تقل مؤمن، قل: مسلم، فوضح أنها للإضراب، والمعنى أن لفظة الإسلام أولى أن تقولها، لأنها معلومة بحكم الظاهر، وأما الإيمان فباطن لا يعلمه إلا الله، وليس فيه إنكار كونه مؤمنًا، بل معناه النهي عَنِ الْقَطْعِ بِالْإِيمَانِ، بل في الحديث إشارة إلى إيمانه، وهو قوله إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليّ منه، كذا قَالَ الإمام النَّوَوِيُّ.

وتعقبه الْكِرْمَانِيُّ بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالًّا على ما عقد له الباب، ولا يكون لرد الرسول ﷺ على سعد فائدة، والإشارة إلى إيمانه يجوز أن

(1) أي: أدّى أمره أن يقولهما معًا؛ لأنه أحوط؛ لأن قوله: (أو مسلمًا) لا يقطع بإيمانه. [المؤلف].

فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَّبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ، فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا». ثُمَّ عَلَّبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «يَا سَعْدُ إِنِّي لَا أُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةً

تحصل بعد تكرار سعد إخباره بإيمانه، وجاز أن ينكر أولاً، ثم يسلم آخر الحصول أمر يفيد العلم به هذا، وأنت خير بأن الحديث يدل على أن الإسلام إذا لم يكن على الحقيقة لا يقبل على هذا التقدير أيضاً، لأن الإيمان مقبول قطعاً، فلو كان الإسلام بأي معنى كان مقبولا، لما كان لنهيه عليه السلام عن القطع بالإيمان معنى، فوضح وجه دلالة الحديث على ما عقده الباب، وحصل لرد الرسول ﷺ على سعد فائدة أيضاً، وهو الإرشاد إلى التوقف في الشئ بالأمر الباطني، دون الشئ بالأمر الظاهري، فافهم.

(فَسَكَتُ) بصيغة التكلم (قَلِيلًا)، أي: سكوتاً قليلاً، أو زماناً قليلاً.

(ثُمَّ عَلَّبَنِي مَا)، أي: الذي (أَعْلَمُ مِنْهُ، فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي)، أي: رجعت لقولي يقال: عاد لكذا، إذا رجع إليه، وفي رواية سقط قوله: فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي. (فَقُلْتُ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ) ﷺ («أَوْ مُسْلِمًا») فسكت قليلاً، وفي رواية سقط قوله: فسكت قليلاً، وفي رواية الكُشْمِينِيَّة سقط إعادة السؤال ثانيًا، والجواب عنه.

(ثُمَّ عَلَّبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي، وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وإنما لم يقبل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شهادة سعد لجُعيل بالإيمان، ولو شهد له بالعدالة لقبول وهي تستلزم الإيمان، لأنه لم يخرج كلامه مخرج الشهادة، وإنما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لأجله، ولهذا ناقشه في لفظه، نعم يرشد إلى أنه عليه السلام قبل قوله ما يأتي من قوله.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ مرشداً له إلى الحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جعيل مع كونه أحب إليه ممن أعطاه.

(يَا سَعْدُ إِنِّي لَا أُعْطِي الرَّجُلَ) ⁽¹⁾ الضعيف الإيمان العطاء إن ألف قلبه به.

(وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ)، وفي رواية: أعجب إليّ، والجملة حالية.

(خَشْيَةً) منصوب، منوناً منكراً، وغير منون معرفاً، على أنه مفعول له لقوله

(1) منوناً منكراً، وغير منون معرفاً. [المؤلف].

أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ»

أعطي، (أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ) من باب نصر، أي: لأجل خشية كَبَّ اللَّهُ إياه، أي: إلقائه منكوسًا، هذا من النوادر، فإن كب متعَدٌّ، وأكب بالهمزة لازم، ومنها انسل ريش الطائر ونسلته، وأنزفت البئر ونزفته.

(فِي النَّارِ)، إما لكفره بارتداده إن لم يعط، أو بكونه ينسب الرسول ﷺ إلى البخل لضعف في إيمانه، كأنه قَالَ ﷺ أَتَأْلَفُ قَلْبَ مَنْ ضَعَفَ إِيمَانُهُ بِالْإِعْطَاءِ مخافة من كفره الذي يؤديه إلى كب اللَّهُ تَعَالَى إياه في النار، إذا لم يعط سواء كان ذلك الكفر بالارتداد أو بأن يعرض له سوء اعتقاد يكفر به، وأما من قوي إيمانه فهو أحب إِلَيَّ، فأكله إلى إيمانه، ولا أخشى عليه رجوعًا عَن دِينِهِ، ولا سوء اعتقاد ولا ضرر فيما لا يحصل له من الدنيا، ومحصل الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوَسِّعُ الْعِطَاءَ لِمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ تَأْلَفًا، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جعيلًا وهو من المهاجرين مع أَنَّ الْجَمِيعَ سَأَلُوهُ، خَاطَبَهُ سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ جَعِيلًا أَحَقُّ مِنْهُمْ لَمَّا اخْتَبَرُوا مِنْهُمْ دُونَهُمْ، وَلِهَذَا رَاجَعَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَنَبِهَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أحدهما: إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك الرهط ومنع جعيل مع كونه أحب إليه ممن أعطى، وذلك لأنه لو ترك إعطاء المؤلفة لم يأمن ارتدادهم، فتكون في النار.

وثانيهما: إرشاده عليه السلام إلى التوقف عَن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر.

تنبيه:

اعلم أَنَّ الْكِبَّ فِي النَّارِ لَازِمُ الْكُفْرِ، فَأُطْلِقُ الْإِلَازِمَ وَأُرِيدُ الْمَلْزُومَ، وَهُوَ كُنَايَةٌ وَلَيْسَ بِمَجَازٍ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَلْزُومِ وَإِرَادَةِ الْإِلَازِمِ، إِذِ الْمَلْزُومَةُ فِي الْكُنَايَةِ لَا بَدَّ أَنَّ تَكُونُ مَسَاوِيَةً، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَجَازِ امْتِنَاعُ اجْتِمَاعِ الْمَعْنِيَيْنِ الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ، وَهُنَا لَا امْتِنَاعُ فِي اجْتِمَاعِ الْكِبِّ وَالْكَفْرِ، فَهُوَ كُنَايَةٌ لَا غَيْرَ، فَإِنْ قُلْتُ: الْكِبُّ قَدْ يَكُونُ لِلْمَعْصِيَةِ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ الْكُفْرَ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْكِبِّ كِبُ مَخْصُوصٍ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْكَافِرِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ الْكُنَايَةُ أَيْضًا.

وفي الحديث فوائد: منها جواز الشفاعة إلى ولاة الأمر وغيرهم، ومنها

وَرَوَاهُ يُونُسُ، وَصَالِحٌ، وَمَعْمَرٌ،

مراجعة الشافع في الأمر الواحد، إذا لم يؤدّ إلى مفسدة، وأنّ المشفوع إليه لا عتب عليه إذا رد الشفاعة إذا كانت خلاف المصلحة، ومنها الأمر بالتثبيت وترك القطع بما لا يعلم، ومنها: أن للإمام أن يصرف الأموال في مصالح المسلمين الأهم فالأهم، ومنها: أنه ينبغي أن يعتذر إلى الشافع ويبين له عذره في ردها، ومنها: تنبيه المفضول للفاضل على ما يظن أنه ذهل عنه، ومنها: أنه لا يقطع لأحد على التعيين بالجنة إلا من ثبت فيه النص كالعشرة المبشرة، فافهم، ومنها: أن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به الاعتقاد بالقلب، وعليه الإجماع، ولهذا كفر المنافقون، واستدل به جماعة على جواز قول المسلم أنا مؤمن مطلقاً من غير تقييد بقوله إن شاء الله، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: فيه حجة لمن يقول بجواز الإطلاق في قوله: أنا مؤمن من غير استثناء، ورد على من أتاها، وقد اختلف فيها من لدن الصحابة رضي الله عنهم، وكل قول إذا حقق كان له وجه، فمن لم يستثن أخبر عن حكمه في الحال، ومن استثنى أشار إلى غيب ما سبق له في اللوح المحفوظ، وإلى التوسعة في القولين ذهب الأوزاعي وغيره وهو قول أهل التحقيق رفعا للخلاف بين الفريقين، ومنها: جواز الحلف على الظن، وهو يمين اللغو على القول المشهور من أصحابنا، ومنها: التفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام، لكنه لا يكون مؤمناً إلا مسلماً، وقد يكون مسلم غير مؤمن، وقد حقق الكلام فيه فيما مضى.

(وَرَوَاهُ) بَوَاوِ الْعُطْفِ، وَفِي نَسْخِ بِإِسْقَاطِهَا، أَي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ (يُونُسُ)، هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ الْقُرَشِيُّ، وَقَدْ مَرَّ ذَكَرُهُ، وَحَدِيثُهُ مُوَصُولٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو الزُّهْرِيِّ، الْمَلْقَبُ رُسْتَةَ بَضْمِ الرَّاءِ وَإِسْكَانِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَقِيلَ: الْهَاءُ مَثْنَاءُ مِنْ فَوْقَ مَفْتُوحَةٍ، وَلَيْسَ فِيهِ إِعَادَةُ السُّؤَالِ ثَانِيًا وَلَا الْجَوَابُ عَنْهُ.

(وَصَالِحٌ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ الْمَدَنِيِّ، وَرَوَاتُهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ مِنْ رَوَايَةِ الْأَكْبَرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ، لِأَنَّهُ أَسَنَّ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَقَدْ مَرَّ ذَكَرُهُ أَيْضًا، وَحَدِيثُهُ مُوَصُولٌ عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَالْحَمِيدِيِّ وَغَيْرِهِمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْهُ.

(وَمَعْمَرٌ)، بَفَتْحِ الْمِيمِينِ هُوَ ابْنُ رَاشِدِ الْبَصْرِيِّ الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ أَيْضًا، وَحَدِيثُهُ مُوَصُولٌ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾.

(وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ)، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، رَوَى عَنْ عَمِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْإِمَامِ الْمَشْهُورِ، وَرَوَى عَنْهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ وَالْقَعْنَبِيُّ، وَرَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالْأَضَاحِي وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ، صَالِحًا، وَإِنْ قِيلَ فِيهِ مَا قِيلَ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ: قَتَلَهُ غُلَمَانُهُ بِأَمْرِ ابْنِهِ، وَكَانَ ابْنُهُ سَفِيهًا، شَاطِرًا، قَتَلَهُ لِلْمِيرَاثِ فِي خِلَافَةِ الْمَنْصُورِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مُحَمَّدٌ هَذَا مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، وَحَدِيثُهُ مُوَصُولٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَسَاقٍ فِيهِ السُّؤَالُ، وَالْجَوَابُ ثَلَاثًا، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: خَشْيَةٌ أَنْ يَكْتُبَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَفِي رَوَايَتِهِ لَطِيفَةٌ هِيَ رَوَايَةُ أَرْبَعَةٍ مِنْ بَنِي زَهْرَةَ، هُوَ وَعَمُّهُ، وَعَامِرُ وَأَبُوهُ، عَلَى الْوِلَاةِ.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بِإِسْنَادِهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةَ تَابَعُوا شُعْبًا فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَوَافَقُوهُ فِيهَا.

وَفِي قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَوَاهُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ، وَكَذَا فِي شَبْهِهِ مِنْ قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ، وَفِي الْبَابِ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ إِلَى آخِرِهِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا كَثْرَةُ طَرُقِهِ فَيَزِدَادُ الْحَدِيثُ قُوَّةً وَصَحَّةً، وَمِنْهَا أَنْ تَعْلَمَ رَوَاتِهِ لِيَتَّبِعَ رَوَايَاتِهِمْ وَمَسَانِيدَهُمْ مَنْ يَرِغِبُ فِي شَيْءٍ مِنْ جَمْعِ الطَّرُقِ أَوْ غَيْرِهِ، كَمَعْرِفَةِ مَتَابَعَةِ أَوْ اسْتِشْهَادِ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَمِنْهَا أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ رَوَوْهُ، فَقَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ لَا خَبْرَةَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ فِي الْإِسْنَادِ، فَرُبَّمَا رَأَاهُ فِي كِتَابٍ آخَرَ عَنْ غَيْرِهِ، فَيَتَوَهَّمُهُ غُلَطًا، وَيَزْعُمُ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ فُلَانٍ، فَإِذَا قِيلَ فِي الْبَابِ عَنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ زَالَ الْوَهْمُ الْمَذْكُورُ، وَمِنْهَا الْوَفَاءُ بِشَرْطِهِ صَرِيحًا، إِذْ شَرْطُهُ عَلَى مَا قِيلَ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ حَدِيثٍ رَاوِيَانِ فَأَكْثَرُ، وَمِنْهَا أَنْ يَصِيرَ الْحَدِيثُ مُسْتَفِيزًا، فَيَكُونُ حُجَّةً عِنْدَ الْمُجْتَهِدِينَ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا كُونَ الْحَدِيثِ مَشْهُورًا فِي تَخْصِيصِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِ، وَالْمُسْتَفِيزُ، أَيُّ: الْمَشْهُورُ مَا زَادَ نَقْلُهُ عَلَى الثَّلَاثَةِ.

(1) طرفه 1478 - تحفة 3891 - 1/14.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ بِأَنَّ قَلْبَ مَنْ يَخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِ لَضَعْفِهِ. وَفِي الزَّكَاةِ بَابُ إِعْطَاءِ مَنْ يَخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِ رَقْمَ (150).

20 - بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ عَمَّارٌ:

20 - بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

بَابٌ، بالتنوين رواية ويجوز عدم التنوين إما على طريقة التعداد، وإما على طريقة الإضافة، إلى قوله: السَّلَامُ بالرفع على أنه مبتدأ خبره مِنْ شَعْبِ الْإِسْلَامِ، وفي رواية كريمة: (بَابٌ: إِفْشَاءُ السَّلَامِ)، أي: إذاعته ونشره (مِنْ الْإِسْلَامِ)، وهو موافق للحديث المرفوع، أعني قوله ﷺ: «وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»، ووجه المناسبة بين البابين أن من جملة المذكور في الباب السابق أن الدين هو الإسلام والإسلام لا يكمل إلا باستعمال خلاله، ومن جملة خلاله إفشاء السلام، وفي هذا الباب بيان هذه الخلقة مع زيادة خلقتين، هي إطعام الطعام والإنصاف من نفسه.

(وَقَالَ) بالواو الابتدائية (عَمَّارٌ)، هو أبو اليقظان بالمعجمة، عمار بن ياسر ابن عامر المخزومي العنسي بالنون التميمي، ثم الشامي، وعنس هو رهط الأسود العنسي الكذاب، أسلم قديمًا هو وأبوه ياسر، وأمه سمية بصيغة التصغير من السمو، وكانت بنت خياط، وقيل: كانت أمة لأبي حذيفة المغيرة زوجها ياسرًا، لما قدم من اليمن إلى مكة، فولدت له عمارًا، فأعتقها أبو حذيفة، وكان ياسر حالف أبا حذيفة، وكان عمار وأبواه رضي الله عنهم يعذبون في الله تعالى بمكة، فيمر بهم النبي ﷺ وهم يعذبون، فيقول: «صَبْرًا آلَ يَاسِرٍ، فَإِنْ مَوْعِدُكُمْ الْجَنَّةَ»، وكانوا من المستضعفين، وهم قوم لا عشائر لهم بمكة ولا منعة ولا قوة، كانت قريش تعذبهم في الرمضاء، فكان عمار يعذب حتى لا يدري ما يقول، وصهيب وفكيهة وبلال رضي الله عنهم كذلك، وفيهم نزل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا﴾ [النحل: 110]، وعن عمرو بن ميمون، قَالَ: أحرق المشركون عمار بن ياسر بالنار، فكان علي يمر به ويمر بيديه على رأسه، فيقول: يا نار كوني بردًا وسلامًا على عمار، كما كنت على إبراهيم، تقتلك الفئة الباغية، وعن ابن ابنه قَالَ: أخذ المشركون عمارًا، فلم يتركوه حتى نال من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وذكر آلهم بخير، فلما أتى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ما وراءك، قَالَ: شَرِّبَا رَسُولُ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا تُرِخْتُ حَتَّى نَلْتَ مِنْكَ،

«ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ:

وذكرت آلهتهم بخير، قَالَ: فكيف تجد قلبك، قَالَ: مطمئنا بالإيمان، قَالَ: فَإِنْ عَادُوا فَعَدُّ، وفيه نزل: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وصَلَّى إلى القبلتين، وشهد بدرا والمشاهد كلها، وهو أول من بنى مسجدا لله في الله، بنى مسجد قباء، وقال له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ملئ عمار إيمانًا إلى أخمص قدميه، وقال له أيضًا: مرحبا بالطيب المطيب، وقال أيضًا: اهتدوا بهدي عمار، وشهد صفين يذبُّ عَنْ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت الصحابة يومئذ يتبعونه حيث توجه، لعلمهم أنه مع الفئة العادلة لما قَالَ له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تقتلك الفئة الباغية»، وقتل بصفين، ودفنه علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بشيابه حسبما أوصاه به ثمة ولم يغسله، وقال صاحب الاستيعاب: وروى أهل الكوفة أنه صَلَّى عليه، وهو مذهبهم في الشهداء، أنهم لا يغسلونهم، ولكن يصلى عليهم، وذلك في صفر سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاث أو أربع وتسعين، وكان رجلا آدم طويلا، أشهل العينين، بعيد ما بين المنكبين، لا يغير شيبه، وكان إسلامه بعد بضعة وثلاثين رجلا، وهو أحد السابقين الأولين وأخى النَّبِيِّ ﷺ، بينه وبين حذيفة، روى عَنْ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، رُويَ له اثنان وستون حديثًا، اتفقا منها على حديثين، وانفرد البُخَارِيُّ بثلاثة، ومسلم بحديث واحد، هذا وأما أمه سمية فقتلها أبو جهل، وكانت أول شهيدة في الإسلام، ثم هذا الأثر من تعليقات البُخَارِيِّ، وقد أخرجه أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري، ورواه يعقوب ابن شيبه في مسنده من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما، كلهم عَنْ أبي إسحاق السبيعي، عَنْ صلة بن زفر، عَنْ عمار، ولفظ شعبة ثلاث من كن فيه، فقد استكمل الإيمان، وهو بالمعنى، وهكذا روي في جامع معمر عَنْ أبي إسحاق، وكذا حديث به عبد الرزاق في مصنفه عَنْ معمر، وكذا روى غيره.

(ثَلَاثٌ)، أي: ثلاث خصال، وقد مرَّ إعراب نظيره في قوله ثلاث من كن فيه فقد وجد حلاوة الإيمان (مَنْ) موصولة، متضمنة لمعنى الشرط، فلذا دخل الفاء في خبرها (جَمَعَهُنَّ) صلة من الموصولة (فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ)، أي: حاز كماله تدل عليه رواية شعبة، فقد استكمل الإيمان.

الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ⁽¹⁾، وَبَذَلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ.

(الْإِنْصَافُ)، أي: العدل (مِنْ نَفْسِكَ)، يقال أنصفه من نفسه، وانتصفت أنا منه، فإنك إذا أنصفت من نفسك بأن لم تترك لمولاك حقًا واجبًا عليك إلا أديته، ولا شيئًا مما نهيت عنه إلا اجتنبته، فقد بلغت الغاية بينك وبين ربك، وبينك وبين الناس، ولم تضع شيئًا مما لله وللناس عليك، إذ الأول يستلزم الثاني.

(وَبَذَلُ السَّلَامِ)، أي: إعطاؤه والجود به (لِلْعَالَمِ)، بفتح اللام وأراد به كل الناس من عرفت ومن لم تعرف، ويخرج الكافر بدليل آخر كما سبق تحقيقه، وهذا حض على مكارم الأخلاق والتواضع واستيلاف النفوس.

(وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ)، بكسر الهمزة، أي: الافتقار وكلمة «من» يجوز أن تكون بمعنى في، والمعنى في حالة الافتقار، ويجوز أن تكون بمعنى عند، كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: 10]، والإنفاق في هذه الحالة هي الغاية في الكرم، لأنه إذا أنفق وهو محتاج كان مع التوسع أكثر انفاقًا، وقد مدح الله تعالى من هذه صفته بقوله تَعَالَى: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9]، وهذا عام في نفقة الرجل على عياله وأضيافه، وكل نفقة في طاعة الله تعالى.

وقيل: إن نفقة المعسر على أهله أعظم أجرًا من نفقة الموسر، ثم إن هذه الكلمات جامعة لخصال الإيمان كلها، لأنها إما مالية أو بدنية والإنفاق إشارة إلى المالية المتضمنة للثوق بالله تعالى، والزهد في الدنيا، وقصر الأمل، ونحو ذلك من مهمات الآخرة، والبدنية إما مع الله، أي: التعظيم لأمر الله تعالى، وهو الإنصاف، أو مع الناس، أي: الشفقة على خلق الله تعالى، وهو

(1) ليس هذا القول في الأصل وزدته لوجوده في تقرير مولانا مُحَمَّد حسن المكي إذ قال: الإنصاف: إنصاف دين نفس بأن يقول للمظلوم: خذ ظلمك مني، انتهى.

وهذا أوجه عندي مما قالته الشراح قاطبة، ففي «القسطلاني» تبعًا للحافظ قوله: الإنصاف أي: العدل من نفسك بأن لم تترك لمولاك حقًا واجبًا عليك إلا أديته، ولا شيئًا مما نهيت عنه إلا اجتنبته، انتهى.

وأنت خبير بأن هذا الذي قالوه هو تمام الإيمان، فالموافق للفظ الأثر ما أفاده الشيخ، قال العيني: يقال: أنصفه من نفسه وانتصفت أنا منه، انتهى.

قال المجد: انصف منه: استوفى حقه منه، وتناصفوا: أنصف بعضهم بعضًا، انتهى.

28 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ.....»

بذل السلام الذي يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحتقار، ويحصل به التألف والتحابب، وهذا التقرير يقوي أن يكون الحديث مرفوعاً، لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الكلم والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ)، على صيغة تصغير القتبة، بكسر القاف، واحد الأقتاب، وهي الأمعاء، هو أبو رجاء بن سعيد البغلاني نسبة إلى بغلان، بفتح الموحدة وسكون المعجمة، قرية من قرى بلخ.

وقيل: إن جده كان مولى للحجاج بن يوسف، فهو ثقفي مولاهم، وقال ابن عدي: اسمه يحيى وقتيبة لقب غلب عليه، وقال ابن مندة اسمه علي بن سعيد، روى عن مَالِكٍ وغيره من الأئمة، وروى عنه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو زرعة وأبو حاتم، وإبراهيم الحربي والبخاري، ومسلم وأبو داود والترمذي، وروى النسائي وابن ماجة عن رجل عنه، وقال مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرٍ البرساني: كان ثبًا صاحب حديث وسنة، وقال الأثرم: أثنى عليه أحمد، وقال يحيى والنسائي: ثقة، وكان كثير المال، كما كان كثير الحديث، وقال علي بن مُحَمَّدٍ السمسار سمعته يقول: ولدت ببلخ يوم الجمعة حين تَعَالَى النهار لست مضين من رجب سنة ثمان وأربعين ومائة، وقال الحاكم في تاريخ نيسابور: مات في رمضان سنة أربعين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) المصري، (عَنْ أَبِي الْخَيْرِ)، مرثد بفتح الميم والمثلثة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)، يعني: ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة، ومنها أن رواه كلهم مصريون، ما خلا قتيبة، ومنها أن رواه كلهم أئمة أجلاء، وقد تقدم أن المؤلف أخرج هذا الحديث في ثلاثة مواضع، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً.

(أَنَّ رَجُلًا)، هو أبو ذر على ما روي (سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ خِصَالِ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ) ﷺ (تُطْعِمُ)، أي: أن تطعم الخلق (الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ) بفتح

السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»⁽¹⁾.

21 - بَابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَكُفْرِ دُونِ كُفْرِ⁽²⁾

التاء (السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ)، أي: من المسلمين، وهذا الحديث وإن تقدم ذكره، لكن ذكر هناك للاستدلال على أن الإطعام من الإسلام، وهنا للاستدلال على أن السلام منه، وكان يكفيه أن يقول هنا أو هناك، باب أن الإطعام والسلام من الإسلام، لكنه يمكن أن يقال: لعل عمرو بن خالد ذكره في معرض بيان أن الإطعام منه، وقتيبة في معرض بيان أن السلام منه، فلذلك ميزهما المصنف مضيفاً إلى كل راوٍ ما قصده في روايته.

تنبيه:

قال التيمي: السلام مأخوذ من السلامة، فإذا سلم الرجل فكأنه قالَ للمسلم عليه أنت سالم مني، وهو من أسماء الله تعالى أيضاً، لأن معناه ذو السلامة مما يلحق المخلوقين من النقص، ومنه الجنة دار السلام، لأن الصائر إليها يسلم من الآفات، والسلام الصلح، لأنهم يتسالمون.

21 - بَابُ كُفْرَانِ الْعَشِيرِ، وَكُفْرِ دُونِ كُفْرِ

(باب) بغير تنوين لإضافة إلى قوله: (كُفْرَانِ الْعَشِيرِ)، الكفران مصدر كالكفر، والفرق بينهما أن الكفر في الدين والكفران في النعمة أكثر استعمالاً، والكفر بالفتح التغطية، وكل شيء غطي شيئاً فقد كفره، ومنه الكافر لأنه يستر توحيد الله، أو نعمة الله، ويقال للزارع: الكافر، لأنه يغطي البذر تحت التراب، والعشير بمعنى المعاشر، كالأكيل بمعنى المواكل، من المعاشرة بمعنى المخالطة، وقيل: بمعنى الملازمة، قالوا: المراد هنا الزوج يطلق على المذكر والمؤنث، وكما أن الطاعات تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفرًا، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج من الملة، وهذا الكفر يتفاوت كما أشار إليه المصنف بقوله: (وَكُفْرٍ دُونِ كُفْرِ)، وفي بعض الأصول: وكفر بعد

(1) طرفاه 12، 6236 - تحفة 8927.

(2) قال الكرمانى: الكفر ضد الإيمان والكفر أيضاً جحود النعمة، وهو ضد الشكر، وكذا الكفران =

كفر، والمعنى واحد، أي: بعض أنواع الكفر دون بعض، فأخذ أموال الناس بالباطل دون قتل النفس بغير حق مثلاً، كما أن ارتكاب الكبائر دون الكفر بالله تعالى، فافهم، والجمهور على جرّ «وكفر»، عطفًا على كفران العشير، وفي رواية أبي ذر أبي الوقت «وكفر» بالرفع على القطع، وخص المؤلف كفران العشير من بين أنواع المعاصي لدقيقة بديعة، كما قاله ابن العربي وهي: قوله ﷺ: «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، فقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله تعالى، فإذا كفرت الزوجة حق زوجها، وقد بلغ حقه عليها هذه الغاية، كان ذلك دليلًا على تهاونها بحق الله تعالى، وقال ابن بطال: كفر نعمة الزوج هو كفر نعمة الله تعالى، لأنها من الله أجراها على يده.

ومناسبة هذا الباب بالأبواب الذي قبله من جهة أن الكفر ضد الإيمان، وكما أن الإيمان يزيد بالطاعات كذلك ينقص بالمعاصي، ولكن كان ينبغي أن يذكر هذا الباب والذي بعده من الأبواب الأربعة عقيب باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة لله، بعد الفراغ من ذكر الأبواب المتعلقة بأمور الإيمان رعاية للمناسبة الكاملة.

إلا أن الكفر في الدين، والكفران في النعمة أكثر استعمالاً، وقال بعض العلماء: الكفر أربعة أنواع: كفر إنكار، وجحود ومعادنة، ونفاق، وهذه الأربعة من لقي الله بواحدة منها لم يغفر له، فكفر الإنكار أن يكفر بقلبه ولسانه وأن لا يعرف ما يذكر له؛ وكفر الجحود أن يعرف بقلبه ولا يقر بلسانه ككفر إبليس؛ وكفر المعادنة أن يعرف بقلبه ويقر بلسانه ويأبى أن يقبل الإيمان ككفر أبي طالب؛ وكفر النفاق ظاهر، قال النووي: إن الشرع أطلق الكفر على ما سوى الأربعة ككفران الحقوق والنعيم، فمن ذلك حديث الباب وحديث: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» وأشباهه، وهذا مراد البخاري بقوله: وكفر دون كفر، انتهى.

وقال القسطلاني: يعني كما أن الطاعات تسمى إيمانًا كذلك المعاصي تسمى كفرًا، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به المخرج عن الملة؛ ثم إن هذا الكفر يتفاوت في معناه كما أشار إليه المؤلف بقوله: كفر دون كفر، فأخذ أموال الناس بالباطل دون قتل النفس بغير حق، انتهى.

وقال الحافظ: قال ابن العربي في شرحه: مراد المصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيمانًا كذلك المعاصي تسمى كفرًا، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج من الملة، قال: وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بديعة وهي قوله ﷺ: «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» فقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله تعالى، انتهى.

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

29 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ

يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،

(فِيهِ)، أَي: يَدْخُلُ فِي الْبَابِ حَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ، وَفِي رَوَايَةِ كَرِيمَةٍ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَي: فِي الْبَابِ يَرَوِي حَدِيثَ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى أَنَّ لِلْحَدِيثِ طَرِيقًا غَيْرَ الطَّرِيقِ الَّتِي سَاقَهَا هُنَا، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ فِي الْحِيْضِ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرِيقِ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ، وَفِيهِ قَوْلُهُ ﷺ لِلنِّسَاءِ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ، فَقُلْنَ: وَبِمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: تَكْثُرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ»، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: يَرِيدُ بِذَلِكَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»، وَهَذَا بَعِيدٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ الْمَدَنِيُّ (عَنْ مَالِكٍ)، أَي: ابْنُ أَنَسٍ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ) أَبِي أُسَامَةَ (زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ التَّابِعِيُّ، مَوْلَى عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَى عَنْ عُمَرَ وَأَنَسٍ وَجَابِرٍ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَغَيْرِهِمْ، وَرَوَى عَنْهُ مَالِكٌ وَالزَّهْرِيُّ وَمَعْمَرٌ وَأَيُّوبُ وَغَيْرُهُمْ، أَجْمَعٌ عَلَى جَلَالَتِهِ، وَكَانَ لَهُ حَلَقَةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْلِسُ إِلَى زَيْدٍ، فَقِيلَ لَهُ تَتَخَطَّى مَجَالِسَ قَوْمِكَ إِلَى عَبْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَيَقُولُ: إِنَّمَا يَجْلِسُ الرَّجُلُ إِلَى مَنْ يَنْفَعُهُ فِي دِينِهِ، تَوْفِي بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ، فِي أَوَائِلِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَكَانَ أَبُو حَاتِمٍ يَقُولُ: لَا يَرِينِي اللَّهُ يَوْمَ زَيْدٍ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ أَرْضَى لِدِينِي، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ)، بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَبِالْسِينِ الْمَهْمَلَةِ، هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ، الْقَاضِي الْمَدَنِيُّ الْهَلَالِيُّ، مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، سَمِعَ أَبِي كَعْبٍ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرَهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ عُمَرُ بْنُ دِينَارٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ: هُوَ ثَقَّةٌ، تَوْفِي سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ وَسِتِّينَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُرِيتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ، يَكْفُرْنَ» قِيلَ: أَيْ كَفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ،

التحديث والعنينة، ومنها أن رواه كلهم مديون إلا ابن عباس، وهو أيضًا أقام بالمدينة، ومنها أنهم أئمة أجلاء كبار، وهذا الحديث طرف من حديث ساقه في صلاة الكسوف تأمًا، وكذا أخرجه في باب من صلى وقدامه نار، وفي بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر، وفي عشرة النساء، وفي العلم وأخرجه مسلم في العيدين.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ)، وفي نسخة: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (أُرِيتُ)، بضم الهمزة من الإراءة، بمعنى التبصير (النَّارَ)، أي: أراني الله النار (فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ)، برفع أكثر، والنساء على أنهما مبتدأ وخبر، وفي رواية أریت النار، فرأيت أكثر أهلها النساء بزيادة فرأيت ونصب أكثر والنساء، وفي أخرى أریت النار أكثر أهلها النساء بدون فرأيت فيكون أكثر بالنصب، بدلًا من النار والنساء مفعول أریت الثالث والنار مفعولها الثاني، ويكون أریت بمعنى أَعْلِمْتُ، ويجوز ضم أكثر والنساء فيكون أكثر مبتدأ والنساء خبره، والجملة الاسمية حال بدون الواو ونحو قوله تَعَالَى: ﴿قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: 24].

(يَكْفُرْنَ)، بياء المضارعة، جملة استئنافية تدل على السؤال، والجواب كأنه قيل يا رَسُولَ اللَّهِ لم ذلك، فأجاب بأنهم يكفرون، وفي رواية: بكفرهن، بالباء السببية.

(قِيلَ) يا رَسُولَ اللَّهِ (أَيْ كَفُرْنَ بِاللَّهِ؟) وهذا الاستفسار دليل على أن لفظ الكفر مجمل بين الكفر بالله والكفر الذي للعشير ونحوه، إذ الاستفسار دليل الإجمال.

(قَالَ) ﷺ (يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) أي: الزوج لأن معاشرته أكثر من غيرهما، وقرينة السياق تدل عليه، فيكون اللام للعهد أو المعاشر مطلقًا، فيكون اللام للجنس أو للاستغراق.

(وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ) هذه الجملة كالبيان للجملة السابقة، فإن كفران العشير ليس لذاته بل لإحسانه، وفي التواعد على كفران العشير بالنار دلالة على أنه من الكبائر، فافهم.

وعدي الكفر بالله بالباء دون كفر العشير، لأن الأول: متضمن لمعنى

لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا،

الاعتراف دون الثاني: إشارة إلى التفاوت بين الكافرين، قَالَ العلماء: الكفر بالله أنواع، كفر إنكار وكفر جحود وكفر عناد، وكفر نفاق، وهذه الأربعة من لقي الله بواحد منها لم يغفر له، فالأول أن يكفر بقلبه ولسانه ولا يعرف ما يذكر له من التوحيد، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6]، والثاني أن يعرف بقلبه ولا يقر بلسانه، وهذا ككفر إبليس وبلعام وأمية بن أبي الصلت.

والثالث: أن يعرف بقلبه ويقر بلسانه، ويأبى أن يقبل الإيمان بالتوحيد ككفر أبي طالب.

والرابع: أن يقر بلسانه ويكفر بقلبه، ككفر المنافقين، وقال النووي: والشارع قد أطلق الكفر على ما سوى الأربعة أيضًا، وهو كفران الحقوق والنعم، فمن ذلك هذا الحديث الذي في هذا الباب، وحديث: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض»، وأشباهه، وهذا مراده من قوله: «وكفر دون كفر» هذا (لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ)، نصب على الظرفية، أي: لو فعلت معها جملاً مدة عمرك، أو مدة الدنيا كلها على سبيل الفرض مبالغة في كفرانهم، قَالَ ابن دريد: قَالَ قوم: الدهر مدة الدنيا من ابتدائها إلى انقضائها، وقال آخرون: بل دهر كل قوم زمانهم هذا، قيل: كلمة لو لا متناع الشيء لا متناع غيره، فكيف صح هنا هذا المعنى.

وأجيب: بأنها هنا بمعنى أن كما في رواية فتكون لمجرد الشرطية، ويحتمل أن يكون من قبيل قوله ﷺ: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» بأن يكون الحكم ثابتاً على التقيضين، والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور⁽¹⁾، والخطاب في «أحسن» عام لكل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً على سبيل التجوز، لأن أصل وضع الضمير أن يكون مستعملاً لمعين خاص على ما عرف في موضعه.

(ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا) حقيراً أو قليلاً لا يوافق مزاجها ولا يعجبها، فالتنوين للتحقير أو للتقليل، كما في قوله تَعَالَى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: 32].

(1) ويسميه البيانون ترك المعين إلى غير المعين، ليعم كل مخاطب ونظيره قوله ﷺ: «بشر المشائين في ظلم الليل إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة». [المؤلف].

قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ⁽¹⁾.

(قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ)، بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة ظرف زمان لاستغراق ما مضى.

وفي الحديث فوائد: منها: تحريم كفران الحقوق والنعم، إذ لا دخول في النار إلا بارتكاب الحرام.

ومنها: عظم حق الزوج على الزوجة.

ومنها: وعظ الرئيس المرؤوس وتحريضه على الطاعة.

ومنها: مراجعة المتعلم العالم والتابع المتبوع فيما قاله إذا لم يظهر له معناه.

ومنها: أن النار التي هي دار عذاب الآخرة مخلوقة اليوم، كما هو مذهب أهل السنة.

ومنها: جواز إطلاق الكفر على كفران النعمة.

ومنها: التنبيه على أن المعاصي تنقص الإيمان ولا تخرج إلى الكفر الموجب للخلود في النار، لأنهم ظنوا أنه الكفر بالله، فأجابهم ﷺ بأنه أراد كفرانهم نعمة أزواجهن.

ثم اعلم أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ مذهبه جواز تقطيع الحديث إذا كان ما يقطعه منه لا يستلزم فساد المعنى، وغرضه من ذلك تنويع الأبواب وربما يتوهم من لا يحفظ الحديث ولا له كثرة الممارسة فيه أن المختصر حديث مستقل بذاته، وليس بعض غيره لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء الحديث التام، كما في هذا الحديث، فإن أوله هنا هو قوله ﷺ: «أريت النار»، وأول التام عن ابن عباس، قَالَ: خسفت الشمس على عهد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فذكر قصة صلاة الكسوف، ثم خطبة النَّبِيِّ ﷺ، وفيها القدر المذكور هنا، وكثير ممن يعد أحاديث البُخَارِيِّ يظن أن مثل هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء، فمن ذلك قَالَ ابن الصلاح والشيخ محيي الدين النَّوَوِيُّ وغيرهما عدة أحاديثه بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها، وليس الأمر كذلك، بل إذا حرر لا يزيد على ألفي حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثاً.

(1) أطرافه 431، 748، 1052، 3202، 5197 - تحفة 5977.

أخرجه مسلم في أول كتاب العيدين رقم (884).

22 - باب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِزْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشَّرْكِ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»⁽¹⁾،

22 - باب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِزْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشَّرْكِ

(باب) يجوز فيه التنوين والإضافة إلى الجملة التي بعده وهو ساقط عند الأصلي.

(الْمَعَاصِي)، جمع معصية، وهي مخالفة الشرع بترك واجب، أو فعل محرم أعم من الكبائر والصغائر.
(مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ)، وهي زمان الفترة قبل الإسلام، سميت بذلك لكثرة الجهالات فيه.

(وَلَا يُكْفَرُ)، بفتح المثناة التحتية وسكون الكاف، وفي رواية ولا يكفر بضم الياء وتشديد الفاء المفتوحة، أي: لا ينسب إلى الكفر (صَاحِبُهَا بِإِزْتِكَابِهَا)، أي: باكتساب المعاصي والإتيان بها.

(إِلَّا بِالشَّرْكِ)، أي: بارتكاب الشرك الذي هو أكبر المعاصي، فيصح الاستثناء من الارتكاب، وقال النَوَوِيُّ: احترز بالارتكاب عن الاعتقاد، لأنه لو اعتقد حل بعض المحرمات المعلومه من الدين ضرورة، كالخمر كفر بلا خلاف، وهذا الذي ذكره هو مذهب أهل السنة والجماعة، وأما عند الخوارج فالكبيرة موجبة للكفر، وعند المعتزلة موجبة للمنزلة بين المنزلتين على ما هو المشهور منهم، وإنما قلنا على ما هو المشهور منهم لما قال المحقق التفتازاني في شرح المقاصد: ينبغي أن يكون ما اشتهر منهم مذهب بعضهم، والمختار خلافه. واستدل المؤلف على ما ذكره بقوله: (لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ)، أي: لأبي ذر حيث عيّر الرجل بأمره على ما يجيء بيانه.

(«إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»)، أي: إنك في تعبير أمه على خلق من أخلاق

(1) قال الحافظ: يعني أن كل معصية من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء، ومحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها الكفر مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحود، أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة، =

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48].

الجاهلية، ووجه الاستدلال به أن التعبير نوع من المعصية، ولو كان مرتكب المعصية يكفر لبين النبي ﷺ ولم يكتف في الإنكار عليه بقوله: إنك امرؤ فيك جاهلية.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى)، وفي رواية: عز وجل، وفي رواية: وقال الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، لأنه بَتَّ (1) الحكم على خلود عذابه، ولأن ذنبه لا ينمحي عنه أثره، فلا يستعد للعفو بخلاف غيره (2)، والمراد من الشرك في هذه الآية الكفر، لأن من جحد نبوة مُحَمَّد ﷺ مثلاً كان كافراً، ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف، وقد يرد الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر، كما في قوله تَعَالَى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: 1].

(﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾)، ما دون الشرك صغيراً أو كبيراً ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾، تفضلاً عليه وإحساناً، ووجه الاستدلال بالآية أنه تَعَالَى صير ما دون الشرك

خلاقاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ونص القرآن يرد عليهم وهو قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48] فصير ما دون الشرك تحت إمكان المغفرة، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر؛ لأن من جحد نبوة مُحَمَّد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف، قال ابن بطال: غرض البُخَارِيِّ الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ويقول: من مات على ذلك يخلد في النار والآية ترد عليهم، انتهى. قال ابن بطال: يريد أنك في تعبيره بأمه على خلق من أخلاق الجاهلية؛ لأنهم كانوا يتفاخرون بالأنساب، ولم يستحق بذلك الفعل أن يكون كأهل الجاهلية في كفرهم بالله تعالى، وغرض البُخَارِيِّ بهذا الرد على الخوارج، وروى أنه ﷺ قال لأبي ذر: «أعيرته بأمه؟ ارفع رأسك ما أنت بأفضل ممن ترى من الأحمر والأسود إلا أن تفضل في دين» وقد روي أن بلالا رضي الله عنه كان الذي عيره أبو ذر بأمه أي: بسوادها، فانطلق بلال إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فشكا إليه تعبيره بذلك، فأمره رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يدعوه، فلما جاء أبو ذر قال له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شمتت بلالا وعيرته بسواد أمه؟» قال: نعم، قال له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما كنت أحسب أنه بقي في صدرك من كبر الجاهلية شيء» فألقى أبو ذر رضي الله عنه نفسه إلى الأرض ثم وضع خده على التراب، وقال: والله لا أرفع خدي منها إلا أن يطاء بلال خدي بقدمه، فوطأ خده بقدمه، انتهى.

(1) بَتَّ: أي قطع. [المؤلف].

(2) لأن مذهب الجبائي وأبي هاشم وكثير من المحققين وهو اختيار المتأخرين أن الكبائر إنما توجب دخول النار إذا زاد عقابها على ثواب الطاعات، وأما إذا زاد الثواب يحكم بأنه لا يدخل النار. [المؤلف].

30 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ،

تحت المغفرة، فمن مات على التوحيد لا يخلد في النار، وإن ارتكب من الكبائر ما ارتكب، وهذا هو مذهب أهل الحق، وقد جاءت به الأحاديث الصحيحة منها قوله عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق»، والمراد من مات على الذنوب من غير توبة، وإلا لم يكن للفرقة بين الشرك وغيره معنى، إذ التائب من الشرك قبل الموت مغفور له، وأما عند المعتزلة فمرتكب الكبيرة مخلد في النار إن مات بلا توبة، لكن يخفف عليه، ودركته فوق دركات الكفار، كما في شرح المواقف، رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: أتى وحشي قاتل حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فقال: يَا مُحَمَّدُ، أَتَيْتَكَ مُسْتَجِيرًا فَأَجْرَنِي حَتَّى أَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قد كنت أحب أن أراك على غير جوار، فأما إذا أتيتني مستجيرا فأنت في جواري حتى تسمع كلام الله»، قَالَ: فَإِنِّي أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَقَتَلْتُ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَزَنَيْتُ، فَهَلْ يَقْبَلُ اللَّهُ تَعَالَى مِنِّي تَوْبَةً، فَصَمْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَنْزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الفرقان: 68]، الْآيَاتِ، فَتَلَاهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَرَى شَرْطًا فَلْعَلِّي لَا أَعْمَلُ صَالِحًا أَنَا فِي جَوَارِكَ حَتَّى أَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، فَانْزَلَتْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، فَدُعِيَ بِهِ، فَتَلَاهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: لَعَلِّي مِمَّنْ لَا يَشَاءُ اللَّهُ أَنَا فِي جَوَارِكَ حَتَّى أَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، فَانْزَلَتْ: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا يَقْضُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 53]، فَقَالَ: نَعَمْ، الْآنَ، لَا أَرَى شَرْطًا، فَأَسْلَمَ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ)، بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ أَبُو أَيُّوبَ الْقَاضِي بِمَكَّةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، أَيُّ: ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ وَاصِلِ)، هُوَ ابْنُ حِيَانٍ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ الْمَشْدَدَةِ (الْأَحْذَبِ) الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، وَفِي رِوَايَةٍ: هُوَ الْأَحْذَبُ، سَمِعَ الْمَعْرُورَ وَأَبَا وَائِلَ وَشَقِيقًا وَمَجَاهِدًا وَغَيْرَهُمْ، وَرَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَمُسْعَرٌ وَغَيْرُهُمْ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ثِقَةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ صَالِحُ الْحَدِيثِ، قِيلَ: مَاتَ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

عَنِ الْمَعْرُورِ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ،

وحيان إن أخذ من الحَيْن ينصرف وإن أخذ من الحياة لا ينصرف كعفان، إذا أخذ من العفة لا ينصرف، وإن أخذ من العفونة ينصرف.

(عَنِ الْمَعْرُورِ) ابْنِ سُوَيْدٍ بالعين المهملة والراء، هو ابن سويد أبو أمية الأسدي الكوفي، سمع عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبا ذر رضي الله عنهم، وروى عنه واصل الأحذب والأعمش، وقال: رأيتُه وهو ابن مائة وعشرين سنة أسود الرأس واللحية، قَالَ يحيى بن معين وأبو حاتم: ثقة، روى له الجماعة.

(قَالَ)، وفي رواية: وقال، وهو غير ظاهر (لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ)، بالمعجمة المفتوحة وتشديد الراء، واسمه جندب، بضم الجيم والذال، وحُكِيَ فتح الدال، وقيل: اسمه بُرَيْر، بضم الموحدة وراء مكررة، ابن جنادة، بضم الجيم، الغفاري بكسر الغين المعجمة قبيلة من كنانة السيد الجليل الصحابي الكبير، أسلم قديما، رُوِيَ عنه أنه قَالَ: أنا رابع أربعة في الإسلام، ويقال: كان خامس خمسة، أسلم بمكة، ثم رجع إلى بلاد قومه بإذن النَّبِيِّ ﷺ، فأقام بها حتى مضت بدر وأحد والخندق، ثم رجع إلى المدينة، فصحب النَّبِيَّ ﷺ حتى توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، سَيَّرَهُ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الرَبَذَةِ، وتوفي بها سنة اثنتين وثلاثين، وصَلَّى عليه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ودفنه بها، ثم قدم ابن مسعود المدينة، فأقام عشرة أيام فتوفي أيضًا، وزهده وتواضعه مشهور، وهو القائل: بأنه يحرم على الإنسان ما زاد على حاجته من المال، وحديث إسلامه سيأتي في إسلام الصحابة وفضائلهم رضي الله عنهم، رُوِيَ له عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائتا حديث، واحد وثمانون حديثًا اتفقا منها على اثني عشر، وانفرد الْبُخَارِيُّ بحديثين ومسلم بسبعة عشر، رَوَى عنه خلق من الصحابة منهم ابن عباس وأنس رضي الله عنهم.

(بِالرَّبَذَةِ) أي: حال كونه فيها، وهي بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة، منزل لحاج العراق على ثلاث مراحل من المدينة (وَعَلَيْهِ)، أي: لقيته، حال كونه عليه (حُلَّةً) بضم الحاء المهملة وتشديد اللام، وهي إزار ورداء، ولا يسمى حلة إلا ثوبان، سميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل على الآخر، وقد نقل بعض أهل اللغة: أن الحلة لا تكون إلا ثوبين جديدين لعلهما من طيهما، فأفاد أصل تسميته الحلة.

وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ

(وَعَلَى غُلَامِهِ) ولم يسم هذا الغلام، ويحتمل أن يكون أبا مراوح مولى أبي ذر على ما قاله الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي.

(حُلَّةٌ)، وفي رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عَنْ شُعْبَةَ أُنَيْتِ أبا ذر، فإذا حلة عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب، وفي رواية الأعمش عَنْ المَعْرُورِ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي الْأَدَبِ بَلْفَظٍ: رَأَيْتُ عَلَيْهِ بَرْدًا، وَعَلَى غُلَامِهِ بَرْدًا، فَقُلْتُ: لَوْ أَخَذْتُ هَذَا فَلَبِستُهُ كَانَتْ حَلَةً، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ جُمِعَتْ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حَلَةً، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: فَقَالَ الْقَوْمُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ أَخَذْتُ الَّذِي عَلَى غُلَامِكَ فَجَعَلْتَهُ مَعَ الَّذِي عَلَيْكَ لَكَانَتْ حَلَةً فَكَيْفَ التَّوْفِيقُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَبَيْنَ الرِّوَايَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ هُنَا، فَإِنَّهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُصِيرُ بِالْجَمْعِ حَلَتَيْنِ لَا حَلَةً وَاحِدَةً، كَمَا فِي الرِّوَايَاتِ الْآخَرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: تَحْمِلُ رِوَايَتُهُ هُنَا عَلَى الْمَجَازِ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ إِذَا ضُمَّ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبٌ آخَرُ كَانَ حَلَةً، أَوْ بِاعْتِبَارِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْجُزْءِ، وَقِيلَ: يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَرْدٌ جَيِّدٌ تَحْتَهُ ثَوْبٌ خَلِيقٌ مِنْ جِنْسِهِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَهُ لَوْ أَخَذْتُ الْبَرْدَ الْجَيِّدَ مِنْهُ وَأَضَفْتُهُ إِلَى الْبَرْدِ الْجَيِّدِ الَّذِي عَلَيْكَ وَأَعْطَيْتُ الْغُلَامَ الْبَرْدَ الْخَلِيقَ بَدَلَهُ لَكَانَتْ حَلَةً جَيِّدَةً، فَتَلْتَمِمْ بِذَلِكَ الرِّوَايَاتِ، فَيَحْمِلُ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ قَوْلَهُ: لَكَانَتْ حَلَةً عَلَى مَعْنَى كَامِلَةِ الْجُودَةِ بِأَنْ يَكُونَ التَّنْكِيرُ فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ هَذَا فَتَأَمَّلْ.

(فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ)، أَي: عَنْ سَبَبِ إِبْسَاسِهِ غُلَامَهُ نَظِيرَ إِبْسَاسِهِ مَعَ أَنْ عَادَةَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَكُونَ ثِيَابُ الْمَمْلُوكِ دُونَ ثِيَابِ سَيِّدِهِ، (فَقَالَ) أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَبِينًا لِسَبَبِ مَا فَعَلَهُ مِنْ خِلَافِ الْمَأْلُوفِ.

(إِنِّي سَابَيْتُ)⁽¹⁾، أَي: شَاتَمْتُ، هُوَ مِنَ السَّبِّ بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ،

(1) قوله: (سابيت) في رواية الإسماعيلي «شاتمت» وفي الأدب للمؤلف «كان بيني وبين رجل كلام» وزاد مسلم «من إخواني» وقيل: إن الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى أبي بكر، وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعاً. ومعنى «سابيت» وقع بيني وبينه سباب بالتخفيف، وهو من السبِّ بالتشديد وأصله القطع، وقيل: مأخوذ من السبة وهي حلقة الدبر، سُمِّيَ الْفَاحِشُ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفَاحِشِ مِنَ الْجَسَدِ، فَعُلِيَ الْأَوَّلُ الْمُرَادُ قَطْعُ الْمَسْبُوبِ، وَعَلَى الثَّانِي الْمُرَادُ كَشَفُ عَوْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ السَّابِّ إِدْءَاءُ عَوْرَةِ الْمَسْبُوبِ.

رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ أَمْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ،

وقيل: مأخوذ من السبة، وهي حلقة الدبر سمي الفاحش من القول بالفاحش من الجسد، فعلى الأول المراد بالقطع المسبوب، وعلى الثاني المراد كشف عورته، لأن من شأن الساب إبداء عورة المسبوب، وفي القاموس: سبه قطعه وطعنه في السبة، أي: الإست.

(رَجُلًا)، قَالَ النَّوَوِيُّ: سياق الحديث يدل على أن الرجل كان عبدا، وقال صاحب المنهج: والذي نعرفه أنه بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، المؤذن، مولى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وسيأتي ما يؤيده من الرواية، والظاهر أن السب كان من الجهتين، وزاد عليه التعبير، ويدل عليه ما في رواية مسلم قَالَ: أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ، فقلت: من سب الرجال سبوا إياه وأمه.

(فَعَيَّرْتُهُ)، الفاء عاطفة، وقيل تفسيرية، كأنه بين أن السب هو التعبير، والظاهر ما قدمنا من أن السب كان من الجهتين، وزاد عليه التعبير، والتعير بالمهمله، هي النسبة إلى العار والعار السبة والعيب.

(بِأُمِّهِ)، أي: بسواد أمه على ما جاء في رواية أخرى، قلت له: يا ابن السوداء، وفي رواية المؤلف في الأدب: وكانت أمه أعجمية فنلت منها والأعجمي من لا يفصح باللسان العربي، سواء كان عربيا أو عجميا.

(فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا ذَرٍّ) أصله: يا أبا ذر، فحذفت الهمزة للعلم بها تخفيفاً على ما قاله الكرمانى.

(أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟)، والاستفهام للإنكار التوبيخي.

(إِنَّكَ أَمْرُؤٌ)، هذه كلمة عينها تابعة للامها في الأحوال الثلاثة.

(فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ)، أي: خصلة من خصال الجاهلية، وهي التفاخر بالأنساب، وترك العاطف بين الجملتين لكمال الاتصال بينهما، فإن الثانية من الأولى بمنزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع اختلاف في اللفظ، والظاهر أن هذا كان منه قبل أن يعرف تحريم ذلك، وكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده، فلذلك قَالَ لَهُ ﷺ، «إِنَّكَ أَمْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ»، وإلا فأبو ذر من الإيمان بمنزلة عالية، وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَبِي ذَرٍّ: أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ ارفع رأسك ما أنت بأفضل ممن ترى من الأحمر والأسود، إلا أن تفضل في دين الله تَعَالَى،

إِخْوَانُكُمْ خَوَلُوكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ،

وَرُوِيَ أَنَّ بِلَالَ لَمَّا عَيرَهُ أَبُو ذَرٍّ بِسَوَادِ أُمِّهِ شَكَا إِلَيْهِ ﷺ تَعْيِيرَهُ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدْعُوهُ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو ذَرٍّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَتَمْتَ بِلَالَ وَعَيْرْتَهُ بِسَوَادِ أُمِّهِ»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ بَقِيَ فِي صَدْرِكَ مِنْ كِبَرِ الْجَاهِلِيَّةِ شَيْءٌ»، فَأَلْقَى أَبُو ذَرٍّ نَفْسَهُ إِلَى الْأَرْضِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَرْفَعُ خَدِّي مِنْهَا حَتَّى يَطَأَ بِلَالٌ خَدِّي بِقَدَمِيهِ، فَوَطِئَ بِلَالٌ خَدَّهُ بِقَدَمِيهِ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِخْوَانُكُمْ)، أَي: فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ مِنْ جِهَةٍ وَلَدِيَّةٍ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (خَوَلُوكُمْ)، بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَاللَّامِ، أَي: خَدَمَكُمْ وَعَبِيدَكُمْ الَّذِينَ يَتَخَوَّلُونَ أُمُورَكُمْ، أَي: يَصْلَحُونَ أُمُورَكُمْ، وَيَقُومُونَ بِهَا، يُقَالُ: خَالَ الْمَالُ يَخُولُهُ، إِذَا أَحْسَنَ الْقِيَامَ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ قَوْلُهُ إِخْوَانُكُمْ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ خَوَلُوكُمْ، وَقَدْ مَ عَ عَلَيْهِ لِلْحَصْرِ، أَي: لَيْسَ خَوَلُوكُمْ إِلَّا إِخْوَانُكُمْ، أَوْ لَلْاهْتِمَامِ بِشَأْنِ الْأَخُوَّةِ، أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ الْمَوْرَثِ لِمَلَا حَةِ الْكَلَامِ نَحْوُ قَوْلِهِ:

نَمَ وَإِنْ لَمْ أُنَمِ كِرَايَ كِرَاكَا شَاهِدِي الدَّمْعَ إِنْ ذَاكَ كَذَاكَ

وَقَالَ بَعْضُ الْمَعَانِينِ: إِنْ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ، أَيِ تَعْرِيفِ كَانِ يَفِيدُ التَّرْكِيبَ الْحَصْرَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَيْنِ حَذَفَ مِنْ كُلِّ مَنِ مَابَتَدُوهُ، أَي: هُمَ إِخْوَانُكُمْ هُمَ خَوَلُوكُمْ، وَأَعْرَبَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِالنَّصْبِ، أَي: أَحْفَظُوا، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: إِنَّهُ أَجُودُ، لَكِنْ رَوَاةُ الْمُؤَلِّفِ فِي كِتَابِ حَسَنِ الْخَلْقِ: هُمَ إِخْوَانُكُمْ يُؤَيِّدُ الرِّفْعَ، فَافْهَمْ.

(جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ)، أَي: هُمَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ قُدْرَتِكُمْ أَوْ تَحْتَ مَلِكِكُمْ، فِيهِ مَجَازٌ، وَالْأَخُوَّةُ أَيْضًا مَجَازٌ عَنْ مُطْلَقِ الْقَرَابَةِ، لِأَنَّ الْكُلَّ أَوْلَادُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ الْمَرَادُ أَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ، كَمَا نَبَهْنَاكَ عَلَيْهِ، وَالْمَمَالِيكَ الْكُفْرَةُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلُوا تَابِعِينَ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ لِلْمَمَالِيكَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ يُخَصَّصَ هَذَا الْحُكْمُ بِالْمُؤْمِنِينَ، فَتَأَمَّلْ.

(فَمَنْ) الْفَاءُ سَبَبِيَّةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْصَرَةً﴾ [الحج]:

[63]، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً.

(كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ) مِنَ الْإِطْعَامِ (مِمَّا يَأْكُلُ)، أَي: الَّذِي

وَلْيُلْبَسُهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلَّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ⁽¹⁾

يأكله، وإنما قَالَ مما يأكل ولم يقل مما يطعم مع أن فيه رعاية للمطابقة، لأن الطعم يجيء بمعنى الذوق، كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: 249]، فلو قَالَ: مما يطعم لتوهم أنه يجب الإذاقة مما يذوق، وذلك غير واجب، ولم يقل فليأكل مما يأكل إشارة إلى أن الواجب هو الإذاقة مما يأكل، وإن لم يشبعه منه هكذا، قيل: لكن الظاهر أن الأمر محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، فإن الواجب هو الإطعام مما يقتاته لا من كل ما يأكله على العموم من الأدم وطيبات العيش.

نعم يستحب ذلك، وإذا كان الأمر للإيجاب فمن للتبعض، فإذا أطعم عبده مما يقتاته كان قد أطعمه بعض ما يأكل ولا شك في وجوبه، وكذا الحال في قوله: (وَلْيُلْبَسُهُ)، من الإلباس (مِمَّا يَلْبَسُ)، من اللبس، بضم اللام (وَلَا تُكَلَّفُوهُمْ)، من التكليف، وهو تحميل على الشخص شيئاً معه كلفة، وقيل: هو الأمر بما يشق، أي: لا تحملوا عليهم ولا تأمروهم (مَا) موصولة، (يَغْلِبُهُمْ)، أي: يصير قوتهم فيه مغلوبة، ويعجز عنه أصلاً، أو من جهة الدوام⁽²⁾، والنهي فيه للتحريم، بلا خلاف.

(فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ)، أي: ما يغلبهم، وحذف لذكره آنفاً.

(فَأَعِينُوهُمْ)، أي: ساعدوهم فيه ولا تدعوهم مضطربين فيه، وفي رواية مسلم، فليعنه، قيل: ويلحق بالعبد الأجير والخادم والضعيف والدابة، هذا وقد جاء في سبب إلباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع، أصرح من هذا، وهو ما أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى أَبَا ذَرٍّ عَبْدًا، فَقَالَ أَطْعَمَهُ مِمَّا تَأْكُلُ وَأَلْبَسَهُ مِمَّا تَلْبَسُ، وَكَانَ لِأَبِي ذَرٍّ ثَوْبٌ فَشَقَّهُ نِصْفَيْنِ، فَأَعْطَى الْغُلَامَ نِصْفَهُ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطْعَمَهُ مِمَّا تَأْكُلُ وَأَلْبَسَهُ مِمَّا تَلْبَسُ، قَالَ: نَعَمْ.

وفي الحديث فوائد: منها: النهي عَنْ سب العبيد وتغييرهم بوالديهم،

(1) طرفاه 2545، 6050 - تحفة 11980.

أخرجه مسلم في الأيمان والنذور باب إطعام المملوك مما يأكل رقم (1661).

(2) أي: لا تكلفوهم ما لا يطيقونه أصلاً، أو لا يطيقون الدوام عليه. [المؤلف].

والحث على الإحسان إليهم والرفق بهم، فلا يجوز لأحد تعيير أحد بشيء من المكروه يعرفه في آبائه وخاصة نفسه، كما نهى عَنِ الفخر بالآباء، وعدم تكليفهم ما يغلبهم، وعلى تقدير التكليف الإعانة لهم.

ومنها: عدم الترفع على المسلم، وإن كان عبدا ونحوه من الضعفة، وقد تظاهرت الأدلة على الأمر باللطف بالضعفة، وخفض الجناح لهم، وعلى النهي عَنِ احتقارهم والترفع عليهم.

ومنها: استحباب الإطعام مما يأكل والإلباس مما يلبس.

ومنها: المحافظة على الأمر بالمعروف والنهي عَنِ المنكر.

ومنها جواز إطلاق الأخ على الرقيق.

تنبيه:

من لطائف الإسناد المذكور لهذا الحديث: أن فيه التحديث والعننة والسؤال، ومنها أن فيه بصرياً وواسطياً وكوفيين، ومنها أن فيه بيان الراوي لمكان لقي فيه الصحابي وسؤاله عَنِ إلباسه الداعي إلى تحديث الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في العتق والأدب أيضاً، وأخرجه مسلم في الأيمان والنذور، وأبو داود والترمذي باختلاف ألفاظهم، ثم مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقال ابن بطال: غرض البُخاريّ من الحديث الرد على الخوارج في قولهم: المذنب من المؤمنين يخلد في النار، وقال الكِرْمَانِيّ: وفي ثبوت غرض البُخاريّ منه دغدغة، إذ لا نزاع لهم في أن الصغيرة لا يكفر صاحبها، والتعيير بنحو يا ابن السوداء صغيرة، وقال محمود العَيْنِيّ: يشير بكلامه هذا إلى عدم مطابقة الحديث للترجمة، وليس كذلك؛ فإن التعيير بالأمر عظيم عندهم؛ لأنهم كانوا يتفاخرون بالأنساب، فهذا ارتكاب معصية، ولهذا أنكر النَّبِيُّ ﷺ بلفظ يدل على أشد الإنكار، ولئن سلمنا أن هذا صغيرة ولكن كونه صغيرة بالنسبة إلى ذنب فوقه، وهو بالنسبة إلى ما دونه كبيرة، فإن هذا من الأمور النسبية فسائر الذنوب بالنسبة إلى الكفر صغائر، لأنه لا ذنب أعظم من الكفر فما دون الكفر يختلف، فإن نسب إلى ما فوقه فهو صغيرة، وإن نسب إلى ما دونه فهو كبيرة، فليتأمل.

23 - باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾
فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ

23 - باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾
فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ

(باب) بالتونين، ويجوز عدمه كما مر غير مرة.

(﴿وَإِنْ﴾) للشرط، والتقدير: وإن اقتتل، (﴿طَائِفَتَانِ﴾)، الطائفة القطعة من الشيء، والمراد بها ههنا: الفرقة من الناس، قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الطائفة الواحد فما فوقه، فمن أوقع الطائفة على المفرد يريد النفس الطائفة، وقال مجاهد: الطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقال عطاء: أقلها رجلان، وقال الزجاج: الذي عندي أن أقل الطائفة اثنان، والمختار أن أقلها ثلاثة.

(﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾)، أي: تقاتلوا، والجمع باعتبار المعنى، فإن كل طائفة جمع. (﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾)، بالنصح والدعاء إلى حكم الله تَعَالَى، والتشنية هنا باعتبار اللفظ.

(فَسَمَّاهُمْ)، أي: سمى الله تَعَالَى أهل القتال (المؤمنين)، حيث قَالَ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ثم قَالَ بعد هذه الآية: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، فعلم أن صاحب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان ولا يستحق بذلك الخلود في النار، كما ذهب إليه الخوارج وأهل الاعتزال، فيكون أليق عليهم فإن قيل: إنما سماهم الله مؤمنين في الآية، وسماهم النبي ﷺ في الحديث مسلمين حال الالتقاء لا حال القتال وبعده. فالجواب أن دلالة الآية ظاهرة، فإن قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ سماهم الله إخوة، وأمر بالإصلاح بينهما، ولأنهما عاصيان قبل القتال، وهو من حين سَعَى إليه وقصده، وأما الحديث فهو محمول على معنى الآية.

وسبب نزول هذه الآية: ما رُوِيَ عَنْ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وقف رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على مجلس بعض الأنصار، وهو على حمار، وفيهم عبد الله بن أبي، فبال الحمار، فأمسك عبد الله بن أبي بأنفه، وقال: خل سبيل حمارك، فقد آذانا نَتْنُهُ، فقال عبد الله بن رواحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: واللّه إن بول حماره لأطيب من

31 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ،

مسكك، ورؤي حمارة أفضل منك، وبول حمارة أطيب من مسكك، ومضى رسول الله ﷺ، وطال الخوض بينهما، حتى استبّا وتجالدا، وجاء قوماهما، وهم الأوس والخزرج، فتجالدوا بالعصي والنعال والسعف⁽¹⁾، فرجع إليهم رسول الله ﷺ، فأصلح بينهم ونزلت. وعن مقاتل قرأها عليهم فاصطلحوا، ثم إن هذا الترتيب الذي ذكر هو رواية الأصيلي وغيره، وأما رواية أبي ذر عن مشايخه فإنه وقعت هذه الآية وحديث الأحنف، ثم حديث أبي ذر في باب واحد، بعد قوله تعالى: ﴿وَيَعْفُرْ مَا دُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48]، لكن سقط حديث أبي بكر من رواية المُستَملي، وكل من الترتيبين حسن جيد له وجه، كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ) ابن عبد الله العيشي بفتح العين المهملة وسكون الياء، آخر الحروف، وبالشين المعجمة، أبو بكر أو أبو مُحَمَّد البصري، رُوي عَنْ وهب بن خالد وحماد بن زيد وغيرهما، وروى عنه البُخَارِيُّ وأبو زرعة وأبو داود وأبو حاتم وقال: صدوق، وروى النسائي عَنْ رجل عنه، ولم يرو له مسلم شيئاً، توفي سنة ثمان أو تسع وعشرين ومائتين.

قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم أبو إِسْمَاعِيل الأزرق الأزدي البصري، سمع ثابِتًا البناني وابن سيرين وعمرو بن دينار ويحيى القطان وأيوب وخلقاً كثيراً، وروى عنه السفينان وابن المبارك ووکیع وغيرهم، قَالَ عبد الرحمن بن مهدي: أئمة الناس في زماننا أربعة: سفیان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة، وما رأيت أعلم من حماد ابن زيد ولا سفیان ولا مالك، وقال ابن سعد: كان حماد بن زيد ثقة ثبتاً حجة كثير الحديث، وأنشد ابن المبارك فيه:

أيها الطالب علما	أثت حماد بن زيد
فخذ العلم بحلم	ثم قيده بقيد
ودع البدعة من	آثار عمرو بن عبيد

ولد سنة ثمان وتسعين، وتوفي في رمضان بالبصرة سنة تسع وسبعين وهو ابن إحدى وثمانين، رَوَى له الجماعة.

(1) السعف: جريد النخل، قاموس. [المؤلف].

حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، وَيُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ،

قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني، (وَيُونُسُ)، هو ابن عبيد بن دينار البصري، رأى أنس بن مالك، وسمع الحسن البصري ومحمد بن سيرين وغيرهما، وروى عنه سفيان الثوري والحمدان وغيرهم، قَالَ أحمد ويحيى: ثقة، توفي سنة تسع وثلاثين ومائة، قَالَ مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري: رأيت سليمان وعبد الله ابني علي بن عبد الله بن عباس وجعفر، ومحمدا، ابني سليمان بن علي يحملون جنازته على أعناقهم، فقال عبد الله: هذا هو الشرف، كلاهما، (عَنِ الْحَسَنِ)، هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن الأنصاري مولا هم البصري مولى زيد بن ثابت، ويقال: مولى جابر بن عبد الله الأنصاري، وأمه اسمها خيرة بالخاء المعجمة وسكون المثناة التحتية مولاة لأم سلمة زوج النبي ﷺ، ولد لستين بقينا من خلافة عمر رضي الله عنه.

وقيل: إن أمه ربما كانت تغيب فيكي الحسن فتعطيه أم سلمة ثديها تعلقه إلى أن تجيء أمه فيدر ثديها فتشربه فيرون تلك الفصاحة والحكمة من بركتها، ونشأ الحسن بوادي القرى.

وقال الحسن: غزونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من أصحاب رسول الله ﷺ، سمع ابن عمر وأنسا وقيس بن عاصم وغيرهم من الصحابة، وعن الفضيل بن عياض قَالَ: سألت هشام بن حسان كم أدرك الحسن من الصحابة، قَالَ: مائة وثلاثين، قَالَ: فابن سيرين، قَالَ: ثلاثين، ولم يصح للحسن سماع من عائشة رضي الله عنها، قَالَ ابن معين: لم يسمع، الحسن⁽¹⁾ من أبي بكر ولا من جابر بن عبد الله، ولا من أبي هريرة، وسئل أبو زرعة ألقى الحسن أحدا من البدرين، قَالَ: رأيهم رؤية، رأى عثمان وعلياً رضي الله عنهما، قيل له: سمع منهما، قَالَ: لا كان الحسن يوم بويع علي رضي الله ابن أربع عشرة سنة، رأى علياً بالمدينة، ثم خرج على الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك، قَالَ أبو زرعة: لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولا رآه، ومن قَالَ في الحديث عَنِ

(1) وأما ما يجيء في الفتن من أنه قَالَ الحسن ولقد سمعت أبا بكره قَالَ بينا النبي ﷺ يخطب الحديث، فقد قَالَ أبو الوليد الباقي هذا الحسن المذكور إنما هو الحسن بن علي رضي الله عنهما، وليس بالحسن البصري، فافهم.

عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ،

الحسن حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَمِعَ مِنْ ابْنِ عَمْرِو حَدِيثًا وَاحِدًا، وَعَنْ ابْنِ رَجَاءٍ، وَقَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ مَتَى خَرَجْتَ مِنَ الْمَدِينَةِ، قَالَ: عَامَ صَفِينٍ، قُلْتُ: فَمَتَى احْتَلَمْتَ؟ قَالَ: عَامَ صَفِينٍ.

وقال ابن سعد: كان الحسن جامعًا عالمًا فقيهاً، ثقة مأمونا عابداً، ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، قدم مكة فأجلسوه واجتمع الناس إليه فيهم طاووس وعطاء ومجاهد وعمرو بن شعيب فحدثهم، فقالوا: أَوْ قَالَ بعضهم: لم ير مثل هذا قط، توفي سنة ست عشر ومائة، وتوفي بعده ابن سيرين بمائة يوم، روى له الجماعة.

(عَنِ الْأَخْنَفِ)، بالمهملة والنون هو أبو بحر (ابْنُ قَيْسٍ) واسمه الضحاك، وقيل: صخر بن قيس بن معاوية، والأخنف لقبه، ولد وهو أخنف، أي: أعوج من الحنف، وهو الأعوجاج في الرجل، وهو أن يقبل إحدى الإبهامين من إحدى الرجلين على الأخرى، وقيل: هو الذي يمشي على ظهر قدمه من شقها الذي يلي خنصرها، أدرك زمن النَّبِيِّ ﷺ، وأسلم على عهده ولم يره، وفد إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان رئيس بني تميم في الإسلام، وبه يضرب المثل في الحلم، وهو الذي افتتح مروروذ، وكان الإمامان الحسن وابن سيرين في جيشه، وولد الأخنف ملتزق الألتين حتى شق ما بينهما، وكان أعور، سمع عمر وعلياً والعباس وغيرهم، وعنه الحسن وغيره.

قَالَ الْأَخْنَفُ: بَيْنَا أَنَا أَطُوفُ فِي زَمَنِ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْ أَخَذَ بِيَدِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ، يَعْنِي: صَحَابِيًّا، فَقَالَ: أَبْشُرْكَ، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: أَتَذْكُرُ إِذْ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِكَ بَنِي سَعْدٍ، فَجَعَلْتُ أَعْرَضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ وَأَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ أَنْتَ: إِنَّهُ لَيَدْعُو إِلَى خَيْرٍ وَمَا أَسْمَعُ إِلَّا حَسَنًا، وَإِنِّي ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَخْنَفِ»، فَلَا شَيْءَ عِنْدِي أَرْجِي مِنْ ذَلِكَ، تَوَفَّى بِالْكُوفَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

(قَالَ)، أي: أَنَّهُ قَالَ الْأَخْنَفُ (ذَهَبْتُ لَأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ)، يَعْنِي: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَكَانَ الْأَخْنَفُ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ بِقَوْمِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، لِيُقَاتِلَ مَعَهُ، فَفَنَاهَا أَبُو بَكْرَةَ فَرَجَعَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ

فَلَقَيْنِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ: أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّئِيهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»،

المؤلف في الفتن: أريد نصرة ابن عم رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فما قيل من أنه يعني عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمردود.

(فَلَقَيْنِي)، أي: صادفني (أَبُو بَكْرَةَ)، نفع، بصيغة التصغير، ابن الحارث ابن كلدة بالكاف واللام والdal المفتوحات الثقفي، كان أسلم في حصن الطائف، وعجز عن الخروج منه، فتدلى في النزول إلى النَّبِيِّ ﷺ في بكرة، وكُنِيَ أبا بكرة، وأعتقه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وهو معدود من مواليه، وكان من فضلاء الصحابة وصالحهم، ولم يزل مجتهدا في العبادة حتى توفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين، رُوِيَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة حديث واثنا وثلاثون حديثا، اتفقا على ثمانية، وانفرد البُخَارِيُّ بخمسة، ومسلم بحديث، روى عنه ابناه والحسن البصري والأحنف، روى له الجماعة.

(فَقَالَ: أَيْنَ)، أي: أي مكان (تُرِيدُ؟ قُلْتُ) وفي رواية: فقلت (أَنْصُرُ)، أي: أريد مكانا أنصر فتطابق السؤال والجواب (هَذَا الرَّجُلَ، قَالَ)، أي: أبو بكرة (ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ)، أي: قائلًا أو قوله على أن يكون بدل اشتمال.

(إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّئِيهِمَا) فضرب كل واحد منهما الآخر.

وفي الرواية الأخرى إذا تواجه المسلمان، أي: إذا ضرب كل واحد منهما وجه صاحبه، أي: ذاته وجملته (فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ)، قَالَ عِيَاض وغيره: معناه أن جازاهما الله تَعَالَى وعاقبهما، ويقال معناه: أنهما مستحقان لها وأمرهما إلى الله عز وجل، كما هو مصرح به في حديث عبادة: «إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُمَا وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُمَا»، ثم أخرجهما من النار، فأدخلهما الجنة، ونظير هذا الحديث في المعنى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ﴾، إذ معناه هذا جزاؤه، وليس بلازم أن يجازى فلا إشعار فيه بمذهب المعتزلة، ثم إنه محمول على غير المتأول، وأما إذا صدر عن اجتهاد وظن صلاح ديني فهما مأجوران مثابان، من أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، وما وقع بين الصحابة فهو من هذا القسم، فالحديث ليس عامًا، وإنما منع أبو بكرة الأحنف منه، وامتنع

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ، قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»⁽¹⁾.

بنفسه اجتهادا منه، فهو مثاب أيضا.

وقد اختلف العلماء في القتال في الفتنة، فمَنع بعضهم القتال فيها، وإن دخلوا عليه عملاً بظاهر هذا الحديث وبحديث أبي بكر في صحيح مسلم الطويل: «أنها ستكون فتن»، الحديث، وقالوا: لا يقاتل وإن دخلوا عليه وطلبوا قتله، ولا يجوز له المدافعة عن نفسه، لأن الطالب متأول، وهذا مذهب أبي بكر وغيره، وقال عمران بن حصين وابن عمر وغيرهما: لا يدخل فيها، فإن قصدوا دفع عن نفسه، وقال معظم الصحابة والتابعين: يجب نصر الحق، وقاتل الباغين، لقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيٍّ حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 9]، وهذا هو الصحيح، ويتأول أحاديث المنع على من لم يظهر له الحق، أو على عدم التأويل لواحد منهما، ولو كان كما قَالَ الأولون لظهر الفساد واستطالوا، وقد رجح الأحنف عن رأي أبي بكر في ذلك، وشهد مع علي باقي حروبه.

والحق الذي عليه أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة وحسن الظن بهم، والتأويل لهم، وإنهم مجتهدون متأولون لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا فمنهم المخطئ في اجتهاده والمصيب، وقد رفع الله الحرج عن المجتهد المخطئ في الفروع، وضعف أجر المصيب، وتوقف الطبري وغيره في تعيين المحق منهم، وصرح به الجمهور، وقالوا: إن علياً رضي الله عنه وأشياعه كانوا مصيبين، إذ كان أحق الناس بها وأفضل من على وجه الدنيا يومئذ.

(فَقُلْتُ)، أي: قَالَ أبو بكر: فقلت. وفي رواية: قلت: (يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا) مبتدأ (الْقَاتِلُ) خبره، أي: هذا يستحق النار، لأنه قاتل، ويقال: هذا مبتدأ والقاتل مبتدأ ثان وخبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول، والتقدير هذا القاتل يستحق النار لكونه ظالماً (فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ) يكون في النار وهو مظلوم.

(قَالَ) ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»، وفي رواية: إنه أراد قتل

(1) طراهه 6875، 7083 - تحفة 11655 - 1/15.

أخرجه مسلم في الفتن وأشرط الساعة باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما رقم (2888).

صاحبه ، قَالَ القاضي : فيه حجة لمن قَالَ إن العزم على الذنب والعقد على عمله

قال ابن أبي جمرة في البهجة : ظَاهِرُ الحديث يدل على لحوق الوعيد بمن اتصف بهاتين الصفتين المذكورتين. والكلام عليه من وجوه:
الوجه الأول: قوله عليه السلام: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّئِهِمَا».

هل يحمل على العموم أو على الخصوص؟ ظاهر اللفظ العموم وليس هو كذلك في الحقيقة، وإنما هو محمول على الخصوص. وبيان ذلك أنهما قد يلتقيان بغير قصد، وإذا وقع القتل على هذه الحالة كان قتل خطأ، والإجماع قائم على سقوط الإثم عن قاتل الخطأ؛ وقد يكون التقاؤهما على اختلاف تأويل، فيكون كل منهما تأول فظهر له في تأويله الحق، فقاتل على الحق، وإذا كان قتالهما على هذه الحالة لم يتناولهما عموم الحديث، ومثل ذلك قتال بعض السلف وهم مشهود لهم بالجنة الفريقان معا؛ وقد يكون التقاؤهما لتعلم الحرب فتكون الضربة خاطئة فيقع القتل، ولا يقع عليه الوعيد لأنه خطأ؛ وقد يكون أحدهما يدفع عن نفسه والآخر طالب له بالظلم فيتأول الوعيد الظالم ولا يتأول الآخر، ولهذا وجوه عديدة يطول تتبعها.

فبان بهذا أن اللفظ محمول على الخصوص لا على العموم. والخصوص هو أن يكون كل واحد منها قاصدا لقتل صاحبه ظلما وعدوانا بغير تأويل ولا شبهة ولا حق.

وهنا تنبيه لمن أتاها لص أو محارب ليسفك دمه أو يأخذ ماله، أن لا يقاتله بنية أن يسفك دمه وإنما يقاتله بنية أن يدفعه عن نفسه وماله. فإن خرجت الضربة منه خاطئة فمات بها اللص كان شر قتيل، وإن قتل هو كان شهيدا لقوله عليه السلام: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ يَهْوُوْهُ شَهِيدٌ». وقد قال الفقهاء في هذا الموضع إنه إذا كان في سعة ناشده الله عز وجل في الترك، وإن لم يكن في سعة دفع عن نفسه بالنية التي ذكرناها، ثم إذا خرج له بهذه النية فإن جرحه فلا يجهز عليه، وإن هرب عنه فلا يتبعه، وإن سبقت منه الضربة فمات بها اللص فليس له في سلبه شيء.

الوجه الثاني: فيه دليل لأهل السنة في كونهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب، لأنه عليه السلام قال: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّئِهِمَا» فسامهما مسلمين مع ارتكاب هذا الذنب العظيم، ولم يخرجهما عن دائرة الإسلام.

الوجه الثالث: لقائل أن يقول: لم خصَّ عليه السلام هذا الالتقاء بالسيف دون غيره من الأسلحة؟

والجواب: أن ذلك من باب الخاص والمراد به العام، لأن السيوف كانت في الغالب من عدة العرب، فنبه عليه السلام بالغالب عن الكل، فكل من تلاقى بأي نوع كان من السلاح المعدة عادة للقتل بهذه النية المحذورة تناوله الحديث. وقد جاء عن الشارع عليه السلام النهي عن أقل من هذا، وهي الإشارة بالحديدة، ويؤيد ذلك عموم قوله عز وجل: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِدًا فَقَدْ حَزَّ أَوْهُ. جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَتْهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿١٦٧﴾ [النساء: 93] فلم يخص آلة عن غيرها.

الوجه الرابع: قوله عليه السلام: «فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، إثم هذين هل هو واحد ويسمى المقتول قاتلا كما سمى القاتل قاتلا، أو ليس إثمهما واحدا وإنما يستوجبان جميعا دخول النار =

معصية، بخلاف الهم المعفو عنه، وللمخالف في ذلك أن يقول هذا قد فعل أكثر

بإثمين مختلفين كما يدخلها المؤمن العاصي والكافر، وليس دخولهما على حد سواء؟
أما صيغة قوله عليه السلام: «فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» فلا يؤخذ منه تفرقة، وما ذكر عليه السلام آخر الحديث يقتضي أن لا تفرقة بينهما وهو قوله عليه السلام: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» لأنه لما سئل: هذا القاتل فما بال المقتول؟ لأنهم قد علموا بمقتضى التنزيل أن القاتل محكوم له بالنار وأن المقتول محكوم له بمغفرة الذنوب لقوله تَعَالَى حكاية عن ولد آدم عليه السلام: «إِنَّ أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ» [المائدة: 29]، فأزال عليه السلام الإشكال الذي وقع للصحابه بما تقدم ذكره، فأعلمهم أنه استوجب ذلك بحرصه وفساد نيته، وأن الحرص عمل يتضمنه فساد النية، فقد تساوى المقتول مع القاتل في هاتين الصفتين لأن ما في قوة البشر قد عمله كل واحد منهما وإبقاء عمر أحدهما وإنفاذ عمر الآخر ليس من قوة البشر، ولأنه قد ختم عمره بالحرص على قتل مسلم وقد قال عليه السلام: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ»، ولأن الشريعة قد شددت في القتل حيث جعلت أقل الأجزاء منه كالفعل كله، وهو أنه إذا اجتمعت جماعة على قتل واحد وتولى القتل واحد منهم ولم يحصل من الكل إلا المساعدة بالحضور فهم الكل عند الشرع قاتلون يجب قتلهم عن آخرهم، فإذا كان هذا في حق من حضر ولم يحصل منه غير ذلك فناهيك به فيمن حضر وحرص واجتهد، وقد جاء في القتل ما هو أشد من هذا كله وهو قوله عليه السلام: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَيْنَ عَيْنَيْهِ مَكُوثٌ يَأْسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». فإذا كان هذا المعين بشطر كلمة فمن باب أولى من أجمع ثلاثاً وهي غاية ما يمكن من قوة البشر وهي الحضور والحرص والاجتهاد. فبان بهذه العلة التي أعطاها عليه السلام أنه لا يبرء القاتل بإثم صاحبه إلا إذا كان صاحبه لم ينو له نية فاسدة ولم يسع له في ضرر، فلما كانت نية هذا وعمله فاسدين استوى مع صاحبه في دخول النار كما تقدم.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن بعض العصاة من هذه الأمة يدخلون النار، لأنه عليه السلام سماهما مسلمين وأخبر بأنهما يدخلان النار، وقد زاد عليه السلام هذا بيانا وإيضاحا في حديث آخر حيث قال: «الْإِيمَانُ إِيْمَانَانِ» وقد بينا معنى ذلك حين أوردناه في الحديث المتقدم وهو حديث المحبة في الله والبغض في الله.

الوجه السادس: إخباره عليه السلام عن القاتل بدخول النار، هل المراد به التأبيد تاب أو اقتص منه، أو في الحال، فإن تاب أو اقتص منه ارتفع الإثم عنه ولم يدخل النار؟

وقد اختلف العلماء في ذلك خلفا وسلفا: فمن قائل يقول ليس له توبة، وهو ابن عباس وزيد ابن ثابت في أحد قوليهما؛ ومن قائل يقول له توبة وهو المشهور، وهو مذهب أهل السنة.

واحتج الأولون بقوله تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاءُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» ﴿١٣٧﴾ [النساء: 93].

واحتج الآخرون بالآي والحديث.

أما الآي فقوله تعالى: «وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ =

من العزم، وهو المواجهة والقتال، وقال النووي: والأول هو الصحيح الذي

أشأما ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهْلَكًا﴾ [١٦] إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَرَ وَآمَرَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾ [الفرقان: 68-70] فاستثنى عز وجل التائبين من غيرهم. وتأولوا ما احتج به الأولون بأن قالوا ذلك جزاؤه إن جازاه. وأما الحديث فقوله عليه السلام: «التَّوْبَةُ تَجُوبُ مَا قَبْلَهَا» وهذا اللفظ يعم القتل وغيره، فمن أخرج القتل من تحت هذا العموم يحتاج إلى دليل. وقد كان بعض العلماء إذا سئل هل للقاتل من توبة؟ ينظر في حال السائل فإن ظهرت له عليه تهمة القتل قال له توبة، وإن ظهرت له منه الشراهة وإرادة الإقدام على القتل قال لا توبة له، فبلغ ذلك بعض الفضلاء من العلماء فاستحسنه، هذا ما تضمنه اختلافهم في التوبة. وأما القصاص فقد اختلفوا فيه أيضا، فمن قائل يقول بأن القصاص لا يرفع الإثم، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 179] فقالوا إنما جعل القصاص مصلحة للناس وردع بعضهم عن بعض والمقتول المظلوم حقه باق يأخذه يوم القيامة؛ ومن قائل يقول يرفع الإثم إذا وقع القصاص، واحتجوا بالحديث الذي تقدم قبل هذا وهو نص في الباب، وهذا هو الحق الذي لا خفاء فيه لقوله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44] وهو عليه السلام أعلم بمقتضى الآية من المتأولين فيها.

الوجه السابع: إخباره عليه السلام عن المقتول أنه في النار، هل ذلك على التأييد أو له الخروج منها بعد ذلك؟ محتمل للوجهين معا، ومثله القاتل أيضا إن مات قبل التوبة أو القصاص. فلما في هذا الأمر من الخطر، وهو أن يتردد كل واحد منهما بين أمرين: أحدهما: فيه ما ذكرنا من الخطر والخوف الشديد وهو المقتول هل يخلد في النار أو لا يخلد، والقاتل مثله في ذلك الخطر العظيم إن مات قبل أن يتوب أو يقتص منه؛ والثاني: ما في القاتل من الخلاف إذا تاب أو اقتص منه هل يكون ذلك مانعا له من دخول النار أو لا على ما بيناه، وكل واحد منهما عند الشروع محتمل لأحد الموضعين المذكورين، فلاجل هذا أخبر عليه السلام بذلك ليكون ردعا وزجرا.

الوجه الثامن: الظالم والمظلوم هل يلتحقان بالقاتل والمقتول - أعني في الإثم وأما التخليد فلا - إذا قصد كل واحد منهما ظلم صاحبه أم لا؟

أما الظلم فليس يشبه القتل من كل الجهات، لأن الظلم على نوعين: حسي ومعنوي. فالحسي منه ما كان في الدماء والأموال والأعراض كما نص عليه السلام في حجة الوداع، فالدماء قد تقدم الكلام عليه، والظلم في الأموال لا يلتحق بما تقدم وهو القاتل والمقتول، لأننا لا نقول للثاني ظلما إلا من جهة التجنيس كما قال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: 40]، فالسيئة الثانية ليست بسيئة حقيقة وإنما هي قصاص، فسميت سيئة من جهة المجانسة وهو من فصيح الكلام. وفي كيفية انتصاف الثاني من الأول نتكلم عليه في موضعه من داخل الكتاب إن شاء الله تعالى، وبقي الكلام هنا على الظلم المعنوي وهو المناسب للموضع، وهو على قسمين: نية بلا عمل ولا تسبب، ونية بعمل أو تسبب.

-فالذي هو نية بلا عمل ولا تسبب: فهو مثل البغي والحسد والبغض، وما أشبه ذلك من النيات =

عليه الجمهور، والحاصل أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن نفسه عليها أثم في اعتقاده وعزمه، ولهذا جاء بلفظ الحرص في الحديث، ويحمل ما وقع من نحو قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»، ومن قوله ﷺ: «إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُهَا عَلَيْهِ»، على أن ذلك فيما لم يوطن نفسه عليها، وإنما مر ذلك بفكره من غير استقرار، ويسمى هذا وهما، فإن قيل: لم أدخل الحرص على القتل وهو صغيرة في سلك القتل وهو كبيرة،

= السوء المحذورة شرعا، لقوله عليه السلام: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»، فهذا وما أشبهه ليس كالأعراض والأموال يتحاسبان فمن فضل له عند صاحبه شيء اقتص منه، وإنما ذلك مثل القاتل والمقتول وهو أنهما يعذبان معا ولا ينقص عذاب أحدهما من عذاب الآخر شيئا، لأن أمور الباطن في الشر والخير أشد من الظاهر، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»، وليس المراد بالقلب هنا الجارحة وإنما المراد ما يكون في القلب، يزيد هذا إيضاحا وبيانا لقوله عليه السلام لابن عباس: «إِنْ قَلْبُكَ أَنْ تُمِيسِي وَتُضَيِّحَ وَلَيْسَ فِي قَلْبِكَ غِشٌّ لِأَحَدٍ فَأَفْعَلْ»، ثم قال له: «يَا بُنَيَّ، وَذَلِكَ مِنْ سُنَّتِي وَمَنْ أَحْبَبَ سُنَّتِي فَكَأَنَّمَا أَحْبَبَنِی وَمَنْ أَحْبَبَنِی كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ» وقال عليه السلام: «مَنْ أَضْبَحَ وَأَفْسَى لَا يَبُوءُ ظُلْمَ أَحَدٍ غَفَرَ لَهُ مَا جَنَأَ»، وقال عليه السلام في ضده: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ صَارَ بِمُسْلِمٍ ضَرًّا لِلَّهِ بِهِ، وَمَنْ مَكَرَ بِمُسْلِمٍ مَكَرَ اللَّهُ بِهِ»، والآي والأحاديث في ذلك كثيرة.

- وأما الذي هو بالنية والعمل: فهو مثل قطعة الرحم؛ لأنهما إذا تقاطعا معا لا ينقص كل واحد منهما من الوعيد الذي توعد على ذلك شيئا، ولا عذر له في أنه قاطعه غيره قبل لقوله عليه السلام: «وَأَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ»، وإخباره عليه السلام بأن الله عز وجل لما أن خلق الخلق قالت الرحم: يا رب هذا مقام العائذ بك من القطيعة فقال: أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع قطعك؟ قالت بلى يا رب، قال: فهو لك. وأما الذي بالنية والتسبب: فهو مثل الذي يسعى للشخص في خديعة أو مكر أو ما يغيره، وإن كان لم يصل إليه ما قصده به من الأذى، لأن نيته الفاسدة وتسببه فيما فيه الأذى لمسلم ممنوعين معا وصل ذلك أو لو يصل، فكان مثل من تقدم لا ينقص من ظلم أحدهما للآخر شيء، لأن كل واحد منهما قد سعى في ظهر الغيب لأخيه فيما منع منه شرعا من نية فاسدة وتسبب فساد، ولأجل هذا كان الفضلاء من أهل العلم والعمل الذين رزقوا نور البصيرة لم يبغيضوا أهل المعاصي والمخالفات لذواتهم، وإنما بغضوا منهم تلك الأفعال التي نهى الشرع عنها وذمها، وأشفقوا عليهم لما به ابتلوا من سابق القدر عليهم، وخافوا على أنفسهم لاحتمال تعدي الأمر إليهم، فكانوا بين بغض لأجل ما أمروا به وإشفاق لأجل ما به طبعوا وخوف من ممكن يتوقعوه، وكفى في ذلك تنبيها. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: 2] أي: لا يحملكم ما جبلتم عليه من رأفة بالإيمان على أن تضيعوا ما كلفتم به من توفية الحدود، والله الموفق.

24 - باب ظَلَمَ دُونَ ظُلْمٍ

32 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشْرٌ،

أجيب: بأنه أدخلهما في سلك واحد في مجرد كون صاحبهما في النار، وإن تفاوتتا صغرا أو كبيرا، ثم إن من لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنونة والسماع، ومنها: أن رجاله كلهم بصريون.

ومنها: أن فيهم ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم الأحنف والحسن وأيوب، وقد أخرج المتن المؤلف في الفتن أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.

24 - باب ظَلَمَ دُونَ ظُلْمٍ

(باب: ظَلَمَ) بالرفع (دُونَ ظُلْمٍ) يعني بعض الظلم أخف من بعض في الظلمية وسوء العاقبة، أو كلمة دُونَ بمعنى غير، أي: أنواع الظلم مختلفة متغايرة، كما قيل، وهذا لفظ أثر رواه الإمام أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء بن أبي رباح وغيره، وأخذه المؤلف ووضعه ترجمة، ثم رتب عليه الحديث المرفوع، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول: هو أن الله تَعَالَى سمى البغاة مؤمنين، ولم ينف عنهم اسم الإيمان مع كونهم عصاة، ولا شك أن المعصية ظلم، والظلم في ذاته مختلف، فأشار في هذا الباب إلى أن الظلم أنواع، حيث قَالَ: ظلم دون ظلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ)، هشام بن عبد الملك الطيالسي الباهلي البصري، وقد

مر.

(قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج.

(ح) بالمهملة، إشارة إلى تحويل السند أو بالمعجمة إشارة إلى المؤلف، لأنها رمزه، أي: (قَالَ) الْبُخَارِيُّ، وفي نسخة: هي ساقطة.

(وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (بِشْرٌ) ابْنُ خَالِدِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيُّ بكسر الموحدة وسكون المعجمة، هو ابن خالد أبو مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيُّ كما في نسخة المعروف بالفرائضي، روى عنه الْبُخَارِيُّ ومسلم وأبو داود والنسائي وقال: ثقة، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ابْنُ جَعْفَرٍ، أَي: ابْنِ جَعْفَرٍ، كَمَا فِي رَوَايَةٍ، هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْهَذَلِيُّ الْبَصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِغَنْدَرٍ كَجَنْدَبٍ، وَقَنْفَذَ بِمَعْنَى الْمَبْرَمِ الْمَلَحَ، لَقِبَ بِهِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ السُّؤَالِ فِي مَجْلِسِ ابْنِ جَرِيرٍ حِينَ قَدِمَ الْبَصْرَةَ، فَأَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَحَدَّثَ بِحَدِيثِ عَنِ الْحَسَنِ، فَأَنْكَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَرِيدُ اسْكُتْ يَا غَنْدَرُ فَلَزِمَهُ، وَقَدْ تَلَقَّبَ عَشْرَةَ أَنْفُسَ بِغَنْدَرٍ، سَمِعَ السَّفِيَانِيْنَ وَشُعْبَةَ وَجَالِسَهُ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، وَكَانَ شُعْبَةُ زَوْجَ امْرَأَةٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَعَلِيُّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَبَنْدَارٌ وَخُلِقَ كَثِيرٌ، صَامَ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا خَمْسِينَ سَنَةً، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّاسِ كِتَابًا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ فِي شُعْبَةَ ثَقَّةٌ، تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً، قَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ. (عَنْ شُعْبَةَ) ابْنِ الْحَجَّاجِ، (عَنْ سُلَيْمَانَ)، هُوَ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ مَهْرَانَ الْأَسَدِيُّ الْكَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ الْأَعْمَشُ⁽¹⁾، وَكَاهِلٌ هُوَ أَسَدٌ بْنُ خَزِيمَةَ، وَيُقَالُ: أَصْلُهُ مِنْ طَبْرِسْتَانَ مِنْ قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا: دُبَاوَنْدَ، بَضُمَ الدَّالُ وَفُتِحَ الْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ، وَفُتِحَ الْوَاوُ وَسَكُونُ النُّونِ، وَفِي آخِرِهِ دَالٌ مَهْمَلَةٌ، وَلَدَ بِهَا الْأَعْمَشُ وَجَاءَ بِهِ أَبُوهُ جَمِيلٌ إِلَى الْكُوفَةِ، فَاشْتَرَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ فَأَعْتَقَهُ، وَظَهَرَ لِلْأَعْمَشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ حَدِيثٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ، وَكَانَ فَصِيحًا، لَمْ يَلْحَنْ قَطُّ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ سَبِيِّ الدَّيْلَمِ، يُقَالُ: إِنَّهُ شَهِدَ قَتْلَ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّ الْأَعْمَشَ وَلَدَ يَوْمَ قَتْلِ الْحُسَيْنِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَقَالَ الْبُخَّارِيُّ: وَلَدَ سَنَةَ سِتِّينَ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، رَأَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَسَمِعَ أَبَا وَائِلَ وَالْمَعْرُورَ وَمَجَاهِدَ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيَّ وَالتَّيْمِيَّ وَالشَّعْبِيَّ وَخُلُقًا، وَرَوَى عَنْهُ السَّبْعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ وَسَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ وَخُلِقَ سِوَاهُمْ، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: كَانَ الْأَعْمَشُ مِنَ النَّسَاكِ الْمَحَافِظِينَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَكَانَ عَلَامَةً الْإِسْلَامِ، وَقَالَ وَكِيعٌ: بَقِيَ الْأَعْمَشُ قَرِيبًا مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً لَمْ تَفْتَهُ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: كَانَ جَرِيرٌ إِذَا حَدَّثَ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: هَذَا الدِّيبَاجُ الْخَسْرَوَانِيُّ، وَكَانَ شُعْبَةُ إِذَا حَدَّثَ عَنْهُ قَالَ: الْمَصْحَفُ

(1) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْعَمَشُ ضَعْفُ الرُّؤْيَةِ مَعَ سَيْلَانٍ دَمْعُهَا انْتَهَى. وَكَانَ فِي عَيْنِ سُلَيْمَانَ ضَعْفٌ. [المؤلف].

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ،

المصحف، سماه المصحف لصدقه، وكان يسمى بسيد المحدثين، وقال عيسى بن يونس: لم نر نحن ولا القرن الذين قبلنا مثل الأعمش، وما رأيت السلاطين عند أحد أحقر منهم عند الأعمش مع فقره وحاجته، وقال وكيع: راح الأعمش إلى الجمعة، وقد قلب الفروة جلدها على جلده وصوفها إلى خارج، وعلى كتفه منديل الخوان مكان الرداء.

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، نسبة إلى جده الأعلى الكوفي التابعي، إمام أهل الكوفة، دخل على عائشة رضي الله عنها ولم يثبت له منها سماع، وقال العجلي: أدرك جماعة من الصحابة ولم يحدث عَنْ أحد منهم، وكان ثقة أجمع على جلالته وإمامته علماً وعملاً، وكان مفتي أهل زمانه، وكان أعور، وحمل عنه العلم وهو ابن ثماني عشرة سنة، سمع علقمة والأسود ابن يزيد خاله، ومسروقاً وخلقاً كثيراً، وروى عنه الشعبي ومنصور والأعمش وغيرهم، وقال الشعبي: لما مات إبراهيم ما ترك أحداً أعلم منه ولا أفقه، فقيل له: ولا الحسن وابن سيرين، قَالَ: ولا هما، ولا من أهل البصرة والكوفة والحجاز، وفي رواية: ولا بالشام، قَالَ الأعمش: كان إبراهيم صيرفي الحديث، مات وهو مُخْتَفٍ من الحجاج، ولم ير جنازته إلا سبعة أنفس سنة ست وتسعين وهو ابن تسع وقيل ثمان وخمسين، روى له الجماعة.

(عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي عم والدته إبراهيم النخعي؛ لأن أم إبراهيم مليكة ابنة يزيد، وهي أخت الأسود بن يزيد، روى عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسمع من عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وروى عنه أبو وائل وإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم، اتفق على جلالته وتوثيقه ورفعة قدره وكمال منزلته، وقال إبراهيم النخعي: كان علقمة يشبه عبد الله بن مسعود، وقال أبو إسحاق: كان علقمة من الربانيين، وقال أبو قيس: رأيت إبراهيم آخذاً بركاب علقمة، ويكنى أبا شبل ولم يولد له قط، مات سنة اثنتين وستين وقيل: وسبعين، روى له الجماعة إلا ابن ماجة.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قد تقدم ذكره في أول كتاب الإيمان، ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث بصورة الجمع والإفراد

قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82] قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ⁽¹⁾؟

والعنينة، ومنها أن فيه ثلاثة من التابعين الكوفيين، يروي بعضهم عن بعض الأعمش وإبراهيم وعلقمة، ومنها أن رواه كلهم حفاظ أئمة أجلاء فقهاء في نهاية من الجلالة، وهذا الإسناد أحد ما قيل فيه أنه أصح الأسانيد، وقد أخرج متنه المؤلف في باب أحاديث الأنبياء عليهم السلام وفي التفسير أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان والترمذي أيضًا.

(لَمَّا نَزَلَتْ)، وفي رواية: قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ، أي: هذه الآية (﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾)، من لبست الأمر ألبسه بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل إذا خلطته، وفي لبس الثوب بضده، والمصدر من الأول لبس بفتح اللام، وفي الثاني لبس بالضم، والمعنى ولم يخلطوا (﴿إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾)، وهو في أصل الوضع: وضع الشيء في غير موضعه، والمراد هنا: هو الشرك كما سيجيء، وتام الآية: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ أي: الأمن من التخليد في النار، ﴿وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ إلى طريق الجنة، لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين لما فهموا الظلم على الإطلاق بناء على أن قوله: (﴿يَظْلِمُ﴾) نكرة في سياق النفي، فيعم أنواع المعاصي المتعدية⁽²⁾ وغير المتعدية، صغيرة أو كبيرة، وظنوا أن المعنى: أن الأمن والاهتداء إنما هما لمن لم يلبس إيمانه بمعصية قط، شق عليهم ذلك، قالوا ما قالوا.

(قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ)، وفي رواية: النبي ﷺ: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ؟

(1) قال الكرمانى: فهم الصحابة الظلم على الإطلاق فشق عليهم، فبين الله تبارك وتعالى أن المراد الظلم المقيد وهو الظلم الذي لا ظلم بعده، فإن قلت: من أين لزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمنًا ولا مهتدًا حتى شق عليهم؟ قلت: من تقديم لهم على الأمن أي: لهم الأمن لا لغيرهم ومن تقديم هم على مهتدون، فإن قلت: لا يلزم من الآية أن غير الشرك لا يكون ظلمًا، قلت: التنوين في: بظلم للتعظيم، فكأنه تعالى قال: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82] عظيم فلما تبين أن الشرك ظلم عظيم علم أن المراد لم يلبسوا إيمانهم بشرك، انتهى.

وقال الحافظ: قوله: (باب ظلم دون ظلم) هذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في «كتاب الإيمان» واستدل له بحديث الباب، ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله: بظلم عموم أنواع المعاصي ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك وإنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك، انتهى.

(2) أما المتعدية فكالاتيات بحقوق الناس، وأما غير المتعدية فهو ما ظلموا به أنفسهم من ارتكاب المعاصي. [المؤلف].

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13] (1).

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وفي رواية: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان بن حرب عَنْ شُعْبَةَ بعد قوله ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾: فطابت أنفسنا.

والمعنى: فبين الله تَعَالَى أن المراد الظلم المقيد، وهو الظلم العظيم، الذي هو الشرك بأن يكون التنوين في قوله: ﴿يُظْلَمُ﴾ للتعظيم، لا يقال: إن الظلم العظيم لم ينحصر في الشرك، لأن عظمة الشرك معلومة بنص الشارع، وعظمة غيره غير معلومة، والأصل عدمها، وقال مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل التيمي: معنى الآية لم يفسدوا إيمانهم وبطلوه بكفر، لأن الخلط بينهما لا يتصور، فالمراد أنهم لم يحصل لهم الصفتان كفر متأخر وإيمان متقدم بأن كفروا بعد إيمانهم، ويجوز أن يكون معناها أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً، أي: لم يناقوا، وهذا أوجه وأقرب وللباب التالي أعني باب علامات المنافق أنسب، وهذا من بديع ترتيب المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

ثم اعلم أن رواية شعبة هذه اقتضت أن هذا السؤال سبب نزول آية لقمان، لكن رواه أَبُو الْبَخَارِيِّ ومسلم من طريق أخرى عَنْ الْأَعْمَش، وهو سليمان المذكور في هذا الإسناد على اختلاف في الألفاظ، ففي رواية جرير عنه، فقالوا: أَيْنَا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فقال: ليس كذلك ألا تسمعون إلى قول لقمان، وفي رواية وكيع عنه فقال: ليس كما تظنون إنما هو كما قَالَ لقمان لابنه: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

وفي رواية عيسى بن يونس: إنما هو الشرك ألم تسمعون ما قَالَ لقمان، فظاهر هذه الروايات أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم، ولذلك نبههم عليها، ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال، فتلاها عليهم، ثم نبههم فتلتهم الروايات.

وفي الحديث فوائد: منها: أن المعاصي لا تكون كفراً، كما قَالَ به الخوارج، وإن لم يشرك بالله شيئاً فله الأمن، وهو مهتد لا يقال: إن العاصي قد

(1) أطرافه 3360، 3428، 3429، 4629، 4776، 6918، 6937 - تحفة 9420.

أخرجه مسلم في الإيمان باب صدق الإيمان وإخلاصه رقم (124).

25 - بَابُ عِلَامَاتِ الْمُنَافِقِ⁽¹⁾

يعذب فليس له الأمن والاهتداء، لأن المراد من الأمن هو الأمن من التخليد في النار، والاهتداء إلى طريق الجنة ولو بعدَ بعد، كما سبق إليه الإشارة.

ومنها: أن درجات الظلم متفاوتة، كما ترجم له الباب.

ومنها: أن العام يطلق ويراد به الخاص.

ومنها: أن المفسر يقضي على المجمل.

ومنها: أن النكرة تعم في سياق النفي.

ومنها: أن اللفظ قد يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض.

ومنها: أن الكلام حكمه العموم حتى يأتي دليل الخصوص على ما قيل.

ومنها: أنه استنبط منه المازري والنووي وغيرهما جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وفيه نزاع وكلام، وقد فصله محمود العيني رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

25 - بَابُ عِلَامَاتِ الْمُنَافِقِ

(باب عِلَامَاتِ) جمع علامة، وهي ما يستدل به على الشيء، ومنه سمي الجبل علامة وعلمًا، ولم يقل آيات مطابقة للفظ الحديث تنبيهًا على ما جاء في رواية أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ علامات (الْمُنَافِقِ)، وهو المظهر لما

(1) قال القسطلاني: لما فرغ المؤلف من بيان مراتب الكفر والظلم وأنها متفاوتة عقبه بأن النفاق كذلك فيؤب بهذا، وتقدم قريبًا في كلام الحافظ وجه المناسبة بشيء آخر، ثم قال الحافظ: قوله في الحديث: «آية المنافق ثلاث» أفراد الآية على إرادة الجنس أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث والأول أليق بصنع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع، فإن الترجمة في نسخة الحافظ: (باب علامات المنافق) قال: ورواه أبو عوانة في «صحيحه» بلفظ: علامات المنافق، فإن قيل: ظاهره الحصر في الثلاث، فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ: «أربع من كن فيه» الحديث؟ أجاب القرطبي: باحتمال أنه استجد له ﷺ العلم بخصالهم ما لم يكن عنده، وأقول: ليس في الحديثين تعارض؛ لأنه لا يلزم من عد الخصلة المذمومة الدالة على كمال النفاق، كونها علامة على النفاق لاحتمال أن تكون العلامات دالة على أصل النفاق، والخصلة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك كمل بها خلوص النفاق، على أن في رواية «مسلم» عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر فإن لفظه: «من علامة المنافق ثلاث» وكذا أخرج الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي سعيد الخدري، وإذا حمل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت وبعدها في وقت آخر، قال القرطبي أيضًا والنووي: حصل من مجموع الروايتين خمس =

33 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ،

يبطن خلافه، وفي الاصطلاح هو الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر، فإن كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر، وإلا فهو نفاق العمل، ويدخل فيه الفعل والترك، وتتفاوت مراتبه وباب المفاعلة وإن كان أصلها لاثنين، لكنه قد تكون لواحد، كما في قوله تَعَالَى: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَازِمُونَ أَمْنًا﴾ [البقرة: 9]، والمنافق من هذا القبيل، ووجه المناسبة بين البابين أن الباب الأول بين فيه أن الظلم في ذاته مختلف وله أنواع، وهذا الباب فيه بيان أنواع النفاق والنفاق نوع من أنواع الظلم.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ)، هو ابن أبي داود الزهراني العتكي⁽¹⁾ سكن بغداد، فانتقل إلى البصرة، سمع من مالك حديثاً، وسمع فليح بن سليمان وإسماعيل بن زكريا وغيرهما، وروى عنه البُخَارِيُّ ومسلم وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم، وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، وقال ثقة، وقال يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة أيضاً، وتوفي بالبصرة سنة أربع وثلاثين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) ابن أبي كثير الأنصاري أبو إبراهيم الزرقى⁽²⁾ مولاهم المدني، قارئ أهل المدينة أخو مُحَمَّدٍ ويحيى وكثير ويعقوب

= خصال؛ لأنهما تواردتا على الكذب والخيانة، وزاد الأول: الخلف في الوعد، والثاني: الغدر في المعاهدة والفجور في الخصومة، ويندرج الغدر في الخلف في الوعد؛ فالمزيد واحدة، وهي: الفجور في الخصومة، ووجه الاختصار على هذه الثلاث أنها منبهة على ما عداها، إذ أصل الديانة منحصرة في ثلاث: القول والفعل والنية، فنه على الأول بالكذب، وعلى الثاني بالخيانة، وعلى الثالث بالخلف؛ لأن خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه عند الوعد، أما لو كان عازماً ثم عرض له مانع فهذا لم توجد منه صورة النفاق قاله الغزالي في «الإحياء»، ويشهد له ما في «الطبراني» في حديث طويل عن سلمان: «إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف» وإسناده لا بأس به، وفي «أبي داود» و«الترمذي» من حديث زيد بن أرقم: «إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفني له فلم يف فلا إثم عليه» انتهى مختصراً.

قال الكرماني: لو اعتبرنا الدخول فالخمس راجعة إلى الثلاث، والحق أنها خمس متغايرة عرفاً، انتهى.

(1) الزهراني: نسبة إلى زهران بن كعب بن الحارث. والعتكي: نسبة إلى العتيك بن الأسد بن عمران. [المؤلف].

(2) الزرقى: بضم الزاي وفتح الراء بعدها القاف في الأنصار وفي طي، فالذي في الأنصار زُرَيْق ابن عامر، والذي في طي زريق بن جذيمة. [المؤلف].

قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ:

بني جعفر، سمع أبا سهيل نافعا وعبد الله بن دينار وغيرهما، قَالَ يحيى: ثقة مأمون قليل الخطأ صدوق، وقال أبو زرعة وأحمد وابن سعد: ثقة، وقال ابن سعد: كان من أهل المدينة، قدم بغداد وكان مؤذنا فيها لعلي بن المهدي، وتوفي بها سنة ثمانين ومائة، روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سُهَيْلٍ)، الأصبحي التيمي المزني، وهو أخو أنس والربيع وأويس وهم عمومة مالك الإمام، سمع أنس بن مالك وأباه وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وغيرهم، وروى عنه مالك وغيره، قَالَ أحمد وأبو حاتم: ثقة، روى له الجماعة.

(عَنْ أَبِيهِ)، مالك بن أبي عامر جد مالك الإمام ووالد أنس التيمي القرشي، سمع طلحة بن عبيد الله وعائشة وعثمان، قَالَ الواقدي: توفي سنة ثنتي عشرة ومائة، ونقل التَّوَوِّيُّ في تهذيبه عَنْ ولده الربيع: أن والده هلك حين اجتمع الناس على عبد الملك، يعني سنة أربع وسبعين، وجزم به في الكاشف، والله تَعَالَى أعلم.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث والعننة، ومنها أن رجاله كلهم مديون إلا أبا الربيع، ومنها أن فيه رواية تابعي عَنْ تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في الوصايا والشهادات والأدب أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان، وأخرجه الترمذي والنسائي أيضًا.

(عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: آيَةُ الْمُنَافِقِ)، أي: علامته، وسميت آية القرآن آية؛ لأنها علامة انقطاع كلام عَنْ كلام.

(ثَلَاثٌ) وإفراد الآية مع أن الثلاث اسم جمع، وإن كان لفظه مفردًا بناء على أن التقدير آية المنافق معدودة بالثلاث، وقال الحافظ العسقلاني: وإفراد الآية على إرادة الجنس، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث، والأول أليق بصنيع المؤلف ولهذا ترجم بالجميع، انتهى.

ورده محمود العَيْنِيُّ بأن التاء فيها تمنع إرادة الجنس، لأنها كالتاء في تمر، فالآية والآي كالتمر والتمر، وقوله: أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع

إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ⁽¹⁾.

الثلاث يشعر بأنه إذا وجد فيه واحدة من هذه الثلاث لا يطلق عليه اسم المنافق، وليس كذلك، بل يطلق عليه اسم المنافق غير أنه إذا وجد فيه الثلاث كلها يكون منافقًا كاملاً.

(إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ)، بفتح الذال المعجمة، أي: أخبر على خلاف الواقع قاصداً له، (وَإِذَا وَعَدَ)، أي: بالخير في المستقبل المشهور أنه يقال في الخير: وعدته أو به، وفي الشر أوعدته أو به، ويقال في الخير الوعد والعدة، وفي الشر الإيعاد والوعيد.

(أَخْلَفَ)، أي: جعل الوعد خلافاً، أو لم يَفِ به، وهو من عطف الخاص على العام، لأن الوعد نوع من التحديث، وكان داخلاً تحت قوله وإذا حدث، ولكنه أفرد بالذكر تنبيهاً على زيادة قبحه، كما أفرد جبرائيل عليه السلام في قوله تَعَالَى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ﴾ [القدر: 4]، لزيادة شرفه، فليتأمل، وعطف الخاص على العام وإن كان لا يخرج الخاص من تحت العام، فتكون الآية ثنتين لا ثلاثاً، لكن لازم الوعد الذي هو الإخلاف قد يكون فعلاً، ولزم التحديث الذي هو الكذب لا يكون فعلاً فهما متغايران، وبهذا الاعتبار كان الملزومان متغايرين أيضاً.

(وَإِذَا أُؤْتِمِنَ) على صيغة المجهول من الائتمان، وهو جعل الشخص أميناً. (خَانَ)، من الخيانة، وهو التصرف في الأمانة على خلاف الشرع، وقال ابن سيده: هو أن يؤتمن الإنسان فلا ينصح، ثم وجه الاختصار على الثلاث أن هذه الثلاث منبهة على ما عداها، إذ أصل الديانة منحصرة في ثلاث: القول والفعل والنية، فبقوله: «إذا حدث كذب» نبه على فساد القول، وبقوله: «إذا ائتمن خان»، نبه على فساد الفعل، وبقوله: «وإذا وعد أخلف» على فساد النية، لأن خلف الوعد لا يقدح إلا إذا عزم عليه مقارنة بوعده، أما إذا كان عازماً على إنجاز الوعد، ثم عرض له مانع أو بدا له رأي، فلم يوجد فيه علامة النفاق، قاله الغزالي في الإحياء، ويشهد لذلك ما رواه الطبراني بإسناد لا بأس به في حديث

(1) أطرافه 2682، 2749، 6095 - تحفة 14341.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان خصال المنافق رقم (59).

طويل من حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف ، وكذا قَالَ في باقي الخصال ، وعند أبي داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم بلفظ : إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن يفي له فلم يَفْ فلا إثم عليه . ثم إنه يستحب الوفاء بالوعد بالهبة وغيرها استحباباً مؤكداً ، ويكره خلافه كراهة تنزيه لا تحريم ، ويستحب أن يعقب الوعد بالمشيئة ليخرج عَنْ صورة الكذب ، ويستحب إخلاف الوعيد إذا كان المتوعد به جائزاً ، ولا يترتب على تركه مفسدة على ما قَالَ العلماء ، ومن وجه الاختصار المذكور يعلم عدم التعارض بين هذا الحديث والحديث الآتي بلفظ : أربع من كن فيه ، فإن قوله : وإذا عاهد غدر في معنى قوله : وإذا اتّمن خان ، وقوله : إذا خاصم فجر في معنى قوله : إذا حدث كذب .

وقال الطيبي : لا منافاة بين الروایتين ؛ لأن الشيء الواحد قد يكون له علامات ، فتارة يذكر بعضها وأخرى جميعها أو أكثرها ، وقال القرطبي : يحتمل أن النَّبِيَّ ﷺ استجد له من العلم بخصاله ما لم يكن عنده ، وقال الحافظ العسقلاني : ليس بين الحديثين تعارض ، لأنه لا يلزم من عد الخصلة المذمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق ، لاحتمال أن يكون العلامات دالات على أصل النفاق ، والخصلة الزائدة إذا أضيفت إلى ذلك يحمل بها خلوص النفاق ، على أن في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ما يدل على عدم إرادة الحصر ، فإن لفظه : من علامة المنافق ثلاث ، وقال محمود العيني : لا فرق بين الخصلة والعلامة ، لأن كليهما يستدل به على الشيء ، وكيف ينفي هذا القائل الملازمة الظاهرة ، وقوله : على أن في رواية مسلم إلخ ، ليس بجواب طائل ، بل المعارضة بين الروایتين ظاهرة ، ودفعها يحتاج إلى تأويل هذا ، أقول : والأولى في التأويل أن يقال : إن التنصيص على اسم العدد ، ربما لا يكون لنفي الزيادة ، بل لغرض آخر ، كزيادة الفضيلة مثلاً هذا .

ثم اعلم أن جماعة من العلماء عدوا هذا الحديث من المشكلات من حيث إن هذه الخصال قد توجد في المسلم المصدق بقلبه ولسانه ، مع أن الإجماع حاصل على أنه لا يحكم بكفره ولا بنفاق يجعله في الدرك الأسفل من النار ،

فقال النووي: ليس في الحديث إشكال، إذ معناه أن هذه خصال نفاق وصاحبها شبيه بالمنافق في هذه الخصال، ومتخلق بأخلاقهم، إذ في هذه الخصال إظهار ما يبطن خلافه، كما في النفاق الكفري الذي هو إظهار الإسلام وإبطان الكفر، أما في التحديث بالكذب فظاهر، وأما في الوعد والإخلاف فقد عرفت أن معناه وعد مقارن بعزم الإخلاف، وأما في الائتمان فلأنه قد جعل نفسه أمينًا، وفي نفسه أنه يخونه، وقال بعضهم: إن هذا فيمن كانت هذه الخصال غالبية عليه، لتهاونه بها واستخفافه بأمورها، ولا شك أن من كان كذلك، كان فاسد الاعتقاد غالبًا. وأما من ندر منه ذلك فليس داخلًا فيه، وذلك لأن الإتيان بالجملة الشرطية مقارنة بإذا الدالة على تحقق الوقوع يدل على أن هذه عاداتهم على ما قاله الطَّبَّيُّ، أو لأن كلمة إذا تقتضي تكرار الفعل على ما قاله الحَطَّايُّ، فافهم.

وقال القرطبي: إن المراد بالنفاق نفاق العمل، واستدل له بقول عمر رضي الله عنه لحذيفة رضي الله عنه: هل تعلم في شيئًا من النفاق، فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر، وإنما أراد نفاق العمل، بأن يترك المحافظة على أمور الدين سرًا ومراعاتها علنًا، وهذا أيضًا يسمى نفاقًا، كما جاء: سباب المؤمن فسق، وقتاله كفر، فإنه إنما هو كفر دون كفر، وهذا نفاق دون نفاق، وقيل: المراد بإطلاق النفاق الإنذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال، لئلا يعتادها، وأن الظاهر غير مراد، وهذا هو الذي ارتضاه الحَطَّايُّ، ومنهم من ادعى أنها للعهد، فقيل: المراد رجل بعينه منافق، وكان رسول الله ﷺ لا يواجههم بصريح القول، فيقول: فلان منافق، بل يشير إشارة على عادته السنية، فيقول: ما بال أحدكم يفعل كذا، فهنا أيضًا أشار إلى ذلك المنافق بآيته حتى يعرف بها، وقيل⁽¹⁾: المراد المنافقون الذين كانوا في زمن النبي ﷺ الذين حدثوا بأنهم آمنوا فكذبوا، واثتمنوا على دينهم فخانوا، ووعدوا في نصرة الدين فأخلفوا، قال القاضي: وإليه مال كثير من أئمتنا، وهو قول عطاء بن أبي رباح في تفسير الحديث، وإليه رجع الحسن البصري، وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد

(1) وقال الحافظ العسقلاني: وتمسك بأحاديث ضعيفة، لو ثبت شيء منها لتعين المصير إليه، وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي والله أعلم. [المؤلف].

34 - حَدَّثَنَا قَيْصَةُ بْنُ عُبَيْةَ،

ابن جبیر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُمْ، يَحْكِي أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْبَصْرَةِ قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا فَجَلَسَ فِي مَجْلِسِ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، فَقَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: مَنْ كَانَ فِيهِ ثَلَاثٌ خَصَالٍ لَمْ أَتُحَرَّجْ أَنْ أَقُولَ إِنَّهُ مُنَافِقٌ: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أَيْتَمَنَ خَانَ، فَقَالَ لَهُ عَطَاءُ: إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْحَسَنِ فَقُلْ لَهُ: إِنْ عَطَاءُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ مَا تَقُولُ فِي بَنِي يَعْقُوبَ أَخَوَاتُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذَا حَدَّثُوا فَكَذَّبُوا، وَوَعَدُوا فَأَخْلَفُوا، وَاتَّيَمَنُوا فَخَانُوا، أَوْ كَانُوا مُنَافِقِينَ؟! فَلَمَّا قَالَ لِلْحَسَنِ ذَلِكَ سُرَّ الْحَسَنُ بِهِ، فَقَالَ: جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: إِذَا سَمِعْتُمْ مِنِّي حَدِيثًا فَاصْنَعُوا بِهِ كَمَا صَنَعَ أَخَوُكُمْ، حَدِّثُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ، فَمَا كَانَ مِنْهُ صَوَابًا فَحَسَنَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ رَدُّوا عَلَيَّ صَوَابَهُ.

وَعَنْ مِقَاتِلٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَدْ أَفْسَدَتْ عَلَيَّ مَعِيشَتِي أَنِّي لَا أَظُنُّ أَنِّي أَسْلَمْتُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ أَوْ مِنْ بَعْضِهَا، فَضَحِكَ سَعِيدٌ، وَقَالَ: أَهْمَنِي مَا أَهَمَّكَ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِمَا فَضَحَكَا، وَقَالَا: وَاللَّهِ أَهْمَنَا يَا ابْنَ أَخِي مَا أَهَمَّكَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَضَحِكَ، فَقَالَ: «مَا لَكُمْ وَلِهَذَا؟ إِنَّمَا خَصَصْتُ بِهِ الْمُنَافِقِينَ، أَمَّا قَوْلِي: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: 1]، أَفَأَنْتُمْ كَذَلِكَ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ بَرَاءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلِي: إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التَّوْبَةُ: 75]، الْآيَاتُ الثَّلَاثُ، أَفَأَنْتُمْ كَذَلِكَ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ مِنْ ذَاكَ بَرَاءٌ، وَأَمَّا قَوْلِي: إِذَا أَيْتَمَنَ خَانَ، فَذَلِكَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيَّ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الْأَحْزَابُ: 72]، فَكُلُّ إِنْسَانٍ مُؤْتَمِنٌ عَلَى دِينِهِ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَصْلِي وَيَصُومُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ وَالْمُنَافِقُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْعَلَانِيَةِ، أَفَأَنْتُمْ كَذَلِكَ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ بَرَاءٌ مِنْ ذَلِكَ».

(حَدَّثَنَا قَيْصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة والصاد المهملة (ابْنُ عُبَيْةَ) بضم المهملة وسكون القاف ابن مُحَمَّدٍ أبو عامر السوائي - بضم السين المهملة وتخفيف الواو وكسر الهمزة - الكوفي، من بني عامر بن صعصعة، روى عن مسعر والثوري وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم، وروى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن

قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

يحيى الذهلي والبخاري وروى مسلم عنه حديثا واحدا في الجنائز، وروى أبو داود وابن ماجه عن رجل عنه، قَالَ محمود الْعَيْنِي: هو يحيى بن بشر، وكذا وروى الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدبِ وَالتَّرْمِذِي وَالنَّسَائِي عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشْرٍ عَنْهُ، وَكَانَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي تَوْثِيقِهِ وَجَرَحِهِ، وَاحْتِجَاجُ الْبُخَارِيِّ بِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَافٍ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ثِقَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِي، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: قَبِيصَةٌ كَثِيرُ الْغُلْطِ فِي سُفْيَانَ كَأَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا لَمْ يَضْبُطْ، وَأَمَّا فِي غَيْرِ سُفْيَانَ فَهُوَ ثِقَةٌ رَجُلٌ صَالِحٌ، وَعَنْ قَبِيصَةَ أَنَّهُ قَالَ: جَالَسْتُ الثَّوْرِيَّ وَأَنَا ابْنُ سِتِّ عَشْرَةَ سَنَةً، ثَلَاثَ سَنِينَ، تَوَفَّى فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ قُطُبُ الدِّينِ، وَسَنَةَ خَمْسِ عَشْرَةٍ وَمِائَتَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ، وَلَيْسَ لِقَبِيصَةَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ شَيْءٌ، قَالَ جَعْفَرُ بْنُ حَمْدَوَيْهِ: كُنَّا عَلَى بَابِ قَبِيصَةَ وَمَعَنَا ابْنُ مَالِكِ الْحِجَلِ، وَمَعَهُ الْخَدَمُ، فَدُقَ الْبَابُ عَلَى قَبِيصَةَ، فَأَبْطَأَ بِالْخُرُوجِ، فَعَاوَدَهُ الْخَدَمُ، وَقَالُوا: ابْنُ مَالِكِ الْحِجَلِ عَلَى الْبَابِ وَأَنْتَ لَا تَخْرُجُ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ وَفِي طَرَفِ رِدَائِهِ كَسْرَاتُ خَبَزٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: رَضِيَ مِنَ الدُّنْيَا بِهَذِهِ مَا يَصْنَعُ بَابُ ابْنِ مَالِكِ الْحِجَلِ، وَاللَّهِ لَا أَحَدُهُ، فَلَمْ يَحْدُثْهُ أَبَدًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بِثَلَاثِ سِنِينَ، سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ بْنُ حَبِيبٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّوْرِيُّ نَسَبُهُ إِلَى جَدِّهِ الْأَعْلَى، الْمَسْمُومِي بَثُورُ الْكُوفِيِّ، هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ السِّتَةِ الْمُتَبَوِّعَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى جَلَالِهِ قَدْرُهُ وَكَثْرَةُ عُلُومِهِ وَصَلَابَةُ دِينِهِ وَتَوْثِيقُهُ وَأَمَانَتُهُ، وَهُوَ مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ، قَالَ عَاصِمٌ: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ شَيْخٍ وَمِائَةٍ، وَمَا كَتَبْتُ عَنْ أَفْضَلٍ مِنْ سُفْيَانَ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: كُلُّ مَنْ خَالَفَ الثَّوْرِيَّ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: أَنَا مِنْ غُلَمَانَ الثَّوْرِيِّ، وَقَالَ وَهَيْبٌ: يَقْدَمُ سُفْيَانُ فِي الْحِفْظِ عَلَى مَالِكٍ، وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا جَعْفَرَ الْخَلِيفَةَ بَعَثَ الْخَشَابِينَ قَدَامَهُ إِلَى مَكَّةَ حِينَ خَرَجَ إِلَيْهَا، وَقَالَ: إِذَا رَأَيْتُمْ سُفْيَانَ فَاصْلُبُوهُ، فَوَصَلَ النُّجَارُونَ إِلَى مَكَّةَ، وَنَصَبَ الْخَشَبَ فَنَوْدِي سُفْيَانَ إِذَا رَأَسَهُ فِي حَجَرِ الْفَضِيلِ بْنُ عِيَاضٍ وَرَجُلَاهُ فِي حَجَرِ ابْنِ عَيْنَةَ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَا تَشْمِتْ بِنَا الْأَعْدَاءَ، فَتَقْدَمَ إِلَى أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَأَخَذَهَا فَقَالَ: بَرِئْتُ مِنْهَا إِنْ دَخَلَ أَبُو جَعْفَرٍ، فَمَاتَ أَبُو جَعْفَرٍ قَبْلَ أَنْ

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُتَأَفِّقًا خَالِصًا،»

يدخل مكة، وانتقل سفيان إلى البصرة، فمات بها متواريا من سلطانها، ودفن عشاء سنة ستين ومائة، وقد ولد سنة سبع وتسعين روى له الجماعة.

(عَنِ الْأَعْمَشِ) قد مرّ ذكره، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ)، بضم الميم وتشديد الراء الهمداني، بسكون الميم، نسبة إلى أحد أجداده همدان، الكوفي التابعي الخارفي بالخاء المعجمة وبالراء والفاء، وخارف هو مالك بن عبد الله بن كثير، قَالَ يحيى بن معين وأبو زرعة: ثقة، توفي سنة مائة، وقال ابن سعد: في خلافة عمر بن عبد العزيز، روى له الجماعة.

(عَنْ مَسْرُوقٍ)، هو أبو عائشة بن الأجدع بالجيم وبالمهملتين الهمداني التابعي الكوفي، قيل: ما ولدت همدانية مثل مسروق، وسمي به لأنه سرق في صغره، ثم وجدوه، فغلب عليه ذلك، صَلَّى خلف أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسمع عمر وعبد الله بن مسعود وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، وكان من المخضرمين، قَالَ له عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما اسمك، فقال مسروق بن الأجدع، فقال سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «الأجدع شيطان» أنت مسروق بن عبد الرحمن، فأثبت اسمه في الديوان بابن عبد الرحمن، والأجدع كان أفرس فارس باليمن، هو ابن أخت عمرو بن معدي كرب، اتفق على جلالته وتوثيقه وإمامته، مات سنة ثلاث أو اثنتين وستين، روى له الجماعة.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) ابن العاص، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد مضى ذكره.

ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعننة.

ومنها: أن فيه ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض.

ومنها: أن رواه كلهم كوفيون إلا الصحابي، وقد دخل الكوفة أيضًا، وقد أخرج متنه المؤلف في الجزية أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان، وأخرجه بقية الجماعة أيضًا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَرْبَعٌ)، أي: أربع خصال، أو خصال أربع مبتدأ خبره قوله: (مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُتَأَفِّقًا خَالِصًا)، من خلص الشيء يخلص من باب نصر، وكونه خالصا فيه لأن الخصال التي تتم بها المخالفة بين السر والعلانية، لا تزيد

وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُمْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا : إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ» تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ (1).

على هذه الأربع، وقال ابن بطلال: خالصا معناه خالصا في هذه الخصال الأربع المذكورة في هذا الحديث لا في غيرها، وقال النووي، أي: شديد الشبه بالمنافقين بهذه الخصال، ووصفه بالخلوص يشد عضد من قَالَ إن المراد بالنفاق العملي لا الإيماني، أو النفاق العرفي دون الشرعي، إذ الخلوص بالمعنى المذكور لا يستلزم الكفر الملقى في الدرك الأسفل من النار.

(وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ)، أي: خلة بفتح الخاء فيهما.

(مِنْهُمْ كَانَتْ)، وفي نسخة: كان (فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا)، أي: يتركها (إِذَا أُؤْتِمِنَ) شيئا (خَانَ)، بأن تصرف فيه على خلاف الشرع.

(وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ) من المعاهدة وهي المخالفة والمواثقة.

(غَدَرَ)، أي: ترك الوفاء فيما عاهد عليه (وَإِذَا خَاصَمَ)، أي: جادل (فَجَرَ)، من الفجور، وهو الميل عن القصد والشق، أي: مال عن الحق في خصومته أو شق ستر الديانة، قَالَ النووي في شرحه للصحيح: حصل من الحديثين أن خصال المنافق خمس، الثلاث السابقة في الأول والغدر في المعاهدة والفجور في الخصومة، فهي متغايرة باعتبار تغاير الأوصاف واللوازم، ووجه الحصر فيها أن إظهار خلاف الباطن إما في الماليات، فهو إذا ائتمن، وإما في غيرها، فهو إما في حالة الكدورة، فهو إذا خاصم، وإما في حالة الصفاء، فهو إما مؤكد باليمين، فهو إذا عاهد أولا، فهو إما بالنظر إلى المستقبل فهو إذا وعد، وإما بالنظر إلى الحال فهو إذا حدث، قَالَ محمود العيني: الحق أن هذه الخمس راجعة إلى الثلاث وإن كان بحسب الظاهر خمسا؛ لأن قوله إذا عاهد غدر داخل في قوله: إذا ائتمن خان، وقوله: إذا خاصم فجر، يندرج في الكذب في الحديث، ووجه الحصر في الثلاث قد ذكر.

(تَابَعَهُ)، أي: سفيان الثوري (شُعْبَةُ) ابن الحجاج في رواية هذا الحديث، (عَنِ الْأَعْمَشِ)، وقد وصل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المتابعة في كتاب المظالم،

(1) طرفاه 2459، 3178 - تحفة 8931.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان خصال المنافق رقم (58).

26 - بَابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ

والمراد بالمتابعة وهنا كون الحديث مرويًا من طريق أخرى، عَنْ الْأَعْمَشِ مِنْهَا رَوَايَةٌ شُعْبَةُ الْمَشَارِ إِلَيْهَا وَهِيَ هُنَا قِصَّتُهُ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ فِي وَسْطِ الْإِسْنَادِ لَا فِي أَوَّلِهِ، وَفَائِدَتُهَا التَّقْوِيَةُ.

26 - بَابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ عَلَى مَا مَرَّ.

(قِيَامُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ)، أَيُ: مِنْ شُعْبَةٍ، مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، لَمَّا ذَكَرَ بَابَ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَأَرَدَفَهُ بِخَمْسَةِ أَبْوَابٍ اسْتَطْرَادًا لَمَّا ذَكَرَ مِنْ وَجْهِهِ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْأَبْوَابِ الْمَذْكُورَةِ عَادَ إِلَى بَيَانِ بَقِيَّةِ الْأَبْوَابِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى أُمُورِ الْإِيمَانِ، وَقَدَّمَ بَيَانًا أَنَّ قِيَامَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ عَلَى مَا عَدَاهُ لِمُنَاسِبَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ إِفْشَاءِ السَّلَامِ، لَمَّا فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مِنْ إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لَمَّا يَكْتُبُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ مِنَ الْأَقْدَارِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَجَالِ الَّتِي تَكُونُ تِلْكَ فِي السَّنَةِ، أَيُ: يَظْهَرُهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيَأْمُرُهُمْ بِفَعْلٍ مَا هُوَ مِنْ وَظِيفَتِهِمْ، وَقِيلَ: لِعَظَمِ قُدْرَتِهَا وَشَرَفِهَا، وَقِيلَ: لِأَنَّ مِنْ أَتَى فِيهَا بِالطَّاعَاتِ صَارَ ذَا قَدَرٍ، وَقِيلَ: لِأَنَّ الطَّاعَاتِ لَهَا قَدَرٌ زَائِدٌ فِيهَا.

وقد اختلف العلماء في وقتها، فقال جماعة: هي منتقلة تكون سنة في ليلة وسنة في ليلة أخرى، وهكذا وبهذا يجمع الأحاديث الدالة على اختلاف أوقاتها، وبه قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، وَقِيلَ: إِنَّمَا تَنْتَقِلُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَقِيلَ: بَلْ فِي كُلِّهِ، وَقِيلَ: لَا تَنْتَقِلُ، بَلْ هِيَ لَيْلَةٌ مُعَيَّنَةٌ فِي جَمِيعِ السِّنِينَ لَا تَفَارِقُهَا، فَقِيلَ: هِيَ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، وَقِيلَ: فِي شَهْرِ رَمَضَانَ كُلِّهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَقِيلَ: بَلْ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ وَالْأَوَاخِرِ، وَقِيلَ: بَلْ هِيَ فِي الْأَوَاخِرِ، وَقِيلَ: تَخْتَصُّ بِأَوْتَارِ الْعَشْرِ، وَقِيلَ: بِأَشْفَاعِهِ، وَقِيلَ: بَلْ فِي ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ أَوْ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقِيلَ: فِي لَيْلَةٍ سَبْعٍ عَشْرَةَ أَوْ إِحْدَى وَعَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ، وَقِيلَ: لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ، وَقِيلَ: لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَهُوَ مُحْكِي عَنْ بَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ

35 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ،

الصحابة رضي الله عنهم، وبه قَالَ أَبُو يوسف ومحمد رحمهما الله، وقال زيد ابن أرقم: سبع عشرة، وقيل: تسع عشرة وَحَكِي عَنْ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: آخر ليلة في الشهر، وميل الشافعي إلى أنها ليلة الحادي والعشرين، أو الثالث والعشرين، ذكره الرافعي وهو خارج عَنْ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ، وأما ما قاله قوم من أنها رفعت لقوله عليه السلام حين تلاحى الرجلان رفعت فهذا غلط، لأن آخر الحديث يرد عليه وهو عسى أن يكون خيرا لكم التمسوها في السبع والتسع، وفيه تصريح بأن المراد برفعها رفع بيان علم عينها لا رفع وجودها.

وقال الإمام النَّوَوِيُّ: أجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر، وهي موجودة ترى ويحققها من شاء الله تَعَالَى من بني آدم كل سنة في رمضان، وأخبار الصالحين بها ورؤيتهم لها أكثر من أن يحصى، وأما قول المهلب لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط.

وقال الزمخشري: ولعل الحكمة في إخفائها أن يحيي من يريد لها الليالي الكثيرة طلبا لموافقتها فيكثر عبادته وأن لا يتكل الناس عند إظهارها على إصابة الفضل فيها، فيفراطوا في غيرها.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ)، الحكم بن نافع الحمصي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ)، بالنون عبد الله بن ذكوان القرشي، (عَنِ الْأَعْرَجِ)، عبد الرحمن بن هرمز المدني، القرشي، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم ذكرهم بهذا الترتيب في باب حب الرسول ﷺ، ومن لطائف هذا الإسناد ما قيل: إن أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عَنْ الْأَعْرَجِ عنه، وقد أخرج متنه المؤلف في الصيام مطولاً، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في موطنه.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ)، يعني: للطاعة كأنه معهود من قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، وهو حقيقة شرعية فيه، وفي قيام ليلة القدر يكفي أقل ما ينطلق عليه اسم القيام على ما عليه بعض الأئمة، حتى قيل بكفاية فرض صلاة العشاء في دخوله تحت القيام فيها، لكن

إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا⁽¹⁾، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ⁽²⁾.

الظاهر منه عرفاً أنه لا يقال قام الليلة إلا إذا قام كلها أو أكثرها، وقياس قوله: من يقيم ليلة على من يصم يوماً قياس مع الفارق، فافهم، وإنما قَالَ ههنا «من يقيم» بلفظ المضارع وفيما بعده «من قام رمضان»، «ومن صام رمضان» بلفظ الماضي، لأن قيام رمضان وصيامه محقق الوقوع فجيء بلفظ يدل عليه، بخلاف قيام ليلة القدر، فإنه متيقن، فناسب أن يذكر بلفظ المستقبل.

(إِيمَانًا) أي: تصديقاً بأنه حق وطاعة أو مؤمناً بذلك.

(وَاحْتِسَابًا)، أي: إرادة لوجهه تَعَالَى، أو مريداً له، لا رياء وسمعة، فقد يفعل الإنسان الشيء الذي يعتقد أنه حق، لكن لا يفعله مخلصاً، بل لرياء أو لخوف أو نحو ذلك، يقال: احتسبت بكذا أجراً عند الله، والاسم الحسبة وهو الأجر.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)، أي: غير حقوق العباد، لأنه علم من الأدلة

(1) قال الكرمانى: قوله: احتساباً أي إرادة وجه الله تَعَالَى لا الرياء ونحوه، فقد يفعل الإنسان فعل الخير لكنه لا يفعله مخلصاً بل لرياء أو خوف ونحوه، وهو منصوب لأن مفعول له أو تمييز، ولا يصح أن يكون حالاً بمعنى مؤمناً محتسباً؛ لأنه لا يدل حينئذ على ترجمة الباب، إذ المفهوم فيه ليس القيام إلا في حال الإيمان؛ فإن قلت: فالتمييز والمفعول له أيضاً لا يدلان على الترجمة، قلت: من للابتداء فمعناه أن القيام منشؤه الإيمان، فيكون للإيمان أو جملة الإيمان، انتهى مختصراً.

وتعقب كلامه العيني ورجح كونهما حالين وقال: الترجمة غير مرتبة عليه وإنما هي مرتبة على مباشرة عمل هو سبب لغفران ما تقدم من ذنبه، وهو قيام ليلة القدر، ومباشرة مثل هذا العمل شعبة من شعب الإيمان، انتهى.

وقال شيخ مشايخنا الدهلوي: إذا قيل: قام تطوعاً فمعناه قياماً تطوعاً، هكذا صام رمضان وقام ليلة القدر إيماناً أي: صوماً هو الإيمان وقياماً هو الإيمان فهو مفعول مطلق لحمله عليه وإن خالف في المفهوم فطابق الترجمة الحديث، انتهى.

(2) أطرافه 37، 38، 1901، 2008، 2009، 2014 - تحفة 13730.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب الترغيب في قيام رمضان رقم (760).

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على فضيلة ليلة القدر.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «مَنْ يَقُمْ»، هذا القيام يحتمل أن يكون المراد به العموم، ويحتمل أن يكون المراد به الخصوص، فإذا كان المراد به العموم فهو قيام الليل كله، وإن

كان المراد به الخصوص فهو محتمل لوجهين أيضاً:

الخارجية، أن حقوق العباد لا بد فيها من رضى الخصوم، فهو عام اختص بحق

أحدهما: أن يكون المراد قيام أول الليل بعد صلاة العشاء تشبها بقيام رمضان.

الثاني: أن يكون المراد آخر الليل الذي هو التهجد، وكفى عنه هنا بالقيام توسعة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَرَأَيْتَ لَيْلًا قَلِيلًا﴾ [المزمل: 2] والمراد به التهجد، لأن النَّبِيَّ ﷺ بعدما أنزلت هذه الآية عليه إنما كان قيامه بعد النوم، وهو التهجد لعة.

وكل هذه الأوجه محتملة لما نحن بسبيله، وأظهرها: والله أعلم هو القيام بعد النوم الذي هو التهجد، لأن النَّبِيَّ ﷺ أخذ به واستقر عمله عليه، ولا يأخذ ﷺ إلا بما هو الأفضل والأولى والأرجح، ولو كان غير ذلك أفضل لكان ﷺ فعله وترك المفضل.

الوجه الثاني: قيام النَّبِيِّ ﷺ كان مما ثبت عنه من الإحدى عشرة ركعة أو الثلاث عشرة ركعة على اختلاف الروايات، وأنه لم يزد عليها في رمضان ولا في غيره، هل ذلك أقل ما يجزئ من القيام في ليلة القدر، أو هو النهاية في الإجزاء فيها؟ الظاهر أن ذلك هو نهاية الإجزاء فيها. والدليل على ذلك من وجهين:

الأول: أنه ﷺ إنما يأخذ في حق نفسه المكربة بالأعلى والأرجح، ولا يترك شيئا من ذلك ويأخذ بالأقل.

الثاني: ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «مَنْ قَامَ بِالْأَيْتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ كَفَّتَاهُ» وفي رواية: «مِنْ آخِرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ». ومعنى «كفته» أي: أجزأته عن قيام الليل وسمى بها متهجداً. وإذا قلنا إنه حصل له التهجد الذي كفى به عن القيام فقد حصل له بها ما يفضل على ألف شهر ليس فيه ليلة القدر لقوله تعالى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: 3].

فإن قال قائل: كيف يكون إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة تناهي في الإجزاء والكمال، وقد يزيد الإنسان في ذلك فيقوم الليل كله، ومن قام الليل كله كيف يكون من قام بالإحدى عشرة ركعة أو الثلاث عشرة ركعة أفضل منه؟

قيل له: من قام بالإحدى عشرة ركعة أو الثلاث عشرة ركعة أفضل ممن قام الليل كله بدليل حديث عبد الله بن عمر. والكلام على هذا السؤال يأتي في الكلام عليه إن شاء الله، فمن أراد فليقف عليه هناك.

فإن قال قائل: قد يقوم المرء بالآيتين المذكورتين في ركعات جملة يرددها، وإذا كان كذلك فلا يسوغ أن تكون ركعتان لا غير تجزئ عنه.

قيل له: لو كان المراد ذلك لنص ﷺ عليه، ولبينه كما فعل ذلك في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] فقال: يكررها كذا كذا مرة، وكذلك في آية الكرسي، وفي سورة ليلة القدر، إلى غير ذلك من الأحاديث التي جاءت بالنص في التكرار، فلما سكوت هنا عن ذكر التكرار حكم بأنه لم يرد، مع أنه قد استمر فعل الصحابة رضي الله عنهم على ما قرئناه، لأنهم لا يقولون قام فلان بكذا إلا حيث انتهت قراءته من غير تكرار يكررها في الركعة الثانية، ولأن النَّبِيَّ ﷺ حض على التهجد الذي هو القيام وقال: «مَنْ قَامَ بِالْمُحَيَّيْنِ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ». كذا، ولم أذكر الآن هذا الأجر، وقال: «مَنْ قَامَ بِعَشْرِ آيَاتٍ لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ، وَمَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْفَائِزِينَ، =

اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِجْمَاعِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ

وَمَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْمُقْتَرِينَ»، فلو كان عليه السلام يعني بهاتين الآيتين التكرار لنص عليه كما نص عليه في الأحاديث التي أوردناها، ولأن عمله ﷺ كان على الوجه الذي ذكرناه أبداً لا يتحول عنه، وهو عدم التكرار على ما نقل في الصحيح، إلا موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْبِرْتُمْ فَانْتَحِبُوا﴾ [المائدة: 118]، فنقل عنه ﷺ أنه مر بها ليلة في تهجده فجعل يرددتها حتى طلع الفجر، فعبّروا عنها بالتردد ولم يعبروا عنها بالقيام والتكرار.

فإذا صحَّ ذلك فبه يتبين قدر فضل ذلك النبي ﷺ ومزيتة عند ربه، وقدر منَّة الله تعالى على هذه الأمة به وبسببه، لأنه عز وجل جعل لهم في التهجد بهاتين الركعتين ثواباً أفضل من ثواب عمل ألف شهر من أشق العبادات وهو الجهاد على ما يأتي بعد، ومبلغها ثلاثون ألفاً من الأيام وثلاثون ألفاً من الليالي، فمجموعها ستون ألفاً من الدهر، أوزعنا الله وإياكم شكر نعمته وجعلنا من أهلها وأعاننا عليها بمنه.

ومثل هذا من الفضل والمنِّ على هذه الأمة جعلنا الله من صالحها بلا محنة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَدَّوْا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ [النحل: 18] وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 7]، فضمن عز وجل بالشكر مزيد النعم. ثم قال النبي ﷺ: «مَنْ قَالَ كُلَّمَا أَضْبَحَ وَأَمْسَى أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، اللَّهُمَّ كُلُّ مَا أَضْبَحْتُ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ أَمْسَيْتُ بِي مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، لَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ جَمِيعِ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْهِ»، فانظر إلى هذا الفضل العظيم كيف اقتنع عز وجل منا بهذا اللفظ اليسير عن شكر نعم لا تحصى وضمن لنا بها المزيد.

الوجه الثالث: هل قيامها أفضل من قيام كل ليلة ليلة من ألف شهر على انفراد الليالي، أو قيامها أفضل من مجموع قيام الألف شهر؟ محتمل للوجهين معاً، والأظهر أنها أفضل من مجموع قيام الألف شهر، لأن به يحصل المقصود الذي من أجله أنزلت، وهو التسلي للنبي ﷺ كما سيأتي بعد، وعلى هذا فهم جمهور العلماء.

الوجه الرابع: بعض العمل فيها هل يفضل جميع العمل في جميع تلك الليالي، وإن كان العمل في تلك الليالي متحداً أكثر من هذا العمل، أم لا يفضل ذلك إلا إذا تساوى في العمل؟ ومثال الأول: من صلى في هذه الليلة كانت له ألف حسنة، ومن صلى في تلك الليالي كانت له في كل ليلة مائة حسنة، فكانت الصلاة في هذه الليالي تفضل كل ليلة ليلة من تلك بتسعة أعشار الثواب.

ومثال الثاني: من صلى في هذه الليلة المذكورة ركعتين، وآخر صلى في كل ليلة من تلك الليالي ركعتين، وليالي تلك الألف شهر ثلاثون ألف ليلة، وإيقاع ركعتين في كل ليلة منها تكون بستين ألف ركعة، فتكون هاتان الركعتان الواقعتان في هذه الليلة المذكورة تفضل تلك الستين ألفاً لا غير، ومن زاد على ذلك فلا تفضله هاتان الركعتان.

أما من جهة النظر إلى صيغة اللفظ فهو يعطي العموم، وأما من جهة النظر إلى بساط الحال التي من أجله أنزلت فليس المقصود به الليالي وحدها ولا الصلاة وحدها، وإنما المقصود =

تبعيضية، وجملة «غفر له» جواب الشرط الواقع مضارعاً، وقد وقع ماضياً وفي

الليالي والأيام، لأنه وقع ذلك على عمل السلاح في سبيل الله ألف شهر على ما سيأتي، وحامل السلاح مجاهد، ونوم المجاهد كقيامه لإخباره ﷺ بأن نوم المجاهد عبادة وأن الصائم القائم لا يبلغ أجره، ويكفي في ذلك قوله ﷺ: «أَعْمَالُ الْيَوْمِ فِي الْجِهَادِ كَبُضْفَةٍ فِي بَحْرٍ»، فإذا قلنا إن العمل بها يفضل العمل في الألف شهر جميع لياليها وأيامها فأى مقدار يكون هذا العمل، وما عدده، وقد تقدم الكلام عليه في البحث في القيام هل المراد به الكل أو البعض، وإذا كان البعض هل المراد أول الليل أو آخره، وقد تقدم هذا كله وأثبتنا الراجح من المرجوح بفعله ﷺ.

الوجه الخامس: فرائض هذه الليلة هل أجراها يضاعف على أجر فرائض غيرها من الليالي أم لا؟

فليس فيه ما يدل على الأفضلية في نفس الفرض. وأما من جهة النظر والقياس فقد تنطرق الفضيلة للفرض أيضاً قياساً على ما جاء في الأعمال أنها تضاعف في الأيام الفاضلة والبقع المباركة. أما الأيام فهو ما روى في الأشهر الحرم، ورمضان، والأيام البيض، وغير ذلك مما جاء تضعيف الأجر للعامل فيه. وأما البقع فما روى في مكة، والمدينة، وبيت المقدس، في تضعيف الأجر فيها، هذا ما هو من جهة القياس، وهو لا يتم لأن من العلماء من ينازع في هذا ويقول: إن هذه الأمور لا تؤخذ بالقياس، وإنما هي متوقفة على ما نقل عن الشارع ﷺ ولم ينقل في مسألتنا هذه شيء، ولم نجد لذلك دليلاً قطعياً إلا بما أيدناه، والخصم ينازع فيه.

الوجه السادس: من قام في هذه الليلة بأقل من ركعتين هل يحصل له الفضل المذكور، أو بعضه، أو لا يحصل له شيء؟

أما الفضل كله فلا، لقوله ﷺ: «كَفَّأَهُ»، فما يكون أقل من ذلك فلا يكفي، وقد تقدم هذا بما فيه كفاية.

وبقي هنا الكلام على هل يحصل له البعض، أم لا يحصل له شيء؟

محتمل لهما معاً، والظاهر من الاحتمالين أن له نصيب منها بدليل قول التابعي رضي الله عنه وهو سعيد بن المسيب: من شهد العشاء في جماعة فقد أخذ بحظه منها، يعني ليلة القدر. ومعناه أن صلاة الجماعة بالنسبة إلى الواحد مندوبة، فمن شهدا في جماعة فقد أتى مندوباً من جنس الصلاة، فحصل له بهذا المندوب جزء من فضلها لا أنه حصل له فضلها كله. ولأجل هذا تحرز التابعي فجعلها عشاء وجعلها في جماعة، فتجوز بذكر العشاء من المغرب لأجل أنه قيل فيها إنها وتر صلاة النهار، وتحرز بقوله في جماعة خيفة أن يصلي أحد العشاء منفرداً فيقول قد أخذت بحظي منها، وهو لم يأت إلا بالفرض، وليس المطلوب في هذه الليلة ذلك وإنما المطلوب التنفل بالصلاة عن الفرائض كما تقدم في الاحتمال هل أولاً أو آخراً أو كلا، فقول التابعي هنا محمول على أخذ الاحتمالات المذكورة بأقل ما يمكن من العمل، وإذا حكم له التابعي بأنه قد أخذ بحظه منها وهو لم يزد على الفرض شيئاً خارجاً عنه، فمن باب أولى أن يقول فيمن زاد على الفرض ركعة أنه أخذ بحظه منها، إذ أنه أتى =

ذلك نزاع بين النحاة والأكثرين على المنع، واستدل القائلون بالجواز بقوله تَعَالَى: ﴿إِنْ شَأْ نُزِّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: 4]، لأن قوله: «فضلت» بلفظ الماضي، وهو تابع للجواب، وتابع الجواب جواب، وفيه أنه قد يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، واستدلوا أيضًا بهذا الحديث، وقال الحافظ العسقلاني: وفي الاستدلال به نظر؛ لأنني أظنه من تصرف الرواة؛ لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء.

== بالتفعل من الصلاة عدا الفرض.

الوجه السابع: فيه دليل على أن الصلاة في هذه الليلة هي المطلوبة، وأن غيرها من أفعال البر لا يجزئ عنها. لأنه لو فهم التابعي رضي الله عنه جواز غير ما هو متن الحديث، أعني في تضعيف الأجر، لذكر غيرها من الطاعات وقال قد أخذ بحظه منها.

الوجه الثامن: فيه دليل على فضل الصلاة لهذه الأمة على غيرها من أفعال الطاعات، إذ أن ركعتين نافلة في هذه الليلة تفضل عمل ألف شهر يحمل السلاح في سبيل الله على ما سيأتي بعد. الوجه التاسع: قوله عليه السلام: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ» هذه الليلة سميت بهذا الاسم هل لحكم فيها تقتضي سميتها بذلك، أم ذلك تعبدًا؟

الظاهر أن ذلك مشتق مما قدر فيها من الأحكام، لأنه قيل إن الله تعالى يقدر فيها ما يكون في السنة كلها. ومعنى التقدير هنا إبرازه للملائكة وإعلامهم بما يفعلون في جميع السنة. وقيل: سميت ليلة القدر لعظم قدرها، لأن فيها أنزل عز وجل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا، وفيها قدر هذا الأمر العظيم، ولأجل عظم قدرها وعظم ما قدر فيها قال الله تعالى في تعظيمها: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: 3] كما تقدم.

الوجه العاشر: هل هي باقية، أو رفعت؟

قد اختلف العلماء في ذلك: فمن قائل يقول برفعها، واحتجوا بأن قالوا كانت من خصائص النبي ﷺ ثم رفعت لموته؛ ومن قائل يقول ببقائها، وسلموا بأنها من باب الخصوصية للنبي ﷺ، لكنهم زادوا بأنهم أدخلوا أمة النبي ﷺ في التخصيص. وهذا هو الأظهر لوجوه، منها ما روي في البساط الذي من أجله هذه الليلة، وهو أنه كان ﷺ أخبر بأن رجلا كان في بني إسرائيل حمل السلاح في سبيل الله ألف شهر، فاستقل عليه السلام أعمال أمته لقصر أعمارهم، فسلاه الله بأن أنعم عليه وعلى أمته بأن جعل لهم ليلة القدر. فلو كان خاصة به دون أمته لما وقعت التسليية بها عند هذا البساط، والأمة تطلق على من لحقه ومن أتى بعده، ولم يذكر له ﷺ تقاصر عمر أصحابه وإنما ذكر أنه تقاصر أعمار أمته، ولأن العلامة التي أخذ بها ﷺ مرجوة الآن، وهي ما روي عنه ﷺ أن الشمس تطلع في صبيحتها بيضاء نقية لا شعاع لها، وكذلك يجدها أهل المراقبة لها إلى هلم جرا، هذا منقول من سلف إلى خلف إلى زماننا هذا، فلو رفعت لما رثي من تلك العلامات شيء، ولأنه لم يزل جلّ أهل الخير والصلاح من الصدر الأول إلى هلم جرا يعاينونها عيانًا، فبطل القول برفعها مرة واحدة.

27 - باب الجِهَاد مِنَ الْإِيمَانِ

وتعقبه محمود العُيْنِيّ بأنه لم لا يجوز أن يكون تصرف الرواة في الروايات المشهورة، وأن ما رواه البُخَارِيُّ بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، ويؤيده رواية مسلم أيضاً مثل رواية البُخَارِيِّ ولفظه: «من يقيم ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»، والنكته في المغايرة بين الشرط والجزاء مضارعاً وماضياً مع أن المغفرة في زمان الاستقبال هي الإشعار بأن المغفرة متيقن الوقوع متحقق الثبوت فضلاً من الله على عباده، ثم إن مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن قيام ليلة القدر مباشرة عمل هو سبب لغفران ما تقدم من الذنب، وكل عمل كذلك فمباشرة شعبة من شعب الإيمان.

27 - باب الجِهَاد مِنَ الْإِيمَانِ

(باب) قد مر ما يتعلق به غير مرة.

(الجِهَادُ)، أي: القتال مع الكفار لإعلاء كلمة الله تَعَالَى، وهو مبتدأ خبره: (مِنَ الْإِيمَانِ)، أي: من شعبه، وقال ابن بطال: هذا كالأبواب المتقدمة في أن الأعمال إيمان؛ لأنه لما كان الإيمان هو المخرج له في سبيله كان الخروج إيماناً تسميته للشيء باسم سببه، كما قيل للمطر سماء لنزوله من السماء، فافهم.

ووجه المناسبة بين هذا الباب والسابق أن المذكور في الباب السابق هو قيام ليلة القدر، وهو وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان، إلا أنه يستدعي محافظة تامة، ومجاهدة زائدة بمقاساة المشقة، وترك الاختلاط بالأهل والعيال، ومع ذلك فقد يوافقها وقد لا يوافقها، وكذلك الجهاد، وكما أن القائم ليلة القدر يجتهد أن ينال رؤية تلك الليلة ويتملى بها، فإن حصل له ذلك فيها، وإلا فيكتسب أجوراً عظيمة، فكذلك المجاهد يجتهد أن ينال درجة الشهداء ومنزلتهم وإلا فيرجع بغنيمة وافرة مع اكتساب اسم الغازي، فذكر المؤلف باب الجهاد لذلك استطراداً، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التروك فأخّره عن القيام الذي هو من الأفعال؛ ولأن الليل قبل النهار، ولعله أشار إلى أن القيام مشروع

36 - حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ،

من أول ليلة من الشهر.

(حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ)، بالحاء المهملة والراء المفتوحين والياء المشددة اسم بلفظ النسبة.

(ابْنُ حَفْصٍ)، وهو أبو علي بن حفص بن عمر العتيكي نسبة إلى العتيك بن الأسد القملي، بفتح القاف وسكون السين المهملة وفتح الميم نسبة إلى قملة، وهو معاوية بن عمرو بن دوس، والي القاملة، قبيلة من الأزد، سموا بذلك لجمالهم البصري، روى عنه البُخَارِيُّ، وانفرد به عَنْ مسلم، وروى أبو داود والنسائي عَنْ رجل عنه مات سنة ثلاث أو ست وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابن زياد بالثمناة التحتية هو أبو بشر، ويقال: أبو عبدة العبدي نسبة إلى عبد القيس مولاة البصري، الثقفي نسبة إلى ثقيف، قَالَ يحيى وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، مات سنة سبع وسبعين ومائة، روى له البُخَارِيُّ ومسلم، وفي طبقته عبد الواحد بن زيد بصري أيضاً، لكنه ضعيف، ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ)، بضم المهملة وتخفيف الميم ابن القعقاع بن شبرمة، أخي عبد الله بن شبرمة الكوفي الضبي، نسبة إلى ضبة بن أد بن طابخة، روى عنه الثَّوْرِيُّ والأعمش وغيرهما، قَالَ أبو يحيى: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ)، بضم الزاي وسكون الراء واختلف في اسمه وأشهرها هرم، وقيل: عبد الرحمن. وقيل: عمرو. وقيل: عبد الله (ابْنُ عَمْرِو)، وفي رواية زيادة (ابْنُ جَرِيرٍ)، البجلي، بضم الموحدة وفتح الجيم نسبة إلى بجيلة بنت صعاب بن سعد، سمع جده، وأبا هريرة وغيرهما، قَالَ يحيى: ثقة، روى له الجماعة.

ومن لطائف هذا الاسناد أنه خالٍ عن العنعنة ليس فيه إلا التحديث والسماع، ومنها أن رواه ما بين بصري وكوفي، ومنها أن فيه اسماً على صورة النسبة، وربما يظن من لا إلمام له بالحديث أنه نسبته، وقد أخرج متنه البخاري

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اَنْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي،»

والنسائي أيضا مع نوع اختلاف في اللفظ.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ)، أي: أنه قَالَ (اَنْتَدَبَ اللَّهُ)، وفي رواية: عز وجل، وقوله: انتدب بكسر الهمزة وسكون النون وفتح التاء المثناة من قولهم، ندبه لأمر فانتدب له، أي: دعاه له، فأجاب إليه، فههنا كأن الله تَعَالَى جعل جهاد العباد في سبيل الله سؤالا ودعاء للرجع بنيل أجر أو غنيمة أو إدخاله الجنة، وقيل: معناه سارع بثوابه وحسن جزائه، وقيل: معناه تكفل بالمطلوب ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد بلفظ تكفل الله وكذا في رواية عن مسلم، وفي أخرى عنه بلفظ: تضمن الله، أي: أوجب تفضلا أي: حقق وأحكم أن ينجز ذلك لمن أخلص، وهو موافق لقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: 111]، وفي رواية الأصيلي: انتدب بمثناة تحتية مهموزة بدل النون من المأدبة بفتح الدال وضمها اسم الطعام من الأدب وهو الدعاء إلى الطعام، يقال: أدبهم يأدبهم بكسر الدال، وقال الحافظ العسقلاني: وهو تصحيف وقد وجهوه بتكلف لكن إطباق الرواة على خلافه، وتعبه محمود العيني: بأنه لم يقل أحد من الشراح ولا من الرواة الكبار أن هذا تصحيف، ولا أطبقت الرواة على خلافه، وقد رأيت ما قالت المشايخ فيه، والدعوى بلا برهان لا تقبل، هذا وقد عزاها القاضي عياض إلى رواية القاسبي.

(لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ)، أي: في سبيل الله حال كونه (لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي) بالرفع على أنه فاعل يخرج، والاستثناء مفرغ، وفي رواية مسلم والإسماعيلي: إلا إيمانا بالنصب، وقال النووي: هو مفعول له، وتقديره لا يخرج مخرجه إلا إيمانا بي، وكان السياق يقتضي أن يقول به، ففيه التفات من الغيبة إلى التكلم، وقال ابن مالك في التوضيح، هو على تقدير اسم فاعل، كأنه قَالَ: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً لا يخرج مخرجه إلخ، وهو ليس بسديد، لأن صاحب الحال على ذلك التقدير هو الله تَعَالَى، والظاهر أنه هو الضمير في خرج فافهم.

(وَتَصَدِيقٌ بِرُسُلِي)، وفي بعض النسخ وتصديقا بالنصب على ما تقدم فيما

أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ،

عطف عليه، وقال الْكِرْمَانِيُّ: أو تصديق، وفي بعض النسخ: وتصديق بالواو الواصلة، واستشكل الفاصلة بأنه لا بد من الأمرين الإيمان بالله والتصديق برسُل الله، وأجاب بأن معناها امتناع الخلو مع إمكان الجمع بينهما، أي: لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان، بل يلزم الاجتماع لأن الإيمان بالله مستلزم لتصديق رسله، وكذا التصديق بالرسل يستلزم الإيمان بالله، وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ بأن كلمة «أو» لا تدل على ما ذكره، وفيه أنه لا يدعي أنها تدل على لزوم الاجتماع، كما لا يخفى على من تأمل في سياق العبارة.

هذا وقد يجاب أيضًا بأن الفاصلة بمعنى الواصلة، وقال الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ الفاصلة.

(أَنْ أَرْجِعَهُ)، بفتح الهمزة، من رجع، وهو يجيء متعديًا ولازمًا، فمصدر الأولى الرجوع ومصدر الثاني الرجوع، وههنا متعد، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ [التوبة: 83]، وَأَنْ مصدرية، والأصل بأن أرجعه إلى مسكنه، أي: برجعه إليه (بِمَا)، أي: بالذي (نَالَ)، أي: أصابه من النيل (مِنْ أَجْرٍ)، مجرد إن لم يكن غنيمة.

(أَوْ) أجر مع (غَنِيمَةٍ)، إذا كانت فأولم منع الخلو، أو بمعنى الواو، كما قيل في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: 11]، معناه: أو وصية ودين، وعبر بالماضي في قوله: «نال» لتحقيق وعده تَعَالَى.

(أَوْ أَدْخِلَهُ)، بضم الهمزة، والنصب عطفًا على أرجعه.

(الْجَنَّةَ)، أي: عند موته، كما قَالَ تَعَالَى في حق الشهداء: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: 169]، أو المراد هو الإدخال عند دخول السابقين المقربين بلا حساب ولا عذاب، ولا مؤاخذه بذنوب بكون الشهادة مكفرة لها، كما روى مسلم من قوله ﷺ: «القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين».

فالحاصل: أن للمجاهد حالتين الشهادة والسلامة، فالجنة للحالة الأولى، والأجر والغنيمة للحالة الثانية، فإن قيل: الأجر ثابت للشهيد أيضًا، فكيف يكون السالم والشهيد مفترقين في أن لأحدهما الأجر وللآخر الجنة، مع أن الجنة أيضًا أجر.

وَلَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ⁽¹⁾.

أجيب: بأن هذا أجر خاص والجنة أجر أعلى منه، فهما متغايران، أو أن القسمين هما الرجوع والإدخال، لا الأجر والجنة، فمعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن للخارج للجهاد خيرا بكل حال، فإما أن يستشهد فيدخل الجنة، وإما أن يرجع بأجر فقط أو أجر وغنيمة، ثم حض النبي ﷺ على الجهاد ثانيًا، فقال: (وَلَوْلَا)، هي الامتناعية لا التحضيضية.

(أَنْ أَشَقَّ عَلَيَّ أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ)، جواب لولا.

(خَلْفَ سَرِيَّةٍ)، بل كنت أخرج معها بنفسي لعظم أجرها، والسرية بتخفيف الرءاء وتشديد الياء، قطعة من الجيش يبلغ أكثرها إلى أربعمائة، والمعنى امتنع عدم القعود وهو القيام لوجود المشقة، وسبب المشقة صعوبة تخلفهم بعده، وأن لا قدرة لهم على المسير معه لضيق حالهم ولا قدرة له على حملهم.

(وَلَوْ دِدْتُ)، بكسر الدال الأولى، عطف على قوله ما قعدت واللام للتأكيد قيل: ويجوز أن تكون اللام فيه جواب قسم محذوف، أي: والله لو ددت، أي: أحببت (أَنِّي أَقْتُلُ)، بصيغة المجهول، وفي رواية: أن أقتل (فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا)، بضم الهمزة على صيغة المجهول.

(ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ)، بصيغة المجهول فيهن، وختم بقوله: «ثم أقتل» والقرار إنما هو على حالة الحياة، لأن المراد الشهادة، فختم الحال عليها، أو لأن الإحياء للجزاء معلوم، فلا حاجة إلى ودادته، لأنه ضروري الوقوع، قيل: لا مشقة على الأمة في ودادة ذلك، لأن غاية ما في الباب وجوب المتابعة في تلك الودادة، وليس فيها مشقة.

وأجيب: بأننا لا نسلم عدم المشقة، ولئن سلمنا فربما ينجر إلى تشريع مودوده، فتصير سببا للمشقة، فتأمل.

(1) أطرافه 2787، 2797، 2972، 3123، 7226، 7227، 7457، 7463 تحفة 14901،

14901 أ - 1/16.

أخرجه مسلم في الجهاد باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله رقم (1876).

28 - بَابُ تَطَوُّعِ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ

37 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ

وَقِيلَ: إِنْ تَمَنِيَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقْتُلَ يَقْتَضِي تَمَنِيَّ وَقُوعَ الْكُفْرِ لغيره، وهو مَمْنُوعٌ لِلْقَوَاعِدِ الْمَقْرَرَةِ، وَأَجِيبُ بِأَنْ مَرَادَهُ ﷺ تَمَنِيَّ الْحَالَةِ الرَّفِيعَةِ، وَهِيَ الشَّهَادَةُ لَا تَمَنِيَّ الْمَعْصِيَةِ لِلْقَاتِلِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ: مِنْهَا فَضْلُ الْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمِنْهَا: تَمَنِيَّ الشَّهَادَةِ وَتَعْظِيمُ أَجْرِهَا، وَمِنْهَا: تَمَنِيَّ الْخَيْرِ وَالْحَثِّ عَلَى حَسَنِ النِّيَّةِ، وَمِنْهَا: بَيَانُ شِدَّةِ شَفَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِهِمْ، وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ طَلَبِ الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمِنْهَا: جَوَازُ قَوْلِ الْإِنْسَانِ وَدَدْتُ حَصُولَ كَذَا مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ، وَمِنْهَا: أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ مَصْلَحَتَانِ بَدِئَ بِأَهْمَمَا، وَأَنَّهُ يَتْرَكُ بَعْضَ الْمَصَالِحِ لِمَصْلُحَةٍ أَرْجَحَ مِنْهَا، أَوْ لَخَوْفِ مَفْسَدَةٍ تَرُدُّ عَلَيْهَا، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجِهَادَ فَرَضَ كِفَايَةً لَا فَرَضَ عَيْنٍ، وَمِنْهَا: السَّعْيُ فِي زَوَالِ الْمَكْرُوهِ وَالْمَشَقَّةِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: وَقَالُوا وَهَذَا الْفَضْلُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ، لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ، وَفِي إِقَامَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَحْوِهِ.

28 - بَابُ تَطَوُّعِ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ، كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(تَطَوُّعُ)، أَي: تَنْفَلُ (قِيَامِ رَمَضَانَ)، بِالطَّاعَةِ فِي لَيَالِيهِ وَالتَّطَوُّعِ بِالشَّيْءِ التَّبَرُّعِ بِهِ.

(مِنْ) شَعْبِ (الْإِيمَانِ)، وَرَمَضَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ رَمَضَ إِذَا احْتَرَقَ مِنَ الرَّمْضَاءِ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا لِلشَّهْرِ الْمَعِينِ، وَمُنِعَ الصَّرْفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُمْ لَمَّا نَقَلُوا أَسْمَاءَ الشُّهُورِ عَنِ اللُّغَةِ الْقَدِيمَةِ، سَمَوْهَا بِالْأَزْمَنَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا، فَوَافَقَ هَذَا الشَّهْرُ بِأَيَّامِ رَمَضِ الْحَرِّ، فَسُمِّيَ بِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ وَجْهَ تَخْلُلِ الْبَابِ السَّابِقِ بَيْنَ سَابِقِهِ وَبَيْنَ هَذَا الْبَابِ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ الْأَصْبَحِيِّ الْمَدَنِيِّ، ابْنُ أُخْتِ شَيْخِهِ الْإِمَامِ مَالِكٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي)، بِالْإِفْرَادِ (مَالِكُ)، هُوَ ابْنُ أَنْسٍ إِمَامُ الْأُتَمَةِ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ حُمَيْدٍ) بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ (ابْنِ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»⁽¹⁾.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ (ابن عوف، أحد العشرة المبشرة بالجنة، أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عثمان القرشي الزُّهْرِيُّ المدني، وأمه أخت عثمان ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأمه، أول المهاجرات من مكة إلى المدينة، واسمها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، أخرج له البُخَارِيُّ هنا وفي العلم وفي غير موضع، سمع جمعا من الصحابة منهم أبوه وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم، وروى عنه الزُّهْرِيُّ وخلائق من التابعين، وثقه أبو زرعة وغيره، وكان كثير الحديث، مات سنة خمس وتسعين بالمدينة عَنْ ثلاث وسبعين سنة، وقيل: سنة خمس ومائة، وهو غلط.

ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث بصيغة الجمع والإفراد، والعننة، ومنها أن رواه كلهم مدنيون، ومنها أنهم أئمة أجلاء، وقد أخرج متنه المؤلف في الصيام أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ومالك في الموطأ، وآخرون.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَنْ قَامَ رَمَضَانَ)، أي: قام بالطاعة في ليلائه، إذ العرف يشهد عليه، قيل: يريد به صلاة التراويح. وقال النَّوَوِيُّ: التحقيق أن يقال: صلاة التراويح محصلة لفضيلة قيام رمضان، ولكن لا تنحصر فيها، بل في أي وقت من الليل صلى تطوعا، حصل له ذلك الفضل.

وقال الكرماني: قال أصحابنا: يكره قيام الليل كله، ومعناه الدوام عليه، لا ليلة أو عشرة ونحوه، ولهذا اتفقوا على استحباب قيام ليلة العيد ونحوها. (إِيمَانًا)، أي: لأجل إيقانه بأن قيامه طاعة، وتقرب إلى الله أو مؤمناً بذلك. (وَاحْتِسَابًا)، أي: إرادة لوجهه تَعَالَى، وطلباً للثواب بذلك أو مريدًا وطالبًا لذلك بخلوص النية (غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)، ظاهر الحديث غفران الصغائر والكبائر، وفضل الله واسع، ولكن المشهور من مذهب العلماء في هذا الحديث

(1) أطرافه 35، 38، 1901، 2008، 2009، 2014 - تحفة 12277.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب التَّغْيِيبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ رَقْم (759).

29 - بَابُ صَوْمِ رَمَضَانَ اخْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ

38 - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ،

ونظائره كحديث غفران الخطايا بالوضوء، وبصوم يوم عرفة، ويوم عاشوراء، ونحوه، أن المراد غفران الصغائر فقط لما وقع التقيد في بعضها بما اجتنبت الكبائر، وبقوله ما لم يؤت كبيرة، وقال النَّوَوِيُّ: في التخصيص نظر، لكن أجمعوا على أن الكبائر لا تسقط إلا بالتوبة أو بالحد.

وقد استشكل بأنه ثبت مجيء الغفران في قيام رمضان كما في هذا الحديث، وفي صيامه، وفي قيام ليلة القدر، وفي صوم يوم عرفة أنه كفارة ستين، وفي يوم عاشوراء أنه كفارة سنة، وأن رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما، وكذا العمرة إلى العمرة، والجمعة إلى الجمعة، وما بين الصلوات الخمس، وموافقة تأمينه تأمين الملائكة، وغير ذلك، فإذا كفرت بأحدهما فما الذي يكفره الآخر، وأجيب عنه بأن كل واحد منها صالح لتكفير الصغائر، فإن صادفها كفرها، وإن لم يصادفها فإن كان فاعله سليماً من الصغائر لكونه صغيراً غير مكلف أو موفقاً لم يعمل صغيرة أو عملها وتاب أو عملها وعقبها بحسنة أذهبها، فإن الحسنات يذهبن السيئات، فهذا يكتب له به حسنات، ويرفع له به درجات.

وقال بعض العلماء: ويرجى أن يخفف بعض الكبائر إن كانت لفاعلها إذ في كرم الله سعة.

29 - بَابُ صَوْمِ رَمَضَانَ اخْتِسَابًا مِنَ الْإِيمَانِ

(بَابُ) بالتنوين وعدمه (صَوْمٌ)، بالرفع، مبتدأ مضاف إلى قوله: (رَمَضَانَ اخْتِسَابًا)، إما حال بمعنى محتسباً، أو مفعول له.

(مِنَ الْإِيمَانِ) وإنما لم يقل إيماناً لاستلزام الاحتساب من الإيمان أو للاختصار في التراجم، والعناوين، ووجه المناسبة بين البابين أظهر من أن يخفى.

(حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ)، هو مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، بالتخفيف البيكندي، وقد مر ذكره. (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ)، بصيغة التصغير، ابن غزوان بن جرير الضبي، مولا هم الكوفي، يكنى: أبا عبد الرحمن، سمع

قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»⁽¹⁾.

30 - باب الدِّين يُسْرٌ

السبيعي والأعمش وغيرهما من التابعين، وعنه الثَّوْرِيُّ، وأحمد وخلق من الأعيان.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صدوق من أهل العلم توفي بالكوفة سنة تسع وخمسين ومائة.
(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري قاضي المدينة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ) أي: في شهر رمضان كله عند القدرة عليه أو بعضه عند عجزه ونيته الصوم لولا العذر.

(إِيمَانًا) تصديقًا به، (وَاحْتِسَابًا) طلبًا لوجه الله ورغبة في ثوابه طيب النفس به غير مستثقل لصيامه ولا مستطيل لأيامه، وأتى بقوله: «احتسابًا» بعد قوله: «إيمانًا» مع أن كلاً من اللفظين يغني عن الآخر لفائدة التأكيد. وقيل: المصدق بالشيء ربما لا يفعله مخلصًا بل للرياء ونحوه، والمخلص في الفعل ربما لا يكون مصدقًا بثوابه وبكونه طاعة مأمورًا به سببًا للمغفرة وأنت خير بسخافة هذا القول، والله أعلم.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) ويأتي ما يتعلق بالبائين في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى.

30 - باب الدِّين يُسْرٌ

(باب) بالإضافة إلى قوله: (الدِّينُ) أي: دين الإسلام (يُسْرٌ) أي: ذو يسر أو عين اليسر على سبيل المبالغة، كأنه لشدة اليسر وكثرته نفس اليسر، كما يقال أبو حنيفة فقه لكثرة فقهه، ومنه رجل عدل، واليسر بضم السين وكونها نقيض العسر ومعناه التخفيف، ثم كون هذا الدين يسرًا يجوز أن يكون بالنسبة إلى ذاته، ويجوز

(1) أطرافه 35، 37، 1901، 2008، 2009، 2014 - تحفة 15353.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في قيام رمضان رقم (759).

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفَةُ السَّمْحَةُ».

أن يكون بالنسبة إلى سائر الأديان وهو الظاهر؛ لأن الله تعالى رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان من قبلهم، كعدم جواز الصلاة إلا في المسجد، وعدم الطهارة بالتراب، وقطع الثوب الذي تصيبه النجاسة، وأن توبتهم كانت بقتل أنفسهم وتوبة هذه الأمة بالإفلاع والعزم والندم.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

قَالَ ابن بطال: إن اسم الدين واقع هنا على الأعمال لقوله: «الدين يسر» واليسر اللين والانقياد، فالذي يوصف باليسر والشدة إنما هي الأعمال. (وَقَوْلُ) بالجر عطفًا على المضاف إليه للباب.

(النَّبِيُّ ﷺ): أَحَبُّ الدِّينِ) كلام إضافي أي: أحب خصال الدين المعهود وهو دين الإسلام، وخصال الدين محبوبة ولكن ما كان منها سمحًا سهلًا فهو أحب إلى الله تعالى، ويدل عليه ما رواه أحمد في مسنده بسند صحيح من حديث أعرابي لم يسمه أنه سمع رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «خير دينكم أيسره»، ويمكن أن يكون المراد جنس الدين، أي: أحب الأديان (إلى الله)، والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ⁽¹⁾، ويمكن أن يقصد بأفعل التفضيل الزيادة المطلقة فافهم.

(الْحَنِيفَةُ) أي: الملة الحنيفية التي هي الملة الإبراهيمية، والحنيف عند العرب من كان على ملة إِبْرَاهِيمَ عليه السلام، وَسُمِّيَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام حنيفًا لميله عن الباطل وعبادة الأوثان إلى الحق، وأصل الحنف الميل.

(السَّمْحَةُ) أي: السهلة، أي: المبنية على السماحة والسهولة، لا حرج فيها ولا تضيق على الناس لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ وهذا التعليق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب؛ لأنه ليس على شرطه، نعم وصله في كتاب الأدب المفرد، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق عَنْ دَاوُد بن الحَصِين عَنْ عَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وإسناده حسن، استعمله المؤلف في الترجمة لدلالة معناه على معنى الترجمة.

(1) وإنما قيد بقوله: «قبل أن تبدل وتنسخ» لئلا يلزم كون الأديان المنسوخة محبوبة إلى الله تعالى. [المؤلف].

39 - حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَفَارِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ،

ووجه مناسبة هذا الباب للأبواب السابقة من حيث إنها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز، بل يعمل بتلطف وتدرج ليدوم عمله ولا ينقطع، ثم عاد إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة من الإيمان، فقال: باب الصلاة من الإيمان، كما سيجيء.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ) بصيغة المفعول من التطهير ابن حسام الأزدي البصري، وكنيته أبو ظفر بفتح الظاء المعجمة والفاء، روى عن جمع من الأعلام منهم شعبة، وروى عنه الأعلام منهم البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة وأبو حاتم، وسئل عنه فقال: صدوق، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ) بن عطاء بن مقدم أبو حفص المقدمي نسبة إلى جده البصري، سمع جمعاً من التابعين منهم هشام بن عروة، وروى عنه خلق من الأعلام منهم ابنه عاصم. قَالَ ابن سعد: كان ثقة وكان يدلّس تدليساً شديداً يقول: سمعت وحدثنا ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة الأعمش.

قَالَ المؤلف: قَالَ ابن عاصم مات سنة تسعين ومائة روى له الجماعة.

(عَنْ مَعْنٍ) بفتح الميم وسكون العين المهملة (ابن مُحَمَّدٍ) ابن معن (الغفاري) بكسر الغين المعجمة الحجازي سمع حميداً وعنه جمع منهم ابن جريج، ذكره ابن حبان في ثقاته، روى له البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن كما عن عمر بن علي، عن معن محمول على سماعهم من جهة أخرى.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) واسم أبي سعيد كيسان (المقبري) بفتح الميم وضم الموحدة وفتحها نسبة إلى مقبرة بالمدينة كان مجاوراً بها، وقيل: كان منزله عند المقابر وهو بمعنى الأول، وقيل: جعله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على حفر القبور، ويحتمل أنه اجتمع فيه ذلك كله، فكان على حفرها أو نازلاً عندها، وهو صفة لأبي سعيد والد سعيد، وكان مكاتباً لامرأة من بني ليث بن بكر، وأما سعيد فهو أبو سعد بسكون العين المدني، روى عن جماعة من الصحابة. قَالَ أبو زرعة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ،

ثقة، وقال أحمد: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، ولكنه كبر وبقي حتى اختلط قبل موته، وقدم الشام مرابطاً وحدث ببغداد، وقال غيره: اختلط قبل موته بأربع سنين، وكان سماع معن عنده قبل الاختلاط وإلا لما أخرجه المؤلف، توفي سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة، وقال النُّوَوِيُّ في شرح صحيح مسلم: يقال لكل واحد من الأب والابن المقبري وإن كان في الأصل هو الأب.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنْ فِيهِ التَّحْدِيثُ وَالْعِنْعَنَةُ، وَمِنْهَا أَنْ رَوَاهُ مَا بَيْنَ مَدَنِي وَبَصْرِي، وَمِنْهَا أَنْ فِيهِ رَوَايَةٌ مَدْلَسٌ شَدِيدٌ بَعْنٌ، وَلَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ثُبُوتِ سَمَاعِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَقَدْ أَخْرَجَ الْمُؤَلِّفُ طَرَفًا مِنْهُ فِي الرِّقَاقِ عَنْ آدَمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، سَدَدُوا وَقَارِبُوا وَاعْدُوا وَرُوحُوا، وَشَيْءٌ مِنَ الدَّلْجَةِ وَالْقَصْدِ تَبْلَغُوا» وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ) فِي التَّأَكِيدِ بِأَنْ رَدَّ عَلَى مُنْكَرٍ بَيَسِرُ هَذَا الدِّينَ، فَإِذَا أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ مُنْكَرًا لَهُ أَوْ مُنْزَلًا مُنْزَلَتَهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّأَكِيدُ لَكُونَ الْقِصَّةِ مِمَّا يَهْتَمُّ بِهِ.

(وَلَنْ يُشَادَّ) مِنَ الْمَشَادَةِ وَهِيَ الْمَغَالِبَةُ.

(الدِّينَ) أَي: أَحَدٌ بِإِضْمَارِ الْفَاعِلِ لِلْعِلْمِ بِهِ وَقَدَمَهُ، رَوَاهُ ابْنُ السَّكَنِ بِإِثْبَاتِ لَفْظِ (أَحَدٌ) وَالدِّينَ عَلَى هَذَا مُنْصَوِّبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَطَالَعِ: إِنَّ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ بِرَفْعِ الدِّينِ عَلَى أَنْ يُشَادَّ مَبْنِي لِمَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ، وَعَارِضُهُ النَّوَوِيُّ بِأَنْ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ بِالنَّصْبِ. وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ بِحَمَلِ كَلَامِ صَاحِبِ الْمَطَالَعِ عَلَى رَوَايَةِ الْمَغَارِبَةِ، وَحَمَلِ كَلَامِ النَّوَوِيِّ عَلَى رَوَايَةِ الْمَشَارِقَةِ وَيُؤَيِّدُ النَّصْبَ لَفْظُ حَدِيثِ بَرِيدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ أَنَّهُ مِنْ شَادَّ هَذَا الدِّينِ يَغْلِبُهُ. وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: الْأَوَّلَى أَنْ يَرْفَعَ الدِّينَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ نَابٍ عَنْ الْفَاعِلِ فَافْهَمُ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَعَمَّقُ أَحَدٌ فِي الدِّينِ وَيَتْرَكَ الرِّفْقَ فِيهِ (إِلَّا غَلَبَهُ) الدِّينَ وَعَجَزَ عَنْ ذَلِكَ التَّعَمُّقِ وَانْقَطَعَ عَنْ عَمَلِهِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ التَّحْضِيضُ

فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ⁽¹⁾.

على ملازمة الرفق والاقتصار على ما يطيقه العامل ويمكنه الدوام عليه، وأن من شاد الدين وتعمق انقطع وقهره الدين وغلبه ثم أرشد على طريق ذلك فقال: (فَسَدِّدُوا) من التسديد بالسين المهملة من السداد وهو الصواب، والقصد القول والعمل، ورجل مسدد: إذا كان يعمل بالصواب، والقصد أي: الزموا التوسط في العمل من غير إفراط ولا تفريط (وَقَارِبُوا) بالباء الموحدة لا بالنون قيل معناه: لا تبلغوا النهاية بل تقربوا منها، يقال: رجل مقارب أي: وسط بين الطرفين، وقال التيمي: قاربوا إما أن يكون معناه قاربوا في العبادة ولا تباعدوا فيها، فإنكم إن باعدتم في ذلك لم تبلغوا، وإما أن يكون معناه ساعدوا، يقال: قاربت فلاناً أي: ساعدته، فالمعنى ليساعد بعضكم بعضاً في الأمور وهو معنى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَاوِثُوا عَلَى آلِيهِ وَالْقَوَى﴾ [المائدة: 2].

وقال الحافظ العسقلاني: معناه إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا ما يقرب منه.

(وَأَبْشِرُوا) من الإبشار، وفي لغة: أبشروا بضم الشين من البشر بمعنى الإبشار، أي: أبشروا بالثواب على العمل وإن قلَّ. وأبهم المبشر به تنبيهاً على عظمه وفخامته.

(وَاسْتَعِينُوا) أي: على مداومة العبادة (بِالْغَدْوَةِ) بضم الغين المعجمة. وقال الكِرْمَانِيُّ وبعض الشارحين: بفتح العين والصحيح هو الأول، وهو سير أول النهار إلى الزوال، أو ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس على ما قاله الجوهري. (وَالرَّوْحَةِ) بالفتح أي: السير بعد الزوال (وَشَيْءٍ) أي: واستعينوا بشيء (مِّنَ الدَّلْجَةِ) بضم الدال وإسكان اللام كذا الرواية، ويجوز لغة فتح الدال وهي: سير

(1) أطرافه 5673، 6463، 7235 - تحفة 13069.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الدين يسر وليس بعسر، وعلى طلب الرفق فيه، والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله ﷺ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»، هذا اللفظ يحتمل وجوهاً، وعلى كل وجه كلام من وجوه إلى آخر الحديث. فنبداً أولاً بوجه ونبين معناه، ثم نبين الحديث أو على ما يقتضيه ذلك الوجه إلى آخره، ثم نرجع إلى الوجه الثاني: ونبينه أيضاً إلى آخر الحديث، ثم كذلك إلى أن تفرغ الوجوه المحتملة للفظ، ليكون ذلك أيسر على المطالع وأسرع للفهم، فنقول: =

آخر الليل، وقيل: سير الليل كله ولهذا عبر فيه بالتبويض، وقيل: هي بالضم سير

= -الوجه الأول: قوله عليه السلام: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»: احتمل أن يكون أراد به الإيمان، واحتمل أن يكون أراد به الإسلام، واحتمل أن يكون أرادهما معا. والإيمان هو التصديق، والإسلام هو الانقياد. والأظهر أن يكون المراد هما معا بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾، ثم قال: ﴿وَلَمَّا يَخْلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: 14] فلم يقبل منهم الظاهر لعدم تصديق الباطن، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفَّيْنَ فِي الذَّرَكِ الْأَشْكَلِ مِنَ الْتَارِ﴾ [النساء: 145] مع أنهم قد أظهروا الانقياد الذي هو الإسلام، لكن لما أن لم يكن معهم الإيمان لم ينفعهم الإسلام إذ ذاك، وكذلك أيضا في العكس وقد تقدم.

فإذا قلنا بأن الإيمان والإسلام متلازمان، فالمراد بالدين المذكور هنا هما معا، وإذا كان المراد هما معا فحتاج إذا إلى بيان سرهما.

فأما الإيمان فيكفي فيه من التيسير حديث الجارية المشهور، وهو حين سألها النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» فقالت: في السماء، فقال لها: «مَنْ أَنَا؟» قالت: رسول الله، فقال لصاحبها: «أَعْيَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». فانتع ﷺ منها بأنها أقرت بأنه رسول وأن الله موجود وهو قاهر حاكم، لأنها أشارت إلى السماء والسماء عند العرب كل ما علا وارتفع، فكل من علا قهر وغلب. ولا يلزم منه ما قاله بعض الملحد من التحيز، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، لأنه ليس في الحديث بمقتضى اللغة ما يوجب القول بذلك. ولأجل هذا قال بعض علماء أهل السنة بأن الجاهل ببعض الصفات ليس بكافر، وهو الحق الواضح، لأنه إن قيل بغير هذا القول يتضمنه تكفير عوام المؤمنين، وقد وقع الإجماع من الصحابة والسلف بصحة إيمانهم، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «نَحْنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَقْرَأُ وَلَا نَكْتُبُ»، وهذا بخلاف من ينسب إلى الذات الجليلة ما لا يليق بها، فإذا اجتزى في الإيمان بهذا القدر فهو يسر لا شك فيه.

وأما الإسلام فيكفي فيه من التيسير حديث ضمام المشهور الذي سأل عن الإسلام فقال له رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَصِيَامٌ رَمَضَانَ»، قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وذكر الزكاة، قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه. فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ». والفلاح هو من بلغ في الآخرة ما يؤمل، فإذا اجتزى في الإسلام بهذا القدر وكان صاحبه من المفلحين فهو يسر لا شك فيه.

-الوجه الثاني: قوله ﷺ: «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيْهِ».

هذا اللفظ من أبنية المفاعلة من فعل بمقتضاه غلبة الدين فإن شدد في دينه بحيث لم يبلغ به حد المغالبة فقد خرج عن هذا النهي وكان من القسم المحمود، لأن ذلك قوة في الدين ورفعة في الهمم والمناصب لقوله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي الْكُلِّ خَيْرٌ»، فأفاد هذا الإخبار بأن الضعيف أقل مرتبة من القوي، وأن الضعيف له من الخير بقدر ما يخلص به نفسه إذا وفي القدر المجزئ من إيمانه على ما تقدم قبل، فلم يخرج به ﷺ وإن كان ضعيفا من =

آخر الليل، وبالفتح سير الليل كله، وإنما قال: «وشيء من الدلجة»، ولم يقل:

باب الأفضلية. وهذا يدل بما يتضمن أن المطلوب الكمال الذي هو القوة والترف، فمن لم يقدر على الكمال فحينئذ يرجع إلى من هو أدون منه قليلا بقدر طاقته، ويحذر أن يأخذ في طرف الكمال حتى يبلغ به الحال إلى حد المغالبة فيغلبه الدين كما تقدم، لأنه إن تعمق في أحد الوجهين المذكورين الذين هما الإيمان والإسلام فالدين قد غلبه بالضرورة، لأنه يفنى عمره ولا يبلغ من أحدهما معشاره. مثال ذلك في الإيمان من يريد أن يأخذ إيمانه بغير تقليد فيشتغل بالاستدلالات والاستنباطات فيفرغ عليه العمر ولم يبلغ في ذلك ما أمل. وقد أقر بالغلبة هنا رئيس من أراد أن يأخذ الإيمان بغير تقليد وهو أبو المعالي رحمه الله، فإنه حكى عن الثقات أنه قال: لقد خليت أهل الإسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم وغصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك رغبة في الحق وهروبا من التقليد، والآن قد رجعت من الكل إلى كلمة الحق، والويل لابن الجويني، يعني نفسه. فإذا كان هذا قول رئيس من أراد أن يأخذ بغير تقليد أقر بالعجز والغلبة، فكيف بمن جاء بعده يقفو أثره. ومثل ذلك من يريد أن يوفي ما يجب للربوبية على العبودية من الحقوق، فهذا أيضا يفنى عمره وهو لم يبلغ معشار ما أمل، لأن الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: 102] وهذا لا يطيق البشر بعضه إلا وينقطع، ويكفي في هذا بيانا حديث عبد الله بن عمر حين أراد أن يقوم الليل ويصوم النهار فقال له ﷺ: «إِنَّكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ». هذا ما هو في أمرين من أمر الدين فكيف به في باقي أجزائه على مقتضى التعظيم، فصدق عليه بالضرورة أن الدين غلبه. وإنما الطريق المخلص والحال المحمود هو الأخذ بالكمال دون أن يصل إلى هذه المغالبة،

وكيفية ذلك في الإيمان أن يأخذ أولا إيمانه بالجزم والتصديق على ما طلب منه، وينفي عنه الشكوك، فإذا تحصلت له هذه القاعدة وخلصت فحينئذ يأخذ في النظر والاستدلال على مقتضى ما أمر الله تعالى في كتابه من النظر إلى ملكوت السموات والأرض ليكون ذلك دليلا على وحدانيته عز وجل، ومن ذلك ما في السماء من الكواكب على اختلافها، والشمس والقمر ومحافه وكماله وغير ذلك، وما في الأرض من البقع واختلافها كما قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَةٌ وَجَعَتْ مِنَ الْغَيْثِ نَبْعٌ وَفِيهَا صَنْوَانٌ وَقَرْيَةٌ صَنْوَانٌ﴾ [الرعد: 4]، وكذلك ما فيها من المياه عذبها ومالحها كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُنَّ جِلَّةً تَلْبَسُونَهَا وَرَأَى الْفَلَاحُ فِيهِ مَوَازِرَ﴾ [فاطر: 12]، وكذلك ما فيها من الثمار واختلاف طعامها مع كونها تسقى بماء واحد وتنبت في بقعة واحدة كما قال تعالى: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾ [الرعد: 4].

وهذا النظر والاستدلال على ما أشرنا إليه يكفي في كمال الإيمان، لأن الله عز وجل جعل ذلك لخليله عليه السلام سببا لعلم اليقين، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: 75]. ولهذا العلم أشار عليه السلام بقوله: «تَعَلَّمُوا الْيَقِينَ فَإِنِّي أَعَلَّمُهُ» ولم يقل ذلك في الإيمان ولا طلبه جزما ابتداء، فلما كان الأصل وهو الخليل لم يصل لعلم اليقين إلا بالدليل الذي ذكره عز وجل في كتابه اتخذ النبي ﷺ حالا ودل عليه سبيلا =

والدلجة لمعنيين : أحدهما : التنبيه على الخفة ؛ لأن الدلجة بالليل ، وعمل الليل

لقله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَوَّلُ النَّاسِ بِإِيمَانِهِمْ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ ﴾ [آل عمران : 68] ، فمن أراد الزيادة على هذا الحد الذي يبلغ علم اليقين فقد دخل في المغالبة وهو لا يطيق ذلك ، فيغلبه الدين بالضرورة ، إما لقصر الزمان مع كثرة الأدلة ، وإما لشك يعرض له أو شبهة . وكيفية ذلك في الإسلام أن يأخذ أولا بالفرض من كل الجهات حتى يوفيه ، فإذا وثق حينئذ يأخذ من المندوب بقدر استطاعته ولا يتغالي في طرف من الواجب أو طرف من المندوب حتى يخل بالآخر ، لأن هذه هي المغالبة في الأعمال وهي تؤول إلى الخسارة إلا أن يتداركه الله باللطف والتوبة ، يشهد لهذا ما روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لقي النبي ﷺ يوماً فقال : « يا رسول الله ، بماذا بعثت ؟ » فقال رسول الله ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْعَقْلِ » قال : « ومن لنا بالعقل يا رسول الله ؟ » قال : « إِنَّ الْعَقْلَ لَا حَدَّ لَهُ ، وَلَكِنْ مَنْ حَرَّمَ حَرَامَ اللَّهِ وَحَلَّلَ حَلَالَهُ سُمِّيَ عَاقِلًا » ، فإن اجتهد سمي عابداً ، فإن اجتهد سمي جواداً ، فإن اجتهد في العبادة وسمح في نواصب المعروف بغير حظ من عقل يدل على اتباع ما أمر الله واجتناب ما نهى الله فأولئك الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، وكذلك أيضا إن طلب نفسه بتوفية العبادات من كل الجهات إلى حد الكمال ، فهذا أيضا يقع في المغالبة من وجهين :

أحدهما : العجز لقله ﷺ : « إِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى » لأن البشرية لا تحمل ذلك .

الثاني : أنه قد يجتمع عليه في وقت أو في جلّ الأوقات أنواع من الواجبات والمندوبات في زمن فرد ولا يقدر إلا على أحدها ، فقد حصل في المغالبة لأجل ما أخذ نفسه به . وإنما حال الكمال في هذا أن يأخذ نفسه أولا بما أشرنا إليه ، ويعمل على متضمن الكلام على بقية الحديث على ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ولقائل أن يقول لِمَ لَمْ يَقُلْ عليه السلام : لن يشاد رجل أو امرأة ، وقال بدله « أَحَدٌ » ؟ قيل له : ذلك يدل على فصاحته ﷺ وبلاغته ، لأن أحدا في اللفظ أقل كلاما وأكثر فائدة ، لأنه يطلق على الذكر والأنثى ، والقوي والضعيف ، والحر والعبد ، والعالم والجاهل ، والعلي والذلي ، على اختلاف أحوال العالم .

- الوجه الثالث : قوله ﷺ : « فَسَدُّوا وَقَارِبُوا » .

احتمل أن يكون هذان اللفظان لمعنى واحد ، واحتمل أن يكون لمعنيين .

فإن كان لمعنى واحد : فيكون المراد بهما الأخذ بالحال الوسط . لأن السداد والتقريب هو ما قارب الأعلى ولم يكن بالدون ، فهو متوسط بينهما .

وإن كان لمعنيين : فيكون المراد بـ « سَدُّوا » الأخذ بالحال الوسط على ما تقدم ، والحال الوسط هو ما نص النبي ﷺ عليه في حديث عبد الله بن عمر ، حين قال له النبي ﷺ : « صُمْ وَأَفْطِرْ وَتَمِّمْ ، وَإِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » . ثم عمم له بعد ذلك فقال : « وَأَعْطِ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ » ، فهذا هو السداد ، وهو أن يمشي المرء في الأمور كلها على ما فرض وندب من غير تفانٍ ولا تقصير في جهة من الجهات .

أشق من عمل النهار، والآخر أن الدلجة هو السير في الليل كله عند البعض كما

ويكون المراد بـ «قَارِبُوا» أي من لم يبلغ منكم إلى حد السداد الذي هو ما ذكرناه ويعجز عن ذلك لعذره، فليقارب منه لأن ما قرب من الشيء أعطي حكمه، هذا بشرط أن لا يقع بهذا التقريب خلل ولا نقص في شيء من الواجبات، لأن الواجب إذا كان فيه شيء من ذلك لم يجز وغيره من المندوبات لا يقوم مقامه، بل إنه لا يطلق عليه أنه قارب إلى السداد إلا بعد توفية الواجبات من كل الجهات، ثم يأخذ من المندوب بعد ذلك ما يستطيع عليه، ويعجز عن الوصول إلى حد السداد المذكور لعجز ما بمرض أو غيره، فحيث لا يطلق عليه أنه قارب.

وقد نص عز وجل على هاتين الطائفتين معا في كتابه، أعني الطائفة التي أخذت بالسداد والطائفة التي أخذت بالتقريب، فقال تَعَالَى في حق الطائفة الأولى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: 10، 11]، وقال في حق الطائفة الثانية التي لم تستطع الوصول لذلك المقام لكنهم قاربوا فيه: ﴿إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَارًا مَا تُهَوِّنْ عَنْهُ نُكُفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: 31].

وقد تضرب لهذا مثلا ليكون أسرع للفهم، أعني في كيفية السداد وفي كيفية التقريب. فمثال ذلك أن يأتي الطالب أولا لطلب العلم، ويعمل جهده على أن يكون من العلماء، فإن قدر على ذلك فيها ونعمت، لأنه يحصل بذلك في الطائفة التي أخذت بالكمال وهو السداد؛ فإن عجز عن ذلك فلا يخلي نفسه من طرف منه بحسب ما استطاع لأن النَّبِيَّ ﷺ قال: «طَلَبُ الْعِلْمِ قَرِيبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، فيكون قد أخذ بالتقريب حين عجز عن التسديد.

وكذلك أيضا يأخذ نفسه في التعبد بعد توفية الفرائض، وإن قدر أن يكون من العابدين فليفعل لأن الله عز وجل يقول على لسان نبيه ﷺ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَاتُلِ حَتَّى أُجِبَهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْتَطِشُ بِهَا»، فإن عجز أن يكون من العابدين فلا يخلي نفسه من طرف منه، لإخباره عليه السلام أنه إذا كان يوم القيامة ينظر إلى صلاة العبد فإن وفي وإلا قال تعالى: انظروا إن كان له نافلة فأكملوها له منها.

وكذلك في جميع الفرائض إذا نقص منها شيء ينظر في النفل الذي هو من جنس ذلك الفرض الذي نقص فيجب منها، فالمتقصر على الفرض التارك للأخذ بالتقريب الذي أشرنا إليه هنا يخاف عليه من عدم التوفية فيستحق العذاب. يدل على ذلك ما روي أن النَّبِيَّ ﷺ رأى رؤيا في منامه، وكان مما رأى فيها رجلا يسرح رأسه فسأل عنه، فقيل له: رجل علمه الله القرآن فنام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالنهار يفعل به إلى يوم القيامة. ومعلوم أن قيام الليل ليس بواجب، وكيف يعذب على ما ليس بواجب، والعذاب لا يقع إلا على ترك الواجب أو وقوع الخلل فيه، لكنه وإن كان قيام الليل مندوبا فالعذاب إنما وقع على وقوع الخلل في الواجب. بيان ذلك أنه لما لم يكن يعمل فيه بالنهار فقد أخل بالواجب وهو لم يعمل المندوب الذي هو قيام الليل من حيث إنه يجبر له الفرض به، فوقع العذاب على ترك الواجب في الحقيقة وهو في الظاهر عليهما معا.

ثم كذلك أيضا إن قدر أن يكون من الموقنين بعد توفية الإيمان المجزئ فليفعل، فإن عجز عنه =

سبق آنفاً ، واستغراق الليل كله صعب فأشار بقوله : «وشيء من الدلجة» إلى التيسير للأمة ، والمعنى : استعينوا على الأعمال بالأوقات المنشطة للعمل ، وفيه استعارة الغدوة والروحة وشيء من الدلجة لأوقات النشاط وفراغ القلب للطاعة ، ثم إن هذه الأوقات المذكورة أطيب أوقات المسافر ، فكأنه ﷺ خاطب مسافراً يقطع طريقه إلى مقصده فنبهه على أوقات نشاطه التي فيها بركة سيره ؛ لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع ، وإذا تحرى السير في هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة ، وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة ، وطريق إليها فنه أمته أن يغتنموا أوقات فرصتهم وفراغهم ، وهذا الحديث في معنى قوله تَعَالَى : ﴿رَاقِبِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ [هود : 114].

قَالَ ابن المنير في هذا الحديث : علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع في الدين ينقطع ، وليس المراد منه منع طلب الأكمل في العبادة ، فإنه من الأمور المحمودة ، بل منع الإفراط المؤدي إلى الملal أو

فلا يخلي نفسه من طرف منه لقوله عليه السلام : «تَعَلَّمُوا الْيَقِينَ فَإِنِّي أُنْعَلِمُهُ».

وقد حصل بما أشرنا إليه كفاية في ضرب المثال لما أردنا بيانه في التسديد والتقريب ، فنرجع إذاً إلى الكلام على الحديث.

-الوجه الرابع : قوله عليه السلام : «وَأُبَشِّرُوا» :

البشارة هنا على ضربين : أحدهما معلوم محدود ، والثاني معلوم لا حد له.

فأما المعلوم المحدود : فهو ما يرجى من قبول الأعمال والثواب عليها ، لأن الثواب عليها محدود بإخبار الشارع عليه السلام على ما نقل عنه ، وقد قال عز وجل في كتابه : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۖ﴾ [الزلزلة : 7 ، 8] ، وقال عز وجل : ﴿وَكُنْ بِمَا حَسِبْتَ﴾ [الأنبياء : 47].

وأما المعلوم الذي هو غير محدود : فهو ما وعد عز وجل في كتابه حيث قال : ﴿وَبَرِّدْهُمْ مِّنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [الشورى : 26] ، فالزيادة معلومة وحدها مجهولة عندنا.

وفيه دليل : على أن البشارة إنما تكون للعاملين ، لأنه عليه السلام لم يقل «أُبَشِّرُوا» إلا بعد ما نص على العمل الذي يوجب البشارة وهو التسديد والتقريب لمن عمل بها ، فأتى بالبشارة للعاملين بذلك ، وهو مثل قوله تَعَالَى في كتابه : ﴿إِنَّ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لَتَيْكَ يُرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة : 218] فنص عز وجل على أن من فعل ما ذكره من الأعمال هو الذي يرجو رحمته عز وجل. وكذلك فيما نحن بسبيله من أخذ بالتسديد والتقريب على نحو ما تقدم هو الذي يستبشر.

31 - باب الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: 143] يَغْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ⁽¹⁾.

المبالغة في التطوع المفضي إلى ترك الأفضل، أو إخراج الفرض عن وقته؛ كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح في الجماعة، أو إلى أن خرج الوقت المختار، أو إلى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة، وفي حديث محجن بن الأدرع عند أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: إنكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة، وخير دينكم أيسره، وقد يستفاد من هذه الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع كمن يترك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيفضي به استعماله إلى حصول الضرر.

31 - باب الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ

(باب) بالتنوين وعدمه (الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ) أي: من شعبه، ووجه المناسبة بين البابين أن من جملة المذكور في الباب السابق الاستعانة بالأوقات الثلاثة في إقامة الطاعات، وأفضل الطاعات البدنية التي تقام في هذه الأوقات الصلوات الخمس، فصلاة الصبح في الغدوة، وصلاة الظهر والعصر في الروحة، وصلاة المغرب والعشاء في جزء من الدلجة على قول من يقول: إن الدلجة سير الليل كله، فناسب ذكر هذا الباب عقيب الباب السابق، على أن الباب السابق وقع إنما وقع استطرادًا لما مر هناك ففي الحقيقة يطلب المناسبة بين هذا الباب وباب صوم رمضان، وهي ظاهرة فإن كلاً من الصلاة والصوم من أركان الدين العظيمة، ومن العبادات البدنية.

(وَقَوْلُ) بالجر عطفًا على المضاف إليه للباب على تقدير ترك التنوين فيه وبالرفع عطفًا على لفظ الصلاة.

(اللَّهُ تَعَالَى) وفي نسخة عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ يَغْنِي صَلَاتَكُمْ بِمَكَّةَ (عِنْدَ الْبَيْتِ) الحرام إلى بيت المقدس، وقد وقع التنصيص على

(1) فسرہ الإمام البُخَارِيّ بقوله: يعني عند البيت، قال الكرمانی: قال النووي: هذا الحديث مشكل، لأن المراد صلاتهم إلى بيت المقدس، وكان ينبغي أن يقول: أي صلاتكم إلى بيت المقدس، وهذا هو مراده فيؤول كلامه عليه، ولعل مراد البُخَارِيّ بقوله: عند البيت أي: =

هذا التفسير في رواية النسائي والطيالسي من طريق شريك وغيره عن أبي إسحاق عن البراء في الحديث المذكور، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ صلاتكم إلى بيت المقدس، وعلى هذا فقول المصنف عند البيت مشكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت، وقد قيل: إنه تصحيف والصواب، يعني صلاتكم لغير البيت.

وقال الحافظ العسقلاني: وعندي أنه لا تصحيف فيه، بل هو صواب، بيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة. فقال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره: كان يصلي إلى بيت المقدس لكنه، لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس، وأطلق آخرون أنه كان يصلي إلى بيت المقدس، وقد روى ابن ماجة حديث: «صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهراً، وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة

بمكة، وكانت إلى بيت المقدس، والمراد بالبيت الكعبة زادها الله شرفاً انتهى.

قال الحافظ: أخرج «الطيالسي» و«النسائي» حديث الباب من طريق شريك وغيره عن أبي إسحاق عن البراء في الحديث المذكور، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ صلاتكم إلى بيت المقدس، وعلى هذا فقول المصنف: عند البيت مشكل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت، وقد قيل: فيه تصحيف، والصواب: يعني صلاتكم لغير البيت.

وعندي لا تصحيف فيه. بل هو صواب، ومقاصد البخاري في هذه الأمور دقيقة، وبيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يتوجه إليها للصلاة وهو بمكة، فقال ابن عباس وغيره: كان يصلي إلى بيت المقدس، وقال آخرون: كان يصلي إليه لكن لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس، وأطلق آخرون: أنه كان يصلي إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين، والأول أصح لأنه يجمع بين القولين، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس، وكأن البخاري أراد الإشارة بالجزم إلى الأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس، واقتصر على ذلك اكتفاءً بالأولوية؛ لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضع فأحرى أن لا تضع، إذا بعدوا عنه، فتقدير الكلام: صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس، انتهى.

ثم قال الكرماني: سياق كلام البراء يقتضي أن يقال: إيمانهم بلفظ الغائب، قلت: المقصود تعميم الحكم للأمة حياً وميتاً حاضراً وغائباً فذكر الأحياء المخاطبين تغليلاً لهم على غيرهم، انتهى.

40 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ،

بشهرين، وظاهره أنه كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس محضاً، وقال آخرون: كان يصلي إلى الكعبة فلما تحول إلى المدينة استقبل بيت المقدس، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين، والأول أصح؛ لأنه يجمع بين القولين وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فكأن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح من أن الصلاة عند البيت كانت إلى بيت المقدس، واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولوية؛ لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضيق فأحرى أن لا تضيق إذا بعدوا عنه.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بن فروخ أبو الحسن الحنظلي الجزري الحراني سكن مصر، روى عن الليث، وابن لهيعة وغيرهما، وروى عنه البُخَارِيُّ وانفرد به، وأبو زرعة وغيرهما، وروى ابن ماجة عن رجل عنه قَالَ أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: مصري ثبت ثقة مات بمصر سنة تسع وعشرين ومائتين، ووقع في رواية عمر بن خالد بضم العين وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الغساني وغيره، وليس في شيوخ البُخَارِيِّ ولا في رجاله كلهم بل ولا في رجال الكتب الستة من اسمه عمر ابن خالد.

(قَالَ) أي: عمرو: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بصيغة التصغير ابن معاوية بن خديج بضم الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وبالجيم ابن الرحيل بضم الراء وفتح الحاء المهملة أبو خيثمة الجعفي الكوفي سكن الجزيرة، سمع السبيعي وحמיד الطويل وغيرهما من التابعين وخلقاً من غيرهم، وعنه يحيى القطان، وجمع من الأئمة، واتفقوا على جلالته وحسن حفظه وإتقانه.

قال أبو زرعة: هو ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، توفي سنة اثنتين وثلاث وسبعين ومائة، وكان قد فلج قبله بسنة ونصف أو نحوها، روى له الجماعة.

(قال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني السبيعي الكوفي التابعي الجليل الكبير المتفق على جلالته وتوثيقه ولد لسنتين بقيتا في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورأى علياً وأسماء والمغيرة رضي الله عنهم ولم يصح سماعه منهم، وسمع ابن عباس وابن عمر وابن الزبير، ومعاوية وخلقاً من

عَنِ الْبَرَاءِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ

الصحابه وآخرين من التابعين، وعنه التيمي وقاتدة والأعمش وهم من التابعين والثوري، وهو أثبت الناس وخلق من الأئمة. قَالَ الْعَجَلِي: سَمِعَ السَّبْعِي ثَمَانِيَةً وَثَلَاثِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِي: رَوَى السَّبْعِي عَنْ سَبْعِينَ أَوْ ثَمَانِينَ شَيْخًا لَمْ يَرَوْهُمْ غَيْرُهُ، مَاتَ سَنَةً سِتْ أَوْ سَبْعٌ أَوْ تِسْعٌ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنِ الْبَرَاءِ) ابْنُ عَازِبٍ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ وَبِالْمَدِّ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ: بِالْقَصْرِ وَهُوَ أَبُو عَمَارَةَ بَضْمِ الْعَيْنِ، وَيُقَالُ: أَبُو عَمْرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو الطَّفِيلِ بْنُ عَازِبِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ الْحَارِثِيِّ الْمَدَنِيِّ، اسْتَصْغَرَ يَوْمَ أَحَدٍ مَعَ ابْنِ عَمْرٍو، ثُمَّ شَهِدَ الْخَنْدَقَ وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَافْتَتَحَ الرِّيَّ سَنَةً أَرْبَعَ وَعَشْرِينَ صَلَاحًا أَوْ عَنُوةً، وَشَهِدَ مَعَ أَبِي مُوسَى غَزْوَةَ تَسْتَرٍ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَشَاهِدَهُ، نَزَلَ الْكُوفَةَ وَتَوَفَّى بِهَا فِي أَيَّامِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ، رُوِيَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُمِائَةَ حَدِيثٍ وَخَمْسَةَ أَحَادِيثٍ، اتَّفَقَا مِنْهَا عَلَى اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ، وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِخَمْسَةِ عَشْرٍ وَمُسْلِمٌ بِسَبْعَةٍ.

وَمِنْ لَطَائِفِ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَالْعَنْعَنَةَ، وَمِنْهَا أَنَّ رَوَاتِهِ أَئِمَّةُ أَجَلَاءَ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ أَرْبَعَةٌ فَقَطْ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ، وَخَبَرَ الْوَاحِدَ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا.

وَمَا يَخَافُ مِنْ تَدْلِيسِ أَبِي إِسْحَاقَ، فَهُوَ مَأْمُونٌ حَيْثُ سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ بَلْفَظَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، فَصَرَّحَ بِالسَّمَاعِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ) نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لَا عَلَى خَبَرِيَّةٍ كَمَا وَهَمَ الزَّرْكَشِيُّ، فَإِنْ خَبِرَ كَانَ قَوْلُهُ: نَزَلَ.

(مَا) مُصَدَّرِيَّةٌ (قَدِمَ) بِكَسْرِ الدَّالِ أَيْ: كَانَ فِي أَوَّلِ زَمَنِ قُدُومِهِ (الْمَدِينَةَ) أَرَادَ بِهَا مَدِينَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَاسْتِقَاقَهَا إِمَّا مِنْ مَدَنٍ بِالْمَكْنِ إِذَا قَامَ بِهِ، وَإِمَّا مِنْ دَانَ أَيْ: أَطَاعَ، وَانْتَصَابُهَا كَانْتِصَابُ الدَّارِ فِي قَوْلِكَ: دَخَلْتُ الدَّارَ، وَلَهَا أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ: يَثْرِبُ، وَطَيْبَةُ، بَفَتْحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَطَابَةُ، وَالطَّيْبُ إِمَّا لَخْلُوصِهَا مِنَ الشَّرْكِ، أَوْ لَطِيْبِهَا لِسَاكِنِيهَا لِأَمْنِهِمْ وَدَعْتِهِمْ.

نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ قَالَ: أَخْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ،

قيل : لطيب عيشهم فيها.

وتسمى الدار أيضًا للاستقرار بها ، وكان قدومه ﷺ إلى المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول حين اشتد الضحى وكادت الشمس تعتدل ، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خرج من مكة يوم الاثنين ودخل المدينة يوم الاثنين ، والظاهر أن بين خروجه من مكة ودخوله المدينة خمسة عشر يومًا ؛ لأنه أقام بغار ثور ثلاثة أيام ، ثم سلك طريق الساحل وهي أبعد من الطريق الجادة.

(نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ، أَوْ) شك من أبي إسحاق.

(قَالَ : أَخْوَالِهِ مِنَ الْأَنْصَارِ) والمراد بالأجداد ، هم من جهة الأمومة ، وإطلاق الجد والخال هنا مجاز ؛ لأن هاشمًا جد أبي رسول الله ﷺ ، تزوج من الأنصار سلمى بنت عمرو أحد بني عدي بن النجار ، وكانت شريفة لا تنكح الرجال حتى يشترطوا لها أن أمرها بيدها ، إذا كرهت رجلا فارقت ، فولدت لهاشم عبد المطلب ، وإنما نزل النَّبِيُّ ﷺ بالمدينة على إخوتهم بني مالك ابن النجار. قَالَ موسى بن عقبة وابن إسحاق والواقدي وغيرهم : وأول ما نزل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كلثوم بن الهدم بن امرئ القيس الأوسي الأنصاري ، وكان يجلس للناس في بيت سعد بن خيثمة ، فأقام رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بقبا في بني عمرو بن عوف الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس وأسس مسجدهم. وقال ابن سعد : يقال أقام فيهم أربع عشرة ليلة ، وقد جاء مبينا في صحيح البخاري في كتاب الصلاة من رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : فنزل بأعلى المدينة في حي يقال لهم : بنو عمرو بن عوف ، فأقام فيهم أربع عشرة ليلة ثم خرج يوم الجمعة فأدركته الجمعة في بني سالم بن عوف في المسجد الذي في بطن الوادي فكانت أول جمعة صلاها بالمدينة. قَالَ ابن إسحاق : فأتاه عتبان بن مالك في رجال من قومه فقالوا : يا رَسُولَ اللَّهِ ، أقم عندنا في العدد والعدة والمنعة ، فقال : «خلوا سبيلها فإنها مأمورة» لناقته فخلوا سبيلها حتى إذا وازنت دار بني بياضة تلقاه قوم فقالوا له : مثل ذلك ، فقال لهم : «خلوا سبيلها فإنها مأمورة فخلوا سبيلها» حتى مر ببني ساعدة فقالوا له مثل ذلك ، فقال لهم : «مثل ما تقدم» ثم دار بني الحارث بن

وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا،

الخزرج فكذاك، ثم دار بني عدي بن النجار وهم أخواله، فقالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَمْ إِلَى أَخَوَالِكَ إِلَى الْعِدَدِ وَالْعِدَّةِ وَالْمَنَعَةِ، قَالَ: «خَلُّوا سَبِيلَهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ» فخلُّوا سَبِيلَهَا فانطلقت حتى أتت دار بني مالك بن النجار، بركت على باب: المسجد وهو يومئذٍ مريد، فلما بركت ورسول الله ﷺ عليها لم يزل وثبت فسارت غير بعيد ورسول الله ﷺ واضع لها زمامها لا يثبتها به، ثم التفت خلفها فرجعت إلى منزلها أول مرة فبركت، ثم تحلحلت أي: زالت عَن مَكَانِهَا ورزمت أي: قامت من الإعياء والهزال، ولم تتحرك ووضعت جِرائِها بكسر الجيم أي: مقدم عنقها من مذبحها إلى منحرها، فنزل عنها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ واحتمل أبو أيوب خالد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِجْلَهُ فوضعت في بيته فنزل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فلم يزل عنده حتى بنى مسجده ومساكنه ثم انتقل إلى مساكنه من بيت أبي أيوب ويقال: إن النَّبِيَّ ﷺ أقام عند أبي أيوب سبعة أشهر، وبعث وهو في بيت أبي أيوب زيدًا وأبا رافع مولييه فَقَدِمَا بِفَاطِمَةَ وَأُمِّ كُلثوم ابنتيه وسودة زوجته رضي الله عنهن.

(وأنه) بفتح الهمزة عطفًا على قوله: إن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (صَلَّى قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: نحو (بَيْتِ الْمَقْدِسِ) وجهته أي: متوجهًا إليه، والمقدس بفتح الميم وكسر الدال مصدر ميمي كالمرجع، أو اسم مكان من القدس وهو الطهر أي: المكان الذي يطهر فيه العباد من الذنوب، أو يطهر من عبادة الأصنام، وجاء فيه ضم الميم وفتح القاف والدال المشددة اسم مفعول من التقديس أي: التطهير، وقد جاء بصيغة اسم الفاعل؛ لأنه يقُدِّسُ العابدين فيه من الآثام، ويقال: البيت المقدس على الصفة لكن المشهور بيت المقدس بالإضافة نحو مسجد الجامع.

(سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا) كذا وقع الشك في رواية زهيرها هنا، وفي الصلاة أيضًا عَن أَبِي نَعِيمٍ عَنْهُ، وكذا في رواية الترمذي عَنْهُ، وفي رواية إسرائيل عند المؤلف، وعند الترمذي أيضًا، ورواه أبو عوانة في صحيحه عَن عَمَارِ بْنِ رَجَاءٍ وَغَيْرِهِ عَن أَبِي نَعِيمٍ، فَقَالَ: ستة عشر من غير شك، وكذا لمسلم من رواية أبي الأحوص، والنسائي من رواية أبي زكريا بن أبي زائدة وشريك، ولأبي عوانة أيضًا من رواية عمار بن رزيق بتقديم الراء المضمومة

وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَاهَا⁽¹⁾

كلهم عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وكذا لأحمد بسند صحيح عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وللزار والطبراني من حديث عمرو بن عوف سبعة عشر، وكذا للطبراني عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ونص النَّوَوِيُّ عَلَى صحة ستة عشر لإخراج مسلم إياها بالجزم، وهو قول ابن عباس والحري، ونص القاضي عَلَى صحة سبعة عشر، وهو قول ابن إسحاق وابن المسيب ومالك بن أنس، والجمع بين الروایتين سهل بَأَن من جزم بستة عشر لفق من شهر القُدوم وشهر التحويل شهرًا، وألغى الأيام الزائدة، ومن جزم بسبعة عشر عددهما معًا، ومن شك تردد في ذلك وألغى، وذلك أَنَّ القُدوم كان في شهر ربيع الأول بلا خلاف، وكان التحويل في نصف شهر رجب في السنة الثانية عَلَى الصحيح، وبه جزم الجمهور، ورواه الحاكم بسند صحيح عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه روايات أخرى سردها محمود العيني وأسانيد جميعها ضعيفة هذا، والمعنى أَنَّهُ صَلَّى هذا المقدار إِلَى بيت المقدس بعد قدومه المدينة، فالقبلة في أَكْثَر من نصف زمان النبوة هو بيت المقدس عَلَى ما قاله الْكِرْمَانِيُّ، فليتأمل.

(وَكَانَ) صَلَّى (يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ) أَي: جهة (الْبَيْتِ) الحرام أَي: كان يحب ذلك، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً رَضِيَهَا﴾ [البقرة: 144].

(وَأَنَّهُ) بفتح الهمزة عطفًا عَلَى أَنَّهُ المذكور قبله؛ أَي: وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى (أَوَّلَ) بالنصب؛ لأنه مفعول صلى (صَلَاةٍ صَلَاهَا) متوجهًا إِلَى الكعبة ولم يذكر ذلك لوضوحه «صَلَاةٍ صَلَاهَا» بالنصب بدل من أول صلاة، وعند ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر عَلَى التردد، وسيأتي

(1) قال الحافظ: واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها وكذا المسجد، فظاهر حديث البراء هذا أَنَّها الظهر، وذكر ابن سعد في «الطبقات» يقال: إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلمين، ثم أمر أن يتوجه إِلَى المسجد الحرام فاستداروا إِلَيْهِ ودار معه المسلمون، ويقال: زار النَّبِيُّ صَلَّى أُم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة، فصنعت له طعامًا وحانت الظهر فصلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ ركعتين، ثم أمر فاستدار إِلَى الكعبة واستقبل الميزاب، فسمي مسجد القبلتين، قال ابن سعد: قال الواقدي: هذا أثبت عندنا، وأخرج البزار من حديث أنس: انصرف رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَنْ بيت المقدس وهو يصلي الظهر بوجهه إِلَى =

صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدِ

ذلك في حديث عمارة بن أوس قَالَ: صلينا إحدى صلاتي العشي، والتحقيق أن أول صلاة صلاها بالمسجد النبوي (صَلَاةُ الْعَصْرِ)، وأما ما جاء في الْبُخَارِيِّ والنسائي، ومسلم أيضًا في كتاب الصلاة من حديث مالك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وفيه فكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة فهو في صلاة أهل بقاء ثاني يوم التحويل.

(وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ) قيل: هو عباد بن بشر بن قبيظي كما رواه ابن منده، وقيل: هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء قاله ابن عبد البر.

(فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدِ) بالمدينة وهو مسجد بني سلمة ويعرف الآن بـ«مسجد القبلتين» ومرَّ عليهم في صلاة العصر، فهؤلاء الممرور بهم ليسوا أهل بقاء فإنهم أتاهم الآتي في صلاة الصبح كما مرَّ آنفًا.

روى أبو داود مرسلًا عَنْ بَكِيرِ بْنِ الْأَشْجِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعَةُ مَسَاجِدَ مَعَ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ أَهْلُهَا أَذَانَ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَصْلُونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ، وَأَقْرَبُهَا مَسْجِدُ بَنِي عُمَرَو بْنِ

الكعبة، وللطبراني نحوه من وجه آخر: وعند ابن سعد: حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد، وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال: صلينا إحدى صلاتي العشي. والتحقيق أن أول صلاة صلاها في مسجد بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر، انتهى.

وقال ابن الجوزي في «التلخيص»: في السنة الثانية حولت القبلة إلى الكعبة، وقال مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ الْهَاشِمِيِّ: حولت في الظهر يوم الثلاثاء للنصف من شعبان، زار رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بني سلمة، فتغدى وأصحابه، وجاء الظهر فصلى بأصحابه في مسجد القبلتين ركعتين من الظهر إلى الشام، ثم أمر أن يستقبل القبلة وهو راكع في الركعة الثانية؛ فاستدار إلى الكعبة ودارت الصفوف خلفه، ثم أتم الصلاة فُسِمِيَ مسجد القبلتين لهذا، انتهى.

وبسط في ذلك في «الأوجز» وحكى عن السيوطي أن قصة بني سلمة لم يكن فيها النَّبِيُّ ﷺ إمامًا ولا هو الذي تحول في الصلاة.

وَهُمْ رَاكِعُونَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ، وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، أَنْكَرُوا ذَلِكَ.

مبذول من بني النجار، ومسجد بني ساعدة، ومسجد بني عبيد، ومسجد بني سلمة، ومسجد بني زريق، ومسجد عفان، ومسجد أسلم، ومسجد جهينة وشك في تعيين التاسع.

(وَهُمْ رَاكِعُونَ) حقيقة أو هو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.
(فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ) أي: أحلف به (لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية مع النبي (قَبْلَ مَكَّةَ) متوجهاً إلى البيت الذي في مكة ولهذا قَالَ قَبْلَ الْبَيْتِ فيما سيأتي.

(فَدَارُوا) أي: سمعوا كلامه فداروا فالفاء فصيحة.

(كَمَا هُمْ) في إعرابه وجوه والأحسن أن الكاف بمعنى على، وما موصولة، وهم مبتدأ خبره مقدر أي: عليه كما في قولك: كن كما أنت، أي: على ما أنت عليه، والمعنى: فداروا كائنين على الحال الذي هم عليه قبل الدوران، أي: ما نقضوا الصلاة بل داروا مصلين.

(قَبْلَ الْبَيْتِ) الحرام متوجهاً إليه، فصلوا صلاة واحدة إلى جهتين بدليلين شرعيين.

(وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ) أي: أرضاهم النَّبِيُّ ﷺ (إِذْ) ظرف بمعنى حين (كَانَ يُصَلِّي) ﷺ (قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ) متوجهاً إليه (وَأَهْلُ الْكِتَابِ) بالرفع عطفاً على اليهود من عطف العام على الخاص، وقيل: المراد به النصراني، قيل: وإعجابهم ذلك ليس لكونه قبلتهم، بل بطريق التبعية لهم، ويحتمل أن يكون بالنصب على أن الواو فيه بمعنى مع، أي: كان يصلي قبل بيت المقدس مع أهل الكتاب لكن يحتاج إلى تصحيح الرواية بالنصب.

(فَلَمَّا وَلَّى) النَّبِيُّ ﷺ (وَجْهَهُ) الشريف المنور (قَبْلَ الْبَيْتِ) الحرام (أَنْكَرُوا) أي: اليهود (ذَلِكَ) أي: توجهه إليها فعند ذلك نزلت: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: 142] الآية كما صرح به المؤلف في روايته من طريق إسرائيل.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا: أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا، فَلَمْ نَذَرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: 143]⁽¹⁾.

(قَالَ زُهَيْرٌ) يعني ابن معاوية بالإسناد المذكور بحذف أداة العطف كعادته، ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل التعليق منه كما هو صورته.

(حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) يعني السبيعي (عَنِ الْبَرَاءِ) ابن عازب (فِي حَدِيثِهِ هَذَا) وفي نسخة: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْبَرَاءِ: (أَنَّهُ) بفتح الهمزة والضمير للشأن (مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ) أي: قبله بيت المقدس المنسوخة (قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ) إلى الكعبة (رِجَالٌ) فاعل مات (وَقُتِلُوا) بضم أوله وكسر ثانيه.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ذكر القتل لم أراه إلا في رواية زهير بن معاوية، وباقي الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط، وكذلك روى أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم صحيحًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وأنه لم يعرف قط في الأخبار أن أحدًا من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة، وعلى تقدير ثبوته يكون فائدة ذكر القتل بيان كيفية موتهم إشعارًا بشرفهم واستبعادًا لضياع طاعتهم، والذين ماتوا بعد فرض الصلاة قبل تحويل القبلة عشرة أنفس ثمانية منهم من قريش منهم: عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ القرشي، مات بمكة، واثنان من الأنصار البراء بن معرور وأسعد بن زرارة ماتا بالمدينة.

(فَلَمْ نَذَرِ) أي فلم يعلم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا نَقُولُ فِيهِمْ) وفي نسخة فلم ندر ما نقول فيهم بنون التكلم أن طاعتهم ضائعة أم لا.

(فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى) وفي رواية عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ أي ثباتكم على الإيمان، وقيل: إيمانكم بالقبلة المنسوخة، أو صلاتكم إليها، ففيه ثلاثة أوجه:

الأول: من قبيل إطلاق المعروض على العارض.

وأمر الثاني: ظاهر.

وأما الثالث: فمن قبيل إطلاق الكل على الجزء، وهو المراد هنا كما فسر

(1) أطرافه 399، 4486، 4492، 7252 - تحفة 1840 - 1/17.

أخرجه مسلم في الصلاة باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة رقم (525).

المؤلف في الترجمة، وعدم إضاعة الصلاة إليها بإعطاء أجرها، وما رواه زهير ابن معاوية هذا في حديث البراء رضي الله عنه، أخرجه أبو داود والترمذي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما وجه النبي ﷺ إلى الكعبة، قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ؛ كيف إخواننا الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ ثم إن مقتضى الرواية أن يقال: «وما كان الله ليضيع إيمانهم»، لكن لم أريد تعميم الحكم للأمة حيًا وميتًا، وحاضرًا وغائبًا، ذكر الأحياء المخاطبون تغليبًا لهم على غيرهم.

قَالَ النَّوَوِيُّ: في الحديث فوائد: منها: ما ترجم له وهو أن الصلاة من الإيمان.

ومنها: استحباب إكرام القادم أقاربه بالتزول عليهم.

ومنها: أن محبة الإنسان الانتقال من حال من الطاعة إلى أكمل منه، ليس قادمًا في الرضى بل هو محبوب.

ومنها: جواز النسخ وأنه لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه؛ لأن أهل مسجد صلوا إلى بيت المقدس بعض صلاتهم بعد النسخ لكن قبل بلوغه إليهم.

ومنها: أن الصلاة الواحدة إلى جهتين بدليلين شرعيين جائزة، فيؤخذ منه أن من صلى بالاجتهاد والتحري إلى جهة ثم تغير اجتهاده في أثناء الصلاة فظن القبلة في جهة أخرى تحول إلى الجهة الثانية، ويبني على ما مضى من صلاته، حتى لو صلى الظهر إلى الجهات الأربع كل ركعة إلى جهة بالاجتهاد أجزاء هذا.

ومنها: جواز نسخ الأحكام خلافًا لليهود وبخبر الواحد، وإليه مال القاضي أبو بكر وغيره من المحققين، وموضعه علم أصول الفقه.

ومن فوائد هذا الحديث أيضًا: الرد على المرجئة في إنكارهم تسمية أعمال الدين إيمانًا.

ومنها: أن تمني تغيير بعض الأحكام جائز إذا كان فيه المصلحة.

ومنها: بيان شرف المصطفى وكرامته ﷺ على ربه لإعطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال.

32 - باب حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

41 - قَالَ مَالِكٌ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ،

ومنها: بيان ما كان في الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم.

32 - باب حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

(باب) بالإضافة قطعاً.

(حُسْنُ إِسْلَامِ الْمَرْءِ) ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول أن الصلاة من الإيمان، وفي هذا الباب حسن إسلام المرء ولا يحسن إسلام المرء إلا بإقامة الصلاة.

(قَالَ مَالِكٌ) أي: ابن أنس إمام دار الهجرة هكذا ذكره معلقاً ولم يوصله في موضع من الكتاب لكنه لما ذكره بلفظ جازم فهو صحيح ولا قدح فيه، وقد ورد من جهات أخرى صحيحة.

(أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) أبو أسامة القرشي المكي التابعي مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، (أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ) بفتح الياء آخر الحروف والسين المهملة هو أبو مُحَمَّد المدني مولى أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها.

(أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رضي الله عنه (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) ومن لطائف هذا الإسناد أن رواه أئمة أجلاء مشهورون، ومنها أنه مسلسل بلفظ الأخبار على سبيل الانفراد، ومنها أن فيه التصريح بسماع الصحابي من النَّبِيِّ ﷺ، وهو يدفع احتمال سماعه من صحابي آخر.

(يَقُولُ) حال أو بدل اشتمال وهو حكاية حال ماضية لغرض الاستحضار.

(إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ) هذا الحكم يشترك فيه الرجال والنساء وذكره بلفظ المذكور تغليباً.

(فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ) بأن يدخل فيه ظاهراً وباطناً، يقال في عرف الشرع: حسن إسلام فلان إذا دخل فيه حقيقة. وقال ابن بطال: معناه ما جاء في حديث جبريل عليه السلام: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلْفَهَا ، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ : الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا

وحاصله : أن يستحضر عند عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه .
(يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ) من التكفير وهو التغطية وهو في المعاصي كالإحباط في الطاعات.

وقال الزمخشري : التكفير إمالة المستحق من العقاب بثواب زائد . والرواية في يكفر بالرفع ويجوز فيه الجزم أيضاً لكون فعل الشرط ماضياً كما في قوله :
وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
وقال الحافظ العسقلاني : يكفر الله بضم الراء ؛ لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم ، وقال محمود العيني : هذا كلام من لم يشم من العربية شيئاً ، وقد قال الشاعر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل
وفيه أنه قال ابن هشام في «مغنيه» ولا تعمل إذا في الجزم إلا في الضرورة
كقوله : استغن ما أغناك البيت . وكذا قال الشيخ الرضي ، فقول محمود العيني خارج عن دائرة الإنصاف ، وفي رواية البزار كفر الله (كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلْفَهَا) بتخفيف اللام المفتوحة ، وبه قرئ على الحافظ المنذري وبتشديدها وعزاه في التنقيح للأصيلي .

وفي رواية : أزلفها بزيادة همزة ، والكل بمعنى أي : أسلفها وقدمها كما وقع في رواية أسلفها ، ويؤيد هذا المعنى قوله ﷺ : «الإسلام يجب ما قبله» أي : يهدمه ويمحوه .

(وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ) أي : بعد حسن الإسلام (الْقِصَاصُ) وهو القود والمراد هنا : مقابلة الشيء بالشيء ، أي : كل شيء يعمل في مقابلة شيء إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، وهو مرفوع بأنه اسم كان ، ويجوز أن تكون تامة وإنما ذكره بلفظ الماضي ، وإن كان السياق يقتضي لفظ المضارع لتحقيق وقوعه ، كما في قوله تعالى : ﴿وَنَادَىٰ أَحْمَبُ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف : 44] .

(الْحَسَنَةُ) بالرفع مبتدأ خبره (بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا) أي : تكتب وتجزى بعشر أمثالها ، والجملة مستأنفة كأنه قيل : كيف يكون القصاص فقال : الحسنه مجزية بعشر

إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا»⁽¹⁾.

أمثالها كما قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [لأنعام: 160] وقوله: (إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ) بكسر الضاد أي: مثل ويقال: لكل ضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله؛ لأنه زيادة غير محصورة، قاله في القاموس متعلق بمقدر ومحلّه النصب على الحال أي: منتبهة إلى سبعمائة ضعف، وهذا كما قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ سَبْعِ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: 261].

فإن قلت: المفهوم من هذا الحديث الانتهاء إلى سبعمائة حتى زعم بعضهم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾.

فإن قلت: المفهوم من هذا الحديث الانتهاء إلى سبعمائة حتى زعم بعضهم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمائة، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ يدل على أنه قد يكون الانتهاء إلى أكثر. فالجواب أن المراد أن الله تَعَالَى يضاعف تلك المضاعفة وهو أن يجعلها سبعمائة، وإن قلنا: إن معناه أنه تَعَالَى يضاعف السبعمائة بأن يزيد عليها أيضًا فذلك في مشيئة الله تَعَالَى، وأما المتحقق فهو إلى سبعمائة فقط، وقد صرح في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه المؤلف في الرقاق، ولفظه: «كتب الله له عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة».

(وَالسَّيِّئَةُ) مبتدأ خبره (بِمِثْلِهَا) أي: تكتب بمثلها من غير زيادة.

(إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا) أي: عَنِ السَّيِّئَةِ بالعفو فلا تكتب ولا يجزى بها، وفي بعض الروايات: إلا أن يعفو الله وهو الغفور، وذلك من فضل الله وسعة رحمته حيث جعل الحسنات كالعشر، والسيئة كما هي بلا زيادة بل يعفو عنها إن شاء، وفيه دليل لأهل السنة في أن العبد تحت المشيئة إن شاء الله تجاوز عنه وإن شاء أخذه، وردّ على من قطع لأهل الكبائر بالنار كالمعتزلة.

اعلم أنه في جملة حديث مالك مما أسقطه البُخَارِيُّ أن الكافر إذا حسن إسلامه يكتب له في الإسلام كل حسنة عملها في الشرك حيث ورد من طريق عبد الله بن نافع عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ قَدِمَهَا، وَمَحَا عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ زَلَفَهَا» وورد من طريق أخرى كذلك. فالله من فضله إذا كتب الحسنات المتقدمة في الإسلام فبالأولى أن يتفضل على عبده المسلم بما شاء من غير حساب، ونظير هذا الذي أسقطه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ما جاء في حديث حكيم بن حزام: أسلمت على ما أسلفت من خير. أخرجه البُخَارِيُّ في الزكاة، وفي العتق، ومسلم في الإيمان.

وإنما أسقطه البُخَارِيُّ قيل؛ لأنه مشكل على القواعد، فقال المازري ثم القاضي وغيرهما: إن الجاري على القواعد والأصول أنه لا يصح من الكافر التقرب، فلا يثاب على طاعته في شركه؛ لأن من شرط التقرب أن يكون عارفاً بمن يتقرب إليه، والكافر ليس كذلك، وأولوا حديث حكيم بن حزام من وجوه:

الأول: أن معنى قوله عليه السلام: أسلمت على ما أسلفت من خير إنك اكتسبت طباعاً جميلة تنتفع بتلك الطباع في الإسلام بأن تكون لك معينة على فعل الطاعات.

والثاني: أنك اكتسبت ثناءً جميلاً بقي لك في الإسلام.

والثالث: أنه يزداد في حسناته التي يفعلها في الإسلام ويكثر أجره لما تقدم له من الأفعال الحميدة، وقد جاء أن الكافر إذا كان يفعل خيراً فإنه يخفف عنه به فلا يبعد أن يزداد في أجره.

والرابع: وهو ما زاده القاضي أنه ببركة ما سبق من الخير هداك الله تَعَالَى للإسلام.

وتعقبهم النووي في شرحه: فقال هذا الذي ذكره ضعيف، بل الصواب الذي عليه المحققون وقد ادعى فيه الإجماع أن الكافر إذا فعل أفعالاً جميلة على جهة التقرب إليه تَعَالَى كصدقة وصلة رحم وإعتاق ونحوها من الخصال الحميدة، ثم أسلم يكتب له كل ذلك ويثاب عليه إذا مات على الإسلام، ودليله حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وحديث حكيم بن حزام ظاهر فيه، وهذا أمر لا يحيله العقل وقد ورد الشرع به فوجب قبوله، وأما دعوى كونه مخالفاً للأصول فغير مقبولة، وأما قول الفقهاء لا يصح عبادة من كافر ولو أسلم

لا يعتد بها ، فمرادهم أنه لا يعتد بها في أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة ، فإن أقدم قائل على التصريح بأنه إذا أسلم لا يثاب عليها في الآخرة فهو مجازف فيرد قوله بهذه السنة الصحيحة ، وقد يعتد ببعض أفعال الكافر في الدنيا ، فقد قال الفقهاء : إذا لزمه كفارة الظهار وغيرها فكفر في حال كفره أجزاء ذلك ، وإذا أسلم لا يلزمه إعادتها ، واختلفوا فيما لو أجنب واغتسل في كفره ثم أسلم هل يلزمه إعادة الغسل ، والأصح اللزوم ، وبالعكس بعض أصحابنا فقال : يصح من كل كافر طهارة غُسلاً كان أو وضوءاً ، أو تيمماً ، وإذا أسلم صلى بها ، وقد ذهب إلى ما ذهب إليه النَّوَوِيُّ إِبْرَاهِيمَ الحَرَبِيُّ وابن بطلال والقرطبي وابن منير ، وقال : هو المخالف للقواعد أنه يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله تَعَالَى يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه ، كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر ، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفي الشروط .

وقال ابن بطلال : لله تَعَالَى أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض عليه ، واستدل عليه أيضاً بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما مر في حديث هرقل ، وقد جاء في حديث صحيح أنه لومات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح ، بل يكون هباء منثوراً ، فدل ذلك على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافاً إلى عمله الثاني ، ويدل عليه أيضاً أنه لما سأله عائشة رضي الله عنها عن ابن جدعان وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه ؟ فقال ﷺ : «إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين» فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر .

تنبيه:

لا يلزم من كتابة الثواب للمسلم في حال إسلامه تفضلاً من الله وإحساناً أن يكون ذلك لكون عمله الصادر منه في الكفر مقبولاً والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض فيه للقبول ، ويحتمل أن يكون القبول معلقاً على إسلامه فيقبل ويثاب إن أسلم .

42 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ،

عَنْ هَمَّامٍ،

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) بن بهرام بكسر الموحدة على ما قاله النَّوَوِيُّ، والمشهور فتحها هو أبو يعقوب الكوسج من أهل مرو وسكن نيسابور ورحل إلى العراق والحجاز والشام، روى عنه الجماعة إلا أبا داود، وهو أحد الأئمة من أصحاب الحديث، وهو الذي دَوَّنَ عَنْ أَحْمَدَ الْمَسَائِلَ. قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ ثَبَتَ مَاتَ بَنِيْسَابُورَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) ابن همام بن نافع الصنعاني نسبة إلى صنعاء مدينة باليمن⁽¹⁾ بزيادة النون في آخره، والقياس أن يقال: صنعائي، ومن العرب من يقول اليماني نسبة إلى اليمن بزيادة الألف. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْيَمَنُ بِلَادُ الْعَرَبِ وَالنَّسَبُ إِلَيْهَا يَمَنِي وَيَمَانٌ مَخْفُفَةٌ وَالْأَلْفُ عَوْضٌ عَنْ يَاءِ النَّسَبِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ.

قَالَ سَيُوه: وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ يَمَانِيَّ بِالتَّشْدِيدِ، سَمِعَ عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ وَمَعْمَرٌ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكًا وَغَيْرَهُمْ. قَالَ مَعْمَرٌ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ خَلِيقٌ أَنْ تَضْرِبَ إِلَيْهِ أَكْبَادُ الْإِبِلِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ بِالْيَمَنِ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين ابن راشد أبو عروة البصري سكن اليمن أدرك الحسن وشهد جنازته، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: فَقَدْ مَعْمَرٌ فَلَمْ يَرِ لَهُ أَثَرٌ وَقَدْ مَرَّ ذَكَرُهُ.

(عَنْ هَمَّامٍ) ابْنُ مُتَبِّهِ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ ابْنُ مِنْبِهِ بْنُ كَامِلٍ بْنُ سَيْجٍ بِفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ، وَقِيلَ: بِكُسْرَاهَا وَسَكُونِ الْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ وَفِي آخِرِهِ جِيمٌ أَبُو عَقْبَةَ الْيَمَانِي الصَّنْعَانِي الذَّمَارِيُّ بِكُسْرِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةُ نَسَبُهُ إِلَى ذِمَارٍ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ صَنْعَاءَ. وَفِي الْعَبَابِ: ذِمَارٌ بِفَتْحِ الذَّالِ وَيُقَالُ: ذِمَارٌ مِثْلُ قَطَامٍ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ عَلَى مَرَحَلَةٍ مِنْ صَنْعَاءَ سَمِيَتْ بِقِيلٍ مِنْ أَقْيَالِ حَمِيرِ الْأَبْنَاوِي نَسَبُهُ إِلَى الْأَبْنَاءِ بِتَقْدِيمِ الْمَوْحَدَةِ وَهُوَ قَوْمٌ بِالْيَمَنِ مِنْ وَلَدِ الْفَرَسِ الَّذِينَ جَهَّزَهُمْ كَسْرَى مَعَ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ إِلَى مَلِكِ الْحَبْشَةِ فَغْلِبُوا الْحَبْشَةَ وَأَقَامُوا بِالْيَمَنِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ:

(1) صنعاء أيضا قرية بالشام. [المؤلف].

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ: فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا»⁽¹⁾.

كل من ولد باليمن من أولاد الفرس وليس من العرب يقال له: أبناوي، توفي همام سنة إحدى وثلاثين ومائة بصنعاء.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنْ فِيهِ التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنَعَةُ (قَالَ) أَيُّ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ) الْخَطَابُ فِيهِ يَحْسَبُ اللَّفْظُ وَإِنْ كَانَ لِلْحَاضِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَكِنِ الْحُكْمُ عَامٌ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ، وَيَدْخُلُ فِيهِمُ النِّسَاءُ وَالْعَبِيدُ، وَكَذَا فِيمَا إِذَا قَالَ: إِسْلَامَ الْمَرْءِ أَوْ الْعَبْدَ بِالْإِتِّفَاقِ وَالنِّزَاعِ إِنَّمَا هُوَ فِي كَيْفِيَةِ التَّنَاوُلِ أَهِيَ حَقِيقَةُ عَرَفِيَّةٍ أَوْ شَرْعِيَّةٍ أَوْ مِجَازٍ.

(إِسْلَامُهُ) كَذَا لِلْمُؤَلِّفِ وَلِمُسْلِمٍ وَلِغَيْرِهِمَا وَلِإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَّةٍ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ: «إِذَا حَسَنَ إِسْلَامُ أَحَدِكُمْ» وَكَأَنَّهُ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِهِ.

(فَكُلُّ حَسَنَةٍ) يَنْبِئُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: «الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا» لِلِاسْتِغْرَاقِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ: (يَعْمَلُهَا) صِفَتُهُ وَقَوْلُهُ: (تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا) خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ إِذَا.

(إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ) بِكَسْرِ الضَّادِ وَهُوَ حَالُ أَيُّ: مُنْتَهِيَةٌ إِلَيْهَا.

(وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا) الْبَاءُ فِيهِ لِلْمُقَابَلَةِ. وَزَادَ مُسْلِمٌ وَإِسْحَاقُ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي رَوَايَتِهِمْ: «حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ عِزَّ وَجَلَّ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْيِيدِ الْحَسَنَةِ هُنَا بِالْعَمَلِ وَإِطْلَاقِهَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، إِذِ الْمَطْلُوقُ مُحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ الْمُنَوَّيَّةَ لَا تُكْتَبُ بِالْعَشْرِ، إِذْ لَا بَدَلَ مِنَ الْعَمَلِ حَتَّى تُكْتَبَ بِهَا، وَأَمَّا السَّيِّئَةُ فَلَا اعْتِدَادَ بِهَا دُونَ الْعَمَلِ أَصْلًا، وَكَذَا فِي زِيَادَةِ لَفْظِ: «تُكْتَبُ» هُنَا إِذْ ثَمَّةُ مُقَدَّرٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْجَارَ لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ مُتَعَلِّقٍ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ نَسْخَةِ هَمَامِ الْمَشْهُورَةِ الْمَرْوِيَّةِ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِفْرَادِ حَدِيثٍ مِنْ نَسْخَةِ هَلِ يَسَاقُ بِإِسْنَادِهَا وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً بِهِ أَوْ لَا؟ فَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِهِ، وَمِنْهُمْ

(1) تحفة: 14714، أخرجه مسلم في الإيمان باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت له رقم (129).

33 - باب أَحَبِّ الدِّينِ ⁽¹⁾ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَذْوَمُهُ

43 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ،

الْبُخَارِيُّ، وقيل: بالمنع، ومسلم أيضاً أخرجه بهذا السند غير أن شيخه مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ إِلَى آخِرِهِ، ولكنه أخرجه معلولاً وقد مر ما يتعلق بالحديث من الكلام.

33 - باب أَحَبِّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَذْوَمُهُ

(باب) بالتونين وعدمه (أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ) وفي رواية: عز وجل.

(أَذْوَمُهُ) أو أحب الدين أي: العمل إلى الله أَذْوَمُهُ. وجه المناسبة بين البابين: أن المذكور في الباب السابق حسن إسلام المرء وهو عبارة عن الامتثال بالأوامر والانتفاء عن النواهي والشفقة على خلق الله، وفي هذا الباب بيان أن الله تَعَالَى يحب مداومة العبد على العمل الصالح، وكلما واظب العبد على العمل وداوم، زاد من الله محبة ورضاء، والمراد بالدوام هنا الدوام العرفي وذلك قابل للكثرة والقلة، لا المعنى الذي لا يقبل التفضيل وهو شمول جميع الأزمنة فافهم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بالمثلثة وفتح النون المشددة أبو موسى البصري المعروف بـ «الزمن» روى عنه الجماعة وقد مر ذكره.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان الأحول وقد مر أيضاً (عَنْ هِشَامٍ)

(1) قال التيمي: معناه أن الله تَعَالَى لا يمل أبداً، مللتم أنتم أم لم تملوا، كقولهم: لا أكلمك حتى يشيب الغراب، ولا يصح التشبيه لأن شيب الغراب ليس ممكناً عادةً بخلاف ملال العباد، وتعقبه الْكِرْمَانِيُّ بأن شأن المؤمن أيضاً أن لا يمل من الطاعة وهو قول ابن فورك، وقال ابن الأنباري: سمي فعل الله مللاً على جهة المزاجية، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا﴾ [الشورى: 40] فهذه خمسة تواجيه، انتهى.

وقال الحافظ: لا يمل بفتح الميم في الموضعين، والملال استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته، وهو محال على الله تَعَالَى بالاتفاق، قال الإسماعيلي وجماعة من المحققين: إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازاً كما قال تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا﴾ وأنظاره، وقال القرطبي: وجه المجاز أنه تَعَالَى لما كان يقطع الثواب عمن قطع العمل ملالاً عبر ذلك بالملال من تسمية الشيء باسم سببه، وقال المازري: إن حتى ههنا بمعنى الواو، فيكون التقدير: لا يمل وأنتم تملون، فنفي عنه الملل وأثبته لغيره، والأول أليق وأجرى على القواعد، وأنه من باب المقابلة اللفظية، وقال ابن حبان في «صحيحه»: هذا من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ للمخاطب أن يعرف القصد مما يخاطب به إلا بها، وهذا رأي في جميع المتشابه، انتهى.

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» قَالَتْ: فُلَانَةٌ، تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: «مَهْ،

يعني ابن عروة (قال: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أبي) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ) هي الحولاء، وفي رواية الزهري: أن الحولاء مرت بها، فظاهره التغاير، فيحمل على أنها كانت أولاً عندها، فلما دخل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عليها قامت المرأة، كما في رواية حماد بن سلمة، فلما قامت لتخرج مرت به في حال ذهابها فسأل عنها، فَقَالَ بالفاء العاطفة وفي رواية الأصيلي: (قَالَ) بحذفها على الاستئناف البياني، كأنه قيل: ماذا قَالَ حين دخل فقالت: قَالَ: («مَنْ هَذِهِ؟») جملة استفهامية.

(قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها هي: (فُلَانَةٌ) بعدم الانصراف إذ هي كناية عن علم مؤنث، وهي كناية هنا عن الحولاء بالحاء المهملة تأنيث الأحوال كما في مسلم بنت تويت بضم التاء المثناة من فوق وفتح الواو وسكون الياء، وفي آخره تاء مثناة أيضًا وكانت امرأة أسدية في رهط خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها، صالحة عابدة مهاجرة رضي الله عنها.

(تَذْكُرُ) بفتح التاء الفوقانية فعل مضارع للمؤنث وفاعله ضمير عائشة رضي الله عنها، ويروى: «يذكر» بضم الياء التحتانية على البناء لما لم يسم فاعله.

(مِنْ صَلَاتِهَا) مفعول الفعل المذكور أو نائب عن فاعله والمعنى يذكرون أن صلاتها كثيرة، وفي رواية أحمد عن يحيى القطان: لا تنام تصلي. وفي رواية: «لا تنام بالليل» وفي رواية أخرى: «وزعموا أنها لا تنام الليل».

قَالَ ابن التين: ولعل عائشة رضي الله عنها أمنت عليها الفتنة فمدحتها في وجهها، لكن في مسند الحسين بن سفيان: كانت عندي امرأة، فلما قامت قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من هذه يا عائشة؟» قلت: يا رَسُولُ اللَّهِ، هذه فلانة، وهي أعبد أهل المدينة، فظاهر هذه الرواية أن مدحها كان في غيبتها.

(قَالَ) عليه السلام: (مَهْ) بفتح الميم وسكون الهاء وهي اسم سمي به الفعل وبنيت على السكون، ومعناه: اكفف فإن وصلت نونته فقلت: مه مه، ويقال: مهممت به أي: زجرته.

عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا»

وقال التيمي: إذا دخله التنوين كان نكرة، وإذا حذف كان معرفة، وقال الداودي: أصل هذه الكلمة: ما هذا؟ بالاستفهام الإنكاري، فطرحوا بعض اللفظ فقالوا: مه فيصيروا الكلمتين كلمة واحدة.

نهى النَّبِيُّ ﷺ عائشة رضي الله عنها عن مدح المرأة بما ذكرت، أو عن تكلف عمل ما لا تطيق، وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا: يكره صلاة جميع الليل، ويؤيد هذا المعنى قوله عليه السلام: (عَلَيْكُمْ) من العمل يحتمل أن يراد به صلاة الليل لوروده فيها، ويحتمل أن يحمل على جميع الأعمال، على ما قاله الباجي.

(بِمَا) بالباء الموحدة وفي نسخة بدونها.

(تُطِيقُونَ) أي: الزموا من الأعمال ما تطيقون الدوام عليه واشتغلوا به، وإنما قدر الدوام لدلالة السياق عليه، فمنطوقه يقتضي الأمر بالاقتصار على ما يطاق من العبادة، ويفهم منه النهي عن تكلف ما لا يطاق، وقال القاضي: هذا يحتمل النذب إلى تكلف ما لنا به طاقة ويحتمل النهي عن تكلف ما لا يطيق والأمر بالاقتصار على ما نطيع. قَالَ: وهو أنسب بالسياق، وفي هذا القول عدول عن خطاب النساء إلى خطاب الرجال وكان الخطاب مع النساء طلباً لتعميم الحكم للأمة فغلب الذكور على الإناث.

(فَوَاللَّهِ) فيه جواز الحلف من غير استحلاف، قيل وقد يستحب إذا كان في تفخيم أمر من أمور الدنيا، أو حث عليه، أو تنفير من محذور.

(لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا) بفتح الميم في الموضعين من الملالة وهي السامة والضجر، وترك الشيء استثقلاً وكرهه له بعد حرص ومحبة، فهو من صفات المخلوقين لا يوصف به الخالق، ففيه المشاكلة والازدواج وهو أن يكون أحد اللفظين موافقاً للآخر وإن خالف معناه قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 194] معناه جازوه على اعتدائه، فسماه اعتداء وهو عدل ليزدوج اللفظة الثانية مع الأولى، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلَهَا﴾ [الشورى: 40] وقال عمرو بن كلثوم:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ

أراد فنجازيه على فعله فسماه جهلاً والجهل لا يفخر به ذو عقل فهو من باب الازدواج. فقال الخُطَّابِيُّ: معناه أنه لا يترك الثواب على العمل وذلك أن من ملَّ شيئاً تركه فكنى عن الترك بالملال الذي هو سبب الترك.

وقال ابن قتيبة: معناه أنه لا يمل إذا مللتم، ومثاله: قولهم فلان لا ينقطع حتى ينقطع خصومه، معناه لا ينقطع إذا انقطعت خصومه، ولو كان معناه ينقطع إذا انقطع خصومه لم يكن له فضل ومزية على غيره.

وقال بعضهم: معناه أن الله تعالى لا يتناهى حقه عليكم في الطاعة حتى يتناهى جهدكم قبل ذلك، فلا تتكلفوا ما لا تطيقونه من العمل، كنى بالملال عنه؛ لأن من تناهت قوته من أمر وعجز عن فعله ملَّ وتركه.

وقال التيمي: قالوا معناه: إن الله تعالى لا يمل أبداً مللتم أنتم أو لم تملوا، نحو قولهم: لا أكلمك حتى يشيب الغراب، وفي التمثيل نظر لأن شيب الغراب ليس ممكناً عادة بخلاف ملال العباد.

وقال الكِرْمَانِيُّ: إنه صحيح لأن المؤمن أيضاً من شأنه أن لا يمل من الطاعة وهو قول ابن فورك.

وقال الهَرَوِيُّ: معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله. وحكى المارزي: إن حتى هنا بمعنى الواو فيكون التقدير لا يمل وتملون فنفى عنه الملل وأثبت لهم، وقيل: إن حتى بمعنى حين فهذه سبعة توجيهات أربعة منها في كلمة حتى، وثلاثة منها في كلمة يمل، والتوجيه الأول أولى وأليق على القواعد، ويؤيده ما وقع في بعض طرق عائشة رضي الله عنها بلفظ: «اكلفوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل» وإن كان في إسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف.

(وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ) أي: الطاعة، ومنه الحديث في صفة الخوارج: «يمرقون من الدين» أي: من طاعة الأئمة؛ فإن الخوارج ليسوا خارجين من دائرة الإيمان، ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف تقديره أحب أعمال الدين، وهو مرفوع على أنه اسم كان.

(إِلَيْهِ) أي: إلى الله كما في رواية المُسْتَمْلِي أو إلى رسول الله ﷺ، وقد

ما دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ⁽¹⁾.

صرح به المؤلف في الرقاق، وليس بين الروایتين تخالف؛ لأن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله.

(ما دَامَ) أي: واطلب (عَلَيْهِ صَاحِبُهُ) مواظبة عرفية وإلا فحقيقة الدوام لا يستقيم؛ لأنه شمول جميع الأزمنة وهو غير مقدور كما مر. وفي الحديث فوائد منها جواز الحلف من غير استحلاف كما مر، ومنها جوازه استعمال المجاز في حقه تَعَالَى حيث أطلق الملل على الله مجازاً ومنها فضيلة الدوام على العمل والحث على العمل الذي يدوم، والعمل القليل الدائم خير من الكثير المنقطع؛ لأن بدوام القليل تدوم الطاعة والذكر والمراقبة، والنية والإخلاص والإقبال على الله، وينمو القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافاً كثيرة، وقد قال ﷺ في حديث آخر: «وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل». وقال ابن الجوزي: إنما أحب الدائم لمعنيين:

أحدهما: أن التارك للعمل بعد الدخول كالمرض بعد الوصل فهو متعرض للذم. وقد ذمَّ الله تَعَالَى من التزم فعل البر ثم قطعه بقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد: 27].

وقد ورد الوعيد أيضاً في حق من حفظ آية ثم نسيها، وقد ندم عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا على مراجعة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بالتخفيف عنه لما ضعف، وقال: ليتني قبلت رخصة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ومع ذلك لم يقطع العمل الذي التزمه.

وثانيهما: أن مداوم الخير لازم للخدمة، وليس من لازم الباب في كل يوم وقتاً ما كمن لازم يوماً كاملاً ثم انقطع، ومنها بيان شفقة النَّبِيِّ ﷺ ورأفته بأمته؛ لأنه أرشدهم إلى ما يصلحهم وهو ما يمكنهم الدوام عليه بلا مشقة؛ لأن النفس تكون فيه أنشط، ويحصل منه مقصود الأعمال وهو الحضور فيها والدوام عليها بخلاف ما يشق عليه فإنه تعرض لأن يترك كله أو بعضه أو يفعل به بكلفة فيفوته الخير العظيم.

وفي الحديث دليل للجمهور أن صلاة جميع الليل مكروهة، وعن جماعة من

(1) طرفه 1151 - تحفة 17307، أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب أمر من ناس في صلاته أو استعجم عليه القرآن رقم (785).

34 - باب زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ⁽¹⁾

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13] ﴿وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيتَانَا﴾ [المدرثر: 31] وَقَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3]

السلف لا بأس به كذا قَالَ النَّوَوِيُّ. وقال القاضي: كرهه مالك مرة، وقال: لعله يصبح مغلوبًا، وفي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أسوة، ثم قَالَ: «ما لم يضر ذلك بصلاة الصبح، فإن كان يأتيه الصبح وهو نائم فلا، وإن كان به فتور وكسل فلا بأس به».

34 - باب زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ

(باب) بالإضافة إلى قوله: (زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ) قطعًا وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو أحقية دوام الدين إلى اللَّهِ تَعَالَى، وفي هذا الباب زيادة الإيمان ونقصانه، ولا شك أن زيادة الإيمان بمداومة العبد على أعمال الدين ونقصانه بتقصيره في ذلك.

(وَقَوْلِ) بالجر عطفًا على زيادة الإيمان (اللَّهُ تَعَالَى) وفي رواية عز وجل: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ استدل على زيادة الإيمان؛ لأن زيادة الهدى مستلزمة لزيادة الإيمان، أو المراد بالهدى هنا هو الإيمان نفسه.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيتَانَا﴾ وهاتان الآيتان تدلان على الزيادة صراحة، وعلى النقصان بالاستئزام، فإن ما يقبل الزيادة فلا جرم يقبل النقصان، وقد مرَّ ما يتعلق بهما في ما سبق فتذكر.

(وَقَالَ) تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أي: شرائع دينكم، فإن الشرائع نزلت شيئًا فشيئًا طول مدة النبوة، فلما كملت الشرائع قبض الله نبيه ﷺ، ووجه

(1) قال الحافظ: تقدم له قبل ستة عشر بابًا (باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورده ههنا، فتعقب عليه بأنه تكرار، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال؛ أو باعتبار التصديق ترجم لكل من الاحتمالين، وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة، قال ابن بطال: التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل، فمن قلَّ علمه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة، والذي فوقه في العلم تصديقه بمقدار برة أو شعيرة إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل مؤمن لا يجوز عليه النقصان ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاني، انتهى.

فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِّنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ.

44 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ،

الاستدلال بهذه الآية أن الكمال مستلزم للنقص واستلزامه للنقص يستلزم قبوله الزيادة، ومن ثمة قَالَ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَإِذَا تَرَكَ) أي أحد وحذف للعلم به وفي رواية: فإذا تركت.

(شَيْئًا مِّنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ) ولا يلزم أن يكون قبل ذلك ناقصًا، وأن من مات من الصحابة قبل هذا اليوم كان إيمانه ناقصًا؛ لأن الإيمان لم يزل تامًا، وأن النقص أمر نسبي، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى، وهذا نظير قول من يقول: إن شرع مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام أكمل من شرع موسى وعيسى عليهما السلام لاشتماله من الأحكام على ما لم يقع في الكتب السابقة، ومع هذا فشرع موسى عليه السلام في زمانه كان كاملاً وتجدد في شرع عيسى عليه السلام بعده ما تجدد فالأكملية أمر نسبي، وإنما قَالَ هنا وقال: ولم يقل وقول الله كما قَالَ في الآيتين الأوليين؛ لأن الاستدلال بهذه الآية الأخيرة على الزيادة، والنقصان من حيث إن الكمال يستلزم النقص، والنقص يستدعي قبول الزيادة، فليس صريحة في الزيادة والنقصان بخلاف الآيتين الأوليين فإنهما صريحتان في الزيادة وإن لم تكونا صريحتين في النقصان، بل تدلان عليه التزامًا، فنه بتغيير الأسلوب على تغاير كيفية الدلالات.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) بكسر اللام الخفيفة (ابْنُ أَبِرَاهِيمَ) أبو عمرو البصري الأزدي الفراهيدي بفتح الفاء والراء والهاء المكسورة والتحتانية والذال المهملة، وعند ابن الأثير: بالذال المعجمة بطن من الأزدي، ومنهم الخليل بن أحمد النحوي نسبة إلى فراهيد هو شابة بن مالك بن فهم، وقيل: هو جمع فرهود والنسبة إليه بعد الجمع.

ومسلم المذكور مولاهم القصاب وقد يعرف بـ «الشحام»، روى عنه البُخَارِيُّ وأبو داود، وروى البقية عن رجل عنه، ولد سنة ثلاث وثلاثين ومائة بالبصرة لعشر بقين من صفر، وتوفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين. وقال يحيى بن معين: هو ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وقال أحمد بن عبد الله: كان ثقة، وكان سمع من سبعين امرأة.

قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ.....

(قال: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) بكسر الهاء ابن أبي عبد الله سندر الربيعي بفتح الراء والموحدة نسبة إلى ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان البصري الدستوائي بفتح الدال وإسكان السين المهملتين وبعدهما تاء مثناة من فوق مفتوحة وآخره همزة بلا نون، وقيل: بالنون بلا قصر، والمشهور هو الأول ودستوا كورة من كور الأهواز، وكان هشام المذكور يبيع الثياب التي تجلب منها فنسب إليها، ويكنى بأبي بكر قَالَ: وكيع: كان ثبثًا، وقال أبو داود الطيالسي: كان أمير المؤمنين في الحديث. وقال أحمد بن حنبل: لا يسأل عن الدستوائي ما أظن الناس يروون عن أثبت منه مثله عيسى، وأما أثبت منه فلا. وقال مُحَمَّد بن سعد: كان ثقة ثبثًا في الحديث حجة إلا أنه كان يرى القدر، وقال العجلي: كان يقول بالقدر ولم يكن يدعو إليه، توفي سنة أربع، وقيل: إحدى وقيل: اثنتين وقيل: ثلاث وخمسين ومائة، روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) ابن دعامة (عَنْ أَنَسٍ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعنعنة، ومنها أن رواه كلهم بصريون، ومنها أنهم أئمة أجلاء، وقد أخرج منته المؤلف في التوحيد أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان والترمذي في صفة جهنم.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ) أي: أنه (قَالَ: يَخْرُجُ) بفتح الباء من الخروج، وفي رواية: يخرج بضم الباء وفتح الراء من الإخراج (مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) المراد منه مجموع كلمتي الشهادة، فالجزء الأول صار علمًا عليه كما تقول: قرأت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) أي: السورة كلها.

(وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ) أي: من إيمان كما في الرواية الأخرى؛ ولأن الخير بالحقيقة ما يقرب العبد إلى الله تعالى، وما ذاك إلا الإيمان.

(وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) محمد رَسُولُ اللَّهِ (وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ) بضم الباء الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهي القمحة. وقال ابن دريد: البر أفصح من القمح ويجمع البر على أبرار عند المبرد ومنعه سيبويه.

مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ».

(مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مع قول مُحَمَّد رَسُول اللَّهِ.
(وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُ ذَرَّةٍ) بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة واحدة الذر، وهي صغار النمل، قيل: ومائة منها زنة حبة شعير، وعن بعضهم أن الذر البهاء الذي يظهر في شعاع الشمس مثل رؤوس الإبر، ويروى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا وَضَعْتَ كَفَكَ فِي التَّرَابِ ثُمَّ نَفَضْتَهَا فَمَا سَقَطَ مِنَ التَّرَابِ فَهُوَ ذَرَّةٌ، وَحَكِي أَنْ أَرْبَعَ ذَرَاتٍ خَرْدَلَةٌ.

وقيل: الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءًا من شعيرة.

(مِنْ خَيْرٍ) وتنكير خير في المواضع الثلاثة يدل على التقليل ترغيبًا في تحصيله إذ لما حصل الخروج بأقل ما يطلق عليه اسم الإيمان فبالكثير منه بالطريق الأولى، لا يقال التنكير يقتضي أن يكتفي بأي إيمان كان وبأي شيء كان وليس كذلك، بل لا بد من الإيمان بجميع ما علم مجيء الرسول ﷺ به ضرورة حتى يوجب الخروج من النار؛ لأنه يقال: الإيمان في عُرف الشرع لا يطلق إلا على الإيمان بجميع ما جاء به ﷺ، فلا بد من ذلك حتى يتحقق حقيقة الإيمان ويصح إطلاقه.

وفيه: الاستعارة بالكناية وذلك لأن الوزن إنما يتصور في الأجسام دون المعاني، والإيمان معنى فشبّه الإيمان بالجسم فأضيف إليه ما هو من لوازمه وهو الوزن.

قال المهلب: الذرة أقل الموزونات وهي في هذا الحديث التصديق الذي لا يجوز أن يدخله النقص، وما في البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة فإنما هو من زيادة الأعمال التي يكمل التصديق بها وليست زيادة في نفس التصديق، وقدم الشعير على البرة كونها أكبر جرماً منها أي: في بعض البلاد، وأخر الذرة لصغرها، فهو من باب الترقّي في الحكم، وإن كان من باب التنزل من حيث الصورة.

فإن قيل: لما أضاف هذه الأجزاء التي في الشعيرة والبرة الزائدة على الذرة إلى القلب، دل ذلك على أنها زيادة في التصديق نفسه لا من زيادة الأعمال، أجيب: بأنه لما كان الإيمان التام إنما هو قول وعمل، والعمل لا يكون إلا بنية

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ أَبَانُ:

وإخلاص من القلب، جاز أن ينسب العمل إلى القلب إذ تمامه بتصديق القلب، هذا ويحتمل أن يكون الذرة وأختاها التي في القلب ثلاثتها من نفس التصديق؛ لأن قول لا إله إلا الله لا يتم إلا بتصديق القلب، والناس يتفاضلون في التصديق، إذ يجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعانية، أما زيادته بزيادة العلم فلقوله تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: 124] الآية. وأما زيادته بزيادة المعانية فلقوله تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لِيُطَمِّنَ قَلْبِي﴾ [البقرة: 260]، وقوله: ﴿ثُمَّ لَتَرَوْهَا بِعَيْنِكَ أَلَيِّقِينَ﴾ [التكاثر: 7] حيث جعل له مزية على علم اليقين، وقد مر ما يتعلق بهذا الباب في ما سبق، فإن قيل: التصديق كاف في الخروج إذ المؤمن المصدق لا يخلد في النار، وأما قول لا إله إلا الله فلا إجراء أحكام الدنيا عليه فما وجه الجمع بينهما، أجب بأن المسألة مختلف فيها، فقال البعض: لا يكفي مجرد التصديق، بل لا بد من القول والعمل أيضًا، وعليه المؤلف وقد مر تفصيله، أو المراد بالخروج هو بحسب حكمنا به، أي: يحكم بالخروج لمن كان في قلبه إيمان ضامًا إليه عنوانه الذي يدل عليه، إذ الكلمة هي شعار الإيمان في الدنيا وعليه مدار الأحكام فلا بد منها حتى يصح الحكم بالخروج.

وفي الحديث فوائد: منها الدلالة لما ترجم له الباب من قبول الإيمان الزيادة والنقصان، وأما ما قاله التيمي من أن الحديث يدل على نقصان الإيمان؛ لأنه يكون لواحد وزن شعيرة وهي أكبر من البرة، والبرة أكبر من الذرة فدل على أنه يكون للشخص القائل لا إله إلا الله قدر من الإيمان لا يكون ذلك القدر لقائل آخر فمنظور فيه؛ لأنه لا يختص بالنقصان، بل يدل على الزيادة أيضًا، ومنها أن صاحب الكبيرة لا يكفر بفعلها ولا يخلد في النار، ومنها أنه لا يكفي في الإيمان معرفة القلب دون الكلمة ولا الكلمة من غير اعتقاد.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو البُخَارِيُّ نفسه ولا يوجد في بعض النسخ وإنما المذكور بعد تمام الحديث، وقال أبان: بالواو والعاطفة.

(قَالَ) وفي رواية: وقال بالواو العاطفة (أَبَانُ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وهو منصرف؛ لأنه فعال كغزال والهمزة أصل فاء الكلمة، ومنهم من لم يصرفه على أنها زائدة لوزن الفعل والعلمية وهو أبو يزيد بن يزيد البصري

حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِيْمَانٍ» مَكَانَ «مِنْ خَيْرٍ»⁽¹⁾.

45 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ،

العطار، سمع قتادة وغيره، وروى عنه الطيالسي، وحبان ابن بلال، ومسلم بن إبراهيم وغيرهم، وهذا من تعليقات البخاري؛ لعدم تلاقيهما، والواسطة بينهما يحتمل أن يكون مسلم بن إبراهيم أو غيره، وقد وصله الحاكم في كتاب الأربعين له من طريق أبي سلمة موسى بن إسماعيل قَالَ: ثنا أبان بن يزيد فذكر الحديث.

(حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ إِيْمَانٍ» مَكَانَ «مِنْ خَيْرٍ»)

وفي نسخة من خير، وفي ذكره ثلاث فوائد:

الأولى: وهي أهمها التنبيه على تصريح قتادة فيه بالتحديث عَنْ أَنَسٍ وذلك لأن قتادة مدلس لا يحتج بعننته إلا إذا ثبت سماعه لذلك الذي عنعن.

الثانية: التنبيه على تغاير المتن بقوله: «مِنْ إِيْمَانٍ» بدل قول: من خير.

الثالثة: التقوية لما قبله، فإن قلت: لِمَ لم يكتف بطريق أبان السالمة من

التدليس بأن ساقها موصولة.

أجيب: بأن أبان وإن كان ثقة لكن هشامًا أوثق منه وأحفظ، حتى قَالَ أبو داود الطيالسي: ما روى الناس عَنْ أَثْبَتٍ من هشام الدستوائي فذكر الأقوى وأتبعه بالقوي لزيادة التأكيد.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بتشديد الموحدة بن مُحَمَّدٍ البزار بزازي بعدها

راء، الواسطي يكنى أبا علي، سكن ببغداد. قالوا: كان من خيار الناس، وقال أحمد بن حنبل: ثقة صاحب سنة وما يأتي عليه يوم إلا وهو يفعل فيه خيرًا، روى عنه الْبُخَارِيُّ، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وروى الترمذي عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ، توفي ببغداد سنة ستين ومائتين، وقيل: سنة تسع وأربعين ومائتين، فعلى القول الأول يكون وفاته قبل الْبُخَارِيِّ؛ لأنه توفي سنة ست وخمسين ومائتين.

(سَمِعَ) أي: أنه سمع، وجرت عادتهم بحذف أنه في مثل هذا خطأ لا نطقًا

كقال: (جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ) ابن جعفر القرشي المخزومي الكوفي أبو عون، قَالَ

(1) أطرافه 4476، 6565، 7410، 7440، 7509، 7510، 7516 تحفة 1356، 1134

- 1/18، أخرجه مسلم في الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها رقم (193).

حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ، أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
الْحَطَّابِ، أَنَّ رَجُلًا، مِنَ الْيَهُودِ

ابن معين: هو ثقة، وقال أحمد: رجل صالح ليس به بأس، توفي بالكوفة سنة
سبع ومائتين، روى له الجماعة.

(حَدَّثَنَا) أَي قَالَ: حَدَّثَنَا (أَبُو الْعُمَيْسِ) بضم العين المهملة وفتح الميم
وسكون الياء، وفي آخره سين مهملة، هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن
مسعود الهذلي المسعودي الكوفي أخو عبد الرحمن قَالَ يحيى وأحمد: ثقة،
توفي سنة عشرين ومائة روى له الجماعة.

(أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ) هو أبو عمرو الكوفي العابد سمع طارق بن شهاب،
ومجاهداً وغيرهما، وعنه الأعمش ومسعر وغيرهما، مات سنة عشرين ومائة
أيضاً.

(عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) بن عبد شمس البجلي - بالموحدة وبجيم
المفتوحين الأحمسي الكوفي - الصحابي، رأى النَّبِيَّ ﷺ وأدرك الجاهلية
وغزا في خلافة الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثلاثاً وأربعين من بين غزوة وسرية،
روى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من الصحابة، سكن الكوفة، وتوفي سنة
ثلاث وعشرين ومائة وقيل: سنة ثلاث أو اثنتين وأربع وثمانين.

(عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف إسناده: أن فيه
التحديث والإخبار والعنعنة، ومنها: أن فيه رواية صحابي عَنْ صحابي،
ومنها: أن ثلاثة من رجاله كوفيون، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي
وال تفسير والاعتصام أيضاً، وأخرجه مسلم، والترمذي وقال: حسن صحيح،
وكذا النسائي في الإيمان والحج.

(أَنَّ رَجُلًا) هو كعب الأخبار قبل أن يسلم صرح بذلك مسدد في مسنده،
والطبري في تفسيره، والطبراني في «الأوسط» وفي رواية أخرى للمؤلف من
طريق الثوري عَنْ قيس بن مسلم: أن ناساً (مِنَ الْيَهُودِ) وفي رواية أخرى له:
قالت اليهود: فالتوفيق بين الروايات أن يقال: إن كعباً حين سأل عمر رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ عَنْ ذَلِكَ كان معه جماعة من اليهود وتكلم كعب على لسانهم، واليهود علم
قوم موسى عليه السلام، وسموا به اشتقاقاً من هادوا أي: ما مالوا وتابوا في

قَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَوْنَهَا، لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ، لَا تَتَّخِذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟

عبادة العجل، أو من دين موسى، أو من هاد إذا رجع من خير إلى شر، أو من شر إلى خير لكثرة انتقالهم من مذاهبهم، وقيل: لأنهم يتهودون أي: يتحركون عند قراءة التوراة، وقيل: هو معرب يهوذا بن يعقوب عليه السلام بالذال المعجمة، فكأنهم سموا باسم أكبر أولاد يعقوب عليه السلام ثم نسب إليه ف قيل يهودي، ثم حذف الياء في الجمع ف قيل: يهود وكل منسوب إلى جنس يفرق بينه وبين واحده بالياء وعدمها، نحو رومي وروم، وزنجي وزنج، وجني وجن.

(قَالَ لَهُ) أي لعمر رضي الله عنه: (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، آيَةٌ) مبتدأ وجوز ذلك لكونها متخصصة بالصفة وهي قوله: (فِي كِتَابِكُمْ) وقوله: (تَقْرَوْنَهَا) صفة أخرى لها والجملة الشرطية خبره؛ أعني قوله: (لَوْ عَلَيْنَا) أي: لو نزلت علينا كقوله تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: 100] أي: لو تملكون أنتم (مَعْشَرَ الْيَهُودِ) كلام إضافي منصوب على الاختصاص، أي: أعني معشر اليهود، والمعشر الجماعة الذين شأنهم واحد ويجمع على معاشر.

(نَزَلَتْ) تفسير للمضمر بعد كلمة لو (لَا تَتَّخِذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا) أي: لعظمناه وجعلناه عيدًا لنا في كل سنة لعظم ما حصل فيه من كمال الدين. والعيد فعل من العود، فجعل الواو ياء لسكونها ولانكسار ما قبلها، وإنما سمي به لأنه يعود في كل سنة، وقال الزمخشري: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: 114] قيل العيد: هو السرور العائد ولذلك يقال يوم عيد، وكان معناه تكون لنا سرورًا وفرحًا، ويجمع على أعياد فرقًا بينه وبين أعواد الذي هو جمع عود بالضم هذا، ويجوز أن يكون المخصص للمبتدأ هي الصفة الملحوظة المستفادة من التنوين أي: آية عظيمة، وقوله: في «كتابكم» خبره وقوله: تَقْرَوْنَهَا خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا تقديره في كتابكم آية، وحذف لدلالة المذكور عليه حذفًا واجبًا.

(قَالَ) أي عمر رضي الله عنه: (أَيُّ) بتشديد الياء كلمة استفهام تسأل بها عما يميز أحد المتشاركين من الآخر، وهو مبتدأ مضاف إلى قوله: (آيَةٍ) والخبر محذوف أي: هي أي: تلك الآية والغرض تعيين تلك الآية وتمييزها

قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]
قَالَ عُمَرُ: «قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ
بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ»⁽¹⁾.

عَنْ سَائِرِ الْآيَاتِ الْمَقْرُوءَةِ فِي الْكِتَابِ.
(قَالَ) أَي: كعب هي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ﴾ أَي: يوم عرفة في حجة
الوداع، وعاش النَّبِيُّ ﷺ بعده ثلاثة أشهر.

(﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾) بالنصر والإظهار على الأديان كلها، أو بالتنصيص
على قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد، قاله
البيضاوي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد مر ما به مطابقة الآية للترجمة فتبصر.
(﴿وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾) بالهداية والتوفيق أو بإكمال الدين، أو بفتح مكة
وهدم منارات الجاهلية وإبطال آيات الكفر والشرك.

(﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾) من بين الأديان وأذنتكم بأنه هو الدين المرضي
وحده ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 85].

(قَالَ) وفي رواية: فقال (عُمَرُ) رضي الله عنه: (قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ،
وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ) وفي رواية أنزلت (فيه) وفي رواية: والساعة التي نزلت
فيها (عَلَى النَّبِيِّ) وفي رواية: على رسول الله ﷺ، وَهُوَ قَائِمٌ جملة اسمية
وقعت حالاً والباء في قوله: (بِعَرَفَةَ) ظرفية متعلقة بقوله: قائم أو نزلت، وهو غير
منصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، وهو علم للمكان المخصوص، وقد يطلق
على اليوم المعهود أيضاً.

(يَوْمَ جُمُعَةٍ) وفي نسخة يوم الجمعة، وإنما لم يصرف كعرفة؛ لأن عرفة علم
والجمعة صفة أو غير صفة ليس علماً، ولو جعل علماً؛ لامتنع من الصرف،
ومعنى قول عمر رضي الله عنه: أنا ما أهملناه ولا خفي علينا زمان نزولها ولا
مكان نزولها، وضبطنا جميع ما يتعلق بها حتى صفة النَّبِيِّ ﷺ وموضعه في زمان
النزول، وهو كونه عليه السلام قائماً حينئذٍ بعرفة يوم الجمعة، وهو غاية في
الضبط، فإن قلت: كيف طابق الجواب السؤال؛ لأنه قَالَ: لاتخذناه عيداً

(1) أطرافه 4407، 4606، 7268 - تحفة 10468.

أخرجه مسلم في أوائل كتاب التفسير رقم (3017).

35 - باب الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ

وَقَوْلُهُ:

وأجاب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعرفة الوقت والمكان ولم يقل جعلناه عيداً. فالجواب: أنه ثبت في الصحيح أن النزول كان بعد العصر ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار، وقد قَالَ الفقهاء: إن رؤية الهلال بعد الزوال لليلة المستقبلية ولا ريب أن اليوم التالي ليوم عرفة يوم عيد للمسلمين فكأنه قَالَ: جعلناه عيداً بعد إدراكنا استحقات ذلك اليوم للتعيين فيه.

وقال الحَافِظُ العَسْكَلَانِيُّ: وعندي أن هذه الرواية اكتفى بها بالإشارة وإلا فرواية إسحاق بن قبيصة قد نصت على المراد ولفظه: نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد، وعند الطبراني وهما لنا عيدان، وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن يهودياً سأله عَنْ ذلك فقال: فإنها نزلت في يوم عيدين يوم الجمعة ويوم عرفة، فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً؛ لأنه ليلة العيد، وقد جاء في الحديث: شهراً عيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة فسمي رمضان عيداً؛ لأنه يعقبه العيد انتهى.

وقال النَّوَوِيُّ: معناه أننا ما تركنا تعظيم ذلك اليوم والمكان، فأما المكان فهو عرفة وهو معظم الحج الذي هو معظم أركان الإسلام، وأما الزمان فهو يوم الجمعة ويوم عرفة، فهو يوم اجتمع فيه فضيلتان وشرفان ومعلوم تعظيمنا لكل واحد منهما، فإذا اجتمعا زاد التعظيم، فقد اتخذنا ذلك اليوم عيداً وعظمنا مكانه أيضاً.

35 - باب الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ

(باب) بالتنوين وعدمه كما في نظيره.

(الزَّكَاةُ مِنَ) شعب (الإسلام) وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو زيادة الإيمان ونقصانه، ومعلوم أن الزيادة تكون بالأعمال والنقص بتركها، وفي هذا الباب أن الزكاة من الإسلام، فمن أدى الزكاة يكون إسلامه كاملاً ومن تركها يكون ناقصاً.

(وَقَوْلُهُ) وفي رواية: وقول الله تَعَالَى وفي رواية: عز وجل، وفي رواية:

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: 5].

سبحانه، وفي رواية سقط هذا القول ووقع هكذا باب الزكاة من الإسلام ﴿وَمَا أُمِرُوا﴾ الآية بلا عطف؛ لأن الواو من القرآن.

(﴿وَمَا أُمِرُوا﴾) أي: الذين أوتوا الكتاب في التوراة والإنجيل في الكتابين. (﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ﴾) أي: إلا لأجل أن يعبدوا الله على هذه الصفة الآتية، وقرأ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ» بمعنى: بأن يعبدوا الله كذا في الكشاف، وقال محمود العيني: العبادة بمعنى التوحيد أي: وما أمروا إلا ليوحّدوا الله، والاستثناء من أعم عام المفعول لأجله ويدخل فيه جميع الناس؛ لأن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب.

(﴿مُخْلِصِينَ﴾) حال من الضمير في ليعبدوا.

(﴿لَهُ﴾) أي: لله تَعَالَى (﴿الدِّينَ﴾) بالنصب على أنه مفعول مخلصين، أي: حال كونهم لا يشركون به في الدين شيئاً، قيل: الإخلاص ما أريد به وجه الله تَعَالَى فقط، ولم يشبه ركون إلى غيره أو حظ نفسه، كمن تطهر لله تَعَالَى مع نية تبرّد، وصام لله تَعَالَى مع نية الحماية، واعتكف لله تَعَالَى يدفع مؤونة مسكنة، وهذه النية لا تحبط أعماله لصحة الحج مع نية التجارة إجماعاً، لكنه ينقص في ثوابه. فالإخلاص ما صفا عن الكدر وتخلص عن الشوائب، والرياء آفة تقلب الطاعة معصية.

(﴿حُنَفَاءَ﴾) حال أخرى جمع حنيف وهو المائل عن الضلال إلى الهداية، أي: مائلين عن العقائد الزائغة إلى الأصول الحقّة.

(﴿وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾) التي هي عماد الدين وهو من باب عطف الخاص على العام وكذا قوله تَعَالَى: (﴿وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾) وفيه تفضيل الصلاة والزكاة على سائر العبادات.

(﴿وَذَلِكَ﴾) المذكور من هذه الأشياء (﴿دِينٌ﴾) الملة (﴿الْقِيَمَةُ﴾) أي: المستقيمة القاطعة بالحق والعدل، من قام بمعنى استقام كقوله تَعَالَى: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: 113] أي: مستقيمة، وقرئ: «ذلك الدين القيمة» على تأويل الدين بالملة.

46 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ،

وقد ذكر في الآية ثلاثة أشياء: إخلاص الدين هو رأس جميع العبادات، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، ثم أشار إلى جميع ذلك بقوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ فيكون الزكاة من ذلك الدين.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن أبي أويس عبد الله الأصبحي المدني ابن أخت الإمام مالك شيخه وخاله وأبو أويس ابن عم مالك وقد مر في باب تفاضل أهل الإيمان وأنه توفي في سنة ست وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الإمام، وسقط في رواية: قول ابن أنس، (عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ) هو نافع بن مالك بن أبي عامر المدني وقد مر.

(عَنْ أَبِيهِ) مالك بن أبي عامر، (أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ) ابن عثمان بن عمرو القرشي التيمي المكي المدني المكنى بأبي مُحَمَّد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، والثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، والستة الذين هم أصحاب الشورى الذين توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو عنهم راضٍ، والخمسة الذين أسلموا على يد الصديق رضي الله عنهم، يجتمع مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الأب السابع مثل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أسلمت أمه وهاجرت، شهد المشاهد كلها إلا بدرًا فإنه بعثه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إلى طريق الشام يتجسس الأخبار، وقدم من الشام بعد رجوع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من بدر، فكلم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في سهمه، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ سَهْمُكَ» قَالَ: وأجري يا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: وأجرك، وسماه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طلحة الخير وطلحة الجواد، وطلحة الفياض، ويقال له: طلحة الطلحات أيضًا، وليس هو طلحة الطلحات الذي قيل فيه: رَحِمَ اللَّهُ أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات؛ لأنه خزاعي مدفون بسجستان، وكان الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا ذكر أحدًا قَالَ: ذلك يوم كله لطلحة وهو ممن ثبت مع النَّبِيِّ ﷺ يوم أحد ووقاه بيده ضربة قصد بها فَشَلَّتْ، رماه مالك بن زهير يوم أحد فاتقى طلحة بيده عَنْ وجه رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فأصاب خنصره، فقال: حين إصابته الرمية حسن فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ لَدَخَلَ الْجَنَّةَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ».

وقيل: جرح في ذلك اليوم خمسًا وسبعين جراحة وشلت أصبعاه، قتل يوم

يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ

الجمال سنة ست وثلاثين وهو ابن أربع وستين سنة، وقيل: اثنتين وستين، وقيل: ثمان وخمسين، قيل: اعتزل يوم الجمال في بعض الصفوف فرمي بسهم فقطع من رجله عرق النسا فلم تزل رجله تنزف منها الدم حتى مات، وأقر مروان بن الحكم أنه رماه والتفت إلى أبان بن عثمان، وقال: قد كفيناك بعض قتلة أبيك، وقالت عائشة رضي الله عنها: طلحة ممن قضى نحبه وما بدلوا تبديلاً.

قَالَ ابن قتيبة: ودفن بقنطرة قرة، ثم رأت بنته بعد موته بثلاثين سنة في المنام أنه يشكو إليها النداء فأمرت به فاستخرج طرياً ودُفن في دار الهجرتين بالبصرة، وقبره مشهور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، روي له ثمانية وثلاثون حديثاً اتفقا منها على حديثين، وانفرد الْبُخَارِيُّ بحديثين ومسلم بثلاثة، وطلحة في الصحابة جماعة، وطلحة بن عبيد الله اثنان هذا أحدهما وثانيهما التيمي وكان يسمى أيضاً طلحة الخير فأشكل على الناس.

ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث جمعاً وإفراداً والسماع والعنعنة، ومنها أن رجاله كلهم مدنيون، ومنها أن إسناده مسلسل بالأقارب؛ لأن إِسْمَاعِيلَ يروي عَنْ خاله عَنْ عمه عَنْ أبيه، وقد أخرج متنه المؤلف في الشهادات والصوم وفي ترك الحيل أيضاً، وأخرجه مسلم في الإيمان، وأبو داود في الصلاة، والنسائي في الصلاة وفي الصوم.

(يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ) هو ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر قاله القاضي، مستدلاً بأن الْبُخَارِيَّ سماه في حديث الليث يريد ما أخرجه في باب القراءة والعرض على المحدث عَنْ شريك عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بينا نحن جلوس في المسجد إذ دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد، وفيه ثم قَالَ: أيكم مُحَمَّدٌ، وذكر الحديث، وقال فيه: وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر، وتعقبه القرطبي بأن سياقها مختلف وأسئلتها متباينة، قال: ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط وتكلف شطط من غير ضرورة، وفي عمدة القاري لمحمود الْعَيْنِي: ما يتعلق بذلك فلينظر ثمة.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ) وفي رواية جاء رجل من أهل نجد إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ونجد بفتح النون وسكون الجيم من بلاد العرب، خلاف الغور

ثَائِرَ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ
الإِسْلَامِ،

والغور هو تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهو في الأصل ما ارتفع من الأرض، والجمع نجد ونجد وأنجد وهو مذكر، وقال محمود العُيْنِي: النجد هو الباحة التي بين الحجاز والعراق والله أعلم.

(ثَائِرَ الرَّأْسِ) أي: منتفش شعر الرأس ومنتشره من عدم الارتفاق والرفاهية، من ثار الغبار يثور ثورًا وثورانًا أي: انتفش وانتشر، ويقال: فتنة ثائرة أي: منتشرة، وأطلق الرأس على الشعر إما لأنه نبت منه فهذا كما يطلق اسم السماء على المطر؛ لأنه من السماء ينزل، وإما لأنه جعل نفس الرأس ذا ثوران على طريق المبالغة، ويمكن أن يكون من باب حذف المضاف بقرينة عقلية، ويجوز فيه الرفع على أنه صفة لرجل والنصب على أنه حال إذ إضافته لفظية فلا تفيد إلا تخفيفًا، ويجوز وقوع صاحبها نكرة من غير تأخيرها عنها لتخصصه بالصفة.

(يُسْمَعُ) بنون الجمع (دَوِيٌّ) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء كذا في عامة الروايات، وقال القاضي عياض: جاء عندنا في البُخَارِيِّ بضم الدال والصواب الفتح وهو منصوب على أنه مفعول نسمع مضاف إلى (صَوْتِهِ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الدوي صوت مرتفع متكرر لا يفهم، ويقال: الدوي بعد الصوت في الهواء وعلوه، ومعناه صوت شديد لا يفهم منه شيء كدوي النحل، وقيل: هو مأخوذ من دوي الرعد.

(وَلَا يُفْقَهُ) نفقة: بنون الجمع أيضًا من الفقه وهو الفهم.

(مَا يَقُولُ) أي: ما يقوله مفعول نفقه وهذه هي الرواية المشهورة وعليها الاعتماد كما قالوا، وفي رواية: يُسْمَعُ وَلَا يَفْقَهُ بضم الياء على صيغة المجهول فيهما، فيكون قوله: «دوي» مرفوعًا لفظًا، وقوله: «ما يقول» مرفوعًا محلاً على أنهما نائبان عن فاعلي الفعلين المذكورين، وإنما كان الأمر كذلك؛ لأنه نادى من بعد يشهد له قوله: (حَتَّى دَنَا) أي: إلى أن قرب فلما قرب فهمناه.

(فَإِذَا) هي التي للمفاجأة (هُوَ) مبتدأ خبره (يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلَامِ) أي: عن أركانه وشرائعه التي فرضت على من وُحِّدَ اللَّهُ وَصَدِّقَ رَسُولُهُ، ولهذا لم يذكر فيه الشهادتان؛ لأنه ﷺ علم بنور النبوة أو بقرينة حالية أنه يعلمهما، وإنما يسأل عن

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟
قَالَ: «لَا،

شرائع الإسلام، قال الْكَرْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: ويمكن أن يقال إنه سأل عن حقيقة الإيمان، وذكر له الشهادة فلم يسمعها طلحة لبعده موضعه أو لم ينقله لشهرته، وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ: بأنه بعيد وفيه نسبة الراوي الصحابي إلى التقصير في تبليغ كلام رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقد ندب الرسول عليه السلام إلى ضبط كلامه وحفظه وإبلاغه مثل ما سمعه منه في الحديث المشهور، وإنما لم يذكر الحج في هذا الحديث؛ إما لأنه لم يفرض حينئذٍ، أو لأن الرجل سأل عن حاله حيث قَالَ: هل عليَّ غيرها، فأجاب عليه السلام بما عرف من حاله، ولعله ممن لم يكن الحج واجباً عليه، أو لأن الراوي اختصره، وقد وقع في رواية إِسْمَاعِيلَ بن جعفر عند المؤلف في الصيام أنه قَالَ: أَخْبَرَنِي ماذا فرض الله عليَّ من الصلاة، فقال: الصلوات الخمس، قال: فأخبره النَّبِيُّ ﷺ بשרائع الإسلام فدخل فيه باقي المفروضات، بل والمندوبات.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ) يجوز فيه الرفع والنصب والجبر، أما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو خمس صلوات، وأما النصب فعلى تقدير: خذ خمس صلوات أو نحوها، وأما الجبر فعلى أنه بدل من الإسلام أي: إقامة خمس صلوات ففيه حذف مضاف؛ لأن الذي من شرائع الإسلام هو إقامتها لا عيناها.

(فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ) الرجل المذكور وفي رواية قَالَ: بلا واو (هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟) مبتدأ مؤخر خبره مقدم (قَالَ) ﷺ: (لَا) أي: لا شيء عليك غيرها من الفرائض العينية، فلا يكون حجة على الحنفية حيث أوجبوا الوتر، على أن نفي وجوب شيء آخر بالنظر إلى وقت الإخبار، والوتر لم يكن واجباً حينئذٍ، كما أنه لم يذكر الحج لمثل ذلك فافهم⁽¹⁾، ولا على الاصطخري من الشافعية حيث قَالَ: إن صلاة العيد فرض كفاية.

(1) وجه الفهم هو أنه على تقدير العلاوة يكون الاستثناء متصلاً على ما اختاره الحنفية، وأما على تقدير ما قبل العلاوة فلا؛ لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام بل بوجوبه، واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما. [المؤلف].

إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَصِيَامُ رَمَضَانَ» قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لا،
إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لا،
إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ،

(إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ) بحذف إحدى التائين استثناء متصل على ما اختصره أصحابنا فإنه هو الأصل في الاستثناء، ويستدل به على أن من شرع في صلاة نفل أو صوم نفل وجب عليه إتمامه.

ويقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: 33] وبالإجماع على أن حج التطوع يلزم بالشروع، واختارت الشافعية كونه منقطعاً بمعنى لكن، والمعنى لكن يستحب لك التطوع، وعلى هذا لا يلزم النوافل بالشروع فيها لكن يستحب إتمامها ولا يجب بل يجوز قطعها، وقيل: هو منه وأول قوله تَعَالَى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: 56] أي: لا يجب شيء إلا أن تطوع، ومعلوم أن التطوع ليس بواجب، فلا يجب شيء آخر أصلاً، وفي هذا المقام مقال تجده في «عمدة القاري» لمحمود العيني.

(قَالَ) وفي رواية: فقال: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَصِيَامُ) بالوجه الثلاثة في إعرابه عطف على قوله: خمس صلوات.

(رَمَضَانَ، قَالَ) أي الرجل: (هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ) ﷺ («لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ») فيلزمك إتمامه إذا شرعت فيه، أو لكن التطوع لك مستحب ولا يجب.

(قَالَ) أي: الراوي طلحة بن عبيد الله: (وَذَكَرَ لَهُ) أي: للرجل السائل (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ) كأنه نسي ما نص عليه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أو التبس عليه فقال: وذكر له الزكاة، وفي رواية أبي داود: الصدقة وهي بمعنى الزكاة كما في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْأَصْدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: 60] الآية.

وهذا يؤذن بأن مراعاة الألفاظ مشروطة في الرواية، فإذا التبس عليه شيء من لفظه يشير إليه بما ينبئ عنه كما فعل الراوي هنا.

(قَالَ) وفي رواية، فقال: أي الرجل المذكور (هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ) ﷺ: («لا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ») والكلام فيه كالكلام فيما مر.

(قَالَ) أي: الراوي: (فَأَذْبَرَ) من الإدبار أي: تولى (الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ) وفي رواية إسماعيل بن جعفر: والذي أكرمك (لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ) أي:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»⁽¹⁾.

لا أزيد على ما ذكرت ولا أنقص منه شيئاً. لا يقال: فعلى هذا كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات ولا جميع الواجبات؛ لأنه قد مر أنه جاء في رواية إِسْمَاعِيلَ بن جعفر عند المؤلف في آخر هذا الحديث قَالَ: فأخبره رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بشرائع الإسلام، فهو كما ترى عام في جميع الواجبات والمنهيات والنوافل لأنها من شرائع الإسلام أيضاً.

وما قيل من أنه يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود النهي فمدفوع بأن السائل على ما قيل: هو ضمام بن ثعلبة، وقد قيل: إنه وفد سنة خمس وقيل: بعد ذلك، وقد كان أكثر المنهيات واقعة قبل ذلك.

ويحتمل أن يكون صدور هذا الكلام منه على سبيل المبالغة في التصديق والقبول، أي: قبلت كلامك فيما سألتك عنه قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال، ولا نقصان فيه من طريق القبول، أو معناه لا أزيد على ما سمعت ولا أنقص منه عند الإبلاغ؛ لأنه كان وافد قومه جاء ليتعلم ثم يعلمهم، لكن يعكر عليهما رواية إِسْمَاعِيلَ بن جعفر فإن نصها: «لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله عليّ شيئاً»، وقيل: مراده بقوله: «لا أزيد ولا أنقص» أي: لا أغير صفة الفرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد في المغرب، ويعكر عليه أيضاً لفظ التطوع في رواية إِسْمَاعِيلَ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ» من الفلاح وهو الفوز والبقاء، وقيل: هو الظفر وإدراك البغية، وقيل: إنه عبارة عن أربعة أشياء: بقاء بلا فناء، وغنى بلا فقر، وعز بلا ذل، وعلم بلا جهل، قالوا: ولا كلمة في اللغة أجمع للخيرات منه، والعرب تقول لكل من أصاب خيراً: مفلح.

وقال ابن دريد: أفلح الرجل، والحج أدرك مطلوبه، أي: فاز ذلك الرجل (إِنْ صَدَقَ) في كلامه، وعند مسلم: «أفلح وأبيه إن صدق أو دخل الجنة وأبيه إن صدق» ولأبي داود مثله لكن بحذف، أو يفهم منه أنه إن لم يصدق لم يفلح بخلاف قول المرجئة فهذا دليل عليهم.

(1) أطرافه 1891، 2678، 6956 - تحفة 5009.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام رقم (11).

قال النَّوَوِيُّ: قيل: الفلاح راجع إلى قوله: «ولا أنقص» خاصة، والمختار أنه راجع إليهما بمعنى أنه إذا لم يزد ولا ينقص كان مفلحًا؛ لأنه إذا أتى بما عليه فلا شك أنه مفلح، وليس فيه أنه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مفلحًا، وهذا مما يعرف بالضرورة؛ لأنه إذا أفلح بالواجب ففلاحه بالمندوب مع الواجب أولى.

وفي الحديث فوائد:

منها: أن الصلاة ركن من أركان الإسلام، وأنها خمس صلوات في اليوم واللييلة، وأن الصوم أيضًا ركن منها، وهو في كل سنة شهر واحد، وأن الزكاة أيضًا ركن.

ومنها: عدم وجوب قيام الليل في حق الأمة إجماعًا، وكذا في حق سيدنا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ على الأصح.

ومنها: عدم وجوب العيدين.

ومنها: عدم وجوب صوم يوم عاشوراء وغيره سوى رمضان وهذا مجمع عليه الآن، واختلفوا أن صوم عاشوراء كان واجبًا قبل رمضان أم لا، فعند الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في الأظهر ما كان واجبًا، وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كان واجبًا.

ومنها: أنه ليس في المال حق سوى الزكاة على من ملك نصابًا وتم عليه الحول.

ومنها: أن من يأتي بالخصال المذكورة ويواظب عليها صار مفلحًا بلا شك.

ومنها: أن السفر والارتحال من بلد إلى بلد لأجل تعلم علم الدين والسؤال عَنِ الْأَكَابِرِ أمر مندوب.

ومنها: جواز الحلف بالله تَعَالَى من غير استحلاف ولا ضرورة؛ لأن الرجل حلف هكذا بحضرة النَّبِيِّ ﷺ ولم ينكر عليه، فإن قلت: كيف أقره على

حلفه، وقد ورد النكير على من حلف لا يفعل خيراً؟

أجيب: بأن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وهذا جار على الأصل بأنه لا إثم على غير تارك الفرض، فهو مفلح وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه.

ومنها: صحة الاكتفاء بالاعتقاد من غير نظر واستدلال، لكنه يحتمل أن ذلك صح عنه بالدليل وإنما أشكلت عليه الأحكام.

ومنها: الرد على المرجئة إذ شرط في فلاحه أن لا ينقص من الأعمال والفرائض المذكورة كما تقدم إليه الإشارة.

ومنها: جواز قول رمضان من غير ذكر شهر.

ومنها: استعمال الصدق في الخبر المستقبل، والحلف بالأب كما وقع عند مسلم في هذا الحديث مع النهي عن الحلف بالآباء، فقد قيل: إنه قبل النهي، وقيل: إنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، كما جرى على لسانهم تربت يمينك، والنهي إنما ورد في القاصد لتحقيق الحلف لما فيه من تعظيمه المحلوف وهذا هو الراجح عند العلماء.

وقال بعضهم: فيه حذف مضاف تقديره ورب أبيه، وقيل: هو خاص بالنبي ﷺ ويحتاج ذلك إلى دليل، وحكي عن بعض المشايخ أنه قال: هو تصحيف، وإنما كان والله فقصر الكاتب اللامين فصار وأبيه، واستنكر القرطبي هذا وقال: إنه يخرم الثقة بالروايات الصحيحة، وأغرب القرافي حيث ادعى أن الرواية بلفظ وأبيه لم تصح؛ لأنها ليست في الموطأ، ولا شك أنها ثابتة صحيحة بلا مرية.

ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إنما خص هذا الحديث بالإيراد في باب الزكاة من الإيمان، وإن كان فيه دلالة على أن الصوم والصلاة من الإيمان أيضاً؛ لأنه استغنى في غير هذا الباب بغير هذا الحديث ولم يجد في هذا الباب شيئاً آخر.

36 - باب اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ

47 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجُوفِيُّ،

36 - باب اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ

(باب) بالتنوين وعدمه (اتِّبَاعُ) بتشديد التاء المكسورة.

(الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ) شعب (الْإِيمَانِ) والجنائز جمع جَنَازَةٍ بالجيم المفتوحة والمكسورة والكسر أفصح، وقيل: بالفتح للميت وبالكسر للنعش وعليه الميت.

وقيل: بالعكس مشتقة من جنز إذا ستر، وقال الليث: جُنِزَ الشيء إذا جُمِعَ. وقيل: منه اشتقاق الجنَازة؛ لأن الثياب تجمع على الميت، ووجه المناسبة بين البابين أن للإنسان حالتين:

حالة الحياة، وحالة الممات، فالمذكور في الباب السابق هو أركان الدين التي يحصل الثواب بإقامتها بمباشرة الأحياء بدون واسطة، والمذكور في هذا الباب هو الثواب الذي يحصل بمباشرة الأحياء بواسطة الأموات.

وقال الحافظ العسقلاني: ختم المصنف التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة؛ لأن ذلك آخر أحوال الدنيا.

وتعقبه محمود العيني: بأنه بقي من الأبواب المترجمة بشعب الإيمان باب أداء الخمس من الإيمان وهو مذكور بعد أربعة أبواب، فلم يصح أن يقال ختم بهذه الترجمة التراجم المذكورة فافهم.

ثم إنه قال في الباب السابق: باب الزكاة في الإسلام، وفي هذا الباب باب اتباع الجنائز من الإيمان رعاية للمناسبة بين الترجمة والحديث، فإن المذكور في الباب الأول لفظ الإسلام حيث قال: فإذا هو يسأل عن الإسلام، وفي هذا الباب لفظ الإيمان حيث قال: «من اتبع جنازة مسلم إيماناً».

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجُوفِيُّ) بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وفي آخره فاء ومعناه الموسع نسبة إلى جده الأعلى، وكنيته أبو بكر السدوسي البصري، روى عنه البُخَارِيُّ وأبو داود والنسائي مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين.

قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدٍ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الراء وبالحاء المهملة ابن عبادة بن العلاء البصري، قَالَ الخطيب: كان كثير الحديث وصنف الكتب في السنن والأحكام والتفسير، وكان ثقة.

وقال علي ابن المديني: قوم من المحدثين لم يزلوا في الحديث نشؤوا فطلبوا وحدثوا منهم روح، وقال: نظرت لروح بن عبادة في أكثر من مائة ألف حديث كتبت منها عشرة آلاف حديث.

وقال يحيى بن معين: لا بأس به صدوق، توفي سنة خمس ومائتين روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ) بالفاء ابن أبي جميلة واسم أبي جميلة بندويه بفتح الموحدة وسكون النون وضم الدال المهملة وواو ساكنة وياء آخر الحروف مفتوحة.

وقيل: بنده أي: العبد يعرف بالأعرابي ولم يكن أعرابياً، إنما قيل بفصاحته العبدى النحوي البصري، سمع جمعا من كبار التابعين: منهم الحسن وعنه الأعلام: الثَّوْرِيُّ، وشعبة وغيرهما، وثقته مجمع عليها، ولد سنة تسع وخمسين، ومات سنة ست أو سبع وأربعين ومائة، ونسب إلى التشيع لكن روى له الجماعة.

(عَنِ الْحَسَنِ) أي: البصري المار ذكره (وَمُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين أبو بكر الأنصاري مولا هم البصري التابعي الجليل أخو أنس ومعد، ويحيى، وحفصة، وكريمة أولاد سيرين، وسيرين مولى أنس من سبي عين التمر، وإذا أطلق ابن سيرين فهو مُحَمَّدٌ هذا، وهؤلاء الستة كلهم تابعيون وذكر أبو علي الحافظ خالداً بدل كريمة، قَالَ: وأكبرهم معبد وأصغرهم حفصة، وسيرين يكنى بأبي عمرة إذ في أولاد سيرين عمرة وسودة وأشعب أيضاً.

وقيل: إنه معرب شيرين بالشين المعجمة أي: الحلو، وكان عبداً لأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكتبه على عشرين ألفاً فادى نجوم الكتابة وعق.

وأم مُحَمَّدٌ وإخوته صفية مولاة الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأدرك مُحَمَّدٌ ثلاثين

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاخْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ

من الصحابة، ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ممن لا يجوز نقل الحديث بالمعنى، وكان يحدث بالحديث على حروفه، وهو ثقة رفيع المرتبة، إمام في العلوم، فقيه ورع مشهور بعلم العبارة، وكان بزازًا وحبس بدين كان عليه.

وقيل: كان سبب حبسه أنه اشترى زيتًا بأربعين ألف درهم فوجد في زق منه فأرة، فقيل: الفأرة كانت في العصرة فصب الزيت كله فانكسر عليه ثمنه، وكان به صمم، سمع جمعًا من الصحابة وخلقًا من التابعين، وروى عنه خلق من التابعين: الشعبي، وقتادة وأيوب، وروى مُحَمَّدٌ، عَنْ يَحْيَى عَنْ أَنَسٍ وَهُوَ مِنَ الْمُسْتَطَرَفَاتِ لَكُونَهُمْ ثَلَاثَةٌ إِخْوَةٌ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

وقال ابن المديني: أصح الأسانيد مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ بَعْدَ الْحَسَنِ بِمِائَةٍ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ التَّحْدِيثَ وَالْعَنْتَةَ.

ومنها: أن رواه كلهم بصريون ما خلا أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها: أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قرن فيه بين الحسن ومحمد بن سيرين لما أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة عند الجمهور فقرنه بمحمد بن سيرين؛ لأنه سمع منه فالاعتماد عليه؛ لأن الحسن كثير الإرسال فلا تحمل عننته على السماع، وعلى قول من يقول: إن الحسن سمع منه لا يخلو إما أن يكونا سمعا بهذا الحديث من أبي هريرة مجتمعين وإما متفرقين، وقد أخرج متنه النسائي أيضًا في الإيمان وفي الجنائز.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنِ اتَّبَعَ) بتشديد المثناة من فوق في أكثر الروايات، وفي رواية الأصيلي: تتبع بدون الألف وكسر الباء الموحدة (جَنَازَةَ مُسْلِمٍ) أي: لحقها ومشى خلفها (إِيْمَانًا) أي: تصديقًا بأنه طاعة وعبادة أو مصدقًا به (وَاخْتِسَابًا) أي: رجاء لثوابه وطمعًا فيه أو راجيًا له (وَكَانَ مَعَهُ) أي:

حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيَقْرَعَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ⁽¹⁾، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحَدٍ،

مع ذلك المسلم، وفي رواية معها: أي: مع الجنائزة وهو عطف على قوله: اتبع (حَتَّى) غاية للكون معه (يُصَلِّي) بكسر اللام ويروى بفتحها، فعلى الأول لا يحصل الموعود به إلا لمن توجد منه الصلاة، وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يُصَلَّ وفيه ما فيه، وأما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع، فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً، والله أعلم.

(عَلَيْهَا وَيَقْرَعَ) بالوجهين في بنائه أيضاً والفعلان منصوبان بأن المقدرة بعد حتى (مِنْ دَفْنِهَا) أي: من تسوية القبر بالتمام وهو الصحيح، أو من نصب اللبن عليه وإن لم يهل عليه التراب (فَإِنَّهُ يَرْجِعُ) خبر المبتدأ أعني من، وإنما دخلت الفاء لتضمنه معنى الشرط.

(مِنَ الْأَجْرِ) حال من قوله: (بِقِيرَاطَيْنِ) ثنية قيراط أصله قراط بتشديد الراء بدليل جمعه على قرايط، فأبدل من إحدى الراءين ياء كما في الدينار أصله دينار بدليل جمعه على دنائير، وهو في اللغة نصف دائق، وعند الفقهاء: القيراط جزء من عشرين جزءاً من الدينار، وكل قيراط ثلاث حبات فيكون الدينار ستين حبة، وكل حبة أربع أرزات فيكون الدينار مائتين وأربعين أرزة، والمراد هنا مقدار من الثواب بينه الشارع بقوله: (كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أُحَدٍ) بضميتين جبل بالمدينة بجنبها على نحو ميلين منها، وهو في شمال المدينة، وسمي بهذا الاسم لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هناك.

(1) قال الكرمانى: القيراط لغة نصف دائق وأصله قراط بالشدة؛ لأن جمعه قرايط فأبدل من أحد حرفي التضعيف كما في الدينار، والمقصود منه هنا النصب والحصص، وقال الطيبي: القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشرة في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين جزءاً، وقد يطلق ويراد به بعض الشيء، وقوله: «كل قيراط مثل أحد» تفسير للمقصود، انتهى.

وقال القسطلاني: القيراط اسم لمقدار من الثواب يقع على القليل والكثير، انتهى. وهؤلاء الفحول اضطروا إلى هذه التوجيهات لما رأوا أن وزن القيراط لا يمكن تساويه بالجبل فاختراروا المجاز في معناه، فلله در الشيخ فيما اختار من أن المراد من القيراط هو المعروف، لكن وزنه في الآخرة يربو على الجبل، فما ظنك بالأوزان التي فوق القيراط، فلا شك أنه أجود وألطف ولا فاقة إذ ذاك إلى أخذ المجاز.

وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ»

قال السهيلي: وفيه قبر هارون أخى موسى عليهما الصلاة والسلام وفيه قبض، وثمة واره موسى عليه السلام وكانا قد مرّا بأحد حاجين أو معتمرين، وإنما قدر الشارع الثواب الحاصل لمن في الحديث بأحد؛ لأنه أعظم جبال المدينة، والشارع كان يحبه، وهو أيضًا يحبه، وليس هذا هو القيراط المذكور فيمن اقتنى كلبًا إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراط؛ لأن الظاهر أن القيراط في الأجر أعظم من القيراط المذكور في نقص الأجر؛ لأننا قد رأينا عادة الشرع تعظيم الحسنات وتضعيفها دون السيئات كرمًا منه تعالى ورحمة ولطفًا.

ثم إن حصول القيراطين هنا مقيد بثلاثة أشياء: الاتباع، والصلاة عليه، وحضور الدفن، فلو اتبع حتى دفنت ولم يصل عليها لا يحصل له القيراطان، لا يقال: يحصل القيراطان بالدفن من غير صلاة عملاً بظاهر رواية فتح لام يصلي عليها؛ لأن المراد فعلهما معًا جمعًا بين الروایتين وحملاً للمطلق على المقيد.

(وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ) من الأجر (بقيرَاطٍ) أي: مثل جبل أحد لما علم مما تقدم. قَالَ النَّوَوِيُّ: واعلم أن الصلاة يحصل بها قيراط إذا انفردت، فإن انضم الاتباع حتى الفراغ حصل له قيراط ثان، فلمن صلى وحضر الدفن القيراطان، ولمن اقتصر على الصلاة قيراط واحد، ولا يقال يحصل بالصلاة مع الدفن ثلاثة قيراطين كما يتوهمه بعضهم من ظاهر بعض الأحاديث؛ لأن هذا الحديث صريح والحديث المطلق والمحمول عليه، وأما الرواية التي فيها: «من صلى على جنازة فله قيراط، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان» فمعناه فله تمام قيراطين بالمجموع.

ثم في الحديث تنبيه على مسألة أخرى وهي: أن القيراط الثاني مقيد بمن اتبعها، وكان معها في جميع الطريق حتى تدفن، فلو صلى وذهب إلى القبر وحده ومكث حتى جاءت الجنازة وحضر الدفن لم يحصل له القيراط الثاني، وكذا لو حضر الدفن ولم يصل، أو تبعها ولم يصل، فليس في الحديث حصول القيراط له، وإنما حصل القيراط لمن تبعها بعد الصلاة لكن له أجر في الجملة، وعن أشهب أنه كره اتباع الجنازة والرجوع قبل الصلاة، وحكى ابن عبد الحكم عن مالك أنه لا ينصرف بعد الدفن إلا بإذن، وإطلاق هذا الحديث وغيره يخالفه انتهى.

تَابَعَهُ عُثْمَانُ الْمُؤَدِّنُ،

وفي الحديث فوائد منها: الحث على الصلاة على الميت، واتباع جنازته، وحضور دفنه، قال أبو الزناد: حض النَّبِيُّ ﷺ على التواصل في الحياة بقوله: «صِلْ مَنْ قَطَعْتَ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمْتَ، وَلَا تَقَاطَعُوا وَلَا تَدَابَرُوا» وعلى التواصل بعد الموت بالصلاة والتشييع إلى القبر والدعاء له.

ومنها: أن الثواب المذكور إنما يحصل لمن تبعها إيمانًا واحتسابًا، فإن حضورها على ثلاثة أقسام:

احتساب، ومكافأة، ومخافة، والأول: هو الذي يجازى عليه الأجر، ويحط الوزر.

والثاني: لا يعد ذلك في حقه.

والثالث: الله أعلم بما فيه، ومنها وجوب الصلاة على الميت ودفنه وهو إجماع.

ومنها: الحض على الاجتماع لهما وعظم ثوابهما وهو مما خصت به هذه الأمة.

ومنها: أن المشي خلف الجنازة أفضل من المشي أمامها كما هو مذهب الحنفية ومذهب الأوزاعي أيضًا لظاهر قوله: «من اتبع» وهو قول علي بن أبي طالب أيضًا، ومذهب قوم هو التوسعة، وإنهما سواء وهو قول الثَّوْرِيِّ بعض أصحاب مالك.

ثم الركوب وراء الجنازة لا بأس به والمشى أفضل، وقالت الشافعية: لا فرق عندنا بين الراكب والماشي يعني في المشى أمامها، خلافًا للثوري حيث قال: إن الراكب يكون خلفها وتبعه الرافي في شرح المسند، كأنه قلد الخطَّابِيَّ في ذلك.

(تَابَعَهُ) أي: تابع روحًا في الرواية عن عوف الأعرابي (عُثْمَانُ) ابن الهيثم ابن جهم البصري (المُؤَدِّنُ) بجامع البصرة، روى عن عوف الأعرابي، وابن جريج وغيرهما، توفي لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب، سنة عشرين ومائتين، وفي رواية: قال أبو عبد الله: تابعه عثمان المؤذن، وهو أيضًا من شيوخ البُخَارِيِّ يروي عنه في مواضع بلا واسطة، وفي بعض المواضع عن مُحَمَّدٍ غير منسوب عنه وهو مُحَمَّدُ بن يحيى الذهلي، فإن كان المؤلف سمعه من عثمان فهو له أعلى

قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ⁽¹⁾.

37 - باب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ⁽²⁾ مِنْ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

بدرجة، لكنه ذكر الموصول عن روح لكونه أشد اتفاقاً منه وإن كان خماسياً.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ) الأعرابي (عَنْ مُحَمَّدٍ) أي: ابن سيرين ولم يرد عن الحسن (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ) بالنصب أي: نحو ما تقدم معنى لا لفظاً، وفي ذكر هذه المتابعة تنبيه على أن الاعتماد في هذا السند إنما هو على مُحَمَّد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن فكأن عَوْفاً كان ربما ذكره وربما حذفه وقد حَدَّث به المنجوفي شيخ البُخَارِيِّ مرة بإسقاط الحسن.

37 - باب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

(باب) بالإضافة إلى قوله: (خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ) ولفظة من ساقطة من رواية ابن عساكر، وهي مقدرة حينئذ؛ لأن المعنى عليها.

(أَنْ) مصدرية (يَحْبِطُ) بفتح الباء من باب علم أي: يبطل (عَمَلُهُ) بالرفع فاعل حبط أي: من حبط عمله أي: ثوابه الموعود به، لا يقال: إن القول بإحباط المعاصي الطاعات من قواعد أهل الاعتزال والخوارج؛ لأن الإحباط إحباطان؛ أحدهما: إبطال الشيء وإذهابه جملة كإحباط الكفر للإيمان، والإيمان للكفر، وثانيهما: نقصان الإيمان وإبطال العبادات لا الكفر، ولا الخروج من الإيمان، والمراد بإحباط السيئات الحسنات هنا هو المعنى الثاني لا المعنى الأول، وما هو من قواعد أهل الاعتزال والخوارج هو المعنى الأول، فلا يلزم القول بما هو من قواعدهم.

(وَهُوَ لَا يَشْعُرُ) جملة اسمية وقعت حالاً، ويشعر من باب نصر ينصر أي:

(1) طرفاه 1323، 1325 تحفة 12244، 14481، 1/19.

(2) قال الحافظ: قوله: أن يحبط عمله، أي: يحرم ثواب عمله؛ لأنه لا يثاب إلا على ما أخلص فيه، وبهذا يندفع اعتراض من قال: إنه يقوي مذهب الإحباطية الذين يقولون: إن السيئات تبطل الحسنات، قال القاضي أبو بكر ابن العربي في الرد عليهم: القول الفصل في هذا أن الإحباط إحباطان: أحدهما: إبطال الشيء للشيء وإذهابه جملة كإحباط الكفر للإيمان وإحباط الإيمان للكفر وذلك في الجهتين إحباط حقيقي. ثانيهما: إحباط الموازنة إذ جعلت =

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ :

لا يعلم ولا يفطن له ، ومنه قولهم : ليت شعري ، وذلك نحو قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنُ اللَّهِ مِآلَهُمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر : 47].

قال النَّوَوِيُّ : مراد البُخَارِيُّ بهذا الباب هو الرد على المرجئة في قولهم : إن الله لا يعذب على شيء من المعاصي من قَالَ لا إله إلا الله ولا يحبط شيء من أعماله بشيء من الذنوب ، وإن إيمان المطيع والعاصي سواء ، فذكر في صدر الباب أقوال أئمة التابعين وما نقلوه عَنِ الصحابة رضي الله عنهم ، وهو كالمشير إلى أنه لا خلاف بينهم فيه ، وأنهم مع اجتهادهم المعروف خافوا أن لا ينجوا من عذاب الله ، ووجه المناسبة بين البابين : أن المذكور في الباب السابق هو أن حصول الثواب بالقيراطين ، أو بالقيراط إنما يحصل إذا كان عمله احتسابا خالصا لله تَعَالَى ، وفي هذا الباب ما يشير إلى أنه قد يعرض للعامل ما يحبط عمله ، فيحرم بسبب الثواب الموعود وهو لا يشعر ، كأن لا يكون مخلصا في عمله ، بأن يكون قد عمله رياءً وسمعة ، فإن الرياء آفة تقلب الطاعة معصية.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) ابن يزيد بن شريك (التَّيْمِيُّ) تيم الرباب بكسر الراء أبو أسماء الكوفي ، قيل : قتله الحجاج بن يوسف ، وقيل : مات في سجنه لما طلب الإمام إِبْرَاهِيم النخعي فوقع الرسول بإبراهيم التيمي فأخذه وحبسه ، فقيل له :

الحسنات في كفة والسيئات في كفة فمن رجحت حسناته نجا ومن رجحت سيئاته توقف في المشيئة ، إما أن يغفر له وإما أن يعذب ، فالتوقيف إبطال ما ؛ لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها والتعذيب إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار ، ففي كل منهما إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازاً وليس هو إحباط حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل في الجنة عاد إليه ثواب عمله ، وهذا بخلاف قول الإحباطية الذين سوا بين الإحباطين وحكموا على العاصي بحكم الكافر ، انتهى.

وهذان الإحباطان إحباط التوقيف وإحباط التعذيب غير إحباط الكفر ، فثبت له مراتب. قال الكرمانى : قوله : يحبط أي : يطل ، فإن قلت : القول بإحباط المعاصي للطاعات من قواعد أهل الاعتزال فما وجه قول البخاري بذلك ؟ قلت : هذا الإحباط ليس بذلك إذ المراد به الإحباط بالكفر أو بعدم الإخلاص ونحوه ، وقوله : وهو لا يشعر ، قال النووي : المراد بالحبط نقصان الأعمال وإبطال بعض العبادات لا الكفر ؛ لأن الإنسان لا يكفر إلا بما يعتقد أنه يفعل عالمًا بأنه يوجب الكفر ، وتعقبه الكرمانى بقوله : وهذا مما ينزع فيه إذ الجمهور على أن الإنسان يكفر بكلمة الكفر وبالفعل الموجب للكفر وإن لم يعلم أنه كفر ، انتهى.

«مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا». وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ:

ليس إياك أراد، فقال: أكره أن أدفع عن نفسي وأكون سبباً لحبس رجل مسلم بريء الساحة، فصبر في السجن حتى مات. قَالَ: يحيى: هو ثقة مرجئ، وهو تابعي عابد، قَالَ الأعمش: قَالَ لي إِبْرَاهِيمُ التيمي: ما أكلت من أربعين ليلة إلا حبة عنب، وروي عنه أنه قَالَ: إني لأمكث ثلاثين يوماً لا أكل، مات سنة اثنتين وتسعين، روى له الجماعة.

«مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكَذِّبًا» بفتح المعجمة يعني خشيت أن يكذبني من رأى عملي مخالفاً لقولي فيقول لو كنت صادقاً ما فعلت خلاف ما تقول: وإنما قَالَ ذلك لأنه كان يعظ الناس، وروي بكسر الذال وهي رواية الأكثرين ومعناه: أنه مع وعظه للناس لم يبلغ غاية العمل، وقد ذمَّ الله تَعَالَى من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [٢٤] [الصف: 3] فخشي أن يكون مكذباً أي: مشابهاً للمكذبين بالدين حيث لم يكن ممن عمل بمقتضاه أو بنفسه إذ أقول إني من المؤمنين ولا أكون ممن يعمل بعملهم.

وقال البيضاوي في آية: ﴿اتَّخَذُوا النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ [البقرة: 44] إنها ناعية على من يعظ غيره ولا يتعظ نفسه سوء صنيعه وخبت نفسه، وإن فعله فعل الجاهل بالشرع، أو الأحقق الخالي عن العقل، فإن الجامع بينهما تأبى عنه شكيمة، والمراد بها حث الواعظ على تزكية النفس والإقبال عليها بالتكميل ليقوم فيقيم، لا منع الفاسق من الوعظ، فإن الإخلال بأحد الأمرين لا يوجب الإخلال بالآخر انتهى.

ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إنه كان يخاف أن يكون مكذباً فيحرم بذلك الثواب وهو لا يشعر، وهذا التعليق المذكور وصله المؤلف في تاريخه عن أبي نعيم وأحمد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إِبْرَاهِيمَ المذكور.

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم هو عبد الله بن عبيد الله القرشي التيمي المكي الأحول، كان قاضياً لابن الزبير ومؤدناً له في أوقات الصلاة، اتفق على جلالته، سمع العبادلة الأربعة وعائشة وأختها أسماء، وأم سلمة،

«أَذْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيمَانٍ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ،

وأبا هريرة، وعقبة بن الحارث، والمسور بن مخرمة، وأدرك جماعة ولم يسمع منهم، كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم، مات سنة سبع عشرة ومائة، روى له الجماعة.

(أَذْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ) وفي نسخة رسول الله (ﷺ) أجلهم المذكورون فيما سبق.

(كُلُّهُمْ يَخَافُ) ويخشى (النِّفَاقَ) في الأعمال أو في الخاتمة (عَلَى نَفْسِهِ) متعلق بقوله يخاف، وإنما كانوا يخافون ذلك؛ لأنه قد يعرض للمؤمن في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص، ولا يلزم من خوفهم ذلك وقوعه منهم، وإنما ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم.

وقال ابن بطل: إنما خافوا لأنهم لما طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يعهده ولم يقدروا على إنكاره خافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت.

(مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّهُ عَلَى إِيمَانٍ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ) أي: لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق له، كما يجزم بذلك في إيمان جبريل وميكائيل؛ لأنهما معصومان لا يطرأ عليهما ما يطرأ على غيرهما من البشر.

وقال محمود العيني: معناه أنهم كلهم كانوا على حذر وخوف من أن يخالط إيمانهم النفاق، ومع هذا لم يكن منهم أحد يقول: إن إيمانه كإيمان جبريل عليه السلام؛ لأن جبريل معصوم لا يطرأ عليه الخوف من النفاق بخلاف هؤلاء فإنهم غير معصومين، فإن قيل: روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، كان مؤمناً كإيمان جبريل».

أجيب: بأنه ذكره أبو سعيد النقاش في الموضوعات. وقال الكرماني: ويحتمل أن يكون قوله ما منهم إلخ إشارة إلى مسألة زائدة استفادها من أحوالهم أيضاً، وهي أنهم كانوا قائلين بزيادة الإيمان ونقصانه.

وتعقبه محمود العيني: بأنه لا يفهم ذلك من حالهم وإنما الذي يفهم من حالهم أنهم كانوا خائفين سوء الخاتمة لعدم العصمة، ويؤيد ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها، وما روي عن بعض السلف رحمهم الله كما مر.

وَيَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ: «مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»

ثم إنه قد رُوي في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة رضي الله عنها مرفوع رواه الطبراني في «الأوسط» لكن إسناده ضعيف.

(وَيَذْكُرُ) على صيغة المضارع المجهول (عَنِ الْحَسَنِ) أي: البصري، وإنما أتى بذكر الدال على التعريض مع صحة هذا الأثر؛ لأن عاداته الإتيان بنحو ذلك فيما يختصره من المتون أو يسوقه بالمعنى، وهنا كذلك على ما سيجيء الأثر المروي عنه مسلسلاً، وصيغة التعريض عنده لا تختص بضعف الإسناد وحده بل إذا وقع التغيير من حيث النقل بالمعنى أو من حيث الاختصار يذكره بصيغة التعريض أيضاً، وهذا هو التحقيق في مثل هذا الموضع، وليس كما ذكره الكُرماني من أنه يشعر بأن قولهما ثابت عنده صحيح الإسناد؛ لأن قال هو صيغة الجزم بأنه صدر منه، ومثله يسمى تعليقاً بصيغة التصحيح بخلاف يذكر فإنه لا جزم فيه فيعلم أن فيه ضعفاً ومثله تعليق بصيغة التعريض.

(مَا خَافَهُ) وفي نسخة عن الحسن أنه قال: ما خافه، وفي رواية: وما خافه أي: النفاق (إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا أَمِنَهُ) بفتح الهمزة وكسر الميم (إِلَّا مُنَافِقٌ) قد جعل النَّوَوِيُّ الضمير في «خافه» وكذا في «أمنه» لله تَعَالَى، وتبعه جماعة في ذلك حيث قَالَ: قوله: «ما خافه إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ» يعني الله تَعَالَى ويخوف من الله تَعَالَى وإن كان مظلوماً محموداً لكن سياق الحسن البصري يأبى عنه رجوع الضمير إليه تعالى على ما أخرجه جعفر الفريابي عن قتيبة، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْمَعْلَى بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَحْلِفُ بِاللَّهِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا مَضَى مُؤْمِنٌ قَطُّ وَلَا بَقِيَ إِلَّا وَهُوَ مِنَ النِّفَاقِ مُشْفِقٌ، وَلَا مَضَى مُنَافِقٌ قَطُّ وَلَا بَقِيَ إِلَّا وَهُوَ مِنَ النِّفَاقِ آمِنٌ، وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَخَفِ النِّفَاقَ فَهُوَ مُنَافِقٌ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو قَدَامَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مُؤْمِلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْحَسَنِ: وَاللَّهِ مَا أَصْبَحَ وَلَا أَمْسَى مُؤْمِنٌ إِلَّا وَهُوَ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنْ الْقَوْمَ لَمَّا رَأَوْا هَذَا النِّفَاقَ يَغُولُ الْإِنْسَانُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ هَمٌّ غَيْرُ النِّفَاقِ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَقِيلَ: تَخَافُ النِّفَاقَ فَقَالَ: وَمَا يُؤْمِنُنِي وَقَدْ خَافَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهَذِهِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ تَعَيَّنَ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلنِّفَاقِ لَا لِلَّهِ تَعَالَى فَتَأَمَّلْ.

وَمَا يُحَذِّرُ مِنَ الْإِضْرَارِ عَلَى النَّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 135].

ثم إن كل واحد من خاف وأمن يتعدى بنفسه، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ۖ﴾ [الرحمن: 46]، وقال تَعَالَى: ﴿فَلَا يَأْمُنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: 99] وليس من باب الحذف والإيصال كما قيل.

(وَمَا) مصدرية (يُحَذِّرُ) هذا عطف على قوله خوف المؤمن أي: وباب ما يحذر بضم الياء وفتح الذال المعجمة مع التخفيف، وقال الحافظ العسقلاني: بنشديدها.

(مِنَ الْإِضْرَارِ) عَلَى التَّقَاتِلِ وفي رواية: (عَلَى النَّفَاقِ) والرواية الأولى هي الأولى؛ لأنها المناسبة لحديث الباب حيث قَالَ فِيهِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: «وقتاله كفر»، (وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ) وما بين الترجمتين من الآثار الثلاثة الصحيحة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما أوقعت بينهما لتعلقها بالأولى فقط، وأما الآية والحديث الأول فمتعلقان بالترجمة الثانية، والحديث الثاني متعلق بالترجمة الأولى على ما سيوضح، ففيه لف ونشر لا على الترتيب. ثم إن الترجمة الثانية كذلك للرد على المرجئة حيث قالوا: لا حذر من المعاصي مع حصول الإيمان، ولما كان مفهوم الآية المذكورة يرد عليهم ذلك استدل المصنف بها على ذلك فقال: (لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي رواية عز وجل، وفي رواية لقوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً﴾ [آل عمران: 135]، فعلة بالغة في القبح كالزنا ﴿أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾، بأن أذنبوا أي ذنب كان، وقيل: الفاحشة الكبيرة، وظلم النفس الصغيرة، ولعل الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك، ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ﴾ تذكروا وعيده أو حكمه أو حقه العظيم ﴿فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ بالندم والتوبة: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، استفهام بمعنى النفي معترضة بين المعطوفين والمراد به وصفه تَعَالَى بسعة الرحمة وعموم المغفرة، والحث على الاستغفار والوعد بقبول التوبة ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا﴾، أي: ولم يقيموا على ذنوبهم غير مستغفرين لما رواه الترمذي من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة».

(وَهُمْ يَعْلَمُونَ) حال من يصروا، أي: ولم يصروا على قبيح فعلهم

48 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَةَ،

عالمين به أي: بقبحه، وروى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً: «ويل للمصريين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون» أي: يعلمون أن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون قاله مجاهد وغيره. ووجه الاستدلال بالآية على الرد على المرجئة في قولهم: لا حذر من المعاصي مع حصول الإيمان، أنه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصر عليه، فمفهومه أنهم إذا لم يستغفروا وأصروا على ذنوبهم يكون محل الحذر والخوف.

وسبب نزول هذه الآية على ما قال الواحدي عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية عطاء: أنها نزلت في نهبان الثمار أمته امرأة حسناء تبتاع تمرًا، فضمها إلى نفسه وقبلها ثم ندم على ذلك، فأتى النبي ﷺ وذكر له ذلك فنزلت هذه الآية. وفي رواية الكلبي: إن رجلين أنصارياً وثقفيّاً آخى رسول الله ﷺ بينهما فكانا لا يفترقان، قال فخرج رسول الله ﷺ في بعض مغازيه وخرج معه الثقفي وخلف الأنصاري في أهله وحاجته، وكان يتعاهد أهل الثقفي، فأقبل ذات يوم فأبصر امرأته ضاحية قد اغتسلت وهي ناشرة شعرها فوقعت في نفسه، فدخل ولم يستأذن حتى انتهى إليها، فذهب ليلثمها فوضعت كفها على وجهها فقبل ظاهر كفها ثم ندم واستحيى وأدبر راجعاً، فقالت: سبحان الله، خنت أمانتك وعصيت ربك، ولم تصب حاجتك، قال: فندم على صنعه فخرج يسبح في الجبال ويتوب إلى الله من ذنبه حتى وافى الثقفي فأخبرته امرأة بفعله فخرج يطلبه حتى دُلَّ عليه، فوافقه ساجداً لله عز وجل وهو يقول: «رب ذنبي ذنبي قد خنت أخي» فقال له: يا فلان، قم فانطلق إلى رسول الله ﷺ فسله عن ذنبك لعل الله عز وجل أن يجعل لك فرجاً وتوبة، فأقبل معه حتى رجع إلى المدينة وكان ذات يوم عند صلاة العصر نزل جبريل عليه السلام بتوبته فتلاها على رسول الله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا﴾، إلى قوله: ﴿وَيَعْمَ أَجْرَ الْعَمِلِينَ﴾ [آل عمران: 135 - 136] فقال علي رضي الله عنه: يا رسول الله، أخاص هذا لهذا الرجل أم للناس عامة، قال: «بل للناس عامة في التوبة، قال: الحمد لله رب العالمين».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَةَ) بالعينين والراءين المهملات غير منصرف للعلمية والتأنيث، ابن البرند بكسر الموحدة والراء وبفتحها وسكون النون وفي آخره دال

قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمُرْجِئَةِ،

مهملة وكأنه فارسي، ابن النعمان القرشي السامي بالسین المهملة نسبة إلى سامة ابن لؤي بن غالب البصري. مات سنة ثلاث عشرة ومائتين عَنْ خمس وسبعين سنة، روى له الْبُخَارِيُّ ومسلم، وأبو داود، كما نبه عليه الْحَافِظُ المزي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج (عَنْ زُبَيْدٍ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون المثناة وفي آخره دال مهملة، هو أبو عبد الرحمن، أو أبو عبد الله اليامي بالمثناة التحتية وميم خفيفة نسبة إلى يام جد للقبيلة بطن من همدان الكوفي، روى عَنْ أَبِي وائل وجمع من التابعين، وعنه الأعمش وغيره من التابعين وجلالته متفق عليها، وكان من العبّاد المتنسكين، قَالَ الْبُخَارِيُّ: مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، وليس في الصحيحين زييد بالضبط المذكور إلا هذا، وأما زييد بالياءين من تحت فمذكور في الموطأ وليس له ذكر في الكتابين.

(قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ) بالهمز شقيق بن سلمة الأسدي أسد خزيمة كوفي تابعي، أدرك زمن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ولم يره، وقال: أدركت سبع سنين من سني الجاهلية، وقال: كنت قبل مبعث النَّبِيِّ ﷺ ابن عشر سنين أرعى إبلًا لأهلي، وسمع عمر بن الخطاب وعثمان وعليًا وابن مسعود وعمارًا وغيرهم من الصحابة والتابعين، وعنه خلق من التابعين وغيرهم، وأجمعوا على جلالته وصلاحه وورعه وتوثيقه، وهو من أَجَلِّ أصحاب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يشني عليه، مات سنة اثنتين وثمانين على المحفوظ. وقال أبو سعيد بن صالح: كان أبو وائل يؤم جنازتنا وهو ابن مائة وخمسين سنة، روى له الجماعة.

(عَنِ الْمُرْجِئَةِ) أي: عَنِ الْفِرْقَةِ الْمُلْقَبَةِ بِالْمُرْجِئَةِ بضم الميم وكسر الجيم وهمزة مشتق من الإرجاء وهو التأخير، ومنه قوله: «أرجئه وأخاه» أي: أخره، والمرجئ: من يؤخر العمل عَنِ الْإِيمَانِ، وقيل: من الرجاء لأنهم يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل: مأخوذ من الإرجاء بمعنى تأخير حكم الكبيرة حيث زعموا أن مرتكب الكبيرة غير فاسق، وهو المناسب جدًا لما هو المذكور في الحديث، والمعنى أنه سأل أبا وائل عَنِ الطائفة المرجئة هل هم مصيبون في مقاتلهم أو مخطئون.

فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) أبو وائل في جوابه لسؤال زيد (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رضي الله عنه.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث جمعا وإفرادا، والسؤال والعنونة، ومنها أن رجاله ما بين بصري وواسطي وكوفي، ومنها أنهم أئمة أجلاء، وقد أخرج متنه في الأدب أيضا، وأخرجه مسلم في الإيمان، وأخرجه الترمذي في البر، وقال: حسن صحيح، وأخرجه النسائي في المحاربة أيضا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: سَبَابُ) بكسر السين المهملة وتخفيف الباء بمعنى السب والشتم والتكلم في عرض الإنسان بما يعيبه ويؤلمه، وقال إبراهيم الحربي: السباب أشد من السب، وهو أن يقول في الرجل ما فيه، وما ليس فيه.

(الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ) أي: فجور وخروج عَن طاعة الله ورسله، وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكُذِّبَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: 7].

(وَقِتَالُهُ) أي: مقاتلته، ويحتمل أن يكون معناه المخاصمة والعرب تسمي المخاصمة مقاتلة.

(كُفْرٌ) يعني أنهم مخطئون؛ لأنهم لا يجعلون سباب المسلم فسوقًا ولا قتاله كفرًا، حيث لا يفسقون مرتكبي الذنوب، والنبي ﷺ أخبر بخلاف ما ذهبوا إليه، فدل ذلك على أنهم مخطئون وضالون فطابق السؤال الجواب، قيل: هذا الحديث وإن تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوي مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي، وأجيب بأنه لم يرد بقوله: «وقتاله كفر» حقيقة الكفر التي هي خروج عَن الملة، بل إنما أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير عَن القتال؛ لأنه أشد من السباب لإفضائه إلى إزهاق الروح، فعبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسوق وهو لفظ الكفر، والإجماع من أهل السنة منعقد على أن المؤمن لا يكفر بالقتال ولا بفعل معصية أخرى فلا متمسك فيه للخوارج؛ لأن ظاهره غير مراد بشهادة الإجماع، ويقال: أطلق عليه الكفر لشبهه به؛ لأن قتال المسلم من شأن

(1) طرفاه 6044، 7076 - تحفة 9243.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان قول النبي ﷺ: سباب المسلم رقم (64).

49 - أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ،

الكافر، ويقال أيضًا: المراد كفران حق المسلم؛ لأن الله جعل المسلمين إخوة، وأمر بالإصلاح بينهم، ونهاهم الرسول ﷺ عن التقاطع والمقاتلة، فأخبر أن من فعل ذلك فقد كفر حق أخيه المسلم، أو المراد الكفر اللغوي وهو الستر؛ لأن من حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه، فلما قاتله كان كأنه غطى هذا الحق، لكن الأولين أليق بمراد المؤلف فإن مراده كما عرفت هو الرد على المرجئة، وفيهما المبالغة في الرد عليهم كما لا يخفى.

وقال الحافظ العسقلاني: وقيل أراد بقوله: «كفر» أي: قد يؤول هذا الفعل لشؤمه إلى الكفر وهذا بعيد، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك؛ لأنه مع كونه غير مطابق للترجمة لو كان مرادًا هنا لم يحسن التفريق بين السباب والقتال، فإن مستحل سباب المسلم يكفر أيضًا انتهى.

(أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثني (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وفي رواية بإسقاط ابن سعيد، وفي رواية: هو ابن سعيد، وقد مر ذكره في باب: السلام من الإسلام.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاري المدني، وقد سبق في باب علامات المنافق.

(عَنْ حُمَيْدٍ) بفتح الحاء ابن أبي حميد، واسم أبي حميد تير بكسر المثناة الفوقية وسكون التحتية، وفي آخره راء مهملة، ومعناه بالعربية السهم، وقيل: تيرويه وقيل: طرخان، وقيل: مهران، وكنيته حميد، أبو عبيد بصيغة التصغير، وكان خزاعياً بصرياً مشهوراً بحميد الطويل، وقيل: كان قصيراً طويلاً يدين فقيلاً له ذلك، وكان يقف عند الميت فيصل إحدى يديه إلى رأسه، والأخرى إلى رجله، وقال الأصمعي: رأيته ولم يكن بذاك الطويل كان في جيرانه رجل يقال له: حميد القصير، فقيلاً له: حميد الطويل للتمييز بينهما، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة.

(عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية زيادة ابن مالك، وفي رواية حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبذلك يحصل الأمن من تدليس حميد.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار بالإفراد والجمع

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَإِنَّهُ تَلَا حَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَرُفِعَتْ،.....»

والعنينة، ومنها أن فيه رواية صحابي عن صحابي، ومنها أن رواه صحابي عن صحابي، ومنها أن رواه ما بين بلخي ومدني وبصري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم والأدب أيضا، وأخرجه النسائي في الاعتكاف.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ) أي: من الحجرة إلى المسجد (يُخْبِرُ) حال مقدرة كما في قوله تَعَالَى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيلِينَ﴾ [الزمر: 73] فَإِن الخروج لم يكن حال الإخبار، بل الإخبار بعد الخروج، أي: خرج يقدر الإخبار كما أن معنى قوله تَعَالَى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيلِينَ﴾ فادخلوها مقدرين خلودكم فيها.

(بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ) أي: بتعيين أي: بأن ليلة القدر هي ليلة كذا، فسد مسد المفعول الثاني والثالث؛ لأن أخبر يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والمفعول الأول مقدر، وفي الفعل الآتي ضمير فافهم.

(فَتَلَا حَى) أي: تنازع (رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) هما عبد الله بن أبي حذرر بفتح الحاء المهملة وسكون الدال المهملة وفتح الراء، وفي آخره دال مهملة أيضًا، وكعب بن مالك، وكان على عبد الله دين لكعب، فطلبه فتنازعا فيه، وارتفع صوتهما في المسجد.

(فَقَالَ) ﷺ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرْكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَإِنَّهُ» بكسر الهمزة عطفًا على قوله: إني والضمير للشأن.

(تَلَا حَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ) وقد سميا قبل وكان ذلك في المسجد الذي هو محل الذكر لا اللغو، وكان أيضًا في شهر رمضان الذي هو وقت الذكر لا وقت اللغو، وكان المجلس مجلس من نهى رفع الصوت فيه، وقد وجد زيادة منازعة بينهما على القدر المحتاج في هذا الوقت وفي المسجد بحضرة الرسول ﷺ، فلا يرد أن المخاصمة في طلب الحق غير مذمومة، وقد ذكرت هذه المخاصمة في معرض الذم وأنها سبب العقوبة المعنوية، أي الحرمان عن تعيين ليلة القدر حيث قَالَ ﷺ: (فَرُفِعَتْ) أي: بسببه رفع بيانها أو علمها عن قلبي أي: فنسيتها، ويدل له حديث أبي سعيد المروي في مسلم: «فجاء رجلان يحتقان» بتشديد القاف أي: يدعي كل منهما أنه المحق «معهما الشيطان فنسيتها»، وإلا فهي باقية إلى

وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَّكُمْ، التَّمَسُّوْهَا فِي السَّبْعِ وَالْتَّسْعِ وَالْخَمْسِ⁽¹⁾.

يوم القيامة. وشذ قوم فقالوا: رفعت ليلة القدر، وهذا غلط؛ لأنه يرده عليهم قوله ﷺ: «التمسوها» إذ لو كان المراد رفع وجودها لم يأمرهم بالتماسها.

(وَعَسَى أَنْ يَكُونَ) رفعها (خَيْرًا لَّكُمْ) لتزيدوا في الاجتهاد وتقوموا في الليالي لطلبها فيكون زيادة في ثوابكم، ولو كانت معينة لاقتنعتم بتلك الليلة فقل عملكم، وهذا تأنيس للأمة وتسلية.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ خَيْرًا فَلَا مَذْمَةَ فِيهِ وَلَا شَرَّ وَلَا حَبْطَ الْعَمَلِ، قُلْتَ: إِنْ أُرِيدَ بِالْخَيْرِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّفْعَ عَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْ عَدَمِ الرَّفْعِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى كَكُونِهِ سَبَبًا لِّزِيَادَةِ الْجَهْدِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِّزِيَادَةِ الثَّوَابِ، وَإِلَّا فَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّفْعَ عَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ عَدَمُ الرَّفْعِ أَزِيدَ خَيْرًا أَوْ أَوْلَى مِنْهُ، ثُمَّ إِنْ خَيْرِيَّةُ ذَلِكَ مَتَحَقِّقَةٌ وَخَيْرِيَّةُ هَذَا مَرْجُوءَةٌ؛ لِأَنَّ مَفَادَ عَسَى هُوَ الرَّجَاءُ لَا غَيْرَ.

(التَّمَسُّوْهَا) أي: اطلبوها وفي رواية فالتمسوها (في) ليلة (السَّبْعِ) والعشرين من رمضان (وَالْتَّسْعِ) والعشرين منه (وَالْخَمْسِ) والعشرين منه، هكذا وقع في معظم الروايات بتقديم السبع الذي أوله سين على التسع الذي أوله تاء.

وفي بعض الروايات وقع بالعكس، وهكذا وقع في مستخرج أبي نعيم، فالتقديم للاهتمام فرجاؤها في المقدم أولى، والتقيد بالعشرين من رمضان علم من الأحاديث الآخر الدالة عليه، فإن قيل: كيف أمر بطلب ما رفع علمه، أجيب: بأن المراد طلب التعبد في مظانها، وربما يقع العمل مصادفًا لها لا أنه زأمر بطلب العلم بعينها، ثم وجه مطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إن فيه ذم التلاحي، وإن صاحبه ناقص؛ لأنه يشغله عن كثير من الخير لا سيما إذا كان في المسجد وعند جهر الصوت بحضرة الرسول ﷺ، بل ربما ينجر إلى بطلان العمل وهو لا يشعر، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: 2].

وقد خفي هذا على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب، ثم من فوائد هذا الحديث: ذم الملاحاة والخصومة، ونقص صاحبها، ومنها: أنها سبب العقوبة

38 - باب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ،

وَالْإِسْلَامَ، وَالْإِحْسَانَ، وَعِلْمُ السَّاعَةِ وَبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ

ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» فَجَعَلَ

للعمامة ، فإن الأمة حرمت إعلام هذه الليلة بسبب التلاحى بحضرة الرسول ﷺ ،
ومنها الحث على طلب ليلة القدر بالإضافة.

38 - باب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ،

وَالْإِسْلَامَ، وَالْإِحْسَانَ، وَعِلْمُ السَّاعَةِ وَبَيَانِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ

(باب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامَ، وَالْإِحْسَانَ) وإضافة
السؤال إلى جبريل من إضافة المصدر إلى الفاعل والنبي منصوب على أنه مفعول
المصدر.

(وَعِلْمُ السَّاعَةِ) أي : وعن علم وقت الساعة ؛ لأن السؤال عَن وقتها لا عَن
نفسها حيث قَالَ : متى الساعة ؟ وكلمة متى للوقت ، والساعة هي القيامة سميت
ساعة لوقوعها بغتة أو لسرعة حسابها ، أو على العكس لطولها فهو تمليح كما
يقال للأسود كافور ، أو لأنها عند الله تَعَالَى على طولها كساعة من الساعات عند
الخلق ، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق خوف المؤمن
أن يحبط عمله ، وحذره من الإصرار على القتال والعصيان من غير توبة ، وفي
هذا الباب بيان أنه بماذا يكون المؤمن مؤمناً ، ومن المؤمن في الشريعة.

(وَبَيَانِ) بالجر عطفًا على قوله سؤال (النَّبِيِّ ﷺ لَهُ) أي : لجبريل عليه السلام
أي : أكثر المسؤول عنه ، إذ حكم معظم الشيء حكم كله أو جعل الحكم في علم
الساعة بأنه لا يعلمه إلا الله بيانًا له ، وأعاد الْكَرْمَانِي الضمير في له إلى المذكور
من الإيمان والإحسان ، والإسلام ، وعلم الساعة. وقال محمود الْعَيْنِي : وهذا
وهم منه فتأمل.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ عطف على الجملة الاسمية التي قبلها ، وإنما غير الأسلوب
تنبيهًا على تغاير المقصودين فإن المقصود من كلام الأول هو الترجمة ،
والمقصود من الثاني كيفية الاستدلال على جعل ذلك كله دينًا.

(جَاءَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ، فَجَعَلَ) صلى الله تَعَالَى عليه

ذَلِكَ كُلُّهُ دِينًا، وَمَا بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 85].

50 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ،

وسلم (ذَلِكَ) أي ما ذكر في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي.

(كُلُّهُ دِينًا) ويدخل فيه اعتقاد وجود الساعة وعدم العلم بوقتها لغير الله تَعَالَى فإنهما من الدين، فلا يرد أن علم وقت الساعة ليس من الإيمان فكيف قَالَ كَلَهُ.

(وَ) هي للمصاحبة (مَا بَيَّنَّ) بتشديد الياء من التبيين (النَّبِيُّ ﷺ) أي: جعل النَّبِيُّ ﷺ ما ذكر كله دينًا مع ما بين (لَوْفِدِ) هم الجماعة المختارة من القوم ليتقدموهم في لقي العظماء، والمصير إليهم، واحده وافد (عَبْدِ الْقَيْسِ) قبيلة عظيمة من قبائل العرب (مِنَ الْإِيمَانِ) أي: من أن الإيمان هو الإسلام حيث فسرهم في قصتهم بما فسر به الإسلام هنا على ما هو مذهب المؤلف ومذهب جماعة من المتقدمين على ما تقدم في أوائل الكتاب، وكلمة من إما ظرف لغو متعلق بقوله بين، وإما ظرف مستقر بيان لكلمة ما، وذلك بناء على أن كلمة ما إما مصدرية أو موصولة فافهم.

(وَقَوْلِهِ) عطف على قوله: «وما بَيَّنَّ» أي ومع قوله: (تَعَالَى) وفي روايته عز وجل، وفي رواية، وقول الله تَعَالَى، وفي رواية وقوله الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ أي: ومع ما دلت عليه هذه الآية من أن الإسلام هو الدين إذ لو كان غيره لم يقبل فاقتضى ذلك أن الإيمان والإسلام واحد، ومراد الْبُخَارِيُّ بذلك هو الاستعانة لتتميم مراده وتقويته بحديث الوفاء والآية.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) ابن مسرهد، وقد مر ذكره في باب من الإيمان أن يحب لأخيه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن سهم مولى بني أسد المشهور بـ «ابن عليه» بفتح العين وفتح اللام وتشديد الياء، وكانت امرأة عاقلة نبيلة، وكان وجوه أهل البصرة وفقهاؤها يدخلون عليها فتبرز لهم وتحادثهم وتسائلهم، وقد سبق ذكره في باب: حب الرسول.

(أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ) بفتح الحاء وتشديد الياء التحتانية، واسمه يحيى بن سعيد ابن حيان الكوفي (التَّيْمِيُّ) نسبة إلى تيم الرباب، قَالَ أحمد بن حنبل: هو ثقة،

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ

وصالح مبرز صاحب سنة، وروى عنه أيوب والأعمش، وهما تابعيان وهو ليس بتابعي، وهذه فضيلة مات سنة خمس وأربعين ومائة.

(عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هرم بن عمرو بن جرير البجلي، وقد تقدم في باب: الجهاد من الإيمان.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والعنونة، ومنها أن إِسْمَاعِيلَ بن إِبْرَاهِيمَ ذكره الْبُخَارِيُّ في باب حب الرسول بكنيته حيث قَالَ حَدَّثَنَا ابنِ عَلِيَّةٍ، وذكره هنا باسمه، وهذا دليل على كمال ضبطه، وأمانته حيث نقل لفظ الشيوخ بعينه وأداه كما سمعه، ومنها أن فيه راويًا غير تابعي، فقد روى عنه تابعيان كبيران كما تقدم، وقد أخرج منته المؤلف في التفسير، وفي الزكاة مختصرًا، وأخرجه مسلم في الإيمان، وابن ماجة في السنة بتمامه، وفي الفتن ببعضه، وأبو داود في السنة، والنسائي في الإيمان، وكذا الترمذي وأحمد في مسنده، والبخاري بإسناد حسن، وأبو عوانة في صحيحه، وأخرجه مسلم أيضًا عَنْ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يخرجهُ الْبُخَارِيُّ عنه لاختلاف فيه على بعض روايته.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ) وفي رواية رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (بَارِزًا) أي ظاهرًا والبروز الظهور، وكل ما ظهر بعد خفاء فقد برز، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾ [الكهف: 47] أي: ظاهرة ليس فيها مستظل ولا متفياً.

(يَوْمًا) نصب على الظرفية (لِلنَّاسِ) جالسًا معهم غير محتجب عنهم وفي رواية أبي داود عن أبي فروة: كان رسول الله ﷺ يجلس بين أصحابه فيجيء الغريب فلا يدري أيهم هو، حتى يسأله، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن يجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه، قال: فبينما له دكانا من طين يجلس عليه وكنا نجلس بجانبه. واستنبط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعًا إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه.

(فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ) أي: ملك في صورة رجل كما في رواية وهو جبريل عليه السلام، وفي التفسير للؤلؤف إذ أتاه رجل يمشي، ولأبي فروة عند النسائي: فإنا لجلوس عنده إذ أقبل رجل أحسن الناس وجهًا، وأطيب الناس ريحًا كأن ثيابه لم

يمسها دنس، ولمسلم من طريق كهمس من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بينا نحن ذات يوم عند رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر»، وفي رواية ابن حبان: «شديد سواد اللحية، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النَّبِيِّ ﷺ وأسند ركبتيه إلى كتفيه، ووضع كفيه على فخذه»، ولسليمان التيمي: ليس عليه سحناء سفر، وليس من البلد، فتخطى حتى برك بين يدي النَّبِيِّ ﷺ كما يجلس أحدنا في الصلاة، ثم وضع يده على ركبتي النَّبِيِّ ﷺ.

هذا والسحناء بفتح السين والحاء المهملتين والنون هي الهيئة. وكذلك السحنة بالتحريك، وقال أبو عبيد: لم أسمع أحداً يقولها أعني السحناء بالتحريك غير الفراء، ورواية سليمان هذه تعين أن الضمير في فخذه يرجع إلى النَّبِيِّ ﷺ، لا كما قَالَ النَّوَوِيُّ: بأنه يرجع إلى نفس جبريل وتبعه التوربشتي شارح المصابيح حيث حملة على أنه جلس كهيئة المتعلم بين يدي من يتعلم منه، وهذا وإن كان ظاهراً من السياق وهو الموافق للأدب، لكن في وضعه يديه عليه السلام على فخذي النَّبِيِّ ﷺ تنبيه للإصغاء إليه، وإشارة لما ينبغي للمسؤول في التواضع والصفح عما يبدو من جفاء السائل ومبالغة في تعمية أمره ليقوي ظن الحاضرين بأنه من جفاة الأعراب، ولهذا تخطى الناس حتى انتهى إلى النَّبِيِّ ﷺ كما تقدم، ولهذا استغربت الصحابة رضي الله عنهم صنيعه، فإن قيل: كيف عرف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لم يعرفه أحد منهم.

أجيب: بأنه يحتمل أن يكون استند إلى ظنه أو إلى صريح قول الحاضرين لما في رواية عثمان بن غياث: فنظر القوم بعضهم إلى بعض، فقالوا: ما نعرف هذا؟ هذا، وقد أفاد مسلم سبب ورود هذا الحديث فعنده في أوله قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سلوني» فهابوا أن يسألوه، فجاء رجل فجلس عند ركبته، ووقع في رواية ابن أبي مندة من طريق يزيد بن ذريع عَنْ كَهْمَسَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يخطب إذ جاء رجل فكان أمره لهم بسؤال وقع في خطبته.

وظاهره: أن مجيء الرجل كان في حال الخطبة، فإما أن يكون وافق انقضاءها أو كان ذكر ذلك القدر جالساً وعبر عنه الراوي بالخطبة.

فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ.....»

(فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟) زاد المصنف في التفسير: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِيمَانُ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ بَدَأَ بِالسُّؤَالِ قَبْلَ السَّلَامِ، أَجِيبْ: بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلْمَبَالِغَةِ فِي تَعْمِيَةِ أَمْرِهِ، أَوْ لِبَيَانِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ، أَوْ سَلَّمَ وَلَمْ يَنْقُلْهُ الرَّاوي كَمَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ أَبِي فُرُوءَ بَعْدَ قَوْلِهِ: كَأَنَّ ثِيَابَهُ لَمْ يَمَسَّهَا ذَنْسٌ حَتَّى سَلَّمَ مِنْ طَرَفِ الْبَسَاطِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدٌ، فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: أَذْنُو يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: ادْنُ، فَمَا زَالَ يَقُولُ ادْنُ مَرَارًا وَيَقُولُ لَهُ: ادْنُ، وَجَاءَ نَحْوُهُ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَكِنْ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَفِي رِوَايَةِ مَطَرِ الْوَرَاقِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَذْنُو مِنْكَ، قَالَ: «ادْنُ» وَلَمْ يَذْكُرِ السَّلَامَ فَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ، هَلْ قَالَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ، أَوْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ هَلْ سَلَّمَ أَوَّلًا، فَأَمَّا السَّلَامُ فَمِنْ ذَكَرَهُ مُقَدِّمٌ عَلَى مَنْ سَكَتَ عَنْهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَرَادَ تَعْمِيَةَ حَالِهِ فَصَنَعَ صَنِيعَ الْأَعْرَابِ كَمَا قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ بِأَنَّهُ بَدَأَ أَوَّلًا بِبِنْدَائِهِ بِاسْمِهِ لِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي مَرَّ أَنْفَاءً، ثُمَّ خَاطَبَهُ بِقَوْلِهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْقُرْطُبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا مُحَمَّدُ، فَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ لِلدَّخْلِ أَنْ يَعْمَمَ بِالسَّلَامِ ثُمَّ يَخْصُصُ مَنْ يَرِيدُ تَخْصِيصَهُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَاتِ، إِنَّمَا هُوَ الْإِفْرَادُ وَهُوَ قَوْلُهُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ، أَوْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قِيلَ: وَإِنَّمَا قَدَّمَ السُّؤَالَ عَنِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَثَنَّى بِالْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ مُصَدِّقُ الدَّعْوَى، وَثَلَّثَ بِالْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عِمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ بِدْءُ بِالْإِسْلَامِ، وَقَالُوا: إِنَّمَا بَدَأَ بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ وَثَنَّى بِالْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ بِالْأَمْرِ الْبَاطِنِ، وَرَجَحَ الطَّبِيبِيُّ هَذَا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّرْقِي، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مَطَرِ الْوَرَاقِ بَدْءُ بِالْإِسْلَامِ وَتَثْنِيَّتُهُ بِالْإِحْسَانِ، وَتَثْلِيثُهُ بِالْإِيمَانِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً اخْتَلَفَ الرِّوَاةُ فِي تَأْدِيَتِهَا، وَلَيْسَ فِي السِّيَاقِ تَرْتِيبٌ فَافْهَمْ.

(قَالَ ﷺ: (الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ) أَي: تَصَدَّقَ بِوُجُودِهِ وَبِصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ تَعَالَى، دَلَّ جَوَابُهُ ﷺ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ أَنَّ سُؤَالَهُ كَانَ عَنْ مُتَعَلِّقَاتِ الْإِيمَانِ وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، فَإِنْ قِيلَ: السُّؤَالُ عَنِ الْإِيمَانِ عَامٌ، وَكَذَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ، وَالْجَوَابُ خَاصٌ حَيْثُ قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ، وَأَنْ تَعْبُدَ بِالْخُطَابِ لِلْمَعِينِ، فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِمُخَاطَبَتِهِ بِالْإِفْرَادِ اخْتِصَاصُهُ

وَمَلَائِكَتِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ.....

بذلك، بل المراد تعليم السامعين للحكم في حقهم، وحق من أشبههم من المكلفين الصالحين للخطاب، وقد بين ذلك بقوله في آخر الحديث: « جاء يعلم الناس دينهم »، وليس هو تعريفاً للشيء بنفسه، بل المراد هو أن الإيمان الشرعي تصديق مخصوص، وإنما أعاد لفظ الإيمان ولم يكتف بقوله: « أن تؤمن بالله » للاعتناء بشأنه كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [يس: 79] في جواب ﴿ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: 78]، وقال الطَّبَّي: قوله: « أن تؤمن » يوضح التكرار، وليس كذلك فإنه متضمن معنى أن تعترف ولهذا عداه بالياء، وقال الحافظ العسقلاني: التصديق أيضاً يعدى بالياء فلا يحتاج إلى دعوى التضمن.

وتعقبه محمود العيني: بأن تعدية التصديق بالياء لا تمنع دعوى تضمين الإيمان معنى الاعتراف حتى لا يحتاج إلى دعوى التضمن.

(وَمَلَائِكَتِهِ) جمع ملك أصله ملاك على وزن مفعل من الألوكة بمعنى الرسالة، وزيدت التاء في جمعه لتأكيد معنى الجمع أو لتأنيث الجمع، وهم أجسام علوية نورانية متشكلة بما شاءت من الأشكال، والإيمان بهم هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم الله تعالى عباد مكرمون. وتقديمهم على الرسل نظراً للترتيب الواقعي، إذ وجود الملائكة قبل إرسال الرسل، ولا متمسك فيه لمن فضل الملائكة على الرسل.

(و) أن تؤمن (بِلِقَائِهِ) أي: برؤية الله تعالى في الآخرة، قاله الخطَّابي: واعترض عليه النووي بأن أحداً لا يقطع لنفسه برؤية الله تعالى، فإنها مختصة لمن مات مؤمناً، والمرء لا يدري بم يختم له فكيف يكون من شروط الإيمان، وأجاب عنه الكرماني: بأنه لا دخل لقطعه لنفسه بها بل اللازم أن يقطع بأنها حق في نفس الأمر، وعلى هذا يكون من الأدلة لأهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، وقيل: المراد منه الانتقال من دار الدنيا، وقيل: المراد ما يكون بعد البعث عند الحساب، وعلى كل تقدير لا يلزم التكرار مع البعث إذ المراد بالبعث هو القيام من القبور.

(وَرُسُلِهِ) وفي رواية: وبرسله، ووقع في حديث ابن عباس، وأنس رضي الله عنهم: «والملائكة والكتاب والنبين»، وكل من السياقين، واقع في

وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ»

القرآن، والتعبير بالنبيين يشمل الرسل من غير عكس، والفرق على الوجه الأصح من وجوه الفرق أن الرسول من أنزل عليه كتاب أو أنزل عليه ملك، والنبي من أوحى إليه سواء أنزل عليه كتاب أو نزل عليه ملك أو لا، فكل رسول نبي من غير عكس، والتصديق بالنبيين كلهم واجب، وتخصيص الرسل بالذكر لشرفهم ومزيتهم على من ليس برسل، لا ينافي وجوب التصديق بمن هو نبي وليس برسول، والإيمان بهم هو التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وأن اللَّهَ تَعَالَى أيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأنهم بلغوا عَنِ اللَّهِ رسالاته وبينوا للمكلفين ما أمرهم ببيانه، وأنه يجب احترامهم وأن لا نفرق بين أحد منهم.

ودل الإجمال في الملائكة والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين، فإن قيل، الإيمان بالكتب أيضًا، وأجيب: فلم تركه أجيب استغنى بذكر الإيمان بالرسل عَنِ ذكر الإيمان بالكتب؛ لأن الإيمان بهم مستلزم للإيمان بما أنزل عليه على أنه مذكور في رواية الأصيلي هنا، وقد اتفق الرواة على ذكرها في التفسير، ثم الإيمان بكتب الله هو التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنه حق.

(و) أن (تُؤْمِنَ) أي تصدق (بِالْبَعْثِ)، والمراد بالبعث: بعث الموتى من القبور وما يترتب عليه من الحساب والميزان والجنة والنار، وقد وقع التصريح بذكر الأربعة في رواية سليمان التيمي، وفي حديث ابن عباس أيضًا، وزاد في التفسير لفظ الآخر: ولمسلم في حديث عمر «واليوم الآخر»، فأما البعث الآخر فقليل: ذكر الآخر تأكيدًا كقولهم: أمس الذاهب، وقيل: لأن البعث وقع مرتين الأولى: الإخراج من العدم إلى الوجود، أو من بطون الأمهات بعد النطفة والعلاقة إلى الحياة الدنيا، والثانية: البعث من بطون القبور إلى محل النشور.

وأما اليوم الآخر فقليل له ذلك: لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الأزمنة المحدودة، وإنما أعاد لفظ: «تؤمن» عند ذكر البعث إشارة إلى أنه نوع آخر مما يؤمن به؛ لأن البعث سيوجد فيما بعد وما ذكر قبله موجود الآن، أو للتنبؤ بذكره كثرة من كان ينكره من الكفار، ولهذا كثر تكراره في القرآن. هذا وقد زاد الإسماعيلي هنا:

«وتؤمن بالقدر»، وكذا لمسلم من رواية عمار بن القعقاع، وأكده بقوله كله، وفي رواية كهمس وسليمان التيمي: «وتؤمن بالقدر خيره وشره»، وفي رواية عطاء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بزيادة: «وحلوه ومره من الله تعالى» ولعل الحكمة في إعادة تؤمن عند ذكر القدر أيضًا هي الإشارة إلى ما يقع فيه من الاختلاف فحصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن ثم تأكيد بقوله كله، وبقوله: خيره وشره، وزيادة قوله: «وحلوه ومره من الله تعالى» على ما في الروايات.

والقدر مصدر قدرت الشيء بتخفيف الدال المفتوحة أقدره بالكسر والفتح قدرًا بالتحريك وقدرًا بالإسكان بمعنى أحطت بمقداره، والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء، وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة، وأول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني، وقد سئل عبد الله بن عمر عن من يقول بعدم كون الباري عالمًا بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها، فأخبر بأنه بريء ممن يقول بذلك، وأن الله تعالى لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملاً، قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين، قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم، بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من المذهب الأول، ثم إنهم يقولون إن من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى أولى باسم القدرية؛ لأن مثبت القدر أحق أن يثبت إليه من نافية، وإننا نقول كما يصح نسبة مثبتته إليه يصح نسبة النافي أيضًا إذا بالغ في نفيه؛ لأنه ملتبس به، ولا يمكن حمل القدرية على مثبتته؛ لأنه يرده قوله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة» فإنه يقتضي مشاركتهم للمجوس فيما اشتهروا به من إثبات خالقين، والنافون له هم المشاركون لهم في عكس الصفة المشهورة حيث يجعلون العبد خالقاً لأفعاله وينسبون القبائح والشرور إليه دون الله سبحانه، ويرده أيضًا قوله ﷺ في حق القدرية: «هم خصماء الله» ولا

قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ،

خصومة للقاتل بتفويض الأمور كلها إليه تَعَالَى، وإنما الخصومة لمن يعتقد أنه على ما لم يرد الله بل يكرمه، ثم إن المتأخرين منهم أنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فراراً من تعلق القديم بالحادث وهم مخصومون بما قَالَ الشافعي: إن سلم القدري العلم خُصِمَ يعني يقال له: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم، فإن منع وافق قول السنة، وإن أجاز لزمه نسبة الجهل تَعَالَى الله عَنْ ذلك كذا في فتح الباري.

ثم إن ظاهر الحديث يدل على أن المؤمن لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر، وقد اكتفى الفقهاء في إطلاق المؤمن بالإيمان بالله ورسوله، فالتوفيق بأن الإيمان بالرسول هو الإيمان به، وبما جاء به عَنْ ربه فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك والله أعلم.

(قَالَ) أي: ذلك الرجل الذي هو جبريل عليه السلام: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

(مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ) ﷺ: (الْإِسْلَامُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ) وفي رواية زيادة: شَيْئًا، قيل: إن كان المراد بالعبادة معرفة الله تَعَالَى وتوحيده فلا يحتاج إلى قوله: «ولا تشرك به شيئًا»، وإن كان المراد الطاعة مطلقاً فيدخل فيه جميع الوظائف، فما الفائدة بعد ذلك في ذكر الصلاة والزكاة والصوم، وأجيب: بأن المراد النطق بالشهادتين كما صرح بذلك في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ» ولما عبر الراوي عنه بالعبادة احتيج أن يوضح ذلك بقوله: «ولا تشرك به» ولم يحتج إليه في رواية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لاستلزامها ذلك، أو أن المراد مطلق الطاعة، فذكر الصلاة وغيرها يكون من باب عطف الخاص على العام، وأما الشق الأول فبعيد؛ لأن المعرفة من متعلقات الإيمان، وأما الإسلام فهو أعمال قولية وبدنية (و) أَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ أي: المكتوبة، وقد زادها مسلم أي: المفروضة، وإنما عبر بالمكتوبة تفنناً في العبارة فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة واتباعاً لقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] وهذا القيد احتراز عن النافلة فإنها وإن كانت من وظائف الإسلام لكنها ليست من أركانه،

وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ»

فيحمل المطلقة هنا على المقيدة ههنا جمعاً بين الروایتين.

(و) أن (تُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ) قيل : احترز بها عن الزكاة المعجلة قبل الحول، فإنها ليست مفروضة حال الأداء، وقيل : هو احتراز من صدقة التطوع فإنها زكاة لغوية، وقيل : كانت العرب تدفع المال للسخاء والجود فنبه بالفرض على رفض نية ما كانوا عليه.

(و) أن (تَصُومَ رَمَضَانَ) قيل : وإنما لم يذكر الحج؛ لأنه لم يكن فرضاً حينئذٍ، وهو مردود بما رواه ابن مندة في كتاب الإيمان بإسناده الذي على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال : «أول ما أتى به رسول الله ﷺ من أمر الله ﷻ أن يصوم رمضان» وهذا يدل على أنه جاء بعد إنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين التي بلغها متفرقة في مجلس واحد لتضبط، والصواب أن الحج قد ذكر، ولكن تركه من الرواة، إما ذهولاً، وإما نسياناً، ويدل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض، ففي رواية كهمس : «وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»، وكذا في حديث أنس، وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب، ولم يذكر في حديث ابن عباس رضي الله عنهما غير الشهادتين، وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع وزاد بعد ذلك : «وتحج وتعتمر وتغتسل من الجنابة، وتتم الوضوء»، وقد وقع التفريق بين الإيمان والإسلام في هذا الحديث، وقد تقدم غير مرة أن الإيمان والإسلام والدين عند البخاري عبارات عن معتبر واحد، فقال محيي السنة : جعل النبي ﷺ الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد، وليس ذلك؛ لأن الأعمال ليست من الإيمان أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد وجماعها الدين؛ ولهذا قال النبي ﷺ : «أناكم جبريل يعلمكم دينكم» فالتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً.

وقال ابن الصلاح : ما في الحديث بيان لأصل الإيمان وهو التصديق الباطني، ولأصل الإسلام وهو الاستسلام والانقياد الظاهري، ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسلام وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطني

قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»،

الذي هو أصل الإيمان، ولهذا فسر الإيمان في حديث الوفد بما هو الإسلام هنا، واسم الإسلام أيضًا يتناول أصل الإيمان وهو التصديق الباطني، ويتناول الطاعات فإن ذلك كله إسلام فتحقق بما ذكر أنهما يجتمعان ويفترقان، ومحصل كل واحد من القولين قريب من الآخر، كما لا يخفى على من تدبر.

(قَالَ) أي: جبريل عليه السلام: (مَا الْإِحْسَانُ؟) الإحسان يتعدى بنفسه وبحرف الجر تقول: أحسنت كذا إذا أتقنته وكلمته، وأحسنت إلى فلان: إذا أوصلت إليه النفع، والأول هو المراد في الحديث، وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلاً يحسن بإخلاصه إلى نفسه، وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود، وقد أشار صلى الله تعالى عليه وسلم في الجواب إلى مقامين: الأول مقام المشاهدة وهو أرفعهما وهو أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وإليه أشار بأن،

(قَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ) حال كونك في عبادتك له (كَأَنَّكَ تَرَاهُ) والثاني مقام المراقبة وإليه أشار بقوله ﷺ: (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ) سبحانه وتعالى فاستمر على إحسان العبادة.

(فَإِنَّهُ) عز وجل (يَرَاكَ) دائماً مستمراً سواء وجدت منه العبودية أو لا، فالجواب هو المقدر في الحقيقة، لكن أقيمت علة الجزاء مقام الجزاء، وكلا المقامين ثمرهما معرفة الله تعالى وخشيته، وقد عبر في رواية عمارة بن القعقاع بقوله: «أَنْ تَخْشَى اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»، وكذا في حديث أنس رضي الله عنه، واعلم أن للعبد في العبادة ثلاثة مقامات:

الأول: أن يفعل العبادات على الوجه الذي يسقط عنه التكليف باستيفاء الشرائط والأركان.

والثاني: أن يفعلها كذلك، وقد استغرق في بحار المكاشفة حتى كأنه يرى الله تعالى، وهذا مقامه ﷺ كما قال: «وجعلت قرّة عيني في الصلاة» لحصول الاستلذاذ بالطاعة والراحة بالعبادة، وانسداد مسالك الالتفات إلى الغير باستيلاء أنوار الكشف عليه وهو ثمرة امتلاء زوايا القلب من المحبوب واشتغال السرب به.

والثالث : أن يفعلها، وقد غلب عليه أن الله تَعَالَى يشاهده، وكل من المقامات الثلاثة إحسان إلا أن الإحسان الذي هو شرط صحة العبادة إنما هو الأول، والمقامان الأخيران إنما هو من صفة الخواص ويتعذر أن منه كثيرين سيما الأول منهما، ثم الثاني منهما على ثلاثة أقسام؛ القسم الأول : مقام الإسلام، وذلك ثلاثة أقسام؛ لأن الأمور في عالم الحسن ثلاثة أنواع :

معاصي، وطاعات، ومباحات.

أما المعاصي على اختلاف أنواعها، فالإحسان فيها : أن يعلم العبد أن الله يراه، فإذا همَّ بمعصية وعلم أن الله يراه ويبصره على أي حالة كان، وأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، كَفَّ عَنِ المعصية ورجع عنها كما إذا علم وتحقق أن والده وأستاذه أو رجلاً كبيراً يراه حين المعصية، لكفَّ عنها وهرب منها وهو البرهان الإحساني الذي أوتيه ورآه يوسف عليه السلام، وهو قيام الدليل الواضح العلمي بأن الله تَعَالَى موجود حق، وأنه ناظر إلى كل شيء ومصرف لكل شيء ومحركه ومسكنه، فمن أراه الله تَعَالَى هذا البرهان عند جميع المهمات صرف عنه السوء والفحشاء.

وأما الطاعات فالإحسان فيها أن يعلم أن الله تَعَالَى موجود حق، وأنه يراه لا محالة إلا أن يكون زنديقاً جاحداً لا يقر برب، فإذا كان مقراً بوجوده فترك العبادة فإنما يتركها تهاوناً لنقصان البرهان الإحساني عنده، وهذه حالة المضيعين للفرائض لجهلهم بقدر الأمر وقدر أمره.

وأما المباحات فالإحسان فيها أن يتذكر العبد أن الله تَعَالَى يراه في تصرفه، وأنه أمره بالإقبال عليه وقلة الإعراض عنه، فإذا تذكر ذلك استحى أن يراه مكباً على الأمر الخسيس الفاني مستغرقاً في الاشتغال به عَن ذكره وعن الإقبال إلى ما يقطع عنه، والقسم الثاني مقام عالم الغيب، وذلك أن العبد إذا فكر في مواطن الآخرة من موت وقبر وحشر وعرض وحساب وغير ذلك، وعلم أنه معروض على الله تَعَالَى في ذلك العالم، تهيأ لذلك العرض فيتزين للآخرة بزينة أهلها ما استطاع، والقسم الثالث مقام السر، وذلك أن العبد إذا علم أن سره موضع نظر الله تعالى، وجب عليه تصفية سره لمولاه وإصلاح ذلك وتخليته عما يكرهه الله

تَعَالَى من الصفات المهلكات وتطهيره منها ، وتحليته بالصفات الحميدة حتى يجعل سره كالمرأة المجلوة ، قال النَّوَوِيُّ : قوله ﷺ : «كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك» أصل عظيم من أصول الدين وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين ، وكنز العارفين ، ودأب الصالحين وتلخيص معناه : «أن تعبد الله تَعَالَى عبادة من يرى الله تَعَالَى ، ويراه الله تَعَالَى» فإنه لا يستبقي شيئاً من الخضوع والإخلاص ، وحفظ القلب ، والجوارح ، ومراعاة الآداب ما دام في عبادته وإن لم تكن تراه فإنه يراك ، يعني أنك إنما تراعي الآداب إذا رأيته وراك لكونه يراك لا لكونك تراه ، وهذا المعنى موجود وإن لم تره ؛ لأنه يراك.

وحاصله : الحث على كمال الإخلاص في العبادة ونهاية المراقبة فيها ، وقال : هذا من جوامع الكلم التي أوتيه ﷺ ، وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من تلبسه بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطلعاً عليه في سره وعلايته.

وقال القاضي عياض : قد اشتمل هذا الحديث على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من الإيمان وأعمال الجوارح ، وإخلاص السرائر ، والتحفظ من آفات الأعمال حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه ، قيل : وفيه دليل على أن رؤية الله تَعَالَى في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما رؤية النَّبِيِّ ﷺ فذلك لدليل آخر كذا قيل ، وتعقب ذلك بأن رؤية النَّبِيِّ ﷺ ربه عز وجل لم يكن في دار الدنيا ، بل كانت في عالم الملكوت العليا والدنيا لا تطلق عليها ، والدليل الصريح على عدم وقوع رؤية الله تَعَالَى بالأبصار في الدنيا ما رواه مسلم من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ ﷺ : «واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا» ، وأما الرؤية في الآخرة فمذهب أهل الحق أنها واقعة بالأبصار ، وأما خروج شعاع وانطباع صورة المرئي في الحدة والمواجهة ، ورفع الحجب فشرط للرؤيا عادة في الدنيا ، وأما في الآخرة فيجوز أن يكون الله تَعَالَى مرئياً لنا إذ هي حالة يخلقها الله تَعَالَى في الحاسة فتحصل بدون هذه الشروط ، ولهذا جوز الأشاعرة أن يرى أعمى الصين بقعة أندلس ، وقد ادعى بعض غلاة الصوفية

قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا»

جواز رؤية الله تَعَالَى بالأبصار في عالم الدنيا. وقال في قوله: «فإن لم تكن تراه» إشارة إلى مقام المحو والفناء وتقديره: فإن لم تصر شيئاً وفنيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فإنك حينئذ تراه، وهذا كما قيل تأويل فاسد يرده رواية كهمس فإن لفظها: «فإنك إن لا تراه فإنه يراك»، ورواية أبي فروة أيضاً فإن لفظها: «فإن لم تره فإنه يراك» فإن في الروایتين قد سلط النفي على الرؤية لا على الكون، وردّه بعضهم بقوله: لو كان المراد ما زعموا لكان قوله تراه محذوف الألف؛ لأنه يصير مجزوماً لكونه على تأويلهم جواب الشرط، ولم يجئ حذف الألف في شيء من طرق هذا الحديث، وهذا الجواب لا يقطع به شغبهم إذ لهم أن يقولوا الجزاء جملة حذف صدرها تقديره: فأنت تراه والجزم في الجملة لا يظهر والمقدر كالمفوض.

فائدة:

زاد مسلم في رواية عمارة بن القعقاع قول السائل: «صدقت» عقيب كل جواب من الأجوبة الثلاثة، وزاد أبو فروة في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكرناه، وفي رواية كهمس: «فعجبنا له يسأله ويصدقه»، وفي رواية مطر الرواق: «انظروا إليه كيف يسأله ويصدقه» كأنه أعلم منه، وفي رواية سليمان بن بريدة، قال القوم: ما رأينا رجلاً مثل هذا كأنه يعلم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقول: «صدقت صدقت» قَالَ القرطبي: إنما عجبوا من ذلك؛ لأن ما جاء به النَّبِيُّ ﷺ لا يعرف إلا من جهته، وليس هذا السائل ممن عرف بقاء النَّبِيِّ ﷺ ولا بالسمع منه، ثم هو يسأله سؤال عارف بما يسأل عنه؛ لأنه يخبره بأنه صادق فيه فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك والله تَعَالَى أعلم.

(قَالَ) أي: جبريل عليه السلام: (مَتَى السَّاعَةُ؟) وفي بعض النسخ: «فمتى الساعة»، فإن صحت فالفاء فصيحة، أي إذا أجبت عما سئلت جواباً حقاً فمتى الساعة؟ أي متى تقوم القيامة، وهي في الأسماء الغالبة وإطلاقها عليها، إما لوقوعها بغتة أو لسرعة حسابها، أو لأنها على طولها عند الله كساعة كما مرّ.

(قَالَ: مَا) أي: ليس (المَسْئُولُ) وزيد في رواية: (عَنْهَا)، وفي رواية أبي فروة: «فنكس فلم يجبه»، ثم أعاد فلم يجبه ثلاثاً، ثم رفع رأسه، فقال: ما

بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأْخِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا:

المسؤول عنها (بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ) زيدت الباء لتأكيد معنى النفي، والمراد نفي علم وقتها؛ لأن مجيئها ووقوعها مقطوع به، وهذا وإن كان مشعرًا للتساوي في العلم بناء على توجه النفي إلى الزيادة لكن المراد التساوي في عدم العلم به، أو في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلم وقت مجيئها لقوله بعد، وفي خمس: «لا يعلمهن إلا الله»، أو في القدر الذي يعلمان منها وهو نفس وجودها، نظير هذا التركيب ما وقع في رواية أبي فروة من قوله عليه السلام: «ما كنت بأعلم به من رجل منكم» ثم الظاهر أن يقول: لست بأعلم بها منك، وإنما عدل عنه إشعارًا بالتعميم تعريضًا للسامعين أن كل مسؤول وسائل كذلك، قَالَ التَّوَوِّي: ويستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه، ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون دليلًا على مزيد ورعه، وقال القرطبي: المقصود من هذا السؤال كَفَّ السامعين عَنِ السَّوَالِ عَنْ وقت الساعة؛ لأنهم كانوا قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والحديث، فلما حصل الجواب بما ذكر حصل اليأس من معرفتها بخلاف الأسئلة الماضية، فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليعلمها السامعون ويعملوا بها، ثم إن هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى ابن مريم وجبريل عليهم السلام أيضًا لكن كان عيسى عليه السلام هو السائل، وجبريل عليه السلام هو المسؤول.

قال الحميدي، ثنا سفيان، ثنا مالك بن معول، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «سَأَلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ جَبْرِيْلَ عَنْ السَّاعَةِ قَالَ: فَانْتَفَضَ بِأَجْنَحَتِهِ وَقَالَ: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ».

(وَسَأْخِرُكَ) بسين التأكيد وفي التفسير: «ولكن سأحدثك». وفي رواية أبي فروة: (ولكن لها علامات تعرف بها)، وفي رواية كهمس قال: «فأخبرني عن أماراتها»، فَرَدَّدْنَا هل ابتدأه بذاك الأمارات، أو السائل سأله عن الأمارات. ويجمع بينهما بأنه ابتدأ بقوله: «وسأخبرك» فقال السائل: فأخبرني. ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي: فلفظها: «ولكن إن شئت نبأتك عن أشراطها» قال: أجل.

(عَنْ أَشْرَاطِهَا) بفتح الهمزة جمع شرط بالتحريك علاماتها، وقيل: مقدماتها، وقيل: صغار أمورها، وفي المحكم والجامع: أوائلها، والمراد أشراطها السابقة عليها لا المقارنة بها كطلوع الشمس من مغربها وخروج

إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ رَبَّهَا،

الدجال، فإن قلت: الأشراف جمع وأقله ثلاثة على الأصح، ولم يذكر هنا إلا اثنان، فالجواب أنه من قبيل قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ يَبَيِّنُ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: 97]، وقوله ﷺ: «حُبَّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثُ: الطَّيِّبُ، وَالنِّسَاءُ، وَجَعَلْتُ قُرَةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» أو أن المذكور ثلاثة، وإنما بعض الرواة اقتصر على اثنين منها.

(إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ رَبَّهَا) أي: مالكتها وسيدها، وفي التفسير: «ربتها» بناء التأنيث على تقدير النسبة ليشمل الذكر والأنثى، وقيل: كراهة أن يقول ربها تعظيمًا للرب تَعَالَى، وأما الربة فلا يطلق عليه تَعَالَى، وتقدير الكلام هي أي: أشراف الساعة وقت ولادة الأمة سيدها؛ أي: مجيء هذا الوقت، وذكروا في معنى هذا أوجهًا:

الأول: ما قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وهو أن معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم، فإذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد بمنزلة ربه؛ لأنه ولد سيدها. قَالَ النَّوَوِيُّ: وهو قول الأكثرين، وهذا القول على هذا المعنى كناية عن كثرة التسري من كثرة فتوح المسلمين واستيلائهم على بلاد الشرك، وهذا بلا شك لم يكن واقعًا في صدر الإسلام، فلا يرد أن استيلاء الإمام كان موجودًا في صدر الإسلام، وسياق الكلام يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سيقع في قرب قيام الساعة فافهم.

والثاني: أن معناه أن الإمام يلدن الملوك فتصير الأم من جملة الرعية والملك سيدها وسيد غيرها من رعيته، وهذا قول إِبْرَاهِيمَ الْخُرَيْبِيِّ وقربه بأن الرؤساء في الصدر الأول كانوا يستنكفون غالبًا من وُظَّاءِ الإمام ويتنافسون في الحرائر، ثم انعكس الأمر ولا سيما في أثناء دولة بني العباس.

والثالث: أن معناه أن يفسد أحوال الناس فيكثر بيع أمهات الأولاد في آخر الزمان فيكثر تداولها في أيدي الملوك حتى يشتريها ابنها وهو لا يدري، وهذا القول لا يختص بأمهات الأولاد بل يتصور في غيرهن أيضًا، فإن الأمة قد تلد حرًا بوُظَّاءِ غير سيدها أو ولدا رقيقًا بنكاح أو زنا ثم تباع الأمة في الصورتين بيعًا صحيحًا وتدور في الأيدي حتى يشتريها ابنها أو بنتها.

وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةٌ.....

والرابع: أن أم الولد لما عتقت بولدها فكأنه سيدها وهذا بطريق المجاز؛ لأنه لما كان سبباً لعتقها عند موت أبيه أطلق عليه ذلك مجازاً.

والخامس: أن يكثر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد لأمه من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام وغير ذلك، فأطلق عليه الرب مجازاً، وإنما خص ذلك بولد الأمة مع أن الأمر كذلك في أولاد الحرائر لكون ولد الأمة أقرب إلى العقوق من ولد الحرة.

وقال الحافظ العسقلاني: الأوجه عندي أن الرب بمعنى المربي فيكون حقيقة، وعلل كونه أوجه بعمومه، وبأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الأحوال مستغربة، ومحصله الإشارة إلى أن الساعة يقرب قيامها عند انعكاس الأمور بحيث يصير المربي بفتح الباء مربياً بالكسر، والسافل عالياً وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى: «أن تصير الحفاة العراة ملوك الأرض» كما في التفسير، هذا وقد وقع في رواية: «بعلمها» بدل ربها وهو في معناه؛ لأن أهل اللغة قالوا: بعل الشيء ربه ومالكة، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْدَعُونَ بَعْلًا﴾ [الصفافات: 125] أي: رباً قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والمفسرون، وقيل: المراد هنا الزوج وعلى هذا معناه نحو ما سبق أنه يكثر بيع السراري حتى يتزوج الإنسان أمه ولا يدري، وهذا أيضاً معناه صحيح إلا أن الأول أظهر؛ لأنه إذا أمكن حمل الروایتين في القضية على معنى واحد كان أولى.

تنبيه:

قَالَ النَّوَوِيُّ: ليس فيه دليل على تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازه، وقد استدل به لكل من الأمرين؛ لأن الشيء إذا جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا إباحة، ثم إنه يجمع بين ما في هذا الحديث من إطلاق الرب على السيد المالك في قوله: «ربها» وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح: «لا يقل أحدكم أطعم ربك، ولا يقل أحدكم ربي، ولكن ليقل سيدي ومولاي» بأن اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة، أو المراد بالرب هنا المربي، وفي المنهي عنه السيد، أو أن النهي متأخراً ومختص بأمر الرسول ﷺ.

(وَإِذَا تَطَاوَلَ) أي تفاخر (رُعَاةً) بضم الراء جمع راعٍ كالقضاة جمع قاض، وكذلك الرعاء بكسر الراء جمع راعٍ كالجياع جمع جائع.

..... الإِبِلُ الْبُهِمُّ فِي الْبُنْيَانِ ،

(الإِبِلُ الْبُهِمُّ) بضم الباء الموحدة جمع الأبهم وهو الذي لا شيء شبيه له ، وقال القاضي : جمع بهيم ، وهو الأسود الذي لا يخالطه لون غيره ، وقال محمود العُيْنِيُّ : إذا كان البهم صفة للرعاة ينبغي أن يكون جمع بهيم ، وإن كان صفة للإبل ينبغي أن يكون جمع بهماء ، وكلا الوجهين جائز ، فعلى الأول يكون مرفوعا. أي : الرعاة السود ، وقال الخَطَّابِيُّ : معناه الرعاء المجهولون الذين لا يعرف أنسابهم ، ومنه أبهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف حقيقته ، وقال القرطبي : الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأدمة غالب ألوانهم ، وعلى الثاني يكون مجرورا ، أي : رعاة الإبل السود ، قالوا : إنها شر الألوان عندهم ، وخيرها الحمر التي ضرب بها المثل فقيل : «خير من حمر النعم» ، وقوله : (في البُنْيَانِ) متعلق بقوله : «تطاول» ، أي : ومجيء وقت تفاخر أهل البادية بإطالة البنيان ، يعني أن أهل الفاقة تنبسط لهم الدنيا حتى يتباهوا في إطالة البنيان .

وحاصله : أن العرب تستولي على الناس وبلادهم ويزيدون في بنيانهم ، وهو إشارة إلى اتساع دين الإسلام ، كما أن العلامة الأولى فيها اتساع الإسلام يعني أن من أشراتها تسلط المسلمين على العباد والبلاد .

وقال ابن بطلال : معناه أن ارتفاع الأسافل من العبيد والسفلة من الجمالين وغيرهم من علامات القيامة ، وما أحسن قول القائل :

إذا التحق الأسافل بالأعالي فقد طابت منادمة المنايا
وروى الطبراني من حديث ابن أبي جمرة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعا : «من انقلاب الدين تفصح النبط ، واتخاذهم القصور في الأمصار» وقال القرطبي : المقصود الإخبار عن تبدل الحال بأن يستولي أهل البادية على الأمر ويتملكوا البلاد بالقهر فيكثر أموالهم وتنصرف همهم إلى تشييد البنيان والتفاخر به ، وقد شاهدنا ذلك في هذا الزمان . وقال الطَّبَّيُّ : المقصود أن علامتها انقلاب الأحوال ، والقرينة الثانية ظاهرة في صيرورة الأذلة أعزة ملوك الأرض ، فتحمل القرينة الأولى على صيرورة الأعزة أذلة ، ألا يرى أن الملكة بنت النعمان حين سبيت وأحضرت بين يدي سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كيف أنشدت :

وبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: 34] الْآيَةَ،

فَأَفْ لَدُنْيَا لَا يَدُومُ نَعِيمُهَا تَقْلِبُ تَارَاتِ بِنَا وَتَصْرِفُ
وفي الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس لقع بن لقع»، وكذا
قوله ﷺ: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة» وكلاهما في الصحيح.
والحاصل: أن بلوغ الأمر الغاية مؤذن بالتراجع المؤذن بأن القيامة ستقوم،
وقد قيل، وعند التناهي يقصر المتطاوّل، وقيل أيضًا: إذا تم أمر بدا نقصه توقع
زوالاً إذا قيل تم، ثم إن في ذكر كلمة «إذا» في العلامتين دلالة على تحقق وقوعها
فافهم.

ثم قوله: (فِي خَمْسٍ) في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره علم
وقت الساعة، داخل في جملة خمس من الغيب، ففي رواية عطاء الخراساني:
قال: متى الساعة؟ قال: هي في خمس من الغيب (لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَلَا
النَّبِيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾) وفي رواية وينزل.

(الآيَةُ) بالنصب بتقدير اقرأ، وبالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف أي: الآية
مقروءة إلى آخر السورة كما صرح بذلك الإسماعيلي، ووقع عند مسلم إلى قوله:
﴿خَيْرٌ﴾، وكذا في رواية أبي فروة، وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من
قوله إلى: ﴿الْأَرْحَامِ﴾ فهو تقصير من بعض الرواة، والسياق مرشد إلى أنه تمام
الآية كلها.

وسبب نزول الآية أن الحارث بن عمرو أتى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فقال: «متى قيام
الساعة؟ وإنني قد ألقيت حباتي في الأرض فمتى السماء تمطر؟ وحمل امرأتي
ذكراً أو أنثى؟ وما أعمل غدا؟ وأين أموت؟» فنزلت قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: «مفاتيح
الغيب خمس» وتلا هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ أي: استأثر بعلم وقت
قيامها، ﴿وَنَزَّلُ الْغَيْثَ﴾ في إبانة المقدر له والمحل المعين له في علمه تَعَالَى،
﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ أذكر أم أنثى أتام أم ناقص، ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ
غَدًا﴾ من خير أو شر، وربما تعزم على شيء وتفعل خلافه ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ
أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ كما لا تدري في أي وقت تموت.

رُويَ أَنَّ مَلِكَ الْمَوْتِ مَرَّ عَلَى سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ

ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَالَ: «رُدُّوهُ» فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ»

جلسائه يديم النظر إليه فقال الرجل: من هذا؟ قَالَ: ملك الموت، فقال: كأنه يريدني، فمُرَّ الريح أن تحملني وتلقيني بالهند، ففعل، فقال الملك: كان دوام نظري إليه تعجبًا منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند وهو عندك. وإنما جعل العلم لله والدراية للعبد؛ لأن فيها معنى الحيلة فيشعر بالفرق بين العلمين، وأنه إذا انتفى اكتساب علم الشيء بحيلة عن كل نفس مع كونه من مختصاتهما ولم يقع منه على علم كان عدم اطلاعها على غير ذلك الشيء بالأولى، ففيه من المبالغة والتعميم ما لا يخفى، ولهذا عدل عن الإثبات إلى النفي أيضًا ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ يعلم الأشياء كلها ﴿خَيْرٌ﴾ يعلم بواطنها كما يعلم ظواهرها.

قال القرطبي: لا مطمع لأحد في علم شيء من هذه الأمور الخمس لهذا الحديث، وقد فسر النَّبِيُّ ﷺ قول الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 59] بهذه الخمس وهو في الصحيح قَالَ: فمن ادعى علم شيء منها غير مسند إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كان كاذبًا في دعواه، قَالَ: وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره إذا كان عن أمر عادي، وليس ذلك بعلم، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة والجعل وإعطائها في ذلك، وجاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أوتي نبيكم ﷺ علم كل شيء سوى هذه الخمس»، وأخرج حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه فقال: إنما الغيب خمس، وتلا هذه الآية، وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويجهله قوم.

(ثُمَّ أَذْبَرَ) الرجل السائل (فَقَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «(رُدُّوهُ)» فأخذوا ليردوه كما وقع في التفسير (فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا) لا عينه، ولا أثره قيل: ولعل قوله: «ردوه» لإيقاظ الصحابة ليتفطنوا إلى أنه ملك لا بشر، ويستفاد منه أن الملك يجوز أن يمثل لغير النَّبِيِّ ﷺ فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع، وقد ثبت عن عمران بن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة.

(فَقَالَ) ﷺ: (هَذَا) وفي رواية أن هذا (جِبْرِيلُ) عليه السلام (جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ) وهي جملة وقعت حالًا مقدرة؛ لأنه لم يكن معلمًا وقت المحي، وأسند التعليم إليه وإن كان سائلًا لكونه سببًا لتعليم النَّبِيِّ ﷺ، وقد اشتهر

قولهم : حسن السؤال نصف العلم ، أو لأنه لما كان غرضه التعليم أسند إليه ، ووقع في التفسير «ليعلم» باللام ، وعند الإسماعيلي : أراد أن تعلموا إذ لم تسألوا ، وفي رواية أبي فروة : «والذي بعث محمداً بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منكم وإنه لجبريل» ، وفي حديث أبي عامر ثم ولى فلما لم نر طريقه .

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «سبحان الله ، هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم ، والذي نفس مُحَمَّدٌ بيده ما جاءني قط إلا وأنا أعرفه إلا أن تكون هذه المرة» .

وفي رواية سليمان التيمي ، ثم نهض فولى فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «عليَّ بالرجل ، فطلبناه كل مطلب فلم نقدر عليه فقال : هل تدرون من هذا؟ هذا جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم خذوا عنه ، فوالذي نفسي بيده ما شبه عليَّ منذ أتاني قبل مرتبي هذه وما عرفته حتى ولى» واتفقت هذه الروايات على أن النَّبِيَّ ﷺ أخبر الصحابة بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه ، وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رواية كهمس : ثم انطلق قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فلبثت ملياً أي : زماناً بعد انصرافه ، ثم قال لي : يا عمر ؛ أتدري من السائل؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فإنه جبريل ، وفي رواية أبي عوانة فلبثنا ليالي فلقيني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بعد ثلاث ، ولابن حبان بعد ثلاثة ، ولابن مندة بعد ثلاثة أيام ، فقد جمع النَّوَوِيُّ بين الروایتين بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يحضر قول النَّبِيِّ ﷺ في المجلس ، بل كان ممن قام إما مع الذين توجهوا إلى طلب الرجل أو لشغل آخر ، ولم يرجع مع من رجع لعارض عرض له ، فأخبر النَّبِيَّ ﷺ الحاضرين في الحال ولم يتفق الإخبار لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا بعد ثلاثة أيام ، ويدل عليه قوله : «فلقيني» وقوله : فقال لي يا عمر : حيث وجه الخطاب إليه وحده بخلاف إخباره الأول ، وهو كما قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ جمع حسن .

واعلم أن هذه الأسئلة والأجوبة صدرت قريب حجة الوداع ، قبل استقرار الشرع ، وفيه فوائد كثيرة لا تكاد تحصى ، منها تمثل الملائكة بأي صورة شاؤوا في صور بني آدم ، كقوله تَعَالَى : ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم : 17] وقد كان جبريل عليه السلام يتمثل بصورة دحية غالباً ولم يره النَّبِيُّ ﷺ في صورته التي خلق عليها غير مرتين .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ⁽¹⁾.

39 - باب

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (جَعَلَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (ذَلِكَ) الْمَذْكُور فِي هَذَا الْحَدِيث (كُلُّهُ مِنَ الْإِيمَانِ) فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قَالَ أَوَّلًا فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا، وَقَالَ: هُنَا جَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ، فَالْجَوَابُ هُوَ أَنْ يُقَالَ: أَمَّا جَعَلَهُ دِينًا فَظَاهِرٌ حَيْثُ قَالَ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيث: «يَعْلَمُ النَّاسُ دِينَهُمْ» وَأَمَّا جَعَلَهُ إِيمَانًا فَكَلِمَةٌ مِنْ إِمَّا تَبْعِيضِيَّةٍ، وَالْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ هُوَ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ الْمَعْتَبَرُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْإِيمَانُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا، فَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِحْسَانَ دَاخِلَانِ فِيهِ، وَإِمَّا ابْتِدَائِيَّةٌ وَلَا يَخْفَى أَنْ مَبْدَأَ الْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، إِذْ لَوْلَا الْإِيمَانُ بِهِ لَمْ يَتَّصِرَ الْعِبَادَةُ لَهُ.

39 - باب

(بَاب) كَذَا وَقَعَ بِلَا تَرْجُمَةٍ فِي رَوَايَةِ كَرِيمَةٍ وَأَبِي الْوَقْتِ، وَعَلَى هَذَا يَقْرَأُ مَنْوَنًا مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَغَيْرُ مَنْوَنٍ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْدُ، وَسَقَطَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَرَجَحَ النَّوَوِيُّ الْأَوَّلَ، وَقَالَ: لِأَنَّ التَّرْجُمَةَ يَعْنِي سُؤَالَ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا هَذَا الْحَدِيثُ فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ فِيهِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: نَفْيُ التَّعَلُّقِ لَا يَتِمُّ هُنَا عَلَى الْحَالِينَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ ثَبِتَ لَفْظُ بَابٍ بِلَا تَرْجُمَةٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ فَلَا بَدَّلَ لَهُ مِنْ تَعَلُّقِ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَتَعَلُّقُهُ بِهِ مُتَعَيْنٌ، لَكِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا، وَوَجْهُ التَّعَلُّقِ بِهِ أَنَّهُ سَمَّى الدِّينَ إِيمَانًا فِي حَدِيثِ هِرْقَلٍ فَيَتِمُّ مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ بِكَوْنِ الدِّينِ هُوَ الْإِيمَانُ، فَإِنْ قِيلَ: لَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ هِرْقَلٍ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ مَا قَالَهُ مِنْ قَبْلِ اجْتِهَادِهِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ اسْتِقْرَائِهِ مِنْ كُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَيْضًا هِرْقَلُ قَالَهُ بِلِسَانِهِ الرُّومِيِّ، وَأَبُو سَفْيَانَ عَبْرَ عَنْهُ

(1) طرفه 4777 - تحفة 14929 - 20 / 1.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ بَابَ بَيَانِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ رَقْمَ 9 وَ 10. وَأَخْرَجَهُ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبَابِ نَفْسَهُ رَقْمَ 8.

51 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ، «أَنَّ هِرْقَلَ، قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟».....

بلسانه العربي، وألقاه إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو من علماء اللسان، فرواه عنه ولم ينكره فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى، وقد يقال: إن هذا لم يكن أمراً شرعياً، وإنما كان محاوررة ولا شك أن محاوراتهم كانت على العرف الصحيح المعتبر الجاري على القوانين فجاز الاستدلال بها.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ) بالزاي ابن مُحَمَّد بن مصعب بن عبد الله بن الزبير ابن العوام القرشي الأسدي المدني، روى عَنْ جماعة من الكبار، وروى عنه الْبُخَارِيُّ وأبو داود وغيرهما، وروى النسائي عَنْ رجل عنه، قَالَ ابن سعد: ثقة صدوق مات سنة ثلاثين ومائتين بالمدينة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن إِبْرَاهِيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي المدني وقد مر ذكره.

(عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان الغفاري المدني (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزهري (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بالتكبير ابن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة بالمدينة وقد مر ذكرهم.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث والعنونة والإخبار ومنها أن فيه ثلاثة من التابعين.

ومنها: أن فيه بين المؤلف وبين الزهري هنا ثلاثة أنفس، وفي الرواية السابقة اثنان هما: أبو اليمان وشعيب، ومنها أن رواه كلهم مدنيون.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ) أي: ابن حرب كما في رواية (أَنَّ هِرْقَلَ) ملك الروم الملقب بقيصر (قَالَ لَهُ) أي لأبي سفيان بعد ما سأله عَنْ أشياء كما ذكر في الحديث المتقدم.

(سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟) يعني أتباع الرسول ﷺ وقع في الحديث المتقدم بالهمزة وهو القياس؛ لأن أم المتصلة مستلزمة للهمزة لكن يقال: إن أم ها هنا منقطعة لا متصلة والمعنى بل ينقصون، فيكون إضراباً عَنْ سؤال الزيادة

فَزَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ⁽¹⁾، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَزَعَمْتُ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ، حِينَ تُخَالِطُ بِشَاشَتَهُ الْقُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ⁽²⁾.

واستفهاماً عَنِ النقصان، على أن الزمخشري قَالَ في المفصل: أم لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة فهو أعم من الهمزة.

اعلم أنه قد شرط بعض النحاة وقوع المتصلة بين الالاسمين، لكن جوزوا وقوعها بين الفعلين أيضاً، وإذا كان فاعلها متحداً كما في مسألتنا، ثم إن كلمة هل هنا محمولة على أعم من طلب الوجود، وطلب التعيين تصحيحاً للمعنى، وتطبيقاً بين الروایتين فافهم.

(فَزَعَمْتُ) بصيغة الخطاب، وفيما تقدم «فذكرت» والمعنى واحد.

(أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ) وفيما تقدم «أمر الإيمان».

(حَتَّى يَتِمَّ) أي: لا يزال في زيادة حتى يكمل وينتشر أمره.

(وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ) وفيما تقدم بالهمزة (أَحَدٌ سَخَطَةً) بفتح السين والمهملة

وفي رواية ابن عساكر: «أحد منهم سخطه».

(لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَزَعَمْتُ) وفيما تقدم «فذكرت» أيضاً.

(أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ، حِينَ تُخَالِطُ) أي: الإيمان (بَشَاشَتُهُ الْقُلُوبَ)

أي: انشراحها وسرورها وأصلها اللطف بالإنسان عند قدومه وإظهار السرور برؤيته، وقد تقدم فيما سبق روايته بالإضافة إلى ضمير الإيمان أي: حين يخالط ببشاشة الإيمان ورسوخه.

(لَا يَسْخَطُهُ) بفتح المثناة التحتية والخاء المعجمة (أَحَدٌ) ولم يذكر هذه

اللفظة فيما تقدم، واقتصر المؤلف هنا على هذه القطعة من الجملة السابقة

(1) قال الحافظ: قوله: كذلك الإيمان، أي: أمر الإيمان، لأنه يظهر نوراً ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمر المعبرة فيه من صلاة وزكاة وغير ذلك، ولهذا نزلت في آخر سني النبي ﷺ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾ [المائدة: 40] ومنه ﴿وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَا أَنْ يُسَرُّ نُورُهُ﴾ [التوبة: 32] وكذا جرى لأتباع النبي ﷺ لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتام نعمته، فله الحمد والمنة، انتهى.

(2) أطرافه 7، 2681، 2804، 2941، 2978، 3174، 4553، 5980، 6260، 7196،

40 - باب فَضْل مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

52 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ،

لتعلق غرضه بها وهي تسمية الدين إيمانًا، وقد ساقه في كتاب الجهاد تأمًا بهذا الإسناد، والذي أورده هنا ونحو هذا الحذف يسمونه: خرمًا، وهو أن يترك بعض الحديث ويذكر البعض، فمنعه بعضهم مطلقًا، وجوزه الآخرون مطلقًا، والصحيح أنه يجوز من العالم إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يختل البيان ولا يختلف الدلالة، ولا فرق بين أن يكون قد رواه قبل على التمام أو لم يروه، والظاهر الخرم وقع من الرُّهْرِيّ لا من البُخَارِيّ هنا لاختلاف شيوخ الإسنادين بالنسبة إلى البُخَارِيّ فلعل شيخه إبراهيم بن حمزة لم يذكر في مقام الاستدلال على أن الإيمان دين إلا هذا القدر، وإنما يقع الحزم لاختلاف المقامات فمقام بيان كيفية الوحي يقتضي ذكر الحديث بتمامه، ومقام الاستدلال على هذا المطلب يقتضي ذكر ما يتم به المقصود اختصارًا فليتأمل.

40 - باب فَضْل مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ

(باب) بالإضافة إلى قوله: (فَضْل) أي: مزية (مَنْ) أي الذي (اسْتَبْرَأَ) أي: طلب البراءة من الذم الشرعي أو من الإثم.

(لِدِينِهِ) أي: لأجل دينه واكتفى بالدين عن ذكر العرض؛ لأن الاستبراء للدين لازم للاستبراء للعرض؛ لأن الاستبراء للعرض لأجل المروءة وذلك من الحياء، والحياء من الإيمان فالاستبراء للعرض من الإيمان، ووجه المناسبة بين البابين، أن المذكور في الباب السابق بيان الإيمان والإسلام والإحسان، والمذكور هنا بيان الورع وهو من مكملات الإيمان.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بالضاد المعجمة ابن دكين بضم الدال المهملة وهو لقب له واسمه عمرو بن حماد القرشي التيمي الطلحي مولى آل طلحة ابن عبيد الله الملائي، كان يبيع الملاء بضم الميم والمد هو الربطة، سمع الأعمش وغيره من الكبار، وقل من يشاركه في كثرة الشيوخ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: شاركت الثوري يعني شيخه في أربعين شيخًا أو خمسين شيخًا بالحفظ والإتقان، وقال أيضًا: أدركت ثمانمائة شيخ منهم الأعمش فمن دونه،

حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ،

فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَمَا تَكَلَّمَ أَحَدٌ بِهَذَا إِلَّا رَمَى بِالزُّنْدَقَةِ، وَكَانَ يَأْخُذُ عَلَى الْحَدِيثِ شَيْئًا، فَقَالَ: «تَلُمُونَنِي عَلَى الْأَخْذِ فِي بَيْتِي ثَلَاثَةَ عَشْرَ وَمَا فِي بَيْتِي رَغِيفٌ»، وَرُئِيَ فِي الْمَنَامِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ أَيُّ: فِيمَا كُنْتَ تَأْخُذُ عَلَى الْحَدِيثِ، قَالَ: نَظَرَ الْقَاضِي فِي أَمْرِي: فَوَجَدَنِي ذَا عِيَالٍ فَعَفَا عَنِّي، وَاتَّفَقُوا عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَفَازِ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ بَغِيرَ وَاسِطَةٍ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ بِوَاسِطَةٍ، وَلَدَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، وَمَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ بِالْكُوفَةِ.

قَالَ: (حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ) مَقْصُورًا وَمَمْدُودًا، هُوَ أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَاسْمُهُ خَالِدُ بْنُ مَيْمُونِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، سَمِعَ جَمْعًا مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ، وَالسَّيْبِيُّ، وَعَنْهُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ وَخَلْقٌ. مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ تِسْعَ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، قَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(عَنْ عَامِرٍ) الشَّعْبِيُّ، وَفِي فَوَائِدِ ابْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ زَكْرِيَا قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ فَحَصَلَ الْأَمْنُ مِنْ تَدْلِيسِ زَكْرِيَا مَعَ كَوْنِهِ مَوْصُوفًا بِالتَّدْلِيسِ.

(قَالَ) أَيُّ: أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ بْنِ سَعْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ خُلَاسٍ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ الْكُوفِيُّ، الصَّحَابِيُّ ابْنُ الصَّحَابِيِّ وَالصَّحَابِيَّةِ، وَأُمُّهُ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ هُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ وَلَدَ لِلْأَنْصَارِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ شَهْرًا، وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ: وَلَدَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْعَامِ الثَّانِي مِنَ الْهَجْرَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الزَّبِيرِ: هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي، رُويَ لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةُ حَدِيثٍ وَأَرْبَعَةُ عَشَرَ حَدِيثًا، ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا سِتَّةَ أَحَادِيثَ وَهُوَ مِنْ حَمَلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا وَأَدَّى بِالْعَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ تَحْمِيلِ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ، وَقَدْ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلِلنُّعْمَانِ ثَمَانِي سَنِينَ، اسْتَعْمَلَهُ مَعَاوِيَةُ عَلَى حِمَصٍ ثُمَّ عَلَى الْكُوفَةِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ يَزِيدُ، فَلَمَّا مَاتَ يَزِيدُ صَارَ زَبِيرِيًّا، فَخَالَفَهُ أَهْلُ حِمَصٍ وَأَخْرَجُوهُ مِنْهَا وَاتَّبَعُوهُ فَقَتَلُوهُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى حِمَصٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ فِي

يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ

الصحابه من اسمه النعمان بن بشير غير هذا، فهو من الأفراد وفيهم النعمان جماعات فوق الثلاثين.

(يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية النبي ﷺ) وعند مسلم والإسماعيلي من طريق زكريا وأهوى النعمان بأصبعيه إلى أذنيه، وهذا تصريح بسماعه من النبي ﷺ: وكذا قول النعمان ها هنا سمعت وهو الصحيح ففيه، رد على أهل المدينة في قولهم لا يصح للنعمان سماع من النَّبِيِّ ﷺ على ما قَالَ أبو الحسن القابسي، ويحيى بن معين. وقد قَالَ النَّوَوِيُّ: المحكي عَنْ قول أهل المدينة باطل أو ضعيف فافهم.

ومن لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والعننة والسماع.

ومنها: أن رجاله كلهم كوفيون، وقد دخل النعمان الكوفة وولي إمرتها، ومنها أن هذا وقع للبخاري رباعياً من جهة شيخه أبي نعيم، ومن جهة غيره خماسياً كما سيأتي، ووقع لمسلم في أعلى طرقه خماسياً، وقد أخرج متنه المؤلف في البيوع أيضاً، وأخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي في البيوع أيضاً، وأخرجه النسائي في البيوع وفي الأشربة، وأخرجه ابن ماجة في الفتن.

(يَقُولُ: الْحَلَالُ) هو اسم ضد الحرام من حل يحل من باب ضرب يضرب، ومصدر حَلَّ بكسر الحاء، وأما حل بالمكان فهو من باب نصر ينصر، ومصدره حل بفتح الحاء وحلول ومنه المحل المكان الذي يحل فيه، ومن هذا الباب حللت العقدة أحلها حلاً إذا فتحها، ومن الأول حل المحرم.

(بَيْنٌ) صفة مشبهة من بان يبين أي: ظاهر بالنظر إلى ما دل على حله بلا شبهة. (وَالْحَرَامُ) هو اسم أيضاً من حرم الشيء يحرم بالضم فيها حرمة، وأما الحرمان فبابه ضرب يضرب، يقال: حرمه الشيء يحرمه حرماً وحرمة وحرماناً، وأحرمه أيضاً إذا منعه.

(بَيْنٌ) نَبْرٌ بالنسبة إلى دليله أيضاً.

(وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ) بتشديد الموحدة المفتوحة أي: أنها شبهت بغيرها مما لم يتبين به حكمها على التعيين، أو معناه مشبهات بالحلال أو بالحرام، وفي رواية «مشبهات» بكسر الموحدة المشددة أي: أنها مشبهات أنفسها بالحلال، وفي

لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ،

رواية: «مشتبهات» من باب الأفعال. وفي رواية «مشتبهات» من باب التفعّل، وفي رواية مشبهات من باب الأفعال، وعلى الروايات الثلاث الآخر معناها المشكلات من اشتبه الأمر أو تشبه أو أشبه إذا لم يتضح، بل المعنى المقصود من كلها هو ذلك المعنى كما لا يخفى، ويظهر هذا من قوله عليه السلام: (لَا يَعْلَمُهَا) أي: حكمها (كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) أمن الحلال أم من الحرام كما جاء في رواية الترمذي، ولفظه: لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام، ويفهم من قوله: «كثير من الناس» أن معرفة حكمها ممكنة للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح لأحد الدليلين اللذين يجتذبانها من الطرفين بحيث يقع الاشتباه.

قال النَّوَوِيُّ: معناه أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال واضح لا يخفى حله كأكل الخبز والفواكه، وكالكلام والمشى وغير ذلك، وحرام بين كالخمر والدم والزنا، والكذب، وأشباه ذلك.

وأما المشبهات فمعناها أنها ليست بواضحة الحل والحرمة ولهذا لا يعرفها كثير من الناس، وأما العلماء فيعرفونها إما بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن نص ولا إجماع، اجتهد فيه المجتهد فالحقه بأحدهما بالدليل الشرعي، فإذا ألحقه به صار حلالاً أو حراماً، وقد يكون دليله غير خال من الاحتمال فيكون الورع تركه، كجلد الميتة بعد الدباغ فإنه غير طاهر على المشهور من مذهب مالك، فلا يستعمل في شيء من المائعات؛ لأنها تنجس، إلا الماء وحده، فإنه عنده يدفع النجاسة ما لم تتغير هذا الذي ترجح عنده، لكنه يتقي الماء خاصة نفسه، وما لم يظهر للمجتهد فيه شيء فهو مشتبه فهل يؤخذ بالحل أو بالحرمة أو يتوقف فيه ثلاثة مذاهب حكاه القاضي عياض عن أصحاب الأصول، والظاهر أنها مخرجة على الخلاف المعروف في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب:

أحدها: وهو الأصح: أنه لا يحكم بتحليل ولا تحريم⁽¹⁾، ولا إباحة، ولا غيرها؛ لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع.

وثانيها: أنه يحكم بالحل والإباحة.

(1) وحكي عن أبي حنيفة وسفيان الثوري رحمهما الله أنهما قالوا: لأن نخر من السماء أهون =

اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ،

(اسْتَبْرَأَ) وفي رواية أخرى: «فقد استبرأ» بالهمز أي: طلب وحصل البراءة (لِدِينِهِ) المتعلق بالخالق من النقص والذم الشرعي.

(وَعَرْضِهِ) المتعلق بالخلق من الطعن، وكلام الناس فيه، أو الأول متعلق بالشرع والثاني بالمروءة، وفي رواية: «لعرضه ودينه» ولكل وجهة فافهم. وعرض الرجل جانبه الذي يصونه في نفسه وحسبه ويحامي عنه، قَالَ عترة:

فإذا شربت فإنني مستهلك مالي وعرضي وافر لم يكلم
(وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ) التي أشبهت الحرام من وجهه، والحلال من وجهه،
وفيها أيضًا ما تقدم من اختلاف الروايات. وجواب الشرط محذوف فهو أولى من
كون من موصولية مبتدأ خبره ما بعده، أي: وقع في الحرام كما ثبت في رواية
الدارمي عَنْ أَبِي نعيم شيخ المؤلف.

وقد نقل ابن المنير: في مناقب شيخه القباري عنه أنه كان يقول: المكروه
عقبة بين العبد والحرام، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام، والمباح
عقبة بينه وبين المكروه، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه، ويؤيده ما رواه ابن
حبان من طريق ذكر مسلم إسناده ولم يسق لفظها وفيه من الزيادة «اجعلوا بينكم
وبين الحرام سترة من الحلال، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه، ومن أرتع فيه
كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه»، وهذا كما وقع في هذا
الحديث من قوله: (كَرَاعٍ) أي: مثله مثل راع (يَرَعَى) أي: مواشيه (حَوْلَ
الْحِمَى) بكسر الحاء المهملة وفتح الميم موضع الكلاء الذي حُمِيَ وحُظِرَ منه
الغير وَتَوَعَّدَ على من رعى فيه بتعديه.

(يُوشِكُ) بكسر المعجمة أي: يقرب وهو استئناف.

(أَنْ يُوَاقِعَهُ) أي: يقع فيه، فمن أكثر من الطيبات مثلاً فإنه يحتاج إلى كثرة
الاكتساب الموقوع في أخذ ما لا ينبغي أخذه، فيقع في الحرام فيأثم أو يفضي إلى
بطر النفس، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية، وهذا معلوم بالعادة
ومشاهد بالعيان، ومن تعاطى ما نهى عنه أظلم قلبه؛ لفقد نور الورع، وأعلى
الورع ترك الحلال مخافة الحرام، كترك ابن أدهم أجرته لشكه في وفاء عمله،

أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ،

وقد قالت أخت بشر الحافي لأحمد بن حنبل: إنا نغزل على سطوحنا فيمر بنا مشاعل الظاهرية ويقع الشعاع علينا أفيجوز لنا الغزل في شعاعها، فقال: من أنت عافاك الله؟ قالت: أخت بشر الحافي: فبكى أحمد، وقال: من بيتكم يخرج الورع الصادق لا تغزلي في شعاعها. قال الغزالي: السلاطين في زماننا ظَلَمَ قَلَمًا يأخذون شيئاً على وجهه بحقه، فلا تحل معاملتهم ولا معاملة من يتعلق بهم، حتى القضاة، ولا التجارة في الأسواق التي بنوها بغير حق، واستبرأ الدين والورع، اجتناب المرباط والمدارس والقناطير التي أنشئوها بالأموال التي لا يعلم مالکها، عفانا الله منها، هذا وقد قيل: من ترخص ندم ومن فواضل الفضائل حُرِّم.

وهذه الجملة جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتشبيه بالشاهد على الغائب، وفيه تشبيه من يدخل في الشبهات بحال الراعي الذي يرعى حول المكان المحظور بحيث إنه لا يأمن من الوقوع فيه، ووجه الشبه حصول العقاب بعدم الاحتراز في ذلك، فكما أن الراعي إذا جره رعيه حول الحمى إلى وقوعه فيه، يستحق العقاب بسبب ذلك، فكذلك من أكثر من الشبهات وتعرض لمقدماتها وقع في الحرام، فاستحق العقاب بسبب ذلك، وهذا تشبيه ملفوف حيث شبه المكلف بالراعي، والنفس البهيمية بالأنعام، والمشتبهات بما حول الحمى، والمحارم بالحمى وتناول المشتبهات بالترع حول الحمى فيكون تشبيهاً ملفوفاً باعتبار طرفيه وتمثيلاً باعتبار وجهه.

(أَلَا) حرف تنبيه يدل على تحقيق ما بعدها.

(وَإِنَّ) بواو العطف على مقدر تقديره ألا إن الأمر كما تقدم وإنَّ (لِكُلِّ مَلِكٍ) بكسر اللام (حِمًى) مكاناً محصناً حظره لنفسه ورعي مواشيه، وتوعد من رعى فيه بغير إذنه بالعقوبة.

(أَلَا) حرف تنبيه أيضاً، وفي إعادتها دليل على فخامة شأن مدخولها، وعظم موقعه (إِنَّ) وفي رواية: «وَإِنَّ» والأمر كما تقدم.

(حِمَى اللَّهِ) تَعَالَى، وفي رواية زيادة (فِي أَرْضِهِ).

(مَحَارِمُهُ) أي: معاصيه التي حرمها كالقتل والسرقه والزنا وترك الصلاة

أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»⁽¹⁾.

وغير ذلك وهو جمع محرم وهو الحرام، ومنه يقال: هو ذو محرم منها إذا لم يحل له نكاحها، ومحارم الليل مخاوفه التي يحرم على الجبان أن يسلكها، وفي رواية: «معاصيه» بدل محارمه. وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة، وهي أن ملوك العرب كانوا يحمون مراعي مخصصة لمواشيهم ويتوعدون على من رعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة، فمثل لهم النَّبِيُّ ﷺ بما هو مشهور عندهم، فالخائف من عقوبة السلطان المراقب لرضاه يبعد عن ذلك الحمى خشية أن يقع مواشيه في شيء منه فبعده أسلم، ولو اشتد حذره وغير الخائف بقرب منه ويرعى في جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بغير اختياره لمحل المكان الذي هو فيه، والخصب في ذلك الحمى فيعاقب على ذلك، ولله سبحانه وتعالى أيضاً حمى وهو المعاصي، فمن ارتكب شيئاً منها استحق العقوبة، ومن قاربه بالدخول في الشبهات يوشك أن لا يملك نفسه ويقع فيها، وقد ادعى بعضهم أن هذا التمثيل من كلام الشعبي وأنه مدرج في الحديث والحق أنه ليس كذلك.

(أَلَا) إن الأمر كما ذكر (وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً) بالنصب على أنه اسم إن أي: قطعة من اللحم سميت بذلك؛ لأنها قدر ما يمضغ في الفم لصغرها.
(إِذَا صَلَحَتْ) بفتح اللام وهو الأفصح ويجوز ضمها (صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ) وفي رواية سقط لفظ كله (وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا) أن الأمر كذلك.

(وَهِيَ) أي: تلك المضغة (الْقَلْبُ) أطلقها عليه إرادة تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد مع أن صلاح الجسد وفساده تابعان له، وذلك لأنه أمير البدن وبصلاح الأمير يصلح الرعية وبفساده تفسد، وأشرف ما في الإنسان قلبه، فإنه العالم بالله تعالى والجوارح خدم له، وهو بحسب الطب أول نقطة تكون من النطفة ومنه تظهر القوى ومنه تنبعث الأرواح، ومنه ينشأ الإدراك، وابتدئ التعقل، فلهذه المعاني خص القلب بذلك، وفيه تنبيه على عظم قدر القلب والحث على إصلاحه، والإشارة إلى أن لطيب المكسب أثراً فيه، والمراد به

(1) طرفه 2051 - تحفة 11624.

أخرجه مسلم في المساقاة باب أخذ الحلال وترك الشبهات رقم (1599).

المعنى المتعلق به من الفهم الذي جعله الله فيه والنية، وسمي به هذا العضو لسرعة تقلبه بالخواطر.

وقال الشاعر:

ما سمي القلب إلا من تقلبه فاحذر على القلب من قلب وتحويل
وكان مما يدعو به النبي ﷺ: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك» اعلم أنه ثبتت الواو بعد ألأ من قوله: «ألأ وإن لكل ملك حمى» كان وإن في الجسد مضغة، وسقطت من قوله: «ألأ إن حمى الله محارمه» لبعد المناسبة بين حمى الملوك، وبين حمى الله تعالى الذي هو الملك الحق لا ملك حقيقة إلا له، وأما وجه ذكرها في رواية فهو التناسب بين الجملتين من حيث ذكر الحمى فيهما.

وأما وجه ذكرها في قوله: «ألأ وإن في الجسد» فهو وجود المناسبة بين الجملتين نظرًا إلى أن الأصل في الالتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب؛ لأنه عماد الأمر وملاكه وبه قوامه ونظامه وعليه يبتنى فروعه وبه تتم أصوله، وأما التعبير بقوله: «إذا» في الجملتين دون «إن» لتحقيق الوقوع غالبًا فافهم.

وقد أجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قالت جماعة: هو ثلث الإسلام، وأن الإسلام يدور عليه وعلى حديث الأعمال بالنيات، وحديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقال أبو داود: يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

وفيه البيتان المشهوران:

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية
اترك الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعملن بنية
قالوا: سبب عظم موقعه أنه ﷺ نبه فيه على إصلاح المطعم والمشرب والملبس والمنكح وغيرها، وأنه ينبغي أن يكون حلالًا، وأرشد إلى معرفة الحلال وأنه ينبغي ترك المشتبهات فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواقة الشبهات وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى ثم بين أهم الأمور وهو مراعاة القلب.

41 - باب أداء الخُمُسِ (1) مِنَ الْإِيمَانِ

53 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ،

وقال ابن العربي: يمكن أن ينتزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام، وقال القرطبي: اشتمل هذا الحديث على التفصيل بين الحلال وغيره، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب، فمن هنا يمكن أن يرد إليه جميع الأحكام.

41 - باب أداء الخُمُسِ مِنَ الْإِيمَانِ

(باب) بالتونين وعدمه (أداءً) بالرفع مبتدأ على كل تقدير مضاف إلى قوله. (الخُمُسُ) بضم الخاء من خمست القوم أخمسهم بالضم: إذا أخذت منهم خمس مالهم، وأما خمستهم أخمسهم بالكسر فمعناه: كنت خامسهم أو كلمتهم خمسة.

(مِنَ الْإِيمَانِ) أي: شعبة من شعبه، ووجه كونه من الإيمان أنه من الأعمال التي يدخل بها الجنة، وكل عمل يدخل به الجنة فهو من الإيمان، فأداء الخمس من الإيمان، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو الحلال الذي هو المأمور به والحرام الذي هو المنهي عنه، فكذلك المذكور في هذا الباب هو المأمور به، والمنهي عنه كما ستقف عليه.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين ابن عبيد أبو الحسن

(1) أدخله في الإيمان كما يدل عليه تبويب الإمام رضي الله عنه، واختلف العلماء في عدد الأجزاء الأربعة المذكورة في الحديث، قال الكرمانى: قال النووي: عدد جماعة الحديث من المشكلات حيث قال: «أمرهم بأربع» والمذكور خمس، واختلفوا في الجواب عنه، والصحيح ما قاله ابن بطال: إنه عدد الأربع التي وعدهم ثم زادهم خامسة وهي أداء الخمس؛ لأنهم كانوا مجاورين لكفار مضر وكانوا أهل جهاد وغنائم، وما قاله الشيخ ابن الصلاح: إن «وإن تعطوا» معطوف على أربع أي: أمرهم بأربع وبأن يعطوا، وأقول: ليس الصحيح ذلك؛ لأن البُخَارِيَّ عقد الباب على أن أداء الخمس من الإيمان، فلا بد أن يكون داخلا في أجزاء الإيمان، بل الصحيح ما قيل: إنه لم يجعل الشهادة بالتوحيد والرسالة من الأربع لعلمهم بذلك، وإنما أمرهم بأربع لم يكن في علمهم أنها دعائم الإيمان.

وقال الطيبي: من عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصبا لغرض من الأغراض جعلوا سياقه له، وتوجهه إليه كأن ما سواه مرفوض مطرح، فهنا لما لم يكن الغرض في إيراد ذكر الشهادتين، لأن القوم كانوا مقرين بهما بدليل قولهم: الله ورسوله أعلم، ولكن كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما وأنهما كافيتان لهما، وكان الأمر في أول الإسلام كذلك، لم يجعله الراوي من =

الجوهري الهاشمي مولا هم البغدادي، سمع الثوري ومالكا وغيرهما من

الأوامر وجعل الإعطاء منها، لأنه هو الغرض من الكلام، لأنهم كانوا أصحاب غزوات مع ما فيه من بيان أن الإيمان غير مقصور على ذكر الشهادتين، وقال القاضي البيضاوي: الظاهر أن الأمور الخمسة تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة المأمور بها، والثلاثة الباقية حذفها الراوي نسياناً أو اختصاراً، ويحتمل أن يقال: أمرهم بالإيمان ليس تفسيراً لقوله: «أمرهم بأربع» بل هو مستأنف، وتفصيله الأربعة المذكورة بعد الشهادة، وإقام خبر مبتدأ محذوف، وفي الكلام تقديم وتأخير أي: أمرهم بالإيمان إلى آخره، فله أجوبة خمسة فعددها، انتهى.

وبسط الحافظ في جواب هذا الإشكال أشد البسط ولخصها القسطلاني فذكر زائداً من الأجوبة المذكورة ما قال أبو بكر ابن العربي: يحتمل أن يقال: إن الراوي عد الصلاة والزكاة واحدة، لأنها قرينتها في كتاب الله، أو أن أداء الخمس داخل في عموم إيتاء، الزكاة والجامع بينهما إخراج مال معين في حال دون حال، وقال ابن التين: لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بالأربع، قال الحافظ: ويؤيده رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري في هذه القصة بزيادة الصوم بقوله: «وأتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس» وقال القرطبي: أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة، وإنما ذكر الشهادتين تبركاً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: 41] الآية، وإليه نحا الطيبي فذكر كلامه المذكور قبل، وعورض بأن في رواية حماد بن زيد عند «البخاري» في الزكاة من هذا الوجه: الإيمان بالله، ثم فسرها لهم بشهادة أن لا إله إلا الله وهو يدل أيضاً على عداها في الأربع؛ لأنه أعاد الضمير في قوله فسرها مؤثراً، فيعود على الأربع، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكراً، قال أبو عبد الله الأبي: وأتم الجواب ما ذكره ابن الصلاح: أنه معطوف على أربع أي: أمرهم بأربع وإعطاء الخمس، وإنما كان أتم لأن به تنفق الطريقتان ويرتفع الإشكال، انتهى.

والأوجه عندي في الجواب: أن الإيمان بالله أحد الأربعة، وفسره بالشهادتين وذكر الخمس زائد على الأربعة، ويشكل عليه ترجمة الإمام البخاري، وأجاب عنها ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى، وهي أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة، وأجيبوا بأشياء، منها: أداء الخمس، والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان، فيكون أداء الخمس من الإيمان انتهى.

ويشكل على الحديث عدم ذكر الحج فيه، وأجاب عنه الكرماني بأنه لم يفرض حينئذ لأن وفادتهم كانت سنة ثمان عام الفتح، ونزلت فريضة الحج سنة تسع من الهجرة، أو لأنه ﷺ علم أنهم لا يستطيعون الحج إما لسبب كفار مضر أو غيره، انتهى.

وتعقبه الحافظ بأن فرض الحج في سنة ست على الأصح، وكذا قول عدم الاستطاعة ليس بمستقيم؛ لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الإمكان كما في الآية، بل دعوى عدم الاستطاعة ممنوع، لأن الحج يقع في الأشهر الحرم، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها، لكن يمكن أن يقال: إنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة، فاقصر لهم على ما يمكن فعله في الحال ولم =

قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ

الأعلام، وعنه أحمد والبخاري وأبو داود، وآخرون، وقال موسى بن داود: ما رأيت أحفظ منه، وكان أحمد يحض على الكتابة منه، وقال يحيى بن معين: هو رباني العلم ثقة ثقة، وقال خلف بن سالم: صرت أنا وابن معين، وأحمد بن حنبل فحدث كل شيء كتبنا عنه حفظاً، وقيل: إنه كان يتهم بالجهمية، وقيل: إن الذي كان يتهم بها ولده الحسن قاضي بغداد، وبقي ستين سنة أو سبعين سنة يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولد سنة ست وثلاثين ومائة، ومات سنة ثلاثين ومائتين، ودفن بمقبرة باب حرب ببغداد.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج وقد مر ذكره (عَنْ أَبِي جَمْرَةَ) بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران بن عصام، وقيل: عاصم الضبي بضم المعجمة وفتح الموحدة نسبة إلى ضبيعة أحد أجداده البصري، سمع ابن عباس، وابن عمر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وخلقا من التابعين، وعنه أيوب وغيره من التابعين وغيرهم، كان مقيماً بنيسابور ثم خرج إلى مرو، ثم انصرف إلى سرخس، وبها توفي سنة ثمان وعشرين ومائة، وليس في الصحيحين من يكنى بهذه الكنية غيره.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث والإخبار والعنعنة. ومنها أن رجاله ما بين بغدادي وواسطي وبصري.

ومنها: أن فيهم من هو من الأفراد وهو حمزة، وقد أخرج متنه المؤلف في عشرة مواضع: هنا، وفي خبر الواحد، وكتاب العلم، وفي الصلاة، وفي الزكاة، وفي الخمس، وفي مناقب قريش، وفي المغازي، وفي الأدب وفي التوحيد، وأخرجه مسلم في الإيمان وفي الأشربة وأبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح، والنسائي في العلم والإيمان والصلاة.

(قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ) بلفظ المضارع حكاية عن الحال الماضية استحضاراً لتلك الصورة.

⁼ يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب فعلاً وتركاً، ويدل على ذلك الاختصار في المناهي على الانتباز في الأوعية، مع أن في المناهي ما هو أشد منه في التحريم، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها، وما وقع في «السنن الكبرى» للبيهقي من ذكر الحج في هذه القصة شاذ، وبسط الحافظ في بيان شدوده.

مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ فَقَالَ: أَقِمَّ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَفْدَ.....

(مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَي: مصاحبًا معه أو عنده يعني في زمن ولايته البصرة من قبل علي رضي الله عنه.

(يُجْلِسُنِي) بضم أوله جملة مستأنفة، وفي رواية: فيجلسني بالفاء، عطفاً على قوله: أقعد أي: يرفعني بعد أن أقعد فيصح الفاء.

(عَلَى سَرِيرِهِ) وهو معروف وجمعه أسرة وسرر، وبعضهم بفتح الراء الأولى استثقلاً لاجتماع الضمتين مع التضعيف، قيل: إنه مأخوذ من السرور؛ لأنه مجلس السرور أي: لتساعديني.

(فَقَالَ) أَي: ابن عباس رضي الله عنهما: (أَقِمَّ) وتوطن (عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا) أَي: نصيبًا، والجمع سُهْمَانِ (مِنْ مَالِي) وسبب ذلك أنه كان يتكلم بالفارسية أيضًا فكان يترجم لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن تكلم بها، كما في رواية كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس، وقال ابن الصلاح: وعندي أنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه من الناس إما لزحام أو اختصار يمنع من فهمه، وليست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة بلغة أخرى، وقال النَّوَوِيُّ: والظاهر أنه يفهمهم عنه ويفهمهم عنهم، ويقال: سببه الرؤيا التي رآها في العمرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الحج.

(فَأَقَمْتُ) أَي قَالَ أَبُو جَمْرَةَ: فَأَقَمْتُ (مَعَهُ) أَي: عنده مدة (شَهْرَيْنِ) وإنما عدل عن السياق الأول فقال: «معه» لو لم يقل عنده كما قَالَ عِنْدِي لأجل المبالغة؛ لأن المصاحبة أبلغ من العندية.

(ثُمَّ قَالَ) والسبب في تحديث ابن عباس رضي الله عنهما لأبي جمرة بهذا الحديث ما بينه مسلم بعد قوله: وبين الناس فأتت امرأة تسأله عن نبذ الجر، فنهى عنه فقلت: يا ابن عباس؛ إني أنتبذ في جرة خضراء نبذا حلوا، فأشرب منه فيقرقر بطني، قال: لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل، وسيأتي أن النهي عنه منسوخ.

(إِنَّ وَفْدَ) هو اسم جمع وقيل: جمع واحده وافد. قَالَ صاحب «التحريض»: الوفد الجماعة المختارة من القوم ليتقدموهم إلى لقي العظماء والمصير إليهم في

عَبْدُ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ الْقَوْمُ؟ - أَوْ مَنِ الْوَفْدُ؟» - قَالُوا: رَبِيعَةُ.....

المهمات، وقال القاضي: هم القوم يأتون الملك ركابًا ويؤيده أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فسر قوله تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَخْشِرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْنِ وَفْدًا﴾ (٨٥) [مريم: 85] بقوله ركابًا.

(عَبْدُ الْقَيْسِ) هو أبو قبيلة وهو ابن أفصى بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الصاد المهملة ابن دَعْمِيٍّ بضم الميملة وسكون العين المهملة وبياء النسبة كانوا ينزلون البحرين وحوالي القطيف والأحساء وما بين هجر إلى الديار البصرية.

قَالَ النَّوَوِيُّ: ووفد عبد القيس كانوا أربعة عشر رجلاً كبيرهم الأشج، ويروى أنهم أربعون، فيتحمل أن يكون لهم وفادتان أو أن الأشراف أربعة عشر والباقي تبع.

(لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ) عام الفتح قبل خروج النَّبِيِّ ﷺ إلى مكة، وسبب إتيانهم إلى النَّبِيِّ ﷺ أن منقذ بن حبان كان يتجر إلى يثرب بملاحف وتمر ومن هجر بعد الهجرة، فمر به النَّبِيُّ ﷺ فنهض منقذ إليه فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أمنقذ بن حبان كيف قومك» ثم سأله عَنْ أَشْرَافِهِمْ رجل يسميهم بأسمائهم، فأسلم منقذ وتعلم الفاتحة وسورة: «اقرأ»، وكتب النَّبِيُّ ﷺ إلى جماعة عبد القيس، فلما رحل إلى هجر كتبه أيامًا، وكان يصلي ويقرأ فاطلعت عليه امرأته فقالت لأبيها المنذر بن عائذ وهو الأشج سمي به لأثر في وجهه، وكان سيد قومه: إني أنكرت فعل بعلي منذ قدم من يثرب، إنه ليغسل أطرافه ثم يستقبل الجهة تعني الكعبة فيحني ظهره مرة ويقع أخرى فتلاقيا فوق الإسلام في قلبه، ثم ثار الأشج إلى قومه عصر بفتح العين والصاد المهملتين، بكتاب رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وقرأه عليهم، فوقع الإسلام في قلوبهم، وأجمعوا على المسير إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فسار الوفد فلما دنوا من المدينة قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أتاكم وفد عبد القيس خير أهل المشرق وفيهم الأشج العصري» نسبة إلى أحد أجداده، فلما أتوه ﷺ.

(قَالَ ﷺ): (مَنِ) كلمة استفهام (الْقَوْمُ؟ أَوْ) قَالَ: (مَنِ الْوَفْدُ؟) الشك من شعبة وهو الظاهر، أو من أبي جمرة وإنما استفهم عنهم مع أنه قد أخبر بإتيانهم قبل كما مر آنفاً ليستأنس بهم ولترحيبهم.

(قَالُوا) أي: الوفد الذين أتوا نحن (رَبِيعَةُ) وإنما قالوا قالوا كذلك؛ لأن

قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ

عبد القيس من أولاد ربيعة بن نزار بن معد ابن عدنان، وفيه التعبير عَن البعض بالكل؛ لأنهم بعض ربيعة كما يدل عليه ما جاء في رواية أخرى عند المؤلف في الصلاة، فقالوا: إِنَّا هذا الحي من ربيعة وهذا الحي منصوب على الاختصاص.

(قَالَ) (ﷺ): (مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ) وهو منصوب على المصدرية بفعل مضمر أي صادفوا رحبًا بفتح الراء أي: سعة فليستأنسوا ولا يستوحشوا، وأصله رحب الله بالقوم أو رحب الله القوم مرحبًا فالباء إما للتعدية أو زائدة على ما قيل. قَالَ العسكري: وأول من قَالَ مرحبًا سيف بن ذي يزن، وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم، وقد تكرر ذلك من النَّبِيِّ ﷺ في حديث أم هانئ: «مرحبا بأم هانئ»، وفي قصة عكرمة بن أبي جهل: «مرحبا بالراكب المهاجر»، وفي قصة فاطمة رضي الله عنها: «مرحبا بابنتي»، وكلها صحيحة.

(غَيْرَ خَزَايَا) جمع خزيان من الخزي من خزي يخزي من باب علم يعلم أي: استحيى، أو ذل وهان وهو منصوب على الحال، وروي بالكسر على الصفة⁽¹⁾، والمعروف هو الأول قَالَ النَّوَوِيُّ: ويؤيده رواية المصنف في الأدب مرحبًا بالوفد الذين جاؤوا غير خزايا، والمعنى أنهم أسلموا طوعًا من غير حرب أو سبي يخزيهم ويفضحهم، فجاءوا غير أذلاء ولا مستحيين (وَلَا نَدَامَى) جمع ندمان بمعنى النادم، وقيل: هو جمع نادم، وقيل: إن ندامى إنما هو جمع بمعنى المنادم في اللهو. قال الشاعر:

فَإِنْ كُنْتَ نَدْمَانِي فَبِالْأَكْبَرِ اسْقِنِي

فعلى هذا يكون ندامى هنا خرج على الاتباع كما قالوا: العشايا والغدايا مع أن الغداة جمعها غدوات لكنه اتبع، قَالَ ابن أبي جمرة: بشرهم بالخير عاجلاً وآجلاً؛ لأن الندامة إنما تكون في العاقبة فإذا انتفتت ثبت ضدها. (فَقَالُوا) وفي رواية قالوا.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ) أي: لا نقدر ولا نطبق الإتيان إليك.

(1) وكونه صفة بناء على أن اللام في القوم أو الوفد كاللام في قوله: ولقد أمر على اللثيم يسبي، والأولى على رواية الخفض أن يكون على البدل. [المؤلف].

إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ،

(إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ) لحرمة القتال فيه عندهم، وفي رواية إلا في شهر الحرام وهي رواية مسلم أيضًا، فهو من إضافة الموصوف إلى الصفة كما في مسجد الجامع، وهو مؤول بقولنا في شهر الأوقات الحرام كما أن مسجد الجامع مؤول بقولنا مسجد الوقت الجامع عند البصريين كما عرف في موضعه، والمراد جنس الشهر الحرام ويؤيده رواية المؤلف في المغازي بلفظ: «إلا في أشهر الحرم»، وقيل: اللام للعهد والمراد شهر رجب وفي رواية للبيهقي التصريح به، وكانت مضرتبالغ في تعظيم شهر رجب فلهذا أضيف إليهم ف قيل: رجب مضر، والظاهر أنهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الثلاثة الأخرى أيضًا إلا أنهم ربما أنسوها بخلافه.

(و) الحال أن (بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ) اسم لمنزل القبيلة ثم سميت القبيلة به.

(مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ) بضم الميم وفتح الضاد المعجمة غير منصرف وهو مضر بن نزار بن معد بن عدنان ويقال لها: مضر الحمراء ولأخيه ربيعة الفرس؛ لأنهما لما اقتسما الميراث أعطى مضر الذهب وربيعه الخيل، وكفار مضر كانوا بين ربيعة والمدينة ولا يمكنهم الوصول إلى المدينة إلا بالمرور عليهم، وكانوا يخافون منهم إلا في الأشهر الحرم لامتناعهم من القتال فيها، وهذا يدل على أنهم أسلموا قبل وفودهم إلى النَّبِيِّ ﷺ، وأنهم تقدم إسلامهم على قبائل مضر، ويدل عليه أيضًا قولهم: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ويدل سبقهم إلى الإسلام أيضًا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جمره أيضًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين، وجواثي بضم الجيم وبعد الألف مثلثة مفتوحة وهي قرية شهيرة لهم، وإنما جمعوا بعد رجوع وفداهم إليهم، فدل على أنهم سبقوا جميع المدن والقرى إلى الإسلام، وجاء في هذا الخبر أن وفد عبد القيس لما وصلوا إلى المدينة بادروا إلى النَّبِيِّ ﷺ، وقام الأشج فجمع رجالهم وعقل ناقته ولبس ثيابًا جددًا، ثم أقبل إلى النَّبِيِّ ﷺ فقربه النَّبِيُّ ﷺ وأجلسه إلى جانبه، ثم إن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تبايعوني على أنفسكم وقومكم» فقال القوم: نعم، فقال الأشج: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إنك لن تزايل الرجل عن شيء أشد عليه من دينه، نبايعك

فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلٍ، نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ،

على أنفسنا وترسل معنا من يدعوهم، فمن اتبع كان منا ومن أبي قاتلناه، قَالَ: «صدقت إن فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة» قَالَ: الحمد لله الذي جبلني على خلتين يحبهما الله، والأناة: بفتح الهمزة مقصور بمعنى الثاني.

(فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلٍ) بالتنوين فيهما على الوصفية لا بالإضافة، والأمر واحد الأوامر أي: مرنا بعمل بواسطة افعلوا، ويؤيده ما قَالَ الراوي أمرهم، وما في رواية عند المؤلف قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أمركم» أو واحد الأمور فافهم، والفصل بفتح الفاء وسكون الصاد المهملة، إما بمعنى الفاصل كالعدل بمعنى العادل، أي: يفصل بين الحق والباطل، وإما بمعنى المفصل أي: المبين المكشوف.

(نُخْبِرُ بِهِ) بالرفع على الصفة لأمر، وبالجزم على أنه جواب الأمر.

(مَنْ) أي: الذي استقر (وَرَاءَنَا) أي: خلفنا من قومنا الذين خلفناهم في بلادنا، فيكون وراء بحسب المكان، ويحتمل أن يكون بحسب الزمان أي: أولادنا وأخلافنا، والموصول مفعول نخبر.

قال: الْكِرْمَانِي: وفي بعض الروايات: من ورائنا بكسر الميم، وقال محمود الْعَيْنِي: إن صحَّ هذه الرواية يحتمل أن يكون كلمة من للغاية بمعنى: أن قومهم يكونون غاية لإخبارهم، واعلم أن لفظ وراء من الأضداد يأتي بمعنى خلف وبمعنى قدام، كما في قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 79] وهي مؤنثة وقال ابن السكيت: يذكر ويؤنث.

(وَنَدْخُلُ) بفتح النون وضم الخاء وروي بالرفع والجزم على قياس ما عطف عليه، وفي رواية: «ندخل» بلا واو، وكذا وقع في رواية مسلم، وعلى هذه الرواية يجوز الرفع على أنه جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب أيضًا.

(بِهِ الْجَنَّةَ) أي: إذا قبل بفضل الله ورحمته.

(وَسَأَلُوهُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (عَنِ الْأَشْرِيَةِ) أي: عن ظروفها بتقدير المضاف، أو عن الأشربة التي تكون في الأواني المختلفة بحمل اللام على العهد.

(فَأَمَرَهُمْ) أي: النَّبِيُّ ﷺ والفاء للتعقيب (بِأَرْبَعٍ) أي: بأربع خصال أو جمل.

وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ»

(وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ) والحكمة في الإجمال بالعدد قبل التفسير في قوله: «بأربع عن أربع»: هو تشويق النفس إلى التفصيل ليسكن إليها وليسهل حفظها للسامع، حتى إذا نسي شيئاً من تفاصيل ما أجمل طلبته نفسه بالعدد، وإذا لم يستوف العدد الذي حفظه علم أنه قد فات به بعض ما سمعه فافهم.

(أَمَرَهُمْ) استئناف تفسير لقوله: «فأمرهم بأربع» ولذا ترك العاطف.

(بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ) وهو أربعة أجزاء فصح إطلاق الأربع عليه.

(قَالَ) أي النَّبِيُّ ﷺ بيان لاشتغال الإيمان على أربعة أجزاء: (أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ) قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ ﷺ: (هُوَ) (شَهَادَةُ) بالرفع (أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا) بضم التاء والطاء (مِنَ الْمَغْنَمِ) أي: الغنيمة (الْخُمْسَ) بضم الخاء، وهي أن تقسم الغنيمة أربعة أخماس للغزاة وخمس للمصارف المشهورة في الفقه، أو غير الأسلوب في الخامسة تنبيهاً على أنها مخصوصة بأصحاب الغزوات مثل عبد القيس، أو لأن الأربعة الأول كانت ثابتة قبل ذلك بخلاف إعطاء الخمس فإن فرضيته كانت متجددة.

اعلم أن هذا الحديث عدّ من المشكلات حيث قَالَ: أمرهم بأربع والمذكور خمس، واختلف في الجواب عنه.

فقال البيضاوي: الظاهر أن الأمور الخمسة تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة المأمور بها، والثلاثة الباقية حذفها الراوي نسياناً أو اختصاراً.

وقال الطَّبِيبِي: من عادة البلغاء إذا كان الكلام منصباً مسوقاً لغرض من الأغراض جعلوا سياقه له وتوجهه إليه، كأنّ ما سواه مرفوض مطروح، فها هنا لما لم يكن الغرض في الإيراد ذكر الشهادتين لأن القوم كانوا مقرين بهما بدليل قولهم: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» ولكن كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما وأنهما كافيتان لهما، وكان الأمر في أول الإسلام كذلك لم يجعله الراوي من الأوامر وجعل الإعطاء منها؛ لأنه هو الغرض من الكلام؛ لأنهم كانوا أصحاب غزوات

وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : «عَنِ الْحَنْتَمِ وَالِدُبَاءِ»

ما ما فيه من بيان أن الإيمان ليس مقصوراً على ذكر الشهادتين ، وإنما ذكرهما تبركاً بهما ، وقيل : إن إعطاء الخمس داخل في عموم إيتاء الزكاة والجامع بينهما إخراج مال معين في حال دون حال ، وقيل : غير ذلك والكل لا يخلو عن ضعف . فإن قلت : لِمَ لم يذكر الحج وهو أيضاً من أركان الدين ؟

فالجواب : إنهم إنما سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقترص لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي تجب عليهم فعلاً وتركاً ، ويدل على ذلك اقتصراره في المناهي على الانتباز في الأوعية مع أن من المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباز في الأوعية وذلك لكثرة تعاطيهم له .

وقال القاضي عياض : لأنه لم يفرد إلا في سنة تسع ووفادتهم في سنة ثمان قبل فتح مكة ، لكن الأرجح أنه فرض سنة ست كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

(وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : عَنِ الْحَنْتَمِ) بدل من قوله : «عَنْ أَرْبَعٍ» أي : عما في الحنتم ، وفي رواية النسائي : عن أربع ما ينبذ في الحنتم ، أو عن الانتباز فيه ، وهو بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة من فوق .

قال أبو هريرة : هي الجرار الخضر ، وقال ابن عمر : هي الجرار كلها ، وقال أنس بن مالك : جرار يؤتى بها من مصر مقيرات الأجواف .

وقالت عائشة رضي الله عنها : جرار حمر أعناقها في جنوبها يجلب فيها الخمر من مصر .

وقال ابن أبي ليلي : أفواهاها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف ، وكان ناس ينتبذون فيها ، وقال عطاء : هي جرار تعمل من طين وأدم وشعر ، وقال بعضهم : الحنتم ما طلي من الفخار بالحنتم المعمول بالزجاج وغيره ، وتفسير الصحابي أولى من غيره ؛ لأنه أعلم بالمراد .

(و) عما في (الدُّبَاءِ) أو عن الانتباز فيه ، وهو بضم المهملة وتشديد الموحدة وبالمد وقد تقصر وقد تكسر الدال وهو اليقطين [أي القرع] قَالَ النَّوَوِيُّ : المراد منه اليابس ، وهو جمع واحده دباءة بالمد ومن قصر قَالَ : دبابة .

وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ»، وَرَبَّمَا قَالَ: «الْمُقَيَّرِ» وَقَالَ: «أَحْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ»⁽¹⁾.

(و) عما في (النَّقِيرِ) أو عن الانتباز فيه، وهو بفتح النون وكسر القاف أصل النخلة ينقر فيتخذ منه وعاء (و) عما في (الْمُرْقَتِ) أو عن الانتباز فيه بالزاي والفاء ما طلي بالزفت.

(وَرَبَّمَا قَالَ) ابن عباس رضي الله عنهما: («الْمُقَيَّرِ») بدل المزفت وهو بالقاف والياء المثناة التحتية المشددة ما طلي بالقار، ويقال له: القير وهو نبت يحرق إذا يبس يطلى به السفن وغيرهما كما يطلى بالزفت. وفي مسند أبي داود الطيالسي بإسناد حسن عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أما الدباء، فإن أهل الطائف كانوا يأخذون القرع فيخرطون فيه العنب ثم يدفنونه حتى يهدر ثم يموت، وأما الحنتم فجرار كانت تحمل إلينا فيه الخمر، وأما النقير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم ينتبذون الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت، وأما المزفت فهذه الأوعية التي فيها الزفت هذا. قَالَ النَّوَوِيُّ: خصت هذه الأوعية بالنهي؛ لأنه يسرع إليه الإسكار فيها فيصير حراماً، وربما يشربه من لا يشعر بذلك ولا يطلع عليه بخلاف أسقية الأدم الغير المزفتة؛ لأنه إذا اشتد الشراب فيها شقها غالباً فيعلم به صاحبه فيجتنبه، ثم إن النهي المذكور كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ بما في صحيح مسلم من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في الأسقية فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً»، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والجمهور، وذهب طائفة منهم مالك وأحمد وإسحاق إلى أن النهي باق. قَالَ الْحَطَّابِيُّ: وهو مروي عن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا الحديث حين استفتي دليل على أنه يعتقد النهي ولم يبلغه التناسخ، والصواب الجزم بالإباحة لتصريح النسخ فافهم.

(وَقَالَ) أي النَّبِيُّ ﷺ: (أَحْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ) بفتح الهمزة (مَنْ) أي: الذين استقروا (وَرَاءَكُمْ) أي: خلفكم.

(1) أطرافه 87، 523، 1398، 3095، 3510، 4368، 4369، 6176، 7266، 7556

وروي من طريق ابن أبي شيبة من ورائكم بالكسر، وقد مرَّ وجهه، وقد تقدم

أخرجه مسلم في الإيمان باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين، رقم (17). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على وجوب الأربعة المأمور بها فيه، وترك الأربعة المنهي عنها فيه، والحض على ذلك بالحفظ والتبليغ، والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: قوله: «مَنْ الْوَفْدُ؟ أَوْ مَنْ الْقَوْمُ؟».

هذا شك من الراوي في أيهما قال عليه السلام هل القوم أو الوفد. وفي هذا دليل على صدقهم وتحرزهم في النقل؛ لأنه لما أن وقع له الشك أبدى ما كان عنده.

الوجه الثاني: فيه دليل على أن من السنة سؤال المقصود للقاصد عن نفسه حتى يعرفه، لأنه عليه السلام سأل عن هذه القبيلة حين قدمت عليه حتى عرفها.

الوجه الثالث: في هذا من الفقه أن ينزل كل إنسان منزلته، لأن سؤاله عليه السلام إنما كان لأجل هذا المعنى؛ لأنه عليه السلام قد نص على ذلك في غير هذا الحديث حيث قال: «أَنْزَلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ» فما نص عليه في هذا الحديث فعله فيما نحن بسبيله، فإذا لم يعرف الإنسان القادم عليه لم يتأت له أن ينزله منزلته. ولهذا كان الخلفاء رضوان الله عليهم إذا جلس أحد بلزائهم وهم في المسجد سألوهم: ما معك من القرآن؟ ولا ذاك إلا أن ينزلوه منزلته، لأن الفضل كان عندهم بحسب ما يكون عندهم من القرآن.

الوجه الرابع: قوله: (قالوا ربعة) فيه دليل على ما خص الله عز وجل به العرب من الفصاحة والبلاغة، لأنه لما أن سأله عليه الصلاة والسلام: من هم؟ لم يذكروا له أسماء أنفسهم ولا انتسبوا إلى آبائهم وأجدادهم، لأن ذلك يطول الكلام فيه، وقل أن تتأتى المعرفة بهم عن آخرهم كذلك فأضربوا عن ذلك وسموا القبيلة التي تحصل المقصود دون إطالة كلام إبلاغا في البيان وإيجازا في الاختصار.

الوجه الخامس: فيه دليل على جواز الإخبار بالكل عن البعض، لأن من قدم في هذا الوفد لم تكن قبيلة ربعة كلها وإنما كان بعضها فسموا البعض بالكل، وهذا مستعمل في السنة العرب كثيرا يسمون البعض بالكل والكل بالبعض وهذا من فصيح الكلام.

الوجه السادس: قوله ﷺ: قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ» مرحبا أي: صادفتم رحبا وسعة، وفيه دليل على التأنيس للوارد وذلك بشرط أن يكون ما يأنسوا به مطابقا لحال المتكلم، لئلا يدرك الوارد طمعا في المورد عليه فيما لا يقدر عليه، لأن الرحب والسعة التي أخبر بها عليه السلام للقادمين عليه كانت عنده حقيقة حسًا ومعنى.

الوجه السابع: فيه دليل على تسمية الوارد حين الكلام معه، لأنه عليه السلام قد سمي هذه القبيلة التي وردت عليه حين خاطبهم حيث قال: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ» على شك الراوي في أيهما قال عليه الصلاة والسلام، ولأن تسمية القادم زيادة له في التأنيس وإدخال السرور عليه، وفي إدخال السرور من الثواب ما قد علم، ولأنه قد يظن القادم أن الكلام مع غيره لأجل قلة أنسه بالمحل.

الوجه الثامن: قوله عليه السلام: «غَيْرَ حَرَايَا» أي: أنتم مسعوفون في كل مطلوباتكم، لأن =

أيضا ما يشعر بأن قوله من ورائكم يشمل الذين خلفوهم من قومهم ومن جاء من

من لم يخز فقد أجيب وأسعف، لأن نفي الشيء يوجب ضده.

الوجه التاسع: قوله عليه السلام: «وَلَا تَدَامَى» هذا إخبار لهم بالمسرة في الأجل، لأن الندامة في الغالب لا تكون إلا في العاقبة، لأن حب الإنسان في الشيء أولا قد يخفى عليه لأجل حبه فيه فائدة ما ترك من أجله فقد تبين له بعد حصول المراد فائدة ما ترك فيندم عليه أو يسر، فأخبرهم عليه السلام بالخير عاجلا وآجلا، فلا يزال الخير لهم والفرح متصلا، وكذلك هو أبدا كل من قصد جهة من جهة الحق سبحانه حصل له الفرح والفرح عاجلا، لأن النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ شَيْئًا لِلَّهِ عَوَّضَهُ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ» فكل من ترك جهة لله فهو قاصد لأخرى بدلا منها، فالوعد الجميل خير، وإنما يكون الندم والحزن والخسران في غير هذه الجهة المباركة.

الوجه العاشر: فيه دليل لأهل الصوفية في عملهم على ترك ما سواه وإقبالهم به عليه، إذ أن ذلك ينال به حسن الحال في الحال والمآل.

الوجه الحادي عشر: قولهم: يَا رَسُولَ اللَّهِ فيه دليل على أن هذا الوفد كانوا مؤمنين حين قدومهم، لأنه لو كانوا غير مؤمنين حين قدومهم لم يكونوا ليذكروا هذا الاسم ولذكروا غيره من الأسماء.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل على التأدب والاحترام مع أهل العلم والفضل والصلاح والخير، وأن ينادوا بأحب أسمائهم إليهم لأنهم نادوا النَّبِيَّ ﷺ بأحب أسمائه إليه وأعلاها، وذلك من التأدب منهم معه والاحترام له.

الوجه الثالث عشر: قولهم: إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

هذا الشهر هو رجب الفرد شهر الله الأصم. وفيه دليل على تعظيم هذا الشهر وفضله، إذ أن الله عز وجل جعل له حرمة منذ كان في الجاهلية وفي الإسلام.

الوجه الرابع عشر: فيه دليل على عظم قدرة الله عز وجل، لأن الجاهلية قد عظمت هذا الشهر ولم تدر لماذا عظمته إلا أن ذلك وقع في نفوسها ففعلته، والمؤمنون عظموه لأجل إعلامهم بحرمة، فأيد القدر ما شاء كيف شاء مرة بواسطة ومرة بغير واسطة.

الوجه الخامس عشر: فيه دليل على لطف الله تعالى بجميع خلقه ورأفته بهم كانوا مؤمنين أو كافرين، لأن إلهام الجاهلية لتعظيم هذا الشهر حتى يرفعوا فيه القتال ويسلكوا فيه السبيل حيث شاؤوا آمنين لا يعترض أحد أحدا، لطف منه عز وجل ورحمة بهم في هذه الدار.

الوجه السادس عشر: فيه دليل على أن كل من جعل الله فيه سرا من الخير وألهم أحد إلى تعظيمه وحرمة، عادت عليه بركته وإن كان لا يعرف حقه، لأن الله عز وجل قد حرم هذا الشهر وجعل له حرمة يوم خلق السموات والأرض، فلما ألهم هؤلاء تعظيمه مع كونهم جاهلين بحرمة عادت عليهم البركات التي أشرنا إليها.

الوجه السابع عشر: قولهم: بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ.

أي أن هؤلاء الكفار يقطعون بينهم وبين النَّبِيِّ ﷺ فلا يستطيعون المحيي إليه بسببهم إلا في الشهر الفرد الذي يرتفع فيه القتال. وفيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق =

بعدهم من الأولاد والأخلاف.

واجبا كان أو مندوبا، لأنهم ذكروا العذر الذي يمتنعون بسببه من المجيء إليه وبينوه.
الثامن عشر: في هذا دليل لما قدمناه من أن هذا الوفد كانوا مؤمنين لأنهم سمووا مضر كفارا، فلو كانوا غير مؤمنين لما سموهم كفارا.

التاسع عشر: فيه دليل على أن التوفيق تخصيص بالقدرة ولا يؤثر فيه قرب النسب ولا قرب المكان ولا قرب الزمان، لأن قبيلة مضر أقرب فمنعوا، وقبيلة ربيعة أبعد فأسعدوا، ولهذا قال ابن الجوزي رحمه الله: لو كان الظفر بالهياكل والصور ما ظفر بالسعادة بلال الحبشي وحرم أبو لهب القرشي.

الوجه العشرون: قولهم: فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلٍ، أي قطع لا نسخ بعده ولا تأويل، وذلك حذرا منهم لئلا يحتاجوا في أثناء السنة للسؤال أيضا والتعليم فلا يجدون سبيلا إليه لأجل العذر الذي كان لديهم، وفيه دليل على طلب الإيجاز في التعليم مع حصول الفائدة فيه وهو من الفقه والتيسر.

الوجه الحادي والعشرون: قولهم: نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا فيه دليل على جواز النيابة في العلم.
الوجه الثاني والعشرون: قولهم: وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ فيه دليل على أنه يبدأ أولا في السؤال عن أمر بما هو الأكّد والأهم، لأنهم سألوا أولا عن الأمر الذي يدخلون به الجنة وهو الأهم، ثم بعد ذلك سألوا عن غيره.

الوجه الثالث والعشرون: فيه دليل على أن الأعمال هي الموجبة لدخول الجنة، ولا يظن ظان أن هذا معارض لقوله عليه السلام: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ الْجَنَّةَ» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ» لأنهما لا يتنافيان ولا تعارض بينهما، والجمع بينهما أن يقال: الحديث الذي نحن بسبيله خطاب للعوام؛ لأنه مقتضى الحكمة وعادة الله تعالى أبدا إنما يخاطبهم بما تقتضيه الحكمة، والقرآن بذلك ملآن، فمن ذلك قوله تعالى: «ادْخُلُوا الْجَنَّةَ يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» [النحل: 32] إلى غير ذلك من قوله تعالى: «يَمَّا عَمِلْتُمْ» بَمَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ «وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ» «يَمَّا أَسْلَفْتُمْ» يَمَّا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ إلى غير ذلك وهو كثير. والخطاب في الحديث الآخر لأهل الخصوص وهم المنهمكون في التوحيد والمحققون بالقدرة، فلر قيل: لمن يتحقق بالقدرة هذا الحديث لأدى بهم الأمر إلى ترك مقتضى الحكمة، وترك العمل بمقتضى الحكمة كفر بإجماع، وإن اعتمد على القدرة والعمل بمقتضى الحكمة وإن جهلت القدرة إيمان محض، ويدخل بذلك في ضمن قوله تعالى: «لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ» [يونس: 2] والنهاية هي الجمع بين مقتضى الحكمة بتصحیح العمل وإجلال القدرة بتفويض الأمر لها. ولهذا قال بعض الفضلاء: اعمل عمل من لا يرى خلاصا إلا بالعمل، وتوكل توكل من لا يرى خلاصا إلا بالتوكل، تحضيضا منه على قدم النهاية وتنبهها لها، ولأجل العمل على هذه الصفة أثنى عز وجل في كتابه على يعقوب عليه السلام حيث قال: «وَلَقَدْ لَدُوْا عَلِيٍّ لِّمَا عَلَّقْنَاهُ» [يوسف: 68] لأنه جمع بين الحقيقة والشرعية، وسأذكر ذلك وأبينه في موضعه من داخل الكتاب إن شاء الله تعالى.

الوجه الرابع والعشرون: قوله: وَسَأَلُوا عَنِ الْأُشْرِيِّ.

وفي الحديث فوائد: منها: وفادة الرؤساء إلى الأئمة عند الأمور المهمة،

الأشربة في اللغة: تطلق على كل شراب عدا المحرم؛ لأن المحرم عندهم يسمى بالخمير، والأشربة المعهودة عندهم هي ما كان من نقيع التمر ونقيع الزبيب وغير ذلك مما فيه مصلحة لهم. وفي سؤالهم عن الأشربة دليل على أنه بلغهم في بعضها تحريم أو نهى، لأنه لو لم يبلغهم في ذلك شيء لما سألوا عنها، وفيه زيادة دليل لما قدمناه من أنهم كانوا مؤمنين قبل قدومهم. الوجه الخامس والعشرون: قوله: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ فيه دليل على أن الجواب لا يكون إلا بعد تمام الخطاب، لأنه عليه السلام لم يجاوبهم حتى آتموا جميع سؤالهم. الوجه السادس والعشرون: فيه دليل على أن الفصيح من الكلام الإجمال أولا ثم التفسير للإجمال بعده، لأنه عليه السلام أجمل لهم أولا ثم بعد ذلك فسر ما أجمل. والحكمة في ذلك أنه عند الإخبار بالإجمال يحصل للنفس المعرفة بغاية المذكور، ثم تبقى متشوفة إلى معرفة معناه، فيكون ذلك أوقع في النفس وأعظم في الفائدة. الوجه السابع والعشرون: قوله: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ. فيه دليل على أنه يبدأ من الجواب بما هو الأهم والأكد، لأنه عليه السلام بدأ أولا بالأصل الذي هو الإيمان ثم بعد ذلك أجاب عن الغير.

الوجه الثامن والعشرون: فيه دليل لقول من يقول بأن الكفار ليسوا بمخاطبين بفروع الشريعة، لأنه عليه السلام لم ينص على الأعمال حتى أثبت الإيمان. الوجه التاسع والعشرون: قوله: «أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟» فيه دليل على استفهام العالم للمتعلم عما يريد إلقاءه إليه، لأنه عليه السلام استفهم عن حقيقة فهمهم في الإيمان ثم بعد ذلك بينه لهم.

الوجه الثلاثون: قوله: قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فيه دليل على التأدب والاحترام مع أهل الفضل والدين، لأنهم التزموا الأدب بين يدي النَّبِيِّ ﷺ فردوا الأمر إليه فيما استفهم عنه تأدبا واحتراما منهم له. والحكمة في ردهم الأمر إليه من وجوه:

الأول: التأدب كما تقدم.

الثاني: أن سمعهم منه تحقيق وتثبيت لما كان عندهم.

الثالث: خيفة التوقع لثلا يكون زاد في الأمر شيء أو نقص، لأن الله عز وجل يحدث من أمره ما شاء بالزيادة والنقص، وهذا الوجه قد انقطع بانتقال الشارع عليه السلام، والوجهان الأولان باقيان لأن عليهما موجودة.

الوجه الواحد والثلاثون: في هذا دليل لما قدمناه من أن هذا الوفد كانوا مؤمنين، لأنهم التزموا الأدب بين يدي النَّبِيِّ ﷺ واحترموه غاية الاحترام.

وذلك مثل ما التزم الصحابة رضي الله عنهم من التأدب والاحترام حين قال لهم ﷺ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا أَيْ شَهْرٌ هَذَا أَيْ يَوْمٌ هَذَا» فقالوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وقد أقرؤا في هذا اللفظ لله بالوحدانية، وله ﷺ بالرسالة.

الوجه الثاني والثلاثون: قوله: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فيه دليل لمن =

ومنها: جواز أخذ الأجرة على التعليم على ما قاله ابن التين، ومنها: استعانة

يقول بأن أول الواجبات الإيمان دون نظر ولا استدلال، لأنه عليه السلام لما أن ذكر لهم الإيمان لم يذكر لهم بعده نظرًا ولا استدلالًا.

الوجه الثالث والثلاثون: فيه دليل على جواز الجواب بأكثر مما سئل عنه، بل يلزم ذلك إذا كان هو الأصل الذي عليه يتقرر الجواب وبعد صحته يتقرر السؤال، لأنهم إنما سألوه عن الأفعال التي توجب لهم الجنة فأجابهم عليه السلام عن الأفعال والاعتقاد. وهذا مثل قوله ﷺ حين سئل عن ماء البحر فقال: «هُوَ الظَّهْرُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»، فأجاب بأكثر مما سئل عنه لأن الحاجة دعت إليه.

الوجه الرابع والثلاثون: قوله: «وَأَقَامُ الصَّلَاةَ، وَلِإِنَاءِ الزَّكَاةَ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ» فيه دليل على أن الفروع لا تترتب على الأصول إلا بعد تحققها، لأنه ﷺ لم يذكر لهم فروع الإيمان حتى تحقق منهم به، وإن كان ما تقدم له من قرائن الحال يقتضي أنهم مؤمنون كما ذكرنا لكن لم يقتنع بذلك حتى كان بالمشاهدة والتعليم.

الوجه الخامس والثلاثون: قد اختلف العلماء في ترك النبي ﷺ ذكر الحج هنا:

- فمن قائل يقول إنما سكنت عن الحج لعلم الناس به من كثرة شهرته، وهذا ليس بالجيد؛ لأنه يلزم على ذلك أن لا يذكر الصلاة من باب أولى، لأن الصلاة تتكرر في اليوم خمس مرات وذلك أعظم ما يكون من الشهرة، والحج إنما هو مرة في السنة فقد لا يعرف ولا يعهد سيما أول الإسلام.

- ومن قائل يقول إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض بعد، وهذا لا بأس به، لكن بقي عليه شيء وهو أن هذا الوفد قد اختلف في قدومه، فقليل: كان قدومه سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة تسع. فعلى القول بأن قدومه سنة خمس أو سبع فهذا التوجيه صحيح، لأن الحج لم يكن فرض بعد، وعلى القول بأن قدومه كان سنة تسع فيبطل التوجيه بذلك مرة واحدة.

ويظهر لي في هذا أنه إن كان القدوم سنة خمس أو سبع فالتوجيه ما قاله هذا القائل من أن الحج لم يكن فرض بعد، وإن كان قدومه سنة تسع فالتوجيه الذي لا خفاء فيه هو أنه إنما سكنت عن الحج، لأن الله عز وجل لم يفرضه إلا مع الاستطاعة، وهؤلاء ليس لهم استطاعة؛ لأن العدو قد حال بينهم وبين البيت وهم كفار مضر، فكيف يذكر لهم الحج وهم قد نصوا له أولاً على العلة التي هي موجبة لسقوطه عنهم، فيكون تكليف ما لا يطاق وذلك ممنوع في هذه الشريعة السمحة.

ثم انظر إلى ما يؤيد هذا ويوضحه وهو أنه لما أن ذكروا له أنهم في المضاربة مع أعدائهم، والمضاربة إذا كانت فللغالب الغنيمة، فأضرب لهم عن ما لا يجب عليهم وهو الحج لأجل العذر الذي ذكروا له، ونص لهم على الخمس الذي لم ينص لغيرهم عليه لأجل علمه بأنهم محتاجون إلى ذلك لأجل أن الغنيمة في ضمن القتال كما تقدم.

الوجه السادس والثلاثون: في هذا دليل على أن يخبر كل إنسان بما هو واجب عليه في وقته ولا يلزم غير ذلك، لأنه عليه السلام ذكر لهم ما هو الواجب عليهم في وقته وترك ما عداه وإن كان يلزمهم بعد ذلك. ولأجل هذا قال بعض العلماء في معنى قوله ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ قَرْضٌ» =

42 - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ⁽¹⁾، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى

العالم في تفهيم الحاضرين والفهم عنهم كما فعله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وقيل : هو أصل في اتخاذ المحدث المُسْتَمْلِي ، ومنها : استحباب قول مرحبًا للزوار وقد مرَّ ، ومنها : أنه ينبغي أن يحث العالم الناس على تبليغ العلم ، ومنها : أن الترجمة والفتوى تقبل من واحد بخلاف الشهادة ، ومنها : وجوب الخمس في الغنيمة قلَّت أم كثرت وإن لم يكن الإمام في السرية الغازية ، ومنها : أنه لا عيب على الطالب للعلوم أو المستفتي أن يقول للعالم أوضح لي الجواب ونحو هذه العبارة ، ومنها : ندب العالم إلى إكرام الفاضل ، ومنها : أن الثناء على الإنسان في وجهه لا يكره إذا لم يخف فيه بإعجاب ، ومنها : أن الإيمان والإسلام بمعنى واحد ؛ لأنه فسر الإسلام فيما مضى بما فسر الإيمان ها هنا ، وقد تقدم الإشارة إليه فيما مضى ، ومنها : أن الأعمال الصالحة إذا قبلت يدخل بها صاحبها الجنة ، ومنها : أن يبدأ بالسؤال عن الأهم ، ومنها : العذر عند العجز عن توفية الحق واجبًا أو مندوبًا ، ومنها : تحريض العالم للناس أن يحفظوا العلم .

42 - بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى

(باب) بالإضافة إلى كلمة (مَا جَاءَ) في الحديث من (أَنَّ) بفتح الهمزة بتقدير من البيانية.

(الْأَعْمَالُ) وفي رواية العمل (بِالنِّيَّةِ) أي : كاملة يثاب عليها بها على ما ذهب إليه الحنفية ، أو معتبرة وصحيحة بها على ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة ، وقد مر تفصيلًا في أول الكتاب ، وسيأتي نوع تفصيل في حديث الباب .
(وَالْحِسْبَةُ) بكسر الحاء وسكون السين المهملتين اسم من الاحتساب وهو

⁼ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ قالوا : المراد به تعلم ما هو واجب عليه في وقته .
(1) يعني بذلك ثوابها ، المعنى أن الإمام البُخَارِيَّ يريد بهذا الباب أن ثواب الأعمال بالنية كما هو رأي السادة الحنفية - شكر الله سعيهم - فإنهم قالوا : إن الثواب منوط بحسن النية ، ولا يثاب الرجل على عمل بدونه ، وهو الذي أراد الإمام البُخَارِيَّ ههنا ، ولذا فسر النية بالحسبة ، ولله در الحنفية إذ فرقوا في الأعمال فقالوا : الأعمال التي هي عبادة محضة لا تصح بدون النية ؛ لأن الأجر هو المقصود منها ، والأعمال التي فيها معنى آخر أيضًا غير التعبد تصح بدون النية كالوضوء وغيره ، ألا ترى أن الوقف والعقوت وغيرهما تصح من الكافر ولا نية له أصلاً وسيأتي =

الإخلاص والجمع حَسَب، ويقال: احتسبت بكذا أجراً عند الله تَعَالَى أي: اعتدته ناوياً وجه الله تَعَالَى، ومنه قوله ﷺ: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»، وفي حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «احتسبوا أعمالكم فإن من احتسب عمله كتب له أجر عمله، وأجر حسبه»، وقال الجوهري: يقال: احتسبت بكذا أجراً عند الله تَعَالَى والاسم الحسبة بالكسر وهي الأجر، وقيل: المراد بالحسبة طلب الثواب، وقال محمود العَيْنِيُّ: لم يقل أحد من أهل اللغة إن الحسبة طلب الثواب، نعم فسر الجوهري بالأجر وهو الثواب على أنه لا يفسر به في كل موضع، ألا ترى إلى حديث عمر رضي الله عنه فإن فيه وأجر حسبه، وإلا لكان معناه وأجر أجره، ولا معنى له، وإنما المعنى هنا له أجر عمله وأجر احتسابه عمله وهو إخلاصه فيه، أو المعنى من اعتد عمله ناوياً به وجه الله تَعَالَى كتب له أجر عمله وأجر نيته فافهم.

(وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى) اعلم أن هذا القول من حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقوله: «والحسبة» ليس من لفظ الحديث أصلاً لا من هذا الحديث ولا من غيره، وإنما أخذه من لفظ يحتسبها في حديث أبي مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي ذكره في

شيء من ذلك في (باب التعاون في المسجد). قال الحافظ: «المراد بالحسبة طلب الثواب». وأيد الإمام البُخَارِيُّ مراده بالآية بقوله: «شاكلته» نيته، بقوله ﷺ: «نفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة» ولذا ذكره في الترجمة تنبيهاً على مقصده، ثم ذكره في الروايات حجة وإثباتاً لمرامه، ولا يمكن أن يراد في هذا الباب صحة الأعمال لحديث النفقة، أفترى من أنفق على أهله رياءً وفخراً أفلا تسقط عنه النفقة الواجبة؟ وأما اختلاف العلماء في صحة الأعمال على النية فمعزل عن هذا الباب يشير إليه الإمام البُخَارِيُّ في مواضعها، فإن الإمام ذكر حديث الأعمال بالنيات في سبعة مواضع من «صحيحه»: أولها: في مبدأ الكتاب للتنبيه على تصحيح النية في بدء الأعمال لا سيما في بدء الأعمال، لا سيما في بدء كتاب «البخاري»؛ والثاني: ههنا تنبيهاً على أن مناط الثواب على النية فكم من أعمال حسنة يبطل أجرها بفساد النية؛ والثالث: في كتاب العتق في (باب الخطأ والنسيان في العتاقة) فهذا من باب صحة الأعمال، والرابع: في الهجرة؛ والخامس: في النكاح؛ وهذان أيضاً من باب الحسبة؛ والسادس: في النذور في (باب النية في الإيمان) وهذا من باب صحة الأعمال؛ والسابع: في ترك الحيل، فيظهر من النظر في هذه المواضع كلها أن المصنف يستدل بها تارة على الحسبة وأخرى على صحة الأعمال، وأراد ههنا الحسبة وإليه أشار الشيخ، قال العيني: المناسبة بين البابين من حيث إن المذكور في الباب الأول هو الأعمال التي يدخل بها العبد الجنة، ولا يكون العمل عملاً إلا بالنية والإخلاص، فلذا ذكر هذا الباب عقب الباب المذكور، انتهى.

فَدَخَلَ فِيهِ الْإِيمَانُ، وَالْوُضُوءُ،

هذا الباب، وكان الظاهر أن يقول باب ما جاء أن الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى والحسبة، لكن لما كان لفظ الحسبة من الاحتساب وهو الإخلاص، كان ذكره عقيب النية أمس من ذكره عقيب قوله: «ولكل امرئ ما نوى» لأن النية إنما تعتبر إذا كانت خالصة، على أنه عقد هذا الباب على ثلاث تراجم:

الأولى: هي أن الأعمال بالنية، واستدل عليه بحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثانية: هي: «أن الأعمال بالحسبة»، واستدل عليه بحديث أبي مسعود رضي الله عنه.

الثالثة: «ولكل امرئ ما نوى» واستدل عليه بحديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي: بمعناه، وإن كان حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدل عليه أيضًا صريحًا، إذ فرق بين مصاحبة الشيء وملاحظته، ثم وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق هو الأعمال التي يدخل بها العبد الجنة، ولا يعتبر العمل إلا بالنية والإخلاص، فلذلك ذكر هذا الباب عقيب ذلك الباب. والمقصود من هذا الباب هو الرد على المرجئة القائلين بأن الإيمان هو الإقرار باللسان دون اعتقاد القلب.

(فَدَخَلَ) هذا قول البُخَارِيِّ لا من تنمة ما جاء، وقد صرح به في رواية ابن عساكر فقال: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَي: البُخَارِيُّ فَدَخَلَ إلخ والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إذا كان الأعمال بالنية على أن يكون الألف واللام للاستغراق فدخل (فيه) أي: في الكلام المتقدم.

(الْإِيمَانُ) أي: على ما ذهب إليه المؤلف رحمة الله من أن الإيمان عمل، وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب من معرفة الله تَعَالَى وخشيته ومحبه؛ لأن النية تميز العمل لله عَنِ العمل لغيره رياء، وتميز مراتب الأعمال كالفرض عَنِ الندب وتميز العبادة عَنِ العادة كالصوم عَنِ الحمية.

(و) كذا دخل فيه (الْوُضُوءُ) على مذهبه وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد وعامة أصحاب الحديث، وعند إمامنا الأعظم وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم لا يدخل فيه؛ لأن الوضوء ليس عبادة مستقلة وإنما هي وسيلة إلى الصلاة، والنقض بالتيمم بأنه وسيلة أيضًا، وقد اشترط الحنفية فيه

وَالصَّلَاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ،

النية مدفوع بأنه طهارة ضعيفة؛ لأنه لا يصح إلا عند العجز عن الماء فيحتاج إلى تقويتها بالنية، وبأن الماء خلق مطهرًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: 48] بخلاف التراب فكان التطهر به تعبدًا محضًا فاحتاج إلى نية، على أن التيمم ينبئ لغة عن القصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء. فإن قيل: في الوضوء مسح والمسح لم يعقل مطهرًا كالغسل، فيحتاج إلى النية؛ لأنه تعبد محض

أجيب: بأن مسح الرأس ملحق بالغسل لقيامه مقامه وانتقاله إليه بضرب من الحرج.

(و) كذا دخل فيه (الصَّلَاةُ) ولا خلاف أنها لا تجوز إلا بالنية، ولا يفصل بينهما وبين التحريمة بعمل، ولا معتبر بالنية المتأخرة عنها خلافًا للكرخي فإنه يجوز الصلاة بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله فقيل: إلى انتهاء الشاء، وقيل إلى التعوذ، وقيل إلى الركوع، وقيل إلى أن يرفع رأسه من الركوع، وأما الذكر باللسان فلا معتبر به في جواز الصلاة، لكنه حسن لاجتماع عزمته وسائر أبحاثها مستوفى في الفروع.

(و) كذا دخل فيه (الزَّكَاةُ) وفيها تفصيل وهو أن صاحب النصاب الحولي إذا دفع زكاته إلى مستحقها لا يجوز له ذلك إلا بنية مقارنة للأداء، أو عند عزل ما وجب منها تيسيرًا له، وأما إذا كان له دين على فقير فأبرأه عنه سقط زكاته عنه نوى به الزكاة أو لا، ولو ذهب دينه على فقير ونوى عن زكاة دين آخر على رجل آخر، أو نوى عن زكاة عين له لا يصح، ولو غلب الخوارج على بلدة فأخذوا الزكاة سقطت عن أرباب الأموال بخلاف العشر فإن للإمام أن يأخذها ثانيًا؛ لأن التقصير هنا من جهة صاحب المال حيث مر بهم، وهناك التقصير من الإمام حيث قصر فيهم، وقالت الشافعية: السلطان إذا أخذ الزكاة فإنها تسقط ولو لم ينو صاحب المال؛ لأن السلطان قائم مقامه، وقال محمود العيني: كان ينبغي على أصلهم أن لا تسقط إلا بالنية منه؛ لأن السلطان قائم مقامه في دفعها للمستحقين لا في النية، ولا حرج في اشتراط النية عند أخذ السلطان.

(و) كذا (الْحَجُّ) ولا خلاف في أنه لا يجوز إلا بالنية، فإن قلت: قَالَ

وَالصَّوْمُ، وَالْأَحْكَامُ،

الشافعي: إذا نوى الحج عن غيره ينصرف إلى حج نفسه، ويجزيه عن فرضه، وقد ترك العمل بعموم الحديث. فالجواب: أن الشافعي أخرجه من عموم الحديث بحديث شبرمة الذي رواه أبو داود بالسند المتصل إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَبِيكَ عَنْ شَبْرَمَةَ، قَالَ: «مَنْ شَبْرَمَةُ؟» قَالَ: أَخٌ لَهُ أَوْ قَرِيبٌ لَهُ، قَالَ: «حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «حَجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حَجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ» وفي رواية البيهقي: فاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شبرمة، وفي رواية له أيضًا هذه عنك، وحج عن شبرمة، قالوا فهم من هذا الحديث أنه لا بد من تقديم فرض نفسه وهو قول ابن عباس والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، واحتجت الحنفية بما رواه البُخَارِيُّ ومسلم رحمهما الله: أن امرأة من خثعم، قالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الحج، وإنه شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة أفأحج عنه؟ قَالَ: «نعم، حجي عن أبيك» من غير استفسار، بل حججت أم لا، وهذا أصح من حديث شبرمة.

(و) كذا (الصَّوْمُ) وفيه خلاف فمذهب عطاء ومجاهد وزفر أن الصحيح المقيم في رمضان لا يحتاج إلى نية؛ لأنه لا يصح في رمضان النفل فلا حاجة إلى التمييز بالنية، وعند الأئمة الأربعة لا بد من النية، غير أن تعيين الرضائية ليس بشرط عند الحنفية، حتى لو صام رمضان بنية قضاء أو نذر عليه أو تطوع أنه يجزئ عن فرض رمضان، وتقديم الحج على الصوم بناء على ما ورد عنده في حديث: «بني الإسلام على خمس» وقد تقدم.

(و) كذا (الأَحْكَامُ) من المعاملات والمناكحات والجراحات، إذ يشترط في كلها القصد، فلو سبق لسانه بغير قصد إلى بعت أو وهبت أو نكحت أو طلقت، لكان لغواً لانتفاء القصد إليه، كأن دعا زوجته بعد طهرها من الحيض إلى فراشه وأراد أن يقول أنت طاهر فسبق لسانه وقال: أنت الآن طالق هكذا، قالوا، وفيه نظر فانظر إلى ما قاله محمود العيني ثم إنه قد أفاد العلامة الكرمانى أن الصور التي اختلف فيها في أنها يشترط فيها أو لا. فمن اشترط النية فيها فلا نقض بها على هذا الحكم العام، ومن لم يشترط خصص هذا الحكم العام بهذه الصور بالدلائل الدالة على التخصيص، وعليه بيان المخصصات فافهم.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84] عَلَى نَيْتِهِ. وَنَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا صَدَقَةٌ. وَقَالَ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ».

(وَقَالَ) أَي: (اللَّهُ تَعَالَى) كما في رواية، أو عز وجل كما في رواية أخرى. ﴿قُلْ كُلُّ﴾ وفي رواية قل كل أي كل أحد ﴿يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ (أَي: (عَلَى نَيْتِهِ) وهو مروى عن الحسن البصري ومعاوية بن قرة المزني وقتادة، وحذف المؤلف منه حرف التفسير. وقال الليث: الشاكلة من الأمور ما وافق فاعله، والمعنى أن كل أحد يعمل على طريقته التي تشاكل أخلاقه، فالكافر يعمل ما يشبه طريقته من الإعراض عند النعمة واليأس عند الشدة، والمؤمن يفعل ما يشبه طريقته من الشكر عند الرخاء والصبر عند البلاء، ويدل عليه قوله تَعَالَى: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 84] أَي: أسد مذهباً وطريقة. وقال الزجاج: على شاكلته على طريقته ومذهبه ونقل ذلك عَنْ مجاهد أيضاً، ومن هذا أخذ الزمخشري وقال: أي على مذهبه وطريقته التي تشاكل حاله في الهدى والضلالة، وهو قريب من تفسير الليث كما لا يخفى، ثم إن هذا القول إما جملة حالية بتقدير محذوف، وهو أن يقال: كيف لا يدخل الإيمان وأخواته التي ذكرت في قوله: الأعمال بالنية، والحال أن الله تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾.

أو معطوف على محذوف تقديره فدخل الإيمان إلى آخره؛ لأنه عليه السلام قَالَ: «الأعمال بالنية»، وقال تَعَالَى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾.

(نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ) أَي: ما ينفقه على زوجته وولده ومن يجب إنفاقه عليه، وفي نسخة بدون الواو، وهو مبتدأ.

(يَحْتَسِبُهَا) أَي: حال كونه يريد بها وجه الله تَعَالَى، وهو حال متوسطة بين المبتدأ والخبر الذي هو قوله: (صَدَقَةٌ) أَي: كالصدقة في كونها مأجوراً عليها ومثاباً بها.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) يوم فتح مكة في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لا هجرة بعد الفتح».

(«وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ») وإذا استنفرتهم فانفروا، وقد أخرج المؤلف قطعة منه معلقاً وأخرجه بتمامه مسنداً في الحج والجهاد، والجزية، والمعنى أن تحصيل

54 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى،

الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة شرفها الله تعالى، ولكن حصلوه في جهاد ونية وصالحة، ففيه الحث على نية الخير مطلقاً، وأنه يثاب على النية، وقوله: (جهاد) مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: ولكن طلب الخير جهاد ونية. والمقصود من ذكر هذه الأقوال بعد قوله: فدخل فيه الإيمان إلخ تقويته بما يناسب كلاً من التراجع الثلاث على الترتيب، فقوله، وقال تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكْلِهِ﴾ لقوله: «إِنَّ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، وقوله: «ونفقة الرجل» إلخ لقوله والحسبة، وقوله: وقال النبي ﷺ ولكن جهاد ونية لقوله: «ولكل امرئ ما نوى» ثم استدل على تلك التراجع بالأحاديث فقال:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميمين واللام هو القعنبى، روى عنه الشيوخ الخمسة، قَالَ مَالِكُ: إنه خير أهل الأرض، ومر في باب من الدين الفرار من الفتن.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حدثنا (مَالِكٌ) هو إمام الأئمة (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاري (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) ابن الحارث التيمي (عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ) الليثي (عَنْ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ») هكذا ورد في هذه الرواية بدون إنما وإفراد النية، والتقدير: أن كل عمل كامل مثاب عليه بالنية أو معتبر صحيح بها، والأول أولى؛ لأنه ينطبق على المذاهب الأربعة وهو الذي يطرد، فإن كثيراً من الأعمال تصح وتعتبر شرعاً بدونها وأنه يلزم من انتفاء الصحة انتفاء الثواب دون العكس، وقد سبق تفصيله فيما سبق.

(وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى) أي: الذي نواه إذا كان المحل قابلاً، وأما إذا لم يكن قابلاً، كمن صام رمضان بنية القضاء، أو النذر، أو النفل ليس له ما نوى؛ إذ لا يقع قضاء ولا نذراً ولا نفلاً، بل يقع من فرض رمضان لعدم قابلية المحل، ذكر هذه الجملة تأكيداً للأولى تنبيهاً على شرف الإخلاص وتحذيراً من الرياء المانع من الإخلاص.

فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»⁽¹⁾.

(فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) نية وقصدًا، (فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ) حكمًا وشرعًا كذا ذكره ابن دقيق العيد، فلا يرد أن الشرط والجزاء متحدان، وتأوله بعضهم على إرادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم، وقد يكون للتحقير، فمن الأول قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [الواقعة: 10]، وقوله ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، ومن الثاني قوله عليه السلام: (وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا) وفي رواية دنيا (يُصِيبُهَا) أي: يحصلها ويجدها وهو في موضع جر على أنها صفة لدنيا.

(أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ) أي: إلى ما ذكر من الدنيا أو المرأة ولا نصيب له في الآخرة، قيل: وأما من قصد بهجرته مفارقة دار الكفر وتزويج المرأة معًا، فإنه يثاب على قصده الهجرة لكن دون ثواب من أخلص، وذكر المرأة بعد ذكر الدنيا تخصيص بعد التعميم؛ لأنها وإن كانت نكرة لا تعم في الإثبات لكنها في سياق الشرط فتعم على ما قيل، وإنما خصت بعد دخولها في الدنيا للاهتمام، ونكتة الاهتمام هي الزيادة في التحذير؛ لأن الافتتان بها أشد، وإنما وقع الذم هنا على مباح ولا ذم فيه ولا صلاح؛ لأن فاعله أبطن خلاف ما أظهر، إذ خروجه في الظاهر ليس لطلب الدنيا، بل لطلب فضيلة الهجرة، وسائر نكت هذا الحديث قد ذكرت في أول الكتاب فلا نعيدها لكن نذكر سبب ورود هذا الحديث، وإن هو قد سبق أيضًا وهو ما رواه الطبراني في المعجم الكبير بإسناد رجاله ثقات من رواية الأعمش عن أبي وائل، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ فِينَا رَجُلٌ خَطَبَ امْرَأَةً يَقَالُ لَهَا: أُمِّ قَيْسٍ فَأَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ حَتَّى يَهَاجِرَ، فَهَاجَرَ فَتَزَوَّجَهَا قَالَ: فَكُنَّا نَسْمِيهِ مَهَاجِرَ أُمِّ قَيْسٍ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ابْنَ دَحِيَّةٍ أَنَّ اسْمَ الْمَرْأَةِ قَيْلَةَ، وَأَمَّا الرَّجُلُ فَلَمْ يَسْمِهِ أَحَدٌ مِمَّنْ صَنَفَ فِي الصَّحَابَةِ فِيمَا رَأَيْنَاهُ.

فائدة:

قَالَ التِّيمِي: النِّيةُ أبلغُ من العملِ، ولهذا تقبلُ النِّيةُ بغيرِ عملٍ، فإذا نوى حسنةً فإنه يجزى عليها وإن لم يعمل، ولو عمل حسنةً بغيرِ نيةٍ لم يجازَ عليها، فإن قيل: قد روي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَتْ لَهُ وَاحِدَةٌ، وَمَنْ عَمَلَهَا كَتَبَتْ لَهُ عَشْرًا» وروي أيضًا أَنَّهُ قَالَ: «نيةُ المؤمنِ خيرٌ من عمله» فالنيةُ في الحديثِ الأولِ دونَ العملِ، وفي الثاني فوقَ العملِ وخيرٌ منه، فالجوابُ أَنَّ الحديثَ الأولَ يدلُّ على أَنَّ الهَمَّ بالحسنةِ إذا لم يعملها كان مقصّرًا بخلافِ العاملِ بعدَ الهَمِّ فاقْتَضَى تَقْصِيرَهُ الْاِقْتِصَارَ وَعَمَلَهُ الْإِضْعَافَ، وَأما الحديثُ الثاني فمعناه: أَنَّ تَخْلِيدَ اللَّهِ الْعَبْدَ فِي الْجَنَّةِ لَيْسَ لِعَمَلِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِنِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِعَمَلِهِ لَكَانَ خُلُودُهُ فِيهَا بِقَدَرِ مَدَةِ عَمَلِهِ أَوْ إِضْعَافِهِ إِلَّا أَنَّهُ جَازَاهُ بِنِيَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ نَاقِصًا أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ تَعَالَى أَبَدًا لَوْ بَقِيَ أَبَدًا، فَلَمَّا اخْتَرَمَتْهُ مَنِيَّتُهُ دُونَ نِيَّتِهِ جَازَاهُ عَلَيْهَا، وَكَذَا الْكَافِرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَجَازَى بِعَمَلِهِ لَمْ يَسْتَحِقْ التَّخْلِيدَ فِي النَّارِ إِلَّا بِقَدَرِ مَدَةِ كُفْرِهِ غَيْرَ أَنَّهُ نَوَى أَنْ يَقِيمَ عَلَى كُفْرِهِ أَبَدًا لَوْ بَقِيَ فَجَازَاهُ عَلَى نِيَّتِهِ.

وقيل: معناه أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي هُوَ النِّيةُ خَيْرٌ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي هُوَ الْعَمَلُ لِاسْتِحَالَةِ دُخُولِ الرِّبَاءِ فِيهَا، أَوْ أَنَّ النِّيةَ فَعَلَ الْقَلْبَ، وَفَعَلَ الْأَشْرَفُ أَشْرَفُ، أَوْ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الطَّاعَاتِ تَنْوِيرَ الْقَلْبِ وَتَنْوِيرَ الْقَلْبِ بِهَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهَا صِفَتُهُ، أَوْ أَنَّ نِيَّةَ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ الْكَافِرِ، إِذْ وَرَدَ ذَلِكَ حِينَ نَوَى مُسْلِمٌ بِنَاءَ قَنْطَرَةٍ فَسَبَقَ إِلَيْهَا كَافِرٌ فَتَأَوَّلَ هَذَا حُكْمَ النِّيةِ فِي الْحَسَنَةِ، وَأَمَّا حُكْمُهَا فِي السَّيِّئَةِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَعْاقَبُ عَلَيْهَا بِمَجْرَدِ النِّيةِ، وَاسْتَدْلُوا عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286] فَإِنَّ اللَّامَ لِلْخَيْرِ وَالنَّفْعِ، فَجِيءَ فِيهَا بِالْكَسْبِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَصَرُّفٍ وَزِيَادَةٍ تَعْمَلُ بِخِلَافٍ عَلَى فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلشَّرِّ وَالضَّرِّ جِيءَ فِيهَا بِالْاِكْتِسَابِ الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ مِنْ تَصَرُّفٍ وَزِيَادَةٍ تَعْمَلُ، وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ السَّيِّئَةَ أَيْضًا يَعْاقَبُ بِالتَّصْمِيمِ عَلَيْهَا، لَكِنْ لَا عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى لَوْ عَزَمَ أَحَدٌ عَلَى تَرْكِ صَلَاةٍ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً يَأْتِمُّ فِي الْحَالِ، وَيَعْاقَبُ عَلَى الْعَزْمِ لَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ أَنَّ بَنِيَّةَ الْحَسَنَةِ يَثَابُ النَّاقِصُ عَلَى الْحَسَنَةِ، وَبَنِيَّةُ السَّيِّئَةِ لَا يَعْاقَبُ عَلَيْهَا بَلْ عَلَى نِيَّتِهَا، وَقَدْ رَوَى أَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ عَنِ

55 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ،

النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْحَفْظَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: اكْتُبُوا لِعَبْدِي كَذَا وَكَذَا مِنْ الْأَجْرِ»، فيقولون ربنا لم نحفظ عنه ولا هو في صحفنا فيقول: إنه نواه، والحمد لله رب العالمين.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم وفي رواية الحجاج بن المنهال، وفي رواية حجاج بن المنهال هو أبو مُحَمَّد الأنماطي⁽¹⁾ السلمي مولا هم، سمع شعبة وغيره من الأعلام، وروى عنه مُحَمَّد بن يحيى الذهلي والبغوي، وإسماعيل القاضي، والبخاري وآخرون، اتفقوا على توثيقه، وكان رجلاً صالحاً، وكان تماراً يأخذ من كل دينار حبة فجاء خراساني موسر من أصحاب الحديث، فاشترى له أنماطاً، وأعطاه ثلاثين ديناراً، فقال له: ما هذه؟ قَالَ: سمسرتك، قَالَ: دنانيرك أهون علينا من هذا التراب هات من كل دينار حبة، فأخذ ديناراً وكسراً، قَالَ أحمد بن عبد الله: هو بصري ثقة، مات بالبصرة سنة ست عشرة أو سبع عشرة ومائتين، قال الشيخ قطب الدين: روى له الْبُخَارِيُّ وروى مسلم، والترمذي والنسائي، وابن ماجه عن رجل عنه، وقال المزي في تهذيبه: روى له الستة، والصواب أن البخاري ومسلماً، وأبا داود رووا عنه، والثلاثة الباقيين رووا له، وليس في الكتب الستة حجاج بن منهال غيره.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ) الأنصاري الكوفي، سمع جده لأمه عبد الله بن يزيد بن زيد الأنصاري والبراء بن عازب وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وروى عنه الأعمش وشعبة وغيرهما، قَالَ أحمد: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة بالكوفة وقاضيه، مات سنة ست عشرة ومائة، روى له الجماعة.

(قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ) بن زيد بن حصين الأنصاري الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة نسبة إلى أحد أجداده خطمة، هو صحابي سكن الكوفة وكان أميراً عليها، شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة، وشهد صفين والجمال والنهروان مع علي رضي الله عنه، وكان الشعبي كاتبه وكان من أفاضل

(1) الأنماطي: نسبة إلى بيع الأنماط جمع نمط وهو ضرب من البسط. [المؤلف].

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

الصحابة، وقيل: إن لأبيه يزيد صحبة، رُوي له عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سبعة وعشرون حديثاً، أخرج البُخَارِيُّ منها حديثين ومسلم أحدهما وأخرجاه له عن البراء، وأبي مسعود، وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، مات زمن ابن الزبير، وفي الصحابة عبد الله بن يزيد جماعة.

(عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البصري، شهد العقبة مع السبعين وكان أصغرهم وشهد أحداً، ثم الجمهور على أنه لم يشهد بديراً، وإنما سكنها، رُوي له عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة حديث وحديثان، اتفقا منها على تسعة وانفرد البُخَارِيُّ بحديث، ومسلم بسبعة، سكن الكوفة واستخلفه علي رضي الله عنه عليها عند خروجه إلى صفين، ومات به، وقيل: بالمدينة قبل الأربعين سنة إحدى وثلاثين، وقيل: سنة إحدى وأربعين، روى له الجماعة، وفي الصحابة أبو مسعود هذا وأبو مسعود الغفاري.

وفي لطائف هذا الإسناد أن فيه التحديث والإخبار والسماع والعنونة، ومنها أن رواه ما بين بصري وواسطي وكوفي، ومنها أن فيه رواية صحابي عَنْ صحابي، ومنها أنه وقع للبخاري عالياً خماسياً ولمسلم من جميع طرقه سداسياً، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضاً والنفقات، وأخرجه مسلم في الزكاة والترمذي في البر، وقال: حسن صحيح، والنسائي في الزكاة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه، (قَالَ: إِذَا أَنْفَقَ) من الإنفاق أي: الإنفاق والإهلاك، والنفقة اسم ما أنفق من الدراهم والدنانير.

(الرَّجُلُ) وحذف المفعول لإفادة التعميم أي: إذا أنفق أي نفقة كانت صغيرة أو كبيرة (عَلَى أَهْلِهِ) من الزوجة والأولاد، وكذا من يجب الإنفاق له عليه.

(يَحْتَسِبُهَا) أي: حال كونه يريد بها وجه الله تعالى (فَهُوَ) أي: الإنفاق الذي يدل عليه قوله: أنفق، وفي رواية: فهي أي: النفقة (لَهُ) أي: لذلك الرجل (صَدَقَةٌ) أي: كالصدقة في ترتب الثواب عليها، والتشبيه في ترتب أصل الثواب

(1) طرفاه 4006، 5351 - تحفة 9996 - 1/22.

= أخرجه مسلم في الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين رقم (1002).

لا في كميته وكيفيته، فلا يرد أن هذا الإنفاق واجب والصدقة في العرف لا تطلق

= قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الإنفاق مع الاحتساب صدقة.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قوله عليه السلام: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ».

النفقة هنا هي ما أوجب الله تعالى على الرجل لعياله من الطعام والشراب والكسوة والخدمة والسكنى وغير ذلك من ضروراتهم المعلومه عادة وشرعا، ولذلك قال أنفق ولم يقل أطعم، لأن أنفق يعم كل ما ذكرنا، وأطعم لا يفيد إلا الأكل لا غير.

الوجه الثاني: قوله عليه السلام: «على عياله».

العيال هنا يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون المراد الزوجة ليس إلا.

الثاني: أن يكون المراد الزوجة وكل من تلزمه نفقته شرعا، لأن العرب تقول: أهل الرجل وهي تريد زوجته، وتقول أهل الرجل: وهي تريد أهله وأولاده.

وقد جاء المعنيان في الكتاب وفي الحديث:

- أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَوَعَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ﴾ [ص: 43] وكان ذلك زوجته وبنيه، وقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ﴾ [الأعراف: 83].

- وأما الحديث: فقول أسامة للنبي ﷺ: أهلك يا رسول الله، يريد زوجته لا غير.

والأظهر من هذين الوجهين العموم، لأنه وإن كان المراد الزوجة لا غير فغيرها من باب أولى، لأن الزوجة له في مقابلة النفقة الاستمتاع والنفقة على الأهل عداها ليس فيه ذلك وفيه زيادة صلة الرحم.

الوجه الثالث: قوله عليه السلام: «يَحْتَسِبُهَا».

الاحتساب هنا هل يشترط فيه إحضار الإيمان أو لا؟ احتمل الوجهين معا.

فإن كان المراد الإيمان والاحتساب معا: فيكون ترك ذكر الإيمان هنا للعلم به وشهرته، ولأنه قد ذكره في غير ما حديث، من ذلك قوله عليه السلام: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا» إلى غير ذلك، فيكون الاحتساب يتضمن الإيمان.

وإن كان المراد به الاحتساب شرط إحضار الإيمان: فيكون لفظ الحديث على ظاهره.

وهذا أظهر وأرجح والله أعلم، بدليل أنه عليه السلام لما أن ذكر هنا الاحتساب وحده جعل ثوابه ثواب الصدقة، ولما أن ذكر الإيمان وحده في حديث آخر جعل ثوابه حسنات. والحديث هو قوله عليه السلام: «مَنْ اخْتَبَسَ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَتَضَدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنْ شَبِعَهُ وَرِيَهُ وَرَوَّاهُ وَبَوَّاهُ حَسَنَاتٌ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ولما أن ذكر الإيمان والاحتساب معا جعل ثوابه مغفرة للذنوب وهو أعلى الثواب كما تقدم في حديث ليلة القدر.

الوجه الرابع: هل هذه الصدقة مقصورة في هذا الموضع لا تتعداه أو هي متعدية؟

احتمل الوجهين معا، والظاهر التعدى لأنه عليه السلام قد نص على ذلك في غير هذا الحديث حيث قال: «وَيُمِيطُ الْأَذَى مِنَ الطَّرِيقِ صَدَقَةً، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ» إلى غير ذلك =

إلا على غير الواجب إلا أن تقيد بالفرض ونحوه فأين الواجب من النفل.

مما جاء في هذا المعنى وهو كثير، ولأنه عليه السلام قد جعل لإحضار الإيمان والاحتساب أجراً زائداً وذلك يدل على أنه مقصود بنفسه، وإذا كان مقصوداً بنفسه اقتضى تعديبه لكل الأعمال واجبا كان أو ندبا، ولأنه عليه السلام قد قال: «أَوْفَعَ اللَّهُ أَجْرَهُ عَلَى قَدْرِ نِيَّتِهِ» والنية هي القصد لفعل من الأفعال واجبا كان أو ندبا، فهي معنى لا تزيد ولا تنقص وإنما ترتفع وتسمو بانضمام أحد هذين الوجهين لها أو كليهما وهما الإيمان والاحتساب. الوجه الخامس: في هذا دليل لأهل الصفة حيث يأخذون في تنمية أفعالهم واجبا كان أو ندبا بحسن نياتهم.

أما الواجب فيزيدون فيه الإيمان والاحتساب؛ وأما المندوب فيزيدون فيه أكثر من ذلك لأنهم يندرونه أولاً على أنفسهم فيصير واجبا، ثم بعد الوجوب يزدون فيه نية الإيمان والاحتساب؛ وأما المباح فيتخذونه عوناً على طاعة ربهم فيصير مندوباً، ثم بعد ذلك يزدون له الإيمان والاحتساب فترتفع أعمالهم لأجل ذلك وتسمو بهمهم. ولأجل هذا المعنى كانوا أبداً لهم القدم والسبق على غيرهم وإن كانت أفعالهم مع أفعال غيرهم في الظاهر على حد سواء، وقد قال عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ». الوجه السادس: قوله عليه السلام: «فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

الصدقة هنا بمعنى الأجر، لأنه ليس الفائدة في الصدقة إعطائها وإنما الفائدة فيها ما يترتب عليها من الأجر، وهذا الأجر المنصوص عليه هنا ليس هو ثواب ذلك العمل وحده وإنما هو زيادة للأجر الذي له في النفقة، لأن النفقة عليه واجبة ومن فعل الواجب كان مأجوراً لامثاله الأمر، وزيد يحسب ما زاد من إحضار الاحتساب والإيمان فيهما معا أجراً ثانياً. الوجه السابع: في هذا دليل على أن الإيمان والاحتساب مندوبان إليه في الأفعال لا واجبان، لأنه عليه السلام عين لفاعلهما الثواب ولم يخبر أن على تاركهما عقاباً، وهذه الصفة هي للمندوب.

الوجه الثامن: لقاتل أن يقول: لم جعل في الإيمان والاحتساب هذا الثواب المذكور، مع أنه ليس فيهما تعب ولا كبير مشقة لأن الجوارح لا تتحرك فيهما ولا تتصرف؟ والجواب: أنه إن قلنا إن ذلك تعب فلا بحث يرد عليه، وإن قلنا إنه معقول المعنى فحينئذ يحتاج إلى البيان. والأظهر من الوجهين أنه معقول المعنى. بيان ذلك أن القلب جارحة بنفسه، وإحضار النية فيه بهذه الأوصاف تعب للنفس، وزيادة تعب النفس يزيد به الأجر بدليل قوله تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» [العنكبوت: 69]، وكل نوع من الأنواع التي تتعب النفس تسمى مجاهدة وقد تقدم في الحديث قبل، ولأن له أن يفعل ما أمر به على حدة واجبا أو ندبا دون إحضار الإيمان والاحتساب، بل له أن يفعل بعض الأفعال دون إحضار النية البتة بدليل قوله عليه السلام: «خَيْرُ الْأَعْمَالِ مَا تَقَدَّمَتْهُ النِّيَّةُ»، فقد جعل عليه السلام إحضار النية في العمل من باب الخيرية، وإذا كان ذلك في باب الخيرية فإيقاع العمل دونها جائز مجزئ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء.

ثم إنه من قبيل التشابه لا من التشبيه فلا يرد أنه لا بد في التشبيه أن يكون

لكن هذا ليس على العموم بمقتضى ما يدل على صيغة اللفظ وإنما هو في بعض الأعمال دون بعض بحسب ما تقتضيه قواعد الشريعة، لأن الأعمال تختلف:

فمنها ما يكون واجبا؛ ومنها ما يكون مندوبا لا يعمل إلا لله؛ ومنها ما يكون مندوبا وقد يعمل لله وقد يعمل لغير الله؛ ومنها ما يعمل لغير الله.

- أما الواجب: فلا بد من إحضار النية فيه، لأن الواجبات جعل لها حدود وصفات وأسماء فلا بد من تعيين ذلك بالنية وإلا فالعمل باطل.

مثال ذلك الصلوات المفروضات، لأن لها أسماء وصفات وحدودا فلا بد من تعيين الصلاة لتمييزها عن غيرها فيحتاج إلى النية عند الإحرام لهذه العلة.

وتكون نيته بخمسة شروط على مذهب الشافعي: الشرط الأول تعيين الصلاة، الثاني اعتقاد وجوبها، الثالث العمل إلى أدائها، الرابع إحضار الإيمان إذ ذاك، الخامس ما قدمناه من اقتران النية بالإحرام.

أما عند الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فلم يحك عنه في ذلك شيء، واختلف أصحابه في ذلك كثيرا. فمنهم من شرط فيها مثل ما شرط الإمام الشافعي، ومنهم من قال إن وقعت بتلك الأوصاف قبل الإحرام ييسر أجزاء، ومنهم من قال يكفي في ذلك العمد إلى الصلاة بعينها وزيادة تلك الأوصاف زيادة كمال. وهذا هو أظهر من مذهب مالك رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة، لأنه لو كان ذلك واجبا وترك الكلام فيه لما صح أن يكون إماما، وقد أجمعوا على أنه إمام، واختلف في تعيين الركعات وتعيين الزمان إلى غير ذلك وهو مذكور في كتب الفقه.

ومثل ذلك أيضا تحلة اليمين إن أعتق المرء أو تصدق أو صام ولم ينو تحلة اليمين لم يجزه عن كفارته وأعاد مرة أخرى. وكذلك أيضا كفارة الظهار وصدقة المال، إلى غير ذلك من سائر الواجبات إن لم يحضر النية لذلك لم ينفعه ويعيد.

- وأما المندوب الذي لا يعمل إلا لله: فهذا هو الذي يدخل في ضمن قوله عليه السلام: «خَيْرُ الْأَعْمَالِ مَا تَقَدَّمَتْهُ النِّيَّةُ» ففعله دون نية مجزئ، وتقديم النية فيه زيادة خير.

مثال ذلك: من قام يتنفل بركعتين فهو مأجور في إيقاعهما وإن لم يحضر نية، لأن هذا الفعل بوضعه لا يكون إلا لله وتقدم النية فيه أفضل.

كذلك أيضا إعطاء الصدقة التي ليست بواجبة إذا أعطاها لمن لم يتقدم له به معرفة ولم يكن له عليه حق، فبنفس الإعطاء حصل الأجر وإن لم يكن له نية وتقدم النية أفضل.

- وأما المندوب الذي يعمل لله ويعمل لغير الله: فهذا أيضا لا بد من إحضار النية فيه لأنه مشترك فيحتاج إلى إحضار النية ليخلصه لله.

مثال ذلك الغسل للجمعة على قول من يقول بأنه سنة، لأنه يشترك فيه التعبد وغيره، فقد يغتسل تعبدا وقد يغتسل تبردا وتنظفا، فيوقع النية ليفرق بين المباح والتعبد.

الوجه التاسع: لقائل أن يقول: لم جعل في أعمال الباطن هذا الثواب وهو أعظم من الثواب على أعمال الظاهر، وجعل إحضار الباطن سببا في صحة جل أعمال الظاهر؟

56 - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا»

المشبه به أقوى من المشبه في جهة التشبيه وها هنا بالعكس؛ لأن الواجب أقوى في الثواب من النفل، وقد حقق في موضعه لا سيما في شرح المفتاح للسيد السند قدس سره.

قَالَ القرطبي: أفاد منظوقه أن الأجر في الإنفاق، إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبرأ ذمته في النفقة الواجبة؛ لأنها معقولة المعنى، هذا وقد دخل فيه نفقته على نفسه وضيفه ودابته وغير ذلك أيضاً، فإن أراد بها الطاعة كانت طاعة وإلا فلا.

(حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتح الكاف هو أبو اليمان (ابن نافع، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي جمرة بالجيم والراء القرشي (عن) أبي بكر مُحَمَّد بن شهاب (الزُّهْرِيُّ) أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين (عن سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المدني (أَنَّهُ) أي: سعدًا (أَخْبَرَهُ) أي: عامراً (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) يخاطب سعدًا والمراد هو ومن يصح منه الإنفاق.

(إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ) بضم التاء من الإنفاق (نَفَقَةً) قليلة أو كثيرة حال كونك (تَبْتَغِي) وتطلب (بِهَا) أي: بمقابلتها أو بسببها أو منها والمؤدى واحد (وَجْهَ اللَّهِ) تَعَالَى هو من المتشابهات، والأمة فيها فرقتان: فرقة يؤولونها، وفرقة يفوضون علمها إلى الله تَعَالَى، والمراد هنا ما عند الله من الأجر والثواب والرضوان.

(إِلَّا أُجِرْتَ) بضم الهمزة وكسر الجيم على صيغة الخطاب استثناء مفرغ من أعم الأحوال بتقدير في حال من الأحوال إلا في حال أُجِرْتَ (عَلَيْهَا) أي: على

والجواب: أنه إن قلنا إن ذلك تعبد فلا بحث، وإن قلنا إنه معقول المعنى فحينئذ يحتاج إلى البيان. والأظهر أن ذلك لحكمة، وهي والله أعلم أنه لما كان أجل الأشياء من جميع النعم والتعبدات الإيمان ومحل القلب، فكل ما كان صادراً عن المحل الذي هو وعاء للإيمان كان أجل من غيره. يؤيد هذا قوله عليه السلام: «بُضْعَةٌ فِي الْجَسَدِ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» فصلاحه أعظم من صلاح غيره وفساده أعظم من فساد غيره، لأن الجوارح كلها منقادة إليه، جعلنا الله ممن أصلح منه الظاهر والباطن بمنه.

حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ»⁽¹⁾.

تلك النفقة المُنْفَقَةُ لابتغاء وجه الله تَعَالَى ، وفي نسخة : بها والباء إما للسببية أو للمقابلة أو بمعنى على.

(حَتَّى) ابتدائية (مَا تَجْعَلُ) أي : الذي تجعله فِي فَمِ امْرَأَتِكَ من اللقمة فأنت مأجور عليه ، فالموصول مبتدأ خبره محذوف والتقدير : ما ذكرنا ، والجملة مستأنفة بعد حتى الابتدائية وفي رواية : (فِي امْرَأَتِكَ) قيل : وهي رواية الأكثر.

وقال القاضي عياض هي أصوب ؛ لأن أصل حذف الميم عند الإضافة. وفي تمثيله باللقمة مبالغة في حصول الأجر ؛ لأنه إذا ثبت الأجر في لقمة واحدة ثبت في إعطاء الكسرة أو الرغيف ، أو فعل من أفعال البر بالطريق الأولى ، ثم في تخصيص المرأة بالذكر مبالغة أخرى فيه أيضًا ؛ لأن عود منفعتها إلى المنفق فإنها تؤثر في حسن بدنها ، والزوجة من أحظ حظوظه الدنيوية وملاذها ، والغالب من الناس النفقة على الزوجة لحصول شهوته وقضاء وطره بخلاف غيرها ، فإن النفقة على غيرها ربما تحتاج إلى مجاهدة وتكلف مشقة ، فإذا جعل له الأجر مع حصول الشهوة والداعية إلى الإنفاق فمع غير الداعية أولى.

قال النَّوَوِيُّ : هذا بيان لقاعدة مهمة وهي : أن ما أريد به وجه الله تَعَالَى ثبت فيه الأجر ، وإن حصل لفاعله في ضمنه حظ نفس ؛ لأن وضع اللقمة في في الزوجة يقع غالبًا في حالة المداعبة ولشهوة النفس في ذلك مدخل ظاهر ، فإذا كان الذي هو من حظوظ النفس بالمحل المذكور في ثبوت الأجر فيه وكونه طاعة وعملاً أخروياً إذا أريد به وجه الله تَعَالَى فكيف الظن بغيره مما يراد به وجه الله تَعَالَى وهو مباح عن الحفظ النفسانية.

ففي هذا الحديث وفيما قبله الحث على الإخلاص وإحضار النية في جميع الأعمال الظاهرة والخفية ، فالعاقل لا يتحرك حركة إلا لله ، فينوي بلبثه في المسجد زيارة ربه والانتظار للصلاة والاعتكاف على الطاعة ، وبدخوله الأسواق ذكر الله

(1) أطرافه 1295 ، 2742 ، 2744 ، 3936 ، 4409 ، 5354 ، 5659 ، 5668 ، 6373 ، 6733 تحفة 3890.

أخرجه مسلم في الوصية باب الوصية بالثلث رقم (1628).

43 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»⁽¹⁾

تَعَالَى والأمر بالمعروف والنهي عَنِ المنكر، وبالأكل والشرب، والنوم القوة على الطاعة، وبالوُطء التعفف عن الفاحشة وكثرة المسلمين، وهكذا فيكون إذا أنفاسه نفائس ونيته خيراً من عمله، ثم إن هذا الحديث قطعة من حديث طويل مشهور أخرجه المؤلف في الجنائز والمغازي والدعوات والهجرة والطب والفرائض، ومسلم في الوصايا، وأبو داود والترمذي فيها أيضاً، وقال: حسن صحيح، والنسائي فيها وفي عشرة النساء، وفي اليوم والليلة وابن ماجة في الوصايا.

43 - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»

(باب) بالإضافة إلى (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: الدِّينُ) أي: عماد الدين وقوامه أو معظم أركان الدين.

- (1) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان أن الدين النصيحة رقم (55). قال الأَعْيَنِي: إن البُخَارِيَّ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ختم كتاب الإيمان بهذا الحديث؛ لأنه عظيم جليل حفيظ عليه مدار الإسلام. وقيل: يمكن أن يستخرج منه الدليل على جميع الأحكام. قال الكرمانى: وهو حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام، قال الخطابي: النصيحة كلمة جامعة معناها: حيازة الحظ للمنصوح له، ويقال: هو من وجيز الأسماء ومختصر هذه الكلمة، كما قالوا في الفلاح: ليس في كلامهم كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه، ومعنى الحديث: عماد الدين وقوامه النصيحة، كقوله: «الحج عرفة»، انتهى.
- قال الحافظ: هذا من الأحاديث التي قيل فيها: إنها أحد أرباع الدين، ومن عده فيها الإمام مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمٍ الطوسي، وقال النووي: بل هو وحده محصل لغرض الدين كله؛ لأنه منحصر في الأمور التي ذكرها، فالنصيحة لله: وصفه بما هو له أهل، والخضوع له ظاهراً وباطناً، والرغبة في محابه بفعل طاعته، والرغبة من مساخطه بترك معصيته، والجهد في رد العاصين إليه؛ والنصيحة لكتاب الله: تعلمه وتعليمه، وإقامة حروفه في التلاوة وتحريرها في الكتابة، وتفهم معانيه، وحفظ حدوده، والعمل بما فيه، وذبح تحريف المبطلين عنه؛ والنصيحة لرسوله: تعظيمه، ونصره حيّاً وميتاً، وإحياء سنته بتعليمها وتعليمها والاقتداء به في أقواله وأفعاله، ومحبة ومحبة أتباعه؛ والنصيحة لأئمة المسلمين: إيعانهم على ما حملوا القيام به، ورد القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم: دفعهم عن الظلم بالتأييد هي أحسن، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم ونشر مناقبهم، وتحسين الظن =

(النَّصِيحَةُ) كما يقال: الحج عرفة أي: عماد الحج وقوامه أو معظم أركانه وقوف عرفة، ويحتمل أن يحمل على ظاهره؛ لأن كل عمل لم يرد به عامله الإخلاص فليس من الدين. والنصيحة مأخوذة من نصَح الرجل ثوبه: إذا خاطه بالمنصحة وهي الإبرة، والمعنى أنه يلمّ شعث أخيه بالنصح كما يلم المنصحة، ومنه التوبة النصوح كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تخطيه، وقيل: إنها مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته من الشمع، شبه تخليص القول من الغش بتخليص العسل من الخلط، وفي كتاب ابن ظريف: نصح قلب الإنسان خلص من الغش، وفي الصحاح هو باللام أفصح، وقيل: نصحته أي صدقته، وقال الحطّايّ: النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له، وهي من وجيز الأسماء ومختصر الكلام، وليس في كلام العرب كلمة يستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة كما قالوا في الفلاح، ليس في كلام العرب كلمة مفردة يستوفى بها العبارة عن معنى ما جمعت من خير الدنيا والآخرة.

(لِلَّهِ) تَعَالَى، وفي رواية مسلم: قلنا لمن قَالَ لِلَّهِ، وفي رواية إمام الأئمة مالك، فقال رجل: لمن يا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لِلَّهِ» ومعنى النصيحة لله يرجع إلى الإيمان به، ونفي الشريك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الجلال والجمال، وتنزيهه عن النقائص، والقيام بطاعته واجتناب معصيته، وموالاته من أطاعه ومعاداة من عصاه، والاعتراف بنعمته والشكر عليها، والإخلاص في جميع الأمور، وروى الثَّوْرِيُّ عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي ثمامة صاحب علي رضي الله عنه قال: قال الحواريون لعيسى عليه الصلاة والسلام: يا روح الله من الناصح لله؟ قال: الذي يقدم حق الله على حق الناس، وحقيقة هذه الإضافة

بهم؛ والنصيحة لعامة المسلمين: الشفقة عليهم، والسعي فيما يعود نفعه عليهم، وتعليمهم ما ينفعهم، وكف وجوه الأذى عنهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره ما يكره لنفسه، انتهى. ونحوه في «الكرماني» وفيه: النصيحة للأئمة: معاونتهم على الحق، والصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم وغير ذلك، وهذا على المشهور من أن المراد بالأئمة أصحاب الحكومة كالخلفاء والولاة، وقد يؤوّل بعلماء الدين، ونصيحتهم: قبول ما روه وتقليدهم في الأحكام وإحسان الظن بهم، انتهى. والتفاضل في هذه الأمور كلها بمراتب كثيرة وإليه أشار الشيخ في كلامه.

راجعة إلى العبد في نصيحة نفسه، فإن الله تَعَالَى غني عَن نصيح الناصح وعن العالمين، وفي رواية مسلم وكذا في رواية مالك: «ولكتاب» ومعنى النصيحة لكتاب سبحانه وتعالى: الإيمان بأنه كلام الله تَعَالَى وتنزيله لا يشبهه شيء من كلام المخلوقين، ولا يقدر على مثله أحد منهم في تعظيمه، وتعلمه وتعليمه، وتلاوته حق تلاوته، وإقامة حروفه في التلاوة والتصديق بما فيه، وتفهم علومه، والعمل بمحكمه والتسليم لمتشابهه، والبحث عَن ناسخه ومنسوخه، وعمومه وخصوصه، وسائر وجوه ونشر علومه والدعاء إليه.

(وَلِرَسُولِهِ) ومعنى النصيحة تصديقه على الرسالة والإيمان بجميع ما جاء به وطاعته في أوامره ونواهيه، ونصرتة حيًّا وميتًا، وإعظام حقه، وإحياء سنته والتلطف في تعلمها وتعليمها، والتخلق بأخلاقه، والتأدب بأدابه ومحبة أهل بيته وأصحابه وأتباعه.

(وَلَأُثَمَّةَ الْمُسْلِمِينَ) من الخلفاء والولاة، والنصيحة لهم: بمعاونتهم على الحق وطاعتهم فيه وتذكيرهم برفق وترك الخروج عليهم بالسيف ونحوه، والصلاة خلفهم، والجهد معهم، وأداء الصدقات إليهم، ومن أعظم النصيحة لهم دفعهم عَن الظلم بالتي هي أحسن، ومن جملة أئمة المسلمين علماء الدين وأئمة الاجتهاد، ونصيحتهم: قبول ما رووه وتقليدهم في الأحكام وإحسان الظن بهم وبث علومهم ونشر مناقبهم.

(وَعَامَّتِهِمْ) بإرشادهم لمصالحهم في آخرتهم ودنياهم، والشفقة عليهم، والسعي فيما يعود نفعه إليهم، وكف الأذى عنهم، وتعليم ما جهلوا، وإعانتهم على البر والتقوى، وستر عوراتهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه من الخير. وفي الحديث فوائد:

منها: ما قيل إن الدين يطلق على العمل؛ لأنه سَمِيَ النصيحة دينًا، وعلى هذا المعنى بنى المؤلف أكثر كتاب الإيمان.

ومنها: أن النصيحة فرض على الكفاية، لازم على قدر الطاقة إذا علم الناصح أنه يقبل نصحه ويطاع أمره، وأمن على نفسه المكروه، فإن خشي فهو في سعة، فيجب على من علم بالمبيع عيبًا أن يبينه بايعًا كان أو أجنبيًا، ويجب على

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: 91].

الوكيل والشريك والخازن النصح .

ومنها : أن النصيحة كما هو فرض للمذكورين فكذلك هي فرض لنفسه بأن ينصحها بامثال الأوامر واجتناب المناهي.

ثم إن هذا الحديث حديث عظيم جليل عليه مدار الإسلام كما قيل إنه أحد الأحاديث الأربعة التي عليها مدار الإسلام فيكون هذا ربيع الإسلام، وقال النَّوَوِيُّ: بل هو وحده محصل لغرض الدين كله؛ لأنه منحصر في الأمور التي ذكرت فيه، وإنما ذكره المؤلف معلقاً ولم يخرج له مسنداً في هذا الكتاب؛ لأن راويه تميم الداري، وأشهر طرقه سهيل بن أبي صالح، وليس من شرطه، ولم يخرج له في صحيحه، وقد أخرج له مسلم والأربعة، وروى عنه مالك ويحيى الأنصاري والثوري، وابن عيينة وحماد بن سلمة، وخلق كثير، وقال المؤلف: سمعت علياً يعني ابن المديني يقول كان سهيل بن أبي صالح مات له أخ فوجد عليه فنسي كثيراً من الأحاديث، وقال يحيى بن معين: لا يحتج به، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي: وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار، وقد روى عنه الأئمة، فلما لم يكن عند البخاري من شرطه لم يأت فيه بصيغة الجزم ولا ذكره في معرض الاستدلال، بل أدخله في التوبيخ تنبيهاً على صلاحيته في الجملة، وما أورده من الآية والحديث يشتمل على تضمنه، وقد أخرجه مسلم في الإيمان، وأبو داود في الأدب، والنسائي في البيعة.

(وَقَوْلِهِ) بالجر عطف على قول النبي ﷺ (تَعَالَى) وفي رواية: عز وجل بدل قَوْلُهُ تَعَالَى، وفي رواية: وقول الله أي في سورة التوبة: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ﴾ [التوبة: 91] الهرمى، ﴿وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ أي: الزمنى، ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُفْقُونَ﴾ لفقرهم كجهينة ومزينة وبني عذرة ﴿حَرْجٌ﴾.

(﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾) بالإيمان والطاعة في السر والعلانية كما يفعل الموالي الناصح، أو بما قدروا عليه فعلاً أو قولاً يعود على الإسلام والمسلمين بالصلاح ما على المحسنين من سبيل، أي: ليس عليهم جناح ولا إلى معاتبتهم سبيل، وإنما وضع المحسنين موضع الضمير للدلالة على أنهم منخرطون في سلك المحسنين غير معاتبين لذلك، ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لهم أو للمسيء فكيف

57 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

المحسن، ثم وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول: «أن الأعمال بالنيات» وأنها لا تقبل إلا إذا كانت ابتغاء لوجه الله تعالى مع ترك الرياء، والعمل على هذا الوجه في جملة النصيحة لله تعالى ولرسوله حيث أتى بعمله على وفق ما أمر الله به ورسوله مجتنبًا عما نهاه عنه ورسوله.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) ابن أبي خالد البجلي التابعي وقد تقدم كلهم (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة البجلي بفتح الموحدة والجيم نسبة إلى بجيلة بفتح الموحدة بنت صعب بن سعد الكوفي التابعي المخضرم، أدرك الجاهلية وجاء ليباع النِّبِيِّ ﷺ فقبض وهو في الطريق، ووالده صحابي واسمه عبد عوف بن الحارث، ويقال: عوف بن عبد الحارث، وقيس هذا سمع خلقًا من الصحابة منهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وليس في التابعين من يروي عنهم غيره، وقيل: لم يسمع منه عبد الرحمن بن عوف، وعنه جماعة من التابعين. وجلالته متفق عليها، وهو أجود الناس إسنادًا كما قاله أبو داود ومن ظرف أحواله أنه روى عَنْ جماعة من الصحابة لم يرو عنهم غيره، منهم أبوه وذيكين بن سعيد ومرداس الأسلمي رضي الله عنهم. مات سنة أربع أو سبع وثمانين، أو ثمان وتسعين، روى له الجماعة.

(عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن جابر البجلي الأحمسي بالحاء والسين المهملتين نسبة إلى أحمر بن الغوث، والغوث بن بجيلة وكنيته جرير أبو عبد الله، أو أبو عمر نزل الكوفة ثم تحول إلى قرقيسيا وبها توفي سنة إحدى وخمسين، وقيل: غير ذلك. له مائة حديث اتفقا منها على ثمانية، وانفرد البُخَارِيُّ بحديث ومسلم بستة. وكان عمر رضي الله عنه يقول: جرير يوسف هذه الأمة لحسنه، روى عنه بنوه: عبد الله، والمنذر، وإبراهيم، وابن ابنه أبو زرعة هرم، روى له الجماعة.

ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث بصيغة الجمع، وبصيغة الأفراد والعننة.

ومنها: أن رواه كلهم كوفيون ما عدا مسددًا.

قَالَ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»⁽¹⁾.

ومنها: أن ثلاثة منهم وهم: إِسْمَاعِيلُ، وقيس، وجريز مَكْتُونٌ بِأبي عبد الله، ومنها أن هؤلاء الثلاثة كلهم بَعْلِيُّونَ، ومنها أن الاثنين منهم وهما: إِسْمَاعِيلُ وقيس تابعيان، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والزكاة والبيوع والشروط أيضًا، وأخرجه مسلم في الإيمان، والترمذي في البيعة.

(قَالَ) أي: أنه أي جريزاً قَالَ: (بَايَعْتُ) أي: عاقدت وعاهدت (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وكان قد قدم على رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سنة عشر في رمضان فأسلم وبايع رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (عَلَى إِقَامِ) بحذف التاء وتعويض المضاف إليه عنها.

(الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) أي: إعطائها لمستحقها، (وَالنَّصْحِ) بالجر عطفاً على المجرور السابق أي: إرادة الخير (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وكذا لكل مسلمة وكذا لكل ذمي بدعائه إلى الإسلام وإرشاده في الصواب إذا استشار، فالتقييد بالمسلم من حيث الأغلب. واقتصر على الصلاة والزكاة من أركان الإسلام؛ لأنهما أهم الأركان وأشهرها، وهما أهم العبادات البدنية والمالية، واعلم أنه كانت مبايعته ﷺ لأصحابه في أوقات مختلفة بحسب الحاجة إليها من تجديد عهد أو تأكيد أمر، فلذلك اختلفت ألفاظها كما سيأتي، وقد أخرجنا من رواية الشعبي عَنْ جَرِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بايعت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ على السمع والطاعة، فلقني فيما استطعت، والنصح لكل مسلم، ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عَنْ جده، وزاد فيه: فكان جرير إذا اشترى أو باع يقول لصاحبه: اعلم أن ما أخذنا منك أحب إلينا مما أعطيناك فاختر، وروى الطبراني في ترجمته أن غلامه اشترى له فرساً بثلاثمائة، فلما رآه جاء إلى صاحبه فقال: إن فرسك خير من ثلاثمائة، فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة. هذا وفي قوله: «فيما استطعت» تنبيه على أن المراد من الأمور المباحة عليها هو ما يطاق كما هو المشترط في أصل التكليف.

وقال الْحَطَّائِيُّ: جعل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النصيحة للمسلمين شرطاً في الدين يبايع عليه كالصلاة والزكاة فلذلك قرنهما بهما.

(1) أطرافه 524، 1401، 2157، 2714، 2715، 7204 تحفة 3226.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان أن الدين النصيحة رقم (56).

58 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ،

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ بفتح السين نسبة إلى سدوس اسم قبيلة، البصري المعروف بـ«عارم» بالمهملتين وهو لقب رديء؛ لأن العارم الشرير المفسد، وكان رَحِمَهُ اللَّهُ بعيداً عنه لكن لزمه هذا اللقب فاشتهر به، روى عنه الذهلي وقال: كان بعيداً من العرامة، وقال أبو حاتم: إذا حدثك عارم فاختم عليه، سمع ابن المبارك وغيره، وروى عنه البُخَارِيُّ وغيره من الأعلام، وروى عنه مسلم بواسطة، والأربعة كذلك، وقال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: اختلط أبو النعمان في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، مات بالبصرة سنة أربع وعشرين ومائتين.

(قال حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بالفتح واسمه الوضاح الشكري وقد تقدم.

(عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ) بكسر العين المهملة وبالقاف ابن مالك الثعلبي بالثاء المثلثة الكوفي أبو مالك، سمع جريراً وعمه قطبة بن مالك وغيرهما من الصحابة وغيرهم، وعنه جماعات من التابعين منهم الأعمش، وكان يخضب بالسواد. قَالَ يحيى بن معين: ثقة مات سنة خمس وعشرين ومائة.

(قَالَ) أي أنه قال: (سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) البجلي الأحمسي الصحابي المشهور المتقدم ذكره، ومن لطائف هذا الإسناد: أن فيه التحديث والعنعنة والسماع.

ومنها: أن راويه ما بين كوفي وبصري وواسطي.

ومنها: أنه من رباعيات البُخَارِيِّ، وقد أخرج متنه المؤلف في الشروط أيضاً، ومسلم في الإيمان، والنسائي في البيعة والشروط.

(يَقُولُ يَوْمَ) بالنصب على الظرفية أضيف إلى ما بعده أعني قوله: (مَاتَ الْمُغِيرَةُ) بضم الميم (ابْنُ شُعْبَةَ) الثقف الكوفي أسلم عام الخندق. رُويَ له عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مائة حديث وستة وثلاثون حديثاً، ذكر البُخَارِيُّ منها عشرة. ومات سنة خمسين بالكوفة والياً بها من قبل معاوية، واستتاب عند موته ولده عروة. وقيل: استتاب جريراً ولذا خطب هذه الخطبة، ثم المسموع من جرير حمداً لله والثناء عليه، فالتقدير سمعت قول جرير بن عبد الله أو نحوه، فلما حذف هذا وأوقع الفعل

قَامَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ وَخُدْهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْوَقَارَ، وَالسَّكِينَةَ، حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ⁽¹⁾،

على ذات جريز وقع ما بعده تفسيراً له وهو قوله يقول وفيه مبالغة ليست في إيقاعه على نفس المسموع وقوله: (قَامَ) جملة استثنائية بيان وشرح للكيفية (فَحَمِدَ اللَّهَ) وصفه بالتحلي بالكمال عقيب القيام (وَأَثْنَى عَلَيْهِ) وصفه بالتخلي عَنِ النِّقَاطِصِ فالأولى إشارة إلى الصفات الوجودية والثانية إشارة إلى الصفات السلبية، (وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ) أي الزموه (وَخُدْهُ) أي حال كونه واحداً لكن لا من جهة العدد بل من حيث إنه، (لَا شَرِيكَ لَهُ) في الألوهية ولوازمها.

(وَالْوَقَارَ) أي وعليكم بالوقار أي: الرزانة (وَالسَّكِينَةَ) أي: السكون، وقد أشار بقوله: «عليكم باتقاء الله» إلى ما يتعلق بمصالح الدين، وبقوله: «والوقار والسكينة» إلى ما يتعلق بمصالح الدنيا، وإنما نصحهم بالحلم والسكون؛ لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة والهرج والمرج بين الناس لا سيما أهل الكوفة إذ ذاك، فإنهم في غاية من مخالفة ولاية الأمور، وأما ذكر الاتقاء؛ فلأنه ملاك الأمر كله ورأس كل خير (حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ) بدل أميركم المغيرة المتوفى، ومفهوم الغاية هنا وهو أن المأمور به وهو الاتقاء والحلم والسكون ينتهي بمجيء الأمير ليس مراداً، بل يلزم ذلك عنه مجيء الأمير بطريق الأولى، إذ شرط اعتبار مفهوم المخالفة⁽²⁾ أن لا يعارضه مفهوم

(1) قال الحافظ: كان المغيرة والياً على الكوفة في خلافة معاوية، وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة، واستتاب عند موته ابنه عروة، وقيل: استتاب جريزاً المذكور ولهذا خطب الخطبة المذكورة، انتهى.

وقوله: حتى يأتيكم أمير، أي بدل الأمير الذي مات، وقوله: الآن منصوب على الظرفية، قال الكرمانى: إما أن يريد به حقيقته فيكون ذلك الأمير جريزاً نفسه، لما رُوِيَ أن المغيرة استخلف جريزاً على الكوفة عند موته، وقيل: ابنه عروة بن المغيرة، أو يريد بالمدة القربة من الآن، فيكون ذلك الأمير زياداً إذ ولاه معاوية الكوفة، انتهى.

وقال الحافظ: قوله: الآن أراد به تقرب المدة تسهيلاً عليهم، وكان كذلك لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها، انتهى.

(2) مفهوم الموافقة ما كان حكم المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق، كمفهوم تحريم الضرب للوالدين من تنصيص تحريم التأفيف لهما، ومفهوم المخالفة ما كان حكم المسكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق كفهم نفي الزكاة عن المعلوفة بتنصيبه عليه السلام على وجوب الزكاة في الغنم السائمة. [المؤلف].

فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمْ الْآنَ. ثُمَّ قَالَ: اسْتَغْفُوا لِأَمِيرِكُمْ⁽¹⁾، فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أَبَايُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَشَرَطَ عَلَيَّ: «وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»

الموافقة عند القائلين به.

(فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمْ الْآنَ) يحتمل أن يراد به حقيقته فيكون ذلك الأمير جريراً بنفسه، كما روي أن المغيرة استخلف جريراً على الكوفة عند موته، ويحتمل أن يراد به المدة القريبة من الآن وذلك لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها.

(ثُمَّ قَالَ) أي: جرير (اسْتَغْفُوا) بالعين المهملة أي: اسألوا الله العفو (لِأَمِيرِكُمْ) المغيرة (فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ) والصفح عن ذنوب الناس؛ لأن الجزاء من جنس العمل ويعامل بالشخص كما يعامل بالناس وفي المثل السائر كما تدين تدان، وقيل: كما تكيل تكال، وقال ابن بطال: جعل الوسيلة إلى عفو الله بالدعاء بأغلب خلال الخير عليه، وما كان يحبه في حياته، وكذلك يُجزى كل أحد يوم القيامة بأحسن أخلاقه وأعماله، وفي رواية: «استغفروا لأمريركم» بالغين المعجمة.

(ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ) أي: ما بعد كلامي هذا (فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ) بدل من قوله أتيت، فلذلك ترك العاطف حيث لم يقل وقلت أو استئناف، وفي رواية فقلت له: يا رسول الله: (أَبَايُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ فَشَرَطَ ﷺ عَلَيَّ) بتشديد الياء والمفعول محذوف تقديره فشرط على الإسلام.

(وَالنَّصْحَ) بالجذر عطفًا على الإسلام المذكور وبالنصب عطفًا على المقدر أي: شرط على الإسلام والنصح (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وفيه أن البيعة سنة، وفيه دليل على كمال شفقة الرسول لأئمة عليه الصلاة والسلام.

(1) قال الكرمانى: الوقار - بفتح الواو - الحلم والرزانة، والسكينة السكون والدعة، وابتقاء الله: إشارة إلى ما يتعلق بمصالح الدين، وبالوقار والسكينة إلى ما يتعلق بمصالح الدنيا، وإنما نصحهم بالحلم والسكون؛ لأن الغالب أن وفاة الأمير تؤدي إلى الفتنة والاضطراب من الناس، والهرج والمرج، وذكر الانتقاء؛ لأنه ملاك الأمر ورأس كل خير، انتهى. وقال الحافظ: إنما أمرهم بذلك مقدمًا لتقوى الله؛ لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاة الأمور، انتهى.

فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا، وَرَبَّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَّكُمْ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ⁽¹⁾.

(فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا) المذكور من الإسلام والنصح.

(وَرَبَّ هَذَا الْمَسْجِدِ) أي: مسجد الكوفة إن كان خطبته هذا ثمة، أو المسجد الحرام ويؤيده في رواية الطبراني بلفظ: «رب الكعبة»، وذكر ذلك للتنبيه على شرف المقسم به وليكون أدعى إلى القبول.

(إِنِّي لَنَاصِحٌ لَّكُمْ) جواب القسم مؤكداً باللام، والجملة الاسمية، وفيه إشارة إلى أنه وفى بما بايع به النبي ﷺ، وأن كلامه صادق خالص عن الأغراض الفاسدة.

(ثُمَّ اسْتَغْفَرَ) الله تعالى (وَنَزَلَ) عَنِ الْمَنْبَرِ أو قعد من قيامه؛ لأنه خطب قائماً كما مر هذا. وقد ختم المؤلف رَحِمَهُ اللهُ كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً إلى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ثم ختمه بخطبة جريـر المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه، فأوماً بقوله: «فإنما يأتيكم الآن» إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها، إذ لا تزال طائفة منصورة وهم فقهاء أصحاب الحديث، ويقول: «استعفوا لأمركم» أي: طلب الدعاء له لعمله الفاضل، ثم ختم بقوله: «استغفر ونزل» فأشعر بختم الباب، ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم.

3 مقدمة المحقق
6 مقدمة في مبادئ وحدود علم الحديث
7 ألفاظ تستعمل في هذا العلم
8 أنواع الحديث
15 رواية الحديث بالمعنى
15 ألفاظ تستعمل في رجال الحديث
16 تصحيح وتحسين الحديث
16 حكم الرفع والوقف والوصل والقطع وفي حجية أقوال الصحابة وأجلة التابعين ، وفي حكم الزيادة
27 من الثقة
35 أحكام المرسل من الأحاديث والأخبار والمدلس منها ، والمعلق ، والمنقطع والمعضل
44 الإمام البخاري أمير أهل الحديث وصاحب أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى
66 كتاب صحيح البخاري
92 ترجمة المؤلف يوسف أفندي زاده
96 وصف النسخ الخطية
97 منهج تحقيق الكتاب
98 نماذج من صور النسخ الخطية
111 مقدمة الشارح
113	1 - كتاب بدء الوحي
114	1 - باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟
148	2 - باب
168	3 - باب
218	4 - باب
228	5 - باب
237	6 - باب
281	2 - كِتَابُ الْإِيمَانِ
283	1 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ »
302	2 - باب : دُعَاؤُكُمْ إِيْمَانُكُمْ
308	3 - باب أُمُورُ الْإِيمَانِ
326	4 - باب الْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ
334	5 - باب أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ؟
336	6 - باب إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ
340	7 - باب مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ
346	8 - باب حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ
354	9 - باب حِلَاوَةِ الْإِيمَانِ

362	10- باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصارِ
366	11- باب
379	12- باب من الدين الفرارُ من الفتن
384	13- باب قول النبي ﷺ: «أنا أعلمكم بالله»
390	14- باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان
392	15- باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال
401	16- باب الحياء من الإيمان
405	17- باب «فإن تابوا وأقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم»
414	18- باب من قال: إن الإيمان هو العمل
423	19- باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل
435	20- باب السلام من الإسلام
439	21- باب كتمان العشير، وكفر دون كفر
445	22- باب: المعاصي من أمر الجاهلية، لا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك
454	23- باب: «وإن طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأصلحوا بينهما» فسماهم المؤمنين
464	24- باب ظلم دون ظلم
469	25- باب علامات المنافق
479	26- باب قيام ليلة القدر من الإيمان
486	27- باب الجهاد من الإيمان
491	28- باب تطوع قيام رمضان من الإيمان
493	29- باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان
494	30- باب الدين يسر
504	31- باب الصلاة من الإيمان
515	32- باب حسن إسلام المرء
522	33- باب أحب الدين إلى الله عز وجل أدومه
527	34- باب زيادة الإيمان ونقصانه
536	35- باب الزكاة من الإسلام
546	36- باب اتباع الجنائز من الإيمان
552	37- باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر
564	38- باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ له
585	39- باب
588	40- باب فضل من استبرأ لدينه
597	41- باب أداء الخمس من الإيمان
613	42- باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة، ولكل أمرئ ما نوى
629	43- باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»
639	فهرس المحتويات